



مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development For studies and Research
(JSD)
An International Journal



المجلد السادس، العدد الرابع والعشرون، 2025
Volume 6, Issue 24, 2025

E-ISSN 2958-7328

P-ISSN: 2709-1635

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)

المجلد السادس، العدد الرابع والعشرون، كانون الأول/ ديسمبر 2025، Volume 6, Issue 24, December, 2025

مجلة علمية محكمة دولية تعني بنشر الدراسات والبحوث والأوراق البحثية والمقالات العلمية باللغتين العربية والانجليزية، في العلوم الاجتماعية والتكنولوجيا، فصلية (آذار/ مارس - حزيران/ يونيو - ايلول / سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر). تصدر عن أكاديمية الإبداع للدراسات والاستشارات والتطوير العلمي بالتنسيق مع عدد من الجامعات الدولية، وبإشراف هيئة علمية واستشارية دولية. (يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة في المجلة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة).

International Refereed Scholarly Journal, that publishes studies and research in Arabic and English in the Social sciences and Technology, quarterly (March-June-September-December), By the Academy of Creativity Sama for Studies, Consultations and Scientific Development, partnership with international universities, Supervision of an international scientific and advisory body.

(These articles can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited).

P-ISSN: 2709-1635

E-ISSN: 2958-7328

<https://orcid.org/0000-0003-3964-8085> 

Website:

www.jsd.sdevelopment4.com

E-mail:

jsd@sdevelopment4.com

sfdevelopment4@gmail.com

الهاتف: 00962779116272

ادارة المجلة تخلي مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، كما أن الأفكار والآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة فيها تعبر عن أصحابها، جميع الحقوق محفوظة لأكاديمية سما الإبداع للدراسات والاستشارات والتطوير العلمي

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) Journal of Scientific Development for Studies and Research

مجلة أكاديمية علمية محكمة دولية، دورية تصدر فصلياً (آذار / مارس - حزيران / يونيو - أيلول / سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر)، رائدة في مجال البحوث الاجتماعية والتكنولوجية، تنشر البحوث والدراسات باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، وتحرص المجلة على نشر البحوث التي تتوافر فيها الأصالة والجِدَّة والمنهجية العلمية، وتمثل إضافة نوعية في التخصصات المختلفة، تحت إشراف هيئة علمية دولية من ذوي الكفاءة العلمية والخبرة المهنية والبحوثية. وتلتزم المجلة بميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، ونظام داخلي ينظم عملي التحكيم الموضوعي، إضافة إلى الحرص على جودة المواصفات الفنية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى تطوير البحث والدراسات العلمية ونشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية الرصينة التي تتبنى المعايير العلمية في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والتكنولوجيا بما يساهم في بناء فكر حضاري حديث وفعال لتحقيق النمو الإنساني والمعرفي والتطبيقي بالشراكة مع الجامعات ومؤسسات ومراكز البحث العلمي.

تتنوع اهتمامات المجلة بما يشكل طيفاً واسعاً ومتكاملاً يضم القضايا والمواضيع الإدارية والاقتصادية والسياسية والقانونية والإعلامية والتربوية وعلم الاجتماع وعلم النفس والدراسات الشرعية واللغوية، إضافة إلى مستجدات التكنولوجيا واستخداماتها المتنوعة والمسائل المتعلقة بالأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية والشبكات والبرمجيات الحديثة.

تخصص المجلة حيزاً مناسباً للدراسات النقدية "critical studies" وتقديم الأفكار والبدائل العملية، وتشجع الأكاديميين والباحثين وطلبة الدراسات العليا للنشر العلمي المتعمق والرصين.

مواعيد الإصدار:

المجلة ربعية تصدر كل ثلاثة أشهر.

الوصول المفتوح:

هذه المجلة تسمح بالوصول المفتوح للأعداد والبحوث المنشورة مجاناً، بهدف المساهمة في التبادل العالمي للمعرفة.

الأرشفة:

تستخدم هذه المجلة نظام إلكتروني للأرشفة، وتحرص على الفهرسة في قواعد المعلومات العالمية، لإتاحة الوصول للبحوث وحفظها واسترجاعها.

Indexed In



ACADEMIA



The Academy of Creativity (أكاديمية سماء) for Studies, Consultations and Scientific Development



رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمرى

almamary380@gmail.com

00962779116272

مساعد رئيس هيئة التحرير

د. ونيسة بوختالة، جامعة محمد لين دباغين سطيف2 (الجزائر)

ounissa.boukhetala@gmail.com

00213657145858

أعضاء هيئة التحرير

ebakkour@yahoo.fr

00212661427414

sabah1975ab@gmail.com

009640770753493

randaeldeeb@edu.tanta.edu.eg

00201276123731

kahlaghali@yahoo.fr

00213660065996

basityemen@gmail.com

00967711758681

dr.alawbali@gmail.com

00967777917376

adnantmk4@gmail.com

009647703063661

ssattar47@gmail.com

009647812435046

rajaairaqi4@gmail.com

009647732763880

Adnan.rasmi@utq.edu.iq

00964780935223

afraafadel3400@gmail.com

00249913432834

nahla055@gmail.com

00201501881619

thzohra@gmail.com

0021693597001

d.bitar@ul.edu.lb

0096170137001

أ.د. المختار بكور، جامعة محمد الخامس (المغرب)

أ.د. صباح علي سليمان محمد الجبوري، جامعة تكريت (العراق)

أ.د. راندا مصطفى الديب، جامعة طنطا (مصر)

د. غالي كحلة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)

د. عبد الباسط محمد عبد الوهاب الحطامي، جامعة صنعاء-(اليمن)

د. طه ناجي محمد العوبلي، جامعة إب (اليمن)

د. عدنان طلفاح محمد خضر الدوري، جامعة السامراء (العراق)

د. ستار عايد بادي العتايي، وزارة التربية والتعليم (العراق)

د. رجاء حسين عبد الامير الباوي، جامعة القاسم الخضراء (العراق)

د. عدنان رسمي ياسر الزبيدي، جامعة ذي قار (العراق)

د. عفراء الفاضل محمد عثمان، جامعة الحكمة العالمية (السودان)

د. نهلة احمد فوزي احمد محمد البرهيمي، جامعة الحدود الشمالية (السعودية)

د. زهرة عبد العزيز الثابت، جامعة القيروان (تونس)

د. داليدا بيطار، الجامعة اللبنانية (لبنان)

- أ.د. محمد حرب، جامعة صباح الدين زعيم (تركيا)
- أ.د. عبد الحكيم محسن عطروش، جامعة الزرقا (الأردن)
- أ.د. منتصر صلاح عمر سليمان، جامعة أسيوط (مصر)
- أ.د. طلال عبد الحميد العدوان، جامعه العلوم الإسلامية العالمية (الأردن)
- أ.د. يحيى عبدالرزاق قطران، جامعة صنعاء (اليمن)
- أ.د. حاكم موسى عبد الحسنواي، الكلية التربوية المفتوحة (العراق)
- أ.د. عبدالسلام حمود غالب الأنسي، جامعة راسو (أثيوبيا)
- أ.د. علوي علي احمد الشارفي، كلية الدراسات العليا (اليمن)
- د. منال محمد احمد عايد، جامعة سوهاج (مصر)
- د. ايمان يونس ابراهيم العبادي، الجامعة المستنصرية (العراق)
- د. حنان عبدالغفار عطيه إبراهيم، جامعة الامام عبدالرحمن بن فيصل (السعودية)
- د. عبدالله حميد الغوري، جامعة لوسيل (قطر)
- د. خالد عبدالله الباردة، أكاديمية علوم الدولية (تركيا)
- د. كوثر عبد الحسن عبد الله، جامعة المثنى (العراق)
- د. هاني جودة مصباح أبو خريص، جامعة الفيوم (مصر)
- د. فهد صالح قاسم مغربه، جامعة عمران (اليمن)
- د. فيصل محمد عبد الباري توتو، جامعة النيلين (السودان)
- د. محمد مصبح السهو، جامعة الفرات (سوريا)
- د. زواويد لزهارى، جامعة غرداية (الجزائر)
- د. ماجدة خلف خليل السبع، جامعة مؤتة (الأردن)
- د. بوترعة علي، جامعة عباس لغرور - خنشلة (الجزائر)
- د. طارق زياد محمد العبيدي، كلية الحلة الجامعية (العراق)
- د. بديار ماهر، جامعة سوق أهراس (الجزائر)
- د. صادق عمير جلود الشويلي، جامعة سومر (العراق)
- د. رحمة حمدي بشرى تحاميد، جامعة الامام المهدي (السودان)
- د. نيرفانا حسين محمد الصبري، المعهد العالي للغات (مصر)
- د. خالد كاظم عوده البراهيمي، جامعة العين (العراق)
- د. زينب رياض جبر، كلية الحلة الجامعية (العراق)
- د. غلا علي محمد الحوثي، جامعة صنعاء (اليمن)
- د. طارق خلف فهد الحداد، كلية الامام الاعظم الجامعية (العراق)
- د. ايمان البيلي، جامعة الملك خالد (السعودية)
- أ.د. داود عبدالملك الحدادي، الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)
- أ.د. أكرم طراد الفايز، جامعة لوسيل (قطر)
- أ.د. ياسمين محمد مليجي شاهين، جامعة طنطا (مصر)
- أ.د. عبدالعزيز فتح الله علي، جامعة الريادة العالمية (مصر/ أمريكا)
- أ.د. صلاح الدين ززال، جامعة سطيف 2 (الجزائر)
- أ.د. محمد سلمان حسين نعمان النعيمي، جامعة الانبار (العراق)
- أ.د. نسرین محمد السعيد، معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية (مصر)
- د. خديجة حسن، بيت الحكمة (العراق)
- د. مظفر جابر الراوي، جامعة الشارقة (الإمارات)
- د. حسن علي ورسمه، جامعة النجاح برعو (الصومال)
- د. عباس مبارك محمد خلف الله الكزبي، جامعة الزعيم الأزهري (السودان)
- د. عدنان محمد عقيل، جامعة طيبة (السعودية)
- د. ايمان حسن صالح، الجامعة اللبنانية (لبنان)
- د. عبد الخالق صالح عبد الله معزب، جامعة صنعاء (اليمن)
- د. إخلاص محمد عبد الرحمن حاج موسى، جامعة الجزيرة (السودان)
- د. رامي محمود اسماعيل عباينة، جامعة حائل (السعودية)
- د. بالطير تاج، جامعة معسكر (الجزائر)
- د. نصر الدين الشيخ بوهني، جامعة حائل (السعودية)
- د. عائشة عبيزة، جامعة عمارثليجي بالأغواط (الجزائر)
- د. نادية فاضل عباس فضلي الشمري، جامعة بغداد (العراق)
- د. دربال سهام، المركز الجامعي - مغنية (الجزائر)
- د. ياسر محمود وهيب المكدي، جامعة ديالى (العراق)
- د. احمد حمدي أبوضيف زيد، جامعة العلوم والتكنولوجيا (الصومال)
- د. احمد سيفو السيفو، جامعة الجنان (لبنان)
- د. منتهى طارق حسين جبار المهنواي، الجامعة المستنصرية (العراق)
- د. زينب حسين كاظم المُنَنَّا، جامعة القادسية (العراق)
- د. حسن عبود النخيلة، جامعة البصرة (العراق)
- د. عبد الحق عمر بلعابد، جامعة قطر (قطر)
- د. مصطفى رعد عبدالرسول السعدي، وزارة التربية (العراق)
- د. بشير محمد الحمادي، جامعة العلوم والتكنولوجيا (اليمن)
- د. فتن جمعة سعدون داغر الربيعي، الكلية التربوية المفتوحة، بغداد (العراق)

أولاً: المواصفات العامة للبحث:

- 1- أن يكون البحث إضافة علمية أصلية، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن مجالات النشر المعتمدة في المجلة.
- 2- أن لا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى.
- 3- يلتزم الباحث بالموضوعية العلمية والأصالة في إعداد بحثه.
- 4- يلتزم الباحث بالأمانة العلمية في تحرير مقال واحترام حقوق الملكية الفكرية.
- 5- يجب تحرير المقال وفق منهجية علمية صحيحة دون تجريح أو إساءة أو تمييز واحترام الأفكار المتناولة في متن المقال.
- 6- لا يتجاوز البحث 25 صفحة (بحدود 10.000 كلمة) وأن لا يقل عن 15 صفحة.
- 7- يراعى في كتابة البحث عدم إيراد اسم الباحث أو الباحثين في متن البحث صراحة، وتستخدم كلمة (الباحث أو الباحثين) بدلاً عن الاسم، سواء في المتن، أو في قائمة المراجع.
- 8- على الباحث أن يتأكد من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية، وسلامة الترجمة من اللغات الأجنبية.
- 9- عنوان البحث إذا كان باللغة العربية فيجب ترجمته مع اسم الباحث / الباحثين (يفضل أن لا يزيد عن اثنان) والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد. أما إذا كان العنوان والأسماء باللغة الإنجليزية فيجب ترجمتها إلى اللغة العربية.
- 10- يجب أن يحتوي البحث ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية ويجب أن لا تزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 ولا تقل عن 150 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة تبين الهدف، المنهج، النتائج، الاستنتاج، ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.
- 11- تتضمن مقدمة البحث إضافة إلى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، أهداف البحث، وتتضمن خاتمة البحث النتائج والتوصيات.
- 12- يلتزم الباحث باحترام قالب المجلة تحت طائلة رفض المقال شكلياً إذا لم يتطابق مع الشروط الشكلية وتحريره وفق أبعاد الصفحة بدقة.
- 13- نوع الخط في المتن للبحوث باللغة العربية (Sakkal Majalla) بحجم (16) للعناوين (Bold)، واستعمال التدرج في حجم خطوط العناوين إلى 15 إلى 14 (Bold) والمتن بحجم (14).
- 14- ملف البحث يجب أن يكون على شكل ملف مايكروسوفت ورد (Microsoft word, doc, docs) غير مقفل أو محمي بكلمة سر.
- 15- حجم الصفحة مقاس A4، وتكون هوامش الصفحة 2.5 من جميع الجهات.
- 16- لا تقل عدد صفحات البحث عن 15 وأن لا تتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- 17- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- 18- تستخدم الأرقام (1 – 2 – 3) في جميع ثنايا البحث.
- 19- يجب وضع أرقام الهوامش الموجودة في الهامش أو المتن بين أقواس وجعلها أعلى مستوى السطر عن طريق استخدام (x^2) من شريط الأدوات في الورد.
- 20- يلتزم الباحث بعلامات الترقيم بحيث لا يترك مسافة بين علامة الترقيم والكلمة التي قبلها، وتُضع المسافة بعد علامة الترقيم.

ثانياً: قواعد النشر في المجلة:

- 1- المواصفات الموضحة في البند أولاً ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية لا تقبل في المجلة، ولا يتم تحويلها إلى اللجنة العلمية من أجل التحكيم.
- 2- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر لأول مرة في المجلة، وتعلنة نموذج بيانات الباحث باللغتين العربية والإنجليزية.
- 3- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعات أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها، والمواد المنشورة في المجلة تعبر عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.
- 4- يراعى الاقتباس من البحوث المنشورة في المجلة، واستخدام نظام الاقتباس مع رقم (doi) للبحث – ما أمكن- وتشجع المجلة على الاقتباس من المقالات المنشورة فيها.

ثالثاً: التمهيش:

يعتمد الباحث في كتابة المقال مجموعة من المصادر والمراجع البيبليوغرافية، وللأمانة العلمية يجب تمهيشها بطريقة منهجية علمية صحيحة، ويفضل كتابة المرجع بين قوسين في متن البحث وفقاً لنظام (APA) الإصدار السابع، ويقبل التمهيش بطريقة آلية ضمن آخر صفحة من المقال بطريقة أوتوماتيكية ((References))، وتكتب: (الخط: Sakkal Majalla، حجم الخط 12، تباعد أسطر 1.0).

رابعاً: قائمة المراجع:

يتم ترتيب قائمة المراجع بعد تحرير الخاتمة (قبل الهوامش) وفقاً لنظام (APA) الإصدار السابع، ويراعى فيها مايلي:

- 1- تكتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة معنونة ب (المراجع) أو (References) ويتوسط العنوان السطر.
- 2- تكتب المراجع التي ورد ذكرها في البحث فقط ولا يجوز ذكر أي مرجع لم يرد ذكره في متن البحث.
- 3- ليس هناك ترقيم في قائمة المراجع.
- 4- عند كتابة المؤلف إذا كان فرداً: يكتب اللقب أولاً متبوعاً بفاصلة، ثم الاسم الأول وما يليه، وإذا كان المؤلفين أكثر من واحد فتكتب أسماؤهم جميعاً (حتى 20 مؤلف) ولا يستعمل اختصار وآخرون (et al.)، وتفصل أسماء المؤلفين بواسطة فاصلة ويستخدم حرف (و) (&) قبل كتابة اسم المؤلف الأخير.
- 5- يفصل بين كل عنصر من عناصر المراجع بنقطة (المؤلف. التاريخ. العنوان. المصدر/الناشر).
- 6- عنوان الكتاب – عنوان رسالة الماجستير أو الدكتوراة – عنوان الورقة البحثية في المؤتمرات – عنوان الندوات – اسم المجلة أو الدورية – اسم المدونة – عنوان الفيديو – عنوان أو وصف العمل المنشور في مواقع التواصل الاجتماعي؛ ينبغي أن يكون بخط مائل بدلاً من الخط الغامق أو الكلمات التي تحتها خط (وعلامات الترقيم بعدها لا تكون بخط مائل للتمييز بينها وبين علامات الترقيم الموجودة أساساً في بيانات المرجع كالعنوان واسم المجلة).
- 7- يتم ترتيب المراجع هجائياً من الألف إلى الياء أو A – Z.
- 8- تكتب المراجع كافة تبعاً مهما اختلفت مصادرها: كتب، دوريات، رسائل علمية، مواقع ويب إلخ.
- 9- البدء بالمراجع العربية ثم الأجنبية، ويفضل ترجمة المراجع إلى اللغة الإنجليزية.

- يرسل البحث وفق القالب المعتمد للبحوث المتوفر على الموقع الإلكتروني للمجلة.
- يرفق البحث بمختصر السيرة العلمية للباحث.
- يتم تقديم البحوث إلكترونياً من خلال موقع المجلة أو بريدّها الإلكتروني:

www.jsd.sdasmart.org

jsd@sdasmart.org

sdasmart4@gmail.com

المراجعة:

الفحص الاول:

- تقوم هيئة التحرير بفحص الورقة العلمية مبدئياً للنظر في مدى مطابقتها لقواعد النشر الأساسية وصلاحياتها للتحكيم من حيث: ملاءمة الموضوع للمجلة، توفر القواعد الاساسية للبحث العلمي، سلامة اللغة، دقة التوثيق، والالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلمي.
- يتم إبلاغ المؤلف باستلام الورقة البحثية وهل هي مقبولة للتحكيم أم لا.

التحكيم:

- تخضع المقالات المنشورة فيها للتحكيم العلمي للتأكد من أصالته وجِدَّتته وأهميته للمجال، وفق الاصول المتبعة في المجالات العلمية.
- يبلغ المؤلف بتقرير متضمن خلاصة ملاحظات هيئة التحرير والمراجعين والتعديلات المطلوبة إن وجدت بدون ذكر أسماء المراجعين في التقرير الذي يرسل الى المؤلف.
- يقوم المؤلف بإجراء التعديلات اللازمة على الورقة البحثية استناداً الى نتائج التحكيم ويعيد ارسال الورقة البحثية الى المجلة، مع إظهار التعديلات (Track Changes).

القبول والرفض:

- يبين المؤلف في ملف مستقل يرفقه مع الورقة البحثية المعدلة أجوبته على جميع النقاط التي أثيرت في رسالة هيئة التحرير والتقارير التي وضعها المراجعون.
- تحتفظ المجلة بحق القبول والرفض استناداً الى التزام المؤلف بقواعد النشر وتوجيهات هيئة تحرير المجلة.

الصفحة	عنوان البحث	رقم البحث
12	التوجهات الحديثة في مواجهة المسؤولية المدنية البيئية الدكتورة بتول سلطان المعاينة	0315
24	تطوير المناهج التعليمية: دراسة مقارنة للتجارب الدولية "وإمكانية الاستفادة منها" أ. أريج إبراهيم عبد الحميد الحاسي	0316
44	صدمة الحداثة وأثرها في النقد العربي: الذكاء الاصطناعي وتحديات الأمن السيبراني للغة والنص أ. مصطفى كمال الزايد ، د. إيمان الطريفي عبد الرحمن	0317
64	دور الوسائل البديلة في حل المنازعات البيئية الدولية أجياد عاطف احمد الرتيمة	0318
86	أطر الحوكمة البيئية في العراق م.د. ظاهر عبدالله علوان، أ.م.د. وليد مساهر حمد	0319
106	تحسين تشفير البيانات باستخدام الشبكات العصبية التوليدية د. ياسر الملك أحمد سليمان	0320
120	اللجوء البيئي في القانون الدولي عفاف عبدالله العمري و الدكتورة هيام محمود الشوابكة	0321
132	أثر التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية (دراسة ميدانية في جامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيس عدن) د. بشير محمد الحمادي، أحمد إبراهيم الراشدي، محمد فؤاد الصلوي، عادل علي المالكي	0322
158	دور الرقابة على الصفقات العمومية وتفضيضا المرفق العام من خلال القانون رقم 15 ـ 247 الساري المفعول د. صابرة مختار، د. عبد اللاوي يوسف	0323
170	أثر التكامل التكنولوجي في تعليم اللغة العربية لدى الناطقين بغيرها في المدارس الإسلامية الثانوية في نيجيريا أحمد غربا	0324
182	المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج البصريين جمعاً ودراسة د. الصادق علي وداعة	0325
200	دور قانون تشكيل محاكم البلديات في حماية البيئة في الأردن د. عمر أمين عمر المعاينة	0326

216	إحياء المَوات القريب من العمران هل يفتقر إلى إذن السلطان د. محمّد عالي أحمد الفاروق	0327
234	تأثير الإضرار بالبيئة على حقوق الانسان دلال عبد الفتاح محمد ابو خديجة، شرف الدين صقر صالح طناش	0328
246	استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لتفريد التعليمات وتطوير التقويم الذاتي د. بوشى حجوي	0329
266	آراء ابن هشام الانصاري (ت761هـ) من خلال الشواهد النحوية في حاشيته الكبرى على ألفية ابن مالك (ت672هـ) م.م. سيف علي كاظم محمد	0330
284	التحديات الدولية العربية المعاصرة: دراسة في الاقتصاد المعرفي والتعليم الافتراضي د. نيفانا حسين محمد الصبري	0331
306	اللغة العربية وعلاقتها بالمجتمع المعرفي والمعلوماتي د/ حماده أبو القاسم حماد علي	0332
324	Negotiating Islamic Identity in Secular Europe: A Maqāṣidī Framework for Second- and Third-Generation Muslim Minorities Prof. Dr. Abdullah Hemmet Abdullah	0333
346	Impact of financial inclusion on economic growth Lect. Dr. Jabbar Saadoon Darag, Prof. Dr. NaghamHussein Neama	0334

التوجهات الحديثة في مواجهة المسؤولية المدنية البيئية

د. بتول سلطان المعايطه

جامعة الاسراء (الأردن)

Modern trends in confronting environmental civil liability

DR. BATOOL SULTAN AL-MAAITEH

<https://orcid.org/0009-0001-2588-4207>

Isra University (Jordan), Batool.al-maaiteh@iu.edu.jo

تاريخ الاستلام: 2025/ 05 / 26 تاريخ القبول: 2025 / 07 / 09 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

تناول هذا البحث موضوع التوجهات الحديثة في مواجهة المسؤولية المدنية البيئية. ولعل بحث هذا الموضوع يتميز بأهمية خاصة باعتبار أن القضايا البيئية لا تقتصر على كونها مشكلات محلية بل أصبحت تحديات عالمية تتطلب استجابة جماعية وشاملة ، و تتعاظم أهمية هذا الموضوع في ظل غموض النصوص التشريعية المعالجة للموضوع وقصور قواعد المسؤولية المدنية التقليدية عن معالجة المسؤولية البيئية إذ بات من الضروري الوقوف على ماهية المسؤولية المدنية البيئية والتوجهات الحديثة لمواجهتها .

وخلصنا بالبحث إلى مجموعه من النتائج و التوصيات على النحو التالي إن تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالمسؤولية المدنية التقليدية عن الفعل الضار البيئي لا تحقق الحماية الكاملة للمضرور ، تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً واضحاً في إطار المسؤولية البيئية بشكل واضح من خلال كونها أدوات ملزمة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة وترسيخ مبادئ حماية البيئة على المستوى العالمي بصورة متكاملة وشاملة ، نتمنى وضع استراتيجيات تعزيز المسؤولية المدنية البيئية تمثل الإطار الذي يسهم في تمكين المجتمع المدني وتحفيزه على المشاركة الفعالة في الحفاظ على البيئة و يركز هذا التوجه على ثلاثة جوانب رئيسية: التعليم والتدريب، التواصل الفعال، وتفعيل القوانين، حيث تلعب كل منها دوراً مهماً في بناء ثقافة بيئية واعية ومستدامة.

كلمات مفتاحية: المسؤولية البيئية، التنمية المستدامة، التلوث، التوجهات الحديثة، المسؤولية التقصيرية.

Abstract:

This research has addressed the topic of recent trends in the face of environmental civil liability. It is of particular importance to examine this topic since environmental issues are not only local problems but have become global challenges that require a collective and comprehensive response. human rights ", and the importance of the topic is heightened by the ambiguity of the legislative texts dealing with the topic and by the inadequacy of traditional civil liability rules in addressing environmental liability, since it has become necessary to see what environmental civil liability and recent trends to confront it are.

We concluded by examining a set of findings and recommendations as follows: the application of the general rules on traditional civil liability for an environmental injurious act does not fully protect the harm. international conventions play a clear role in the framework of environmental responsibility by being binding

instruments aimed at achieving sustainable development and consolidating the principles of environmental protection at the global level in an integrated and comprehensive manner, We wish to develop strategies to promote environmental civic responsibility as a framework that contributes to civil society's empowerment and stimulus to active participation in environmental conservation. This trend is based on three main aspects: Education and training, effective communication and activation of laws, each of which plays an important role in building a conscious and sustainable environmental culture.

Keywords: environmental responsibility; sustainable development; pollution; modern trends; default responsibility.

مقدمة:

تُعتبر المسؤولية البيئية مفهوماً حديثاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحديات البيئية التي تواجهها المجتمعات على مستوى العالم فلا تقتصر القضايا البيئية على كونها مشكلات محلية بل أصبحت تحديات عالمية تتطلب استجابة جماعية وشاملة. يُعزى ذلك بصورة كبيرة إلى النمو السكاني السريع، وزيادة الاستهلاك، والتوسع الحضري، مما أدى إلى الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية. في هذا السياق، تبرز الحاجة الماسة لفهم كيفية توجيه السياسات والممارسات نحو تحقيق أهداف الاستدامة والمحافظة على البيئة.

وتهدف دعوى المسؤولية المدنية البيئية لتحديد الآثار القانونية الناتجة عن الأفعال التي تلحق ضرراً بالبيئة فتتضمن هذه الدعوى تحميل الأفراد أو الكيانات المسؤولة عن التلوث والانتهاكات البيئية نتيجة أفعالهم، مما يساهم في تعزيز السلوكيات البيئية السليمة ويعمل على إرساء مبادئ المسؤولية المدنية ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر فهماً عميقاً للأبعاد القانونية للأفعال التي تلحق ضرراً بالبيئة.

تباين دعاوى المسؤولية المدنية البيئية في نطاقها ونوع الأضرار التي تغطيها، فهي تشمل الأضرار الناتجة عن التلوث الهوائي، وتلوث المياه، والتدهور البيئي العام. والجانب القانوني في هذه الدعاوى يستند إلى مجموعة من الأسس القانونية التي تُعنى بحماية الحق في بيئة سليمة، وإن فشل التقيد بهذه الأسس ستكون أمام دعاوى قضائية متعلقة بالتعويضات واستعادة الأضرار التي لحقت بالبيئة.

وقد اخترت جانب من جوانب المسؤولية المدنية البيئية الا وهو التوجهات الحديثة في مواجهة المسؤولية المدنية الحديثة.

أهمية الدراسة:

وتظهر أهمية البحث في سياق التحديات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، حيث لم تعد هذه القضايا قضايا محلية فحسب، بل أصبحت لها تداعيات عالمية تتطلب استجابة قانونية منسقة.

مشكلة الدراسة:

وتتجلى مشكلة الدراسة في صعوبة تحديد طبيعة المسؤولية المدنية البيئية فيصعب في بعض الاحيان اسقاط قواعد المسؤولية المدنية على المسؤولية البيئية مما يتطلب العمل على تحديث هذه القواعد بما يتناسب مع طبيعة المسؤولية البيئية و اضرار البيئة، كما تبرز مشكلة الدراسة في حداثة الموضوع و ندرة الدراسات و قلة المراجع التي يتناول الموضوع من جميع جوانبه وقلة الاحكام القضائية الأردنية في هذا المجال.

اسئلة الدراسة:

ويثير هذا الموضوع العديد من التساؤلات ومنها على سبيل المثال:

1. ما هي المسؤولية المدنية البيئية؟
2. وما هي الاسس التي تقوم عليها هذه المسؤولية؟
3. وما طبيعة المسؤولية المدنية البيئية؟
4. وكيف تلعب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية دوراً هاماً في التأكيد على المسؤولية البيئية؟
5. وما هو دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية المدنية البيئية؟

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور واحدها في هذا البحث علنا نجد لها اجابات شافية

منهجية الدراسة:

سنقوم في هذه الدراسة على اعتماد المنهج التحليلي حيث سنتعرف على مضامين النصوص القانونية و التعرف على مراميها وأبعادها بعمق، و أيضاً الأحكام القضائية ذات العلاقة بهذه الدراسة و تحليلها و بيان مدى انسجامها مع النصوص القانونية من خلال فهم عميق لمحتواها و التطرق لبعض الآراء الفقهية إن وجدت و كان لها ضرورة .

خطة الدراسة:

وبناءً على ما تقدم سنقوم بتقسيم هذا الموضوع الى مطلبين نخصص الأول لدراسة ماهية المسؤولية المدنية البيئية اما المطلب الثاني سنتحدث فيه عن التوجهات العالمية في المسؤولية المدنية البيئية.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية المدنية البيئية

تمهيد و تقسيم

تُعتبر المسؤولية البيئية مفهوماً حديثاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحديات البيئية التي تواجهها المجتمعات على مستوى العالم ، وعليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين نخصص الاول لدراسة تعريف المسؤولية البيئية أنا الفرع الثاني سنتحدث فيه عن الطبعة القانونية للمسؤولية المدنية البيئية.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية البيئية

تُعرّف المسؤولية المدنية، في مجملها، بأنها الالتزام القانوني الذي يفرض على الفرد أو الكيان تعويض الأضرار التي تلحق بالآخرين نتيجة سلوكه أو تصرفاته غير المشروعة.(النقيب، 1999، ص16) كما تعرف المسؤولية المدنية بأنها " حالة الشخص الذي يرتكب أمراً يوجب المساءلة و قد تكون مسؤولية عقدية أو مسؤولية تقصيرية " (حمزة، 2006، ص310)

فالمسؤولية المدنية هي جزاء الاضرار بالغير و يتمثل الجزاء فيها بتعويض المضرور عن الضرر حيث جاء بنص المادة (256) من القانون المدني " كل اضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر "

أما بالنسبة للمسؤولية البيئية فتعرف بأنها " التزام الأفراد والمؤسسات تجاه حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع مراعاة التأثيرات الناتجة عن أنشطتهم المختلفة " ، و يتضمن هذا المفهوم مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية التي تُقيم السلوكيات البيئية وتُشجع الأفراد و المؤسسات على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة .(عبد السلام و محمود، 2023، ص 44)

تسعى المسؤولية المدنية البيئية إلى تحديد حدود الأفعال المسموح بها وغير المسموح بها، وذلك من خلال مجموعة من القوانين التي تركز على تعويض الأضرار الناجمة عن التلوث أو استنزاف الموارد الطبيعية حيث تشمل هذه الأنظمة إطاراً قانونية تشمل جميع الفاعلين منذ الأفراد وصولاً إلى المؤسسات الدولية، حيث يتعين على الجميع الالتزام بممارسات مستدامة تضمن حماية البيئة للأجيال القادمة. كما يُعتبر التقاضي أحد الأدوات الرئيسية لإنفاذ هذه المسؤوليات، حيث يستطيع الأفراد المتضررون من الانتهاكات البيئية المطالبة بحقوقهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

ويتطلب تحقيق هذه الحماية وجود أنظمة قانونية للمسؤولية المدنية التي تركز على الأضرار البيئية هذه الأنظمة تهدف إلى ضمان عدم تعرض البيئة والمجتمعات للأضرار نتيجة الأنشطة البشرية، وتعزز التوازن بين التطور الصناعي والحفاظ على البيئة. بالتالي، تُعتبر المسؤولية المدنية البيئية جزءاً لا يتجزأ من البنية القانونية التي تحمي حقوق الأفراد والمجتمعات، وتعزز من استدامة الموارد البيئية و بذات الوقت يعد الالتزام بالتعويض عن الأضرار البيئية نتيجة طبيعية للترابط بين المفاهيم الأساسية للمسؤولية المدنية ومصالح المجتمع ككل.

تعتبر المسؤولية البيئية عنصراً جوهرياً في إطار التنمية المستدامة، حيث تؤثر بشكل مباشر على تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة، حيث أن تعزيز الوعي البيئي يؤثر على كيفية إدراك الأفراد والشركات والدول لمكانتهم تجاه الموارد الطبيعية. فعند تبني ممارسات مسؤولة، يتمكن المجتمع من الحد من التدهور البيئي، وضمان توفر الموارد للأجيال القادمة، وتحقيق مستوى معيشة يستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والمشاركة الفعالة.

كما تلعب المسؤولية البيئية دوراً حيوياً في تعزيز العلاقات الدولية، حيث تسهم في بناء الثقة بين الدول وتسهيل التعاون عبر تبادل المعرفة والخبرات في سياق العولمة، إذ بات من الضروري تعزيز الشراكات الدولية لضمان تحقيق التقدم البيئي، إذ إن التحديات مثل تلوث الهواء والماء والأرض لا تعترف بالحدود الوطنية. وبالتالي، فإن المسؤولية البيئية تمثل التزاماً جماعياً يتطلب تكاتف الجهود في مواجهة هذه القضايا المعقدة، مما يتيح خلق بيئة صحية ومستدامة تعود بالنفع على الجميع.

وتتعدد أبعاد المسؤولية البيئية التي تشمل الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. فعلى الصعيد الاجتماعي، تشدد المسؤولية البيئية على أهمية المشاركة المجتمعية والوعي البيئي، مما يعزز من فرص تحقيق التغير الإيجابي في السلوكيات الفردية والجماعية نحو البيئة. أما على الصعيد الاقتصادي، فتسعى الشركات إلى دمج اعتبارات البيئة في استراتيجياتها، وذلك من خلال الابتكارات المستدامة واستخدام التكنولوجيا النظيفة، مما يسهم في تحقيق مزيد من الكفاءة وتقليل الأثر البيئي السلبي. بينما تُركز الأبعاد البيئية على إدارة الموارد الطبيعية بشكل يتسم بالعدالة، بما يضمن توازن النظام البيئي وحماية التنوع البيولوجي.

علاوة على ذلك، يجب أن تُفهم المسؤولية البيئية كالتزام طويل الأمد يتطلب التنسيق بين كافة الأطراف المعنية، بدءاً من الحكومات مروراً بالقطاع الخاص إلى المجتمع المدني. يستدعي ذلك الحاجة إلى سن القوانين واللوائح البيئية التي تُحدّد الإطار القانوني الذي يحكم هذا الالتزام، بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجيات فعالة للتطبيق والمراقبة. في سياق عالمي يتسم بالتغيرات المناخية والتدهور البيئي، تتعاظم أهمية المسؤولية البيئية باعتبارها شرطاً أساسياً لمواجهة التحديات المعاصرة، مما يستدعي تكافل الجهود وتعزيز الوعي البيئي كمبادئ أساسية في جميع مجالات الحياة.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للمسؤولية البيئية

تقسم المسؤولية المدنية إلى نوعين رئيسيين بالنظر إلى طبيعة الالتزام الذي تم الإخلال به، تتمثل بالمسؤولية العقدية، التي تنشأ عن إخلال بالتزامات تعاقدية، والمسؤولية أو التقصيرية، التي تتعلق بالضرر الناتج عن فعل غير مشروع،

سواء كان ذلك فعلاً إيجابياً أو سلبياً يسبب الضرر للغير. تتضمن المسؤولية المدنية عناصر محددة، تشمل الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية، حيث يجب إثبات كل عنصر لنجاح المطالبات المتعلقة بالمسؤولية.

السؤال الذي يثور في هذا المقام هل تعتبر المسؤولية المدنية البيئية مسؤولية عقدية أم مسؤولية تقصيرية؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من العودة إلى طبيعة كل نوع من أنواع هذه المسؤولية فالمسؤولية العقدية تنشأ عن الإخلال بالتزامات عقدية وترى الباحثة أنه لابد من بناء المسؤولية البيئية على أساس المسؤولية التقصيرية وليس المسؤولية العقدية.

ويعود السبب في بناء المسؤولية البيئية على احكام المسؤولية التقصيرية هو أنه في مجال أضرار البيئة عادة لا يكون ثمة عقد بين المضرور ومسبب الضرر، وبالتالي حصول الضرر ليس نتيجة لعدم الالتزام، ولكن هذا لا يمنع من قيام مسؤولية عقدية عن الأضرار البيئية إذا تحقق أركانها. (المذهان، 2006، ص 64)

أما عن كون المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تصيب البيئة هي مسؤولية تقصيرية، يعود إلى أن المسؤولية التقصيرية عامة ذات نطاق أوسع وأشمل من المسؤولية العقدية، بحيث أنها تستوعب صور تعدي الإنسان على البيئة وخطورة هذا التعدي، كما أن قواعد المسؤولية التقصيرية متصلة بالنظام العام وبالتالي لا يجوز الاتفاق على التخفيف أو الإعفاء منها

اضف الى ذلك أن التعويض عن الضرر في نطاق المسؤولية التقصيرية يشمل الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع، في حين يشمل التعويض في المسؤولية العقدية الضرر المباشر المتوقع فقط، لذلك كان تأسيس المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تصيب البيئة، مسؤولية تقصيرية أشمل وأوسع. (الحسناوي، 2014، ص 140-160)

تبنى النظام القانوني في العديد من الدول مفهوم "الخطأ"، والذي يشير إلى تصرف ينطوي على إهمال أو سوء تصرف، يمكن أن يُعزى إلى الفرد أو الكيان المتسبب في الضرر. هذا الخطأ يمكن أن يكون بفعل مباشر أو نتيجة توقف عن اتخاذ إجراء، مما يسهم في إلحاق الأذى. كذلك، يُعتبر الضرر الناتج عن هذا الخطأ شرطاً أساسياً لتحفيز المسؤولية المدنية؛ فقد يكون الضرر متعلقاً بالخسائر المالية، أو الأذى الجسدي، أو الأضرار البيئية، مما يؤدي بالتالي إلى استحقاق تعويض من الجاني. (الدسوقي، 1980، ص 42)

إلا أن المشرع الأردني أسس المسؤولية التقصيرية على أساس الضرر حيث جاء بنص المادة (256) من القانون المدني " كل اضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر "

لكي تقوم المسؤولية المدنية البيئة لابد من توافر ثلاثة اركان الفعل الضار و الضرر و علاقة السببية بين الفعل الضار و الضرر الذي تحقق ، و عليه كل فعل سبب ضرراً للبيئة بأي شكل من الاشكال يؤدي الى مساءلة الفاعل مساءلة قانونية ، ولكن السؤال الذي يثور في هذا المقام هل كل فعل يحدث ضرراً للبيئة يوجب التعويض أم لا ؟

لم يعرف المشرع الأردني الفعل الضار ولكن بالعودة لقانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 نجد أنه بالمادة (2) منه عرف التلوث انه " اي تغيير سلبي على اي من عناصر البيئة يتخطى بصورة مباشرة أو غير مباشرة المعايير و المواصفات البيئية المعتمدة من الوزارة او يتسبب بهذا التغيير سواء حدث بصورة محسوسة او غير محسوسة أو يؤدي الى الحد من استخدام هذه العناصر او يقلل من قيمتها الاقتصادية او الجمالية او الاجتماعية او يؤدي الى القضاء عليها جزئياً او كلياً او يؤثر في ممارسة الحياة الطبيعية للكائنات الحية وكل ما يخل بالتوازن الطبيعي بها "

كما عرف ذات القانون التدهور البيئي بأنه " أي تأثير في البيئة يقلل من قيمتها او يشوه طبيعتها او يستنزف مواردها او يضر بعناصرها او بخدمات النظام البيئي او بالتراث الانساني او الطبيعي المعتمد بصورة جسيمة مباشرة أو تراكمية "

وعليه نجد أن المشرع الأردني لم يشترط الخطأ لقيام المسؤولية فقط اكتفى بحدوث الاثر البيئي المتمثل بالضرر أو بالتلوث و التدهور البيئي ، كما نجد أن المشرع الأردني اشترط لحدوث التدهور البيئي أن يكون تأثير الفعل الضار على البيئة بصورة جسيمة معنى ذلك اذا كان تأثير الفعل الضار على البيئة تأثيراً يسيراً فلا مجال لقيام المسؤولية المدنية البيئية . وقد يكون الضرر المتحقق نتيجة هذه الافعال الضارة ضرراً مادياً كإنشاء مصنع بمنطقة ادى الى نقصان قيمة العقارات المجاورة للمصنع بسبب التلوث الذي احدثه المصنع هنا يستحق المتضرر من هذا التلوث الحصول على تعويض عادل تقدره المحكمة بقدر نقصان قيمة عقاره .

لكن السؤال الذي يثور في هذا المقام هل الضرر الادبي الناشئ عن الفعل الضار بالبيئة يستوجب التعويض ؟ وان كانت الاجابة نعم ما هو الاساس الذي يتم اعتماده لتقدير مقدار التعويض عن هذا الضرر ؟ للإجابة على هذا التساؤل لابد من العودة لنصوص القانون المدني حيث جاء بنص المادة (1/267) "يتناول حق الضمان الضرر الادبي كذلك" معنى ذلك أن الضرر الادبي الناتج عن افعال تضرر بالبيئة يستوجب التعويض عنه فاذا قام احد الاشخاص بالتخلص من بعض المواد السامة في مياه النهر و شربت احد الحيوانات من هذه المياه وتوفي هذا الحيوان ، هل يحق لصاحب الحيوان المطالبة بالتعويض عن الضرر الادبي الذي لحق به جراء وفاة حيوانه ؟ بالعودة لنصوص القانون المدني النازمة للتعويض عن الضرر الادبي نجد انها حصرت التعويض على الازواج والاقربين من الاسرة عما يصيبهم من ضرر ادبي بسبب موت المصاب وهذا ما اكدت عليه المادة (2/267) من القانون المدني.

المطلب الثاني : التوجهات العالمية في المسؤولية البيئية

تمهيد وتقسيم

تعتبر التوجهات الحديثة في المسؤولية البيئية نقطة تحول لتشجيع الأنشطة المستدامة و تتمثل هذه التوجهات بإدخال مرونة أكبر في القوانين البيئية و الاتفاقيات الدولية ، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الابتكارات المستدامة ويتطلب ذلك أيضاً بناء إطار يعزز من قدرات الأفراد والمجتمعات لإدراك دورهم الحيوي في هذه المسألة، مع ضرورة تعزيز التعليم والتوعية البيئية كجزء أساسي من أي خطة للحد من الأضرار البيئية ،وعليه يتضح لنا أن المسؤولية البيئية ليست مجرد خيار بل هي ضرورة حتمية لضمان مستقبل أكثر استدامة وأماناً.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الأول لدراسة دور التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية في المسؤولية المدنية البيئية أما الفرع الثاني سنتناول فيه دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية المدنية البيئية.

الفرع الاول : دور التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في المسؤولية المدنية البيئية

تتسم التشريعات المتعلقة بالمسؤولية المدنية البيئية بأهمية خاصة في حماية البيئة وضمان حقوق الأفراد والمجتمعات المتأثرة بالأنشطة الضارة و تتنوع هذه التشريعات بين القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية، حيث يساهم كل منها في تطوير إطار قانوني يتجاوب مع التحديات البيئية المعاصرة

وتشدد القوانين الوطنية على مبدأ المسؤولية، حيث تلزم الأفراد والشركات بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة التي تؤثر سلباً على البيئة. تختلف آليات تطبيق هذه القوانين من دولة إلى أخرى، حيث يمكن أن تتضمن غرامات مالية، أو أعباء تعويضية، أو إجراءات تحويلية تشمل الاستعادة والتعافي للبيئات المتضررة.

وتطبيقاً لذلك نص قانون حماية البيئة في المادة (19) منه على " أ. يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار كل من يخالف أحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من هذا القانون. ب. يعاقب بالأشغال مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مائة ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبات كل من يخالف أحكام المادة (7) من هذا القانون مع الزام المخالف بإعادة هذه المواد إلى مصدرها أو إلى أي

جهة قادرة على معالجتها وعلى نفقة المخالف. ج. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألفي دينار أو بكلا هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة (8) من هذا القانون وللمحكمة مصادرة المواد والأدوات والآلات المستعملة لارتكاب المخالفة بصورة رئيسية أو إتلاف أي منها على نفقة المخالف وإذا كان من بين هذه المواد أو الأدوات وسائط نقل، للمحكمة أن تقرر الإفراج عنها مقابل غرامة إضافية تعادل (50%) من قيمة الغرامات والتعويضات المحكوم بها في الدعوى

فتعتبر القوانين الوطنية المتعلقة بالمسؤولية المدنية البيئية من الركائز الأساسية لتحديد الأطر القانونية التي تنظم التعويض عن الأضرار البيئية وتصحيحها، فتشمل القوانين الوطنية مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالمسؤولية، مثل التعويض عن الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة الصناعية، ويعتمد تطبيق هذه القوانين على بعض العناصر الأساسية، مثل الفعل الضار، علاقة السببية، وحدوث الأضرار.

على الرغم من أن القوانين الوطنية تسعى إلى تجنب الأضرار البيئية، إلا أنها تعاني من عدة تحديات تتمثل بغياب التنسيق الفعال بين الهيئات المختلفة المعنية بالإدارة البيئية، ومحدودية شمولية بعض التشريعات، وقيود التنفيذ، مما يؤدي إلى ضعف الالتزام بالمعايير المصممة لحماية البيئة، الأمر الذي يثير جدلاً واسعاً حول مدى جدوى فعالية التشريعات في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وعليه يتطلب تعزيز فعالية المسؤولية المدنية البيئية تعزيز التشريعات الوطنية و مواجهة تلك التحديات

وبالمقابل فقد اصدرت فرنسا قانون البيئة عام 1972 الذي وضع المبادئ الاساسية للمحافظة على البيئة و التنمية المستدامة حيث تعتبر التشريعات الفرنسية من الركائز لحماية البيئة خاصة بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة في ستكهولم، و بذات الوقت تلعب التشريعات البيئية الالمانية دوراً واضحاً في حماية البيئة و التنمية المستدامة وذلك من خلال تركيزه على دعم الطاقة المتجددة و و التقليل من الاعتماد على الوقود.

الا انه يتميز القانون الفرنسي عن القانون الالمانى من حيث تشدد القانون الفرنسي في التعويض عن الضرر فيشمل الضرر المباشر و غير المباشر و الاثار المترتبة على ذلك في حين يكتفي القانون الالمانى بالاعتماد على مفهوم الوقاية قبل حدوث الضرر وذلك من خلال اتخاذ التدابير لحماية البيئة قبل حدوث الضرر.

كما تعد المعاهدات الدولية أحد الجوانب الأساسية التي تؤطر المسؤولية المدنية البيئية، حيث تمثل إطاراً قانونياً يتجاوز الحدود الوطنية ويعكس التحديات البيئية المستدامة على مستوى العالم حيث تتضمن هذه المعاهدات مجموعة متنوعة من الالتزامات التي تعهدت بها الدول من أجل حماية البيئة والسعي نحو التنمية المستدامة. ومن أبرز هذه المعاهدات، تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية باريس ضمن تلك المعاهدات الحيوية التي تهدف إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز التكيف مع آثار التغير المناخي.

كما تعتبر اتفاقية ريو من اهم الاتفاقيات المرتبطة بالبيئة و التنمية المستدامة حيث تعتبر هذه الاتفاقية استجابة للتحديات البيئية المتزايدة اذ تضمنت هذه الاتفاقية مجموعه من المبادئ و الاسس التي تساعد على المحافظة على التنمية المستدامة من خلال دمج الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و من اهم المبادئ التي تضمنتها التي تضمنتها هذه الاتفاقية مبدأ المشاركة الجماهيرية و الشفافية الامر الذي يشجع التعاون بين الحكومة و الافراد.

فتلعب الاتفاقيات الدولية دوراً واضحاً في إطار المسؤولية البيئية بشكل واضح من خلال كونها أدوات ملزمة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة وترسيخ مبادئ حماية البيئة على المستوى العالمي بصورة متكاملة وشاملة وتمثل هذه الاتفاقيات مجموعة متنوعة من المعاهدات والاتفاقيات، والتي تعمل جميعها على تحديد المبادئ الأساسية التي تنظم التعاون الدولي في

مجال البيئة والموارد الطبيعية، وكل من هذه الاتفاقيات تحدد التزامات واضحة ومحددة للدول الموقعة، كما توضح كيفية إدارتها للتحديات البيئية العديدة والمتزايدة التي تواجهها، مما يساهم بشكل كبير في تكامل الجهود العالمية لمواجهة المشكلات البيئية الملحة مثل الاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي

الفرع الثاني : دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية المدنية

يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية في تعزيز المسؤولية المدنية البيئية، حيث يعمل كحلقة وصل بين الأفراد والحكومات، ويساهم في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة من خلال مبادرات متعددة وآليات فاعلة، حيث يشمل المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية، و مؤسسات المجتمع المحلي، والهيئات التطوعية، التي تسعى لزيادة الوعي البيئي وتعزيز المشاركة المجتمعية في قضايا حماية البيئة. من هنا، تأتي أهمية فهم التطورات التي تحدث في هذا السياق، وتقييم مدى فاعلية الجهود التي يبذلها المجتمع المدني في دفع عجلة الإصلاحات البيئية. (ازبور، 2024، ص 35)

يمثل المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في تعزيز الوعي والعمل البيئي، حيث يلعب دوراً مهماً في مجموعة متنوعة من القضايا البيئية التي تواجه المجتمعات الحديثة، و ذلك من خلال التوعية وتعليم الأفراد حول أهمية الحفاظ على البيئة. سواء من خلال حملات التثقيف البيئي، أو تنظيم الفعاليات مثل تنظيف الشواطئ وزراعة الأشجار، تُعتبر هذه الأنشطة أدوات محورية لتعبئة المجتمع وتحفيزه نحو المسؤولية البيئية. (عبد السلام، 2023، ص 56)

وعليه تزداد أهمية دور الأفراد في المسؤولية البيئية بشكل ملحوظ، إذ يعتبر كل فرد جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ومن المنظومة البيئية التي تتطلب التعاون والتكاتف لحمايتها حيث يُعتبر الوعي البيئي الخطوة الأساسية التي يجب أن يبدأ منها الأفراد، حيث يشمل ذلك فهم التحديات البيئية التي تواجه العالم، مثل التغير المناخي، تدهور الموائل، وتلوث البيئة. من خلال إدراك الآثار السلبية للنشاطات اليومية على البيئة، وبذلك يتمكن الأفراد من اتخاذ قرارات أكثر استدامة، سواء كان ذلك من خلال تقليل استهلاك المواد، إعادة التدوير، أو حتى المشاركة في حلقات تعليمية وورش عمل تهدف إلى نشر المعرفة البيئية.

إلا أن دور الأفراد بشكل منفرد لا يمكن أن يحقق الهدف المنشود من المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة فلا بد من وجود مشاركة مجتمعية تتمثل بالمشاركة الفعالة للأفراد ومجموعات المجتمع في الأنشطة البيئية، سواء من خلال المنظمات غير الحكومية، أو الحملات المحلية، أو البرامج الحكومية إذ تعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في تعزيز المسؤولية البيئية، إذ تلعب دوراً مهماً في مفاهيم التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. حيث تساهم المشاركة المجتمعية في خلق إحساس بالمسؤولية المشتركة تجاه القضايا البيئية، حيث يدرك الأفراد أن تأثيرهم يمكن أن يمتد لأبعد من الدوائر الضيقة التي يعيشون فيها.

إذ يعد تشجيع المشاركة الفردية والجماعية في الأنشطة البيئية، كحملات التشجير وتنظيف الشواطئ أو الأنهار، أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه البيئة. فإن التوعية والتثقيف البيئي لا يقتصران على نشر المعلومات، بل يتجاوزان ذلك ليتضمنا تعزيز القيم والممارسات المستدامة التي تساهم في حماية وصون البيئة.

كما تعتبر المشاركة في صنع القرار من العناصر الأساسية التي تعزز دور المجتمع المدني في إطار المسؤولية المدنية البيئية. تستند هذه المشاركة إلى مفهوم الشفافية والديمقراطية، حيث يحق لجميع الأفراد والجماعات التأثير في السياسات والتشريعات التي تؤثر على بيئتهم المحلية والعالمية. يعكس هذا النوع من المشاركة التفاعل بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك الحكومة، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ما يساهم في تحقيق توازن بين المصالح العامة والخاصة. (المعاينة، 2023، ص 525)

لكن السؤال الذي يثور في هذا المقام إلى أي مدى يمكن تطبيق دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية البيئية ؟ أي هل نواجه التحديات لتحقيق هذا الدور ؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من العودة إلى الظروف الاقتصادية و السياسية المحيطة ونرى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية المدنية اذ يعتبر نقص التمويل أحد معوقات عمل المنظمات غير الحكومية والهيئات المجتمعية، فالكثير من هذه المؤسسات تعتمد على المساعدات الخارجية والتبرعات، مما يجعل استمراريتهما وفعاليتها مهددة بتقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية مما يحد من قدرتها على الترويج للوعي البيئي والتوعية بمسؤوليات المجتمع تجاه البيئة.(الكساسبة، 2022، ص324)

اضف الى ذلك عدم الوعي العام لدى الافراد بالمجتمع اذ يعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في سعيه نحو تعزيز المسؤولية المدنية البيئية. يتمثل هذا النقص في المعرفة لدى الأفراد والجماعات في عدم إدراكهم العميق للمسؤوليات البيئية التي تقع على عاتقهم، وبالتالي غياب الفهم الكافي لعواقب أفعالهم على البيئة. فكلما ازداد عدم الوعي بشأن قضايا البيئة، ازداد خطر التدهور البيئي واستمرارية التصرفات السلبية.

وترى الباحثة أنه لتجنب هذه التحديات لابد من وضع استراتيجيات تعزيز المسؤولية المدنية البيئية تمثل الإطار الذي يسهم في تمكين المجتمع المدني وتحفيزه على المشاركة الفعالة في الحفاظ على البيئة و يركز هذا التوجه على ثلاثة جوانب رئيسية: التعليم والتدريب، التواصل الفعال، وتفعيل القوانين، حيث تلعب كل منها دوراً مهماً في بناء ثقافة بيئية واعية ومستدامة.

الخاتمة :

بعد أن انتهينا من اعداد هذا البحث فقد حاولنا أن نوضح ماهية المسؤولية المدنية البيئية و ما هي طبيعة هذه المسؤولية كما تحدثنا عن التوجهات العالمية لتعزيز المسؤولية البيئية من حيث دور التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية بالإضافة الى دور المجتمع المحل من افراد و منظمات و مؤسسات بتعزيز المسؤولية المدنية البيئية و تحقيق التنمية المستدامة ، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التوصيات على النحو التالي :

أولاً: النتائج :

1. إن قانون حماية البيئة الأردني لم يتناول تنظيم المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية ، مما يستلزم معه الرجوع إلى القواعد العامة الواردة في القانون المدني
2. إن تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالمسؤولية المدنية التقليدية عن الفعل الضار البيئي لا تحقق الحماية الكاملة للمضرور بينيا ، إذ أنها تتطلب من المضرور إثبات أركان المسؤولية الثلاثة وهو ما يصعب على المضرور القيام به
3. لم يعط قانون حماية البيئة الجمعيات المعنية بحماية البيئة في الأردن ولا وزارة البيئة الحق في رفع الدعوى البيئية عن الأضرار البيئية التي تصيب العناصر العامة للبيئة.
4. لم يتضمن قانون حماية البيئة الأردني أية نصوص تتناول إمكانية اللجوء إلى قاضي الأمور المستعجلة لوقف الضرر البيئي ، كما لم يتضمن طرقاً محددة لتعويض الأضرار البيئية ولم يحدد كذلك مدة تقادم خاصة للأضرار البيئية مما يستلزم الرجوع في كل ذلك إلى القواعد العامة الواردة في القانون المدني.

5. تعد المسؤولية المدنية البيئية مسؤولية تقصيرية و ليست مسؤولية عقدية ، فالمسؤولية التقصيرية عامة ذات نطاق أوسع وأشمل من المسؤولية العقدية، بحيث أنها تستوعب صور تعدي الإنسان على البيئة وخطورة هذا التعدي، كما أن قواعد المسؤولية التقصيرية متصلة بالنظام العام وبالتالي لا يجوز الاتفاق على التخفيف أو الإعفاء منها
6. لم يشترط المشرع الأردني الخطأ لقيام المسؤولية فقط اكتفى بحدوث الاثر البيئي المتمثل بالضرر أو بالتلوث و التدهور البيئي ، كما نجد أن المشرع الأردني اشترط لحدوث التدهور البيئي أن يكون تأثير الفعل الضار على البيئة بصورة جسيمة معنى ذلك إذا كان تأثير الفعل الضار على البيئة تأثيراً يسيراً فلا مجال لقيام المسؤولية المدنية البيئية .
7. تعتبر القوانين الوطنية من الركائز الأساسية لتحديد الأطر القانونية التي تنظم التعويض عن الأضرار البيئية وتصحيحها إذ تسعى إلى تجنب الأضرار البيئية، إلا أنها تعاني من عدة تحديات تؤدي إلى ضعف الالتزام بالمعايير المصممة لحماية البيئة
8. تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً واضحاً في إطار المسؤولية البيئية بشكل واضح من خلال كونها أدوات ملزمة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة وترسيخ مبادئ حماية البيئة على المستوى العالمي بصورة متكاملة وشاملة
9. يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية في تعزيز المسؤولية المدنية البيئية، حيث يعمل كحلقة وصل بين الأفراد والحكومات، ويساهم في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة من خلال مبادرات متعددة وآليات فاعلة.

ثانياً: التوصيات

1. نتمنى على المشرع الأردني النص بقانون حماية البيئة على امكانية اللجوء الى قاضي الامور المستعجلة في القضايا البيئية التي تستدعي الاستعجال
2. نتمنى على المشرع الاردني تحديد تنظيم المسؤولية الناتجة عن الاخلال بالمسؤولية البيئية وعدم ترك هذا الموضوع للقواعد العامة
3. نتمنى مواجهة التحديات التي تواجه القوانين الوطنية المتمثلة ببغياح التنسيق الفعال بين الهيئات المختلفة المعنية بالإدارة البيئية، ومحدودية شمولية بعض التشريعات، وذلك من خلال تفادي هذه التحديات.
4. نتمنى وضع استراتيجيات تعزيز المسؤولية المدنية البيئية تمثل الإطار الذي يساهم في تمكين المجتمع المدني وتحفيزه على المشاركة الفعالة في الحفاظ على البيئة و يتركز هذا التوجه على ثلاثة جوانب رئيسية: التعليم والتدريب، التواصل الفعال، وتفعيل القوانين، حيث تلعب كل منها دوراً مهماً في بناء ثقافة بيئية واعية ومستدامة.

قائمة المراجع :

- ازبور ، عبد اللطيف ، (2024) التنية المحلية المستدامة بالمملكة المغربية دراسة مقارنة ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد 4 ، العدد 12
- حسناوي ، حسن حنتوش رشيد ، (2014) ، دعوى التعويض عن الضرر البيئي ، جامعة الكوفة ، مركز الدراسات الكوفية ، العراق

حمزة ، محمود جلال ، (2006) ، التبسيط في شرح القانون المدني الأردني ، الجزء الثاني ، دار المطبوعات والنشر ، عمان
الدسوقي ، ابراهيم ، (1980) ، المسؤولية المدنية بين التقيد و الاطلاق ، دار النهضة العربية ، القاهرة
عبد السلام ، جهان ، (2023) ، دور التمويل الاخضر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في افريقيا، مجلة كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية.

عبد السلام و محمود ، اماني محمد شريف، هناء فرغلي علي ، (2023) ، المواطنة البيئية العالمية لدى طلاب الجامعة على
ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050م دراسة ميدانية بجامعة أسيوط، المجلة العلمية لكلية التربية ، مجلد
39 ، العدد 12

الكساسبة، بلال ياسين ، (2022) ، اثر التنمية المستدامة على التحول الديمقراطي ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ،
المجلد 3 العدد 1

المذهان ، نايف جليل فاضل ، (2006) ، المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية في القانون الاردني و القانون المقارن ، رسالة
دكتوراه، جامعة عمان العربية

المعاينة ، علي هاني ، (2023) دور البلديات في التنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد 4 ، العدد 12
النقيب، عاطف ، (1999) ، النظرية العامة للمسؤولية عن الفعل الشخصي ، ط2، دار صادر ، بيروت
القوانين:

القانون المدني الاردني رقم 43 لسنة 1976 المنشور على الجريدة الرسمية عدد 2645 الصفحة 2 تاريخ 1976/8/1
قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 المنشور على الجريدة الرسمية عدد 5455 الصفحة 2703 تاريخ 2017/4/16

تطوير المناهج التعليمية: دراسة مقارنة للتجارب الدولية "وإمكانية الاستفادة منها"

أ. أريج إبراهيم عبد الحميد الحاسي

كلية التربية جامعة بنغازي (ليبيا)

Curriculum Development: A Comparative Study of International Experiences and Modern Models

Arej Ibrahim Abdel Hamid Al-Hassi

<https://orcid.org/0009-0002-1371-1787>

Faculty of Education, University of Benghazi (Libya), Areegalhase530@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 02 / 28 تاريخ القبول: 2025 / 07 / 16 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز التوجهات المعاصرة نحو تطوير المناهج التعليمية في ليبيا، حيث تؤكد الباحثة، استناداً إلى تخصصها في طرق التدريس وتخطيط المناهج، أن تطوير المناهج في المؤسسات التعليمية العربية عموماً، وليبيا خصوصاً، يواجه صعوبات تتطلب تغييرات جذرية في هيكل المؤسسة التعليمية وقدرات المعلمين. إذ إن التحولات التعليمية الشاملة لا تقتصر على تحديث المناهج فقط، بل تشمل أيضاً التغيير التدريجي والتحسين المستمر لتحقيق الأهداف المرجوة؛ هذا وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل استراتيجيات تطوير المناهج في دول عربية وعالمية رائدة (كوريا الجنوبية، سنغافورة، مصر، الإمارات، فنلندا، الصين)، لتقديم نموذج يمكن الاستفادة منه في السياق الليبي، حيث تعكس هذه التجارب جهود تصميم مناهج تركز على تطبيق المعارف في الحياة الواقعية، وتلبي متطلبات العصر مع تعزيز النمو الشامل للمتعلمين. أظهرت نتائج التحليل المقارن أهمية دمج التكنولوجيا الحديثة في المناهج، وتركيزها على تنمية قدرات المتعلمين والابتعاد عن النمط التقليدي للتعليم القائم على الحفظ والتلقين. كما تؤكد على ضرورة دمج المتعلمين بشكل فعال في الحياة المعاصرة وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية؛ مع التركيز على دور المركز الوطني لتطوير المناهج وجعله أكثر فاعلية وقدرة على قيادة هذه العملية؛ حيث يلعب المركز الوطني دوراً محورياً في توجيه جهود تحديث المناهج، لكنه يواجه تحديات تتطلب تعزيز الدعم والموارد، وتفعيل مشاركة جميع الأطراف المعنية. توصي الدراسة بضرورة تطوير المناهج بشكل شامل يُعزز مهارات التفكير النقدي والإبداعي، ويستفيد من التكنولوجيا بفعالية. كما تقترح الدراسة تنفيذ بحوث ميدانية موسعة لتكييف المناهج مع متطلبات سوق العمل، مع الاستفادة من التجارب الدولية كنموذج واضح لمسار التطوير المستدام للتعليم في ليبيا.

كلمات مفتاحية: تطوير المناهج، التجارب العربية، التجارب الأجنبية، المركز الوطني لتطوير التعليم، التوجهات المعاصرة.

Abstract:

This study aims to strengthen contemporary trends toward curriculum development in Libya. Based on her specialization in teaching methods and curriculum planning, the researcher asserts that curriculum development in Arab educational institutions generally, and in Libya specifically, faces challenges requiring fundamental changes in the educational institution's structure and teachers' capabilities. Comprehensive

educational transformations are not limited to updating curricula but also involve gradual change and continuous improvement to achieve desired goals. The study employs a descriptive-analytical approach to analyze curriculum development strategies in leading Arab and international countries (South Korea, Singapore, Egypt, UAE, Finland, China) to present a model applicable to the Libyan context. These experiences reflect efforts to design curricula that focus on applying knowledge in real life, meeting contemporary requirements, and fostering holistic learner development. Comparative analysis results highlight the importance of integrating modern technology into curricula, focusing on developing learners' skills, and moving away from traditional rote learning methods. The study also emphasizes the necessity of effectively integrating learners into contemporary life and linking education to labor market demands and economic development. Special attention is given to the role of the National Center for Curriculum Development, enhancing its effectiveness and capacity to lead this process. The center plays a pivotal role in guiding curriculum modernization efforts but faces challenges requiring increased support, resources, and active participation from all stakeholders.

The study recommends comprehensive curriculum development that enhances critical and creative thinking skills and effectively utilizes technology. It also suggests conducting extensive field research to adapt curricula to labor market needs while benefiting from international experiences as a clear model for sustainable educational development in Libya.

Keywords: Curriculum Development; Arab Experiences; Foreign Experiences; National Center for Education Development; Contemporary Trends.

مقدمة:

تُسلط المناهج التعليمية الضوء على أفضل الطرق التي يتم من خلالها جمع وتنظيم المعلومات والخبرات العلمية وعرضها بشكل فعال يسهل تعلمه، مما يجعل عملية صناعة المناهج التعليمية عملية منظمة ومحكمة بقواعد ثابتة قد تخضع للتطوير والتحديث، لكنها في الغالب تتبع النمط العلمي المتعارف عليه. تمثل المواد الدراسية خلاصة الخبرات الإنسانية المتراكمة عبر تاريخ طويل، وهي مجموع المعارف التي يجب الحفاظ عليها ونقلها بشكل منظم منطقي توصل إليه الباحثون والعلماء من جيل إلى آخر. إن نقل المعرفة الإنسانية، بتطوراتها المختلفة، إلى الأجيال المتعاقبة هو الهدف الأعلى لتوارث المعرفة. وما يقوم به المؤرخ التربوي، إذا صح التعبير، هو وضع تلك المعرفة في شكلها الطبيعي، وهو المنهج التعليمي بكل ما يضم من مواد دراسية. تُعد المواد الدراسية ثمرة جهود السابقين التي تتيح للطلاب توفير الوقت والجهد في اكتساب المعرفة والمهارات التنافسية لسوق العمل. وعليه، يجب أن تكون المناهج وسيلة لخدمة المجتمع، حيث تشترك كل الأطراف التربوية في بنائها.

إن النظام التعليمي، في جوهره، منظومة متكاملة ومتسقة تتكون من وحدات متعددة ومتراصة، تسعى جميعها إلى تحقيق وظائف محددة لضمان ترابط وتكامل النظام بأكمله. ويُعدّ الهدف التربوي الأساسي لأي نظام تعليمي تحسين جودة

حياة المتعلمين، وتنمية قدراتهم، وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لخدمة مجتمعاتهم، حيث إن التعليم يُمثل الحياة والإعداد لها، فمن خلال التعليم، تنمو شخصية الطالب وتتطور؛ ومع ذلك، فإن الهدف الحقيقي للتعليم لا يزال مشوشاً في كثير من المراحل التعليمية؛ إذ يُختزل التعليم في التلقين، ويُقاس النجاح بالقدرة على الحفظ. هذا التصور السائد بين العاملين في العملية التعليمية يتعارض مع الفكر التربوي الحديث، الذي يركز على تنمية المعارف، وخلق الإبداع، وتعزيز الفهم والاستيعاب. بالإضافة إلى ذلك، يسعى التعليم الحديث إلى تمكين الطلاب من اكتساب مهارات تنافسية تواكب متطلبات سوق العمل.

هذا ولا تقتصر المناهج الحديثة على تقديم المعرفة فقط، بل تتضمن مهارات التفكير الناقد، والتفاعل، والمرونة، والاتصال، واتخاذ القرار، مما يساهم في تنمية الفرد والمجتمع. ومع ذلك، تواجه المناهج التقليدية التي ترتب المواد بشكل منطقي وعلمي مشكلات في التوافق مع فلسفة التعليم الشاملة، مما يبرز الحاجة إلى تطويرها باستمرار لتلبية متطلبات سوق العمل والتطور المجتمعي. إن عدم تحديث المناهج يجعلها عرضة للجمود، لذا يتطلب تطويرها مراجعة دورية لضمان مواكبتها للعصر واحتياجات المتعلمين.

إن مهمة المناهج اليوم لم تعد قاصرة على تزويد المتعلمين بالمعلومات والمعارف فقط، بل أصبحت تحتوي على المهارات الإيجابية التي ينبغي على المتعلمين اكتسابها، مثل التفكير الناقد، والتفاعل، والمرونة، والاتصال، والقدرة على اتخاذ القرار. كل ذلك يصب في مجال التنمية الشاملة للفرد والمجتمع، وخلق شخصية قادرة على تحمل المسؤوليات وتحقيق الذات (المنصوري، 2023: 5).

يُعد المنهج في المدخل التقليدي مجموعة منظمة من المواد الدراسية التي تمثل تخصصات المعرفة الإنسانية بأنواعها المختلفة، مثل اللغات، والكيمياء، والفيزياء، والجغرافيا، والهندسة. ويتم تنظيم كل مجال من هذه المجالات بطريقة علمية ومنطقية، مرتبة من البسيط إلى الأكثر تعقيداً، ومن السهل إلى الأكثر صعوبة، من وجهة نظر المتخصصين في المجال التربوي التعليمي، وليس كما يراه الطلبة المتعلمون؛ وعند تطبيق هذا المنهج بصورته التقليدية المتعارف عليها، ظهرت مجموعة من المشكلات والتعقيدات التي جعلت من الصعب على المختصين في المناهج القيام بعملية الدمج بالصورة المطلوبة. فلو تم مراجعة محتويات كل مجال من مجالات المعرفة الإنسانية، لوجدناه يناقض الفلسفة التربوية التي بُني عليها "منهج المجالات"، حيث يظهر كل مجال في صورة إطار يجمع أجزاء مختلفة من المواد التي يتضمنها هذا المجال، ولكل جزء صفاته الخاصة التي، في حقيقة الأمر، هي صفات المادة المقتطف منها، مما يميزه تمييزاً قاطعاً عن صفات الأجزاء الأخرى المقتطفة من مواد أخرى.

وعليه، تتمثل أهمية تنمية وتطوير المناهج التعليمية، التي من شأنها الإسهام في تحسين مخرجات العملية التعليمية وتنمية مهارات الطلاب بما يتماشى مع التغيرات والمستجدات العلمية والتكنولوجية- في تنوع مصادر التعليم والتعلم والتوجه نحو التوجهات المعاصرة للدول الرائدة في مجال التربية والتعليم، مع تحقيق الشفافية والمصداقية في عملية التطوير. إن عملية تطوير المناهج التعليمية تُعد أمراً بالغ الأهمية لمواكبة التغيرات المتسارعة في العلوم والتكنولوجيا في عصرنا الحالي؛ من هنا، تصبح عملية التطوير حتمية لا غنى عنها، وتُعد في الوقت نفسه متممة لعملية بناء المنهج، ضمن الأهداف التربوية المختلفة وفي ضوء النظريات المعاصرة

مشكلة الدراسة :

إن المتفحص لطبيعة المناهج التعليمية التي تُدرّس في مدارسنا اليوم يلاحظ أن كل جزء منها يُدرس بشكل منفصل تمامًا عن الأجزاء الأخرى. وهذا يعني غياب الدمج بين مواد المجال الواحد. كل ما تم تغييره هو غلاف الكتاب الذي أصبح يحمل اسم "العلوم العامة"، بينما ما يحتويه هذا الكتاب هو مجرد تجميع لأربعة أجزاء من مواد منفصلة تمامًا عن بعضها، إضافة إلى ذلك، تنشأ مشكلات تدريس المناهج التعليمية المتمثلة في تدريس مكونات المادة بشكل منفرد- يتم تعليم الطالب وحدات المادة كلا علي حدة-، مما يترك انطباعًا بانفصال المعرفة عن بعضها البعض؛ كما أن الطالب قد يدرس في الكثير من الأحيان أجزاء متشابهة من المعرفة في مواد أخرى؛ غير مترابطة غالباً، الأمر الذي نتج عنه التكرار غير مجدٍ يُدرّس بطريقة منفصلة؛ كل ذلك يُضعف قيمة المنهج الدراسي ويثير تساؤلات حول دوره وتأثيره على العملية التعليمية.

ومن خلال عمل الباحثة وتخصصها في مجال – طرق التدريس وتخطيط المناهج – تري بأن صعوبة تطوير المناهج في المؤسسات التعليمية العربية علي وجه العموم والمحلية الليبية -خاصةً- تتطلب إحداث تغييرات جذرية في شكل المؤسسة ذاتها وفي قدرات وإمكانيات المعلمين. فالتحولات الشاملة في العملية التعليمية لا تعني تطوير المناهج الدراسية فقط، بل تعني أيضاً التغيير التدريجي والتحسين المستمر وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة؛ كما يؤكد (حامد، 2000)، علي هذا الرأي بأن من أهم خطوات تطوير المناهج هو تحديد استراتيجيات التعليم ووضع خطة للتطوير؛ بحيث يتم تصميم المنهج التعليمي بطريقة تمنح المتعلمين أكبر قدر من الخبرة؛ ليس بطريقة نظرية تقليدية؛ ولكن عبر أنشطة متنوعة ومستمرة تُنظم وفق الوحدات الدراسية لكل مادة تعليمية، بما يخدم رؤية المادة ورؤية العملية التعليمية ككل. كما يجب أن يحافظ المنهج على الهوية الثقافية ويعكس الصورة المستقبلية لقدرة الفرد على الاندماج، الإتقان، والإبداع.

وعليه، تبرز نقطة أساسية عند التخطيط لتطوير المناهج التعليمية، وهي ضرورة أن تُبنى هذه المناهج بما يساهم في تنمية قدرات المتعلمين وتحفيزهم على الإسهام الفعّال في تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك أن تركز خطط التطوير على اختيار وتنظيم محتويات المواد الدراسية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ويخدم البيئة المحيطة بالفرد. وترى الباحثة أن هذه المناهج لا بد أن تتضمن القيم الوجدانية والروح التي تجعلها أكثر قابلية للتعليم وأكثر تأثيراً في سلوك المتعلمين (اليونسكو، 2023)؛ ويُعد القصور في المناهج الحالية من أبرز الدوافع التي تستوجب تطويرها، إذ أهملت هذه المناهج دور القدوة والقيم التربوية في توجيه السلوك، واعتمدت في الغالب على تزويد المتعلمين بالمعارف فقط، على افتراض أن ذلك كافٍ لتشكيل سلوكهم.

لقد صُممت المناهج الدراسية في مراحل سابقة استناداً إلى الحاجات العلمية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في فترات زمنية محددة، غير أن هذه الحاجات بطبيعتها تتغير مع تغير الظروف والتحديات. لذلك، تُعد عملية تقويم المناهج ضرورة مستمرة تهدف إلى التأكد من مدى تحقيقها للأهداف المنشودة وملاءمتها لمتطلبات التنمية المستمرة في المجتمع. ومن هنا، يتضح أن تطوير المناهج لا يُعد ترفاً تربوياً، بل ضرورة حيوية لتحديث النظم التعليمية وتعزيز فاعليتها وجودتها، ومن الأهمية بمكان تحليل استراتيجيات تطوير المناهج في الدول الأجنبية وبعض الدول العربية التي تمكنت من القفز نحو مراحل متقدمة من التنمية، حيث قدمت هذه التجارب نماذج ناجحة يمكن الاستفادة منها. إن دراسة هذه النماذج وممارستها الرائدة توفر لنا خارطة طريق واضحة لمواجهة تحدياتنا التعليمية، وتعزز فرص ليبيا في المضي قدماً نحو بناء نظام تعليمي متطور يدعم التنمية الوطنية المستدامة.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الاطلاع والدراسة المستفيضة لتجارب الدول التي حققت تقدماً ملموساً في التصنيفات الدولية للتعليم، للاستفادة من ممارساتها الرائدة وتكييفها مع الواقع المحلي. في هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة

كجزء من رؤية أوسع تحت عنوان "تطوير المناهج التعليمية في ضوء دراسة مقارنة للتجارب الدولية وإمكانية الاستفادة منها"، لتسليط الضوء على أبرز الممارسات الدولية في تطوير المناهج واستكشاف مدى قابليتها للتطبيق في السياق المحلي. ومن هنا تنطلق إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

، ما مدى إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية في تطوير المناهج التعليمية بليبيا بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع؟

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- يُعد المنهج أداة فعالة تؤثر على أداء الطلاب ومستقبلهم، وتوجيه أداء المعلمين، وتعزيز التواصل الجيد بين الطالب والمعلم وولي الأمر والمجتمع.
- التطورات المتسارعة في جميع المجالات العلمية والإنسانية تستلزم إعادة النظر في المناهج الحالية وتطويرها لتواكب هذه التطورات، بما يضمن تلبيتها لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحديات الحياة المعاصرة.
- ظهور حالات من الخلل أو الضعف في بعض جوانب المنهج التقليدي يستدعي تطويراً سريعاً لمعالجة هذه القصور. إذ إن عدم معالجة تلك المشكلات قد يؤدي إلى ضعف مخرجات التعليم وعجز الخريجين عن تحقيق طموحاتهم.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في تطوير المناهج التعليمية من خلال تحليل التجارب الدولية واستكشاف إمكانية الاستفادة منها في السياق الليبي. وتتحدد أهداف الدراسة في الآتي:
- الكشف عن قصور المناهج التقليدية، والتعرض للمناهج الحديثة، مع بيان مزاياها والمبررات التي تدعو إلى التوجه نحو تحديث المناهج التعليمية.
 - تحليل استراتيجيات تصميم المناهج في دول مختلفة، مع التركيز على التعرف على التجارب الرائدة لكل من الدول الأجنبية والعربية، والتعقيب النقدي على هذه التجارب من حيث الفاعلية وقابلية التطبيق.
 - رصد التوجهات العربية في تطوير المناهج التعليمية ضمن خطط التحديث الوطنية، مع التركيز على التوازن بين الاستفادة من التجارب العربية والأجنبية لتطوير منهج شامل وملئم للسياق الليبي.
 - التعرف على الدور الذي يلعبه المركز الوطني لتطوير التعليم في ليبيا، من خلال دراسة مهامه وإمكاناته، وعقد مقارنات مع مراكز تطوير المناهج في الدول المتقدمة للاستفادة من تجاربها.
 - اقتراح توجهات استراتيجية لتطوير المناهج التعليمية في ليبيا، مستندة إلى نتائج التحليل والمقارنة، مع تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تدعم تحقيق التنمية المستدامة ورفع جودة التعليم.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- **المنهج التقليدي**: يُعرف بأنه المقررات الدراسية التي يتم تقديمها للمتعلمين (ابن منظور، 88).
- **المنهج الحديث**: يشير إلى جميع ما تقدمه المدرسة للمتعلمين بهدف تحقيق رسالتها في بناء الإنسان وفق أهداف تربوية محددة وخطة متكاملة، لتحقيق النمو الشامل من النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية

والروحانية (أبو حطب، 2001). ويُعرف أيضًا بأنه "مجموعة الخبرات التربوية المخطط لها، التي تقدمها المدرسة للدارسين داخلها وخارجها، بما يوفر فرصًا للنمو الشامل والمتكامل ضمن إطار محدد" (أبو خليل، 2002).

- مفهوم تطوير المنهج: أن تطوير المنهج هو عملية إعادة النظر في المنهج القائم بجميع مكوناته وأساسه ومجالاته بما يتناسب مع نتائج التقويم، بهدف تحسين جودته العلمية وجدواه العملية. يهدف هذا التطوير إلى تحقيق النمو الشامل والمتكامل للمتعلمين، بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة للمجتمع (القضاة، أبو لطيفة، الخوالدة، وعساف، 2014).

- التعريف الإجرائي: تُعرف الباحثة عملية تطوير المنهج إجرائيًا بأنها عملية مقصودة ومنظمة ومخطط لها تهدف إلى إحداث تغييرات تطويرية في مكونات المنهج. يشمل هذا التطوير تعديلًا أو حذفًا أو إضافة لبعض المكونات التي قد تكون غير ملائمة لطبيعة الحياة المعاصرة.

منهج الدراسة:

توظف الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على عرض تجارب عدد من الدول العربية والعالمية في مجال تطوير المناهج التعليمية وتحليلها، بهدف الاستفادة منها. وتتمثل آلية الدراسة في وصف وتحليل واقع السياسات التعليمية والمناهج المطبقة في تلك الدول، ثم مقارنتها بهدف استخلاص الجوانب الإيجابية التي يمكن توظيفها في تطوير سياسات التعليم في ليبيا، بما يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها المحلية. كما تعتمد الدراسة على قراءات تحليلية منهجية لجمع البيانات حول واقع نظم التعليم والتوجهات المعتمدة في تحديث المناهج، من أجل تعميق الفهم حول كيفية تطوير مفهوم المنهج ومضمونه.

الخلفية النظرية: قراءة في تطوير المناهج

أولاً: مفهوم المنهج والحاجة إلى التحديث:

لقد شهد مفهوم المنهج المدرسي تطورًا ملحوظًا، حيث أُعيدت صياغته ليتجاوز الاقتصار على المحتوى المعرفي إلى رؤية أكثر شمولية ومرونة. يُعرف المنهج الحديث بأنه مجموعة متكاملة من الخبرات المخططة التي تقدمها المدرسة لتحقيق أهداف تعليمية شاملة، تسهم في تنمية قدرات التلاميذ معرفيًا، مهاريًا، وقيميًا، مع مراعاة إمكاناتهم الفردية؛ ولا يقتصر المنهج الحديث على المقررات الدراسية فقط، بل يشمل الأنشطة الصفية واللاصفية، مثل الدروس، المشروعات، الرحلات العلمية، والأنشطة الثقافية والرياضية. يتم تنظيم هذه الأنشطة والإشراف عليها لتحقيق التوازن بين الجوانب المختلفة للنمو لدى التلاميذ: المعرفية، المهارية، الوجدانية، والاجتماعية. من هذا المنطلق، يُعد المنهج أداة ديناميكية تسهم في إعداد التلاميذ لمواجهة تحديات الحياة، وتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات العصر ومتغيراته.

أهم مظاهر قصور المناهج التقليدية: تهميش الأنشطة العملية والتعليم التفاعلي. تصميم المناهج دون إشراك المعلمين أو الطلاب، مما أدى إلى ضعف الدافعية للتعلم. التركيز على النجاح في الامتحانات على حساب التعلم الشامل. عدم مواكبة المناهج للتغيرات السريعة في سوق العمل والتكنولوجيا الحديثة، مما يسبب فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع والاقتصاد.

وتنبع الحاجة إلى تطوير المناهج من ضرورة تلبية احتياجات المتعلمين وتنمية مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتطور المجتمعي. إن عملية التطوير هذه، في حد ذاتها، لا تقل أهمية عن بناء المناهج نظرًا لحتميتها وضرورتها. إذ لا يمكن بناء منهج وتركه مدة طويلة دون تطوير، فلو تم بناء منهج بأحدث الطرق وسُخرت له كل الإمكانيات بحيث يظهر إلى الوجود

على أكمل وجه، ثم تُرك لفترة طويلة دون تعديل أو تغيير، فستكون النتيجة أن يأتي أفراد آخرون ويحكمون على هذا المنهج بالجمود، والرجعية، والتخلف (الدهلكي، 2019).

في ضوء ذلك نجد أنفسنا أمام -الحاجة- إلى تطوير المناهج وتحديثها وفق التالي :

يشمل تطوير المناهج تحديث محتواها ليتماشى مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى مراعاة الجوانب المهارية والانفعالية لدى الطلاب. يتطلب ذلك اعتماد مناهج مرنة وشاملة تُركز على تحقيق جودة التعليم وتعزيز المهارات الإبداعية. أشار الباحثون إلى أن التحولات السريعة في الحياة اليومية والمجالات التقنية تفرض ضرورة التطوير المستمر للمناهج، لمواكبة متطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل، ومن أهم الاتجاهات المستقبلية لتطوير المناهج :

1. العمل على تحسين جودة التعليم من خلال تحديث المناهج بمرونة وشمولية.
2. الاهتمام بتعزيز دور الأنشطة التعليمية التفاعلية والتطبيقية.
3. تحقيق التوازن بين الجوانب المعرفية والاجتماعية والمهارية في العملية التعليمية.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن نظم التعليم مطالبة بالعمل في ثلاث اتجاهات رئيسية يمثلها الرسم التوضيحي التالي:

تلبية متطلبات التغيرات المجتمعية والاقتصادية والتكنولوجية

التكيف مع التحولات العصرية

الإسهام في بناء مستقبل أفضل من خلال تطوير مهارات المتعلمين وقدراتهم.

لعب دور إيجابي في التطور

تطوير مخرجات التعليم

تصميم مخرجات تعليمية تُلبّي احتياجات المجتمع، وتتناسب مع التغيرات المستمرة فيه.

أن أهمية إحداث تحولات داخلية في نظم التعليم، تتضمن تعزيز العلاقة بين المخرجات التعليمية واحتياجات السوق والمجتمع، والابتعاد عن الطرق التقليدية، والتوجه نحو مناهج تفاعلية تركز على الإبداع والمرونة والتعلم المستمر.

ثانياً: المنهج الحديث:

أن المنهج الحديث هو عملية منظمة ومخططة تهدف إلى تحقيق أهداف تربوية محددة، حيث يُعد تحديد الأهداف أساساً مهماً لتطوير المناهج. تبدأ هذه العملية بالتخطيط وتنتهي بالتقويم، إذ يُعرف الهدف بأنه الغاية المرجوة التي تسعى التربية

لتحقيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمعطيات المتاحة ومن أبرز مكونات المنهج الحديث ان يكون قادرا علي تحقيق التالي :

- النمو الشامل والمتوازن :يهدف المنهج إلى تحقيق نمو شامل لشخصية المتعلم، يشمل الجوانب العقلية، والمهارية، والاجتماعية، والانفعالية.
- التكيف مع المتغيرات :يساعد المتعلمين على التكيف مع المتغيرات السريعة في مجالات الحياة المختلفة، بفضل ارتباطه الوثيق بالواقع ومتطلبات الطلاب والمجتمع.
- حرية اختيار الأنشطة :يتيح للطلاب فرصة اختيار الأنشطة التي تناسب اهتماماتهم وقدراتهم، مما يُشبع حاجاتهم ويزيد من حماسهم للتعلم.
- تعلم ذو معنى :يركز على توظيف المواد التعليمية في خدمة المتعلم والمجتمع، من خلال تقديم محتوى مرتبط بمتطلبات الحياة اليومية.
- تكامل المواد التعليمية :يحرص على ترابط المواد الدراسية وتكاملها لضمان فهم شامل ومترابط للمعارف، وفقاً لعطية (2013:37)، يعتمد المنهج الحديث على تقديم محتوى وبرامج تعليمية تُعزز وعي الطلاب بالتنوع الثقافي والاجتماعي، وتمكنهم من التفاعل بفعالية في بيئات متعددة الثقافات.

ثالثاً: نماذج عالمية رائدة في تحديث المناهج التعليمية- استراتيجيات التطوير-

شهدت عدة دول نجاحات كبيرة في تحديث مناهجها التعليمية لتتجاوز الطرق التقليدية التي تركز على الحفظ فقط، وبدلاً من ذلك، اعتمدت مناهج حديثة تركز على تطوير مهارات المتعلمين وقدراتهم العملية والمعرفية. وأشارت الدراسات، مثل تقرير الجعفري (2016) وتقرير مؤشر بيرسون للتعليم، إلى دول رائدة عالمياً في تحسين جودة التعليم من خلال اختبارات دولية مهمة مثل PIRLS القراءة والكتابة؛ TIMSS (الرياضيات والعلوم)، و (PISA) تطبيق المعارف في الحياة الواقعية. هذه الاختبارات تعكس جهود تصميم مناهج تلبي متطلبات العصر وتحفز النمو الشامل للمتعلمين. وترتبط هذه التجارب بأهداف الدراسة الحالية التي تسعى إلى تطوير المناهج اللببية بحيث تواكب التحديات الحديثة، وتعزز مهارات التفكير والتطبيق العملي، مع التركيز على رفع جودة التعليم وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة؛ ومنها مايلي:

- تجربة دولة كوريا الجنوبية في تطوير المناهج التعليمية:

كانت كوريا الجنوبية تعاني من ارتفاع نسبة الأمية، حيث بلغت 78%، إذ كان التعليم حينها مقتصرًا على اليابانيين فقط، مع السماح لعدد محدود جدًا من الكوريين بالتعلم، وغياب وجود معلمين كوريين في المدارس المحلية. بعد انتهاء الاحتلال الياباني، شرعت كوريا الجنوبية في بناء نظام تعليمي متطور على مدى عقود، مما جعلها تمتلك اليوم واحدًا من أقوى الأنظمة التعليمية في العالم.

يمتاز النظام التعليمي في كوريا الجنوبية بالصرامة والانضباط. يقضي الطلبة حوالي 1020 ساعة سنويًا في المدارس، بمعدل 14 ساعة يوميًا على مدى خمسة أيام أسبوعيًا، وهي من أعلى المعدلات عالميًا. كما أن الطلاب الكوريين يحصلون على ساعات نوم أقل بـ 22 دقيقة مقارنة بأقرانهم في الدول الأخرى- يعتمد النظام التعليمي الكوري على مسار 3.3.6، مع تركيز كبير على تطوير مهارات الطلاب في الرياضيات، العلوم، واللغة الإنجليزية؛ ورغم مجانية التعليم، فإن الأسر الكورية تنفق حوالي 25% من دخلها على الدروس الخصوصية، ما يعكس أهمية التعليم في الثقافة الكورية. ومع ذلك، يعاني الطلبة من ضغوط نفسية هائلة، حيث يُنظر إلى الفشل في الالتحاق بالجامعة كإخفاق كبير وخيانة للعائلة، مما يسبب شعورًا بالتعاسة

والضغط المستمر، تثبت التجربة الكورية أن التعليم المتطور والتدريب الممنهج هما مفتاح النهوض بالمجتمعات. فالاستثمار في الموارد البشرية، مع الإرادة السياسية والتخطيط السليم، يمثل نموذجًا يُحتذى لتحقيق التنمية المستدامة.

- تجربة دولة سنغافورة في تطوير المناهج التعليمية:

حققت سنغافورة نجاحًا باهرًا في مجال التعليم منذ استقلالها عن ماليزيا عام 1965. أدرك رئيس الوزراء (لي كوان يو) أن التعليم هو المفتاح لحل مشكلات المجتمع وبناء نهضة اقتصادية قوية. وعليه، تم تأسيس نظام تعليمي عالي الجودة يركز على كفاءات متميزة من المعلمين والمديرين، وقادة يتمتعون بقدرة على وضع رؤى استراتيجية بعيدة المدى، يتبع النظام التعليمي السنغافوري مسار (2.2.6)، ويتميز بمناهج دراسية حديثة مصممة بمواصفات عالية تتماشى مع أساليب التعليم المتقدمة وطرق التقييم. شهد هذا النظام العديد من الإصلاحات البارزة، منها:

1. النموذج المركز على القدرة (1997): أطلقت الحكومة مبادرة "مدارس التفكير، تعلم الأمة (TSLN)"، والتي اعتمدت على أربعة مبادئ رئيسية:

- رفع كفاءة المعلمين: اتخاذ إجراءات صارمة لتحفيزهم وتطويرهم مهنيًا.
- تعزيز الاستقلالية: منح قادة المدارس والمعلمين حرية ابتكار أساليب تدريس تتناسب مع احتياجات طلابهم.
- إلغاء التفتيش المركزي: استحداث نموذج التمييز المدرسي (SEM) الذي يضع المسؤولية على عاتق المدارس.
- تبادل الخبرات: تقسيم المدارس إلى مجموعات تتشارك الأساليب التعليمية والخبرات عبر نظام المصادر المشتركة.

2. مبادرة "تعليم أقل، تعلم أكثر" (2005): ركزت على تخفيف الأعباء الأكاديمية مع تعزيز جودة التعلم، مع إعطاء المدارس والمعلمين مرونة أكبر لاتخاذ القرارات التي تناسب احتياجات طلابهم.

نتائج التجربة: بفضل هذه الإصلاحات، تمكنت سنغافورة من تحقيق نجاحات مذهلة في الامتحانات الدولية، واحتلت مراكز متقدمة على مستوى العالم، مما جعل نظامها التعليمي نموذجًا يُحتذى به في تحقيق التميز الأكاديمي والتنمية المستدامة.

- تجربة دولة فنلندا في تطوير المناهج التعليمية:

واجهت فنلندا أزمات اقتصادية حادة على مدى عقود، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات، حيث بلغت معدلات البطالة 20%. وأدركت الحكومة الفنلندية أن التعليم هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فشرعت منذ السبعينيات في تنفيذ استراتيجيات لتطوير النظام التعليمي.

إجراءات تطوير التعليم- تأهيل المعلمين: اشتراط حصول المعلمين على شهادة الماجستير-تدريبهم في الجامعات وتأهيلهم بشكل شامل-منحهم استقلالية في اختيار المناهج الدراسية بمشاركة الطلبة.

1. إصلاح المناهج: إعداد منهاج وطني شامل يركز على تحفيز مهارات التفكير، وحل المشكلات، والعمل الجماعي.- تضمين التكنولوجيا ومخرجات التعلم لتعزيز التغيير الحقيقي في المجتمع والاقتصاد.
2. إعادة هيكلة المدارس: التركيز على جودة التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

نتائج التجربة: في عام (2000)، أظهرت الاختبارات الدولية تفوق الطلاب الفنلنديين بشكل كبير، مما أكد نجاح الإصلاحات التعليمية. وأدى هذا النجاح إلى تطور اقتصادي ملحوظ، حيث أصبحت فنلندا من الدول المنافسة عالميًا، أثبتت فنلندا أن التعليم هو أداة فعالة لكسر دائرة الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص متساوية للشباب، مما يحقق مستقبلاً مستداماً وناجحاً (القرني، 2016).

- تجربة دولة الصين في تطوير المناهج التعليمية:

ركزت الصين في تطوير مناهجها التعليمية على الدمج بين العلوم الإنسانية والعلوم والتكنولوجيا، حيث أطلقت مبادرة "التعليم الجيد الموجه نحو الثقافة" (بين عامي 1995 و1998)؛ تضمنت هذه المبادرة إدخال التوازن بين تعليم العلوم والفنون، حيث تم إلزام طلاب العلوم والهندسة بدراسة دورات في الفنون الإنسانية كالتاريخ والفلسفة والفنون، في حين حصل طلاب الفنون على دورات في العلوم الطبيعية. تطبيق الأنشطة التعليمية: تم إدماج الأنشطة اللامنهجية في الجامعات مثل المحاضرات الثقافية والعروض الفنية-ربطت المناهج التعليمية بين التفكير والتأمل والإصرار على القيم الأخلاقية كأساس لتطوير شخصية الطلاب. أهمية التعليم في المناهج الصينية: يهدف التعليم إلى تعزيز القدرة على التمييز بين الخير والشر وتحقيق فهم عميق للأخلاق-تمحورت المناهج حول بناء شخصية متكاملة تعتمد على التصميم والتفكير النقدي. استراتيجية تحديث التعليم في الصين 2035: وضعت الصين استراتيجية شاملة لتطوير التعليم بحلول عام 2035، وركزت على التعليم مدى الحياة كأحد أهدافها الرئيسية. تسعى هذه الاستراتيجية إلى بناء نظام تعليمي حديث يخدم الجميع من خلال ثلاثة أبعاد أساسية:

1. تعزيز التعلم المستمر: توفير فرص تعلم متواصلة للأفراد في مختلف مراحل حياتهم.
2. تكامل التعليم مع سوق العمل: ربط المناهج بمتطلبات الاقتصاد الحديث وتحقيق توافق بين التعليم والتنمية الاقتصادية.
3. إصلاح النظام التعليمي: تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكار في التعليم لضمان تقديم تعليم مرن وشامل. هذا وتركز التجربة الصينية في تطوير التعليم على بناء نظام تعليمي مستدام ومتنوع يخدم احتياجات المجتمع ويواكب التطورات العالمية، من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:
1. التعلم مدى الحياة، باعتباره عملية مستمرة ترافق الإنسان في جميع مراحل حياته.
2. مجتمع التعلم الشامل، حيث يُعد التعليم حقاً للجميع مع التركيز على الفئات المحرومة.
3. تنوع أنماط التعلم، من خلال الجمع بين التعليم الرسمي وغير الرسمي والتعلم الذاتي والمجتمعي. وقد اعتمدت الصين مناهج مرنة قابلة للتطوير، تركز على البحث العلمي وتدعم التنمية، مما ساهم في تقليل الهدر وضمان استمرارية التعليم (ميتكيس ومحمد، 2006).

التعقيب والإفادة: تُظهر التجارب العالمية الناجحة أن الدول التي واجهت تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة تمكنت من النهوض عبر بناء نظم تعليمية قوية أسهمت في تطويرها الاقتصادي والاجتماعي، ووضعها بين الدول المتقدمة. وقد برزت دول شرق آسيا الأربعة في المراتب الأولى عالمياً، ويرجع ذلك إلى وضوح أهدافها التعليمية وتنظيم نظمها الدراسية، إضافة إلى دور الاختبارات الدقيقة في قياس فهم الطلبة وتطبيقهم للمناهج. لذا، يمكن للبيبا الاستفادة من هذه التجارب الرائدة وتطبيق مفاهيمها التربوية للتغلب على التخلف والجهل، والانطلاق نحو التقدم والحضارة.

رابعاً: نماذج عربية رائدة في تحديث المناهج التعليمية- استراتيجيات التطوير-

أصبحت جودة تطوير المناهج الدراسية أولوية أساسية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (2030)، خاصة الهدف الرابع المتعلق بالتعليم. وفقاً لتقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الصادر العام الماضي (2024)، تهدف المناهج المطورة في الدول العربية إلى تلبية الاحتياجات المعرفية والتكنولوجية والثقافية المعاصرة، مع احترام الخصوصيات التاريخية والحضارية. وتشمل خطة تطوير المناهج تحديد الأهداف، وصياغة المحتوى، واعتماد أساليب تعليمية حديثة، مع مراعاة مكونات تصميم مثل التسلسل والتكامل. ويُعد التقييم أداة جوهرية لضمان جودة وفعالية المناهج، مع العمل على إنتاج مواد تعليمية مرنة تواكب تطلعات التعليم المستقبلي.

تعتمد التصنيفات العالمية لجودة التعليم على تقارير دولية معتمدة مثل مؤشر بيرسون للتعليم، تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، تقارير اليونسكو، والبنك الدولي. وتشير هذه التصنيفات إلى تفاوت ملحوظ بين الدول العربية في جودة نظمها التعليمية. فقد جاءت قطر في المرتبة الأولى عربياً والرابعة عالمياً، تليها الإمارات في المرتبة الثانية عربياً والعاشر عالمياً، ثم لبنان ثالثاً عربياً وخامسة وعشرين عالمياً. وتوالت بقية الدول العربية بترتيب تنازلي، حيث احتلت مصر المرتبة الرابعة عشرة عربياً والمائة والتاسعة والثلاثين عالمياً، ما يعكس الحاجة الماسة إلى إصلاحات تعليمية شاملة في عدد من الدول العربية لتحسين جودة التعليم ومخرجاته؛ هذا وتُعتبر هذه التصنيفات مرجعاً مهماً لمقارنة جودة التعليم بين الدول العربية-على الرغم من أهميتها، فإنها تحتاج إلى دراسة معمقة للنظر في مدى ارتباط هذه التصنيفات بالواقع المحلي لكل دولة، وتحقيقاً لأهداف الدراسة من المهم استعراض بعض التجارب العربية الرائدة في مجال تطوير المناهج التعليمية بحيث من الممكن الاستفادة منها لتحقيق تحسينات مستدامة في جودة التعليم في ليبيا؛ ومن أهم هذه التجارب ما يلي:

- تجربة الإمارات في تطوير المناهج الدراسية:

تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في تحديث المناهج التعليمية، حيث أولت اهتماماً كبيراً لتطوير نظم التعليم لتواكب المتغيرات العالمية والتطورات التقنية، مع الحفاظ على القيم الوطنية والثقافية. وقد انعكست هذه الجهود في التصنيفات العالمية التي حققتها الدولة في مجال جودة التعليم؛ أعلنت وزارة التربية والتعليم الإماراتية عن سلسلة من التغييرات في المناهج الدراسية للعام الأكاديمي 2024-2025 والتي تضمنت ما يلي:

1. دمج المواد الدراسية: تم دمج مادتي الدراسات الاجتماعية والتربية الأخلاقية في مادة واحدة تُدرّس بواسطة معلم واحد، بهدف تحسين التكامل بين المحتوى وتوفير تجربة تعليمية أكثر شمولاً للطلبة.
2. تحديث المناهج: شمل التحديث ترحيل وحدات دراسية، وإضافة وحدات جديدة، وتبسيط بعض المواد مثل اللغة الفرنسية وإدارة الأعمال، لتصبح أكثر ملاءمة للطلاب.
3. تطوير مادة الرياضيات: زاد نصاب مادة الرياضيات للصف الثاني عشر إلى 8 حصص أسبوعية، مما يعكس أهمية المادة في تعزيز التفكير التحليلي والمنطقي.
4. مواءمة مناهج الحوسبة والتصميم: جرى تحديث مناهج الحوسبة والتصميم لتتماشى مع معايير محددة تدعم الابتكار والقدرات التقنية لدى الطلبة.
5. استخدام تقنيات التعليم الذكي: تم تحويل أنشطة اللغة الفرنسية إلى كتاب رقمي يُستخدم عبر منصة التعلم الذكي، لتعزيز التفاعل مع المحتوى وتحقيق الاستفادة القصوى من تقنيات التعليم الحديثة.

أهم نتائج تجربة دولة الإمارات التعليمية: قدمت الإمارات رؤية تنموية شاملة لتطوير المناهج الدراسية تركز على جودة التعليم والتنمية المستدامة. شملت هذه الرؤية مواءمة المناهج مع المعايير العالمية مثل STEM و STEAM لتزويد الطلاب بمهارات سوق العمل، وإدماج التعليم الرقمي من خلال مبادرات مثل "برنامج محمد بن راشد للتعليم الذكي". كما اهتمت بتعليم اللغة العربية بطرق تجمع بين الأصالة والابتكار لتعزيز الهوية الوطنية، وتنمية المهارات الحياتية والابتكارية كالقيادة وريادة الأعمال. كما ركزت المناهج على تعزيز قيم التسامح والتعايش بين الثقافات. إضافة إلى ذلك، قامت الإمارات بتطوير الكوادر التعليمية عبر برامج تدريب مكثفة لتمكين المعلمين من تطبيق المناهج المحدثة بفعالية؛ لقد أثبتت التجربة الإماراتية في تحديث المناهج أنها نموذج ريادي في المنطقة العربية، حيث لعبت دورًا محوريًا في تعزيز جودة التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تجربة مصر في تطوير المناهج الدراسية:

عملت مصر على تطوير مناهج التعليم بما يتماشى مع نظام التعليم الجديد لتحقيق نواتج التعلم المرجوة وفقًا للمعايير الدولية، بهدف بناء شخصية مصرية قادرة على التفاعل مع التحديات العصرية. تركز الخطة على فرضية أن الجيل الحالي هو جيل رقمي، مما دفع وزارة التربية والتعليم إلى دمج التحول الرقمي في التعليم. ومن أبرز ملامح تجربة مصر في تطوير المناهج مايلي:

- دمج التحول الرقمي في التعليم حيث تم استخدام أجهزة الحاسب اللوحي (التابلت) كوسيلة تعليمية أساسية، حيث تم توزيع أكثر من 3.5 مليون جهاز تابلت على الطلاب.

- تجهيز 2500 مدرسة بالبنية التكنولوجية المتطورة، بما في ذلك الألياف الضوئية، الإنترنت فائق السرعة، والشاشات الذكية.

- تحديث المناهج الدراسية لتتناسب مع رؤية مصر (2030)، حيث تم تصميم المناهج لتزويد الطلاب بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل؛ كما تضمنت الخطة سد العجز في أعضاء هيئة التدريس ورعاية الموهوبين من خلال مبادرات مثل "أولمبياد مدارس مصر" و"إحياء المسرح المدرسي". كذلك، شهد التعليم الفني تطوراً ملحوظاً عبر إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية وتبني منهجية الجدارات بالتعاون مع القطاع الخاص، بهدف تحسين جودة التعليم الفني وتغيير صورته النمطية من خلال مدارس التكنولوجيا التطبيقية، التي بلغ عددها (52) مدرسة-وعدد (28)، مركز تعليم فني للتدريب والتطوير (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، 2024).

نتائج تجربة مصر لتطوير المناهج التعليمية: تمكنت مصر من تحقيق تقدم ملموس في تحديث التعليم، ما انعكس إيجابياً على مهارات الخريجين وتماشياً مع احتياجات سوق العمل -ساعد دمج التكنولوجيا في التعليم على زيادة التفاعل بين الطلاب والمعلمين وتعزيز الاستعداد للتعلم عن بُعد- وقد أسهمت مبادرات رعاية الموهوبين في اكتشاف العديد من المواهب، مما ساهم في بناء جيل جديد يتمتع بقدرات فنية وثقافية متميزة-عززت استراتيجية تطوير التعليم الفني فرص العمل للشباب، وأصبح التعليم الفني أكثر جاذبية من خلال تحسين الجودة والشاركة مع القطاع الخاص. تُعد تجربة مصر نموذجاً مهماً في تطوير التعليم في العالم العربي، إذ تجمع بين تحديث المناهج، التحول الرقمي، وتنمية المهارات، بما يواكب رؤية الدولة للتنمية المستدامة.

- تجربة المملكة العربية السعودية في تطوير المناهج الدراسية:

أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بتطوير المناهج الدراسية لتواكب المتغيرات العالمية ومتطلبات رؤية المملكة 2030. ركزت الجهود على تعزيز المهارات الأدائية وتنمية قدرات الطلاب عبر ربط التعلم بالحياة اليومية، مع دمج التحول الرقمي في العملية التعليمية.

أبرز ملامح تجربة السعودية في تطوير المناهج

1. التكامل والترابط بين المواد الدراسية دمج بعض المواد الدراسية لتبسيط المناهج، مثل دمج كتب اللغة العربية مع العلوم الاجتماعية في كتاب واحد- تأليف كتب متخصصة مثل كتاب للتربية الفنية وآخر للتربية الرياضية، بهدف تعزيز الأنشطة العملية وربطها بالحياة اليومية.
2. استخدام التكنولوجيا في التعليم عبر ربط المناهج الدراسية بالبركود لتسهيل فهم الدروس وشرحها عبر الوسائط المتعددة- استبدال كتب النشاط الورقية بأنشطة تفاعلية إلكترونية تُتاح من خلال البوابة الوطنية للمعلم- تفعيل بوابة "المستقبل" للتحول الرقمي في التعليم، حيث بدأ التطبيق في (150)، مدرسة ثم توسع ليشمل (1500)، مدرسة، مع استمرار التوسع ليشمل المزيد.
3. إعادة التركيز على مهارات أساسية إعادة مادتي الإملاء والخط إلى الصفوف الأولية مع تكثيف الأنشطة التعليمية المرتبطة بها لتطوير مهارات الكتابة لدى الطلاب.
4. تحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030 مراعاة أن تكون المناهج والأنشطة التعليمية متوافقة مع رؤية المملكة، بما يُسهم في بناء جيل قادر على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
5. الاستفادة من التجارب الدولية: عبر دراسة وتحليل تجارب الدول الأخرى في تصميم المناهج، واعتماد النماذج الناجحة التي تناسب البيئة التعليمية السعودية.
6. توفير بيئات تعليمية متطورة من خلال السعي لتوفير بيئات تعليمية حديثة ومحفزة للطلاب، تُسهم في تنمية الإبداع وتحفيز القدرات العقلية.
7. الاعتماد على التعليم الإلكتروني استخدام تقنيات التعليم الحديث لتعزيز جودة التعليم وضمان تحقيق أفضل النتائج التعليمية.
8. تعزيز القيم الأخلاقية دمج القيم الأخلاقية والتربية الإيجابية في المناهج لترسيخ المبادئ التربوية في نفوس الطلاب.
9. تنمية مهارات الطلاب تطوير مهارات الطلاب في مجالات متنوعة مثل العلوم، الرياضيات، اللغات، والفنون، لتلبية متطلبات سوق العمل ومواكبة التغيرات العصرية.

نتائج تجربة السعودية في تطوير المناهج: أن تحسين جودة التعليم أدى دمج التقنيات الحديثة والتكامل بين المواد إلى رفع مستوى التعليم وتحسين النتائج الدراسية.

- تحقيق التحول الرقمي ساعد تفعيل الأنشطة الإلكترونية وبوابة المستقبل على تعزيز مهارات الطلاب والمعلمين في استخدام التكنولوجيا.

- تعزيز القيم والمهارات ساهمت المناهج المطورة في زرع القيم الأخلاقية وتنمية المهارات الأساسية، مما يعكس تطوراً في جودة المخرجات التعليمية؛ تُعد تجربة السعودية في تطوير المناهج نموذجاً بارزاً يُبرز الجهود المبذولة لتحقيق تعليم حديث وشامل يركز على أسس تقنية وقيم تربية متينة.

خلاصة التجارب العربية في تطوير المناهج التعليمية

يتضح من التجارب أن المناهج التعليمية في الدول العربية تحتاج إلى تحديث شامل يواكب التحديات الحالية ومتطلبات المستقبل، ويعزز الهوية الوطنية. ويشمل التطوير الأساسي ما يلي: صياغة أهداف تعليمية تعكس القيم العربية مع مراعاة التطورات العلمية، وتصميم محتوى تعليمي متنوع يلبي حاجات المجتمع، واعتماد أساليب تدريس حديثة تركز على التفكير الإبداعي والتعلم النشط، وإدخال أنشطة صفية ولأصفية تنمي المهارات الاجتماعية والعملية، واستخدام التقنيات التعليمية الحديثة لتعزيز التفاعل، بالإضافة إلى تطوير أساليب تقويم شاملة تركز على التفكير النقدي والتقييم المستمر بدلاً من الاعتماد فقط على الاختبارات النهائية- أن تطوير المناهج- ليس مجرد تحسين للعملية التعليمية، بل هو استثمار استراتيجي في بناء جيل قادر على مواجهة التغيرات التربوية والحضارية العالمية. ومن خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بشكل منهجي ومدرّوس، يمكن جعل المناهج العربية أكثر انسجاماً مع التطورات العالمية، والجدول التالي يوضح الواقع، التحديات، التوقعات، والأهداف لتطوير المناهج العربية:

المحور	الأهداف	المتوقع	التحديات	الواقع
المحتوى	تطوير محتوى يعزز التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب.	تحديث المحتوى ليشمل موضوعات عصرية وتطبيقية تواكب الثورة التكنولوجية.	عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية والعلمية والمعرفية الحديثة.	محتوى تقليدي يعتمد على المعرفة النظرية بشكل أساسي.
طرق وأساليب التدريس	تقديم تعليم محفز وتفاعلي يشجع على التفكير المستقل والتعلم الذاتي.	تطبيق استراتيجيات تعليمية حديثة مثل التعلم التعاوني والتعلم القائم على المشاريع.	نقص التدريب المهني للمعلمين على استخدام طرق تدريس مبتكرة وتفاعلية.	الاعتماد على الأساليب التقليدية مثل المحاضرة والتلقين.
التقنيات التعليمية	تعزيز استخدام التكنولوجيا كأداة للتعليم والتقييم وتحسين مخرجات التعلم.	دمج التكنولوجيا بشكل أكبر في التعليم لتسهيل التعلم التفاعلي وتحسين جودة العملية التعليمية.	ضعف البنية التحتية التكنولوجية وقلة الموارد المخصصة لذلك.	محدودية استخدام التكنولوجيا في التعليم داخل الصفوف الدراسية.
الأنشطة الصفية واللاصفية	بناء شخصيات متوازنة للطلاب تجمع بين المهارات الأكاديمية والحياتية.	تعزيز الأنشطة الموازية داخل وخارج المدرسة لتنمية المهارات الاجتماعية والعملية لدى الطلاب.	قلة الموارد والتخطيط المناسب لإدماج الأنشطة كجزء من العملية التعليمية.	تركيز ضعيف على الأنشطة اللاصفية ودورها في تعزيز المهارات الحياتية.

المحور	الأهداف	المتوقع	التحديات	الواقع
التقويم	تقديم تقييمات تعكس التطور الشامل لقدرات الطلاب الأكاديمية والعملية.	تطوير أدوات تقييم شاملة تعتمد على قياس المهارات والكفاءات بجانب المعرفة.	نقص في أساليب التقويم البديلة مثل التقويم التكويني والأداء العملي.	الاعتماد على الامتحانات التقليدية التي تقيس الحفظ فقط.
التدريب المهني للمعلمين	إعداد معلمين مؤهلين لتبني أساليب التدريس الحديثة وتوظيف التكنولوجيا.	تنفيذ برامج تدريب مستمرة للمعلمين لتحسين مهاراتهم وتطوير أساليب تدريسهم.	غياب خطط التدريب الدورية ونقص الموارد الكافية لذلك.	ضعف التأهيل المستمر للمعلمين وتحديث مهاراتهم المهنية.
مواءمة سوق العمل	تهيئة الطلاب لمواكبة متطلبات سوق العمل والانخراط في وظائف المستقبل.	تطوير المناهج لتلائم متطلبات سوق العمل وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.	عدم ربط المناهج باحتياجات السوق من المهارات العملية والمهنية.	فجوة بين ما يدرسه الطلاب ومتطلبات سوق العمل الحديثة.

خامساً: استراتيجيات تطوير المناهج التعليمية في ليبيا

تتطلب استراتيجيات تطوير المناهج مراعاة الظروف السياسية التي تمر بها البلاد، مع العمل على فصل المناهج التعليمية تماماً عن أي تغييرات قد ترتبط بفترات معينة أو مراحل انتقالية، وفقاً لبن مسعود (2012: 516)، فإن الإدارة والتوجيه الفني والإداري لسياسات التعليم في ليبيا تُنَاطُ بمركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية في وزارة التربية والتعليم، والذي يتولى المهام التالية:

1. وضع الخطط اللازمة: لتطوير وتقويم المواد الدراسية، وتحسين العملية التعليمية والتربوية.
2. رفع كفاءة العاملين: من خلال زيادة مهاراتهم وخبراتهم وتحسين أدائهم المهني.
3. تنظيم الزيارات الميدانية: وضع برنامج زمني للزيارات التي يقوم بها الموجهون التربويون، وإعداد تقارير متابعة لتقييم الأداء، أن تطوير المناهج بحيث تُواكب متطلبات العصر وتستند إلى أسس تربوية حديثة- العمل على تحسين جودة التعليم بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الليبي وتطلعاته المستقبلية- تعزيز دور مركز المناهج التعليمية ليكون أكثر فاعلية في مواجهة التحديات التربوية الراهنة؛ ويقع هذا الدور على عاتق المركز الوطني لتطوير مناهج التعليم والتي من أهمها التالي:

"دور المركز الوطني لتطوير المناهج في ليبيا: الواقع، التحديات

أولاً: تعريف المركز: المركز هو الجهة المسؤولة عن إعداد وتطوير المناهج الدراسية والكتب المقررة لمرحلي التعليم الأساسي والثانوي، وإعداد الخطة الدراسية لتوزيع الدروس على الأسابيع، ومراجعة الكتب المدرسية وطباعتها وتوزيعها على البلديات. كما يختص بإجراء البحوث المتعلقة بالعملية التعليمية، مثل أسباب تفاوت مستويات التحصيل الدراسي، وتنظيم الملتقيات

العلمية لتطوير المناهج. يتولى المركز أيضًا مراجعة مناهج المدارس الأجنبية في ليبيا لضمان توافقيها مع المعتقدات والثقافة الوطنية.

ثانيا : الرؤية العامة: الريادة في تطوير المناهج التعليمية بما يتوافق مع التطور العلمي، واحتياجات سوق العمل، وتنمية المهارات الحياتية، وغرس القيم الوطنية والدينية.

ثالثا : الرسالة: إعداد مناهج تعليمية ميسرة، حديثة، خالية من الحشو، سهلة الفهم، عملية، وتناسب متطلبات كل مرحلة دراسية من حيث المعلومات والقيم والمهارات.

رابعا : الوظائف الرئيسية للمركز:

1. تنظيم المؤتمرات وورش العمل لتطوير المناهج ومواكبة التطورات العلمية.

2. إجراء بحوث لتحسين العملية التعليمية.

3. الالتزام بمعايير الجودة في إعداد المقررات الدراسية.

4. تحسين نواتج التعلم وتعزيز موقع النظام التعليمي عالميًا.

5. تطوير نظام التعليم ليتماشى مع التنمية واحتياجات سوق العمل.

6. تفعيل المناهج الإلكترونية والتعلم عن بُعد تدريجيًا.

7. ضمان توفير الكتب المدرسية بجودة عالية وفي الوقت المناسب .

خامسا : الواقع والتحديات : من المفترض أن يمارس المركز الخاص بتطوير المناهج التعليمية في ليبيا العديد من الوظائف الحيوية، مثل تجهيز وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات التي تُعنى بمواكبة التطورات العلمية والتربوية، بالإضافة إلى إجراء بحوث علمية مستمرة لتحسين جودة العملية التعليمية. كما يجب عليه الالتزام الصارم بمعايير الجودة في إعداد المقررات الدراسية، والعمل على تحسين نواتج التعلم وتعزيز مكانة النظام التعليمي الليبي على الصعيدين الإقليمي والدولي. كذلك، يُنتظر من المركز تطوير نظام التعليم ليواكب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، مع تفعيل المناهج الإلكترونية والتعلم عن بُعد بشكل تدريجي، وضمان توفير الكتب المدرسية بجودة عالية وفي الوقت المناسب.

ورغم وضوح هذه المهام والوظائف التي من المفترض أن يقوم بها المركز، إلا أن الواقع يشير إلى قصور واضح في الأداء، حيث لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة في تحديث المناهج بشكل فعال يتماشى مع متطلبات العصر والتغيرات العالمية. وهذا القصور يعكس، بحسب بن مسعود (2012)، فجوة كبيرة بين الكم والكيف في تطوير المناهج الليبية، وافتقار المركز إلى إتباع الفكر التربوي الحديث واستراتيجيات الدول المتقدمة التي نجحت في دمج التغيرات الثقافية والاجتماعية ضمن منظوماتها التعليمية. لذلك، يصبح من الضروري أن يعيد المركز النظر في أساليبه واستراتيجياته، ويستفيد من التجارب العالمية الناجحة ليواكب تحديات التنمية ويحقق التطوير المنشود في المناهج التعليمية، بما يضمن إعداد أجيال قادرة على المساهمة الفاعلة في بناء المجتمع وسوق العمل، ولكي يتحقق ذلك لابد أن يُعاد النظر في الطرق التي يتم من خلالها تطوير المناهج لمواكبة التغيرات السريعة لمواجهة المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وإعداد الطلاب لمتطلبات الحاضر والمستقبل-والعمل على تطوير المناهج بما يتوافق مع السياسات التربوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادساً: تحليل استراتيجيات تطوير المناهج التعليمية في التجارب الرائدة العربية والدولية وتوصيات لتطوير التعليم في ليبيا

انطلاقاً من تحليل استراتيجيات التطوير والتحديث التي تبنتها التجارب الرائدة في الدول العربية والأجنبية، يتضح أن هناك عدة عوامل مشتركة أسهمت في نجاح هذه التجارب، منها تحديث المناهج لتناسب مع متطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية، تأهيل المعلمين ومنحهم استقلالية مهنية، دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، يمكن الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية في تطوير المناهج الليبية من خلال التركيز على بناء نظام تعليمي صارم ومنظم يستثمر في الموارد البشرية ويعزز مهارات الطلاب في المواد الأساسية، مع مراعاة الجوانب النفسية والاجتماعية للمتعلمين. أما تجربة سنغافورة فتبرز أهمية رفع كفاءة المعلمين، منح المدارس حرية الابتكار في طرق التدريس، وتخفيف الأعباء الأكاديمية مع تعزيز جودة التعلم، وهو ما يمكن تطبيقه لتطوير مناهج مرنة وعصرية في ليبيا تواكب متطلبات العصر وتحقق التنمية المستدامة.

أما عن ترسيخ القيم الاجتماعية والأخلاقية في محتوى التعليم. ففي مصر، تم التركيز على تطوير التعليم الفني وربطه بسوق العمل، ورعاية الموهوبين، مما ساعد على سد الفجوات في الكفاءات المهنية. أما الإمارات، فقد نجحت في دمج التعليم الرقمي مع تعزيز الهوية الوطنية وتنمية المهارات الحياتية، ما أسهم في بناء نظام تعليمي حديث وفعال. وتجربة فنلندا تبرز أهمية الاستثمار في المعلمين وتبني مناهج تركز على التفكير النقدي والعمل الجماعي، بينما أظهرت الصين جدوى التعليم المستمر والشامل المرتبط بالتنمية الشاملة، مع مرونة في المناهج والتعلم الرسمي وغير الرسمي.

وبناءً على هذا التحليل، فإن تطوير المناهج التعليمية في ليبيا يجب أن يركز على عدة محاور رئيسية:

أولاً: تحديث المناهج لتطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل والتنمية الوطنية.

ثانياً: تعزيز القيم الاجتماعية والأخلاقية مثل التسامح، المواطنة، والمسؤولية المجتمعية في جميع مراحل التعليم.

ثالثاً: توظيف التكنولوجيا بشكل فعال ومتدرج يتناسب مع الإمكانيات المحلية لتوسيع فرص التعلم وتحسين جودته. رابعاً، تطوير قدرات المعلمين عبر برامج تدريبية مستمرة ومنحهم استقلالية مهنية تمكنهم من الابتكار في طرق التدريس.

أخيراً، تبني منظومة تعليمية شاملة تشمل التعلم الرسمي وغير الرسمي وتراعي مفهوم التعلم مدى الحياة، مما يضمن استمرارية التعليم ومواكبته لتحديات المستقبل.

ومن خلال تحليل هذه التوجهات، يمكن بلورة رؤية منهجية واضحة لتطوير المناهج الليبية، تعتمد على التكامل بين بناء المعرفة، وتعزيز القيم، وتوظيف التكنولوجيا، وربط التعليم بحاجات المجتمع (عبدالله، 2022) وأهمها مايلي :

- دمج موضوعات التنمية الاقتصادية مثل الإعمار والبنية التحتية في المناهج لتعريف الطلاب بأهمية هذه القطاعات في بناء الدولة.
- تعزيز الثقافة الاستثمارية والريادية عبر تعليم مهارات إدارة الأعمال، ريادة الأعمال، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير مهارات التكنولوجيا الرقمية من خلال إدخال برامج تعليمية تفاعلية تواكب الثورة الرقمية، مثل البرمجة، الذكاء الاصطناعي، واستخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية.
- ربط المناهج بسوق العمل المتغير لضمان إعداد طلاب قادرين على العمل في قطاعات حديثة ومتطورة.

توصيات ومقترحات

في ختام هذه الدراسة، توصي الباحثة بضرورة تركيز صناع القرار في ليبيا على أهمية تطوير المناهج التعليمية باعتبارها أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم المجتمعي. وينبغي أن يُولى اهتمام خاص بالدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تحديث المناهج بما يتلاءم مع متطلبات العصر وسوق العمل المحلي والدولي، مع اعتماد منهجيات علمية ومنهجية واضحة تستند إلى خبرات تربوية رائدة. ومن أهم التوصيات والمقترحات:

1. تحديث المناهج الدراسية بما يتوافق مع التطورات العالمية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.
2. تعزيز دمج التكنولوجيا والابتكار في تصميم وتنفيذ المناهج لتعزيز جودة التعليم والتفاعل الطلابي.
3. التركيز على أهمية مثل هذه الدراسات والاهتمام بها، والعمل على تطبيق نتائجها عملياً، ودعم البحث العلمي الأكاديمي الرائد في مجال تطوير المناهج.
4. إشراك جميع الأطراف المعنية، من صناع القرار، معلمين، وأولياء أمور، لضمان شمولية وفعالية عملية تطوير المناهج.
5. الاستعانة بالخبراء التربويين المحليين والدوليين وتأسيس مختبرات تربوية لتجريب وتطوير المناهج وطرق التدريس.

مقترحات لدراسات موسعة مستقبلية:

- دراسات ميدانية لتكييف المناهج مع متطلبات سوق العمل الليبي، خاصة في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
- بحوث لتطوير نماذج تعليمية تركز على القيم الوطنية والمهارات الحياتية، مع قياس تأثيرها على تحصيل الطلاب وسلوكهم الاجتماعي.
- دراسات مقارنة لاستفادة ليبيا من التجارب الدولية في تطوير المناهج، بهدف بناء إطار وطني متكامل ومستدام لتحديث التعليم.

تشكل هذه التوصيات والمقترحات خارطة طريق واضحة لصناع القرار، تدعوهم إلى إعطاء الأولوية لهذه الدراسات والاستراتيجيات لضمان تطوير تعليم يتناسب مع تطلعات ليبيا المستقبلية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أبو حطب، فؤاد. (2001). الارتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعي العالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل. المكتبة المصرية للدراسات النفسية، المجلد الحادي عشر، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، العدد 31.
2. الإدارة العامة للمناهج. (2011). المشروع الشامل لتطوير المناهج. مجلة المعرفة. متوفر على الرابط almarefth.net، تم الرجوع بتاريخ 1441/6/20هـ.
3. الإمارات.. تغييرات جديدة على المناهج الدراسية للعام الأكاديمي 2024. (2024). مقال منشور، صحيفة الخليج.

4. الجودي، نادية غالب. (2023). متطلبات تطوير مناهج التعليم مناهج المواد الاجتماعية في ضوء متغيرات العصر (الواقع – والتحديات). مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 61، المجلد 9.
5. الحسين، أحمد بن محمد. (2017). صناعة الكتاب المدرسي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
6. الدخيل، عزام محمد. (2014). تعلموهم. بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية.
7. الدهلكي، زينة عبد الأمير حسن. (2019). مبادئ أساسية في بناء المناهج الدراسية وتطويرها. المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، العدد 39-40، ص 683-716.
8. الزغول، رعد محمد. (2023). المنهاج التربوي وأثره في بث الوعي. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، العدد 83، ص 131.
9. السخني، آيات عمر؛ مسعدة، ماوى لؤي؛ جودة، صباح أحمد؛ طعاني، علاء أمجد. (2022). التعليم في الصين: فلسفته ونظمه: دراسة تحليلية. كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
10. الشميري، عبد الرحمن حسان فرحان. (2018). تجارب بعض الدول في إعداد المعلم وإمكانية الاستفادة منها في تطوير برامج إعداد المعلم في الجامعات اليمنية.
11. العنزي، سلامة بن عواد. (2017). فاعلية تطوير وحدة دراسية من كتاب لغتي الجميلة وفق معايير الاقتصاد المعرفي في تنمية التفكير الإبداعي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة الجوف، الجوف.
12. الغامدي، علي بن عوض علي. (2019). توظيف الآتي باد في التدريس لتلاميذ الصفوف الأولية بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 لتطوير التعليم: دراسة وصفية. المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية، جمهورية مصر العربية، العدد 6، ص 53-110.
13. القحطاني، غزيل؛ الشعلان، نورة. (2014). التعليم في اليابان. كلية العلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
14. القرني، صالح بن علي. (2016). الدروس المستفادة من تجربة التغير والإصلاح التعليمي في فنلندا. ملتقى جامعة جدة للمعلم المتميز الأول، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، جامعة الملك عبد العزيز.
15. القضاة، بسام محمد؛ أبو لطيفة، رائد فخري؛ الخوالدة، وآخرون. (2014). المنهج المدرسي: معارف نظرية وتطبيقات عملية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
16. فرج، عبد اللطيف حسين. (2007). صناعة المناهج وتطويرها في ضوء النماذج. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
17. كنعان، أحمد علي. (2010). دور المناهج التربوية في الجمهورية العربية السورية في تفعيل التقارب العربي: دراسة تحليلية في مناهج اللغة العربية في مرحلتها التعليم الجامعي وما قبل الجامعي. مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس وجامعة الدول العربية، العدد 1.
18. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2024). خطة تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر: تحديث المناهج، رعاية المهووبين، وتطوير التعليم الفني. القاهرة: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

19. المنصوري، عبد الحميد عبد الدائم. (2023). نحو رؤية مستقبلية لمناهجنا التعليمية بهدف التوجه إلى معايير الجودة والتنوعية المرتفعة لنظامنا التعليمي. المؤتمر العلمي الدولي الثاني، الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس، جامعة طرابلس.
20. يوسف، محمد خليل. (2002). مقدمة في التربية الإسلامية. غزة: مكتبة آفاق.
21. ابن منظور، جمال الدين. (1988). لسان العرب. بيروت: دار الجبل، الطبعة الأولى، الجزء السادس.
22. عطية، محسن علي. (2013). المناهج الحديثة وطرائق التدريس. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
23. عبدالله، سامي. (2022). تطوير المناهج التعليمية من منظور تنموي: الاتجاهات الحديثة وتجارب دولية. مجلة التربية والتنمية، 45(3)، 142-125.
24. اليونسكو. (2023). تقرير التنمية التعليمية العالمي. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Mitkes, Hoda & Khadija Arafa Mohamed. (2006). The Chinese Ascent. Center for Asian Studies, Cairo University.
2. National Center for Educational Research and Development. (2008). National Report on Education Development in Egypt (2004—2008). Cairo.

صدمة الحداثة وأثرها في النقد العربي: الذكاء الاصطناعي وتحديات الأمن السيبراني للغة والنص

¹ أ. مصطفى كمال الزايد ، ² د. إيمان الطريفي عبد الرحمن*

¹ جامعة الزيتونة الدولية كلية الدراسات العليا قسم الماجستير (سوريا)، ² أستاذ مشارك جامعة البحر الأحمر كلية التربية قسم اللغة العربية بورتسودان (السودان)

The Shock of Modernity in Arabic Criticism: Artificial Intelligence and the Cybersecurity Challenges of Language and Text

¹ Mr. Mustafa Kamal Alzaied* , ² Dr. Eman Altarafi Abdel-Rahman*

¹ <https://orcid.org/0009-0009-7937-1683> , ² <https://orcid.org/0009-0005-7850-8474>

¹ Zaytoonah International University, Graduate School, Masters, (Syria), Alzayd7@gmail.com

² Department of Arabic Language College of Education, Red Sea University, PortSudan (Sudan),
emanhbib2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 07 / 30 تاريخ القبول: 2025 / 09 / 03 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر الذكاء الاصطناعي في النقد العربي، في ظل صدمة الحداثة، مع التركيز على التحديات التي يفرضها الأمن السيبراني على اللغة والنصوص الأدبية.

وتبحث الدراسة في كيفية تفاعل النقد العربي مع التطورات التقنية الحديثة، ومدى قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل النصوص الأدبية أو توليدها، وتأثير ذلك في مفهوم الإبداع الأدبي والنقدي. كما تناقش الأخطار التي تهدد سلامة النصوص، مثل التزييف والانتحال، ما يستدعي ضرورة تعزيز الأمن السيبراني، لحماية النتاج الأدبي والنقدي، إذ اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، من خلال استعراض الدراسات السابقة وتحليل تأثير الذكاء الاصطناعي في عملية النقد الأدبي.

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لبحث الفروقات بين النقد التقليدي والنقد القائم على الأدوات الرقمية، إضافة إلى دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الأدبية وتأليفها. وتوصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة مساعدة في النقد الأدبي، لكنه لا يمكن استبداله بالناقد البشري، بسبب افتقاره للحس والذائقة الفنية. كما أظهرت النتائج أن الأمن السيبراني أصبح ضرورة ملحة لحماية النصوص الأدبية من التلاعب والسرقة الفكرية. وأخيراً، أكدت الدراسة أن مستقبل النقد العربي يعتمد على تحقيق توازن بين الحداثة الرقمية والحفاظ على الهوية النقدية الأصيلة.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، النقد الأدبي، الحداثة الرقمية، الأمن السيبراني.

* المؤلفة المرسلة: د. إيمان الطريفي عبد الرحمن.

Abstract:

This study examines the impact of artificial intelligence on Arabic criticism in the context of modernity shock, focusing on the cybersecurity challenges affecting language and literary texts.

The research explores how Arabic criticism interacts with modern technological advancements and the extent to which AI can analyze or generate literary texts, and its influence on the concept of literary and critical creativity. It also discusses the risks that threaten text integrity, such as forgery and plagiarism, emphasizing the need to enhance cybersecurity to protect literary and critical production. The study employs an analytical critical approach, reviewing previous studies and analyzing AI's influence on literary criticism. It also uses a comparative methodology to examine the differences between traditional criticism and AI-driven criticism while evaluating AI applications in literary text analysis and composition.

The findings reveal that AI can serve as a valuable tool in literary criticism but cannot replace human critics due to its lack of intuition and aesthetic sensitivity. The study also highlights the urgent need for cybersecurity measures to safeguard literary texts from manipulation and intellectual theft. Ultimately, the research concludes that the future of Arabic criticism depends on balancing digital modernity with the preservation of its authentic critical identity.

Keywords: Artificial Intelligence, Literary Criticism, Digital Modernity, Cybersecurity.

مقدمة:

شهد النقد الأدبي العربي تحولات عميقة على مر العصور، متأثراً بالمستجدات الفكرية والفلسفية التي اجتاحت العالم، فممنذ بزوغ التيارات الحداثية، وجد النقاد العرب أنفسهم أمام معضلات جديدة تتعلق بمفاهيم الأدب والجمال والتأويل. إلا أن الصدمة الكبرى جاءت مع الطفرة التقنية، إذ فرض الذكاء الاصطناعي نفسه بوصفه أداة تحليلية وإبداعية، ما أثار تساؤلات جوهرية حول دور الناقد التقليدي ومدى أصالة النصوص المنتجة رقمياً. وفي ظل هذا الواقع الجديد، لم تعد التحديات مقتصره على إعادة تعريف النقد، بل امتدت إلى الأمن السيبراني، الذي بات ضرورة لحماية النصوص الأدبية من التزييف والانتحال، ما يهدد بطمس الحدود بين النص البشري والنص المُولد آلياً. فهل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة مساعدة للنقد من دون أن يقوض جوهره الإنساني؟ وكيف يمكن للنقد العربي أن يواجه هذه الصدمة الحداثية من دون أن يفقد هويته الأصيلة؟

تستكشف الدراسة هذه القضايا، من خلال تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والنقد، ومناقشة الأخطار التي تفرضها الثورة الرقمية على النصوص الأدبية واللغوية. كما يسلط الضوء على دور الأمن السيبراني في حماية الخطاب النقدي من التلاعب، سعياً إلى تحقيق توازن بين الحداثة التقنية والحفاظ على أصالة النقد العربي.

أهداف الدراسة:

1. استكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي في النقد الأدبي العربي، ودوره في تحليل وتوليد النصوص.
2. تحديد التحديات التي تواجه النقد العربي، في ظل الحداثة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

3. دراسة أثر الأمن السيبراني في حماية النصوص الأدبية والنقدية من التزييف والانتحال.
 4. تحليل الفروقات بين النقد التقليدي والنقد القائم على الأدوات الرقمية الحديثة.
 5. اقتراح إستراتيجيات للحفاظ على الهوية النقدية العربية، في ظل التطور الرقمي.
- مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي في عملية النقد الأدبي العربي؟
 2. هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل الناقد البشري؟
 3. ما التحديات التي يفرضها الأمن السيبراني على النصوص الأدبية والنقدية؟
 4. كيف يمكن تحقيق التوازن بين الحداثة الرقمية والحفاظ على الأصالة النقدية؟
- فرضيات الدراسة:

1. الذكاء الاصطناعي قادر على تحليل النصوص الأدبية، لكن لا يمكن استبداله بالناقد البشري، بسبب افتقاره إلى الحدس النقدي.
2. الأمن السيبراني يمثل ضرورة ملحة لحماية النصوص الأدبية من التزييف والانتحال.
3. يمكن دمج الأدوات الرقمية في النقد الأدبي من دون أن تفقد العملية النقدية هويتها الإنسانية.
4. مستقبل النقد العربي يعتمد على تطوير إستراتيجيات تضمن الاستفادة من التقنية، مع الحفاظ على المعايير النقدية التقليدية.

المنهجية:

تعتمد الدراسة على:

- 1- المنهج التحليلي النقدي: من خلال استعراض وتحليل تأثير الذكاء الاصطناعي في النقد الأدبي.
- 2- المنهج المقارن: بمقارنة دور الناقد البشري مع إمكانات الذكاء الاصطناعي في النقد الأدبي.
- 3- المنهج الاستنباطي: لاستقراء تأثير الحداثة الرقمية في مستقبل النقد العربي.

الدراسة الإجرائية:

شهدت الساحة الأدبية والفكرية تحولات جوهرية مع تطور التقنية، إذ باتت «صدمة الحداثة» تمثل إشكالية كبرى في النقد العربي، متأرجحة بين الأصالة والتجديد. ومع ظهور الذكاء الاصطناعي (AI) والأمن السيبراني، تعاظمت هذه الصدمة، ولا سيما في ظل التغيرات التي امتدت إلى اللغة والنقد، ما استدعى إعادة النظر في مناهج التحليل الأدبي وتقييم الخطاب النقدي. فهل يشكل الذكاء الاصطناعي امتداداً للحداثة، أم قطيعة معرفية وكيف يواجه النقد العربي التحديات الأمنية السيبرانية التي تهدد سلامة المحتوى اللغوي والأدبي؟

المبحث الأول

صدومات الحداثة

المطلب الأول: مفهوم الحداثة وصدوماتها:

الفرع الأول: تعريف الحداثة: الحداثة لغةً: الجِدَّة.

واصطلاحاً: «تجديد ما هو قديم. وهو مصطلح برز في المجال الثقافي والفكري والفني ليدل على مرحلة التطور التي طبعت أوروبا خاصة، في مرحلة العصور الحديثة»⁽¹⁾، ثم أصبحت صبغة عالمية وسمة تاريخية لمرحلة القرن العشرين وما بعده. كانت الكنيسة الكاثوليكية تحكم أوروبا سياساً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، فكانت تلزم الشعوب فكرها الذي مثل بضيقه سجنًا للعلماء والمفكرين يحاصر طرائق تفكيرهم وتفسيرهم للظواهر الكونية والإنسانية،⁽²⁾ بل يحاصر حتى العلاقات الشخصية بين أفراد الشعب، فكانت حاجزاً أمام أي تطور فكري.

الفرع الثاني: صدومات ما قبل الحداثة:

في القرن الثاني عشر تزوج ملك إنكلترا هنري الثامن من امرأة ثانية، فأصدر البابا حكماً بالحرمان الكنسي له⁽³⁾، فهدده هنري بترك المسيحية واعتناق الإسلام⁽⁴⁾، ثم انفصل عن الكنيسة الرومانية. وفي القرن الرابع عشر أحدث سقوط القسطنطينية بيد المسلمين - الذين يعدهم النصارى كفاراً - زلزلة في العقيدة الشعبية المسيحية. ثم جاءت الرحلات لتكشف لهم أنهم ليسوا وحدهم الذين يملكون منظومة أخلاقية، وأن هناك حضارات عالمية عريقة، وأن قساوسهم خدعوه حين أخبروهم بأن بقية الشعوب همج في درجة الحيوانية، هذه الصدمات الدينية، التي زعزعت الجانب العقدي عندهم، كان لها أثرها في تهيئة المسيحيين لاستقبال الحداثة المتمثلة بالحركة الإصلاحية البروتستانتية، التي حمل لواءها في مواجهة استبداد الكنيسة التقليدية مارتن لوتر، في القرن السادس عشر، بعد صراع مع الكنيسة والبابا في شأن بيع صكوك الغفران والاعتراف، وعد فكرة التضحية بالمسيح (الجسد) فكرة وثنية⁽⁵⁾، وغير ذلك من القضايا المتنافية مع العلم والمنطق، وأقام الكنيسة البروتستانتية التي تخالف الكنيسة التقليدية بشدة في الممارسات والسلطة، ومثلت قمة الدعوة إلى التجديد داخل الكنيسة الكاثوليكية⁽⁶⁾. ثم ظهرت سلسلة حركات دينية التقت جميعها في رفض سلطة البابا وسلطة الكهنوت، وكان للبروتستانتية أثر قوي في الثقافة والسياسة والفكر في أوروبا، إذ تبعتها أربع صحوات كبرى، حتى يمكننا القول إنها هي التي مهدت لعصر التنوير في القرن الثامن عشر، الذي مهد بدوره للنهضة الفكرية الأوروبية التي قامت عليها مدنيّتها في ما بعد، وظهور الليبرالية الأوروبية التي تمثلت بميل بعض الكتاب والمعلمين إلى دمج الفكر المسيحي في روح عصر التنوير، وكانت الليبرالية التقليدية قد نشأت على يد الفيلسوف جون لوك⁽⁷⁾، ثم طورها عدد من المفكرين وعلماء الاقتصاد، وبنيت نظرياتها الاقتصادية على طرح الفيلسوف آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم»⁽⁸⁾، وعلى القانون الطبيعي في الحقوق البشرية، والمدرسة النفعية⁽⁹⁾، ومبدأ التقدم الذي يطلق النشاط الاجتماعي ليعمل الناس في حرية وتعاون. وبسقوط الباستيل، بعد اندلاع الثورة الفرنسية، التي رفعت شعار: «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس»، ليدل على أهداف الثورة، وتضمنها التخلص من الاستبداد المتمثل بالسلطتين السياسية والدينية، عُدَّ ذلك اليوم بدء عصر جديد ومفصلي في التاريخ المعاصر.

الفرع الثالث: انطلاق الحداثة في أوروبا:

خلال تلك التطورات اخترعت المطبعة 1440م، والآلة الكاتبة 1714م، وفي (1736-1819م) المحرك البخاري، الذي كان ثورة في عالم الصناعة، والمواصلات، وتوالى الاختراعات كأنها في سباق، فاخترع المحرك الانفجاري، والمولد الكهربائي، فكانت النهضة الأوروبية في أوجها، وهي مستمرة إلى اليوم. ومع التطور المادي وظهور المخترعات الحديثة والنهضة المدنية الأوروبية،

وتطور العلوم والفلسفات لتعطي تفسيرات للظواهر الكونية والإنسانية، وقضايا الوجود، بعيداً عن الموروث الديني، وبرز منظرين لها سعوا إلى مساندتها وتنميتها، عبر نظرات فلسفية صدرت عن تجارب أو آراء أو أهواء فردية، غُلِّغَتْ، من خلال الفلسفة، في الفن والفكر والأدب والدين، ثم عولمها التوسع العسكري الأوربي باحتلال بلدان كثيرة في العالم، ونقل هذه الثقافة عبر المدارس والجامعات والبعثات الدراسية إلى أوروبا. وخلال أحداث الثورة الفرنسية بزغ نجم نابليون الذي أصبح إمبراطوراً في العقد الأول من القرن التاسع عشر. وقبل الحربين العالميتين، ومع تطور الصناعة في أوروبا، كانت هناك صراعات على المصالح الدولية في الشرق بين الدول الأوروبية، وحين طمحت أنظار الأوروبيين إلى الشرق كانت أهدافهم التوسعية مادية محضة⁽¹⁰⁾؛ للسيطرة على موارد المواد الأولية التي تغذي بها صناعاتها الحديثة، وتوجد أسواقاً لتصريف إنتاجها، وتجديد أبناء هذه البلدان في حملاتها التوسعية في البلدان الأخرى، كما فعلت بريطانيا في الهند، ولا سيما بعد اختراع المحرك الانفجاري وحاجته إلى النفط الذي ظهر في الشرق الإسلامي بكميات هائلة. وكانت النظرة الأوروبية إلى الشرق الإسلامي نظرة عدوانية منذ قيام الحروب الصليبية، بل منذ سقوط القسطنطينية، لكنها تحولت إلى أطماع بعد النهضة الأوروبية التي شملت معظم المستويات. كان الشرق وقتها يعاني الفقر والجهل، مع وجود طبقة مترفة تمثلت بالحكام وحاشياتهم والمتزلفين على أبوابهم من شعراء وأدباء سخّروا طاقاتهم لمُدح الطبقة الأولى، طمعاً في عطايها، وطبقة مفكرين لم يستطيعوا أن يغيروا شيئاً، فاعتزلوا الناس وانصرفوا إلى العبادة والتأليف في العلوم العقلية، التي كان معظمها شروحاً أو شروحاً على شروح، غاب منها الابتكار وقلَّ التجديد، بل لا يكاد يكون له أثر في نتائجهم. أما الاختراع والقضايا العلمية فليس لها وجود في أهل ذلك العصر. وكان في طبقة الشعب تجار منشغلون بترفيهم، وبقية الشعب من صغار الكسبة يسعون وراء لقمة العيش في حياة رتيبة، لا اهتمام لهم بسياسة ولا بعلم.

في تلك الفترة كان الحكم الإسلامي، المتمثل بالخلافة العثمانية، مشغولاً بمعالجة الفتن الداخلية والتمردات المستمرة للإنكشارية، والتحركات القومية التي تنخر في جسد الدولة، غافلاً عن الثورة الصناعية والعلمية التي نهضت في أوروبا فأنهضتها وأعطتها قوة أذكت طموحاتها في السيطرة على موارد الشرق المادية والبشرية، في ما بعد، فكان الشرق يعيش حياة اعتيادية بعيدة عن فكرة التطوير والتقدم الصناعي، تكاد تكون غفوة طويلة، والعالم ينهض بهمة ونشاط من حوله.

المطلب الثاني: صدمات الحداثة في الشرق الإسلامي:

الفرع الأول: الشرق الإسلامي ما قبل الحداثة:

كانت سيطرة السلاطين العثمانيين على مصر صعبة، لاستمرار نفوذ المماليك والطائفة المصرية العسكرية المملوكية، التي حكمت البلاد قرناً، فظلت مصر تتمتع بحكم شبه ذاتي في ظل المماليك. وكانت مدافع نابليون أولى الصدمات التي تلقتها مصر، وهي تقصف من شواطئ الإسكندرية. ودخل نابليون مصر بالقوة المصحوبة بالخدعة، فادعى الإسلام، ونشر منشوراً يعلن فيه إسلامه وأهدافه التي جاء من أجلها وهي تخليص المصريين من ظلم المماليك⁽¹¹⁾، فضمن بذلك انقسام الشعب بين مؤيد ومعارض، ما أضعف المقاومة الشعبية وقلل أعداد المشاركين فيها. وبذلك كان احتلاله لمصر سهلاً وبأقل التكاليف البشرية. وبدخول نابليون دخلت معه الآلات والمخترعات التي لم يعرفها العرب ولا المسلمون، ومع وجود المطبعة في لبنان وحلب قبل حملة نابليون، إلا أن مصر لم تكن تعرفها وقتها، فكانت المطبعة من بين الآلات التي أسهمت في الصدمة التي تمثلت بالقوة العسكرية والعلمية والمدنية. وخرج نابليون من مصر، مصطحباً معه كتباً ومخطوطات علمية من بينها كتاب في الفقه المالكي، استمد منه صياغة القانون الفرنسي⁽¹²⁾، وترك خلفه حامياً فرنسية تسيطر على إدارة الدولة بقيادة الجنرال كليبر الذي قتله الطالب الأزهري سليمان الحلبي، ليخلفه الجنرال مينو، ولم يستمر الاحتلال الفرنسي لمصر أكثر من ثلاث

سنوات، إذ جاءت حملة عثمانية لتحريرها بقيادة الألباني محمد علي باشا، الذي قفز على السلطة فور تحرير مصر من الفرنسيين عام 1805، وظلت مصر تحت حكم أسرة محمد علي باشا، مع تبعية اسمية للسلطنة العثمانية. بعد هذه الصدمة استيقظ المصريون من سباتهم، وأدركوا وجوب مواكبة ركب المدنية العالمية، فقرر محمد علي باشا إرسال البعثات الدراسية من الطلاب المتميزين إلى أوروبا لجلب العلم إلى مصر، فكان الدارسون يرجعون بقسط من العلم وأقسط من الفكر الغربي والفلسفة الحديثة، والآراء الاستشراقية، ما أحدث صدمات جديدة للمجتمع المصري المسلم؛ بتعارض هذا المجلوب مع الإسلام، بعضه في الفكر، وبعضه في القيم، وبعضه في العادات والتقاليد والأعراف. وبعد فوز الإنكليز بمشروع قناة السويس، الذي أدى في النهاية إلى احتلال مصر، استطاع حملة الفكر المجلوب - في ظل هذا الاحتلال - إيجاد أنصار لهم وتكوين جماعات تحمل هذا الفكر وتنشره وتذود عنه في ظل الدعم الإنكليزي.

الفرع الثاني: صدمة الحداثة في الجانب الديني:

في عام 1871 وصل إلى مصر جمال الدين الأفغاني منفياً بسبب فكره المعتزلي وآرائه الغربية، إذ كان منبراً بالغرب وقوانينهم، ولقي ترحيباً من الدولة ومُنح بيتاً وراتباً شهرياً، وكان ذا ثقافة واسعة ويعرف عدداً من اللغات، «وأخذ عن علماء البراهمة والإسلام العلوم الشرقية والتاريخ، وتبحر في لغة السانسكريت وبرز في علم الأديان حتى أفضى إلى الإلحاد والقول بقدم العالم، زاعماً أن الجراثيم الحيوية المنتشرة في الفضاء هي المكوّنة بِتَرَقٍّ وَتَحَوُّرٍ طبيعيين ما تراه من الأجرام»،⁽¹³⁾ وبذلك أراد جر الفكر الإسلامي إلى موافقة فرضية داروين في النشوء والارتقاء، و«كان شيعياً جعفري المذهب».⁽¹⁴⁾ وكان إذا تعاطى مسكراً قليلاً من الكونياك».⁽¹⁵⁾ واستطاع، بمحتوى خطابه العلمي والعقلي، وفكرة التجديد الديني لمواكبة العصر، أن يستقطب الشباب المتحمس، فالتف حوله عدد منهم، «فأسس الحزب الوطني الحر، وأنشأ جمعية «مصر الفتاة»، وكان معظم أعضائها من شبان اليهود، فنادى بوحدة الأديان، والسلام العالمي، وأن الاشتراكية من الإسلام، وأن الأمة هي مصدر الحكم. وكان يترأس المحفل الماسوني «كوكب الشرق»، ويعارض الشريعة فيقول: إن من أعم علل الشرق أن المرأة فيه ليست متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات، «وكان يقول: عندي؛ لا مانع من السفور إذا لم يُتخذ مطية للفجور»⁽¹⁶⁾، وكان له نشاط ماسوني، وكانت الماسونية وقتها ترفع شعارات إنسانية، وكان ألمع تلاميذه محمد عبده، الذي سار على منهج أستاذه في محاولة سحب الإسلام إلى موافقة الفرضيات الغربية، ومن ذلك قول المستشرقين: إن جيش أبرهة الذي جاء لهدم الكعبة فشل بسبب تفشي مرض الطاعون بين أفرادها، فقال محمد عبده: «فأرسل الله على جيش أبرهة طيوراً تحمل كراتٍ طينيةً موبوءة بمرض الطاعون، فألقته عليهم، فتفشى المرض فيهم»⁽¹⁷⁾ فكان التلميذ أشد غلغلة لفكر الغرب في الإسلام؛ إذ أدخله في القرآن الكريم، لذلك قال بلنت: «أما عبادة المصلح نفسه - يعني جمال الدين - فقد أُلقيت على عاتق أقوى من عاتق صاحبها الأصيل؛ الشيخ محمد عبده، وقد خلف جمال الدين في زعامة حزب الإصلاح الحر في الأزهر».⁽¹⁸⁾ فنشأ في مصر صراع بين أنصارهما وبين المحافظين، الذين رفضوا الحداثة الموبوءة بإلحاد الغرب، «فقد أصبح قادة الثقافة الإسلامية وجندها، بل أكبر من ذلك: فقد أصبح قادة الثقافة في العالم الإسلامي، وأصبح جنودها أيضاً تبعاً يأترون بأمر القادة من أعدائهم، عارفين أو جاهلين، أنهم هم أنفسهم قد انقلبوا عدواً للعقل الإسلامي الذي ينتسبون إليه، بل الذي يدافعون عنه أحياناً دفاع غير وإخلاص. لم يكن غرض العدو أن يقارع ثقافة بثقافة... بل كان غرضه الأول والأخير أن يترك في ميدان الثقافة في العالم الإسلامي جرحى وصرعى لا تقوم لهم قائمة، وينصب في أرجائه عقولاً لا تدرك إلا ما يريد لها هو أن تدرك، ولا تبصر إلا ما يريد لها هو أن تبصر، ولا تعرف إلا ما يريد لها هو أن تعرف»⁽¹⁹⁾.

الفرع الثالث: صدمة الحداثة في الجانب الأدبي:

كان التراث الأدبي العربي قد أشبع بحثاً وتنقيباً وتنقيحاً من السابقين في العصر العباسي، وحدثت بعد ذلك تغيرات في الأدب العربي، فالنتاج الثقافي لكل أمة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحال الأمة من قوة وضعف، وخلال فترة الدول المتتابعة تأثر الشعر بحال الأمة، وارتبط أكثره بالقضايا النفعية، فغلب المدح على أغراضه، والنظم على نمطه، وانحصر الابتكار في الشكل، من جناس وطباق وترصيع وزخارف لفظية يتبارى بها الشعراء، ويحاول كل منهم أن يأتي بما لم يأت به غيره، في نوع من الترف العقلي الذي جعل من ألفاظ العربية والعلاقات بينها حلبة واسعة لهذه الاستعراضات، وفي حين كانت هذه المحسنات اللفظية تأتي عارضة بشكل اعتباطي في العصور السابقة، أصبحت مقصودة لذاتها، وصار الشعراء يبتكرون في الشكل ما يقرأ أفقياً مدحاً، وعمودياً ذمماً، أو من اليمين إلى اليسار مدحاً وبالعكس ذمماً، بل تمكن بعضهم إلى نظم بيت مستقيم المبني والمعنى والنظم بصورة لا يظهر فيها تكلف، في بيت يقرأ من اليمين إلى اليسار وبالعكس باللفظ والمعنى نفسهما، وهو قول القاضي الأرجاني:

مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم⁽²⁰⁾

فكان كل ذلك إبداعاً عقلياً حقيقياً ينم عن عبقرية لم يحسن أصحابها استغلالها، فصرفوها إلى التجديد في الشكل الشعري على حساب المضمون، وهيمن ذلك النمط على عقلية الأدباء والشعراء والجمهور، فلا يستحسن شعرٌ ثري المضمون إذا خلا من هذه المحسنات اللفظية.

وكانت معظم الأغراض الشعرية في المدح والهجاء والغزل والفخر والتصوف، فمضامينها تكرر لمعاني السابقين، وإنما التجديد في الشكل فحسب. ويستثنى من ذلك شعر بعض الصوفية الذي حمل مضامين تعبيرية جديدة ركزت على المعاني وأهملت الشكل الزخرفي والعمود التقليدي في مقدمات القصائد، والتزمت الدخول المباشر فيها، كشعر ابن الفارض (ت 1234م) بمصر ومحمد مهدي الصيادي (1805-1870م) بالعراق، وعمر اليافي (1759-1818م) بالشام، إلا أن انتشاره كان في بيئة أهله فحسب.

وإلى جانب محاولات سحب الدين إلى ضفة الفرضيات الغربية، كانت هناك محاولات مماثلة في الأدب العربي لجّره إلى الانضواء تحت مضامين الأدب الغربي أو مواكبته، فكثرت انتقاداتهم للشعر العربي وعموده الذي التزم مقدمات ذهب عصرها، واتهموه بالجمود، وتمثل ذلك بمدرسة الديوان، التي مثلها عباس محمود العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني وعبد الرحمن شكري، ونهجت هذه المدرسة النهج الرومانسي في شعرها، ومن أبرز سماتها: الدعوة إلى التجديد الشعري في الموضوعات، والاستفادة من الأدب الغربي، والاطلاع على الشعر العربي القديم، والاستعانة بمدرسة التحليل النفسي، والاتجاه إلى الشعر الوجداني. كما نشأت حركة الشعر الحديث (الحر) «التي كانت مزيجاً من تراث الشرق العربي وحداثة أوروبا والغرب، لذا لم يكن ثمة جديد في هذه الحركة. وإن كل ما قام به الشعراء النقاد موضوع هذه الدراسة. كان محاولة توفيق بين الذهنية الغربية والموروث العربي عبر الذهنية العربية»⁽²¹⁾ إضافة إلى كسرها النمط الشكلي للشعر العربي المتمثل بنظام الشطرين المتساويين. فكان «الربط بين الحداثة والتحديث، هو الخديعة الكبرى التي قام بها الحداثيون العرب عندما وجهوا الرغبة الشعبية الشاملة في التحديث، بعد الهزيمة العسكرية، في اتجاه تبني الحداثة من دون أن يدركوا، أن التحديث لا يعني الحداثة بالضرورة»⁽²²⁾ كما أسس أحمد زكي أبو شادي جماعة «أبولو» التي أصدرت مجلة باسمها عام 1932، ونشرت لشعراء مشهورين كشوقي وحافظ ومطران والرافعي وسيد قطب، ولشعراء مغمورين أيضاً، ومع أن عمر المجلة لم يتجاوز سنتين وبضعة أشهر، فإنها أثرت في الأدب العربي الحديث تأثيراً كبيراً، إذ نشرت أكثر من سبعمئة قصيدة، وأربعمئة دراسة

تحليلية ونقدية. ومقابل هؤلاء ظهر أدباء وشعراء ذوو نزعة وسطية، تسعى إلى التجديد في إطار المحافظة على الهوية، فكانت مدرسة الإحياء، التي كان رائدها محمود سامي البارودي، ومن أشهر شعراء هذا النهج أحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، وأحمد محرم، وعلي الجارم، ومحمد عبد المطلب، وتبعهم كثير، كالرصافي والزهاوي في العراق، و خليل مطران في الشام ومحمد بن عبد الله العثيمين في نجد. والمقصود بمسماها «مدرسة الإحياء» إعادة الحياة إلى الشعر العربي الأصيل، فاستلهموا فكر الأمة وصراعها الفكري والحربي، وظهرت تجاربهم الشعرية الذاتية المتلبسة بالمشاعر الداخلية، واستلهموا أحداث العالم الإسلامي، وتحدثوا عن الخلافة، ومعظمهم يؤيدها، وقد رثاها شوقي حين سقطت، وله ولمحمد عبد المطلب وحافظ شعر كثير ينادون بها. كما كان من هؤلاء من يهجوها كالزهاوي الذي كان متأثراً بمدرسة الأفغاني، فكان يجاهر بإيمانه بنظرية التطور، ودعا إلى نزع حجاب النساء، في قوله:

مزي يا بنت العراق الحجابا وأسفري فالحياة تبغي انقلاباً⁽²³⁾

فلما عوتب في قوله هذا قال: عجزت عن إشعال الثورة في الأرض فأردت إشعالها في السماء، فكان عذره أقبح من ذنبه. ثم جاء من بعدهم شعراء تابعوا رسالة الإحياء، كعمر أبي ريشة والجواهري وغيرهم.

ونشأ بين المدرستين بمصر صراع بدأه العقاد بنقده شعر شوقي نقداً قاسياً لم يخل من جور، لكن مع ذلك استفاد شوقي من نقده، وفي المقابل شن الرافعي، من مدرسة المحافظين، حملة نقدية على العقاد، أفرد لها كتابه «على السفود»، وكان أقسى عليه منه على شوقي، وفي النهاية خرج هذا الصراع بإرث شعري وبلاغي ونقدي استفادت منه الأجيال وأثرت ملكاتها الذوقية والنقدية من بساطته وينابيعه العذبة الثرة، إلى أن غلبت أساليب النقد الغربي على مناهج النقد العربي المعاصر، لكن مع ذلك بقي شعر شوقي وحافظ علامتين بارزتين لجمال الشعر العربي المعاصر المرتبط بأرومته، المتألق بجماله، ليجمع بين الأصالة والمعاصرة، فأعطى نتاجاً إبداعياً ما زالت تذوقه الأجيال وتستلذه الأسماع وتستريح إلى جكمه النفوس، في جمال «نهج البردة» لشوقي، و«اللغة العربية تعاتب» لحافظ، وتتردد على الألسنة أبيات كقول أمير الشعراء أحمد شوقي:

وانما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن تولّت مضوا في إثرها قدماً⁽²⁴⁾

وقول حافظ إبراهيم:

الأم مدرسة، إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق⁽²⁵⁾

ونتاج هذه المرحلة يستحق الاهتمام، واستنباط جماليات شعره وتنبيه الشعراء إليه لتوظيف أساليبه في الشعر، وكذلك الاستفادة من النظرات النقدية، التي طرأت بعد صدمة الحداثة، فقست على الشعر من جهة، وأسهمت في تهذيبه وأثرت في أساليبه وموضوعاته من جهة أخرى، وعسى أن يتيسر للباحثين خوض هذا الغمار، والخروج بمنهج نقدي عربي ينبع من الأصالة ويواكب المعاصرة، فيعيد إلى الميدان ابن قتيبة وقدامة بن جعفر والجاحظ والقاضي الجرجاني بهيئة جديدة معاصرة تملك دقتهم وتواكب الذوق الجديد.

وهكذا فإن مفهوم «صدمة الحداثة» أصبح نقطة انعطاف في مسار النقد العربي، إذ اصطدمت المناهج التقليدية بالتيارات الفكرية الحداثية، التي حملت رؤى مغايرة لنظرة الأدب ودوره في المجتمع. فمنذ بدايات القرن العشرين، واجه النقاد العرب تيارات جديدة، مثل «الشكلانية» و«البنوية»، ثم ما بعد الحداثة، ما ولد توترات وشق خنادق عميقة بين التراث والحداثة.

المبحث الثاني

الذكاء الاصطناعي والأدب العربي

اليوم، مع هيمنة التقنية الرقمية، بات الأدب العربي عامةً، والنقد خاصةً، أمام تحدٍّ جديد: كيف يتفاعل مع النصوص التي تُنتج عبر الذكاء الاصطناعي؟ وهل يستطيع النقد الحفاظ على هويته وسط هذه التحولات؟

المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في توليد النصوص:

في مقالة بعنوان: «الذكاء الاصطناعي والأدب: هل الذكاء الاصطناعي خطر على الأدب»، قال محمد أسليم: «يمكن استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي، مثل GPT-3 من OpenAI، لإنتاج نصوص في مجموعة متنوعة من الأنواع الأدبية، كالقصائد الشعرية والروايات والقصص القصيرة والنصوص المسرحية، إذ يمكن لهذه النماذج أن تحاكي سائر أنماط الكتابة مع احترام القواعد النحوية وأن تصوغ جملاً وفقرات منطقية ومتسقة، كما يمكن تكييفها لتوليد نصوص بعدة لغات واتباع قيود أو موضوعات محددة يفرضها مستخدمو النماذج»⁽²⁶⁾ واستشهد برواية «the Road 1» (على الطريق 1)، التي كتبت بالذكاء الاصطناعي تكريماً لجاك كيرواك (Jack Kerouac) وهي رواية تجريبية من تأليف الذكاء الاصطناعي في محاكاة لرواية «the Road» (على الطريق)، للشاعر والروائي الأمريكي جان لويس ليبرس دي كيرواك (Jean-Louis Lebris de Kérouac)، (1922-1969م)، «إذ قاد منشئ العمل روس غودوين سيارته من نيويورك إلى نيو أورليانز في مارس 2017، مستخدماً ذكاءً اصطناعياً في حاسوب محمول متصل بأجهزة استشعار مختلفة، فحوّل الذكاء الاصطناعي مخرجاتها إلى كلمات طُبعت على لفافات من ورق الإيصالات، بصيغة روائية تشبه أسلوب كيرواك، ونُشرت الرواية عام 2018 عن دار نشر جان بوات. وترك غودوين النص من دون تحرير. ومع شعوره بأن النثر كان «مقطعاً» ويحتوي على أخطاء مطبعية، إلا أنه أراد تقديم النص المؤلّد بالطريقة الآلية حرفياً، لدراسته لاحقاً»⁽²⁷⁾.

وقد ناقش محمد أسليم هذه القضية، من خلال عدد من المحاور التي اعتمدها وخرج بنتائج يمكن أن نجعلها في الآتي: «الذكاء الاصطناعي لا يمتلك الإبداع والحدس والعاطفة البشرية التي تميز الأعمال الأدبية الأكثر تأثيراً، إذ غالباً ما يمكن أن تفتقر النصوص التي ينتجها الذكاء الاصطناعي إلى المعنى العميق والرمزية والبراعة، القوة العاطفية والتعاطف التي تنفذ إلى أحاسيس القراء. يظل الذكاء الاصطناعي آلة من دون مشاعر وحساسية إنسانية. يمكن أن تكون النصوص التي ينتجها الخوارزميات صحيحة تقنياً ومتسقة، لكنها غالباً ما تفتقر إلى العمق العاطفي والتعاطف الذي يميز الأدب الإنساني»⁽²⁸⁾. فخوارزميات الذكاء الاصطناعي مقيدة بحدود ما خزن فيها من ألفاظ ومعلومات وأساليب، فهي وإن دربت على محاكاة بعض الأنماط، فإنها تعجز عن فهم التفاصيل العاطفية والعمق النابع من التجارب والمشاعر والإدراك الإنساني والخيال الفردي للكاتب، فالكاتب البشري في نصوصه يعتمد، إلى جانب مشاهداته ومعلوماته وثقافته، على مشاعر وذكرياته وأفكاره وخياله، في إنشاء شخصيات وأحداث وحوارات تبرز تعقيد الشرط الإنساني وثرائه، فالتعبير عن المشاعر كالحب والحزن والفرح والغضب والحنين بصدق وقوة تلامس مشاعر المتلقي وتتيح له التعاطف مع الشخصيات والمواقف التي تصفها الكتابة الأدبية تحتاج إلى أن تنبع من عاطفة صادقة لتحدث ذلك التأثير. «ففي المقابل، قد تكون النصوص التي ينشئها الذكاء الاصطناعي خالية من هذا البعد العاطفي، وقد تبدو باردة وآلية أو سطحية، لأن الآلات لا يمكنها أن تشعر بالعواطف أو تفهم تفاصيل العلاقات الإنسانية والدوافع والتطلعات، مما يقيد قدرتها على إنشاء أعمال أدبية مؤثرة ومثيرة حقاً»⁽²⁹⁾.

كما أن هناك أساليب غير مباشرة في التعبير، كالسخرية والتهكم والتركيبات البلاغية المعقدة والعميقة، كالكناية والتشبيه البليغ والاستعارة، يعجز الذكاء الاصطناعي عن توليدها والابتكار في محاسنها، «فقد تواجه خوارزميات الذكاء الاصطناعي صعوبة في فهم واستنساخ الفكاهة والسخرية والتهكم وغيرها من أشكال التواصل غير المباشرة التي غالباً ما تكون أساسية لنقل الرسائل الخفية والتعبير عن الأفكار المعقدة في الأدب. وهذه العناصر الملثوية التي تضيف للكتابة عمقاً ولمسة للنصوص تظل صعبة المنال بالنسبة للآلات التي تتعلم من بيانات نصية مجرد من سياقها العاطفي أو الثقافي»⁽³⁰⁾

يتميز الإنتاج البشري بالابتكار في الفكر والتجديد في الأساليب والإبداع في الخيال، وهذه ميزة يفتقر إليها الذكاء الاصطناعي بسبب المحدودية في مخزونه، فهو لا يخرج عن هذا الإطار، ولا يمتلك الاجتهاد الذاتي الذي يملكه البشر «يتم تدريب الذكاء الاصطناعي على أساس البيانات الموجودة، وتعلم إعادة إنتاج النماذج والهياكل المعروفة، وهذا يعني أنه يعتمد على مجموعة محدودة من المعرفة لتوليد المحتوى، وبالتالي، قد يواجه صعوبة في الابتكار ومراجعة المعايير الأدبية مع أن هذه المراجعة تعد أمراً أساسياً لتطور الأدب واستكشاف أفكار جديدة، في حين يستطيع الكتاب البشريون استغلال تجاربهم الشخصية وخيالهم وحسهم لخلق أعمال فنية أصلية واستكشاف أفكار جديدة»⁽³¹⁾ وفي حين يكون النتاج الأدبي البشري متجديداً بعيداً من التكرار والنمطية الثابتة، لإنتاج نصوص وأفكار جديدة ومتطورة وإثراء الفكر أو الدائقة، ومعالجة الظواهر الاجتماعية وسبر الأعماق النفسية «تقتصر خوارزميات الذكاء الاصطناعي على البيانات التي دُرِيت عليها، بالتالي فقد تميل إلى تكرار النماذج النمطية والتحيزات والتقاليد الموجودة في هذه البيانات، ما يعني أنها قد تكون أقل ميلاً إلى الابتكار وإعادة النظر في التقاليد الأدبية، أو حتى تحديثها، كما يفعل الكتاب البشر الذين يمتلكون القدرة على التفكير النقدي واستنباط الخبرات والخيال لإنشاء أعمال أصلية وجريئة»⁽³²⁾ فمع كل ما وصل إليه الذكاء الاصطناعي من قدرات على الصياغة ومحاكاة الأساليب الأدبية، وإنتاج نصوص مشابهة، فإنه يظل قاصراً عن محاكاة العاطفة والخيال والتعبيرات البلاغية التي يخاطب بها الأدباء جماهيرهم، ومشاركهم أحاسيسهم، واستقراءهم أحاسيس القراء والتعبير عنها في علاقة تعاطفية وكأنهم صوت هذه الجماهير، لذلك خلص أسليم إلى أن الإبداع البشري «يظل عنصراً أساسياً في الأدب، ومن غير المحتمل أن يحل الذكاء الاصطناعي محلّ الكتاب، وأن يصبحوا مما عفا عليه الزمن. بالتالي، سيستمر الأدباء في تقديم رؤيتهم الفريدة للعالم وتجربة حياتهم وحساسيتهم الفنية لأعمالهم التي تميزهم عن النصوص التي تنتجها الآلات... فالإبداع البشري هو أكثر من مجرد إتقان للكلمات وقواعد النحو وهياكل الأنواع الأدبية، لأنه يشمل أيضاً القدرة على التعبير عن المشاعر وخلق شخصيات معقدة وواقعية واستكشاف الموضوعات العميقة والعالمية»⁽³³⁾

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الأدبية:

أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في طرق تحليل النصوص الأدبية، إذ تعتمد برمجيات متطورة على خوارزميات لغوية قادرة على تحليل المعاني، والتعرف على الأساليب البلاغية، بل وحتى اقتراح تأويلات جديدة للنصوص. وقد أسهمت أدوات التقنية حتى في النقد الأدبي وتحليل النصوص الأدبية، ما يطرح تساؤلات حول دور الناقد البشري: هل سيصبح الذكاء الاصطناعي بديلاً للنقد التقليدي؟ أم أن هذه الأدوات ستكون مجرد وسيلة مساعدة؟

الفرع الأول: في مجال القصة القصيرة جداً:

القصة القصيرة جداً نص مكثف جداً، يعتمد الإيجاز والاقتصاد في المفردات، ويعتق الدلالات الإيحائية إذ يحتاج القارئ إلى بعد النظر والتحليل العقلي ليدرك فكرة القصة والمعنى الخفي وراء الألفاظ في تركيبها المكثف، يوضح د. حسين جداونه كيف

- يتعامل الذكاء الاصطناعي مع القصة القصيرة جداً، إذ يمكنه: «1- القراءة الكثيفة والتركيز على التفاصيل، بتحليل النص على مستوى تحديد الكلمات التي تحمل جوهر النص، وتحليل وظيفة الجمل القصيرة ودورها في نقل الفكر أو تعزيز الرمزية.
- 2- التأويل الرمزي، فيربط الرموز المستخدمة بالسياقات الثقافية والاجتماعية.
- 3- رصد البنية السردية برصد العلاقات الزمانية والمكانية داخل النص، وتحليل الحبكة البسيطة والمتشابهة.
- 4- قراءة الصمت والمساحات الفارغة المتروكة لتخيل القارئ، إذ يمكنه التعرف على الإشارات الضمنية واستنتاج الفكر التي لم تذكر صراحة، وتحليل التأثير النفسي لهذا الصمت في القارئ.
- 5- التفاعل مع العاطفة المكثفة، بتحليل العبارات العاطفية وأثرها في نغمة النص، وتوقع الاستجابة العاطفية المحتملة من القارئ.

6- العمل ضمن سياق القارئ الخاص»⁽³⁴⁾

وهذه الإمكانيات هي إمكانات تفاعلية تبدأ بالمعنى الظاهر لتتعمق إلى فك الرمز ثم التغلغل إلى وجدان القارئ لتكشف عن التأثير النفسي فيه! وهو أكثر ما يدور حوله النقد المعاصر، ما يعني أن الذكاء الاصطناعي قد يحل محل الناقد البشري في هذا المجال، وقد طبق جدافه دراسته على عشرة نصوص قصة قصيرة جداً، ليخرج بتلك النتائج، ويختتم بقوله: «الذكاء الاصطناعي قادر على تقديم قراءة نقدية مميزة للقصة القصيرة جداً»⁽³⁵⁾ لكنه اشترط لذلك استخدام تقنيات متقدمة لفهم اللغة والرمزية والسياقات المختلفة، يريد بها الثقافية والاجتماعية، وهذا الشرط غير معجز لما وصلت إليه التقنية الحديثة، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي، لكنه مع ذلك أكد أن العنصر البشري «سيظل بتجربته الذاتية وإحساسه الفني جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه في مقارنة هذا النوع الأدبي، فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة داعمة، توفر وجهات نظر غنية، وتفتح أفقاً جديداً أمام النقاد والقراء»⁽³⁶⁾ وبذلك فإنه يشير إلى الحس الذوقي والجمالي الذي لا يمكن حصره بقواعد ينطلق منها الذكاء الاصطناعي في حكمه على نص ما كما يحكم الناقد البشري الذي أوتي هذه الملكة، وهذا ما أكده بعض النقاد: إذ «تصف د. رانية العرضاوي الأدب الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي بأنه خاوي من الروح الأدبية، مع غياب واضح للخيال. والإبداع الأدبي البشري، مع ما يميزه من ملكة الخيال والابتكار، لا يزال يتفوق على الذكاء الاصطناعي الذي يعيد إنتاج ما هو موجود من دون إضافة جوهرية»⁽³⁷⁾. إذ رأى أن الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى «الحدس النقدي»، لأنه يعتمد على المعالجة اللغوية الإحصائية، من دون أن يمتلك وعياً ثقافياً أو حساً جمالياً يمكنه من إدراك أبعاد النصوص الأدبية. ومع ذلك لا يمكن إنكار أن هذه التقنيات قد أصبحت أدوات تحليلية لا غنى عنها في البحث النقدي الحديث.

الفرع الثاني: في مجال الشعر:

أصبح بإمكان تقنيات الذكاء الاصطناعي أن تدرس الشعر، قديماً كان أم معاصراً، وأن تفهم تركيبه وقواعده الفنية، ثم توليد الشعر الجديد، بناءً على هذه القواعد، بطرق قد تكون مثيرة للاهتمام، إذ قدم الذكاء الاصطناعي عدداً من البرامج لإنشاء القصائد، منها: «Magic Write™»، و«Canva Docs»، وتقوم عملية إنشاء القصيدة على كتابة بضع كلمات رئيسة تشكل نواة فكرة القصيدة، وإضافتها إلى «منشئ القصائد»، وبقرة واحدة فقط، تظهر القصيدة! قد ينطبق هذا الأمر على كتابة الشعر باللغات غير العربية. ومع ذلك تظل هناك فجوات، أهمها كثرة التناس، أو ما يمكن أن نسميه «السرقة الأدبية»، وذلك لأن الذكاء الاصطناعي يعتمد على الألفاظ والأساليب والتراكيب المخزنة فيه، هي من نتاج شعراء سابقين، فلا بد أن يسنو من هذا المخزون ويحاكيه في الأسلوب، وبذلك لا بد أن يستخدم مفرداتها وتراكيبها وربما

صورها، ويأخذ من كل الأطراف، فمن قصيدة هذا فكرة، ومن قصيد ذاك تعبير، يصهرها في بوتقة واحدة ليخرج بقصيدة تحاكي نتاج جميع الشعراء، أو تأخذ من كل بستان زهرة، في الغرض المقصود، فيصوغه جامعاً هذا إلى ذاك مثل الثوب المرقع، أو المصنوع من مرقعات، فتتفاوت في القصيدة الأساليب ومستويات العاطفة ما بين تلون وصعود وانحدار، وهنا يغيب التفرد الإبداعي الذي يقدمه النتاج البشري، وتصبح القصائد مجرد استنساخات لقصائد قديمة يظهر مسخها جلياً للنقاد البصير والراوي الحافظ، إضافة إلى العاطفة الصادقة، فما صدر عن طبع يختلف عما صدر عن صناعة، وتدرك الذائقة السليمة هذا الفرق بصورة واضحة.

أما في الشعر العربي فإن الأمر يختلف كثيراً، وذلك لوجود مقومات في اللغة العربية لا تتوافر للغات الأخرى، منها المترادفات والفروق الدلالية بينها، وقضية النظم، ولا نعني بالنظم هنا مطابقة الأوزان على البحور الشعرية، وإنما نعني نظم الكلام الذي بينه عبد القاهر الجرجاني في «نظرية النظم» في اختيار الألفاظ وتركيبها وترتيبها ضمن السياق⁽³⁸⁾، فالقاعدة العربية تقول: «لكل مقام مقال»، ويستحيل على الذكاء الاصطناعي التمييز بين المقامات وتقديم ما يناسبها من مقالات، وأنى له أن يميز بين مقام الفخر ومقام الرثاء، في مثل قول عنتره يصف حال خصمه الذي قتله:

فتركته جزر السباع يَنْشَنُهُ يقضمن حسن بنانه والمعصم⁽³⁹⁾

وقول الفارعة بنت طريف في رثاء أخيها الوليد:

فإن يك أرداه يزيد بن مزيد فربّ زحوفٍ لَقَّها بزحوف⁽⁴⁰⁾

وقول أبي تمام في رثاء محمد بن حميد:

فقتّ مات بين الضرب والطعن ميتة تقوم مقام النصر إن فاته النصر⁽⁴¹⁾

وشتان بين الفخر بالقاتل والفخر بالمقتول!

فالشاعر البشري يصدر في شعره عن عاطفة تجاه ما يتكلم عنه، والتعبير عن هذه العاطفة يستلزم أسلوباً يبين موقف الشاعر مع أو ضد، والعواطف الإنسانية تختلف تجاه الظاهرة الواحدة بحسب الموقف، وهذا ما لا يمكن أن يتحصل للذكاء الاصطناعي، لأنه سيدون تعبيره عن الظاهرة من جهة ثابتة يستوي فيها الراثي والمفتخر، والباكي والمسرور، فإن تيسر للذكاء الاصطناعي أن يصوغ على نمط شكسبير أو غوته أو لوركا، فإنه يستحيل عليه صياغة تركيب مثل صورة تعبيرية بديعة تتناوب فيها الأفعال والأسماء المشتقة القائمة مقام فعلها، كما في قول امرئ القيس يصف حصانه:

مكر مفر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطه السيل من عل⁽⁴²⁾

أو قول بشار بن برد:

كأن مثار النقع فوق رؤوسهم وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه⁽⁴³⁾

لأن الإبداع هنا لا يتوقف عند الصورة الفنية وحدها، وإنما يقوم أيضاً، وفي شكل كبير، على النظم وترتيب المفردات في السياق.

يضاف إلى ذلك مسألة الأوزان الشعرية، وثمة تجربة شخصية، إذ أرسل إليّ أحد الأصدقاء قصيدتين، وطلب رأيي فيهما، فوجدت أن كل شطر من بحر، وبعض التفعيلات فيها زيادة سبب خفيف أو ثقيل أو وتد، وأحياناً نقص سبب! إضافة إلى عدم انضباط حركة حرف الروي. فسألته من كتب هاتين القصيدتين، فقال: الذكاء الاصطناعي. وهكذا تبين لي من تجربة واقعية أن الذكاء الاصطناعي لم يستطع نظم بيت على بحر واحد، فضلاً عن قصيدة، ولم يستطع ضبط كلمات القافية على روي واحد. لأن الشاعر قد يستخدم التقديم والتأخير، أو يبني الفعل للمجهول، أو يأتي بما يلزم إبدال الصفة حالاً أو العكس، من أجل المحافظة على الروي، وهذه تصعب على الذكاء الاصطناعي، بل أحسبها مستحيلة عليه، لأن نظامه: فعل +

فاعل + مفعول به. أو مبتدأ + خبر، إذ يفتقر إلى ملكة التقديم والتأخير لمناسبة السياق أو المقام أو الحال، وارتباطها بعلم المعاني والدلالة، وكذلك بالضرورات. فالذكاء البشري مطلق التفكير قادر على المراوغة ليقيم الوزن والقافية، واختيار المفردة من بين مرادفاتهما، ولا تغفل الذكاء العاطفي أيضاً، الذي يمتزج بالذكاء العقلي في نتاج الذكاء البشري، ويفتقر إليه الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثالث: في مجال نقد النصوص:

النقد ليس أمراً سهلاً، صحيح أنه ينقد النصوص شكلاً، من حيث الأسلوب والمعاني الظاهرة، لكنه يتجاوز ذلك إلى التعمق في البعد النفسي للشاعر، والنفوذ إلى فهم الدلالات البعيدة أو ما وراء الكلام، أو الكلام الذي بين السطور. كما أنه يتناول اختيار المفردة من بين مرادفاتهما، ومكانها في السياق، ودلالات التقديم والتأخير والحذف والتقدير، وأساليب الكلام التي تنحرف دلالاتها عن ظاهر لفظها، كتوكيد المدح بما يشبه الذم، والعكس، والتهمك بأسلوب جدي ظاهره ثناء وحقيقتها هجاء، إضافة إلى الكناية التي لا يمكن للذكاء الاصطناعي إيضاح معناها إلا على ظاهر لفظها، فيفوته إدراك المعنى البعيد المراد، كقول معن المزني:

وذو رحم قلمت أظفار ضغنه بحلمي عليه وهو ليس له حلم⁽⁴⁴⁾

أو قول الشاعر:

وكان بنو عتي يقولون مرحباً فلماً رأوني مُعدماً مات مرحباً⁽⁴⁵⁾

فالنقد الصحيح لا يتأتى إلا لناقد بشري، يمتلك الحدس الذي يفتقر إليه الذكاء الاصطناعي، هذا الحدس أو البصيرة في النقد هو ما يميز الناقد من القارئ أو المتذوق العادي، فضلاً عن الذكاء الاصطناعي، وهو أمر لا يتأتى بمجرد حفظ المفردات ومعانيها العامة، وإنما يقوم على معرفة الأساليب اللغوية، وثقافة صاحب النص الفردية والمجتمعية، ويكتسب بالاطلاع على المناظرات النقدية، ويُطوّر بالممارسة، فمن لم يطلع على مناظرة أم جندب وزوجها امرئ القيس في تفضيل أبيات علقمة الفحل على أبياته، ومناظرة حسان بن ثابت والناطقة الذبياني في سوق عكاظ، ومناظرة كثير عزة وعمر بن أبي ربيعة، ومناظرة الغلامين في بيت أبي نواس:

ألا فاسقني خمرأً وقل لي هي الخمر ولا تسقني سراً إذا أمكن الجهر⁽⁴⁶⁾

وغيرها من المناظرات النقدية، فلن يتأتى له ذلك الحدس النقدي والحس الذوقي الدقيق الذي يمكّنه من نقد النص نقداً حقيقياً، فنقد الذكاء الاصطناعي هو نقد إحصائي مجرد، يصدر عن خوارزميات هي عمليات رياضية في حقيقتها، فقراءة النص بالذكاء الاصطناعي هي قراءة جمع معلومات مخزنة في ذاكرته وتنسيقها وتقديمها في ورقة، بعيداً من التعمق في نظم المفردات في سياق التراكيب واستكناه الدلالات، فالمفردة قد تخرج دلالتها إلى غير معناها الأصلي تبعاً للسياق، كما في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾⁽⁴⁷⁾ وهل يتكلم الغضب كي يسكت؟! والضمائر لها معان ثابتة، لكن مدلولاتها تختلف باختلاف موضعها من السياق، فقد يعبر المكتلم عن المفرد بضمير الجمع لأغراض بلاغية، كما في قول ابن زيدون:

بنتم وبنا فما ابتلت جوانحنا شوقاً إليكم ولا جفت مآقينا⁽⁴⁸⁾

وكذلك الحذف في مثل قول الشاعر:

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا⁽⁴⁹⁾

فحذف صلة الموصول «الألى»، وقول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد⁽⁵⁰⁾

فحذف الشرط «إن حصل ذلك» ودلت عليه فاء الفصيحة «فقد» أي فهو كاف، وكثر استخدام هذا الأسلوب في القرآن الكريم.

ومثل ذلك كثير من أساليب اللغة التي تخرج على النسق الأصلي لتركيب الجملة، فيحصل فيها حذف وتقدير وتقديم وتأخير، وكل ذلك له دلالات بلاغية أو مرتبطة بالمقام، لا يمكن للذكاء الاصطناعي فهمها، لأنها تختلف باختلاف السياق أو المقام، وعلى ذلك يتبين لنا أن عملية النقد بالذكاء الاصطناعي هي عملية ظاهرية مجردة تقوم على الحساب والتجميع والتنسيق فقط، من دون إدراك للأبعاد الإنسانية، وفهم الدلالات في سياقاتها، والتركيب في مقاماتها، التي لا يتأتى بلوغها إلا لناقد بشري لا يتوقف نظره عند الإحصاء المجرد كما يجري في برامج الذكاء الاصطناعي، وهكذا يبقى النقد الحقيقي مهمة بشرية، قد يقدر الذكاء الاصطناعي على القيام بجزء منها، ولكن هيئات هيئات أن يبلغ مبلغ الناقد البشري فيها.

المبحث الثالث

الأمن السيبراني وتأثيره في اللغة والنقد

في ظل التطور الرقمي، أصبحت النصوص الأدبية مهددة من جوانب عدة، أبرزها سرقة المحتوى الأدبي، والتلاعب بالنصوص، عبر الذكاء الاصطناعي، ونشر الخطابات المضللة. وتبرز هنا أهمية الأمن السيبراني في حماية النصوص الأدبية والنقدية من التزوير والانتحال، وهو ما يفرض على المؤسسات الأكاديمية والبحثية تطوير استراتيجيات لحفظ الحقوق الفكرية للنصوص الرقمية.

لقد شهدنا بالفعل استخدام الذكاء الاصطناعي في تزيف النصوص، إذ تُنشأ مقالات وقصائد كاملة من دون تدخل بشري، ما يثير قلقاً في شأن هوية الإنتاج الأدبي، ويدفع إلى التساؤل: هل يمكننا عدّ هذه النصوص أعمالاً إبداعية؟ أم أنها مجرد بيانات مُعالَجة خوارزمية؟ كما أن تصاعد الهجمات السيبرانية على المؤسسات الثقافية يزيد الحاجة إلى تعزيز نظم الحماية الرقمية، للحفاظ على سلامة الإرث الأدبي والنقدي، وذلك عبر الخطوات التالية:

1. دمج التقنية في الدراسات النقدية، عبر استخدام الذكاء الاصطناعي باتخاذ أداة تحليلية من دون أن يحل محل الناقد البشري.

2. تطوير مناهج أكاديمية تجمع بين النقد الأدبي التقليدي وأدوات التحليل الرقمي.

3. تعزيز الأمن السيبراني، لحماية النصوص الأدبية والنقدية من التلاعب والسرقة الفكرية.

4. إعادة تعريف مفهوم الإبداع، في ظل النصوص المولدة بالذكاء الاصطناعي، وإيجاد معايير نقدية تواكب هذا التغير.

إن النقد العربي يواجه اليوم تحدياً مزدوجاً: كيف يحافظ على هويته في ظل ثورة الذكاء الاصطناعي؟ وكيف يواجه أخطار الأمن السيبراني التي تهدد سلامة النصوص الأدبية؟

إن الإجابة تكمن في إيجاد توازن دقيق بين الحداثة الرقمية والحفاظ على جوهر النقد الأدبي، بجعل الذكاء الاصطناعي مساعداً وليس بديلاً، وأن تكون التقنية وسيلة تطوير لا أداة طمس للهوية النقدية العربية.

وقد اتجهت الدول إلى اتخاذ التدابير المشددة في شأن الأمن السيبراني، ونشر الوعي في التعامل مع التقنية والذكاء الاصطناعي، وسنت قوانين صيانة الحقوق العامة والفردية، ومنها حقوق الملكية الفكرية، وجرّمت منتهكي هذه الحقوق، وحددت عقوبات وغرامات بحسب نوع الجريمة وحجم الضرر الذي تسببت فيه، وقد أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي كتاباً بعنوان: مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، كان أحد أبوابه: «مبادئ وضوابط أخلاقيات الذكاء

الاصطناعي»، أكدت فيه وجوب التزام مطوري الذكاء الاصطناعي هذه المبادئ، وهي «النزاهة والإنصاف، والخصوصية والأمن، والإنسانية، والمنافع الاجتماعية والبيئية، والموثوقية والسلامة، والشفافية القابلة للتفسير، والمساءلة والمسؤولية»⁽⁵¹⁾ جاء فيها: «على مطور نظام الذكاء الاصطناعي اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم وجود التحيز أو التمييز التي يتعرض لها الأفراد أو الجماعات أو الفئات بسبب البيانات... ومراعاة المتطلبات النظامية، ومنها المتعلقة بحماية خصوصية أصحاب البيانات الشخصية ومعايير الأمن السيبراني... واستخدام منهجية عادلة وأخلاقية تستند إلى حقوق الإنسان والقيم الثقافية... ولا ينبغي لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تسبب أو تسرع الضرر أو تؤثر سلباً في البشر... والالتزام المواصفات المحددة لمبادئ الموثوقية والسلامة... وبناء أنظمة الذكاء الاصطناعي بدرجة عالية من الوضوح والقابلية للتفسير»⁽⁵²⁾ وهذه التوعية تتضمن تحذيرات غير مباشرة، إلى جانب القوانين التي سنتها الدولة في شأن الجرائم الإلكترونية.

الخاتمة:

شهد النقد الأدبي العربي تحولات جوهرية عبر العصور، إذ كان دائماً في حالة تفاعل مع التيارات الفكرية والتقنية المستجدة. ومع ظهور الذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري إعادة النظر في دور الناقد البشري وحدود تأثير التقنية في مجال النقد. وقد أظهرت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة تحليلية قوية، لكنه يظل قاصراً عن إدراك الجوانب العاطفية والجمالية العميقة التي يتميز بها النقد البشري. كما أكدت أن الأمن السيبراني أصبح ضرورة لحماية النصوص الأدبية من التلاعب والسرقة الفكرية.

إن مستقبل النقد العربي يعتمد على تبني مقاربة متوازنة، تجمع بين الاستفادة من التطور الرقمي والحفاظ على جوهر النقد الأدبي، مع تعزيز القوانين والإجراءات التي تحمي الأصالة الأدبية. ومن هنا، فإن تطوير أدوات تحليلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن يثري العملية النقدية، شرط ألا يُنظر إليها كبديل عن الذكاء الإنساني، بل كمكمل يساعد في توسيع آفاق التحليل والتفسير.

نتائج الدراسة:

1. الذكاء الاصطناعي قادر على تحليل النصوص الأدبية، لكنه لا يستطيع محاكاة الحدس النقدي أو الإبداع البشري.
2. يمثل الأمن السيبراني تحدياً كبيراً في مجال النقد الأدبي، إذ يتعين حماية النصوص من التزييف والانتحال.
3. لا يزال النقد البشري أكثر قدرة على استيعاب المعاني العميقة والرمزية في النصوص الأدبية مقارنة بالذكاء الاصطناعي.
4. الأدوات الرقمية يمكن أن تعزز النقد الأدبي إذا تم توظيفها بشكل صحيح، من دون أن تحل محل الناقد البشري.

التوصيات:

1. تطوير أدوات نقدية قائمة على الذكاء الاصطناعي لمساعدة النقاد من دون أن تحل محلهم.
2. تعزيز الوعي بأهمية الأمن السيبراني في حماية النصوص الأدبية من السرقة والتلاعب.
3. تحديث مناهج النقد الأدبي لدمج التقنيات الحديثة مع الحفاظ على المبادئ النقدية التقليدية.
4. تشجيع الدراسات الأكاديمية حول دور الذكاء الاصطناعي في النقد الأدبي لفهم حدوده وإمكاناته.
5. وضع سياسات تحمي حقوق الملكية الفكرية للنصوص الأدبية في البيئة الرقمية، وضمان عدم إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

المصادر والمراجع

الكتب:

- القرآن الكريم. برواية حفص بن سليمان الكوفي عن عاصم بن أبي النجود. بلا تاريخ، مصحف المدينة المنورة، مؤسسة الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. المدينة المنورة، السعودية.
- إبراهيم، حافظ، 1987م، ديوان حافظ إبراهيم، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- ابن برد، بشار، 2007م، ديوان بشار بن برد، ت: الطاهر محمد بن عاشور، وزارة الثقافة، الجزائر.
- ابن حبان، محمد، دت، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن زيدون، أحمد بن عبد الله المخزومي، 1415هـ - 1994م، ديوان ابن زيدون، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ابن هاني، الحسن، ديوان أبي نواس، 1953م، ت: أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة، مصر.
- أبو الحجاج يوسف الشنتمري، 1425هـ - 2004م، شرح ديوان أبي تمام، ت: إبراهيم نادن، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدار البيضاء، المغرب.
- الجرجاني، عبد القاهر، دت، دلائل الإعجاز، ت: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- الذبياني، النابغة، 1976م، ديوان النابغة الذبياني، ت: الطاهر محمد بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الرافعي، مصطفى صادق، دت، تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- الزوزني، الحسن بن أحمد، دت، شرح المعلقات السبع، دار صادر، بيروت، لبنان.
- السقاف، علوي بن عبد القادر، ١٤٣٣هـ، موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، مع مجموعة من الباحثين، المكتبة الشاملة.
- العلوي، أمين الدولة محمد بن محمد بن هبة الله، ١٤٢٥هـ، المجموع اللفي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- القالي، أبو علي، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م، الأمالي، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- أمين، أحمد، دت، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. أيلول (سبتمبر) 2023م. مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. الإصدار الأول. كتاب إلكتروني.
- بلنت، مستر ألفريد سكاون. 2008م. التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر. مكتبة الآداب. القاهرة. مصر.
- بن خدة حمزة، 2016-2017م، رسالة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- جداون، حسين. 2025م، الذكاء الاصطناعي والنقد الأدبي الحديث: قراءات تفكيكية لنماذج من القصة القصيرة جداً. الطبعة الإلكترونية الأولى.
- حمودة، عبد العزيز. جمادى الأولى 1422هـ - آب (أغسطس) 2001م. المرايا المقعرة: نحو نظرية نقدية عربية. إصدار سلسلة عالم المعرفة 272. مطابع الوطن، الكويت.

- خان، ميرزا لطف الله. 1376هـ - 1957م. جمال الدين الأسد أباذي. ترجمة صادق نشأت وعبد المنعم حسنين. المكتبة الأنجلو مصرية.
- ديورانت، ول. 1408هـ - 1988م. قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود. تقديم محيي الدين صابر. دار الجيل. بيروت. لبنان.
- رضا، محمد رشيد. 1427هـ - 2006م. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. ط2. دار الفضيلة. القاهرة. مصر .
- رضا، محمد رشيد. 1865هـ - 1935م. تفسير المنار، منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- شاكر، أبو فهر، محمود محمد. د.ت، مداخل إعجاز القرآن. مطبعة المدني. المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، دار المدني بجدة، السعودية.
- شوقي، أحمد، د.ت، الشوقيات، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر.
- عوض، أحمد حافظ، 2013م، نابليون بونابرت في مصر، مؤسسة هنداوي، وندسور، المملكة المتحدة.
- مؤنس، حسين، 1978م، الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، حسين مؤنس، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الصحف والمجلات:
- الشريف، صلاح، الخميس 16 ربيع الأول 1446هـ 19 سبتمبر 2024م، النقد والذكاء الاصطناعي... فُرص ومخاوف، صحيفة الرياض، السعودية.
- أنستاس الكزمل، د.ت، مجلة لغة العرب العراقية - مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، مديرية الثقافة العامة، مطبعة الآداب، بغداد.
- معراج أحمد معراج الندوي، أكتوبر، 2015م، حركة الشعر الحر في الأدب العربي الحديث، مجلة اللغة، الكتاب الثاني، العدد الأول.
- المواقع الإلكترونية.
- أسليم، محمد. موقع محمد أسليم /3521/https://www.aslim.org: نُظِر بتاريخ 29 /7 /2025م.
- الريعي، أيوب، 2022م، الجزيرة نت، ثقافةhttps://www.aljazeera.net/culture:
- خليل الطائي، 2021، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط ومرحلة التدخل المباشر، مركز الأمة للدراسات والتطوير.
- هارت، مايكل، الموسوعة الرقمية العربيةhttps://www.tagepedia.org/Default.aspx?lang=ar:
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%D8%A9>

الهوامش

- ¹ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- ² أعدم الفيلسوف برونو حرقاً لتبنيه نظرية كوبرنيكوس في دوران الأرض وتهكمه بالمعالجة اللاهوتية المثالية للإيمان الغافل الخالي من التفكير، (قصة الحضارة، ول ديورانت، ج 30، ص 300). وكاد غاليليو يحرق لقوله إن الأرض تدور حول نفسها، لكنه تراجع في اللحظات الأخيرة خشية الحرق، (قصة الحضارة، ول ديورانت، ج 30، ص 279).
- ³ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- ⁴ هدد الكنيسة باعتراف الإسلام... ملك إنجلترا هنري الثاني وعلاقة استثنائية بالثقافة العربية، بحسب مقالة تحقيقية للكاتبة المختصة في التاريخ البريطاني كلوديا غولد (Claudia Gold) بمجلة شبكة «بي بي سي»، أيوب الريمي، ثقافة، المملكة المتحدة، الجزيرة نت. (نظر بتاريخ 31/ آب (أغسطس) 2025م).
- ⁵ مؤسس المذهب البروتستانتي مارتن لوثر، مايكل هارت، الموسوعة الرقمية العربية، نظر بتاريخ 3/ 9/ 2025م.
- ⁶ ويكيبيديا، «بروتستانتية»، نظر بتاريخ 3/ 9/ 2025م.
- ⁷ موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، ج 1، ص 195.
- ⁸ الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، حسين مؤنس، ص 303.
- ⁹ صاحب النظرية دافيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦ م) أقامها على أساس أن «الملكية الخاصة تقليد اتبعه الناس، وينبغي عليهم أن يتبعوه لأن في ذلك منفعتهم». موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، ج 2، ص 115.
- ¹⁰ الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط ومرحلة التدخل المباشر، خليل الطائي.
- ¹¹ نابليون بونابرت في مصر، أحمد حافظ عوض، ص 105.
- ¹² أثر الفقه المالكي في القانون المدني الفرنسي، بن خدة حمزة، ص 1.
- ¹³ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، محمد رشيد رضا، ج 1، ص 43.
- ¹⁴ جمال الدين الأسد أبادي، عبد المنعم حسنين، ص 9.
- ¹⁵ المصدر السابق، ص 49.
- ¹⁶ زعماء الإصلاح في العصر الحديث، أحمد أمين، ص 114.
- ¹⁷ تفسير المنار، محمد رشيد رضا، تفسير سورة الفيل.
- ¹⁸ التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، مستر بلنت، ص ٧٦، نقلاً عن كتاب العصرانية، لمجموعة من المؤلفين.
- ¹⁹ أبو فهر محمود محمد شاكر، مداخل إعجاز القرآن، ص 147 - 148.
- ²⁰ تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ج 3، ص 261.
- ²¹ حركة الشعر الحر في الأدب العربي الحديث، معراج أحمد معراج الندوي.
- ²² المرايا المقعرة، عبد العزيز حمودة، ص 29.
- ²³ مجلة لغة العرب العراقية، أنستاس الكزيلي، ج 6، ص 622.
- ²⁴ الشوقيات، أحمد شوقي، ص 296.
- ²⁵ ديوان حافظ إبراهيم، ص 282.
- ²⁶ الذكاء الاصطناعي والأدب: هل الذكاء الاصطناعي خطر على الأدب، موقع محمد أسليم: <https://www.aslim.org/3521>
- ²⁷ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- ²⁸ الذكاء الاصطناعي والأدب: هل الذكاء الاصطناعي خطر على الأدب، موقع محمد أسليم: <https://www.aslim.org/3521>
- ²⁹ المصدر السابق.
- ³⁰ المصدر نفسه.
- ³¹ المصدر نفسه.
- ³² المصدر نفسه.

³³ المصدر نفسه.

³⁴ الذكاء الاصطناعي والنقد الأدبي: قراءات تفكيكية لنماذج من القصة القصيرة جداً، حسين جداونه، ص 15-18.

³⁵ المصدر السابق، ص 19.

³⁶ المصدر نفسه.

³⁷ النقد والذكاء الاصطناعي... فُرض ومخاوف، صلاح الشريف، صحيفة الرياض، نظر بتاريخ 31 آب (أغسطس) 2025.

³⁸ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 81.

³⁹ شرح المعلقات السبع، الزوزني، ص 148.

⁴⁰ المجموع اللطيف، أمين الدولة محمد بن محمد بن هبة الله العلوي، ص 173، ط 1.

⁴¹ شرح ديوان أبي تمام، أبو الحجاج يوسف الشنتمري، ص 311.

⁴² شرح المعلقات السبع، الزوزني، ص 30.

⁴³ ديوان بشار بن برد، ج 1، ص 335.

⁴⁴ الأُمالي، أبو علي القالي، ج 2، ص 102.

⁴⁵ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، محمد بن حبان، ص 226.

⁴⁶ ديوان أبي نواس الحسن بن هاني، ص 28.

⁴⁷ سورة الأعراف: 154.

⁴⁸ ديوان ابن زيدون، ص 299.

⁴⁹ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، ج 1، ص 440.

⁵⁰ ديوان النابغة الذبياني، ص 85.

⁵¹ مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، ص 3.

⁵² المصدر السابق، ص 13-24..

دور الوسائل البديلة في حل المنازعات البيئية الدولية

الباحثة/ اجياد عاطف احمد الرتيمة

جامعة العلوم الإسلامية العالمية (الأردن)

The Role of Alternative Dispute Resolution in Settling International Environmental Disputes

Aiyad Atef Ahmad Alrtema

<https://orcid.org/0009-0001-1018-8356>

World Islamic Sciences University (Jordan), ajyadalrtema@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 07 / 25 تاريخ القبول: 2025 / 09 / 04 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

يشهد العالم تزايداً في النزاعات البيئية الدولية نتيجة تفاقم الأضرار العابرة للحدود، مثل التلوث وتغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية. وتتمثل إشكالية هذا البحث في قصور الآليات القضائية التقليدية عن تسوية هذه النزاعات، لما تنسم به من بطء وتعقيد وتكاليف مرتفعة، إضافة إلى افتقارها للمرونة والاختصاص الفني المطلوب. من هنا، يُطرح التساؤل حول مدى فعالية الوسائل البديلة، مثل التفاوض، والوساطة، والتحكيم، في معالجة هذه النزاعات بطريقة فعالة ومستدامة. يهدف البحث إلى تحليل الإطار القانوني للوسائل البديلة لتسوية المنازعات البيئية الدولية، وبيان مدى فعاليتها، من خلال دراسة خصائص النزاعات البيئية، ومزايا تلك الوسائل مقارنة بالإجراءات القضائية التقليدية. ويعتمد البحث على تحليل قانوني مقارنة مدعم بمراجع عربية وأجنبية، ويستعرض نماذج دولية معاصرة لتسويات بيئية تمت بطرق غير تقليدية. وقد توصل البحث إلى أن الوسائل البديلة تُعد أكثر مرونة وسرعة، لكنها لا تزال محدودة الاستخدام بسبب ضعف الأطر القانونية وغياب الإرادة السياسية. ويوصي البحث بضرورة إنشاء محكمة بيئية دولية أو مراكز دائمة للتحكيم والوساطة البيئية، تتمتع بخبرات فنية وقانونية متخصصة، بما يساهم في تسوية النزاعات البيئية بشكل أكثر عدالة وفعالية.

كلمات مفتاحية: النزاعات البيئية، الوسائل البديلة، التحكيم، الوساطة، القانون الدولي، العدالة البيئية.

Abstract:

This research examines the legal framework governing international environmental disputes, focusing on their definition, characteristics, types, and the legal challenges associated with their resolution. It explores alternative dispute resolution (ADR) mechanisms—such as negotiation, mediation, inquiry, conciliation, and arbitration—and analyzes their legal effectiveness, strengths, and limitations. The study emphasizes the importance of adopting flexible and specialized mechanisms capable of addressing the technical and legal complexities of environmental conflicts.

Through a detailed legal analysis supported by both Arabic and international references, the research evaluates the practical effectiveness of these mechanisms and their ability to promote environmental justice. A particular focus is placed on how ADR tools are applied in complex environmental disputes and how they

compare to traditional legal procedures in terms of efficiency and fairness. The findings reveal that although ADR methods have proven advantages in terms of speed and adaptability, they are still underutilized due to factors such as weak treaty frameworks and a lack of political will. Based on these findings, the study recommends the creation of permanent specialized bodies for environmental dispute resolution, including an international environmental court or dedicated arbitration and mediation centers with legal and technical expertise. Such developments would contribute to a more effective and just system for resolving environmental disputes through peaceful and sustainable means.

Keywords: Environmental disputes; international law; arbitration; ADR; mediation, sustainability

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في حجم وتنوع المشكلات البيئية، التي تجاوزت حدود الدول وأصبحت تمسّ كيان المجتمع الدولي بأسره. فقد أفرز التقدم الصناعي والتكنولوجي المتسارع، دون ضوابط بيئية كافية، العديد من الأضرار البيئية الخطيرة، مثل تلوث الهواء والمياه، التغير المناخي، الإخلال بالتوازن البيولوجي، والتدهور المستمر للموارد الطبيعية. وتبعاً لذلك، تصاعدت وتيرة المنازعات البيئية الدولية، التي تنشأ بين الدول أو بين أطراف من جنسيات مختلفة، نتيجة لادّعاءات متبادلة بشأن الأضرار البيئية أو المسؤولية عنها أو سُبل معالجتها.

ويلاحظ أن معالجة هذه المنازعات عبر الوسائل القضائية التقليدية، سواء أمام المحاكم الوطنية أو الهيئات الدولية، لا تخلو من إشكاليات، منها ما يتصل بطول الإجراءات، وارتفاع التكاليف، وتعقيد الإثبات في القضايا البيئية، فضلاً عن الطابع الفني البالغ الدقة لتلك القضايا، الذي يتطلب خبرات متعددة التخصصات. كما أن الطابع العابر للحدود للعديد من الأضرار البيئية، وصعوبة تحديد الجهة المسؤولة عنها بدقة، يضيفان تعقيداً أكبر إلى هذه المنازعات.

على الرغم من تطور التشريعات البيئية الدولية خلال العقود الماضية، إلا أن المنازعات البيئية تتسم بالتعقيد الشديد بسبب تعدد الأطراف المعنية، مثل الدول، والمنظمات البيئية الدولية، والشركات الكبرى، والسكان المحليين. لذلك، تبرز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات كأداة فعالة، تُتيح تسوية هذه المنازعات بسرعة ومرونة، بما يعزز التعاون الدولي ويسهم في إيجاد حلول مستدامة للمشكلات البيئية.

من هنا تبرز أهمية الوسائل البديلة لتسوية المنازعات الدولية، وعلى رأسها الوساطة، التوفيق، والتحكيم، كآليات مرنة وفعالة يمكن أن تسهم في حل المنازعات البيئية بطريقة تراعي مصالح الأطراف، وتتيح المجال للحلول التوافقية التي تراعي البعد البيئي والاستدامة. وتكمن أهمية هذه الوسائل في قدرتها على إحداث توازن دقيق بين متطلبات حماية البيئة من جهة، وضرورات السيادة الوطنية والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وهو ما يجعلها خياراً مطروحاً بقوة في القضايا البيئية ذات الطابع الدولي.

وتكمن إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: إلى أي مدى تسهم الوسائل البديلة في معالجة المنازعات البيئية الدولية بشكل فعال، وما هي مقومات نجاحها في هذا السياق؟ ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من قبيل: ما الخصوصية التي تميز المنازعات البيئية الدولية عن غيرها من المنازعات؟ وهل توفر الوسائل البديلة ضمانات كافية لحماية البيئة والحقوق المرتبطة بها؟ وما مدى ملائمة هذه الوسائل من الناحية القانونية والفنية لتسوية هذه النوعية من المنازعات؟

وانطلاقاً من ذلك، ينقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين؛ يتناول المبحث الأول الإطار العام للمنازعات البيئية الدولية من حيث المفهوم، الخصائص، وأنماط النزاع، في حين يعالج المبحث الثاني دور الوسائل البديلة في تسويتها، من خلال عرض صور هذه الوسائل، مزاياها، والتحديات المرتبطة بتطبيقها في المجال البيئي، مدعماً بأمثلة ونماذج دولية معاصرة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في قصور الآليات القضائية الدولية في معالجة النزاعات البيئية ذات الطابع المعقد والمتداخل، لا سيما في ظل افتقار بعض هذه الآليات للمرونة والسرعة والاختصاص الفني. وهو ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية الوسائل البديلة لتسوية هذه النزاعات، ودرجة التزام الدول بها، وإمكانية تفعيلها بشكل يعزز من حماية البيئة على المستوى الدولي.

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال معالجته المتعمقة لموضوع بالغ الحداثة والتعقيد، يتمثل في تسوية النزاعات البيئية الدولية عبر الوسائل البديلة، وهو مجال لا يزال يعاني من نقص ملحوظ في الدراسات القانونية المتخصصة. يساهم البحث في إثراء المكتبة القانونية بتحليل نوعي لتقاطع قواعد القانون الدولي البيئي مع آليات التسوية السلمية غير القضائية، وي طرح منظوراً جديداً لكيفية مواءمة الخصوصية الفنية للنزاعات البيئية مع متطلبات العدالة الدولية. ومن خلال استعراضه لمفاهيم قانونية حديثة وتحليل دراسات حالة معاصرة، يفتح البحث آفاقاً أكاديمية جديدة لتطوير نظرية "العدالة البيئية" كإطار مكمل لقواعد تسوية النزاعات الدولية.

ثانياً: الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للبحث في قدرته على تقديم مقترحات قانونية ومؤسسية قابلة للتطبيق تُمكن صناع القرار والمنظمات الدولية من تفعيل الوسائل البديلة لحل النزاعات البيئية بفعالية أكبر. يعالج البحث أوجه القصور في النظام القضائي الدولي التقليدي، ويقترح آليات مرنة كإنشاء محاكم بيئية متخصصة، وتفعيل البنود التحكيمية في الاتفاقيات البيئية، وإشراك المجتمع المدني في آليات التسوية. كما يبرز مزايا الوساطة والتحكيم والتوفيق في تجاوز الإشكالات المرتبطة بالطابع الفني والعاور للحدود لهذه النزاعات، مما يجعل هذا البحث مرجعاً عملياً يمكن الاستفادة منه في بناء سياسات بيئية دولية أكثر عدالة واستدامة.

أهداف البحث:

1. بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للمنازعات البيئية الدولية.
2. تحليل دور الوسائل البديلة في تسوية هذه المنازعات وتحديد مدى فعاليتها.
3. تصنيف صور الوسائل البديلة وتحليل خصائص كل منها.
4. الكشف عن التحديات العملية والقانونية أمام تفعيل هذه الوسائل.
5. تقديم توصيات قانونية لتعزيز استخدام الوسائل البديلة في تسوية النزاعات البيئية الدولية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يقوم الإطار النظري لهذا البحث على تحليل قواعد القانون الدولي البيئي، واتفاقيات تسوية النزاعات، ومدى تفاعل الدول والمنظمات معها في قضايا بيئية محددة. وقد استفاد البحث من دراسات سابقة تناولت موضوعات ذات صلة، منها دراسة "الشمري، 2018" حول التسوية السلمية للنزاعات البيئية، ودراسة "Koivurova, 2014" التي قدمت إطاراً عاماً للقانون

البيئي الدولي، إضافة إلى دراسة "Sands & Peel, 2018" التي تناولت مبادئ القانون الدولي البيئي ومدى فاعلية آلياته. إلا أن هذه الدراسات لم تُخصص تحليلاً معمقاً للوسائل البديلة في النزاعات البيئية، وهو ما يسعى هذا البحث إلى سده. **منهجية البحث:**

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي القانوني في دراسة الإطار القانوني للوسائل البديلة وتسوية النزاعات البيئية، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لتتبع تطور هذه الوسائل عبر الاتفاقيات الدولية والممارسات القضائية. كما تم توظيف المنهج المقارن للموازنة بين فاعلية الوسائل البديلة والآليات القضائية التقليدية في هذا السياق. واستند البحث إلى مصادر فقهية عربية وأجنبية، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتقارير الدولية ذات الصلة بحماية البيئة وتسوية النزاعات.

أسئلة وفرضيات البحث:

الأسئلة:

- ما هي الطبيعة القانونية للمنازعات البيئية الدولية؟
- ما مدى فعالية الوسائل البديلة في تسوية هذه النزاعات؟
- ما صور الوسائل البديلة المتاحة لتسوية النزاعات البيئية الدولية؟ وما خصائص كل منها؟
- هل تساهم هذه الوسائل في تحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية البيئية؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه تفعيل هذه الوسائل؟ وما سُبل تعزيز فعاليتها؟

الفرضيات:

- تفترض الدراسة أن الوسائل البديلة تُشكل أداة فعالة لتسوية المنازعات البيئية الدولية أكثر من القضاء التقليدي.
- تفعيل هذه الوسائل يتطلب إرادة سياسية دولية وتعاوناً مؤسسياً بين الدول والمنظمات البيئية.
- هناك قصور تشريعي وإجرائي يحد من فاعلية بعض الوسائل البديلة في القضايا البيئية المعقدة

المبحث الأول

بيئة المنازعات البيئية الدولية

يشهد العالم اليوم تحولاً في مفهوم "المنازعات البيئية" التي تتزايد بشكل ملحوظ، نتيجة للأضرار البيئية التي تتخطى حدود الدول وتؤثر على البيئة العالمية. يعد الفهم الكامل لبيئة المنازعات البيئية الدولية أمراً بالغ الأهمية لتسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول أو الأطراف الأخرى. يتناول هذا المبحث الأبعاد القانونية والبيئية للمنازعات البيئية الدولية، حيث سيتم التركيز على أنواع المنازعات البيئية، الأطراف المعنية، والتحديات التي تواجه آليات تسويتها⁽¹⁾. وتتطلب دراسة النزاع البيئي الدولي تحليلاً دقيقاً لمفهومه القانوني، باعتباره خلافاً ناشئاً بين دولتين أو أكثر بسبب ضرر بيئي عابر للحدود أو متعلق بموارد مشتركة، كما تقتضي هذه الدراسة الوقوف على الخصائص التي تميز هذا النوع من النزاعات عن غيره من النزاعات الدولية، خصوصاً من حيث طابعه المستدام، وتداخل البُعد العلمي والقانوني فيه، إضافة إلى تصنيف أنواعه وفقاً لطبيعة النشاط البيئي أو النطاق الجغرافي للنزاع وبيان التحديات القانونية التي تواجه المنازعات البيئية الدولية. ولذلك، يتوزع هذا المبحث على ثلاث مطالب كالتالي :

المطلب الأول: مفهوم المنازعات البيئية الدولية

يمثل النزاع بصفة عامة ظاهرة اجتماعية وسياسية لا تنفك عن العلاقات بين الأفراد أو الجماعات أو الدول، وينشأ عند تعارض المصالح أو تضارب المواقف بشأن مسألة معينة. ومن هنا، يعدّ فهم طبيعة النزاع خطوة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي يُعالج من خلاله، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي. وعندما يتجاوز النزاع حدود الدولة الواحدة ليصبح بين دولتين أو أكثر، فإنه يُوصف بالنزاع الدولي، وهو من أبرز التحديات التي يعالجها القانون الدولي العام، لا سيما إذا ما تعلّق الأمر بأمن الدول، أو سيادتها، أو التزاماتها الدولية. كما تختلف طبيعة هذا النزاع باختلاف موضوعه، إذ قد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو إنسانياً أو بيئياً.

وفي هذا السياق، برز نوع خاص من النزاعات المعاصرة، يُعرف بالنزاع البيئي الدولي، وهو خلاف ينشأ بسبب أنشطة إنسانية أو صناعية تؤثر على البيئة وتتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة، كالانبعاثات الملوثة أو تدهور الموارد المشتركة. ويجمع هذا النوع من النزاعات بين الخصوصية القانونية والطابع الفني، ويستدعي إطاراً دولياً متقدماً للتعامل معه، في ظل تنامي الاهتمام العالمي بحماية البيئة وضمان استدامتها.

الفرع الأول: تعريف النزاع البيئي

تُعد النزاعات ظاهرة طبيعية في العلاقات البشرية والدولية، تنشأ نتيجة تضارب المصالح أو تعارض المواقف بين أطراف متعددة. وإذا كان النزاع في معناه العام يشمل كل خلاف قابل للتطور إلى مواجهة، فإن النزاع الدولي يكتسب طابعاً خاصاً لارتباطه بمصالح الدول وسيادتها. وقد تطور مفهوم النزاع الدولي في العقود الأخيرة ليشمل مجالات جديدة، من أبرزها النزاعات البيئية، التي ظهرت بفعل التأثيرات السلبية العابرة للحدود الناجمة عن الأنشطة البشرية، ما استدعى تأطيراً قانونياً خاصاً لها ضمن منظومة القانون الدولي البيئي.

مفهوم النزاع الدولي البيئي:

مع تطور الوعي البيئي وازدياد الأضرار الناتجة عن الأنشطة البشرية، برز نوع جديد من النزاعات هو "النزاع البيئي الدولي"، الذي يتميز بطبيعته العلمية المعقدة وأثره العابر للحدود. ويمكن تعريفه بأنه: خلاف بين دولتين أو أكثر بسبب ضرر بيئي ناجم عن نشاط صناعي، اقتصادي، أو تقني، يؤدي إلى آثار سلبية على البيئة تتعدى الحدود الوطنية، ويستلزم تسوية وفق قواعد القانون الدولي البيئي⁽²⁾.

ويمكن تعريفه أيضاً أنه: خلافات تنشأ بين دولتين أو أكثر بسبب الأضرار البيئية ذات طبيعة عابرة للحدود أو تؤثر على النظام البيئي العالمي، وتكون هذه الأضرار ناتجة عن أنشطة بشرية، صناعية، أو طبيعية تؤثر على عناصر البيئة المشتركة مثل الهواء، المياه، المحيطات، أو المناخ، مما يستدعي تسوية النزاع بالطرق السلمية أو عبر الوسائل القانونية الدولية.⁽³⁾ والمنازعات البيئية الدولية هي النزاعات التي تتعلق بالمسائل البيئية التي تعبر الحدود الوطنية، وتشمل قضايا مثل تلوث الهواء والمياه، وتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة. هذه المنازعات غالباً ما تشمل أطرافاً متعددة، مثل الدول، المنظمات الدولية، الشركات الكبرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية.⁽⁴⁾

تتسم المنازعات البيئية الدولية بأنها معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والسياسية والبيئية، مما يجعل إيجاد حلول لها أمراً صعباً يتطلب تعاوناً دولياً. إحدى أبرز سمات هذه المنازعات هي أن آثارها تتجاوز حدود الدولة الواحدة، مما يستدعي استجابة عالمية من مختلف الأطراف المعنية.⁽⁵⁾

ويمتاز النزاع البيئي الدولي عن غيره من النزاعات بكونه لا يرتبط دائمًا بالمصلحة المباشرة لطرفي النزاع فحسب، بل يمتد ليشمل المجتمع الدولي، نظرًا لتأثيره على الموارد المشتركة، وعلى الأجيال القادمة.(6) كما أن مثل هذا النزاع قد لا يكون واضحًا أو مباشرًا، فقد ينشأ بشكل تدريجي بسبب تراكم الضرر أو الإخلال بالتوازن البيئي، كما يحدث في حالات الاحتباس الحراري، أو تلويث المجاري المائية الدولية.

الفرع الثاني: المضمون القانوني للنزاع الدولي

يُفهم النزاع الدولي قانونًا على أنه خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر، بشأن مسألة قانونية أو واقعية، تتعلق بحقوق أو التزامات يُنظمها القانون الدولي، ويكون لهذا الخلاف أثر على مراكز قانونية متعارضة لكل طرف. ويقتضي هذا النوع من النزاعات توفر مجموعة من الخصائص القانونية التي تميزه عن غيره من أشكال التوتر أو الخلافات السياسية العادية.(7)) ومن أبرز مكونات المضمون القانوني للنزاع الدولي ما يلي:

أولاً: أطراف النزاع الدولية: يشترط أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي، وعلى رأسهم الدول ذات السيادة، وقد تشمل النزاعات كذلك منظمات دولية في حالات معينة، إذا كان لها مركز قانوني مستقل.(8))

ثانياً: وجود موضوع ذي طبيعة قانونية أو واقعية: يجب أن يتمحور النزاع حول مسألة تُثير تفسيراً أو تطبيقاً لقواعد دولية، كالنزاع حول الحدود أو السيادة أو المسؤولية الدولية أو انتهاك معاهدة. ولا يُعد الخلاف السياسي البحت أو الاختلاف في التوجهات الفكرية نزاعاً دولياً ما لم يرتبط بحقوق قانونية محددة.(9))

ثالثاً: تعارض المراكز القانونية: يُعد التعارض في الادعاءات القانونية جوهر النزاع الدولي، أي أن كل طرف يتبنى موقفاً قانونياً يُنكر الطرف الآخر صحته، وتكون تسوية النزاع حينئذ متعلقة بتحديد من له الحق وفقاً للقانون الدولي.(10))

رابعاً: قابلية النزاع للتسوية القانونية: يُفترض في النزاع الدولي أن يكون قابلاً للفصل فيه استناداً إلى قواعد القانون الدولي، سواء عن طريق التفاوض أو التحكيم أو اللجوء إلى القضاء الدولي، كاختصاص محكمة العدل الدولية.(11))

خامساً: إمكانية التأثير على السلم الدولي: في بعض الحالات، لا يقتصر النزاع على أثره الثنائي بين الدول، بل يمتد تأثيره إلى النظام الدولي ككل، وهو ما يدفع المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، إلى التدخل ضمن إطار الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.(12))

المطلب الثاني: خصائص المنازعات البيئية وأنواعها

تُمثل المنازعات البيئية الدولية نمطاً جديداً ومعقداً من أنماط النزاعات التي فرضتها التغيرات المتسارعة في علاقة الإنسان بالبيئة، نتيجة التوسع الصناعي والتكنولوجي، والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، وما ترتب عليه من اختلالات بيئية ذات آثار تتجاوز الحدود الجغرافية للدول. وعلى خلاف النزاعات التقليدية التي تدور غالباً حول مسائل السيادة أو المصالح الاقتصادية، فإن النزاعات البيئية تتسم بطابعها الجماعي والعابر للحدود، وتشابك أبعادها القانونية والعلمية والإنسانية.

إن فهم طبيعة هذه المنازعات لا يكتمل إلا من خلال تحليل خصائصها الجوهرية، التي تميزها عن غيرها من أنواع النزاعات الدولية، إلى جانب تصنيف أنواعها بحسب طبيعة النشاط البيئي المسبب للنزاع أو بحسب النطاق الجغرافي أو الموضوعي الذي يغطيه. ويساعد هذا التحليل في بناء تصور شامل لطبيعة الإشكالات التي تثيرها هذه المنازعات، وبالتالي تحديد الوسائل الأنسب لتسويتها، سواء من خلال الأدوات الدبلوماسية أو القضائية أو الفنية ذات الصلة بالقانون البيئي الدولي.

الفرع الاول: خصائص المنازعات البيئية الدولية

- تتسم المنازعات البيئية الدولية بجملة من الخصائص المميزة، التي تجعلها تختلف عن النزاعات التقليدية بين الدول، سواء من حيث طبيعتها أو آليات التعامل معها، وأهم هذه الخصائص ما يلي:
1. الطابع العابر للحدود: تتميز المنازعات البيئية بكون آثارها تمتد غالبًا خارج إقليم الدولة التي نشأت فيها، ما يجعلها تتجاوز المفهوم التقليدي للسيادة، كما في حالات تلوث الهواء أو المياه العابرة للحدود أو الكوارث النووية، الأمر الذي يُضفي عليها طابعًا دوليًا حتى وإن بدأ السبب محليًا. ((13))
 2. الاعتماد على المعطيات العلمية والفنية: تعتمد تسوية النزاعات البيئية على خبرات فنية وتقارير علمية معقدة، مثل تقارير الانبعاثات، الدراسات الهيدرولوجية أو البيانات المناخية، مما يستدعي إشراك خبراء بيئيين إلى جانب القانونيين في عملية التفاوض أو التحكيم. ((14))
 3. الاستمرارية والأثر طويل الأمد: غالبًا ما تكون المنازعات البيئية غير آنية، بل تنشأ بفعل تراكم الأضرار على مدى زمني طويل، كما في التغير المناخي أو التلوث التدريجي للأهوار، وهذا يتطلب حلولاً مستدامة وليست آنية. ((15))
 4. الطابع الجماعي والتأثير المتعدد الأطراف: تُعد هذه المنازعات ذات أثر يتعدى طرفي النزاع إلى أطراف ثالثة، بل إلى البيئة ككيان غير مادي، مما يفرض أحيانًا تدخل المجتمع الدولي ككل، أو المنظمات الدولية المتخصصة. ((16))
 5. التداخل بين المسؤولية الدولية والتنمية المستدامة: تُثير هذه المنازعات تساؤلات حول مدى التوفيق بين حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية ومسؤولياتها الدولية بعدم التسبب بأضرار بيئية عابرة للحدود، مما يستدعي موازنة دقيقة بين السيادة الوطنية والالتزامات البيئية. ((17))

الفرع الثاني: أنواع المنازعات البيئية الدولية

- تتعدد صور المنازعات البيئية الدولية، ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع بحسب الزاوية التي يُنظر منها إلى النزاع:
1. منازعات بيئية ناتجة عن أنشطة صناعية أو تكنولوجية وتشمل هذه النزاعات ما ينجم عن التسربات النووية، أو الانبعاثات الملوثة من مصانع تقع قرب الحدود، كما في حادثة مفاعل تشيرنوبيل عام 1986، التي أدت إلى أثار بيئية في عدد من الدول الأوروبية. ((18))
 2. منازعات متعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة كالمياه الدولية أو الأنهار العابرة للحدود، وتظهر في النزاعات بين دول المنبع والمصب، مثل الخلاف بين دول حوض النيل حول حصص المياه، أو النزاع حول نهر دجلة والفرات بين العراق وتركيا وسوريا. ((19))
 3. منازعات ناتجة عن تغير المناخ العالمي تشكل قضايا الاحتباس الحراري ومحدودية التزام الدول الكبرى بتخفيض الانبعاثات من أبرز صور النزاعات البيئية الحديثة، والتي غالبًا ما تُناقش في إطار المؤتمرات الدولية والاتفاقيات الجماعية مثل اتفاق باريس. ((20))
 4. منازعات ناجمة عن فقدان التنوع البيولوجي وذلك بسبب الأنشطة الضارة كقطع الغابات أو الاتجار غير المشروع بالكائنات المهددة بالانقراض، ما يؤدي إلى خلافات دولية حول مسؤولية الحماية والتعويض. ((21))

المطلب الثالث: التحديات القانونية في تسوية المنازعات البيئية الدولية

تشهد العلاقات الدولية المعاصرة تزايداً ملحوظاً في النزاعات ذات الطابع البيئي، نتيجة لما تسببه الأنشطة البشرية والصناعية من آثار ضارة تتجاوز الحدود الوطنية، مما يُثير إشكالات قانونية معقدة تتعلق بالمسؤولية الدولية، وحقوق السيادة، وحدود استخدام الموارد المشتركة. ((22)) وعلى الرغم من التطور الملحوظ في قواعد القانون الدولي البيئي، إلا أن تسوية النزاعات البيئية تظل محاطة بعدد من التحديات القانونية التي تعرقل فعاليتها. ((23))

وتكمن صعوبة التعامل مع هذه النزاعات في الطبيعة الفنية المعقدة للقضايا البيئية، وتعدد الأطراف المتأثرة بها، إلى جانب ضعف الإلزام القانوني في كثير من الاتفاقيات البيئية الدولية، وغياب آليات قضائية متخصصة قادرة على الفصل في مثل هذه المنازعات بكفاءة وعدالة. كما يُعد إثبات الضرر البيئي، وتحديد المسؤولية بدقة، من أبرز العوائق التي تُواجه أطراف النزاع، خاصةً عندما يكون الضرر تراكمياً أو غير مباشر. ((24))

لذلك، فإن فهم الإطار القانوني الناظم لهذه النزاعات، واستكشاف الثغرات التي تعترض سبل تسويتها، يُعد خطوة ضرورية نحو تطوير أدوات فعالة لحماية البيئة على المستوى الدولي، وتحقيق التوازن بين مصالح الدول ومتطلبات الاستدامة البيئية تواجه جهود تسوية النزاعات البيئية الدولية مجموعة من الإشكالات القانونية التي تعرقل الوصول إلى حلول فعالة ومستدامة. ومن أبرز هذه التحديات:

1. ضعف الإلزام القانوني في الاتفاقيات البيئية الدولية

تعتمد معظم الاتفاقيات الدولية البيئية على قواعد مرنة أو توجيهية (soft law) لا تُنشئ التزامات قانونية صلبة، بل تكتفي بتحديد مبادئ عامة أو أهداف بيئية طويلة الأمد. وهذا الضعف في الإلزام يجعل من الصعب إلزام الدول بتعديل سياساتها البيئية أو تحمل المسؤولية عن الأضرار العابرة للحدود، خاصة في غياب آليات رقابية صارمة أو عقوبات محددة. ((25))

2. غياب جهة قضائية دولية متخصصة في البيئة

لا توجد حتى الآن محكمة دولية بيئية متخصصة تنظر حصرياً في النزاعات البيئية، مما يُضطر المتضررين إلى اللجوء إلى هيئات عامة مثل محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي، والتي قد تفتقر إلى الخبرة الفنية الدقيقة في القضايا البيئية، أو تتردد في الخوض في تعقيدات المسؤولية البيئية ذات الأبعاد العلمية والتقنية المعقدة. ((26))

3. صعوبة إثبات الضرر البيئي وتحديد المسؤولية

يمثل إثبات العلاقة السببية بين النشاط المسبب للضرر والنتائج البيئية الضارة أحد أبرز الإشكالات، خاصة عندما يكون الضرر تراكمياً، أو يظهر بعد سنوات من حدوث الفعل. كما أن الطبيعة اللامادية لبعض الأضرار البيئية (كالتلوث الهوائي أو التغير المناخي) تجعل من إثباتها وفق معايير قانونية دقيقة أمراً بالغ الصعوبة. ((27))

4. تعارض مبادئ السيادة الوطنية مع حماية البيئة المشتركة

لا تزال بعض الدول تُعارض فرض التزامات بيئية دولية على أساس أنها تمس بسيادتها، خاصة في ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية داخل حدودها. ويتجلى هذا التعارض بوضوح في القضايا التي تمس مصالح اقتصادية كبرى، كالتنقيب عن النفط أو قطع الغابات، ما يؤدي إلى تعطيل سبل التسوية أو رفض الامتثال لأحكام دولية. ((28))

5. عدم تفعيل مبدأ "الملوث يدفع" بشكل فعال

رغم الاعتراف الدولي بمبدأ "الملوث يدفع" كمبدأ أساسي في القانون البيئي، فإن تطبيقه في الإطار الدولي لا يزال محدوداً، لغياب معايير ملزمة تضمن إلزام الدولة أو الجهة المسببة للضرر بدفع التعويض أو تحمل التكلفة البيئية. وهذا يُقلل من فاعلية الردع القانوني ويُضعف ثقة الأطراف المتضررة في أدوات العدالة الدولية. ((29))

المبحث الثاني

الوسائل البديلة لتسوية النزاعات البيئية الدولية

تُعد الوسائل البديلة لتسوية النزاعات من أبرز التطورات في بنية القانون الدولي المعاصر، وقد أثبتت فعاليتها في معالجة النزاعات البيئية التي تتسم بالتعقيد الفني والتأثير العابر للحدود. ونظراً لكون البيئة مورداً مشتركاً، فإن تسوية النزاعات المتعلقة بها تتطلب أدوات مرنة وتشاركية أكثر من الاعتماد الحصري على القضاء الدولي. عليه، سنتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي والقانوني للوسائل البديلة، مع استعراض صورها المختلفة وتقييم مدى فعاليتها.

المطلب الأول: ماهية الوسائل البديلة وأسسها القانونية في المجال البيئي

الفرع الأول: تعريف الوسائل البديلة وأهميتها:

تُقصد بالوسائل البديلة لتسوية النزاعات البيئية الدولية تلك الآليات غير القضائية التي تهدف إلى تسوية الخلافات بطريقة سلمية، تشمل التفاوض، الوساطة، التوفيق، التحقيق، والتحكيم. وتكمن أهميتها في طبيعة النزاعات البيئية التي تستوجب حلولاً غير تقليدية تقوم على التعاون وتبادل الخبرات، بدلاً من اللجوء إلى أحكام قضائية قد تعقد الوضع أو تُفضي إلى قطيعة دبلوماسية بين الدول.

وتزداد أهمية هذه الوسائل بالنظر إلى السمات التالية للنزاعات البيئية:

- 1- الطابع الفني المعقد.
- 2- الحاجة الملحة للمعالجة السريعة.
- 3- الطابع المستمر للنزاع، كما في قضايا التلوث أو المياه العابرة للحدود.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للوسائل البديلة

أقر ميثاق الأمم المتحدة في المادة (33) بضرورة حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، ومنها: التفاوض، الوساطة، التوفيق، التحكيم، واللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية¹.

وقد نصت الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على جواز استخدام هذه الوسائل، من ذلك:

اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1985) التي أتاحت اللجوء إلى التوفيق والتحكيم²

اتفاقية التنوع البيولوجي (1992) التي أقرت بأولوية الحلول التوافقية³

بروتوكول كيوتو (1997) الذي خصص آليات للتحكيم والتوفيق بين الدول الأطراف⁴

المطلب الثاني: صور الوسائل البديلة لتسوية النزاعات البيئية

تُعد الوسائل البديلة لتسوية النزاعات من أبرز الأدوات التي اعتمدها المجتمع الدولي لتجاوز تعقيدات القضاء التقليدي، لاسيما في القضايا ذات الطابع البيئي التي تتسم بالتداخل والتشابك بين الدول والأطراف المختلفة. وقد اكتسبت هذه الوسائل أهمية متزايدة في ظل تزايد التحديات البيئية العابرة للحدود، والتي تتطلب حلولاً توافقية أكثر مرونة وفعالية. وبناءً عليه، تباينت صور الوسائل البديلة المعتمدة في هذا الإطار، حيث تنوعت بين آليات تفاوضية، وتوفيقية، وتحكيمية،

وتحقيقية، لكل منها طبيعتها وإجراءاتها ومجالات تفعيلها. وسيتم في هذا المطلب استعراض أبرز هذه الصور وتحليل خصائصها القانونية ودورها في تسوية النزاعات البيئية الدولية.

الفرع الأول: التفاوض والوساطة في تسوية النزاعات البيئية

أولاً: مرحلة التفاوض في تسوية النزاعات البيئية الدولية

يُعتبر التفاوض من أبرز الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات البيئية الدولية، نظراً لما يتيح من مرونة في إدارة الخلافات، وسعي نحو توافق يراعي الاعتبارات البيئية والسياسية والاقتصادية على حد سواء. ويمثل التفاوض وسيلة تضمن للدول الاحتفاظ بهامش من السيادة والاستقلال في اتخاذ القرار، دون اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي، ما يعزز فرص الحل السلمي التوافقي.

والتفاوض هو الأداة الأولى التي تلجأ إليها الدول عند نشوء نزاع بيئي، لما توفره من مرونة واستقلالية في تصميم الحلول. وهو يقوم على مبدأ التراضي المباشر دون تدخل طرف ثالث.

السمات الخاصة للتفاوض في النزاعات البيئية: يمتاز التفاوض البيئي الدولي بمجموعة من الخصائص تميزه عن التفاوض في المنازعات التقليدية، وأهمها:

الطابع الفني المعقد: غالباً ما تتطلب القضايا البيئية فهماً علمياً دقيقاً يتعلق بأثر النشاط المسبب للضرر، ما يستلزم مشاركة خبراء في البيئة والعلوم الطبيعية، إلى جانب القانونيين والدبلوماسيين.

تشابك المصالح وتعدد الجهات: النزاع البيئي لا يقتصر على دولتين فقط، بل قد يمتد ليشمل أطرافاً إقليمية أو منظمات بيئية دولية، ما يزيد من تعقيد إدارة الحوار والتنسيق.

البعد العالمي للقضية: غالباً ما يكون للضرر البيئي أثر يتجاوز الحدود الوطنية، مما يستدعي مراعاة قواعد القانون الدولي العام والمبادئ البيئية العالمية ((30)).

مراحل التفاوض البيئي: يمر التفاوض في النزاعات البيئية الدولية بعدة مراحل تكاملية، على النحو الآتي:

مرحلة التحضير: تتضمن جمع المعلومات، وتحليل المواقف القانونية والبيئية، وتحديد الخطوط الحمراء والمصالح المشتركة.

مرحلة التفاوض المباشر: يُعقد خلالها الحوار بين الأطراف المتنازعة، بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، وغالباً ما يكون تحت إشراف طرف ثالث كالأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

مرحلة الاتفاق وتوثيقه: تُصاغ نتائج التفاوض في شكل بروتوكولات أو مذكرات تفاهم، وقد تتخذ شكل اتفاقيات بيئية دولية ملزمة أو طوعية ((31)).

ومن الأمثلة على التفاوض في النزاع البيئي الناجح: شهدت العلاقات الدولية أمثلة عملية أظهرت نجاح التفاوض في تسوية نزاعات بيئية معقدة، من أبرزها:

- قضية الأمطار الحمضية بين الولايات المتحدة وكندا، التي أفضت إلى "اتفاقية جودة الهواء" عام 1991، بعد مفاوضات تقنية وقانونية مطولة.

- نزاع الأردن وإسرائيل بشأن تقاسم المياه في نهر الأردن، والذي تم التوصل فيه إلى ترتيبات مائية ضمن اتفاقية السلام عام 1994، بعد مفاوضات شاركت فيها جهات دولية كوسيط ((32)).

التحديات التي تواجه التفاوض البيئي: رغم أهمية التفاوض كأداة لحل النزاعات البيئية، إلا أن عدة معوقات تعرقل فعاليته، منها:

- تفاوت القدرات التفاوضية بين الدول، خصوصاً بين الدول النامية والمتقدمة.
- عدم وجود قواعد دولية ملزمة تُلزم الأطراف بنتائج التفاوض البيئي.
- تأثير الاعتبارات الاقتصادية والسياسية على الإرادة البيئية للدول. ((33))

وقد أشار بعض الفقهاء إلى أن التفاوض البيئي الدولي لا يقتصر على كونه وسيلة لتسوية النزاعات، بل يمثل إطاراً للتعاون طويل الأجل في المجالات البيئية المشتركة، بما يساهم في بناء نظام بيئي عالمي يتسم بالتوازن والاستدامة، كما أوضحت إديث براون وايس أن تطور القانون الدولي البيئي جعل من آلية التفاوض أداة محورية لإرساء قواعد جديدة تعكس المصالح الجماعية للدول، لا مجرد التوفيق بين مصالح ثنائية تقليدية. ((34))

ويتضح من خلال دراسة مرحلي التفاوض والوساطة في تسوية النزاعات البيئية الدولية أن هذه الوسائل تلعب دوراً في معالجة الخلافات البيئية بطريقة سلمية وفعالة. فالتفاوض يتيح للأطراف التعبير المباشر عن مواقفهم ومحاولة التوصل إلى تسوية توافقية، بينما تمثل الوساطة أداة داعمة تُساهم في تجاوز الجمود عبر تدخل طرف محايد يعمل على تيسير الحوار وتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة. وتبرز أهمية هاتين الوسيلتين في قدرتهما على الاستجابة لخصوصية النزاع البيئي، بما يشمل من تعقيدات فنية واعتبارات سيادية، مما يجعلهما من الوسائل المفضلة لدى العديد من الدول والمؤسسات الدولية الراغبة في تجنب المسارات القضائية المعقدة.

ثانياً: مرحلة الوساطة في تسوية النزاعات البيئية الدولية

تُعد الوساطة من أبرز الوسائل الدبلوماسية المستخدمة في تسوية النزاعات البيئية ذات الطابع الدولي، وهي تجسد مبدأ التعاون الدولي السلمي في معالجة الأضرار التي تمس البيئة المشتركة أو البيئة عبر الحدود. وتتمثل الوساطة في تدخل طرف ثالث محايد بغرض تيسير التفاوض بين الأطراف المتنازعة، دون أن يفرض عليهم حلولاً ملزمة، بل يسعى لإيجاد نقطة تلاقٍ تُرضي جميع الأطراف، بما يضمن حماية البيئة وتحقيق التوازن في المصالح السيادية.

الطبيعة القانونية للوساطة

الوساطة تُعد وسيلة غير ملزمة لحل النزاع، إلا أنها تركز على قواعد القانون الدولي، وعلى المبادئ العامة للعدالة والإنصاف. ويعود قبول الأطراف لنتائج الوساطة إلى إرادتهم الحرة، دون تدخل قسري. ويُشترط في الوسيط أن يكون محايداً ومقبولاً من طرفي النزاع، وقد يكون دولة، أو منظمة دولية، أو شخصية مستقلة ذات كفاءة في المجال القانوني أو البيئي ((35))

الخصائص الخاصة بالوساطة البيئية:

- الطابع الفني للنزاع: النزاعات البيئية غالباً ما تنطوي على مسائل علمية معقدة مثل تلوث الهواء والمياه، الانبعاثات الكربونية، أو التدهور البيئي العابر للحدود، ما يجعل من الوساطة عملية تتطلب حضور خبراء وفنيين بيئيين إلى جانب المختصين القانونيين. ((36))
- الحاجة إلى المرونة الإجرائية: تُعتبر الوساطة وسيلة مرنة مقارنة بالتحكيم أو التقاضي، ما يسمح بالتكيف مع الخصوصيات السياسية والثقافية للأطراف، وهو أمر بالغ الأهمية في النزاعات البيئية التي قد تمس المصالح الاستراتيجية أو الموارد الطبيعية الحيوية.
- النتائج التوافقية: الوساطة تسعى إلى إيجاد حل يضمن حماية البيئة، وفي الوقت ذاته لا يلحق ضرراً بمصالح أي طرف. لذلك تميل الأطراف إلى تبني حلول وسط تحقق التوازن بين السيادة الوطنية والواجبات البيئية الدولية.

التطبيقات العملية للوساطة البيئية:

من أبرز الحالات التي تم فيها استخدام الوساطة في النزاعات البيئية الدولية:

- النزاع بين كندا والولايات المتحدة حول تلوث الهواء عبر الحدود (قضية الأمطار الحمضية)، حيث لعبت لجنة مشتركة بين البلدين دور الوسيط الذي توصل إلى اتفاق ملزم عام 1991 بشأن السيطرة على الانبعاثات الكبريتية.((37))
- النزاع بين الهند وبنغلاديش بشأن تقاسم مياه نهر الجانج، والذي تمت تسويته عبر وساطة منظمة إقليمية، ونتج عنه اتفاق عام 1996 لتقاسم المياه بشكل عادل خلال الفترات الجافة.((38))

التحديات التي تواجه الوساطة في المجال البيئي:

رغم فعاليتها، تواجه الوساطة في النزاعات البيئية عدداً من التحديات، أبرزها: اختلال موازين القوى: إذ تميل بعض الدول المتقدمة إلى التأثير على مجريات الوساطة في النزاعات مع الدول النامية. عدم توفر المعلومات البيئية الدقيقة: وهو ما قد يعيق الوسيط عن إصدار تقييم عادل للوضع البيئي. التضارب بين المصالح الاقتصادية وحماية البيئة: ما يضعف من استعداد بعض الدول للانخراط في حلول بيئية قد تمس بمشروعاتها الاستثمارية. في النهاية يمكن القول ان الوساطة تُعد آلية فعّالة لتسوية النزاعات البيئية الدولية، خصوصاً في ظل الطابع الحساس والمتداخل لهذه النزاعات. ومع تطور قواعد القانون البيئي الدولي، أصبح من الضروري تفعيل الوساطة كممارسة عملية في الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية، مع تعزيز استقلالية الجهات الوسيطة وقدراتها الفنية

الفرع الثاني : التحقيق والتوفيق في النزاعات البيئية الدولية

في سياق تسوية النزاعات البيئية الدولية، تعتبر كل من التحقيق والتوفيق من الوسائل السلمية غير القضائية التي يلجأ إليها المجتمع الدولي لتفادي التصعيد، ومعالجة الخلافات المتعلقة بالأضرار البيئية أو التزامات الدول بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

أولاً: مرحلة التحقيق في تسوية النزاعات البيئية الدولية

1. التعريف والطبيعة القانونية

التحقيق في القانون الدولي يُقصد به الإجراء الذي يُتخذ للتحقق من وقائع معينة متعلقة بالنزاع، خاصة إذا كانت الحقائق محل جدل أو غموض. ويُعد التحقيق أداة مهمة في النزاعات البيئية لكونها تعتمد غالباً على بيانات علمية وفنية معقدة يصعب التحقق منها دون تدخل جهة محايدة متخصصة.

وقد نصت المادة (9) من "اتفاقية لاهاي لتسوية المنازعات السلمية لعام 1907" على إمكانية تشكيل لجان تحقيق دولية لتقصي الحقائق المتعلقة بالنزاع، وهي ممارسة طُبقت لاحقاً في عدد من القضايا البيئية المعاصرة.((39))

2. خصوصية التحقيق في النزاعات البيئية

يمتاز التحقيق البيئي بعدة خصائص، منها:

1. الطابع العلمي والفني: حيث يتطلب التحقيق جمع وتحليل معلومات بيئية (مثل بيانات التلوث، آثار التغير المناخي، تقارير الأثر البيئي).
2. حيادية الجهات المنفذة: إذ غالبًا ما تُشكل لجان مستقلة من خبراء البيئة والقانون الدولي، وتعمل تحت إشراف منظمات مثل UNEP أو مفوضية القانون الدولي.
3. أثره غير الملزم قانونًا: نتائج التحقيق لا تفرض التزامات، لكنها تُستخدم كمرجع في عمليات تفاوض لاحقة، أو في التحكيم حال اللجوء إليه.⁽⁴⁰⁾

من أبرز حالات التحقيق البيئي قضية بحر آرال بين دول آسيا الوسطى، حيث قامت لجنة فنية دولية بالتحقيق في أسباب الجفاف والدمار البيئي، وتقديم توصيات ساهمت في إعداد اتفاقيات إقليمية لإدارة المياه.⁽⁴¹⁾

ثانيًا: مرحلة التوفيق في تسوية النزاعات البيئية الدولية

1. المفهوم القانوني للتوفيق

التوفيق هو وسيلة سلمية تجمع بين خصائص التفاوض والتحقيق، حيث تُشكل لجنة محايدة تقوم بتحليل النزاع واقتراح حل متوازن، يأخذ في الحسبان المصالح القانونية والفنية للأطراف. ولا يترتب على التقرير الصادر عن هيئة التوفيق أي إلزام قانوني إلا إذا اتفقت الأطراف مسبقًا على الالتزام به.⁽⁴²⁾

2. خصوصية التوفيق في النزاعات البيئية

أ. طبيعته التشاركية: يتعاون المتنازعون مع هيئة التوفيق في عرض وجهات النظر والبيانات، ما يسمح بتقارب تدريجي.

ب. التركيز على الحلول الوسط: تسعى التوفيق إلى تقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق، تراعي البعد البيئي والمصلحة الاقتصادية للدول.

ج. إمكانية اعتماده في الاتفاقيات البيئية الدولية: مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" (UNCLOS)، التي تنص على التوفيق كوسيلة اختيارية لتسوية المنازعات البيئية البحرية.⁽⁴³⁾

ومن أبرز الأمثلة على حالات التوفيق في المنازعات البيئية الدولية: نزاع إندونيسيا وماليزيا حول تلوث مضيق ملقا، حيث تدخلت لجنة توفيق إقليمية قدمت حلاً توفيقياً تضمن التزامات بيئية مشتركة لمنع التكرار. ونزاع بين جنوب إفريقيا وناميبيا بشأن انبعاثات مصفاة نفطية قرب الحدود، حيث ساعدت آلية توفيق بدعم من UNEP في إبرام اتفاق تعاوني.⁽⁴⁴⁾

في النهاية يمكن القول ان مرحلتنا التحقيق والتوفيق من الآليات الحيوية في النزاعات البيئية الدولية، لما توفره من مقاربة علمية ودبلوماسية مرنة تضمن معالجة الخلافات دون اللجوء إلى القضاء، مع الحفاظ على العلاقات بين الدول. وتعكس التجارب الدولية أن تفعيل هاتين الوسيلتين يساهم في تحقيق العدالة البيئية، وتعزيز المسؤولية الدولية المشتركة

الفرع الثالث: التحكيم والمؤسسات المتخصصة في تسوية النزاعات البيئية الدولية

تُعد آلية التحكيم من أبرز الوسائل القضائية التي تتيح تسوية النزاعات البيئية الدولية بعيداً عن تعقيدات المحاكم التقليدية، إذ تجمع بين الطابع الإجرائي المرن والطابع الإلزامي للأحكام الصادرة عنها. ويتميز التحكيم البيئي الدولي بخصوصيات فنية وقانونية تفرض نفسها بفعل تعقيد موضوع النزاع وطبيعته المتعدية للحدود.

أولاً: الطبيعة القانونية للتحكيم البيئي الدولي

التحكيم البيئي الدولي هو إجراء قانوني يتم بموجبه حل نزاع ذي طابع بيئي بين دولتين أو أكثر أمام هيئة تحكيمية تتشكل باتفاق الأطراف، ويكون قرارها ملزماً. يختلف التحكيم في القضايا البيئية عن غيره من أشكال التحكيم بسبب الأبعاد الفنية التي تتطلب إشراك خبراء بيئيين إلى جانب القانونيين، مع مراعاة مبادئ القانون الدولي البيئي مثل مبدأ "الملوث يدفع"، ومبدأ "الوقاية"، ومبدأ "الاحتراز". (45)

ويُشترط لصحة اللجوء إلى التحكيم البيئي توافر اتفاق مُسبق بين الأطراف، إما باتفاق خاص عقب نشوء النزاع، أو من خلال اتفاق دولي يتضمن بنداً تحكيمياً. كما يجب أن يتضمن الاتفاق تحديد آلية اختيار المحكمين، القانون الواجب التطبيق، ومكان التحكيم. (46)

ثانياً: مزايا التحكيم في النزاعات البيئية

الإلزام القانوني: الأحكام التحكيمية الصادرة في النزاعات البيئية تكون ملزمة، وتتمتع بقوة تنفيذية تعادل تلك الصادرة عن القضاء الدولي، وهو ما يعزز الامتثال لنتائجها من قبل الأطراف المتنازعة. (47)

المرونة الإجرائية: يتيح التحكيم للأطراف حرية الاتفاق على القواعد الإجرائية الملائمة لطبيعة النزاع البيئي، بما في ذلك اختيار المحكمين ذوي الخبرة البيئية، واعتماد اللغة والتقنيات المناسبة للفصل في القضية. (48)

السرية والحساسية السياسية: تُعد السرية من أبرز مزايا التحكيم، إذ تُمكن الدول من حل النزاعات دون التسبب في توتر دبلوماسي علني، خاصة في القضايا البيئية ذات الارتباط بالموارد المشتركة أو المناطق الحدودية. (49)

ثالثاً: المؤسسات والهيئات المتخصصة في التحكيم البيئي:

1. محكمة التحكيم الدائمة

تُعد من أقدم المؤسسات التي تلعب دوراً مهماً في تسوية النزاعات البيئية، وخصوصاً بعد إنشاء قواعد اختيارية خاصة بالنزاعات البيئية لعام 2001. تتيح هذه المحكمة إجراءات تحكيم مرنة، ويمكن للأطراف اختيار المحكمين والخبراء البيئيين ضمن قائمة معدة سلفاً، ما يعزز الطابع الفني والموضوعي للفصل في النزاع. (50)

2. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

رغم أن اختصاص هذا المركز يقتصر على منازعات الاستثمار، إلا أن العديد من قضايا الاستثمار ذات الطابع البيئي، مثل التراخيص الممنوحة في مجالات التعدين أو الطاقة، خضعت لإجراءات التحكيم أمامه، ما يجعله فاعلاً غير مباشر في حل التحكيم البيئي. (51)

3. محكمة العدل الدولية

وإن لم تكن هيئة تحكيمية بالمعنى الدقيق، فإنها تختص في بعض الحالات التي يُحيل إليها أطراف النزاع البيئي ملفاتهم باتفاق مسبق، وقد أصدرت المحكمة أحكاماً بارزة مثل قضية مشروع سد غابسيكوفو-ناغيماروس، التي شكلت منعطفاً في إبراز الاعتبارات البيئية في الأحكام القضائية الدولية. ((52))

رابعاً: التحديات التي تواجه التحكيم البيئي:

رغم ما يحققه التحكيم من مزايا، إلا أنه يواجه عدة عقبات في النزاعات البيئية الدولية، منها:

- ضعف الإرادة الدولية المسبقة للجوء إلى التحكيم: معظم الاتفاقيات البيئية لا تتضمن بنوداً تحكيمية واضحة(53).
- قلة المحكمين المتخصصين بالبيئة: النقص في الخبراء القانونيين ذوي الخبرة البيئية يحد من فاعلية بعض الإجراءات.(54)
- صعوبة تحديد أطراف النزاع أحياناً: خصوصاً في النزاعات التي تتعلق بالمنافع العامة أو الأضرار البيئية الجماعية.(55)

ومن الأمثلة البارزة على النزاعات البيئية في المنطقة العربية النزاع القائم حول مياه نهر النيل، ولا سيما في قضية سد النهضة الإثيوبي الكبير. فقد واجهت دول حوض النيل (مصر والسودان وإثيوبيا) خلافات حادة تتعلق بتقاسم الموارد المائية وأثار المشروع على الأمن المائي للدول المتشاطئة. وعلى الرغم من حساسية الموضوع وأبعاده السياسية والاقتصادية، فقد لجأت الأطراف إلى وسائل بديلة لحل النزاع، مثل المفاوضات المباشرة، وجولات الحوار التي تمت برعاية الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى محاولات الوساطة التي قامت بها أطراف إقليمية ودولية كالبنك الدولي والولايات المتحدة. ويظهر هذا المثال أن الوسائل البديلة لتسوية المنازعات تمثل خياراً عملياً لتفادي التصعيد، والمحافظة على السلم الإقليمي، والسعي إلى حلول توافقية لقضية بيئية معقدة تمس الأمن المائي لشعوب المنطقة.

إلى جانب نزاع سد النهضة، يُعدّ النزاع حول مياه نهر الأردن وروافده، ولا سيما نهر اليرموك، مثالاً آخر على تطبيق الوسائل البديلة في تسوية المنازعات البيئية. فقد شهدت العلاقات الأردنية-الإسرائيلية خلافات متكررة بشأن تقاسم المياه المشتركة، خصوصاً في فترات الجفاف. ورغم حساسية النزاع وارتباطه بالبعد السياسي والأمني، فقد سعت الأطراف إلى استخدام آليات بديلة مثل التفاوض المباشر وعقد الاتفاقيات الثنائية، وكان أبرزها معاهدة وادي عربة لعام 1994 التي تضمنت ترتيبات لتقاسم المياه وتنظيم استخدامها. ويظهر هذا المثال أن اللجوء إلى التسويات السلمية البديلة ساهم في وضع إطار قانوني يخفف من احتمالية النزاع المسلح حول الموارد البيئية المشتركة، ويعزز التعاون الإقليمي في مجال المياه.

المطلب الثالث: التقييم القانوني للوسائل البديلة في تسوية النزاعات البيئية الدولية

تعد الوسائل البديلة لتسوية النزاعات الدولية ذات الطابع البيئي خيارًا عمليًا ومتكيفًا مع طبيعة هذه المنازعات، التي غالبًا ما تتداخل فيها الاعتبارات الفنية والبيئية مع الأبعاد القانونية والسياسية. ومن أجل تقييم هذه الوسائل بدقة، ينبغي النظر إلى مدى فعاليتها من جهة، وبيان ما تتمتع به من مزايا وما يعترضها من نقائص من جهة أخرى.

الفرع الأول: فعالية الوسائل البديلة في تسوية النزاعات البيئية الدولية:

تعتمد فعالية الوسائل البديلة، كالتفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم، على مدى انسجامها مع طبيعة النزاع البيئي الدولي، ومرونتها في التكيف مع خصوصيته، دون الإخلال بمبادئ القانون الدولي.

أولاً: الكفاءة الإجرائية.

تُظهر الوسائل البديلة فاعلية كبيرة من حيث اختصار الإجراءات وتقليل النفقات، مقارنة بالأجهزة القضائية التقليدية، وهو ما يجعلها خيارًا مناسبًا في القضايا البيئية ذات الطابع الفني المعقد. (56)

ثانياً: الامتثال للمبادئ البيئية الدولية

تتيح هذه الوسائل تطبيقًا أكثر مرونة وواقعية للمبادئ البيئية الدولية، مثل مبدأ "الاحتياط"، و"الملوث يدفع"، خاصة في حال التحكيم الذي يدمج الخبرات القانونية والبيئية. (57)

ثالثاً: التوازن بين السيادة والالتزام البيئي.

تسمح هذه الوسائل للدول بحماية مصالحها الوطنية دون التفريط بالتزاماتها البيئية، خصوصًا حين تتم الوساطة في إطار علني، مما يحد من التصعيد السياسي ويوفّر مساحة للحوار البناء (58)

رابعاً: إشراك الأطراف المتأثرة.

رغم فوائدها، تظل مشاركة الجهات غير الحكومية والمجتمعات المحلية محدودة في كثير من هذه الإجراءات، ما يطرح إشكاليات تمثيل المصالح البيئية العامة بشكل كاف. ((59))

خامساً: ضعف آليات التنفيذ

إن غياب الضمانات الملزمة لتنفيذ مخرجات هذه الوسائل، وافتقار العديد من الاتفاقيات البيئية إلى نصوص إنفاذ قوية، يضعف من أثرها العملي رغم نجاحها الشكلية. ((60))

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الوسائل البديلة في تسوية النزاعات البيئية:

يُظهر تحليل الوسائل البديلة أن فعاليتها تتباين باختلاف السياق البيئي الدولي وطبيعة النزاع القائم، وهو ما يستدعي الوقوف على أبرز مزاياها وعيوبها.

أولاً: مزايا الوسائل البديلة:

المرونة: تتيح الأطراف اختيار الإجراءات والمحكمين، ما يعزز الشعور بالحياد والثقة في النتائج. ((61))

السرعة وتوفير التكاليف: غالباً ما تكون أقل تكلفة وزمناً من القضاء الدولي الرسمي. ((62))

المواءمة الفنية: يسمح إدماج خبراء فنيين بتقديم حلول دقيقة وواقعية تتناسب مع طبيعة النزاع البيئي. ((63))

تعزيز التعاون: تشجع هذه الوسائل الأطراف على إيجاد حلول تفاوضية بدلاً من المواجهة، ما يدعم العلاقات الدولية. ((64))

ثانياً: عيوب الوسائل البديلة:

ضعف الإلزام القانوني أحياناً: بعض هذه الوسائل مثل التوفيق والوساطة تفتقر إلى صفة الإلزام، مما يجعل الالتزام بنتائجها طوعياً. ((65))

قصور في الشفافية والمساءلة: خصوصاً في الوساطة السرية، مما قد يؤدي إلى إقصاء أصحاب المصلحة غير الحكوميين. ((66))

صعوبة التنفيذ: يظل تنفيذ الاتفاقات الناتجة عن هذه الوسائل مرهوناً بالإرادة السياسية، دون وجود آلية دولية صارمة لضمان التطبيق. ((67))

التفاوت في القدرات التفاوضية: قد يؤدي عدم توازن القوى بين الأطراف إلى حلول غير عادلة، خاصة إذا كانت إحدى الدول أكثر نفوذاً أو خبرة. ((68))

وترى الباحثة، لا تزال الجهود الدولية لتسوية النزاعات البيئية تقف عند مفترق طرق بين الطموح القانوني والواقع العملي. فعلى الرغم من تطور المبادئ البيئية في القانون الدولي وازدياد الوعي العالمي بخطورة الأضرار العابرة للحدود، إلا أن الإشكالية الجوهرية تكمن في تسييس القضايا البيئية وغياب الإرادة الحقيقية لدى بعض الدول في تبني آليات فض النزاعات البيئية بجدية والتزام. ان الوسائل البديلة لتسوية هذه النزاعات، وإن كانت توفر مرونة وإجراءات أكثر مواءمة لطبيعة المنازعات البيئية، فإنها تظل رهينة بمستوى التعاون الدولي والثقة المتبادلة.

في رأيي، لا يكفي وجود إطار قانوني متطور، بل يجب أن يُدعم ذلك بإرادة تنفيذية تترجم النصوص إلى نتائج واقعية. كما أعتقد أن إشراك المجتمع المدني والمنظمات البيئية في هذه الوسائل قد يساهم في تحسين شرعية الحلول المقترحة ويضمن مراعاة المصالح البيئية العامة، لا فقط مصالح الدول.

الخاتمة:

إن تسوية النزاعات البيئية الدولية تمثل إحدى أبرز التحديات القانونية في عصرنا الحديث، نظرًا لتداخل أبعادها البيئية والسياسية والاقتصادية. فهذه النزاعات لا تنحصر في خلافات بين أطراف دولية فقط، بل تمتد آثارها لتشمل الأجيال القادمة والنظام البيئي العالمي بأسره. وقد كشف البحث عن أن طبيعة هذه المنازعات تختلف عن النزاعات التقليدية، من حيث تعدد الأطراف المعنية، وغموض المسؤوليات، وصعوبة تحديد الأضرار.

وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى البيئة العامة لهذه النزاعات، بما يشمل تعريفها وخصائصها وأنواعها، إلى جانب التحديات القانونية التي تعيق تسويتها. كما تبين أن الطابع المعقد والتقني لهذه القضايا يستدعي أدوات قانونية تتسم بالمرونة والتخصص، وهو ما يجعل من الوسائل البديلة، موضوع المبحث الثاني، ضرورة لا مجرد خيار. فالتحكيم، والوساطة، والتوفيق، والتفاوض، كلها وسائل أثبتت فاعليتها النسبية في حل النزاعات البيئية، إلا أن اعتمادها يظل محدودًا بسبب غياب الإرادة السياسية، وقصور القواعد الإجرائية، ومحدودية مشاركة الفاعلين غير الحكوميين.

من هنا، تبرز الحاجة إلى إصلاحات قانونية ومؤسسية تعزز من استخدام هذه الوسائل، وتربط بين المبادئ البيئية العالمية وآليات الإنفاذ الفعلي. كما يجب أن يتحول التعامل مع النزاعات البيئية من نهج دفاعي مؤقت إلى سياسة استباقية قائمة على التعاون الدولي والالتزام الأخلاقي بحماية كوكب الأرض.

النتائج:

- خصوصية المنازعات البيئية الدولية: يتبين أن النزاعات البيئية تتميز بطبيعة مركبة، تتداخل فيها الجوانب القانونية والفنية والسياسية، ما يجعلها تختلف عن النزاعات التقليدية سواء في الأسباب أو في آليات التسوية.

- قصور الأنظمة القانونية التقليدية: أظهرت الدراسة أن النظام القضائي الدولي لا يوفر دائمًا استجابة فعّالة لهذه النزاعات، نظرًا لطول الإجراءات، وضعف التخصص البيئي لدى العديد من الهيئات القضائية.

- فعالية الوسائل البديلة رغم محدودية استخدامها: الوسائل البديلة مثل التفاوض والوساطة والتحكيم أثبتت فعاليتها من حيث السرعة والمرونة، لكنها لا تزال غير مفعّلة بالشكل الكافي، إما بسبب ضعف النصوص الاتفاقية أو غياب الإرادة السياسية.

التوصيات:

- توصي الباحثة بتعزيز البنود التحكيمية في الاتفاقيات البيئية حيث ينبغي إدراج نصوص واضحة وصريحة ضمن الاتفاقيات الدولية البيئية تتيح اللجوء إلى التحكيم أو الوساطة كآليات مفضلة لحل النزاعات، بما يضمن الإلزام القانوني وسرعة الإجراءات.

- توصي الباحثة بإنشاء هيئات متخصصة دائمة في تسوية النزاعات البيئية وإنشاء محكمة بيئية دولية أو مراكز تحكيم ووساطة دائمة تتمتع بخبرات قانونية وفنية متخصصة، لتوفير بيئة أكثر ملائمة لمعالجة هذا النوع من النزاعات.

- توصي الباحثة بتفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات البيئية الدولية حيث لا بد من تعزيز إشراك الفاعلين غير الحكوميين في آليات تسوية النزاع، سواء كأطراف مساعدة أو كمراقبين، لضمان شفافية الحلول ومواءمتها مع المبادئ البيئية العالمية.

المراجع:

المراجع العربية:

أبو العسل، ن. (2017). تسوية المنازعات الدولية: الوسائل السلمية في القانون الدولي العام. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

أبو الوفا، أ. (2012). القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

أبو هيف، ع. ص. (2004). القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

العبادي، م. ي. (2018). الالتزامات الدولية لحماية البيئة. مجلة الحقوق، 1(1)، 88-102.

الرفاعي، ج. (2020). حل النزاعات البيئية: دراسة في ممارسات الحلول البديلة في القانون الدولي. عمان: دار الثقافة القانونية.

الشمري، ج. (2018). التسوية السلمية للنزاعات البيئية الدولية: دراسة مقارنة. بيروت: دار الكتب القانونية.

الشايعي، ع. (2018). مفاهيم في العلاقات الدولية. الكويت: جامعة الكويت.

شتات، ل. ن. (2020). القانون الدولي البيئي - المبادئ العامة والتطبيقات. عمان: دار الثقافة.

عيسى، ح. (2013). التسوية السلمية للنزاعات البيئية في القانون الدولي: الوسائل البديلة للنزاع. القاهرة: مكتبة الثقافة القانونية.

عودة، ن. (2018). القانون الدولي البيئي وتحديات التنفيذ. القاهرة: دار المنظومة العربية.

فهيم، خ. (2020). التنوع البيولوجي في القانون الدولي البيئي. مجلة القانون الدولي، 2(1)، 45-66.

خليفة، س. (2010). القانون الدولي البيئي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

زين الدين، ص. (2015). النزاعات البيئية حول المياه الدولية. بيروت: دار المنهل اللبناني.

مراجع أجنبية:

Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press.

Kiss, A., & Shelton, D. (2004). International environmental law (3rd ed., p. 121). Transnational Publishers.

Koivurova, T. (2014). Introduction to international environmental law. Routledge.

- Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press.
- Sands, P., & Peel, J. (2018). Principles of international environmental law (4th ed.). Cambridge University Press.
- Shaw, M. (2017). International law (8th ed.). Cambridge University Press.
- United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). Part XV – Settlement of Disputes, Article 284.
- United Nations Environment Programme (UNEP). (2020). Emissions gap report 2020. <https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2020>.
- Weiss, E. B. (1993). International environmental law: Contemporary issues and the emergence of a new world order. Georgetown Law Journal, 81(3), 675–710.

الهوامش:

- (1) الرفاعي، ج. (2020). حل النزاعات البيئية: دراسة في ممارسات الحلول البديلة في القانون الدولي. عمان: دار الثقافة القانونية. ص 39
- (2) خليفة، س. (2010). القانون الدولي البيئي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص 137
- (3) أبو الوفا، أ. (2012). القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية. ص 559
- (4) عيسى، ح. (2013). التسوية السلمية للنزاعات البيئية في القانون الدولي: الوسائل البديلة للنزاع. القاهرة: مكتبة الثقافة القانونية. ص 104
- (5) الشمري، ج. (2018). التسوية السلمية للنزاعات البيئية الدولية: دراسة مقارنة. بيروت: دار الكتب القانونية. ص 62
- (6) Sands, P., & Peel, J. (2018). Principles of international environmental law (4th ed.). Cambridge University Press. p110
- (7) Shaw, M. (2017). International law (8th ed.). Cambridge University Press. p. 937
- (8) المرجع نفسه، ص 938
- (9) المرجع نفسه، ص 939
- (10) المرجع نفسه، ص 939
- (11) المرجع نفسه، ص 949
- (12) المرجع نفسه، ص 941
- (13) خليفة، س. مرجع سابق. ص 142
- (14) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press p. 259
- (15) أبو الوفا، أ. مرجع سابق. ص 561
- (16) العبادي، م. ي. (2018). الالتزامات الدولية لحماية البيئة. مجلة الحقوق، 1(1)، 88–102، ص 73
- (17) Kiss, A., & Shelton, D. (2004). International environmental law (3rd ed., p. 121). Transnational Publishers. p. 121
- (18) Koivurova, T. (2014). Introduction to international environmental law. Routledge., p. 64
- (19) زين الدين، ص. (2015). النزاعات البيئية حول المياه الدولية. بيروت: دار المهمل اللبناني. ص 89
- (20) United Nations Environment Programme (UNEP). (2020). Emissions gap report 2020. <https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2020>. p. 11
- (21) فهي، خ. (2020). التنوع البيولوجي في القانون الدولي البيئي. مجلة القانون الدولي، 2(1)، 45–66، ص 114
- (22) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press. 252–256
- (23) Ibid., pp 275–280

- .Ibid., pp. 260–265 (24)
- Ibid., pp. 275–280 (25)
- .Ibid., pp. 300–305 (26)
- .Ibid., pp. 260–265 (27)
- Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press (28)
- pp. 190–195
- Ibid., pp. 203–207 (29)
- (30) شتات، ل. ن. (2020). القانون الدولي البيئي – المبادئ العامة والتطبيقات. عمان: دار الثقافة ص 221-215
- (31) أبو العسل، ن. (2017). تسوية المنازعات الدولية: الوسائل السلمية في القانون الدولي العام. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص 153-145
- (32) Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press (32)
- .155–150 .
- Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press. pp. (33)
- 280–274
- Weiss, E. B. (1993). International environmental law: Contemporary issues and the emergence of a new world order. (34)
- Georgetown Law Journal, 81(3), 675–710. pp. 681
- (35) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 160–165
- (36) شتات، ل. ن. مرجع سابق، ص 230–225
- (37) Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press. pp. 172–173
- (38) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press. pp. .
- 288–287
- (39) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 182–175
- (40) شتات، ل. ن. ، مرجع سابق، ص 236–231
- (41) شتات، ل. ن. ، مرجع سابق، ص 236–231
- (42) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press. pp.
- (43) Weiss, E. B. (1993). International environmental law: Contemporary issues and the emergence of a new world order. (43)
- .Georgetown Law Journal, 81(3), 675–710. pp 687–690
- United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). Part XV – Settlement of Disputes, Article 284 (44)
- (45) شتات، ل. ن. مرجع سابق، ص 255–247
- (46) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 190–185
- (47) Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press. pp. 234–239
- (48) شتات، ل. ن. ، مرجع سابق، ص 250
- (49) أبو العسل، ن. ، مرجع سابق، ص 188
- (50) Sands: مرجع سابق، ص 236
- (51) Birnie، مرجع سابق ص 223-221
- (52) Birnie وآخرون: مرجع سابق، ص 325
- (53) أبو العسل، ن. ، مرجع سابق، ص 189
- (54) Sands: مرجع سابق، ص 239
- (55) Birnie وآخرون: مرجع سابق، ص 328

- (56) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 185
- (57) شتات، ل.ن. مرجع سابق، ص 252
- (58) عودة، ن. (2018). القانون الدولي البيئي وتحديات التنفيذ. القاهرة: دار المنظومة العربية. ص 199
- (59) Birnie، مرجع سابق، ص 327
- (60) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 187
- (61) شتات، ل.ن. مرجع سابق، ص 254
- (62) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 188
- (63) شتات، ل.ن. مرجع سابق، ص 255
- (64) عودة، ن. مرجع سابق، ص 201
- (65) Birnie، مرجع سابق، ص 328
- (66) عودة، ن. مرجع سابق، ص 203
- (67) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 189
- (68) عودة، ن. مرجع سابق، ص 205

أطر الحوكمة البيئية في العراق

¹ م.د. ظاهر عبدالله علوان * ، ² أ.م.د. وليد مساهر حمد

¹ كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت (العراق)، ² كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت (العراق)

Environmental governance frameworks in Iraq

¹Dr. dhahir Abdullah Alwan * , ² A.P.D. waleed msahir Hamad

¹ <https://orcid.org/0009-0003-2624-0619> , ² <https://orcid.org/0000-0002-6529-0120>

¹ Faculty of political science, Tikrit University (Iraq), Dhahir.1987@tu.edu.iq

² Faculty of political science, Tikrit University (Iraq), waleed.iq@tu.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2025/ 06 / 04 تاريخ القبول: 2025 / 10 / 02 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

المخلص:

يستعرض هذا البحث الأدبيات ذات الصلة بالحوكمة البيئية والفواعل المؤثرة والراسمة لها، مركزا على العراق وجهوده في العمل على التأطير للحوكمة البيئية من خلال الإيفاء بالنود الواردة في المعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة وادماجها في القوانين والتشريعات الوطنية وكذلك التأطير المؤسسي لذلك بما ينعكس إيجابيا على المؤشر البيئي الامر الذي يمكن العراق من مواجهة التغير المناخي والحد من اثاره وعلى الابعاد كافة، ويهدف البحث الى اثراء الدراسات النظرية بالمحددات المفاهيمية المتعلقة بالحوكمة البيئية وأهدافها ومضامينها، اما الهدف التطبيقي فيركز على بيان الجهود التي يبذلها العراق في مجال الحوكمة البيئية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، البيئة، الحوكمة البيئية، الأطر التشريعية والقانونية، اطر البرامج والمشاريع والخطط والمبادرات المتعلقة بالبيئة، الأطر المؤسسية.

Abstract:

This research reviews the literature related to environmental governance and its influential and defining actors, focusing on Iraq and its efforts to frame environmental governance by complying with the provisions of international treaties related to the environment and integrating them into national laws and legislation, as well as institutionally framing this in a way that positively reflects on the environmental index, enabling Iraq to confront climate change and limit its effects in all dimensions. The research aims to enrich theoretical studies with conceptual determinants related to environmental governance, its objectives, and its contents. The practical objective focuses on highlighting Iraq's efforts in the field of environmental governance.

المؤلف المرسل.

* Corresponding author.

Keywords: Governance; environment; environmental governance; legislative and legal frameworks; projects, plans and initiatives related to the environment; institutional frameworks.

مقدمة:

يعد التغير المناخي من التحديات البيئية الأكثر إلحاحاً في عصرنا وهذا يتطلب مراجعة لحالة النظم البيئية في العراق التي أضحت هشة في مواجهة تلك التحديات، الأمر الذي يستدعي الاستجابة للهشاشة البيئية (أي مواجهتها أو الوقاية من تفاقمها مستقبلاً)، وتركز أولى هذه الاستجابات بشكل مباشر على الأطر المؤسسية والتشريعية - موضوع هذه المراجعة، إلا أن ذلك يتطلب تضافر الجهود الأخرى كجهود المبادرات والخطط والاستراتيجيات، كما لا يمكن أن تكتمل الاستجابات تلت بدون تشاركية مع الفواعل والجهات الإقليمية والدولية المعنية بذلك، وهذا ما سيستعرضه البحث ومبينا الأدبيات المتعلقة بالحوكمة البيئية معالجة بعض هذه الاستجابات من خلال مجموعة من الأطر.

أهمية البحث:

هناك أهميتان لموضوع البحث تنبع الأولى من الأهمية النظرية المتعلقة بالمحددات المفاهيمية للحوكمة البيئية فهو من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة التي عملت الادبيات العالمية على تحديد مفاهيمها والغور في تفاصيلها لحداتها ولما له من مساس في البيئة المعاشة، أما الأهمية التطبيقية تتمثل بأنموذج الدراسة فالحوكمة البيئية في العراق والذي تعد ذات أهمية كبيرة لارتباطها المباشر بالبيئة التي تجري فيها العمليات التنموية ولها مساس في حياة المواطن في العراق.

إشكالية البحث:

تعد المشاكل البيئية من المواضيع التي تهدد الحياة في العراق بأبعادها كافة، فالهشاشة البيئية العراقية التي ركزت عليها التقارير البيئية الوطنية والعالمية وظواهرها المتمثلة بالتغير المناخي والتصحر والتلوث تمثل إشكالية رئيسية انطلق منها البحث بتساؤله الرئيس والمتمثل ما الجهود التي بذلها العراق في التصدي ومواجهة الهشاشة البيئية؟ يتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

- 1- ما مفهوم الحوكمة البيئية؟ وما أهميتها وما المبادئ التي تركز عليها؟ وما الفواعل المؤثرة فيها؟
- 2- ما الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالحوكمة البيئية والتي انضم العراق لها؟ وكيف يمكن تضمينها وطنياً؟
- 3- ما أبرز الأطر التشريعية المعنية بالحوكمة البيئية في العراق على المستوى الدستوري والقانوني؟
- 4- ما أبرز الأطر المؤسسية المعنية بالحوكمة البيئية في العراق؟
- 5- ما الاستراتيجيات والخطط والبرامج المعنية بالحوكمة البيئية في العراق؟

فرضية البحث:

للإجابة على التساؤلات التي وردت في الإشكالية أعلاه انطلق البحث من فرضية مفادها " سعى العراق الى الإيفاء بمرتكزات الحوكمة البيئية عن طريق الأطر التي عمل على التأسيس لها، مبتدأ بالشراكات الدولية المتمثلة بالمعاهدات والاتفاقيات وتضمينها بالقوانين والتشريعات والبرامج والاستراتيجيات ومنتهياً بالتقييم والمراجعة من خلال التقارير التي تصدرها الجهات الوطنية المعنية بالبيئة".

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات وإثبات صحة الفرضية ولضرورات الإحاطة بالموضوع اتبع البحث المنهج الوصفي في وصف مشكلة الدراسة والمتمثلة بالحوكمة البيئية في العراق وتتبع تفصيلاتها، كما اتبع البحث المنهج التحليلي في تجزئة موضوع الدراسة ومعرفة تفاصيله لإيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة في البحث.

هيكلية البحث:

ان الإجابة على الأسئلة واثبات صحة الفرضية قسم البحث الى مطلبين سبقتها بمقدمة وتلتهما بخاتمة، تطرق الأول الى المحددات المفاهيمية للحوكمة البيئية وأهميتها والمبادئ التي تركز عليها، اما الثاني فتطرق الى الأطر (الشراكات الدولية، المؤسسية، التشريعية، المبادرات) التي اتبعها العراق في تطبيق الحوكمة البيئية.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الحوكمة البيئية، الا انه تم التركيز على جانب معين من الموضوع لغرض ما، وعليه يمكن لنا عرض بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من زاوية قريبة لموضوع الدراسة وفق التسلسل التالي:

- 1- كتاب "نوال علي تعاليبي"، "الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها"، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2014، وقد ركزت على دور الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية، اذ اسهمت التأثير وإقناع صناع السياسات البيئية العالمية والجماهير بأن المشكلات التي يتم تعريفها على هذا النحو قابلة للحل، وكذلك أسهمت في عملية تقديم الحلول والبدائل المناسبة، ومراقبة تنفيذها، وقد اختلفت دراستنا عن الدراسة أعلاه (والتي ركزت على الفواعل غير الدولاتية) اذ ان دراستنا شملت الفواعل الرسمية بأطرها كافة وكذلك مبينة الدور التشاركي للفواعل غير الرسمية.
- 2- بحث "عبد الجليل علي عباس"، "الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"، العدد 1، 2022، والذي ناقش مجموعة مفاهيم ونظريات معنية بالحوكمة البيئية، حيث يوضح أهمية الحوكمة كمقاربة بيئية لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تقوم بها السلطات العليا للدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي، وتوصل الى أن الحوكمة البيئية تعتبر من أهم آليات العمل الفعالة لمواجهة المشكلات البيئية، وتختلف دراستنا عن الدراسة أعلاه التي ركزت على الجانب النظري فقط الا ان دراستنا ركزت في جزءها التطبيقي على العراق كنموذج للدراسة.
- 3- بحث "مالك عباس جيثوم"، دور الاتفاقيات الثنائية في حماية البيئة وتحسينها (دراسة تطبيقية في ضوء حالة العراق)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 55، 2022 ركزت الدراسة على الجانب القانوني الذي من خلاله وضحت دور الاتفاقيات الثنائية في حماية وتحسين البيئة وبنيت الاتفاقيات التي أبرمها العراق في هذا المجال، الا انها لم تركز على الجوانب الأخرى المتمثلة بالأطر المؤسسية والفواعل الأخرى المعنية بالحوكمة البيئية.
- 4- بحث "حميد اسعد نداوي"، عقوبات جرائم تلويث البيئة في التشريع العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2020، ركزت الدراسة على العقوبات المعنية بجرائم تلويث البيئة في العراق وعملت على إيجاد حلول للمشاكل البيئية التي ظهرت حديثا، الا انها لم تحط بحثيا في جوانب أخرى للحوكمة البيئية والمتمثلة بالاطر الرسمية والغير الرسمية للحوكمة البيئية في العراق والتي أحاطت بها دراستنا هذه.

المطلب الأول: الحوكمة البيئية: محددات مفاهيمية

من الضروري التطرق لمفهوم كلا من الحوكمة والبيئة كمصطلحين منفردين لفهمهما حتى يسهل فهم مقارنة الحوكمة البيئية، وهذا ما سيتم تفكيكه وفهمه في هذا المطلب والذي سيقسم الى (الحوكمة، البيئة، الحوكمة البيئية). وقبل تفكيك المفهوم لا بد من الإشارة بشكل موجز وضمني الى الأسباب التي ساعدت على تبلور فكرة مفهوم الحوكمة البيئية، وكان بدايات ذلك فترة الستينيات والسبعينيات والتي تعد نقطة تحول في الاعتراف بالمشاكل البيئية، التي

تفاقت وتضاعفت واتسمت بالعمولة، وازداد الوعي بالقضايا البيئية من خلال الصور والكتابات والكوارث البيئية، والتي ساعدت جميعها على نشر المشاكل البيئية في جميع أنحاء العالم وجعلها قضايا حقيقية للسياسة العامة والعلاقات الدولية (Simard, 2021, p. 217).

أولاً: الحوكمة تعد من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والتي تتمتع بخصائص معينة مثل المشاركة، المسائلة، المحاسبة، التمكين، ... الخ، فالحوكمة تعني تفاعل مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية لإدارة السلطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية وصولاً إلى تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، وذلك من خلال آليات الإدارة الرشيدة في المؤسسات العامة والخاصة وفي مجالات الحياة كافة (تعبالي، 2014، صفحة 24).

ثانياً: البيئة: عرفت البيئة بأنها "مجموعة من العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمساحات التي يسكنها والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته تؤثر في سلوكياته ونظام حياته"، وكذلك تعني "النظام الذي يشمل كل الأحياء ومحيطها وكل التفاعلات التي تتخلل ذلك النظام" (فيصل، 2024، صفحة 14) أو هي ذلك المحيط الذي يضم كل العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر على الكائنات الحية بطريقة مباشرة وغير مباشرة (محمد، الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019، 2022، صفحة 69).

ثالثاً: الحوكمة البيئية: وبعد تفكيك المصطلح إلى (الحوكمة والبيئة) فلا بد من إعادة تركيبه وتعريفه فمفهوم الحوكمة البيئية يعود إلى آليات صنع القرارات التي تعني بإدارة البيئة والموارد البيئية حيث تشير الحوكمة البيئية إلى "مجموع العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال و النتائج البيئية (Lemos, 2006, p. 298) كما تشير إلى "عملية صنع القرار المرتبطة بمراقبة وتسيير البيئة والموارد الطبيعية"، كما تعني الحوكمة البيئية "تفاعلات متعددة المستويات أي المحلية والوطنية والدولية / العالمية بين الجهات الثلاث الرئيسية أي الدولة والسوق والمجتمع المدني، و التي تتفاعل مع بعضها البعض، سواء بطرق رسمية وغير رسمية في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاستجابة للمطالب المتعلقة بالبيئة والتي تكون مرتبطة بقواعد وإجراءات وعمليات وخطط تنمية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بيئياً" (لفته، 2018، الصفحات 3013-3014).

كما تشير أيضاً إلى مجموعة التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية، والعمليات التنظيمية والآليات والميكانزمات التي يؤثر بها صنع القرار في الأفعال والنتائج البيئية بحيث تسمح لكل المعنيين بإدارة الموارد البيئية بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في استغلالها (الأعرجي، 2024، الصفحات 104-105).

كما قدمت المفوضية الأوروبية تعريفاً للحوكمة البيئية على أنها: "نظام شامل من الجهات الفاعلة والمؤسسات والمعايير التي تحدد المسؤولية والمساءلة، وتبني الثقة والقدرة على التعاون في صنع السياسات واتخاذ القرار والتنفيذ والإنفاذ في مجال البيئة" وركز هذا التعريف على مضامين الحوكمة البيئية باعتبارها "مقاربة تسعى بالانتقال بالدور في حماية البيئة من المقاربة التقليدية التي تكون الدولة فيها هي الفاعل الرئيسي والوحيد، والانتقال إلى فلسفة بيئية جديدة تواكب تطورات عصر العولمة والتسارع، تعتمد على توسيع دائرة الفواعل إلى شبكات غير رسمية ذات الاهتمام بالشأن البيئي، التي تسهم في سن التشريعات والتنفيذ وغيرها مع مزيد من المساءلة والشفافية" (قراس، 2024، صفحة 39).

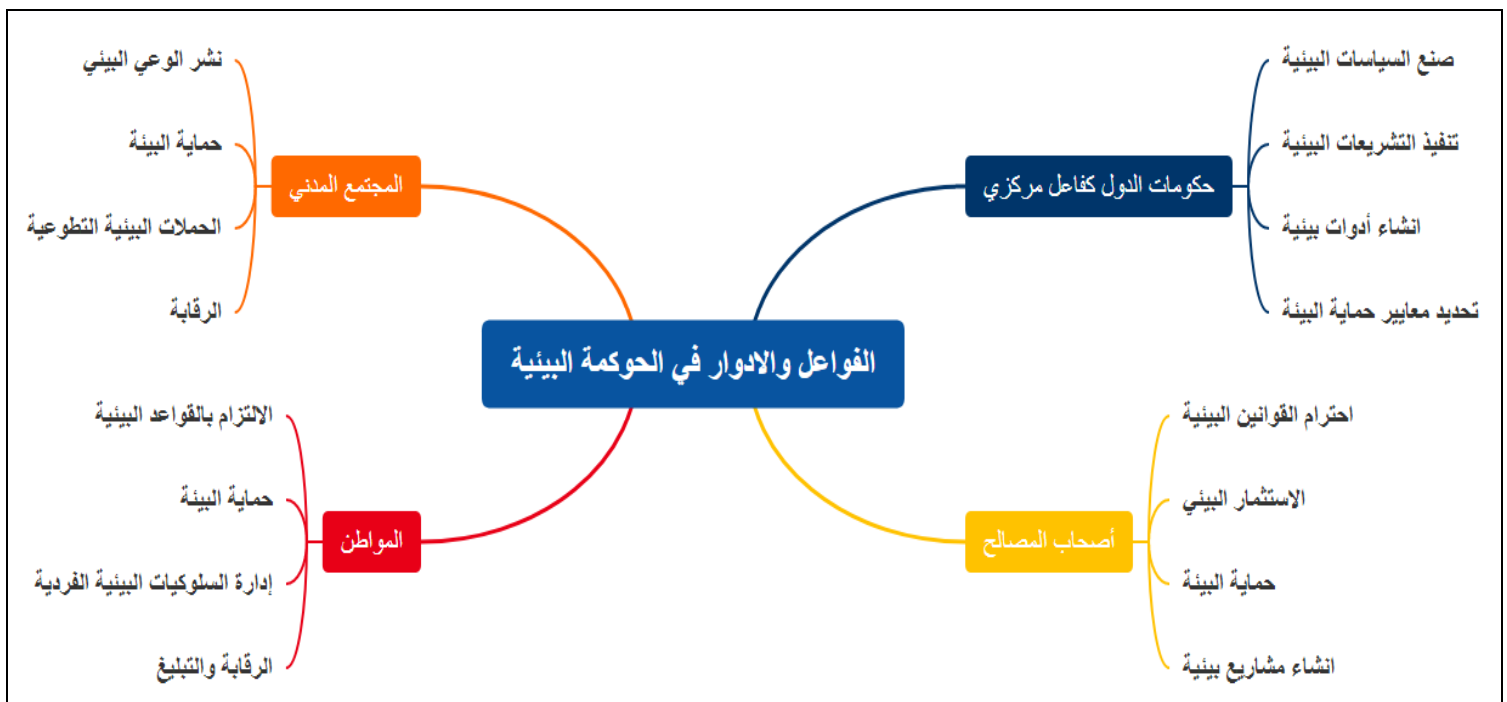
الهدف من الحوكمة البيئية، على وجه الخصوص، هو إدارة السلوكيات الفردية أو الإجراءات الجماعية سعياً لتحقيق المنافع البيئية العامة والنتائج المجتمعية ذات الصلة، وإن فهم الحوكمة البيئية يعني فهم كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وما إذا كانت السياسات والعمليات الناتجة تؤدي إلى نتائج مستدامة بيئياً واجتماعياً ويركز تحليل الحوكمة البيئية على قدرة ووظائف و/أو أداء العناصر المؤسسية والبنوية والإجرائية للحوكمة (2, p. Nathan J. Bennett, 2018).

وتستند الحوكمة البيئية على ثلاث مبادئ هامة وهي:

مبدأ التنمية المستدامة: ان هذا المبدأ الذي نشأ بعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، يهدف الى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويتضمن ثلاثة ابعاد رئيسية: (البعد الاقتصادي والذي يركز على النمو الاقتصادي المستدام، والبعد الاجتماعي الذي يركز على تعزيز العدالة الاجتماعية، والبعد البيئي والذي يركز على حماية البيئة والموارد الطبيعية) (فيصل، 2024، الصفحات 15-18).

مبدأ الحيطة: يعد مبدأ الحيطة والذي يقتصر على مبدأ المسؤولية القانونية ضروريًا لتفادي الضرر والانتقال لمعالجة النقص والقمع ماديًا، والتي يترتب عليها آثار طويلة الأمد، فهو أي مبدأ الحيطة يضع على عاتق السلطة العامة مسؤولية عامة في إدارة المخاطر، وعليه فإن الحوكمة البيئية تقوم على هذا المبدأ ليكون ركيزة في تفعيل الحكم الصالح وتجنب الأضرار البيئية المحتملة والمكلفة، وذلك عن طريق تدابير قبلية وتفعيل النصوص الحمائية والهيئات الرقابية لحماية للبيئة وعناصرها (عيسى، 2022، الصفحات 20-21).

مبدأ العدالة البيئية: يقوم هذا المبدأ على المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة للمواطنين كافة وبدون تمييز بينهم، في الأمور المعنية برسم وصياغة وتنفيذ القوانين والسياسات والبرامج البيئية وتقييمها، وتحقق المعاملة الفعالة حينما يتمتع كل فرد بدرجة الحماية ذاتها من المخاطر البيئية والصحية، وبإمكانية اسهامهم المتساوية في عملية صنع القرار في وضع القرارات البيئية والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية للحصول على بيئة ملائمة للعيش المستدام (عائشة، 2022، صفحة 283).



الشكل من اعداد الباحثين اعتماد على: (قراس، 2024، صفحة 44).

وهناك اشكال للحوكمة البيئية وهي (عباس، 2022، الصفحات 104-105):

أولاً: الحوكمة البيئية العالمية: تعني التعاون بين البلدان في حل المشاكل البيئية العالمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق دعم منظومة الأمم المتحدة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والاستفادة من آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، ومساعدة البلدان، بناءً على طلبها، لتعزيز مؤسساتها وقوانينها البيئية وتنفيذ سياساتها البيئية الوطنية.

ثانياً: الحوكمة البيئية الوطنية: أي مجموعة الأنظمة والآليات والسياسات البيئية الموجودة على المستوى الوطني للدولة والتي تسعى إلى الحفاظ على حماية البيئة. ولكن هذا لا يعني الحديث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية. بل إن هناك مناهج وسياسات منفصلة لكل بلد ومجتمع.

ثالثاً: الحوكمة البيئية المحلية: تعني الانتقال من السياسة العامة إلى العمل العام. وبهذا المعنى، فهو يجمع بين مبادرات السلطات الحكومية المحلية ومبادرات الجهات الفاعلة في المجال البيئي، إذ تعتمد الحوكمة البيئية المحلية على الشبكات والتدفقات، والهدف من الشبكات هو إنشاء روابط بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى المحلي والتدفقات المتداولة في الشبكة.

مقومات الحوكمة البيئية

الاستدامة في التنمية

دعم تعميم الاستدامة البيئية في عمليات التنمية الوطنية بعد خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة يشمل ذلك عمليات البرمجة القطرية والشاملة المشتركة للأمم المتحدة، مما يعزز من التكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

تقديم المساعدات الفنية والتقنية

تقدم المساعدات الفنية والتقنية للحكومات لتعزيز قدرتها على تنفيذ القوانين البيئية، وتشمل المساعدات التدريب وتوفير الموارد، وتطوير القدرات المؤسسية.

الاستدامة للفقر

يهدف دعم تعميم الاستدامة البيئية لصالح الفقراء إلى الحد من الفقر ومحاوله القضاء عليه من خلال مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يعزز هذا الربط من قدرة الفقراء على التكيف مع التغيرات البيئية وتحسين ظروفهم المعيشية.

دعم الملتقيات البيئية

تعتبر الملتقيات واللقاءات الوزارية الإقليمية وشبه الإقليمية والمحلية منصات حيوية لتبادل السياسات البيئية، تساهم في تحديد الأولويات للقضايا البيئية الرئيسية التي تواجه الدول، وتعزز من التعاون بين الدول وتبادل الخبرات في مجال الحوكمة البيئية.

المشورة العلمية ودعم المجتمع المدني

تعزيز ودعم الاستشارة العلمية والفنية يعد ضرورياً لاتخاذ قرارات بيئية مستنيرة، تساعد في تطوير سياسات فعالة تستند إلى الأدلة العلمية، كما يؤدي المجتمع المدني وأصحاب المصلحة دوراً مهماً في حوار السياسات البيئية والسياسات العامة، يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار البيئي، يشجع على مشاركة المجتمع في تطوير وتنفيذ السياسات البيئية، مما يعزز من فعالية هذه السياسات.



الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (محمد، الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019، 2022، صفحة 74).

يتضح مما سبق ان الحوكمة البيئية تعني السياسات والقوانين والبرامج والاستراتيجيات المعنية بالبعد البيئي في جميع الاعمال الحكومية وغير الحكومية وهو ما يجعل مقوماتها ومبادئها تقوم على أساس المشاركة بين الجهات المعنية الفاعلة في هذا المجال (المنظمات الدولية والمحلية) وصولاً الى الهدف الرئيسي لها والمتمثل تحقيق بيئة آمنة تصلح للعيش المستدام.

المطلب الثاني: الأطر المعنية بالحوكمة البيئية في العراق

تحتاج الحوكمة البيئية في العراق الى الكثير من الجهد المتكامل والمنهج والشامل وفقاً لمبدأ التراكمية وصولاً الى ترسيخ ثوابت الحوكمة البيئية الامر الذي جعل من راسي السياسات العامة المعنيين بالبعد البيئي للحوكمة العمل على العديد من

الأطر التي تشكل ركائز للحوكمة البيئية سعى العراق وتمثل هذا الجهد بالعديد من الأطر منها ما يتعلق بجانب الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ومنها ما يتعلق بإدماج هذه الاتفاقيات بالأطر الدستورية والقوانين الوطنية وقد قسمت هذه الأطر إلى: أولاً: أطر الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية: تتطلب الحوكمة البيئية الإيفاء بالالتزامات الدولية ووصولاً لتحقيق الشراكة الدولية في العمل البيئي الموحد وحفاظاً على البيئة ضمن أطارها ومنظورها العالمي عمل العراق على المصادقة أو الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التالية:

1- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها: انضم العراق في عام 2009 إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المبرمة في نيويورك في 9/أيار/1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في 21/آذار/1994 وبروتوكول كيوتو الملحق بها المبرم في كيوتو في 11/كانون الأول/1997 الذي دخل حيز التنفيذ في 16/شباط/2005، وتهدف الاتفاقية والبروتوكول الملحق فيها إلى محاربة التغيرات في المناخ وارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية عن طريق تقليل نسبة الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري (قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة 2009، 2009، صفحة 1).

2- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة 2012: انضم العراق لهذه الاتفاقية سنة 2012 وتهدف إلى تنظيم التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية وحمايتها من الانقراض ومراقبة الاتجار بها (قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة 2012، 2012، صفحة 1).

3- الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر: انضم العراق لها عام 2009 وقد وضعت الاتفاقية لتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو من التصحر وتحقيق تنمية مستدامة للأراضي الزراعية والأنهر والمبازل ومن أجل تحسين البيئة (قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 2009، 2009، صفحة 1).

4- اتفاقية التنوع البيولوجي: انضم العراق للاتفاقية عام 2008 ، تهدف إلى صيانة التنوع البيولوجي واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام المواد الجينية بطرق ملائمة ونقل التكنولوجيا ذات الصلة مع مراعاة كافة الحقوق كما تهدف الاتفاقية إلى المساهمة في حماية الطيور وصيانة موائها الخاصة من خلال وضع الخطط اللازمة لإدارة مناطق الهجرة ومنع الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية ومنع الصيد الجائر لها ورفع الوعي لدى السكان وخاصة سكان الأهوار (قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لسنة 2008، 2008، صفحة 1).

5- اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال بشأن التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون: انضم العراق لها 2007 وتهدف هذه الاتفاقية لحماية طبقة الأوزون من خلال التخلص التدريجي من إنتاج عدد من المواد المسؤولة عن استنفاد طبقة الأوزون والتي اتفقت من خلالها الدول الأطراف على ضرورة التعاون من أجل حماية طبقة الأوزون ووقف استنزافها (قانون انضمام جمهورية العراق إلى قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون لسنة 2007، 2007).

6- بروتوكول قرطاجنة: انضم العراق للبروتوكول عام 2013 وكانت الأسباب الموجبة للانضمام لغرض ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمان النقل واستخدام الكائنات الحية المحورة الناشئة عن التكنولوجيا الاحيائية

الحديثة والنقل عن الحدود (قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية لسنة 2013، 2013، صفحة 1).

7- معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة 2015: تهدف هذه المعاهدة الى المحافظة على الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية وادارتها بشكل فاعل من خلال تظافر الجهود من خلال تظافر جهود جميع الدول التي تقضي هذه الحيوانات جزء من دورة حياتها ضمن حدود ولايتها الوطنية (قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة 2015، 2015، صفحة 1).

8- اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة (التي يكون الماء فيها هو العامل المؤثر الرئيسي على البيئة والحياة النباتية والحيوانية وتشمل المستنقعات الطبيعية والصناعية وبيئات الأنهار والبحيرات والشعاب المرجانية)، والبروتوكولين المعدلين لها: وتهدف هذه الاتفاقية الى "الحفظ والاستعمال الحكيم لجميع الأراضي الرطبة من خلال الإجراءات المحلية والوطنية والتعاون الدولي، وذلك مساهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم" (قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها لسنة 2007، 2007، صفحة 1).

9- الاتفاقيات الثنائية: عمل العراق على عقد اتفاقيات ثنائية في مجال المحافظة على البيئة بالإضافة الى الاتفاقيات الدولية منها (الاتفاقية مع الكويت في تنظيم الملاحة في خور عبدالله رقم 42 لسنة 2013 والتي تضمنت وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بمنع التلوث الناتجة عن الملاحة البحرية والحد منها وفقا للمعايير الدولية والذي يندرج تحت التدابير اللازمة لحماية البيئة من التلوث، وفيما يخص حماية البيئة والصحاري فقد عقد العراق اتفاقية الشراكة من اجل التعاون العلمي والثقافي والتقني من اجل التنمية مع فرنسا رقم 42 لسنة 2015 والذي شجع على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وبتعزيز تعاونهما في مجال الحد من التلوث، وهو ما نص عليه الاتفاق عليه في الاتفاقية المالية بين العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي في 2008، والتي لحقها التصديق على الاتفاقية الدولية المؤسسة لمنظمة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة رقم (43 لسنة 2012) (جيثوم، 2022، الصفحات 1310-1312).

ثانيا: الأطر التشريعية والقانونية: تتطلب الحوكمة البيئية وجود تشريعات وقوانين منظمة للعمل البيئي ومحافظة على البيئة كقيمة اجتماعية جديرة بالحماية والمحافظة على عناصرها اذ لا يكفي الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات وإنما لا بد من موثمة القوانين والتشريعات الوطنية للمعاهدات والاتفاقيات المصدق عليها من قبل العراق، كما ان هذه التشريعات والقوانين لا بد من وجودها لمنع الاضرار بالبيئة وتحديد السلوكيات التي تؤدي الى مخالفات بيئية، لذا عمل المشرع وصانع السياسة العراقي على اصدار القوانين والتعليمات والأنظمة البيئية (نداوي، 2020، صفحة 398)، منها:

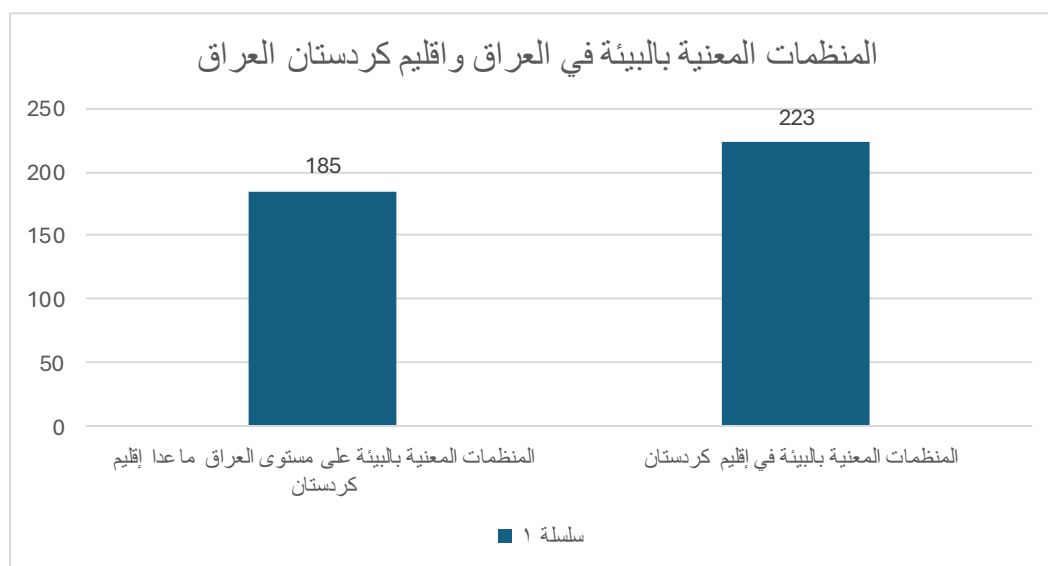
1- المادة 33 من الدستور العراقي لعام 2005 فقد نص على تقرير الحماية الدستورية لمكونات البيئة وعناصر التنوع الاحيائي اذا نصت المادة "أولاً: لكل فرد حق العيش في بيئة سليمة، ثانياً: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الحيائي والحفاظ عليهما"، لقد رسخ المشرع الدستوري هذا النص عند ايراده في باب الحقوق والحريات حيث حصنه ضد أي تعديل لدورتين متتاليتين من تأريخ نفاذ الدستور، حيث أشار بصورة صريحة للحماية الدستورية لعناصر البيئة والتنوع الاحيائي، وقد وفر الأساس القانوني الذي يركز عليه المشرع العادي في تنظيم الحماية للتنوع الاحيائي عن طريق القوانين والتشريعات الأدنى، الا ان النص لم يكن تفصيليا (مهدي، 2022، صفحة 212)، الامر الذي جعل من المشرع القانوني العراقي يغفل عن بعض الجوانب التشريعية القانونية ومنها التشريع الذي يختص بفرض الرسوم والضرائب الخاصة بحماية البيئة او الحفاظ عليها رغم الحاجة الماسة اليها، خاصة ان البلد يتعرض

لمشاكل بيئية مستمرة وخطيرة جدا وهو ما اثبتته التقارير الدولية المتخصصة والتي اثبتت تلوث التربة والهواء والماء في العراق بنسب مرتفعة تمتد آثارها السلبية الى الأجيال القادمة (عواد، 2010، صفحة 199).

2- قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009: الذي هدف وبحسب ما جاء في المادة (1) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009. منه الى " حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال"، وقد خصص الفصل الخامس من القانون لحماية التنوع الاحيائي وشمل ثمان من مكونات التنوع الاحيائي كما ورد في المادة (18) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، وكان اكثر تفصيلا في تحديد الأنواع وشمول معظم مكونات التنوع الاحيائي، الا انه ورد في قانون عادي وكان الاجدر ان يتم ايراده وعلى هذه الدقة وبشكل تفصيلي في صلب الوثيقة الدستورية حتى يتمتع بقوة وعمومية الدستور التي هي اكبر من قوة القانون العادي (مهدي، 2022، صفحة 213).

3- قانون رقم 17 لسنة 2010 الذي هدف الى تنظيم عملية الصيد وحماية البيئة باعتبارها ثروة وطنية وتنظيم مناطق صيدها والاجراءات الخاصة بمنح إجازة الصيد وتحديد أنواع الحيوانات المسموح بصيدها والمحرّم صيدها ومواسم الصيد كما ورد في المادة (1) من قانون حماية الحيوانات البرية رقم (17) لسنة 2010.

4- قانون انشاء المنظمات غير الحكومية 2010 والتي تضمنت منظمات ذات طابع بيئي اذ أوردت دراسة بعنوان التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي الى ان المنظمات البيئية انقسمت الى ثلاث أنواع (منظمات المساندة البيئية، المنظمات البيئية العمومية، المنظمات البيئية المخصصة)، كما توصلت الدراسة الى ان عدد المنظمات البيئية المسجلة في العراق بلغ 185 منظمة، وفاق عددها في إقليم كردستان العراق والمسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الإقليم اذ بلغ 223 منظمة معنية بالبيئة (خلف، 2023، الصفحات 3-5).



5- الأنظمة والتعليمات البيئية: تعمل هذه الأنظمة البيئية على تنظيم الأمور التفصيلية لتسهيل عمل قانون حماية البيئة لسنة 2009 وتشمل تلك الأنظمة (نظام المحددات الوطنية لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري

الزراعي رقم 3 لسنة 2012، ونظام حماية الهواء المحيط من التلوث رقم 4 لسنة 2012، ونظام التحكم بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون رقم 5 لسنة 2012، نظام السلامة الاحيائية للكائنات الحية المحورة وراثيا ومنتجاتها لسنة 2012، تعليمات المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم 3 لسنة 2011، تعليمات محددات الانبعاث الوطنية للأنشطة والاعمال رقم 3 لسنة 2012 وتعديلها سنة 2016، تعليمات حماية البيئة من المخلفات البلدية رقم 2 لسنة 2014، تعليمات إدارة نفايات الجهات الصحية رقم 1 لسنة 2015، تعليمات إدارة النفايات الخطرة رقم 3 لسنة 2015) (حميد، 2022، صفحة 196).



الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (حميد، 2022، صفحة 196).

6- التشريعات البيئية الخاصة بإقليم كردستان العراق فتشمل قانون (8) لسنة 2008 المتعلق بحماية وتحسين البيئة في الإقليم ، وصندوق حماية وتحسين البيئة في الإقليم رقم (2) لسنة 2009، وقانون هيئة حماية وتحسين البيئة في الإقليم رقم (3) لسنة 2010، كما توجد تشريعات بيئية خاصة في عناصر البيئة غير الحية (التربة، المياه، الهواء)، كتعليمات رقم (1) لسنة 2015 الخاصة بحفر الابار المائية في الإقليم، وتعليمات رقم (1) و (2) لسنة 2011 الخاصة بالحد من الضوضاء وحماية نوعية الهواء المحيط من ملوثات الهواء الشائعة والخطرة في الإقليم، وكذلك التشريعات البيئية الخاصة في عناصر البيئة الحية (النباتات والحيوانات البرية) كنظام رقم (9) لسنة 2011 المتعلق بنشاء المحميات الطبيعية في الإقليم و إدارتها، و قانون رقم (10) لسنة 2012 والخاص بغابات الإقليم (علي، 2015، الصفحات 3-4).

7- التشريعات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي: ومنها قانون نظام المناطق المحمية لعام 2014 الذي يتعلق بتحديد المناطق المحمية وإقرارها بالعراق وتم تحديد 5 مناطق محمية بما في ذلك موقع التراث العالمي للأهوار العراقية فضلا عن ذلك تم اقتراح 18 منطقة محمية من قبل اللجنة الوطنية لمواقع الطبيعة المحمية، كما ركزت التشريعات الأخرى على الاستزراع المائي حيث صدرت مجموعتان من التعليمات (1) التحكم في تربية الأسماك باستخدام احواض المياه والاقفاص العائمة وذلك في عامي 2014-2015 من اجل تقليل الضغط على الأنواع

الأسماك المحلية في النظام البيئي للمياه (2) تعليمات الصيد في الاهوار رقم 2 لعام 2017 من اجل ضمان حفظ التنوع البيولوجي في المجال الحيوي (وزارة البيئة العراقية، 2018، صفحة 6).

ثالثاً: اطر البرامج والمشاريع والخطط والمبادرات المتعلقة بالبيئة: لا يمكن ان تقتصر الحوكمة البيئية في العراق على جهود الدولة من خلال الانضمام الى المعاهدات الدولية والاتفاقيات وتضمينها في القوانين المحلية، لان الحوكمة البيئية تتطلب التشاركية في الاعمال واعداد الخطط الاستراتيجية والمبادرات لتنفيذ التشريعات ولتمكين التزام الدولة نحو الاتفاقيات البيئية المتعددة التي التزم بها العراق من خلاله انضمامه اليها، لذا عمل على اطلاق استراتيجيات ومبادرات تعني بالحوكمة البيئية ومنها:

- 1- المشاريع على مستوى وزارة البيئة: وهم تلك المشاريع هي: (منظومة الرصد البيئي والانذار المبكر)، والذي يوفر الرصد البيئي الاشعاعي والانذار المبكر عن طريق تسجيل مقدار الخلفية الاشعاعية في الجو والمتغيرات الطارئة عليها بشكل يومي ومدة المشروع 2010-2015، (نظام مراقبة الهواء في بغداد والمحافظات) يعمل المشروع على تحديد نوعية الهواء المحيط في مدينة بغداد والمحافظات - توفير قاعدة بيانات واحصائيات رصينة في هذا الحقل - تحديد حالات التلوث في اجواء مدينة بغداد والمحافظات وتشخيص المصادر الاكثر تلوثاً - وضع خطط لتحسين نوعية الهواء المحيط بناءً على نتائج المراقبة ومدته 2007-2015، (مشروع التحسس المبكر للتلوث النفطي في المسطحات المائية) يعمل المشروع على تطوير اداء الرقابة البيئية على التلوث النفطي في مصادر المياه من خلال الاستلام المبكر عن حدوث التلوث النفطي في المسطحات المائية ولغرض استنفار كل الجهود للسيطرة عليه واحتوائه ومدة المشروع 2010-2015 (وزارة البيئة العراقية، المشاريع والبرامج).
- 2- البرامج البيئية في جامعة بغداد: عملت جامعة بغداد كمؤسسة تعليمية على الاستجابة لتغير المعايير والمتطلبات الدولية في مجال البيئة والاستدامة من خلال اعتماد سياسة مرنة (سنة 2017) لتحسين البيئة الجامعية تتضمن دراسة نقاط القوة والضعف في بيئة الجامعة وفقاً للمحاور المذكورة في الجدول ادناه، وإدراكاً من الجامعة لمسؤوليتها عن توفير بيئة أفضل للأجيال القادمة فقد تم وضع اهداف خاصة لتنظيم إجراءات للحفاظ على البيئة وتخفيف الانار الناجمة عن أنشطتها وجعل بيئة الجامعة صديقة للبيئة تتلائم وتحقيق معايير خاصة وهي (إدارة النفايات، إدارة الطاقة، التعليم والبحوث، إدارة النقل والطرق، إدارة المياه، الاستثمار المستدام، تغيير المناخ، المشتريات المستدامة، تقليل الانبعاثات):

ت	البرنامج	الهدف منه
1	إدارة النفايات	جمع بيانات مرتبطة بكمية ونوع النفايات الصلبة والسامة المتولدة في الحرم الجامعي، بناء وتطوير قدرات العاملين في الجامعة وخاصة في قسم شؤون الديوان في مجال الادارة المتكاملة للنفايات، تفعيل البية خزن النفايات السامة والتخلص منها عن طريق تطبيق فرز النفايات مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج الجامعة، اعادة تدوير مياه الصرف الصحي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وايجاد حلول للاستفادة منها.
2	إدارة الطاقة	رفع كفاءة الطاقة في مباني الجامعة وأن تهتم أكثر بالطبيعة وموارد الطاقة من خلال استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة، وسياسة استخدام الطاقة المتجددة وبرنامج الحفاظ على الطاقة، والمباني الخضراء، والتكيف مع تغير المناخ، وسياسة خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
3	التعليم والبحوث	زيادة المفردات الدراسية الخاصة بالبيئة والاستدامة وتشجيع البحث العلمي، زيادة في عدد من الدورات وورش العمل والندوات المتعلقة بالبيئة ولأستدامة، وضع ميزانية خاصة بالبيئة والاستدامة ضمن ميزانية الجامعة،

		موقع خاص بالبيئة والاستدامة يعنى بالنشاطات الخاصة من بحوث وحلقات نقاشية ونشر المحاضرات والعمل التطوعي للطلبة....
4	إدارة النقل والطرق	تعديل سياسة النقل للحد من عدد المركبات الآلية في الحرم الجامعي، تشجيع سلوك التنقل للطلاب والموظفين سيراً على الأقدام عند التجول داخل الحرم الجامعي وتجنب استخدام المركبات الخاصة لتقليل البصمة الكربونية حول الحرم الجامعي
5	إدارة المياه	تقليل استخدام المياه من خلال وضع برنامج الحفاظ على المياه ، العمل على البرنامج تدوير المياه داخل الجامعة.
6	الاستثمار المستدام	تقليل الأثر البيئي للجامعة من خلال الاستثمار في الشركات التي تعمل على معالجة تغير المناخ وتقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية
7	تغيير المناخ	يتطبيق تدابير صغيرة وكبيرة الحجم تساعد على إبطاء تغير المناخ
8	المشتريات المستدامة	توفير المشتريات المستدامة شراء منتجات موفرة للطاقة، التحويل للطاقة المستدامة مثل الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، الحد من توليد النفايات عن طريق اختيار المنتجات التي يمكن إعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، خفض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المرتبطة بتصنيع المنتج
9	تقليل الانبعاثات	الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة الطاقة، تقليل الهدر، تعزيز النقل المستدام

المصدر: (جامعة بغداد).

3- خطة التكيف الوطنية من أجل مكافحة التغير المناخي: وهي خطة تم اطلاقها منذ ٢٠٢٠ بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كوسيلة لتحديد مجالات تعبئة الموارد وتحليل الثغرات في القدرات المؤسسية ومعالجتها، وتقليل التعرض للأثار السلبية المترتبة على تغير المناخ، مع دعم ممول من صندوق المناخ الأخضر بما يزيد على 2.5 مليون دولار أمريكي خلال ثلاث سنوات، يتم فيه التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والمالية لضمان دمج احتياجات التكيف المتوسطة وطويلة الاجل في التخطيط الانمائي الوطني (المعموري، 2021، صفحة 5).

4- الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (2015-2020): جاءت هذه الاستراتيجية بعد انضمام العراق الى اتفاقية التنوع البيولوجي وتمثل هذه الاستراتيجية اطار وطني ارشادي وتوجيهي لحفظ التنوع البيولوجي حيث انها تحدد الأولويات وتوجه الجهود لتحقيق تنوع بيولوجي صحي ومرن وتوفير أساس للعيش على نحو مستدام، وتعرض الاستراتيجية (23) هدف استراتيجي و (34) برنامجا محددا على امتداد 5 سنوات (الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (2015-2020)، 2015، صفحة 14)، وتصنف هذه البرامج بخمس مجالات عمل محورية تتمثل في (الوعي بالتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، السياسة المرتبطة بالحياة البرية، المناطق المحمية وإجراءات حفظ الموائل والانواع، الرصد والتقييم، التدريب) (وزارة البيئة العراقية، 2018، صفحة 5).

5- الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (2013-2017): وتهدف الاستراتيجية بشكل أساسي الى وضع ورسم السياسة البيئية ووضع الخطط البيئية وتنفيذها بالإضافة الى التدقيق واجراء التقويم والتقييم ومراجعة نظام الإدارة، كما تهدف الاستراتيجية على المنظورين القريب والبعيد تحقيق (ضمان بيئة صحية متوازنة للفرد والمجتمع والحفاظ على مختلف الموارد الطبيعية من التلوث، نشر ثقافة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة كمفهوم أساسي لدى الأجيال القادمة، اعتماد مبادئ التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الأخضر والسياحة البيئية، رفع وزيادة مفاهيم العمل التطوعي على مستوى الافراد والجماعات والمؤسسات) (الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (2013-2017)، 2013، الصفحات 9-10).

6- خطة التنمية الوطنية 2018-2022 وأهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030 : وقد تبنت الخطة شعار "إرساء دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية"، ووضعت الخطة أحد عشر هدفا هي: الحكم الرشيد، الإصلاح الاقتصادي، تعافي المجتمعات المتضررة، توسيع الاستثمار ودور القطاع الخاص، رفع معدل النمو الاقتصادي، زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، خفض معدلات البطالة، تمكين الفئات المستضعفة "الهشة"، تحسين أوضاع التنمية البشرية (المستدامة، اللامركزية، والتنمية المكانية) (التقرير الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2019، 2019، صفحة 19).

7- الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020: هي استراتيجية تم اعدادها بالتعاون بين الامانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب في جامعة الدول العربية والمكتب الاقليمي للدول العربية لأمانة الامم المتحدة والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بموجب القرار المرقم (563) الصادر عن القمة العربية الدورة العادية (23) بغداد في 2013/3/29 وتركز الاستراتيجية العربية على المخاطر المركبة التي تهدد الدول العربية جراء الاخطار العربية وفيما يتعلق بها من اخطار ناتجة عن أنشطة بشرية (وزارة البيئة العراقية).

8- مشاريع الاحزمة الخضراء: هو توفير حماية للمناطق السكنية والأراضي الزراعية من تأثير الرياح والغبار وعوامل التعرية وتعمل على زيادة نسبة المساحات الخضراء وتثبيت الترب الرملية وإيجاد تنوع احيائي، وقد شملت 12 محافظة من المحافظات غير المنظمة في إقليم (تقرير حالة البيئة في العراق لعام 2017، 2017، صفحة 94)، إلا أن هذه المشاريع توقفت نتيجة للأوضاع الأمنية التي مره بها العراق إضافة الى الأوضاع المالية التي فاقمتها جائحة كورونا.

9- وفيما يتعلق بالمبادرات المتعلقة بالبيئة: تعد المبادرات من اهم الأطر المشاركة في الحوكمة البيئية إذ لا يمكن للمؤسسات الرسمية المتخصصة بالبيئة سد جميع الثغرات واطمات جميع الاعمال وفقاً للإمكانات المتوفرة دون تعاون من قبل الشركاء الدوليين والقطاع الخاص والمبادرات الفردية، لذا اطلقت مبادرات عدة منها:

أ- المبادرات على المستوى الرسمي: كمبادرة زراعة الأشجار على الصعيد الوطني: وهي حملة العودة إلى المدرسة لزراعة الأشجار وبجهود مشتركة بين وزارة الزراعة ووزارة البيئة، ومبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: تم اطلاق المشروع في عام 2016 لزراعة مليون شجرة في عموم العراق يمتد لمدة خمس سنوات، وكان المشروع عند انطلاقه يقوم على قيام كليات الزراعة في الجامعات الحكومية بالعمل لكن سرعان ما انخرطت اغلب كليات من 22 جامعة و 6 اعداديات ومعاهد الزراعة في المحافظات 25 بلدية وامانة بغداد، ويسعى المشروع الى (نشر ثقافة التشجير للحفاظ على البيئة ومواجهة التغير المناخي، توفير فرص التدريب على المشاريع المنتجة لتطبيق مبدأ الاقتصاد الأخضر، إشاعة ثقافة العمل التطوعي) واهم مخرجات المشروع (توفير 500 فرصة تدريب لمهندسين وفنيين وعمال زراعيين وأكثر من 250 طالب وطالبة في المرحلة الإعدادية وأكثر من 4500 طالب جامعي، تم توفير 100 نوع من البذور، ادخال 18 نوع من الأشجار لأول مرة الى العراق ، إعادة 20 نوع من الأشجار التي اختفت من العراق) (التقرير الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2019، 2019، صفحة 64).

ب- المبادرات على مستوى المنظمات والافراد: كمبادرة "المهارات الخضراء للشباب: نحو عالم مستدام": والتي تهدف إلى إشراك الشباب العراقي وتمكينهم، وتسخير إمكاناتهم كمحركات للتغيير من أجل مجتمع أكثر مرونة وصديق للبيئة، وقد ركزت المبادرة على تمكين الشباب في العمل وهي حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تلته مناقشة تشاركية بين 50 طالباً وطالبة من جامعات وكليات الاختصاصات الطبية، وركزت على تمكين الشباب والمشاركة

الفعالة والمهارات الخضراء لمواجهة التحديات العالمية والتوصل إلى حلول جماعية، ومبادرة تعزيز الوعي البيئي الرقمي: تزامنت المبادرة الرقمية مع نظيرتها على أرض الواقع إذ تم إطلاق المبادرة عبر مواقع التواصل، بعنوان "بلاستيك أقل"، كما أن هذه المبادرة الرقمية عززتها مبادرة "من أجل مستقبل خالٍ من البلاستيك" وفي جهد حثيث للتغلب على التلوث البلاستيكي، استجاب أكثر من 500 شخص لدعوة للتخلص من البلاستيك، حيث اجتمعوا على ضفاف نهر دجلة في بغداد لجمع الزجاجات والأكياس والقمامة البلاستيكية (صندوق الأمم المتحدة للسكان العالمي (العراق)، 2023)، ومبادرة لا تقطعوا شجرة والتي أطلقتها منصة الرصد البيئي وبتعاون مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني والمنصات المعنية بالبيئة من أجل الحفاظ على المساحات الخضراء وزراعة المزيد من الأشجار في العراق (حملة لا لتجريف البساتين في العراق).

رابعاً: الأطر المؤسسية: عمل العراق على التأسيس المؤسسي لتحقيقاً للحوكمة البيئية من خلال استحداث العديد من المؤسسات بما يتناسب مع أهدافها ومتطلباتها وأهم تلك المؤسسات هي:

1- وزارة البيئة العراقية: تم تأسيسها وفقاً للقانون رقم (3) لسنة 2008، وتعد الجهة القطاعية في مجالات حماية البيئة وتحسينها على الصعيدين الداخلي والخارجي وتهدف إلى حماية وتحسين البيئة للحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الحيواني والنباتي والثقافي والطبيعي بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال، مع وجود مديريات للبيئة في كل محافظة (وينظر المادة (2) و (3) من قانون وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008).

2- مجلس حماية وتحسين البيئة: يمارس المجلس تحقيقاً لأهدافه ما يأتي: (تقديم المشورة في الأمور البيئية المعروضة عليه، إبداء الرأي في الجوانب البيئية للخطط والمشاريع والبرامج الوطنية المعدة من الوزارات والجهات المعنية قبل إقرارها ومتابعة تنفيذها، إبداء الرأي في العلاقات العربية والدولية المتعلقة بشؤون البيئة كما في المادة (3) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009، كما جاءت المادة (7) من قانون (27) لسنة 2009 لتؤسس لمجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظات تكون مهمته استضافة أي من المختصين أو الممثلين عن القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني) للاستفسار عن الأمور البيئية المتعلقة بالجهة التي يمثلها دون أن يكون له حق التصويت كما في (المادة (7) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009).

3- مركز بحوث السوق وحماية المستهلك: تأسس المركز سنة (1997) يؤدي المركز رسالة توعية وإرشادية تهدف إلى تأمين التواصل بين الجامعة والمجتمع لتحقيق هدف الجامعة في خدمة المجتمع عبر المشاركة في دفع جهود التنمية الشاملة والمستدامة من خلال إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية المرتبطة بالاقتصاد وبصحة المواطن وسلامته، فضلاً عن تنمية الوعي الثقافي والبيئي للارتقاء بمستوى المستهلك والثقافة الاستهلاكية في العراق وصولاً إلى الجودة الشاملة في هذا المجال (جامعة بغداد).

4- مركز انعاش الأهوار والأراضي الرطبة العراقية: وهو مركز ضمن هيكلية وزارة الموارد المائية يهدف إلى إحياء النظام الإيكولوجي للأهوار والأراضي الرطبة في العراق إلى الحد الأقصى الممكن وتطوير الحلول الفنية لدعم السكان المحليين والتنوع الحيواني والبيئي فيها، ويعمل المركز على (تنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية، حماية الأهوار والأراضي الرطبة والمحافظة عليها، رسم السياسة الوطنية لإدارة الأهوار والأراضي ذات الأهمية الدولية، بناء القدرات للعاملين بمجال الأراضي الرطبة، إدراج وإدارة المحميات ضمن الأراضي الرطبة الوطنية والدولية) (وزارة الموارد المائية).

5- اللجان الدائمة المعنية بالبعد البيئي على المستوى المركزي والمحلي: ومنها خلية المتابعة المشكلة بموجب الأمر الديواني 19 لسنة 2016 والتي يرأسها وزير التخطيط وتضم في عضويتها وكلاء وزارات وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وممثلين عن القطاع الخاص وخبراء من الجامعات، وتعمل الخلية بمثابة "هيئة" استشارية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لانضاج الرؤى والتصورات بشأن التطور المستقبلي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفتح آفاق التعاون والتواصل بين هذه الجهات وتقديم المشورة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة: ويرأسها وزير التخطيط أيضاً وممثلة بكل الوزارات ذات العلاقة، وعدد أعضائها 27 عضواً، ومهمتها رصد أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقرير وطني حول الإنجاز المتحقق عن طريق الفرق التخصصية التابعة لها، أما لجان التنمية المستدامة في المحافظات: وهي لجان محلية يرأسها المحافظ ومعاون المحافظ الفني نائباً له، وتضم في عضويتها كل من مدير البيئة في المحافظة، وممثل الزراعة وممثل الموارد المائية وممثل البلديات والأشغال ومديرية تخطيط المحافظة التابع لوزارة التخطيط ورئيس الجامعة في المحافظة، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتنحصر مهمتها في رصد الإنجاز المتحقق في أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة ورفع تقريرها الى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة (التقرير الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2019، 2019، صفحة 24).

يتضح مما سبق ان العراق عمل جاهداً على ادماج الحوكمة البيئية في السياسات والبرامج والخطط والاستراتيجيات وكذلك الأطر المؤسسية والبيئة التشريعية الداعمة للحوكمة البيئية، كما عمل على اشراك الفواعل غير الرسمية في ذلك (منظمات المجتمع المدني والفواعل الاجتماعية ذات التأثير).

النتائج والمناقشات:

ان الحوكمة البيئية بمساراتها المفاهيمية وبتمفصلاتها تهدف الى تضمين الأسس البيئية في السياسات العامة والخطط والبرامج والاستراتيجيات كما ان المبادئ التي تقوم عليها والمتمثلة بمبدأ (التنمية المستدامة ومبدأ العدالة البيئية ومبدأ الحيطة) تبين مدى تركيزها على تلبية احتياجات الحاضر وعدم نسيانها حقوق الأجيال القادمة مع الاخذ بنظر الاعتبار الاعداد والحيطة للمحاذير قبل حدوثها للتقليل من حدتها او لمنع تفاقمها محاولة تقوية مناعة البيئة أي بمعنى تهيئة بيئة مناسبة للعيش المستدام.

كما ان البعد البيئي في السياسات والبرامج الذي انتهجها العراق تعكس الاهتمام بهذا الجانب وان كان لا يرتقي الى مستوى التهديد البيئي الذي يشهده العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، الا ان الجهود التي عمل العراق على بذلها في المجال البيئي شملت جميع الأطر وفقاً للإمكانيات المتوفرة ومنها الأطر القانونية والذي استمدت قوتها من الدستور العراقي، وكذلك الأطر المؤسسية المعنية بذلك، والأطر المعنية بالانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات البيئية والتي ادمجت موادها بالقوانين واستحدثت مؤسسات تعنى بتنفيذ التزامات العراق البيئية، كما ان الامر لم يقتصر على الأطر الرسمية وانما الأطر غير الرسمية (التشاركية مع القوى الفاعلة) والمتمثلة بالتشارك مع المجتمع المدني والحركات البيئية العاملة في العراق ومع المؤسسات التعليمية وبالأخص الجامعات (مثلاً اطلاق بعض الجامعات للسياسات المرنة المعنية بالبيئة والتي تتضمن برامج وخطط بيئية) وادماج الثقافة البيئية في المناهج الدراسية.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

في ختام دراسة (الحوكمة البيئية في العراق) يتضح ان الحوكمة البيئية جاءت لتضع البعد البيئي في جميع خطوات ومراحل صنع القرار السياسي الامر الذي يتطلب التشاركية من قبل الفواعل المؤثرة (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في تحديد الترتيبات الإجراءات لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية وصولاً الى أهدافها المتمثلة بالبيئة والإدارة المستدامة للموارد بعدها قيمة جوهرية، وهو ما يتطلب تضافر الجهود من قبل الفواعل وصولاً لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بما يخدم الأجيال اللاحقة، كما ان سعي العراق لتحقيق معايير الحوكمة البيئية في اطرها كافة (الدولية، القانونية، المؤسسية، الاستراتيجية) يتطلب جهوداً اكبر في مجال التشاركية مع الفواعل الأخرى في المجتمع.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

- 1- تعني الحوكمة البيئية بأنها مجموع التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، والتي تهدف إلى تنسيق وتوجيه وتنظيم وصول الإنسان إلى البيئة واستخدامها والتأثيرات فيها؛ من خلال قرارات ملزمة جماعياً، كما انها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءاً من المستوى الفردي وصولاً إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية.
- 2- تتمحور أهدافها الى الحفاظ على البيئة وحمايتها، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية صحة الإنسان؛ لما تمثله أي البيئة من قيمة جوهرية، وكذا وضع الأسس المنطقية للإدارة المستدامة للموارد من أجل المنفعة البشرية والتخفيف من المخاطر الآتية أو طويلة الأجل على صحة الإنسان ورفاهيته.
- 3- عمل العراق على تأسيس الأطر التشريعية الخاصة بالبيئة فآورد حماية البيئة في الدستور الا انه اختصر ولم يفصل ولم يولها أهمية وترك للمشروع العادي تشريع ذلك، الامر الذي جعلها اقل قوة في الجانب القانوني.
- 4- عمل العراق من خلال الانضمام الى العديد من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات محاولاً الإيفاء بمبادئ الحوكمة البيئية العالمية وتضمن ذلك قانونياً، الا ان تلك الالتزامات تتطلب ركيزة مالية وجهداً متواصلاً افتقر اليه العراق.
- 5- تتطلب الحوكمة البيئية تضافر جهود الفواعل المشاركة والمؤثرة في المجتمع، لذا عمل العراق من خلال الأطر كافة على محاولة اشراك تلك الفواعل المتمثلة بالمؤسسات التعليمية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي وفي عملية مراجعة السياسات وتقييمها.

وتوصي الدراسة:

- أولاً: على الجانب المؤسسي: توصي الدراسة بتأسيس مراكز بحوث معنية بالبيئة والتنمية المستدامة مهمتها اعداد بحوث ودراسات وتقديمها لصناع القرار، كما توصي الدراسة بتأسيس مركز معني بالذكاء الاصطناعي معني بشؤون البيئة.
- ثانياً: على الجانب التعليمي: توصي الدراسة اعداد مناهج خاصة بالتربية البيئية لتنشئة أجيال واعية بيئياً وكذلك العمل على تضمين المناهج على مستوى الجامعات بمفردات بيئية وتشجيع الطلبة على المبادرات المعنية بالبيئة، وتخصيص زمالات وبعثات معنية بالبيئة والتنمية المستدامة، وكذلك دعم البحوث البيئية من خلال تشجيع الباحثين عن طريق تهيئة الأدوات البحثية وتسهيل إجراءات السفر الى الخارج لنقل تجارب الدول الناجحة في المجال البيئي.
- ثالثاً: على المستوى المالي: زيادة الدعم مالياً للمبادرات والمشروعات المعنية بالبيئة وكذلك زيادة نسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي المعني بالجانب البيئي.
- رابعاً: على مستوى الشراكة الدولية: توصي الدراسة بتعزيز الشراكات الدولية مع المنظمات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة وكذلك تعزيز التعاون الثنائي مع الدول ذات التجارب الناجحة في مجالات التنمية المستدامة.

المصادر:

- (2013). الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (2013-2017). العراق: وزارة البيئة العراقية.
- (2015). الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (2015-2020). العراق: وزارة البيئة العراقية.
- (2019). التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المستدامة 2019. العراق: وزارة التخطيط العراقية.
- الدستور العراقي لعام 2005. (بلا تاريخ). 33.
- بلفضل غوثي وبوركبة عيسى. (2022). دور الحوكمة البيئية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة: الجزائر انموذجا. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة ابن خلدون (تيارت)، كلية الحقوق / قسم البيئة والتنمية المستدامة.
- بن النوي عائشة. (2022). الحوكمة البيئية العالمية كآلية في تحقيق الامن البيئي. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية (1).
- بوشامة محمد. (2022). الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد.
- بوشامة محمد. (2022). الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد.
- بوعشرين موسى ولوصيف فيصل. (2024). دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة. بالمسيلة، الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف.
- (2017). تقرير حالة البيئة في العراق لعام 2017. العراق: وزارة البيئة العراقية.
- جامعة بغداد . (بلا تاريخ). سياسات البيئة والاستدامة. تم الاسترداد من https://sustainability.uobaghdad.edu.iq/?page_id=738
- جامعة بغداد.. (بلا تاريخ). الرؤية والرسالة والاهداف. تم الاسترداد من مركز بحوث السوق وحماية المستهلك: https://mracpc.uobaghdad.edu.iq/?page_id=15124
- حسين احمد حسين وعدنان سالم الاعرجي. (2024). تشخيص واقع الحوكمة البيئية في عينة المصارف العراقية – دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري المصارف التجارية العراقية. مجلة تنمية الريفدين (141)، الصفحات 104-105.
- حملة لا لتجريف البساتين في العراق. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من المرصد البيئي : <https://emap-iraq.org/campaigns/campaign-details/Y2NjZjRjZDctOTExZS00MDExLWE4N2EtMTUwMTViMjgwMTY>
- حميد اسعد نداوي. (2020). عقوبات جرائم تلويث البيئة في التشريع العراقي. مجلة العلوم القانونية والسياسية، صفحة 398.

- حيدر عبد محسن شهيد، وعلي حسين مهدي. (2022). التدابير الدولية في حماية الأصناف الفريدة. *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية*، صفحة 212.
- سعاد جبر لفته. (2018). دور الحوكمة البيئية في الحفاظ على الانظمة البيئية وتحقيق الاستدامة الحضرية. *مجلة كلية التربية للبنات* (4)، الصفحات 3013-3014.
- شيلان عزيز صالح ورازان ناسو علي. (2015). *دليل التشريعات البيئية في إقليم كردستان العراق*. العراق: منظمة طبيعة العراق ووزارة الزراعة والموارد المائية في إقليم كردستان العراق.
- صفاء خلف. (2023). *التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي*. مبادرة الإصلاح العربي.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان العالمي (العراق). (2023). *الشباب العراقي نحو مستقبل مستدام: حملة تعاونية تسلط الضوء على العمل البيئي*. تم الاسترداد من <https://iraq.unfpa.org/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A>
- عبدالجليل علي عباس. (2022). الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* (1)، الصفحات 104-105.
- علي المعموري. (2021). *التغير البيئي المتعمد في العراق وتداعياته*. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة 2009. (2009). *جريدة الوقائع العراقية*، 4114. العراق: وزارة العدل.
- قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة 2012. (2012). *جريدة الوقائع العراقية*، 4298. العراق: وزارة العدل.
- قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها لسنة 2007. (2007). *جريدة الوقائع العراقية*، 4035. العراق: وزارة العدل.
- قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 2009. (2009). *جريدة الوقائع العراقية*، 4128. العراق: وزارة العدل.
- قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لسنة 2008. (2008). *جريدة الوقائع العراقية*، 4112. العراق: وزارة العدل.
- قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية لسنة 2013. (2013). *جريدة الوقائع العراقية*، 4305. العراق: وزارة العدل.
- قانون انضمام جمهورية العراق الى قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون لسنة 2007. (2007). *جريدة الوقائع العراقية*، 4048. العراق: وزارة العدل.

- قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة 2015. (2015). *جريدة الوقائع العراقية*، 4398. العراق: وزارة العدل.
- قبس حسن عواد. (2010). التشريع المالي وحماية البيئة. *مجلة الراصد للحقوق*، صفحة 199.
- مالك عباس جيثوم. (2022). دور الاتفاقيات الثنائية في حماية البيئة وتحسينها (دراسة تطبيقية في ضوء حالة العراق). *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، الصفحات 1310-1312.
- مرزاقه قراس. (2024). الحوكمة البيئية في السياسات البيئية: دراسة مقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية / الاتحاد الأوروبي). *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر: كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة.
- مهدي حمدي مهدي، وحمد كريم حمد و هند عبدالامير حميد. (2022). الأساليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث "دراسة قانونية مقارنة. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، صفحة 196.
- نوال علي تعبالي. (2014). عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.
- وزارة البيئة العراقية. (2018). *التقرير الوطني السادس لاتفاقية التنوع البيولوجي*. العراق: وزارة البيئة العراقية.
- وزارة البيئة العراقية. (بلا تاريخ). *الاتفاقيات البيئية الدولية*. تم الاسترداد من <https://moen.gov.iq/>
- وزارة البيئة العراقية، المشاريع والبرامج. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://moen.gov.iq/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%D9%8A%D8%B9>
- وزارة الموارد المائية. (بلا تاريخ). *مركز انعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقية*. تم الاسترداد من الرؤية والرسالة: <https://crim.mowr.gov.iq/ar/node/16>
- Annie Chaloux and Philippe Simard). December , 2021. (Global environmental governance: developments and challenges. *Quebec Journal of International Law*.217 صفحة ،
- M. C & „Agrawal, A .Lemos. (2006). Environmental governance. *Annual review of environment and resources*.325-297 الصفحات ،
- Terre Satterfield Nathan J. Bennett. (2018). Environmental governance: A practical framework to guide design, evaluation, and analysis. *journal of the Society for Conservation Biology*.

تحسين تشفير البيانات باستخدام الشبكات العصبية التوليدية

د. ياسر الملك أحمد سليمان

قسم علوم الحاسوب نظم المعلومات، الجامعة التكنولوجية (السودان)

Improving Data Encryption with Generative Adversarial Networks (GANs)

Dr. YasserElmalik Ahmed Seleman

<https://orcid.org/0009-0007-2052-0408>

Department of Computer Science and Information Systems, University of Technology (Sudan),

dr.yaserking359@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 08 / 03 تاريخ القبول: 2025 / 09 / 16 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

تناول الورقة أهمية حماية البيانات في العصر الرقمي، حيث تتعرض المعلومات الحساسة لتهديدات متزايدة من الهجمات السيبرانية، يعد التشفير أحد الأساليب الأساسية لحماية هذه البيانات، ولكن التحديات المتعلقة بالأمان وكفاءة الأداء تظل قائمة في هذا السياق، تبرز الشبكات العصبية التوليدية كأداة مبتكرة لتعزيز تقنيات التشفير. الشبكات العصبية التوليدية على فكرة وجود نموذجين: المولد الذي يسعى لإنشاء بيانات جديدة، والمميز الذي يهدف إلى التمييز بين البيانات الحقيقية والمزيفة. من خلال هذه العملية التنافسية، يمكن للشبكات العصبية التوليدية تحسين جودة البيانات المولدة ومن أشهر تطبيقاتها توليد مفاتيح تشفير: يمكن استخدام الشبكات العصبية التوليدية لتوليد مفاتيح تشفير فريدة ومعقدة، مما يزيد من صعوبة كسر الأنظمة الأمنية. تحسين خوارزميات التشفير من خلال التعلم من أنماط البيانات، يمكن للشبكات العصبية التوليدية تحسين الخوارزميات القائمة، مما يؤدي إلى تشفير أكثر كفاءة. تشفير البيانات المولدة يمكن استخدام الشبكات العصبية التوليدية لإنشاء بيانات جديدة تمثل معلومات حساسة بطريقة آمنة، مما يقلل من مخاطر تسرب البيانات. كلمات مفتاحية: الهجمات السيبرانية، التشفير، الشبكة العصبية، الخوارزميات.

Abstract:

The paper addresses the importance of data protection in the digital age, where sensitive information is increasingly threatened by cyber-attacks. Encryption is one of the fundamental methods for protecting this data, but challenges related to security and performance efficiency remain. In this context, generative neural networks emerge as an innovative tool for enhancing encryption techniques.

Generative neural networks are based on the idea of two models: a generator, which seeks to generate new

data, and a discriminator, which aims to distinguish between real and fake data. Through this competitive process, generative neural networks can improve the quality of the generated data and one of its most popular applications is generating encryption keys: Generative neural networks can be used to generate unique and complex encryption keys, making it more difficult to crack security systems.

Improving encryption algorithms by learning from data patterns.

Generative neural networks can improve existing algorithms, leading to more efficient encryption Generated Data Encryption: Generative neural networks can be used to securely generate new data representing sensitive information, reducing the risk of data leakage.

Keywords: Cyber-attacks; encryption; neural network; algorithms.

المقدمة:

1 - تمهيد:

يشهد العصر الرقمي تناميًا هائلاً في حجم البيانات المتداولة عبر المنصات والشبكات، مما يجعل أمن هذه البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به أو التلاعب أولوية قصوى. تعتمد المؤسسات والأفراد على سلامة وسرية معلوماتهم الشخصية والمالية والاستراتيجية، وتلعب تقنيات التشفير دوراً محورياً في تأمينها عبر تحويلها إلى صيغة غير قابلة للقراءة إلا بمفتاح فك التشفير المناسب. غير أن التطورات الحاسوبية المتسارعة، بما في ذلك التهديدات المحتملة من الحوسبة الكمومية، تكشف عن قصور في بعض تقنيات التشفير التقليدية، مما يستلزم حلول أكثر تقدماً في هذا السياق، برزت الشبكات العصبية التوليدية (Generative Adversarial Networks - GANs) كأداة واعدة في مجال الذكاء الاصطناعي. تتكون هذه الشبكات من شبكتين: المولد، الذي ينتج بيانات مزيفة تحاكي الأصلية، والمميز، الذي يميز بين البيانات الحقيقية والمزيفة. من خلال هذا التفاعل التنافسي، تتعلم الشبكات إنتاج بيانات عالية الجودة، مما يفتح آفاقاً لتطبيقاتها في تعزيز أمن البيانات. ومن هنا، يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال: كيف يمكن للشبكات العصبية التوليدية تحسين تقنيات تشفير البيانات، سواء عبر توليد مفاتيح تشفير أقوى، تصميم خوارزميات جديدة، أو تعزيز مقاومة الأنظمة للهجمات، يتناول البحث عدة أهداف فرعية، تشمل مراجعة تقنيات التشفير الحالية ونقاط ضعفها، فهم آليات عمل الشبكات العصبية التوليدية، تطوير نماذج مقترحة لدمجها في التشفير، وتقييم أدائها من حيث الأمان والكفاءة. تكمن أهمية البحث في استكشاف تقاطع الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات، مما قد يوفر حلولاً مبتكرة لحماية البيانات في مواجهة التهديدات المتزايدة.

تشمل الفوائد المحتملة لهذا النهج تعزيز أمان التشفير، وزيادة كفاءته، وتطوير خوارزميات أكثر تعقيداً تتجاوز القيود التقليدية، مما يدعم تطبيقات في الأمن السيبراني، الاتصالات، والتخزين السحابي. ومع ذلك، تواجه هذه التقنية تحديات الحاجة إلى بيانات تدريب ضخمة، ومعالجة الجوانب الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي. يمثل استخدام الشبكات العصبية التوليدية في تشفير البيانات خطوة نحو تطوير أساليب أمان أكثر فعالية. من خلال الاستفادة من التعلم العميق، يمكن تعزيز حماية المعلومات في مواجهة التهديدات المتزايدة.

2-1- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محدودية الخوارزميات التقليدية للتشفير في مواجهة التهديدات الإلكترونية المتطورة، خاصة مع تطور تقنيات مثل الحوسبة الحكومية والهجمات القائمة على الذكاء الاصطناعي والتحديات في قابلية تنبؤ مفاتيح التشفير الاعتماد على أنماط رياضية ثابتة يجعلها عرضة للاختراق عبر التحليل الإحصائي. وضعف الكفاءة في بيئات محدودة الموارد مثل أنظمة إنترنت الأشياء التي تعاني من بطء التشفير بسبب قيود الطاقة والمعالجة. وصعوبة اكتشاف الهجمات المتقدمة في أنظمة الكشف التقليدية تفشل في التعرف على هجمات معتمدة على الذكاء الاصطناعي مثل التصيد الاحتيالي. التحديات في إدارة المفاتيح لأنظمة المركزية تشكل نقطة فشل وحيدة. التكلفة العالية للتحديثات الأمنية: تحديث البنية التحتية التشفيرية يتطلب استثمارات كبيرة ووقتًا طويلاً.

3-1- أهداف الدراسة:

البحث يهدف إلى إستكشاف هذه التطبيقات بشكل أعمق وتقديم رؤى جديدة في مجال أمان البيانات وتطوير حلول تشفير متقدمة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل الشبكات العصبية التوليدية (GANs)، ونماذج Autoencoders، وTransformer Models، لتعزيز أمان البيانات ومواجهة التحديات الأمنية الحديثة المتطورة تتضمن الأهداف الرئيسية ما يلي:

1- تعزيز أمان التشفير وصعوبة الاختراق استخدام الشبكات العصبية التوليدية لتوليد مفاتيح تشفير ديناميكية ذات أنماط عشوائية معقدة، مما يقلل من إمكانية التنبؤ بها أو اختراقها باستخدام التحليل الإحصائي أو الهجمات السيبرانية المتطورة والكشف الاستباقي عن الهجمات السيبرانية توظيف الشبكات التوليدية لمحاكاة هجمات إفتراضية وتحليل الأنماط المشبوهة، مما يتيح الكشف المبكر عن التهديدات غير المعروفة، مثل التصيد الاحتيالي القائم على الذكاء الاصطناعي، وتحسين سرعة الاستجابة.

2- تحسين كفاءة التشفير في البيئات محدودة الموارد الاستفادة من Variational Autoencoders (VAEs) لضغط البيانات بكفاءة دون فقدان المعلومات، مما يقلل من حجم البيانات المشفرة ويسرع عمليات التشفير وفك التشفير في أنظمة مثل إنترنت الأشياء (IoT).

3- مقاومة تهديدات الحوسبة الحكومية تطوير تشفيرات تعتمد على أنماط لا خطية متشابكة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، لضمان مقاومة الأنظمة للهجمات الكمومية، مثل تلك التي تستخدم خوارزميات Shor.

بناء أنظمة إدارة مفاتيح لامركزية وذاتية التكيف استخدام نماذج Transformer لتوليد مفاتيح موزعة وآمنة ضمن أنظمة لامركزية، مما يقلل من مخاطر نقاط الفشل الوحيدة ويعزز التكيف مع التهديدات الجديدة دون تدخل بشري مستمر.

4- تقليل تكاليف التحديثات الأمنية تصميم نماذج تشفير قابلة للتكيف مع المعايير الأمنية الجديدة دون الحاجة إلى إعادة تصميم البنية التحتية، مما يوفر الوقت والموارد ويجعل الأنظمة مناسبة لتطبيقات حساسة مثل الخدمات المالية والبنية التحتية الحيوية.

5- تحسين اختبار الأنظمة الأمنية توليد بيانات اصطناعية واقعية باستخدام الشبكات التوليدية لاختبار الأنظمة الأمنية، مما يساعد في إكتشاف الثغرات وتعزيز الموثوقية قبل التعرض للهجمات الفعلية.

4-1- أهمية الدراسة:

تمثل هذه الدراسة خطوة حاسمة نحو إنشاء أنظمة تشفير أكثر ذكاءً ومرونة، قادرة على مواكبة التحديات الأمنية المتزايدة وتعزيز حماية البيانات في القطاعات الحيوية المختلفة.

تكتسب دراسة تحسين تشفير البيانات باستخدام الشبكات العصبية التوليدية أهمية بالغة في تعزيز الأمن الرقمي ومواكبة التطورات التكنولوجية من خلال مجموعه نقاط:

أ- تعزيز أمان التشفير من خلال تحليل الأنماط المعقدة تمتلك الشبكات العصبية التوليدية، قدرة على تحليل العلاقات غير الخطية المعقدة في البيانات، مما يصعب عملية اختراقها مقارنةً بالخوارزميات التقليدية.

ب- تحسين كفاءة التشفير وتقليل حجم البيانات تعمل هذه الشبكات على ضغط البيانات واستخلاص الميزات الأساسية منها، مما يسرع عمليات التشفير وفك التشفير ويقلل من حجم البيانات المنقولة أو المخزنة، مع الحفاظ على جودتها وأمانها.

ج- الكشف المبكر عن الثغرات والهجمات الأمنية بفضل قدرتها على التعلم غير المُشرف، يمكن للشبكات التوليدية تحديد الأنماط الشاذة في البيانات، مما يساعد في اكتشاف محاولات الاختراق أو الهجمات الإلكترونية بشكل سريع ودقيق.

د- التكيف مع أنواع متعددة من البيانات تتميز هذه التقنية بمرونتها في التعامل مع مختلف أشكال البيانات، سواءً كانت نصوياً أو صوتاً أو بيانات زمنية، مما يجعلها مناسبة لمجالات أمنية متنوعة.

5-1- منهجية البحث:

يعتمد البحث بشكل أساسي على المنهجية الكمية التجريبية. تصميم وتنفيذ تجارب محكمة لاختبار وتقييم أداء النماذج المقترحة القائمة على الشبكات العصبية التوليدية في مهام محددة متعلقة بالتشفير. تتضمن هذه المنهجية مجموعة خطوات يتم إتباعها في البحث.

6-1- حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية:

غالبًا ما تجرى هذه الدراسات في مختبرات الحوسبة أو مراكز البحث المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، حيث تتوفر الموارد الحاسوبية اللازمة لتدريب واختبار النماذج.

يمكن أن تتنوع البيئات التطبيقية بين المؤسسات الأكاديمية، الشركات التقنية، أو مراكز تطوير البرمجيات، مع إمكانية تطبيق النتائج في قطاعات متعددة مثل الاتصالات، الصحة، أو البنوك.

ب- الحدود الزمنية:

ترتبط الدراسة بالفترة الزمنية التي ظهرت فيها تقنيات الشبكات العصبية التوليدية وتطورت بوضوح، أي منذ بروز Autoencoders الشبكات العصبية التوليدية تقريبًا من 2019 حتى الآن.

تشمل الدراسة آخر التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي والتشفير حتى تاريخ إجراء البحث، مع مراعاة أن المجال سريع التطور ويتطلب تحديثاً مستمراً للنتائج والمنهجيات.

قد تُحدد فترة زمنية محددة لجمع البيانات أو اختبار النماذج، وغالبًا ما تُذكر في منهجية الدراسة لضمان تكرار النتائج هذه الحدود تضمن تركيز الدراسة على نطاق محدد وواضح من حيث الموضوع، البيئة التطبيقية، والإطار الزمني، ما يدعم دقة النتائج وقابليتها للتطبيق والتطوير.

7-1- أسئلة البحث:

تهدف الأسئلة إلى توجيه مسار البحث وتوفير إطار لتقييم النتائج ومناقشتها بشكل علمي ومنهجي، بناءً على محتوى البحث الذي تم إعداده، يمكن صياغة الأسئلة البحثية والفرضيات الرئيسية على النحو التالي: 1- إلى أي مدى يمكن للشبكات

العصبية التوليدية (GANs) تعزيز أمان وكفاءة تشفير البيانات مقارنة بالطرق التقليدية؟

2- ما هي المعماريات الأمثل للشبكات العصبية التوليدية لتوليد مفاتيح تشفير قوية ومقاومة للتنبؤ أو الكسر؟

3- كيف يمكن تقييم أمان أنظمة التشفير القائمة على GANs مقارنة بالخوارزميات التقليدية (مثل AES) ضد هجمات مثل تحليل التردد أو هجمات النص الواضح المعروف؟

4- هل يمكن للشبكات العصبية التوليدية تطوير خوارزميات تشفير جديدة مرنة وقابلة للتكيف، وما هي التحديات النظرية والعملية المرتبطة بذلك؟

5- ما هي التحديات العملية (مثل التعقيد الحسابي، الحاجة إلى بيانات تدريب، قابلية التفسير) التي تواجه تطبيق GANs في التشفير، وكيف يمكن معالجتها؟

2- مقدمة البحث:

بعد التعرف على الجانب النظري الذي يُبنى عليه البحث، وتم التطرق إلى المفاهيم الجوهرية المتعلقة بكل من علم التشفير والشبكات العصبية التوليدية. يهدف هذا العرض إلى تزويد القارئ بالخلفية المعرفية اللازمة لفهم التحديات القائمة في مجال تأمين البيانات والفرص التي تقدمها التقنيات الحديثة مثل الشبكات العصبية التوليدية لمواجهة هذه التحديات على تطبيقات الشبكات العصبية التوليدية مثل أجهزة التشفير التلقائي والشبكات العصبية التوليدية في مجال تحسين تشفير البيانات، ولا تتناول جميع أنواع التشفير أو جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي تركز على آليات ضغط البيانات، توليد المفاتيح، واكتشاف الأنماط غير الخطية لتحسين الأمان والكفاءة، دون التطرق لتقنيات تشفير تقليدية بحتة أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي غير التوليدي¹.

تشمل الدراسة التحديات والقيود المرتبطة بهذه النماذج، مثل الحاجة إلى بيانات ضخمة، والتكلفة الحسابية، وصعوبة تفسير الفضاء الكامن للبيانات نتناول الجانب العملي والتطبيقي المتمثل في كيفية دمج هذه التقنيات المتقدمة بهدف تحسين أمن البيانات.² يستكشف هذا الفصل الأساليب المختلفة التي يمكن من خلالها للشبكات العصبية التوليدية أن تساهم في تعزيز أنظمة التشفير التقليدية أو حتى في ابتكار مقاربات جديدة كلياً. كما يناقش التحديات والاعتبارات الأساسية التي يجب أخذها في الحسبان عند محاولة تطبيق هذه النماذج في سيناريوهات واقعية.



شكل(1): يوضح التشفير باستخدام الشبكات العصبية التوليدية (GANs)

4.1 الأساليب المقترحة لتحسين التشفير باستخدام GANs الشبكات العصبية التوليدية (GANs) تفتح آفاقًا جديدة في مجال تشفير البيانات عبر عدة أساليب عملية³:

1. توليد مفاتيح تشفير قوية وديناميكية
يمكن لـ GANs توليد مفاتيح تشفير ذات عشوائية وتعقيد مرتفعين، ما يزيد من صعوبة اختراقها مقارنة بمولدات الأرقام العشوائية التقليدية. كما يمكن تصميم أنظمة تولد مفاتيح ديناميكية تتغير باستمرار أو حسب السياق، مما يعزز الأمان ضد هجمات القوة الغاشمة والتحليل الإحصائي.

2. تطوير خوارزميات تشفير جديدة أو تحسين الخوارزميات القائمة يمكن تدريب المولد في GAN ليعمل كخوارزمية تشفير تتعلم تحويل النص الصريح إلى نص مشفر بطريقة يصعب عكسها دون المفتاح المناسب. بينما يمكن للمميز أن يقيم جودة التشفير أو يحاول كسر الشيفرة، ما يدفع المولد لتطوير استراتيجيات تشفير أكثر قوة. هذا النهج يتيح اكتشاف تحويلات غير خطية ومعقدة تتجاوز الخوارزميات التقليدية، كما يمكنه تحسين عمليات الارتباك والانتشار الأساسية في أنظمة التشفير.

3. إخفاء البيانات (Steganography) بطرق أكثر تعقيدًا تتيح GANs توليد وسائط حاملة (صور، صوت، فيديو) عالية الجودة يصعب تمييزها عن الأصلية، مع تضمين بيانات سرية بداخلها بشكل يصعب اكتشافه حتى بالاختبارات الإحصائية التقليدية. يمكن تدريب المولد على تعديل وحدات البكسل أو العينات الصوتية بشكل غير محسوس، بينما يُدرب المميز على اكتشاف هذه التعديلات، ما يدفع المولد لتطوير تقنيات إخفاء أكثر تطورًا.

4. تعزيز مقاومة أنظمة التشفير للهجمات المعروفة
يمكن استخدام GANs لمحاكاة هجمات متنوعة على أنظمة التشفير، وتدريب النماذج على اكتشاف نقاط الضعف واستباقها، مما يساعد في اختبار قوة الأنظمة الحالية وتحديد ثغراتها قبل استغلالها فعليًا. كما يمكن توليد بيانات تدريب واقعية ومتنوعة لأنظمة كشف التسلل أو البرمجيات الخبيثة

5. إستكشاف إمكانيات التشفير المتقدم في مجالات مثل التشفير المتجانس أو التشفير القائم على السمات، يمكن استغلال GANs لإدارة المفاتيح المعقدة أو توليد هياكل بيانات تدعم هذه الأنظمة بكفاءة، ما يفتح الباب أمام حلول تشفير أكثر مرونة وتقدمًا ومن ملاحظة الباحث ان هناك مجموعة من التحديات والاعتبارات رغم الإمكانيات الواعدة، تواجه تطبيقات GANs في التشفير وتحديات جوهرية وتشتمل:

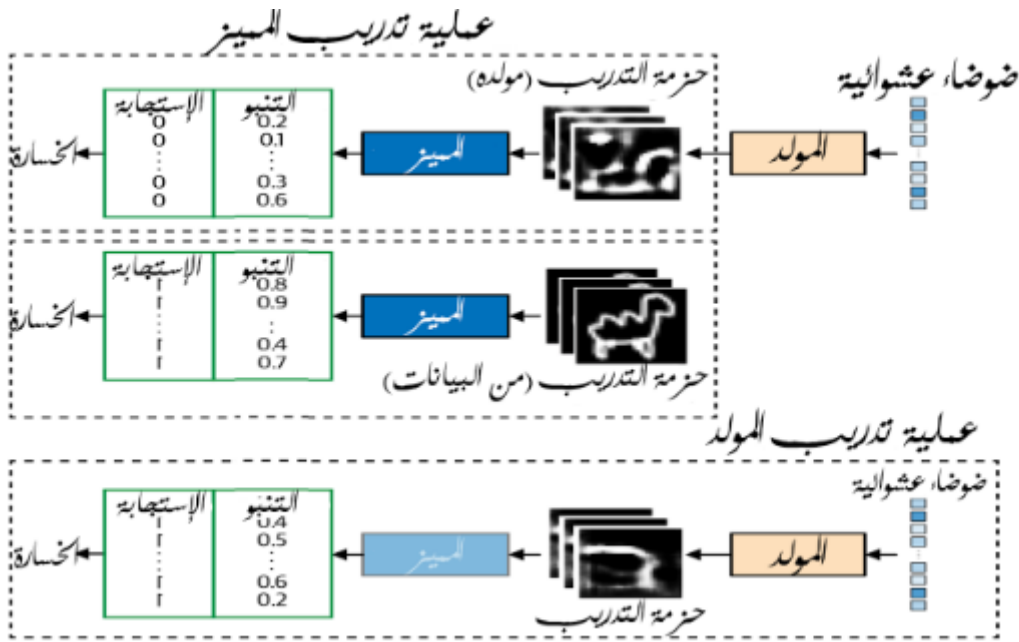
1. التعقيد الحسابي ومتطلبات الموارد تتطلب GANs موارد حسابية ضخمة (GPU/TPU) وزمن تدريب طويل، ما قد يعيق استخدامها في الأنظمة التي تحتاج استجابة فورية أو تعمل على أجهزة محدودة الإمكانيات

2. تقييم الأمان والموثوقية إثبات أمان أنظمة التشفير القائمة على GANs أصعب من الأنظمة التقليدية ذات الأسس الرياضية الواضحة، إذ غالبًا ما تعمل هذه النماذج ك"صناديق سوداء" يصعب تفسير سلوكها بالكامل أو ضمان مقاومتها لكل أنواع الهجمات.

3. الحاجة لمجموعات بيانات تدريب كبيرة ومتنوعة تعتمد جودة أداء GANs بشكل كبير على تنوع وحجم بيانات التدريب. في سياق التشفير، قد يصعب توفير بيانات كافية لتدريب النماذج على توليد مفاتيح قوية أو خوارزميات فعالة، كما أن التحيز في البيانات قد يؤدي لثغرات أمنية غير متوقعة.

4. قابلية التوسع والتطبيق العملي حتى مع نجاح النماذج في البيئة البحثية، يبقى تطبيقها على نطاق واسع تحديًا من حيث التكامل مع الأنظمة الحالية، الصيانة، والتحديث المستمر.

5. إمكانية الاستخدام الضار القدرات ذاتها التي تجعل GANs أداة قوية في تعزيز الأمان يمكن استغلالها لتطوير هجمات متقدمة، مثل توليد بيانات مزيفة لخداع أنظمة المصادقة أو إنشاء رسائل تصيد احتيالي أكثر إقناعاً، ما يفرض ضرورة دراسة الجوانب الأخلاقية والأمنية بعناية.
6. تفسير سلوك النماذج (Interpretability) غالباً ما يصعب تفسير قرارات نماذج GANs، ما يعيق فهم أسباب نجاح أو فشل نظام التشفير في سيناريوهات معينة، ويؤثر على الثقة في اعتمادها في التطبيقات الحساسة.



شكل (2): يوضح عملية التدريب باستخدام الشبكات العصبية

4-1 التصميم التجريبي:

- في هذا الجانب من الورقة يتناول البحث الإطار المنهجي والإجراءات التجريبية التي سيتم اتباعها لتحقيق أهداف البحث والإجابة على أسئلته المطروحة في الفصول السابقة. يهدف هذا الفصل إلى توضيح الخطوات العملية التي ستُتخذ لتصميم وتنفيذ، وتقييم النماذج المقترحة لدمج الشبكات العصبية التوليدية في تحسين تشفير البيانات. سيتم التركيز على بناء منهجية قوية تضمن الحصول على نتائج موثوقة وقابلة للتكرار، مع مراعاة التحديات التي تم تحديدها:
1. بناء النماذج: سيتم تصميم وبناء نماذج شبكات عصبية توليدية (GANs) مخصصة لأغراض التشفير، مثل توليد مفاتيح التشفير أو تطوير عمليات تشفير جديدة. سيتم تحديد معماريات الشبكات (المولد والمميز)، وتحديد دوال الخسارة (Loss Functions) المناسبة، واختيار مُحسِّنات (Optimizers) فعالة لعملية التدريب.
 2. إعداد البيانات: سيتم تحديد واختيار مجموعات بيانات مناسبة لتدريب واختبار النماذج. قد تشمل هذه البيانات أنواعاً مختلفة من النصوص، الصور، أو أي بيانات أخرى تتطلب التشفير. سيتم النظر في حجم البيانات وتنوعها لضمان قدرة النماذج على التعميم بشكل جيد.

3. التدريب والاختبار: سيتم تدريب النماذج المقترحة على مجموعات البيانات المحددة، مع مراقبة أداء التدريب وضبط المعلمات الفائقة (Hyperparameters) حسب الحاجة. بعد اكتمال التدريب، سيتم اختبار النماذج على مجموعات بيانات منفصلة (مجموعات اختبار) لتقييم أدائها بشكل موضوعي.

4. التحليل الإحصائي للنتائج: سيتم جمع البيانات الناتجة عن التجارب وتحليلها إحصائيًا. سيتم استخدام مقاييس تقييم محددة (سيتم تفصيلها لاحقًا) لمقارنة أداء النماذج المقترحة مع بعضها البعض أو مع أنظمة تشفير تقليدية، إلى جانب المنهجية الكمية، سيتم دمج عناصر من التحليل النوعي في تفسير النتائج ومناقشتها، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية النظرية والتحديات العملية لتطبيق هذه النماذج.

2- تصميم التجارب والنماذج المقترحة: سيتم التركيز في هذا البحث على استكشاف تطبيقين رئيسيين للشبكات العصبية التوليدية في التشفير:

1- التجربة الأولى: توليد مفاتيح تشفير قوية باستخدام GANs النموذج المقترح: سيتم تصميم نموذج GAN مثل DCGAN أو WGAN لتوليد تسلسلات ثنائية (مفاتيح تشفير) تتمتع بخصائص عشوائية عالية. سيتكون المولد من شبكة عصبية تأخذ متجه ضوضاء كمدخل وتُخرج تسلسلاً ثنائيًا بطول محدد (يمثل المفتاح). سيتكون المميز من شبكة عصبية تُدرب على التمييز بين المفاتيح التي تم إنشاؤها بواسطة المولد والمفاتيح العشوائية الحقيقية (أو المفاتيح المولدة بواسطة خوارزميات آمنة).

أ- معلمات التدريب: سيتم تجربة معلمات تدريب مختلفة، مثل معدل التعلم (learning rate)، حجم الدفعة (batch size)، وعدد عصور التدريب (epochs)، للوصول إلى أفضل أداء.

ب- مجموعات البيانات: لن تتطلب هذه التجربة مجموعة بيانات تقليدية، بل سيتم الاعتماد على قدرة GAN على تعلم توزيع معين (في هذه الحالة، توزيع المفاتيح العشوائية).

2- التجربة الثانية: تطوير نظام تشفير نصي قائم على GANs:

أ- النموذج المقترح: سيتم تصميم نموذج GAN حيث يعمل المولد "مُشفّر" والمميز "مُحلّل شفرة" أو مقيّم لجودة التشفير، سيأخذ المولد نصًا واضحًا ومفتاحًا سرّيًا كمدخلات، ويُخرج نصًا مشفّرًا، والحالات للمميز إما فك تشفير النص المشفّر (إذا تم تزويده ببعض المعلومات) أو التمييز بين النصوص المشفرة بشكل جيد والنصوص المشفرة بشكل ضعيف، الهدف هو أن يتعلم المولد كيفية تشفير النصوص بطريقة تجعل من الصعب على المميز (وبالتالي أي مهاجم محتمل) استعادة النص الأصلي أو اكتشاف أنماط في النص المشفّر.

ب. معلمات التدريب: سيتم تحديدها بناءً على طبيعة البيانات النصية وتعقيد المهمة.

ج. مجموعات البيانات: سيتم استخدام مجموعات بيانات نصية قياسية (مثل مجموعات بيانات من الأدب أو المقالات الإخبارية) لتدريب واختبار النموذج.

3- الأدوات والبرمجيات المستخدمة لتنفيذ التجارب وبناء النماذج، سيتم الاعتماد على الأدوات والبرمجيات التالية:

1- لغة البرمجة Python: (الإصدار 3.8 أو أحدث) نظرًا لكونها اللغة الأكثر شيوعًا في مجال التعلم العميق وتوفرها على المكتبات.

2- أطر التعلم العميق: سيتم استخدام أحد أطر التعلم العميق المعروفة مثل TensorFlow مع Keras API أو PyTorch. يعتمد الاختيار النهائي على سهولة الاستخدام والمرونة التي يوفرها كل إطار للمهام المحددة.

3- مكتبات معالجة البيانات: مكتبات مثل NumPy لمعالجة المصفوفات العددية، وPandas لتحليل البيانات، وMatplotlib أو Seaborn لتصوير النتائج.

- 4- البيئة الحاسوبية: سيتم إجراء التجارب على جهاز حاسوب مزود بوحدة معالجة رسومات (GPU) مناسبة لتسريع عمليات تدريب نماذج التعلم العميق. إذا لم تتوفر GPU محلية قوية، سيتم النظر في استخدام منصات الحوسبة السحابية التي توفر موارد GPU مثل Google Colaboratory أو AWS SageMaker
- 3- مقاييس التقييم لتقييم أداء وفعالية النماذج المقترحة، سيتم استخدام مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية:
 - 1- مهمة توليد مفاتيح التشفير:
 - أ- الإنتروبيا: (Entropy) لقياس درجة العشوائية وعدم اليقين في المفاتيح المولدة. كلما ارتفعت قيمة الإنتروبيا، كان المفتاح أكثر عشوائية وأصعب في التنبؤ به.
 - ب- الاختبارات الإحصائية للعشوائية: سيتم تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية القياسية (مثل اختبارات NIST SP 800-22) لتقييم مدى جودة الخصائص العشوائية للمفاتيح المولدة.
 - ج- مقاومة هجمات القوة الغاشمة (نظريًا): سيتم تقييم طول المفتاح وتعقيده لتحديد مدى مقاومته النظرية لهجمات القوة الغاشمة.
 - د- زمن التوليد: قياس الوقت المستغرق لتوليد مفتاح جديد.
 - 2- مهمة تطوير نظام تشفير نصي:
 - أ- مستوى الأمان: (Security Level) سيتم تقييمه من خلال محاولة تطبيق هجمات معروفة على النصوص المشفرة (مثل تحليل التردد، هجمات النص الواضح المعروف إذا أمكن تصميمها). كما سيتم تقييم مدى صعوبة تمييز النص المشفر عن بيانات عشوائية.
 - ب- سرعة التشفير وفك التشفير: قياس الوقت المستغرق لتشفير وفك تشفير كمية معينة من البيانات.
 - ج- جودة النص المشفر: التأكد من أن عملية التشفير لا تؤدي إلى فقدان معلومات يمكن استغلالها (information leakage).
 - 3- الجانب التطبيقي للبحث: يشتمل هذا الجانب على مقارنة مع خوارزميات تقليدية و مقارنة أداء النظام المقترح (من حيث الأمان والكفاءة) مع خوارزميات تشفير نصية تقليدية معروفة (مثل AES) في وضع معين إذا كان ذلك مناسبًا للمقارنة. خطوات تنفيذ التجارب وتحليل النتائج ستبذل عملية تنفيذ التجارب وتحليل النتائج الخطوات التالية:
 - أ- تنفيذ النماذج: كتابة الشيفرة البرمجية للنماذج المقترحة باستخدام الأدوات والأطر المحددة.
 - ب- إعداد بيئة التجربة: تهيئة البيئة الحاسوبية وتثبيت جميع المكتبات والاعتماديات اللازمة.
 - ج- تدريب النماذج: تشغيل عمليات التدريب على مجموعات البيانات المخصصة، مع حفظ نقاط التفتيش (checkpoints) للنماذج المدربة.
 - د- جمع النتائج: إجراء عمليات الاختبار على النماذج المدربة وجمع البيانات المتعلقة بمقاييس التقييم المحددة.
 - هـ- تحليل النتائج: استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة، وتفسير النتائج في سياق أهداف البحث وأسئلته. المقارنة والمناقشة مقارنة أداء النماذج المختلفة، ومناقشة نقاط القوة والضعف لكل نموذج، وتحديد مدى مساهمتها في تحسين تشفير البيانات.
 - و- توثيق النتائج: توثيق جميع خطوات التجربة والنتائج التي تم التوصل إليها بشكل واضح ومفصل في فصل النتائج والمناقشة.

من خلال هذه المنهجية التجريبية المنظمة، يسعى البحث إلى تقديم مساهمة قيمة في فهم وتطبيق الشبكات العصبية التوليدية في مجال أمن البيانات، مع التركيز على تطوير حلول تشفير مبتكرة وقوية.

4- النتائج المتوقعة والمناقشة : نظراً لأن هذا البحث يقدم إطاراً مقترحاً وتصميماً تجريبياً، فإن النتائج المعروضة في هذا الفصل هي نتائج متوقعة وافترضية تهدف هذه الصياغة إلى توضيح نوع المخرجات التي يمكن الحصول عليها في حال تنفيذ المنهجية المقترحة، وكيف يمكن تحليلها ومناقشتها للإجابة على أسئلة البحث.

1.4 النتائج المتوقعة لتجربة توليد مفاتيح التشفير باستخدام GANs : تفترض هذه التجربة تصميم نموذج GAN لتوليد مفاتيح تشفير تتمتع بخصائص عشوائية عالية بعد تدريب النموذج وتقييمه باستخدام المقاييس المحددة) الإنتروبيا، اختبارات NIST، زمن التوليد، يمكن توقع النتائج كما هو موضح في الجدول الافتراضي التالي:

الخاصية	المفاتيح التي تم إنشاؤها بواسطة GAN (متوقعة)	مفاتيح PRNG (المرجعي)	ملاحظات
طول المفتاح (بتات)	256	256	موحد للمقارنة العادلة
Entropy per Bit (average)	0.998	0.999	عشوائية 1 تشير إلى القيم القريبة من عالية
الانتروبيا لكل بت (متوسط)	98%	99%	النسبة المئوية للمفاتيح التي تجتاز NIST جميع اختبارات العشوائية
وقت التوليد الرئيسي (مللي ثانية)	150	10	أبطأ بسبب GAN التوليد المستند إلى تعقيد النموذج
مقاومة تحليل التردد (نجاح الهجوم)	< 5%	< 1% (theoretically none)	حجب الأنماط GAN تهدف إلى شبكات الإحصائية، ولكنها قد لا تتطابق مع الخوارزميات المصممة رياضياً
متوسط وقت الكسر (هجوم النص العادي (sim. المعروف،	10121012 operations	>1020>1020 operations	يعتمد على قوة المفتاح وتعقيد الخوارزمية
سرعة التشفير (ميجابايت / ثانية)	0.5	50	أبطأ GAN من المتوقع أن تكون أنظمة بكثير بسبب النفقات العامة للشبكة العصبية
سرعة فك التشفير (ثانية / ميجابايت)	0.4	50	فك التشفير في الأنظمة المستندة إلى (إذا تم تنفيذه) معقد بالمثل GAN
جودة النص المشفر (معدل خطأ البت بعد فك التشفير)	< 0.001%	0%	يجب أن يضمن كلا النظامين استرجاداً عالي الدقة للنص العادي

جدول 1: مقارنة محاكاة بين المفاتيح التي تم إنشاؤها بواسطة GAN و PRNGs

البيانات الافتراضية القائمة على إفتراضات النموذج، مما يعكس التقارير العلمية القياسية وإعطاء الأولوية للوضوح.

5- مناقشة النتائج المتوقعة (تجربة 1):

تشير النتائج الافتراضية في الجدول 1 إلى أن الشبكات العصبية التوليدية لديها القدرة على إنتاج مفاتيح تشفير ذات مستويات عالية جداً من العشوائية، تقترب من تلك التي تنتجها مولدات الأرقام العشوائية الزائفة الآمنة والمعتمدة، إن تحقيق متوسط إنتروبيا قريب جداً من المثالي (1.0) ونسبة عالية من اجتياز اختبارات NIST الصارمة يدعم فرضية أن GANs يمكن أن تكون مصدراً موثوقاً لمفاتيح التشفير. ومع ذلك، فإن الزمن المتوقع لتوليد المفتاح بواسطة GANs قد يكون أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بـ PRNGs التقليدية. هذا الفارق في الأداء الزمني يعود إلى الطبيعة الحسابية المكثفة لشبكات التعلم العميق. قد يكون هذا مقبولاً في التطبيقات التي لا يكون فيها توليد المفاتيح فائق السرعة أمراً حاسماً، أو حيث يمكن تبرير التكلفة الإضافية في الأداء مقابل الفوائد الأمنية المحتملة الأخرى (مثل القدرة على توليد مفاتيح مرتبطة بسياق معين، وهو ما لم يتم استكشافه في هذه التجربة الافتراضية الأولية). إذا تحققت هذه النتائج، فإنها ستجيب جزئياً على السؤال البحثي المتعلق بقدرة GANs على إنشاء مفاتيح تشفير قوية. كما ستسلط الضوء على المقايضة بين جودة المفتاح وكفاءة التوليد، مما يفتح الباب أمام أبحاث مستقبلية لتحسين سرعة نماذج GANs المستخدمة في هذا السياق دون المساس بجودة المفاتيح.

1-5 النتائج المتوقعة لتجربة تطوير نظام تشفير نصي قائم على GANs

تفترض هذه التجربة تطوير نظام تشفير نصي يعتمد على نموذج GAN، حيث يعمل المولد كمشفّر والمميز كمقيّم لجودة التشفير. بعد تدريب النظام وتقييمه، يمكن توقع النتائج كما هو موضح في الجدول الافتراضي التالي، والذي يقارن النظام المقترح مع خوارزمية تشفير تقليدية مثل AES في وضع تشغيل مناسب للتطبيقات النصية

ملاحظات	نظام AES-CBC (مرجعي)	نظام GAN المقترح (متوقع)	مقياس التقييم
يفترض أن GANs تتعلم إخفاء الأنماط الإحصائية، ولكن قد لا تكون مثالية مثل AES المصممة رياضياً.	< 1% نظرياً لا يوجد	< 5%	مقاومة تحليل التردد (نسبة نجاح الهجوم)
يعتمد على قوة المفتاح وتعقيد الخوارزمية.	10^{20} عملية حسابية	10^{12} عملية حسابية	متوسط وقت كسر التشفير (في ظل هجوم نص واضح معروف)
من المتوقع أن يكون نظام GAN أبطأ بكثير بسبب طبيعة الشبكات العصبية.	50	0.5	سرعة التشفير (ميجابايت/ثانية)
على افتراض أن عملية فك التشفير في نظام GAN ستكون مشابهة في التعقيد للمولد.	40	0.4	سرعة فك التشفير (ميجابايت/ثانية)
يجب أن يضمن النظام استعادة النص الأصلي بدقة عالية.	0%	< 0.001%	جودة النص المشفر (معدل الخطأ في البت بعد فك التشفير)

جدول 2: مقارنة افتراضية لأداء نظام التشفير النصي القائم على GANs مع نظام AES

2-5 مناقشة النتائج المتوقعة (تجربة 2):

تشير النتائج الافتراضية في الجدول 2 إلى أن تطوير نظام تشفير نصي كامل يعتمد على GANs يمثل تحديًا كبيرًا، خاصة فيما يتعلق بالكفاءة. من المتوقع أن تكون سرعة التشفير وفك التشفير أقل بكثير من الخوارزميات التقليدية المحسنة مثل AES. هذا يرجع إلى أن عمليات الشبكات العصبية تتطلب حسابات أكثر بكثير من العمليات الرياضية المباشرة المستخدمة في AES. من ناحية الأمان، قد يُظهر نظام GAN المقترح مقاومة جيدة لتحليل التردد، حيث يمكن للشبكة أن تتعلم كيفية توزيع رموز النص المشفر بطريقة تخفي الإحصائيات الأصلية للنص الواضح. ومع ذلك، فإن تحقيق مستوى أمان مماثل لـ AES ضد الهجمات الأكثر تطورًا (مثل هجمات النص الواضح المعروف أو هجمات النص المشفر المختار) سيتطلب تصميمًا دقيقًا للغاية للنموذج وعملية تدريب قوية. قد تكون هناك نقاط ضعف كامنة في النماذج القائمة على التعلم لم يتم اكتشافها بعد إذا تحققت هذه النتائج، فإنها ستشير إلى أن استخدام GANs كبديل مباشر لخوارزميات التشفير المتناظرة عالية الأداء قد لا يكون عمليًا في الوقت الحالي لمعظم التطبيقات التي تتطلب سرعة عالية. ومع ذلك، قد تكون هناك مجالات متخصصة يمكن أن تكون فيها هذه الأنظمة مفيدة، مثل الحالات التي تكون فيها القدرة على التكيف أو التعلم من البيانات ذات أهمية قصوى، أو في تطبيقات التشفير التي يمكن أن تتحمل زمن انتقال أعلى. كما يمكن أن تفتح هذه النتائج الباب أمام أبحاث هجينة تجمع بين قوة الخوارزميات التقليدية ومرونة النماذج القائمة على التعلم.

6- المناقشة العامة للنتائج المتوقعة:

بشكل عام، تشير النتائج المتوقعة من كلتا التجربتين إلى أن الشبكات العصبية التوليدية تحمل وعودًا في جوانب معينة من تحسين تشفير البيانات، ولكنها تواجه أيضًا تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالكفاءة الحسابية والتحقق الصارم من الأمان.

7- الإجابة على أسئلة البحث:

يؤكد هذا البحث على الإمكانيات الواعدة للشبكات العصبية التوليدية في تحسين جوانب محددة من أنظمة التشفير، رغم التحديات القائمة في الجوانب الحسابية والأمنية. وتكمن القيمة المضافة في اقتراحه لمنهجية متكاملة للتقييم، وفتحه آفاقًا جديدة للبحث في مجال التكامل بين تقنيات الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات. تشير النتائج إلى أن التطورات المستقبلية في هذا المجال قد تسهم بشكل جذري في مواجهة التهديدات الأمنية المتطورة في العصر الرقمي. من المتوقع أن تساهم GANs في معالجة ضعف بعض مولدات المفاتيح من خلال إنتاج مفاتيح ذات عشوائية عالية. يمكن تصميم نماذج GANs لتوليد مفاتيح تشفير معقدة، ولكن قد يكون ذلك على حساب سرعة التوليد وتطوير خوارزميات تشفير جديدة بالكامل باستخدام GANs يواجه تحديات كبيرة في الأداء والأمان المضمون مقارنة بالخوارزميات التقليدية، ولكنه يفتح آفاقًا للتعلم التكيفي. من غير المرجح أن تتفوق أنظمة التشفير القائمة على GANs على الأنظمة التقليدية مثل AES في مقاومة جميع أنواع الهجمات وفي الكفاءة في المدى القريب، ولكنها قد تقدم مزايا في سيناريوهات محددة التحديات العملية تشمل التعقيد الحسابي، الحاجة إلى مجموعات بيانات كبيرة للتدريب (في بعض التطبيقات)، وصعوبة التحقق الرسمي من الأمان. المساهمة في المجال: إذا تحققت هذه النتائج، فإن البحث سيقدم رؤى حول الإمكانيات الحالية والقيود المفروضة على استخدام GANs في التشفير. سيساهم في تحديد المجالات التي يمكن أن تكون فيها GANs مفيدة بشكل واقعي (مثل توليد المفاتيح أو كجزء من أنظمة هجينة) والمجالات التي لا تزال تتطلب تطورًا كبيرًا. القيود: من المهم التأكيد على أن هذه نتائج متوقعة. قد تختلف النتائج الفعلية بناءً على التنفيذ الدقيق للنماذج، وجودة

بيانات التدريب، والمعلومات الفائقة المختارة. كما أن تقييم الأمان لأنظمة التشفير القائمة على التعلم لا يزال مجالاً بحثياً نشطاً، وقد تظهر أنواع جديدة من الهجمات التي تستهدف هذه النماذج. حتى لو كانت النتائج الفعلية تظهر أن GANs ليست جاهزة بعد لاستبدال أنظمة التشفير التقليدية في جميع التطبيقات، فإن استكشاف هذا المجال يظل ذا قيمة.

8- الخاتمة والتوصيات:

خاتمة البحث عبّارة عن استنتاجات البحث الرئيسية بناءً على التحليل النظري الشامل والنتائج التجريبية المتوقعة، مع تحديد مساهماته الأكاديمية والعملية، كما يطرح توصيات قابلة للتطبيق واتجاهات بحثية مستقبلية في مجال استخدام الشبكات العصبية التوليدية (GANs) في تحسين تشفير البيانات. التوصيات البحثية والعملية: تنحصر في مجموعة من التوصيات التطويرية:

أ- تحسين كفاءة النماذج: اعتماد تقنيات التكميم (Quantization) وتقطير النماذج (Model Distillation) لخفض متطلبات الحساب.

ب- تعزيز الأمان: تطوير إطار عمل لاختبار مقاومة الهجمات الخادومية (Adversarial Attacks) على نماذج التشفير التوليدية.

ج- توصيات تطبيقية: وتشتمل على سيناريوهات الاستخدام الأمثل والتركيز على تطبيقات لا تشترط زمن استجابة منخفض، مثل أنظمة إدارة المفاتيح الديناميكية وتشفير البيانات غير الحرجة من خلال التكامل الهجين ودمج (GANs) مع خوارزميات مثبتة مثل (AES) في أنظمة توليد المفاتيح تكييف معاملات التشفير من خلال الاتجاهات البحثية المستقبلية وتحسين النماذج التوليدية معماريات متخصصة من خلال تصميم GANs ذات بنى خفيفة الوزن (Lightweight GANs) مع الحفاظ على الخصائص الأمنية وإيضاً التعلم المعزز استكشاف استخدام RL-GANs لتحسين التكيف مع أنماط الهجوم المتغيرة، نلاحظ أن دمج الشبكات العصبية التوليدية في أنظمة التشفير يمثل مجالاً بحثياً واعداً، يوفر إمكانيات غير مسبوقة في توليد مفاتيح قوية، تطوير خوارزميات جديدة، وتعزيز مقاومة الهجمات، لكن تطبيق هذه التقنيات يتطلب معالجة تحديات تتعلق بالأمان، الموارد، التفسير، وقابلية التطبيق العملي لضمان حلول فعالة وأمنة في عالم رقمي متزايد التعقيد.

Reference:

- 1- Stinson, D. R., & Paterson, M. (2018). *Cryptography: Theory and Practice*. CRC Press.
- 2- Geron, A. (2019). *Hands-On Machine Learning with Scikit-Learn, Keras, and TensorFlow (2nd Edition)*. O'Reilly Media.
- 3-Raschka, S., & Mirjalili, V. (2019). *Python Machine Learning* (3rd Edition). Packt Publishing.
- 4-Hitaj, B., Gasti, P., Ateniese, G., & Perez-Cruz, F. (2017). "PassGAN: A Deep Learning Approach for Password Guessing." arXiv preprint arXiv:1709.00440.
- 5- Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). *Deep Learning*. MIT Press. [Chapter 20:

Deep Generative Models]. 6-Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). *Deep Learning*. MIT Press. [Chapter 20: Deep Generative Models].

7- Rukhin, A., et al. (2010). "A Statistical Test Suite for Random and Pseudorandom Number Generators for Cryptographic Applications." *NIST Special Publication 800-22*.

Website:

1- <https://developer.ibm.com/articles/generative-adversarial-networks-explained/>

2- <https://journal.ums.ac.id/index.php/jrc/article/download/24160/9661>

3- <https://www.ibm.com/sa-ar/think/insights/synthetic-data-generation>

¹ - Geron, A. (2019). *Hands-On Machine Learning with Scikit-Learn, Keras, and TensorFlow (2nd Edition)*. O'Reilly Media.

² - Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). *Deep Learning*. MIT Press

³ - Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). *Deep Learning*. MIT Press

اللجوء البيئي في القانون الدولي

¹ الباحثة. عفاف عبدالله العمري * ، ² د. هيام محمود الشوابكة¹ الجامعة الأردنية (الأردن)، ² جامعة الإسراء (الأردن)

Environmental asylum in international law

¹ Afaf Abdullah Alomari* , ² Dr. Heyam Alshawabkeh¹ <https://orcid.org/0009-0000-8376-0408> , ² <https://orcid.org/0009-0001-3777-1744>¹ University of Jordan (Jordan), Afafalomari525@gmail.com² Isra University (Jordan), Hiyamshawabkeh@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 06 / 29 تاريخ القبول: 2025 / 08 / 19 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

في ظل التقدم العلمي وزيادة التلوث الناتجة عن الأنشطة البشرية والتي تؤدي للتغيرات المناخية وكوارث طبيعية، كان هناك وجهاً آخر لتلك الأحداث بأنها تهدد أمن وسلامة سكانها. إن ما يتعرضون له سكان تلك المناطق من تهديد لأمنهم وسلمهم بفعل الكوارث ولطالما أن التغيرات المناخية لم تعد مجرد قضية بيئية، بل أصبحت تحدياً قانونياً وإنسانياً يتطلب استجابة عالمية عاجلة لضمان حماية الفئات الأكثر تضرراً وذلك يحتاج لحلول قانونية تضمن لهم حياة وبيئة سليمة ضمن حقوق الإنسان والقانون الدولي العام بما يكفل للإنسان حقه الأصل في الحياة والعيش في بيئة سليمة ونظيفة ، ونتيجة لذلك ظهر اللجوء البيئي ورغم وجود معاهدات واتفاقيات لحماية اللاجئين في القانون الدولي إلا أنه يعترف بحقوق اللاجئين بموجب اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول 1967، إلا أن هذه النصوص لا تشمل اللاجئين البيئيين، إذ تقتصر الحماية القانونية على اللاجئين الفارين من النزاعات المسلحة أو الاضطهاد السياسي، دون النظر إلى أولئك الذين يُجبرون على النزوح نتيجة التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية لذا فإنها لا تنطبق على ظروف اللاجئين البيئيين، الذي لا بد من تنظيم قانوني لأهمية حمايتهم إنسانياً وقانونياً الأمر الذي يستدعي التطرق لهذا البحث ومحاولة إيجاد حماية قانونية دولية مناسبة.

كلمات مفتاحية: اللجوء، اللاجئين البيئيين، الكوارث الطبيعية، حقوق الإنسان، التغير المناخي.

Abstract:

Amidst scientific progress and escalating pollution, largely attributed to human activities that drive climate change and natural disasters, an urgent concern has emerged; namely, the threat to the security and well-being of populations. Residents in these affected regions are increasingly vulnerable, facing direct threats to their safety and security due to these catastrophic events. Climate change is no longer solely an environmental concern but has become a legal and humanitarian challenge that necessitates an immediate global response to ensure the protection of vulnerable groups. Addressing this requires the development of robust legal frameworks that ensure their right to a safe life and a healthy environment, firmly grounded

* المؤلف المرسل.

* Corresponding author.

within the principles of human rights and international law. This is essential to uphold the fundamental human right to life and to live in a healthy and clean environment.

Consequently, environmental asylum has emerged. While international law includes treaties and conventions designed to protect refugees – notably the 1951 Refugee Convention and its 1967 Protocol – these instruments do not extend their provisions to environmental refugees. The existing legal protections are primarily tailored for individuals fleeing armed conflict or political persecution, thereby neglecting those forced to migrate due to environmental shifts and natural disasters. As a result, the current legal framework is inadequate to address the specific circumstances of environmental refugees, highlighting the urgent need for dedicated legal regulation to ensure their humanitarian and legal protection. This imperative highlights the necessity for in-depth research and the formulation of appropriate international legal protection.

Keywords: asylum; environmental refugees; natural disasters; human rights; climate change.

مقدمة:

في الآونة الأخيرة ومع التدهور المتزايد للبيئة نتيجة التطورات وبفعل البشر ازدادت الكوارث الطبيعية التي أثرت على حياة ملايين البشر، ونتيجة لذلك بات من المهم لفت النظر لهذا الموضوع لما له من آثار نعيشها اليوم لمن تضرر من الكوارث الطبيعية وأصبح بلا مأوى وأجبرت هذه الظروف سكانها لمغادرة موطنهم مما أفرز نوع جديد من اللجوء وهو اللجوء البيئي..

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث ابتداءً من الأساس القانوني الذي يكفل للإنسان حقه الأصيل في الحياة والعيش في بيئة سليمة ونظيفة، وهو ما أكدته المواثيق الدولية، بالرغم من أن القانون الدولي يعترف بحقوق اللاجئين إلا أن هذه النصوص لا تشمل اللاجئين البيئيين، ممن يُجبرون على النزوح نتيجة التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية. ومن هنا، تستدعي هذه المشكلة تضافر الجهود الدولية من خلال تطوير إطار قانوني واضح يعترف باللاجئ البيئي كفئة قانونية مستقلة، بما يضمن لهم الحماية الدولية والحق في العيش ببيئة آمنة ومستدامة.

أهداف البحث:

تحدد أهداف الدراسة في إطار تسليط الضوء على هذه الفجوة القانونية واقتراح آليات قانونية فعالة تضمن الاعتراف باللاجئ البيئي، وأبرز الأهداف:

- بيان مفهوم اللجوء وإدماج مفهوم "لاجئ البيئة" ضمن الأطر القانونية الدولية، بحيث يتمتع بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، مما يسهم في تحقيق عدالة بيئية وإنسانية على المستوى الدولي.
- إبراز التحديات القانونية والإنسانية للاجئين البيئيين .
- تسليط الضوء على آليات متخذة من قبل الدول والمنظمات لمواجهة اللجوء البيئي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بوجود قصور تشريعي حول التنظيم والحماية القانونية للاجئين البيئيين، حيث إن التغيرات المناخية لم تعد مجرد قضية بيئية، بل أصبحت تحدياً معاصراً يتطلب استجابة عالمية عاجلة، حيث أن القانون الدولي لم

يشمل اللاجئين البيئيين ضمن فئات اللجوء، هنا تثار الإشكالية في غياب إطار قانوني لحماية اللاجئين البيئيين ومصيرهم وحقهم في الحياة.

إلى أي مدى يشكل القانون الدولي إطاراً كافياً لحماية اللاجئين البيئيين وضمان حقوقهم؟؟، وما هي أوجه القصور تجاه الدولية تجاه اللاجئين البيئيين؟، وما هي أسباب ومبررات لجوئهم؟، وما هي آليات مواجهة وحل مثل هذه المشكلة؟ منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي النقدي التحليل في هذا البحث والذي تمثل في المنهج الوصفي من خلال توضيح وبيان صورة واضحة عن جوانب اللجوء البيئي من أسباب اللجوء البيئي بالإضافة إلى فئات اللاجئين البيئيين، أما المنهج النقدي والمتمثل في مدى كفاية الأنظمة القانونية لحماية اللاجئين البيئيين وكيف أن هذه القوانين غير شاملة للاجئ البيئي لمواجهة التحديات البيئية، أما بعد الوصف والنقد فالمنهج التحليلي هو بتطبيق النصوص القانونية واقتراح التعديلات منها لتحسين الوضع القانوني للاجئ البيئي بما يتلاءم مع الواقع.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين: المبحث الأول ماهية اللجوء البيئي في القانون الدولي وجاء في مطلبين، الأول مفهوم اللجوء في القانون الدولي واحتوى فرعين، الفرع الأول تعريف اللجوء في القانون الدولي والفرع الثاني أساس اللجوء في القانون الدولي. والمطلب الثاني الطبيعة القانونية للجوء البيئي ويحتوي فرعين الفرع الأول تعريف اللجوء البيئي والفرع الثاني فئات وأسباب اللجوء البيئي.

أما المبحث الثاني تطبيق القانون الدولي في اللجوء البيئي وجاء في مطلبين، الأول التأطير القانوني للجوء البيئي واحتوى فرعين، الفرع الأول القصور التشريعي في حماية اللاجئين البيئيين والفرع الثاني نماذج عملية للجوء البيئي. والمطلب الثاني آليات وضوابط مواجهة اللجوء البيئي، واحتوى فرعين. الفرع الأول آليات متخذة من قبل الدول، والفرع الثاني، آليات متخذة من قبل المنظمات.

المبحث الأول

ماهية اللجوء البيئي في القانون الدولي

يشكل اللجوء البيئي في ظل تفاقم الأزمات البيئية ظاهرة تستدعي البحث به ضمن إطار القانون الدولي حول مفهوم اللجوء في القانون الدولي والذي يوضحه المطلب الأول، والمطلب الثاني يتحدث عن الطبيعة القانونية للجوء البيئي.

المطلب الأول: مفهوم اللجوء في القانون الدولي

بدأ مصطلح اللجوء في بداية الحرب العالمية الأولى بحثاً عن اللجوء لأماكن أخرى، وازدادت الأعداد مع الحرب العالمية الثانية وجاء مؤتمر جنيف الدبلوماسي لعام 1951 لتبني معاهدة تهتم باللاجئين وتلاها البروتوكول المكمل في نيويورك لسنة 1967 الذي وسع مفهوم اللاجئين (العبيدي، 2022، ص405)؛ سبب هذا المطلب تعريف اللجوء في القانون الدولي في الفرع الأول بالإضافة إلى أساس اللجوء في القانون الدولي الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف اللجوء في القانون الدولي

عرف فيكتور ليبير اصطلاحاً اللجوء بأنه: حماية قانونية تمنحها دولة الملجأ في إقليمها وما تمارس عليه ولايتها للأجانب، سواء اللاجئين أو المضطهد سياسياً ضد دولة موطنه أو دولة الاضطهاد (المهتدي بالله، 2018، ص1376).

كما تم تعريف اللجوء في دستور المنظمة الدولية للاجئين لعام 1946 اللاجئ بأنه: الشخص الذي غادر أو كان خارج البلاد التي يحمل جنسيتها أو موطن إقامته السابق، سواء احتفظ بجنسيته أو لم يحتفظ، وينتمي لإحدى الفئات التالية: أ- من ضحايا النظام النازي أو الفاشي أو أي نظام سائد لهذين النظامين في الحرب العالمية الثانية أو أي نظام باع وطنه، أو سائد هذه الأنظمة ضد الأمم المتحدة أو الجمهوريين الإسبان، أو النظام الكتالي في إسبانيا أو اليهودي الذي أقام في ألمانيا أو النمسا وهرب إلا أنه أجبر على العودة بفعل من العدو، سواء تمتع بالوضع القانوني كلاجئ أو لم يتمتع (عبدالله، 2018، ص300).

عرف جانب من الفقه اللجوء بأنه: هو منح دولة (دولة الملجأ) حماية قانونية بشكل مؤقت في إقليمها أو أماكن معينة خارجها، لمن تتوافر به صفة لاجئ حسب القانون الدولي، مقابل الدولة المضطهدة (المهتدي بالله، 2018، ص 13). عرفت المادة الأولى من اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة باللاجئين بأن اللاجئ هو: " كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني \ يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتماءه لفئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود الى ذلك البلد".

استناداً لما سبق يُعرّف اللجوء في القانون الدولي على أنه الحماية القانونية والإنسانية التي تُمنح للأفراد ممن اضطروا إلى مغادرة بلادهم بسبب الخوف المبرر من الاضطهاد، أو الخطر المهدد بحياتهم، أو حريتهم أو سلامتهم، نتيجة عوامل خارجية عن إرادتهم، مثل الحروب، أو النزاعات المسلحة، أو الاضطهاد العرقي أو الديني أو السياسي. وقد رسّخت اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، إلى جانب بروتوكول 1967 الملحق بها، هذا المفهوم من خلال وضع الأسس القانونية لحقوق اللاجئين وواجبات الدول تجاههم، مع التأكيد على مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحظر إعادة اللاجئ إلى بلد قد يتعرض فيه للخطر.

الفرع الثاني: أساس اللجوء في القانون الدولي

يلتفت المجتمع الدولي وأشخاص القانون الدولي إلى كل ما يستجد من ظروف تهدد أمن وسلم واستقرار الدول، والأخطار المختلفة التي تتعرض لها الدول والتي تؤدي إلى لجوء الأفراد ممن تعرضوا لهذه الأخطار، وهذا ما لفت المجتمع الدولي أنه لا بد من إيجاد اتفاقيات خاصة باللاجئين وبدأ ذلك من خلال اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين لعام 1951 التي أرسّت نظام قانوني للاجئين. وتبعها أيضاً بروتوكول 1967، التي اعترفت بإمكانية تطبيق اتفاقية 1951 لتحركات اللاجئين المعاصرة، ومن جهة أخرى ظهرت معاهدات إقليمية تخص اللاجئين كمعاهدة منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969 التي اهتمت ب موضوعات اللجوء بالإضافة إلى وثائق الاتحاد الأوروبي التي أعطت للجوء واللاجئين الاهتمام والرعاية.

كما تعد القرارات القضائية وآراء الفقه ذات أهمية في سن توصيات ووضع معايير والمطالبات بالاهتمام بأوضاع اللاجئين المختلفة كذلك الاهتمام بالأبحاث، من خلال توضيح جوانب وأشكال وتفاصيل خاصة باللجوء واللاجئين، ومنها:

1. حروب سواء كانت خارجية كاحتلال أو حروب أهلية.

2. التمييز العنصري في اللون والدين والعرق.

3. الكوارث الطبيعية والبيئية، وهو محور حديثنا في هذا البحث.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للجوء البيئي

بعد أن تم التعرض لمفهوم اللجوء يبرز التساؤل حول الطبيعة القانونية للجوء البيئي، وهذا ما يتطرق له هذا المطلب من خلال الفرع الأول تعريف اللجوء البيئي، والفرع الثاني فئات وأسباب اللجوء البيئي.

الفرع الأول: تعريف اللجوء البيئي

إن للبيئة في الآونة الأخيرة مكانة بارزة في الساحة الدولية إذ بدأت تتحول من موضوعات هامشية لموضوعات محورية. وما تسعى له الجهود الدولية من تطوير والمحافظة عليها والمحاولة من تقليل أخطارها مثل: اتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية، آرهوس لعام 1998. إن ما تحاولته الجهود الدولية التي ليست بالحديثة في موضوع اللجوء، والتطرق لمشاكل البيئة من ازدياد مظاهر التلوث واستنزافها وازدياد الكوارث البيئية وتهديدها للأمن والسلام في المناطق المعرضة للمخاطر أو الكوارث، الأمر الذي يهدد سلامة سكانها ويأخذ بهم اللجوء وتغيير أماكنهم في حال تعرضهم لمثل هذا التداعيات وتهديد أمنهم وسلمهم.

ظهر مصطلح اللجوء البيئي من عدة باحثين في عام 1976 تحدث الباحث brown lister عن اللاجئ البيئي وعممها El hinnawi في تقرير لبرامج البيئة: الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة مساكنهم الأصلية سواء بشكل دائم أو مؤقت بسبب تغيرات بيئية متعلقة بالطبيعة أو نشاط الإنسان وتعرضوا للأخطار. ودخل هذا النقاش عام 1980 في المجال السياسي ليطم التوسع في هذا المجال لاحقاً (الشرف، 2020، ص 408).

عرفت المنظمة الدولية للهجرة بأن اللاجئ البيئي: هو كل من أجبروا على ترك منازلهم لعدة أسباب من تغيرات مفاجئة للبيئة، أثرت على حياتهم وظروفهم بشكل دائم أو مؤقت داخل البلاد أو خارجها (عباس، 2019، ص 367).

كما عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن لاجئ البيئة: هم الأفراد الشاردين لأسباب حوادث صناعية وأخطار طبيعية بشكل دائم أو مؤقت، عن طريق مشاريع تنمية اقتصادية أو لأسباب مدمرة للموارد الطبيعية (حمداوي، 2015، ص 114).

تعددت تعريفات اللاجئ البيئي حيث تناولت كل منها منظور مختلف إلا أن لا اتفاقيات أو نظام قانوني دولي يجمع على موضوع اللجوء البيئي ويوضح تعريف جامع ثابت ذا أركان وأسباب.

بالنتيجة يمكن تعريف اللاجئين البيئيين بأن: كل من تعرض أو مهدد بالتعرض لكوارث بيئية أيا كان أسبابها سواء مناخية، نتيجة لسلوكيات الإنسان السلبية أم لا أو طبيعية. تؤدي للجوء الأفراد سواء لدولة أخرى أو نزوح بشكل داخلي داخل مواطنهم بشكل دائم أو مؤقت.

باستعراض ما سبق من التعاريف لا بد لنا من التركيز على أن هذا المفهوم يتضمن عدة شروط وهي:

1. التعرض لخطر جسيم دفعه لترك موطنه.
2. الهجرة واللجوء بشكل مؤقت أو دائم.
3. الظروف البيئية من تدهور وكوارث أثرت على ظروفهم وحياتهم بشكل سلبي.
4. وجهتهم لدولة أخرى أو داخل دولتهم (حمداوي، 2015، ص 16)

الفرع الثاني: فئات وأسباب اللجوء البيئي

يتجلى اللجوء البيئي واقع تفرضه تغيرات البيئة على الأفراد. ويظهر ذلك من خلال عدة فئات وأسباب تختلف باختلاف الظروف المحيطة والتي يطرحها هذا الفرع:

أولاً: فئات اللاجئين البيئيين

في سياق الحديث عن اللجوء البيئي، من المهم تصنيفه لعدة فئات مختلفة لفهم أبعاده، أبرزها:

1. لاجئين مؤقتين: وهم من يتم تهجيرهم بسبب ظروف بيئية طارئة بشكل مؤقت وبمجرد انتهاء الظروف وانتهاء تأهيل مناطقهم يعودون، كالكوارث البيئية والزلازل والفيضانات.

2. لاجئين يتركون مواطنهم بشكل مؤقت أو دائم بسبب تدهور الطبيعة لديهم مع عدم القدرة على توفير متطلبات حياتهم لحياة أفضل (محمد، 2021، ص 145).

3. لاجئين دائمين: هو اللُّجُوء الذي ينتج عن تهديد خطير لا يمكن إصلاحه والعودة للمنطقة مثل حالات الانفجارات البركانية، والانفجارات النووية، تسريبات إشعاعية خطيرة نطاقها واسع، والأضرار الناتجة عن مشاريع ضخمة كالمصانع والسدود التي تنتج آثار بيئية عنها (بن سويح، 2022، ص 242).

ثانياً: أسباب اللُّجُوء البيئي

عند الحديث عن اللُّجُوء البيئي لا بد من التطرق لأبرز الأسباب التي أدت لظهور اللُّجُوء البيئي ومن أهمها:

1. التغير المناخي

تعد الأضرار والمخاطر البيئية المصاحبة للتغير المناخي سبباً للتأثير الصحي وانتشار الأمراض، الأمر الذي يؤدي للزواج. ومن التأثيرات المناخية: التصحر وارتفاع منسوب البحار؛ والتي تفضي إلى تدمير المعيشة واللُّجُوء لأماكن أكثر مناسبة للعيش وتبرز مظاهر التغير المناخي من خلال:

- ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب غازات المصانع والمواد الكيميائية التي تؤثر على درجة الحرارة، ولا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تأثراً بنسبة 25%

- الاحتباس الحراري التي تسببه الغازات

- تغيرات في نسب البحار بسبب ذوبان الثلوج في الأقطاب الأمر الذي يؤدي إلى غمر مناطق بأكملها وزوالها من الوجود (بن سويح، 2022، ص 243).

وحسب تصريحات من جامعة أكسفورد سيبلغ ذروة الاحتباس الحراري عام 2050 والتي سيتضرر نتیجتها 200 مليون شخص لأسباب شح أمطار وأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر (والشرف، 2020، ص 415).

2. كوارث طبيعية

عرف الباحث ديفيد ألكسندر الكوارث الطبيعية عام 1994 بأنها: ما توقعه البيئة من أثر بشكل سريع وممتد بالأنظمة والمقومات الاقتصادية والاجتماعية (السفرجلاني، 2015، ص 18).

من المهم التمييز بين مصطلحي الخطر والكوارث فبمجرد وقوع ضحايا وخسائر يتحول من الخطر ليصبح كارثة طبيعية (السفرجلاني، 2015، ص 18).

إن للتغيرات المناخية علاقة بالكوارث الطبيعية حيث أن للتغير المناخي أثر على المناخ ككمية هطول الأمطار وغيره، مما يؤدي لعواقب بيئية واسعة التأثير، بالإضافة الى أن هذه التغيرات ستؤدي إلى التدهور البيئي فينشأ عنه مشاكل في الموارد والبيئة فنتج حروب سياسية ونزاعات (السفرجلاني، 2015، ص 189).

ومن منظور آخر ننظر للبيئة ومشكلاتها على أنها سبب للنزاعات السياسية المسلحة، التي تنتج آثار للنزاعات المسلحة. بالإضافة إلى أن الكوارث من أهم أسباب اللُّجُوء البيئي لما تسببه من تأثير على حياة البشرية مثل الزلازل، البراكين، الأعاصير، الأمر الذي يؤدي إلى كوارث في تلك المناطق وتجبر سكانها على ترك مناطقهم والتأثير على حياتهم سلباً، هذا الأمر يجعل الحاجة ملحة للتصدي لهذه الكوارث.

المبحث الثاني

تطبيق القانون الدولي في اللجوء البيئي

إن من أهم الركائز الأساسية لضمان العدالة في المجتمع هو العمل على تطبيق القانون وما يتطلبه من تأطير قانوني واضح لتنفيذه ضمن إطاره العام، حيث يبينه المطلب الأول بعنوان التأطير القانوني للجوء البيئي، والمطلب الثاني بعنوان وآليات وضوابط مواجهة اللجوء البيئي.

المطلب الأول: التأطير القانوني للجوء البيئي

إن من أساسات التشريع هو وضع إطار قانوني لتنظيم العلاقات وحدود المشكلة وضبطها، تحقيقاً للأهداف وهذا ما يبينه ابتداءً الفرع الأول بعنوان القصور التشريعي في حماية اللاجئين البيئيين والفرع الثاني يوضح تطبيق هذا الإطار عنوان نماذج عملية للجوء البيئي.

الفرع الأول: القصور التشريعي في حماية اللاجئين البيئيين

تتعدد المشكلات التي يتعرض لها القانون الدولي وسرعان ما يتم إبرام معاهدات واتفاقيات لتدارك تلك المشكلة. أهمها مشكلة اللجوء البيئي، والتي لم يتم تداركها بعد.

تعد قضية اللاجئين البيئيين متشابكة الأطراف من جهة قانونية وأخرى المواثيق الدولية والإقليمية وحقوقهم وواجباتهم وهنا تكمن الإشكالية، كما أن حل هذه المشكلة مرتبط بالاستقرار الإقليمي وحل مشكلة أحدها تؤثر في الأخرى حسب ما يسمح النظامين الإقليمي والدولي به في إطار مصالحهما. فلا نظام قانوني يحكم أوضاع اللاجئين البيئيين إذ إن اللاجئ البيئي لا يمكن انطباق أوصاف اللاجئ عليه لذلك لا بد من توفير حماية خاصة لهؤلاء اللاجئين، على المستويين المحلي والإقليمي. ومثال على الإقليمي الاتحاد الأوروبي الذي نص في الاتحاد على حد أدنى لاستقبال مهاجرين بيئيين مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الدول، والذي لم يتم تفعيله حتى الآن. وعلى المستوى الدولي أن يتم ضم حماية اللاجئين البيئيين خاصة للدول بحالة الجوار وتكون دوافعها إنسانية لحمايتهم من الكوارث الطبيعية وما تعرضوا له، فيسع القانون الدولي بدوره لحماية اللاجئين البيئيين ومنه ينطلق الأمر ليصبح عرفاً دولياً (والشرف، 2020، ص 416,417).

وما يؤكد وجود القصور التشريعي وأهمية وجود نظام قانوني ما تنص عليه مواثيق حقوق الإنسان، حيث نصت المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه".

هذا خطاب موجه للدول والأفراد ويلزم الجميع به وعدم حرمان أي شخص من حياته بشكل تعسفي ولا تعريضه للخطر كما على الأفراد احترام حقوق الإنسان؛ تحقيقاً للصالح العام. كما نصت المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1966)، على أن لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة ويحمي القانون هذا الحق ولا يجوز لأي شخص حرمان آخر حياته تعسفياً (الطراونة، سكر، 2019، ص 30).

لذا تطبيقاً لما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا بد من إيجاد نظام قانوني لحماية اللاجئين البيئيين ذا تفاصيل وفرضيات تهتم بتفاصيل اللجوء البيئي.

ويأتي الاهتمام من الباحثين لإيجاد نظام قانوني خاص باللاجئين البيئيين لعدة أسباب، إلا أنه لا بد من لفت النظر وتبسيط الضوء على مشكلة اللاجئين البيئيين، وقد أولى المجتمع الدولي الاهتمام بموضوعات حقوق الإنسان وكما تم ذكر نصوص تؤكد ذلك، بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 1990: "من حق الأفراد كافة حياة بيئية

ملائمة لصحتهم ورفاهيتهم"، بالإضافة إلى أنه تم النص فيما يتعلق باللُّجُوء البيئي لأشخاص لكن لصفات خاصة بهؤلاء الأشخاص وليس بصفتهم لاجئين بيئيين والنصوص هي:

-الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 حيث نصت المادة 11 على: "أن الدول الأطراف تتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم، والذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة بما في ذلك الكوارث الطبيعية"

-والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لسنة 1999 على أن الدول الأطراف تتكفل بتمتع الأطفال الذين يصبحون لاجئين أو مشردين داخليا بسبب الكوارث الطبيعية بالحماية المناسبة والمساعدة الإنسانية للتمتع بالحقوق المذكورة في هذا الميثاق وحقوق الانسان الدولية الأخرى (العبيدي، 2022، ص 409).

وتأتي المبررات التي تؤكد على أهمية نظام قانوني للاجئين البيئيين:

1. مبررات أخلاقية: بحالة الكوارث الطبيعية يقتضي تقديم مساعدة إنسانية سداً لحاجات الضحايا وصيانة لكرامتهم وهذا ما أكدته قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 43\131 حيث أن ترك ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة دون مساعدة إنسانية يشكل خطراً على حياة الإنسان وإهانة لكرامته، وبالتالي يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية (حمداوي، 2015، ص 119).

2. مبررات قانونية: يفتر القانون الدولي العام لتنظيم قانوني للاجئين البيئيين وهذا محور إشكالية البحث، فمن المهم وجود ذلك استناداً إلى نصوص وقرارات تخص حقوق الإنسان واللاجئين واللُّجُوء والبيئة بما فيها حق الإنسان في بيئة صحية، حق الإنسان في الحياة. كل هذا يجتمع على أهمية ولزوم الحماية القانونية الدولية للاجئين البيئيين مما تعرضوا له من كوارث طبيعية.

الفرع الثاني: نماذج عملية للُّجُوء البيئي

يعد اللُّجُوء البيئي وما تم ذكره من محاور متعددة تطبيق نظري للحالة القانونية المتمثلة باللُّجُوء البيئي بما فيها الطبيعة القانونية وأسبابها ومفهومها بالإضافة لبيان القصور التشريعي وتوضيح أهمية الحماية القانونية لهم وأهم المبررات التي تدعم هذه الفكرة لتخرج من الدائرة النظرية للتطبيق العملي ضمن نظام قانوني في إطار القانون الدولي العام. ومن المهم الاطلاع على أمثلة للُّجُوء البيئي والاستفادة من مجريات الأوضاع للخروج بنظام قانوني يحمي هؤلاء اللاجئين، بالإضافة إلى أن مثل هذه التطبيقات تعد دافع مهم للاهتمام لمثل هذه الموضوعات. ومن أهم التطبيقات والنماذج لحالات اللُّجُوء البيئي:

شهدت السنوات الأخيرة عدد من الكوارث الطبيعية التي أدت لتشريد الملايين من ديارهم. حيث سبب إعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005 في تشريد 1.5 مليون نسمة، و 300 ألف منهم لن يعودوا لديارهم. كما سبق ذلك إعصار ميتش 1998 الذي ضرب أمريكا الوسطى ونتج عنه 10 آلاف ضحية في الهندوراس وحوالي مليون منكوب، كما امتدت آثاره لتشمل نيكارغو وفلوريدا، الأمر الذي دفع سكان هندوراس للُّجُوء لجنوب الولايات المتحدة الأمريكية (خيرة، 2017، ص 218).

يقول السيد أنطونيو مانويل دي لأوبيفيرا غوتيريس المفوض السامي السابق لشؤون اللاجئين، وهو الأمين العام الحالي للأمم المتحدة: إن غالبية أعداد النازحين من أوطانهم في السنوات الماضية هي من باكستان والصومال وسريلانكا وحوالي 80% ممن نزحوا خارج أوطانهم يعيشون في دول نامية وبقوا لمدة طويلة دون العودة لبلادهم، بالإضافة ل 29 قومية من 22 دولة بمتوسط 25 ألف وأكثر لكل قومية، كانت فترات نزوحهم ممتدة لأكثر من 5 سنوات دون أمل عودة لوطنهم. ومن هنا يقدر أعداد اللاجئين البيئيين لمن فقدوا أمل العودة لبلادهم حوالي 7.5 ملايين لاجئ. أما على صعيد اللُّجُوء البيئي داخل أوطانهم،

فما زلنا نشهد لجوء داخلي في كولومبيا والعراق والكونغو الديمقراطية والصومال، كما سجلت كولومبيا أعلى نسبة مهاجرين وصلت إلى 3 ملايين مهاجر ثم العراق 2.6 مليون. بالإضافة إلى دارفور في السودان 2 مليون نازح، وجمهورية الكونغو الديمقراطية كان نزوحها داخل البلاد 1.5 مليون إلا أن الصومال كانت ذات أعداد أقل بواقع 1.3 مليون نازح. وأقلهم نزوحاً كانت جورجيا 135 ألف (عبد الحافظ، 2017، ص 103).

إن الحالات والأمثلة التطبيقية للجوء البيئي هو واقع مؤلم لمن تعرض له. وحيث أن تدعيم الأمثلة لمثل هذه الموضوعات ضروري جداً للأخذ بعين الاعتبار الأعداد التي تتعرض باستمرار لحالات اللجوء البيئي التي تسببها الكوارث الطبيعية أو تلك الناتجة عن التغيرات المناخية، مما يجذب الأنظار للاهتمام بالحماية القانونية الدولية للاجئين البيئيين وضمان حقوقهم وحرّياتهم بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي العام.

المطلب الثاني: آليات وضوابط مواجهة اللجوء البيئي

يعتبر التعاون والتضامن الدولي مبدأ راسخ في القانون الدولي، ولما له من آثار ساهمت في تطوير المساعدات وتطوير المجتمع الدولي. حيث قامت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإنشاء ولاية الخبير بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. وفي تاريخ حزيران\يونيو لعام 2017 وبناءً على التزامه بالقيام بتعزيز حقوق الإنسان والتضامن الدولي بموجب قرار رقم 35\3 حيث يطلب من الخبير المشاركة في أحداث ومحافل دولية إبرازاً لأهمية التضامن الدولي وتحقيقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأخذ بعين الاعتبار الأهداف المتعلقة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمناخية (الأمم المتحدة، لمحة عن ولاية الخبير المستقل المعني بالتضامن الدولي).

وبناءً على ما سبق لا بد من اللجوء لآليات وضوابط جديدة للمساهمة في تعزيز الحماية القانونية للجوء البيئي من خلال عدة وسائل يبينها هذا المطلب. يبين الفرع الأول منه آليات متخذة من قبل الدول، والفرع الثاني آليات متخذة من قبل المنظمات.

الفرع الأول: آليات متخذة من قبل الدول

تعتبر البيئة عنصر الحياة الرئيسي على الأرض حيث إن التراخي في المحافظة عليها وعدم الجدية في معالجة مشكلاتها يؤدي بالتأكيد لنتائج الكوارث الطبيعية والتغير المناخي.

تعد الدول والمنظمات الدولية العنصر المهم الفاعل لحماية القانونية للاجئين البيئيين من خلال الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة ولا بد من المساهمات الدولية لحل هذا النقص التشريعي الذي يبدأ من الدول والمنظمات حيث أن لكل منها مساهمات فاعلة تؤدي لحماية النازحين والمهاجرين ممن تعرضوا لكوارث طبيعية أدت بهم للجوء البيئي وترك مواطنهم لأخرى هرباً منها.

للدول دور هام وأساسي في ذلك بدأ من الدولة المتضررة ومروراً في الدول الأخرى وانتقالاً للمجتمع الدولي من منظمات دولية وغيرها. حيث تلعب الدولة المتضررة الدور الرئيسي والمهم في وضعيات اللجوء من خلال:

1. الدولة المتضررة

يتعين على الدولة المتضررة بذل جهودها في مساعدة مواطنيها وهذا ما أكدته الجمعية العامة في الأمم المتحدة في قرارها رقم 157\65 الذي نص أن كل دولة هي المسؤولة أولاً لتحقيق التنمية المستدامة، واتخاذها لتدابير فاعلة للحد من مخاطر الكوارث لأغراض حماية الناس في إقليمها. كما نصت المبادئ التوجيهية للمشردين داخلياً الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على: واجب الدولة المنكوبة في تقديم مساعداتها الإنسانية لضحاياها وأكدت المادة 18 من المبدأ على ذلك حيث ذكر من خلالها على توفير عدد من اللوازم الأساسية منها: ملابس، مأوى، أغذية، خدمات طبية

وصحية. بالإضافة لاتخاذها لتدابير مهمة، من سن تشريعات قانونية وطنية لإدارة الكوارث، إعلان الدولة لحاجتها لمساعدات إنسانية، العمل على تخفيف آثار الكارثة والعمل على الانتعاش (العبيدي، 2022، ص414).

2. الدول الأخرى

هنا تظهر الأهمية لمبدأ التضامن والتعاون الدولي والذي أكدته قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 131\43 الذي نصت ديباجته على " أن الجمعية العامة إذ تشير إلى أن أحد أهداف الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيعها للحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز". كما أكدت الجمعية العامة التضامن في أحوال الكوارث الطبيعية وفي ذات الوقت احترام سيادة الدولة، فلا مساعدات إنسانية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة بحجة المساعدة. ومن الوسائل المتبعة لمساعدة الدول المنكوبة: المساعدات الإنسانية، إرسال كوادر طبية. وفي هذا السياق لوحظ ازدياد دور القوات العسكرية الأجنبية والوطنية لدى وقوع الكوارث الطبيعية كمشاركة 34 دولة في عمليات الإغاثة عند وقوع تسونامي المحيط الهادي في عام 2004 (العبيدي، 2022، ص415).

الفرع الثاني: آليات متخذة من قبل المنظمات

تشكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية معياراً حقيقياً على مستوى الدول المصادقة عليه، والتي تفرض على الدول قياس تشريعاتها الوطنية عليها، فهي معيار للاستفادة من الدعم والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للتصدي للتحديات البيئية؛ لأن ذلك الدعم يرتبط سياسياً واستراتيجياً بخطط الدولة التي تتبين من خلال تقارير دورية تُرفع للمنتدى البيئي الزاري العالمي والتي تسعى بذلك لتحقيق تكامل عالمي يركز على:

1. تقويم بيئي عالمي في المستقبل

2. تقديم خيار مفضل لتقويم عالمي للمتغيرات البيئية في المستقبل

ولأن البيئة تشكل أحد أهم المحاور في القرن العشرين أخذتها الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات عناوين بارزة (خليفة، 2016، ص 64). شكلت المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، عامة كانت أو خاصة إطار تنظيمي لتوحيد الجهود الدولية لحماية البيئة. وعلى الرغم أن أغلب المعاهدات الدولية لم تتضمن البيئة والحفاظ عليها، كهدف لتأسيسها؛ لأن أغلب تلك المنظمات شكلت في زمان لم تكن البيئة موضع اهتمام للدول إلا أن هذه المنظمات اهتمت في البيئة وحمايتها من خلال الأهداف العامة للمنظمات بشكل عام. كما كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تجاوز الاهتمام المشترك يطلع بالمسؤوليات الذي وضع مستوى لحماية البيئة للحد من التلوث. وهو ناتج مؤتمر ستوكهولم عام 1972 حيث عمل ذلك البرنامج على ترقية التعاون الدولي بالبيئة وتقديم توصيات ومتابعات بيئية دولية (خليفة، 2016، ص96).

وكذلك من أهم المنظمات التي لا بد من إدخال اختصاص اللجوء البيئي في مواجهة الكوارث الطبيعية والهجرة البيئية:

1. المفوضية السامية لشؤون المهاجرين، على الرغم من افتقارها لحماية المهاجرين البيئيين حسب إتفاقية جنيف لعام 1951 إلا أنه يمكن أن يكون لها دور في تقديم مساعدات إنسانية للاجئين البيئيين واستراتيجياتها لإدارة حالة الطوارئ الناتجة عن الكوارث والتغيرات المناخية.

2. المنظمة الدولية للهجرة، يبرز دورها في شؤون الهجرة مع دول ومنظمات لتنظيم وتسهيل الهجرة، إلا أنها يمكن إسهامها في مجابهة الكوارث عن طريق: تنظيم الهجرة، التنظيم للهجرة المحتملة، التكيف مع الهجرة بسبب التغير المناخي لجعل الناس جاهزين للتأقلم مع أوضاع البيئة المتغيرة وتدهور البيئة.

كما يمكن للجان في الساحة الدولية المساهم مثل لجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تختص بالمساعدات للضحايا والنزاعات المسلحة، وفي مجال الكوارث الطبيعية كان لها دور هام في تعزيز قيم الإنسانية بالاستجابة للكوارث

والرعاية الصحية للمجتمع والتأهب لمواجهة الكوارث بحالات تنبؤ وقوعها، والاستجابة للإغاثة بتقديم المساعدات وإصلاح ما أفسدته الكوارث (محمد، 2021، ص 133، 132).

على الرغم من تطوير مفاهيم الإغاثة والمساعدة من شتى النواحي التي لها دور مهم جداً، لكن لا بد من وضع الحجر الأساس ووضع تشريع ونظام قانوني تحت مظلة القانون الدولي لحماية اللاجئين البيئيين بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً من تقديم عون ومساعدة الذي يعكس مبدأ الإنسانية.

الخاتمة

إن اللجوء البيئي ما هو إلا انعكاس لعلاقة الانسان بالبيئة والتي لا شك أنها علاقة مضطربة. وما تطرقت له الدراسة هدفت لبيان أهمية هذا الموضوع وبيان بعض حيثياته في إطار القانون الدولي العام، ومن المهم الخروج بفكرة النظام القانوني وحماية اللاجئين البيئيين وإيجاد تكييف قانوني واضح لهم والالتفات نحو البيئة ومشكلاتها فهي أساس مشكلة اللجوء البيئي.

النتائج:

1. كل نازح عن موطنه لأسباب بيئية باختلاف أشكالها هو لاجئ بيئي.
2. التطرق لمسميات وانطباق أوصاف اللاجئين على لاجئ البيئة ليس بالضروري بقدر أهمية الالتفات للضرر المعرض له.
3. لا تنظيم قانوني أو حماية للاجئ البيئة ولا اعتراف واضح وصريح لمركزهم القانوني لهم.
4. لا يوجد هيئة معتمدة دولية مختصة في حالات اللجوء البيئي والنظر في أحوال لاجئ البيئة ومتابعة حالاتهم.
5. تحقيق العدالة المناخية مطلب هام؛ حماية للاجئين البيئيين من تهديد أمنهم وسلمهم وضمان بيئة مستدامة للأجيال.

التوصيات:

1. من المهم العمل على توسيع مفهوم اللجوء ليشمل اللاجئين البيئيين.
2. ضرورة العمل على تعزيز البنى التحتية في الدول المهددة باللجوء البيئي.
3. من الضروري إدماج قضايا البيئة في السياسات الوطنية.
4. بات هاماً العمل على تطوير الأطر القانونية من اتفاقيات دولية وتشريعات وطنية تنص بوضوح على الاعتراف باللاجئين البيئيين وحمايتهم بما ينسجم مع التحديات البيئية المتزايدة.

المراجع

- الأمم المتحدة، (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الأمم المتحدة، (1951). اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين.
- الأمم المتحدة، (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الأمم المتحدة، (2025/3/16). *لمحة عن ولاية الخبير المستقل المعني بالتضامن الدولي*.
<https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/ie-international-solidarity/about-mandate-independent-expert-international-solidarity>

- السفرجلاني، عبد الرحمن محيي الدين. (2015). *الكوارث الطبيعية* (الطبعة الأولى). دار الملايين للنشر والتوزيع.
- الطراونة، مخلد & سكر، عبد الصمد. (2019). *الوسيط في حقوق الإنسان* (الطبعة الأولى). دار وائل للنشر والتوزيع
- العبيدي، عبد العزيز. (2022). *حماية لاجئ البيئة*. مجلة ريجان للنشر العلمي. (23)
- المهتدي بالله، أحمد. (2018). *مقترح نظام قانوني دولي لحماية النازحين خارج الحدود الإقليمية بسبب الكوارث البيئية*. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. (1)
- بن سويح، زوليغة. (2022). *اللُّجُوء البيئي في القانون الدولي*. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. (3)
- حمد اوي، محمد مأمون. (2015). *اللاجئ البيئي من الوجود المادي إلى أمل الحماية القانونية الدولية*. مجلة الدراسات الحقوقية. (4)
- خليفة، علي أحمد. (2016). *السياسات البيئية: قواعد الحق والمسؤولية بين مشتملات الخيارات الممكنة وآفاق العالمية المرجوة*. (الطبعة الأولى). مكتبة زين الحقوقية والأدبية.
- خيرة، ميمون، (2017). *حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي*. (أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر).
- عباس، وهج خضر. (2019). *تأمين الحياة الدولية للاجئين البيئيين من ظاهرة الاحتباس الحراري*. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. 8. (29)
- عبد الحافظ. حسني عبد المعز. (2017). *أمن البيئة: اللاجئين البيئيين... المشاكل والحلول* (1-2). مجلة الأمن والحياة. (420)
- عبد الله، عمر أبو عبيدة الأمين. (2018). *مفهوم وأسباب اللُّجُوء وفقاً لقواعد القانون الدولي العام*. مجلة الشريعة والقانون. (31)
- محمد، سمر إبراهيم. (2021). *اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني*. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*. 7. (13)
- والشرف، آمال، (2020). *التغيرات المناخية واللاجئ البيئي*. مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية. (5)

أثر التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية (دراسة ميدانية في جامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيسي عدن)

¹ د. بشير محمد الحمادي *، ² أحمد إبراهيم الراشدي، محمد فؤاد الصلوي³، عادل علي المالكي⁴

^{1,2,3,4} جامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيسي - عدن (اليمن)

The impact of Electronic Marketing on Enhancing competitive Advantage (Field study at University of Science and Technology-Main Campus,Aden)

¹ Dr. Bashir Mohammed Al Hammadi*, ² Ahmed Ibrahim Al-Rashedy, ³ Mohammed Fouad Abdullah,

⁴ Adel Ali Mohammed

¹ <https://orcid.org/0009-0005-1413-3677>

^{1,2,3,4} University of Science and Technology – Main Campus – Aden (Yemen), ¹ ba.alhammadi@aden.ust.edu

تاريخ الاستلام: 2025/04/07 تاريخ القبول: 2025/08/21 تاريخ النشر: 2025/12/01

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التسويق الإلكتروني بأبعاده (المنتج الإلكتروني، التسعير الإلكتروني، الترويج الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني) في تعزيز الميزة التنافسية بأبعادها (التكلفة الأقل، الجودة، المرونة) وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين والأكاديميين في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي- عدن، ولغرض هذه الدراسة تم اختيار عينة قصدية مكونة من (65) موظف/ موظفة من الإدارات والأقسام ذات العلاقة بمشكلة الدراسة والتي تؤثر وتتأثر بالقرارات المرتبطة بمواضيع المشكلة، وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن مستوى توافر التسويق الإلكتروني ومستوى تحقق الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي- عدن جاء بدرجة عالية، كما أنه توجد علاقة ارتباط قوية بين التسويق الإلكتروني وتعزيز الميزة التنافسية، إضافةً إلى أنه يوجد أثر لأبعاد التسويق الإلكتروني (المنتج الإلكتروني، التسعير الإلكتروني، الترويج الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني) في تعزيز الميزة التنافسية، وكان بُعد التسعير الإلكتروني أكثر تلك الأبعاد تأثيراً في تعزيز الميزة التنافسية، وأقلها تأثيراً بعد التوزيع الإلكتروني وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: الاهتمام بتوفير محتوى تسويقي متكامل يتضمن كافة المعلومات عن البرامج والخدمات التي تقدمها الجامعات لتزويد عملائها بالمعلومات التي يرغبون بها في الوقت المناسب، تعزيز الاهتمام بالميزة التنافسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن لتعزيز مركزها التنافسي خصوصاً مع اشتداد حدة المنافسة بينها وبين الجامعات الحكومية والأهلية.

كلمات مفتاحية: التسويق، إدارة، التسويق، التسويق الإلكتروني، الميزة التنافسية التكلفة، الجودة، المرونة.

المؤلف المرسل.

* Corresponding author.

Abstract:

The study aimed to identify the impact of electronic marketing with its dimensions (electronic product, electronic pricing, electronic promotion, electronic distribution) on enhancing competitive advantage with its dimensions (lower cost, quality, flexibility). The study population consisted of employees and academics at the University of Science and Technology – Main Center, Aden. For the purpose of this study, a purposive sample of (65) employees from departments and divisions related to the research problem was selected. The collected data were analyzed and interpreted using the statistical analysis program SPSS.

The study reached a number of findings, the most prominent of which is that the level of availability of electronic marketing and the level of achieving competitive advantage at the University of Science and Technology – Main Center, Aden, are both high. It was also found that there is a strong relationship between electronic marketing and enhancing competitive advantage. In addition, the dimensions of electronic marketing (electronic product, electronic pricing, electronic promotion, electronic distribution) had a significant effect on enhancing competitive advantage, with electronic distribution having the strongest impact in enhancing competitive advantage.

The study recommended several important points: the necessity of paying attention to providing an integrated electronic marketing mix that includes all the required information about the programs and services offered by the university, in order to market them at the appropriate time. This contributes to enhancing the competitive advantage of the University of Science and Technology – Main Center, Aden, particularly with respect to competing with other universities and academic institutions.

Keywords: Marketing; management, marketing; e-marketing; Competitive Advantage; Cost Quality; flexibility.

مقدمة:

شهد العالم من بداية القرن الواحد وعشرين تطورات تكنولوجية ومعلوماتية ومعرفية واسعة وسريعة في جميع المجالات والتي صاحبها تغيرات كبيرة في بيئات الأعمال التي تمارس فيها المنظمات أعمالها بما فيها من فرص وتحديات، وأصبح التحدي الحقيقي الذي يواجه المنظمات يكمن في كيفية الاستفادة من هذه التطورات وكيفية توظيفها في ابتكار فرص استثمارية جديدة تحقق لها أهدافها في النمو والبقاء أن المنظمات عموماً - بما فيها الجامعات باتت تتجه نحو إجراء مراجعة شاملة لأوضاعها التنظيمية ومقدرتها الإنتاجية وأساليبها التسويقية وإعادة هندسة عملياتها الإدارية لتتبنى أساليب واتجاهات إدارية حديثة تمكنها من استثمار ما لديها من موارد في بناء وتنمية قدراتها التنافسية للحصول على مكانة متميزة مقارنة بمنافسيها، وتعد التنافسية من المفاهيم الحديثة التي بدأت تظهر وتستخدم في المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد حصول العديد من الكليات والجامعات على الاعتماد الأكاديمي سواء من مؤسسات محلية أو عالمية وتكمن أهمية التنافسية في تحقيق الاستفادة القصوى من كل الإمكانيات المتوفرة داخل المؤسسات التعليمية بهدف الوصول إلى أفضل مخرجات تتناسب ومتطلبات معايير الجودة العالمية وكذلك احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ومع زيادة

اتساع شبكة الأنترنت ووجود ملايين المستخدمين حول العالم أصبح من السهل للمنظمات الوصول الى أكبر عدد ممكن من الجمهور وإمكانية عرض خدماتها ومنتجاتها بتكلفة أقل وانتشار أسرع من خلال انتقالها من التسويق التقليدي نحو التسويق الإلكتروني مستفيدة بذلك من التطورات الهائلة في التكنولوجيا والاتصالات حيث أكدت دراسة (حسن، 2020:2) أن التسويق الإلكتروني من المفاهيم المعاصرة التي استطاعت من خلاله المؤسسات أن تنتقل من مفهوم التسويق التقليدي وأدواته إلى التوجه نحو استخدام كافة الأدوات المتطورة المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة في تنفيذ عملياتها وأنشطتها التسويقية واستحداث بيئة تسويقية متطورة تحقق للزبائن احتياجاتهم والبحث عن المنتجات التي تحقق لهم الإشباع بتكاليف تنافسية وتخلق للمؤسسة ميزة تنافسية في السوق.

1/ الإطار العام والدراسات السابقة:

1/1 الاشكالية:

تواجه الجامعات اليمنية بشكل عام وجامعة العلوم والتكنولوجيا بشكل خاص (والهادفة الى تعزيز حضورها وموقفها التنافسي في الوسط التعليمي الأكاديمي محلياً وإقليمياً وعالمياً) تحدياً حقيقياً في ظل توجهات البيئة العالمية للتعليم الجامعي والتغيرات التي تطرأ عليه في جميع أنحاء العالم التي تهدف الى ترسيخ ثقافة ومفاهيم التنافسية انطلاقاً من التغيير والتطوير المستمر لمدخلات ومخرجات الجامعات بما يتوافق مع المتطلبات على كافة الصُّعَد بعيداً عن نمط التعليم التقليدي والتوجهات الأكاديمية التقليدية، ومن خلال ملاحظة الباحثون للجامعة ولكونها طلاب بكالوريوس إدارة أعمال فقد لاحظوا وعي الجامعة بأهمية التسويق الإلكتروني نتيجة للزيادة المطردة في عدد مستخدمي الإنترنت والوعي المتنامي بالمازيا التي يحققها التسويق الإلكتروني سواء من حيث التكاليف أو من حيث الانتشار وسهولة تقييم النتائج وخلق فرص جديدة لمنظمات الأعمال لم تكن متاحة في ظل التسويق التقليدي، وتوافر المحتوى العلمي لجامعة ما على شبكة الإنترنت يعد أحد المعايير المهمة في تقييم الجامعات وترتيبها وبالتالي يمكن توظيف التسويق الإلكتروني في تعزيز الوعي بالعلامة التجارية وتحسين تجربة الطلاب المستقبلية واستهداف الجمهور المستهدف بدقة وقياس الأداء وتحسين الاستراتيجيات وحصول الجامعة على مستويات أعلى في التصنيفات العالمية حيث تصدرت جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس-عدن قائمة الجامعات الأهلية محلياً حسب تصنيف موقع ويبوميتركس الإسباني، وبالتالي تعزيز الصورة الإيجابية لتلك الجامعة في الذهنية الفردية والجمعية على حد سواء، وقد أكدت دراسة كلاً من جميل (2023:105)، الحميدي وآخرون (2022:457) إن هناك ارتباط إيجابي بين التسويق الإلكتروني وتعزيز الميزة التنافسية، وبناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمثل في دراسة أثر التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا -المركز الرئيس عدن.

اشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

1،1 السؤال الرئيسي:

ما هو أثر التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن؟

2.1 الأسئلة الفرعية:

1- ما أثر المنتج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن؟

2- ما أثر التسعير الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن؟

3- ما أثر الترويج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن؟

4- ما أثر التوزيع الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن؟

1/2 أهداف الدراسة:

- 1- معرفة أثر التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن.
- 2- التعرف على أثر المنتج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن.
- 3- بيان أثر التسعير الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن.
- 4- تحديد أثر الترويج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن.
- 5- التعرف على أثر التوزيع الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن.

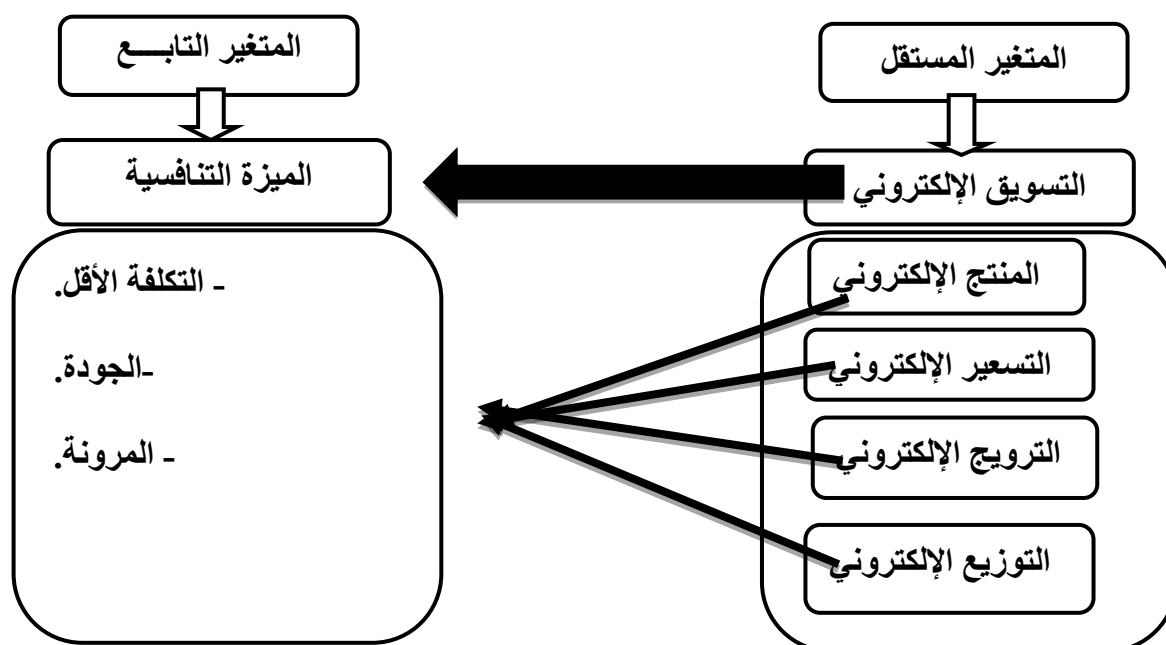
1/3 أهمية الدراسة:

- 1- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله حيث تُعد الميزة التنافسية من أهم التحديات التي تواجهها الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية مما يحتم عليها معالجتها والإسراع في تحقيق متطلباتها.
- 2- تناول الدراسة لموضوع التسويق الإلكتروني كونه أصبح أداة أساسية في تسويق البرامج والخدمات المتنوعة التي تقدمها الجامعات عبر الأنترنت ومصدرًا رئيساً تعتمد عليه الكثير من مؤسسات تصنيف الجامعات في تقييمها للجامعات الرائدة إقليمياً وعالمياً.

3- ستعمل الدراسة على تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها الرفع من كفاءة استخدام التسويق الإلكتروني وبالتالي تعزيز الميزة التنافسية للجامعة.

1/4 النموذج المعرفي:

شكل (01) النموذج المعرفي الافتراضي



المصدر: من إعداد المؤلفون بالاعتماد على الدراسات السابقة هباز، (2023)؛ الحميدي وآخرون (2022) وجميل (2023).

1/5 حدود الدراسة:

5.1 الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بجامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن - المرخص لها بالعمل في الجمهورية اليمنية.

5.2 الحدود الزمانية:

للفترة من أغسطس 2023 إلى مايو 2024.

1/6 فرضيات الدراسة:

1.6.1 الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيس عدن.

وتفرعت هذه الفرضية إلى (4) فرضيات فرعية تتمثل بالتالي:

1 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنتج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيس عدن.

2 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتسعير الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيس عدن.

3 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للترويج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيس عدن.

4 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوزيع الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيس عدن.

7/1 الدراسات السابقة:

1. دراسة جميل (2023)، بعنوان: انعكاسات التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية دراسة استطلاعية آراء عينة من الموظفين العاملين في شركة بغداد للمشروبات الغازية مركز الموصل التسويقي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التسويق الإلكتروني بأبعاده (الخدمة الإلكترونية، التسعير الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني، الترويج الإلكتروني) والميزة التنافسية بأبعاده (تخفيض التكلفة، الجودة، المرونة) في شركة بغداد للمشروبات الغازية مركز الموصل التسويقي، وتكون مجتمع الدراسة من (شركة بغداد للمشروبات الغازية) وتمثلت عينة الدراسة بـ (38) مفردة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: هناك علاقة ارتباط قوية بين التسويق الإلكتروني والميزة التنافسية ووجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين كل من نشر التسويق وتطبيقها وبين الميزة التنافسية وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على استخدام العديد من منصات

الوسائط الاجتماعية لعرض السلع والخدمات والإعلان عنها للشركة و توفير دورت تدريبية لكوادر الشركة للعمل على التسويق الرقمي و خفض تكلفة الخدمات المقدمة من خلال مواقع الإنترنت الخاص للشركة بالعمل التجاري.

2. دراسة الحميدي وآخرون (2022)، بعنوان: أثر التسويق الإلكتروني في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية على البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في العاصمة صنعاء.

هدفت الدراسة الى معرفة أثر التسويق الإلكتروني بأبعاده (المنتج الإلكتروني، التسعير الإلكتروني، الترويج الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني) في تحقيق الميزة التنافسية بأبعاده (التكلفة الأقل، الجودة، المرونة، التسليم، الصورة الذهنية) في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية وتكون مجتمع الدراسة من (18 بنكاً تجاري وإسلامي يمني) وتمثلت عينة الدراسة بـ (10) بنوك واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتسويق الإلكتروني بأبعاده الأربعة في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، وتوصلت أيضا إلى أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على أبعاد التسويق الإلكتروني، وكان ترتيبها حسب درجة الموافقة كالتالي (المنتج الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني، الترويج الإلكتروني، التسعير الإلكتروني) وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على أهمية التسويق الإلكتروني ومواكبة التطور التكنولوجي فيما يخص التسويق الإلكتروني في البنوك اليمنية لما له من أهمية كبيرة في تحقيق الميزة التنافسية.

3. دراسة خلف الله، (2023)، بعنوان: " دور التسويق الإلكتروني في تعزيز الصورة الذهنية للمؤسسة البنكية دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية -وكالة تبسة -"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التسويق الإلكتروني في تعزيز صورة المؤسسة البنكية، كذلك إبراز أهميته بأبعاده (الخدمة الإلكترونية، التسعير الإلكتروني، الترويج الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني) مجمعة على الصورة الذهنية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي تمكن من تقديم إحاطة نظرية عن مفهومي المتغيرين التسويق الإلكتروني والصورة الذهنية أما في الجانب التطبيقي قد تم اختيار بنك الفالحة والتنمية الريفية بدر وكالة تبسة (488) محل الدراسة، واستخدمت أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات حيث تم استهداف 80 عينة من مختلف شرائح المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، كما أظهرت الدراسة أن هناك أثر إيجابي لعناصر المزيج الإلكتروني بالصورة الذهنية.

4. دراسة هباز، (2023)، بعنوان: " أثر التسويق الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة -دراسة حالة مؤسسة موبيليس ورقلة"

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن دور التسويق الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة الذي أصبح محل اهتمام كل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات قطاع الاتصالات بصفة خاصة، لهذا وجب على مؤسسات قطاع الاتصالات استخدامه كمدخل لتحقيق جودة الخدمة وتم هذا البحث من خلال دراسة ميدانية على زبائن مؤسسة موبيليس - وكالة ورقلة - ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع استبيان على عينة من زبائن المؤسسة لجمع البيانات والاستعانة بالأساليب الإحصائية في SPSS لعرض وتحليل نتائج البحث وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلنا الى عدد من النتائج أهمها أن للتسويق الإلكتروني دور في تحقيق جودة الخدمة كونه يتيح التواصل والتحاور بين المؤسسة و زبائنها دون قيود مكانية ولا زمانية و بالتالي المساهمة الفعالة في تحسين جودة الخدمة.

5. دراسة بنعمر (2023)، بعنوان: دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف السعودية "دراسة حالة مصرف الراجحي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الميزة التنافسية بأبعادها (الجودة، التسليم، التكلفة، المرونة) في مصرف الراجحي والبحث عن طبيعة العلاقة بينهما وتكون مجتمع الدراسة من موظفي مصرف الراجحي وتمثلت عينة الدراسة بـ (٢٨٠) موظف من موظفي مصرف الراجحي في مدينة الرياض واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة، حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن التكنولوجيا المالية لها دور واضح في خلق الميزة التنافسية في مصرف الراجحي بأبعادها الأربعة (الجودة، التسليم، التكلفة، المرونة) وأن هناك علاقة طردية بين التكنولوجيا المالية والميزة التنافسية وأوصت الدراسة بإعطاء الاهتمام الكافي للتكنولوجيا المالية والعمل على تطويرها بشكل دوري حيث أنها تشكل مصدر هام لتحقيق التميز للمصرف.

8/1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- 1، تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها درست مجتمع دراسة يختلف عن بقية الدراسات (جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز - الرئيس عدن).
- 2، تعتبر هذه الدراسة الأولى التي درست أثر التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيس عدن.

2/ الخلفية النظرية:

1/ 2 التسويق الإلكتروني

تمهيد

يشهد العالم ثورة هائلة وتطورات كبيرة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، فبعد أن كان الإنترنت وسيلة لتبادل المعلومات فقط، أصبح الآن وسيلة تسويقية ناجحة، وبات مفهوم التسويق الإلكتروني من أحدث وأسهل وسائل الترويج للمنتجات والخدمات، كما يعد التسويق الإلكتروني من أهم الوسائل التي تساعد المؤسسات الاقتصادية في تحسين علاقتها مع العملاء، وتخفيض التكاليف، وتوفير الوقت والجهد، وتقليص الحدود الجغرافية، بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية، بن نشمة وعبدالقادر (2022: 116).

1.1 مفهوم التسويق الإلكتروني

بحسب دراسة غوث (2021: 21) فقد عرفه بأنه العملية التي يتم بموجبها ممارسة الأنشطة التسويقية الخاصة بتطوير وتسعير وتوزيع وترويج الخدمة الجامعية من خلال استخدام الوسائط الإلكترونية الداعمة والمتمثلة في الموقع الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث، والبريد الإلكتروني بما يحقق للجامعة ميزة تنافسية في بيئة الأعمال الافتراضية، وكما عرفه قويدري (2020: 7) الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية بما في ذلك تقنيات المعلومات والاتصالات لتفعيل إنتاجية التسويق وعملياته المتمثلة في الوظائف التنظيمية والعمليات والنشاطات الموجهة لتحديد حاجات الأسواق المستهدفة والعمل على إشباعها وتحقيق أهداف المنظمات من خلال عمليات تبادلية وتكاملية، " وقد أشار بوشموخة (2016: 28) إلى أن التسويق الإلكتروني هو التسويق باستخدام التكنولوجيا الرقمية (الأنترنت)، الذي يهدف إلى الفعالية والتركيز وتحويل إستراتيجيات التسويق الابتكار نماذج تجارية جديدة تزيد من المنفعة التي يحصل عليها العميل أو تزيد من ربحية الشركات وتوصل الباحثون إلى أنَّ التعريف الإجرائي للتسويق الإلكتروني: استخدام الجامعة لوسائل

الاتصال الحديثة في تحقيق الأهداف والأنشطة التسويقية وبناء علاقات فعالة مع العملاء والمحافظة عليها لتسهيل تنفيذ الخدمات وتحقيق ميزة تنافسية في سوق الأعمال الإلكتروني.

2.1.2 نشأة وتطور التسويق الإلكتروني

أولاً: نشأة التسويق الإلكتروني

بحسب دراسة بوشموخه (2016، 29) صاحب التطور الحاصل في التكنولوجيا بشكل عام على ولادة مفهوم التسويق الإلكتروني، ولعل الخطوة التي قام به راي توملينسون بإرساله لأول بريد إلكتروني في سنة 1971م كانت البداية الوضع القواعد في منظومة تبادل المعلومات والبيانات بواسطة استخدام الأجهزة الإلكترونية والبرامج التابعة لها، والتي عملت على توفير الجهد والوقت، والمال في هذا المجال، وقد سلط الضوء على مصطلح التجارة الإلكترونية و بدأ بالظهور في بدايات التسعينات وقد اقترنت نشأة التطور الإلكتروني بها، وذلك بعد العمل على خصوصية شبكات الهيئة القومية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية، حينها فتح المجال إلى شبكة الأنترنت للتطور، وجاء تطور التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني مواكبا للتكنولوجيا في وسائل الاتصال بالأخص هل التكنولوجيا والمعلومات وتطور شبكه الأنترنت ولقد فتحت شبكه الأنترنت أفاق جديدة أمام المنظمات والأعمال أدت إلى زيادة حجم الأسواق المستهدفة وكسر حواجز الجغرافيا وزادت من كفاءة وفاعليه الإنتاج والتسويق والبيع صار التهافت والتسابق في استخدام واستغلال الأنترنت في هذا المجال تحديا كبيرا أمام معظم الشركات و بدأت ثقافة تسويق المنتجات و طرح الخدمات عبر وسائل الاتصال الإلكترونية وبالأخص عبر شبكة الأنترنت في السنوات الأخيرة مما جعل الطرق التقليدية للتسويق تكاد تهمش لما لها من عيوب وبدأت الشركات الكبرى والصغرى تدرك أهميه استعمال ويب سبت وتحديد مواقع لها عبر الأنترنت مزاوله أعمالها التجارية والتسويقية وتعاملاتها ومع تزايد أهمية التسويق الإلكتروني وازدياد الإقبال على استخدام شبكه الاتصال الحديثة والأنترنت أصبح انتشار هذه الأخيرة هو العامل الأساسي وراء تقدم وتطور التسويق الإلكتروني (ربيع، 2023:12).

ثانياً: التطور التاريخي للتسويق الإلكتروني.

بحسب دراسة بوشعير (2022: 4) فإن مفهوم التسويق بشكل عام قابل للتكيف والتغير لمواكبة التطورات التكنولوجية؛ لذلك لم يظل التسويق التقليدي معتمداً على طلبات العملاء المقسمة وفقاً لقطاعات السوق كافياً، وبسبب ظهور العديد من المتغيرات كالإعلان، والمنتجات، والتوزيع، والأسعار التي تهدف إلى زيادة الحصة السوقية، والأعمال الخاصة بالمؤسسات، و قد من هذا الأخير بتطورات متعاقبة ومتسارعة استجابة للمتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الحديثة، بداية من المفهوم الإنتاجي إلى المفهوم البيعي وصولاً إلى المفهوم التسويقي الحديث الذي يركز على المستهلك و يسعى من خلال سياسته التسويقية إلى الوصول إليه وإرضاء أذواقه التي تتسم بالتغير و الديناميكية، ففي خضم هذه التطورات ظهر التسويق الإلكتروني الذي أحدث قفزة نوعية ومهمة في جذب عملاء جدد من مناطق أوسع في العالم، مع زيادة الاتصال بالزبائن الحاليين و تخفيض تنقلات رجال البيع، فهو يعتبر القناة التسويقية الأوسع و الأسرع والأرخص و الأكثر فاعلية والأكثر تحرراً من الماديات بسبب الرقمية، ومن المكان السوقي بسبب القضاء الرقمي ومن الفهارس الورقية بسبب الفهارس الرقمية ومن المتجر المادي إلى المتجر الافتراضي و من الإعلان التقليدي بكل أنواعه بسبب الإعلان الإلكتروني و من التسعير الثابت إلى التسعير الديناميكي و من القنوات المحلية إلى الأنترنت الأكثر شمولية، بحسب دراسة زيادات، النمر(هباز: 2023) يهدف التسويق الإلكتروني بالاعتماد على استخدام التكنولوجيا التقنية إلى زيادة أرباح المؤسسات، وبذل مجهود لتحقيق حاجات الزبائن الشخصية بصفة تفاعلية ودائمة، فجعلت التطورات الرقمية النظرة نحو

التسويق الإلكتروني مكافئة للنظرة الخاصة بالتسويق التقليدية، فاعتمد تطور التسويق حتى وصوله ليصبح إلكترونياً على المراحل الزمنية الآتية :

المرحلة الأولى: (1970) اهتم التسويق في هذه المرحلة بالعرض، وكانت أولويته تعتمد على تلبية حاجات المنشأة الداخلية، وسعى إلى تحقيق مبدأ زيادة حجم المبيعات.

المرحلة الثانية: (1980) اهتم التسويق في هذه المرحلة بالطلب، وكانت أولويته تعتمد على تلبية حاجات الزبائن، وسعى إلى تحقيق مبدأ دراسة التسويق، ومتابعة الاتصالات بهدف زيادة حجم المبيعات،

المرحلة الثالثة: (1990) اهتم التسويق في هذه المرحلة بالتسويق الإداري، وكانت أولويته هي توفير حاجات المستهلكين، وشبكة التوزيع وتحصيل قيمة الأرباح الإجمالية، وسعى إلى تحقيق مبدأ الجودة، والحرص على تفعيل التكامل داخل شبكة التوزيع، وزيادة كمية المبيعات.

المرحلة الرابعة: (2000) اهتم التسويق في هذا لدور التسويق الإلكتروني وكانت أولويته تعتمد على تشخيص التفاعلية، وسعى مبدأ الاهتمام بالعملاء.

3.1، 2 متطلبات التسويق الإلكتروني:

بحسب دراسة النصور؛ الصغير (2014:248) تعترض عملية التسويق الإلكتروني مجموعة من المتطلبات الأساسية والتي تشكل مجموعها منظومة تطوير التسويق الإلكتروني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: متطلبات البنية التحتية:

وتتمثل هذه المتطلبات في بناء وتطوير الكوادر البشرية العاملة في المهن التقنية، كما تشمل متطلبات استراتيجيات إدارة مشاريع المعلوماتية في القطاعين العام والخاص، وإيجاد شبكات اتصال فعالة قوية وتوفير الأنترنت، ومراكز الأبحاث والتدريب واعتماد المعلومات والبيانات العلمية في حياة المجتمع فتبادل المعلومات يتطلب تبادل المعلومات الخاصة بالأعمال التجارية، والتي تحتوي على الأسرار التجارية والصناعية والتداولات المصرفية، ويجب أن تكون البنية التحتية للاتصالات آمنة، كما يجب تقوية كفاءة قطاع الاتصالات، وزيادة الإنفاق العام على البنية المعلوماتية وإيجاد البنية التحتية التي تتيح الاتصال بالأنترنت، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، وتخفيض تكلفة الأنترنت، وتعزيز الاستثمار في الكفاءات والكوادر المؤهلة للتعامل مع متطلبات التسويق الإلكتروني ومع تقنيات الكمبيوتر والمعلومات بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة إلى الموازنة بين الكوادر البشرية ذات الخلفية التقنية والتسويقية لأن التسويق يحتاج إلى تدعيمه بالتخصص العلمي والخروج من حالة التجريب وانتظار النتائج وردود الأفعال الناجمة عنها.

ثانياً: المتطلبات التنظيمية:

وتتمثل هذه المتطلبات في الإطار القانوني الذي يحكم عملية التجارة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني بشكل خاص، وهنا تبدو الحاجة إلى وجود مؤسسات تشريعية قادرة على مواكبة التغيرات الحاصلة في عصر المعلوماتية وتأثيراته على النظام القانوني، فمثلاً تعاني الكثير من الدول نقصاً في التشريعات التي تحكم جرائم الأنترنت والتعاملات الإلكترونية، والتي يضمن وجودها حقوق المتعاملين والتزاماتهم، وتبرز الحاجة أيضاً العمل على إيجاد آلية لحل النزاعات واعتماد التوقيع الإلكتروني، وإيجاد تشريعات تحمي الخصوصية والسرية، والتوقيع الرقمي الإلكتروني وتزويده.

ثالثاً: المتطلبات التنافسية:

يتعلق هذا المطلب بتطوير الأعمال الإلكترونية التي تضمن الاستمرارية والتنافسية المؤسسات الأعمال، وتجاوز التواجد على شبكة الأنترنت، وهنا يجب تجاوز مشكلة اللغة في المواقع الإلكترونية بشكل يمكنها من الدخول إلى الأسواق الإلكترونية، وكذلك الاستفادة من الأفكار التقنية العصرية والتخطيط الشامل للتسويق الإلكتروني، وزيادة عدد مزود وخدمات الأنترنت وتعزيز الوعي بأهمية التسويق الإلكتروني.

2.1.4 مبررات اللجوء إلى التسويق الإلكتروني:

بحسب دراسة ربيع (2023:65) تشكل تزامن وتنافس عمل منظمات الأعمال في تقديم السلع والخدمات إلى الزبائن والمستهلكين ومحاولات الحفاظ على الحصص السوقية بما يتلاءم مع سياسة المنظمة، دافعا ومبرراً أساسياً للجوء إلى التسويق الإلكتروني وتتمثل أبرز المبررات فيما يلي:

- 1- تحقيق التواجد الإلكتروني على الإنترنت الإظهار منتجات وخدمات وأنشطة المنظمة.
- 2- توفير المعلومات عن المنظمة والإجابة على استفسارات الزبائن بشكل سلس وسريع.
- 3- الحصول على السوق العالمية من خلال الاتصال بالشبكة العالمية واستقطاب الزبائن.
- 4- تسويق المنتج بشكل متكامل ومتواصل ونشر صور ومواد تعريفية عنه للحصول على التغذية الراجعة.

2.1.5 خطوات تطبيق التسويق الإلكتروني:

بحسب دراسة (هباز؛ 2023: 50) للتسويق الإلكتروني مجموعة من المراحل والخطوات التي يمر بها بالترتيب تتمثل أهمها في:

الخطوة الأولى: إجراء البحوث والدراسات التمهيدية نظراً لتطور أساليب الاتصال وظهور شبكات المعلومات أدى إلى سهولة عملية جمع المعلومات عن الأسواق والمنتجات التي تتصل اتصال مباشر بعمل المؤسسة، ويتم في هذه المرحلة دراسة السوق من خلال تحديد حاجات ورغبات الزبائن، هذا بالإضافة إلى التعرف على المنافسين في السوق ومعرفة أخبارهم وأسعار منتجاتهم ومواصفاتهم وخططهم المستقبلية.

الخطوة الثانية: التخطيط الاستراتيجي للتسويق الإلكتروني: التخطيط الاستراتيجي هو عملية تطوير ومحافظة على أهداف المؤسسة خبرتها ومواردها مع فرصها في سوق دائم التعري، وهناك عنصر أساسي في التخطيط الاستراتيجي وهو القيام بتحليل استراتيجي لنتائج البحوث والدراسات التي تم القيام بها من خلال تحليل عناصر القوة والضعف الداخلية للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة والمنافسة والنظر أيضاً إلى الفرص الخارجية والتهديدات الخارجية، حيث الفرص ممكن أن تساعد على تحديد سوق ما كهدف أو تحديد فرص منتج جديد.

الخطوة الثالثة: تصميم وإنشاء الموقع: يمكن الاستعانة في تصميم صفحة أو موقع للمؤسسة على شبكة الأنترنت بإحدى مؤسسات نظم المعلومات المتخصصة وذلك في حالة عدم توافر المهارات البشرية القادرة على القيام بذلك لدى المؤسسة ويمكن أن تعتمد المشروعات الصغيرة على أدوات سهلة الاستخدام لتصميم الصفحات الخاصة بها وهناك العديد من المواقع التي تقدم هذه الخدمة.

الخطوة الرابعة: الترويج للموقع: مجرد إنشاء وبدء تشغيل المتجر الإلكتروني لا بد من الترويج له بمختلف الوسائل المتقدمة في هذا المجال، حيث تعرض العديد من المؤسسات تقديم هذه الخدمة للمتجر وبشكل موجه للزبائن المرتقبين والسوق المستهدف بما يحقق أفضل تأثير إيجابي في أقل وقت ممكن.

الخطوة الخامسة: إتمام عملية الشراء ودعم العلاقات لتكرار الشراء: بعد النجاح في تحويل الزائر إلى مشتري لابد من إرشاده حول إجراءات إتمام عملية الشراء من مستندات وطريقة السداد وتسليم المنتجات، ومن الموضوعات الهامة في التسويق الإلكتروني بين إدارة العلاقات مع الزبون الإلكتروني فلا بد من وضع الاستراتيجية المناسبة في هذا المجال والتي تسعى لتحقيق الربح عن طريق تحسين خدمة الزبائن.

2.1.6 أبعاد التسويق الإلكتروني:

بحسب دراسات (خلف الله؛ 2023: 25) (غوث، 2021: 30)، (بوشموخة 2016: 43)، (النسور؛ الصغير 2014: 17)، تم التوصل الى اعتماد الأبعاد التالية:

أولاً: المنتج الإلكتروني: يعد المنتج جوهر عناصر المزيج التسويقي، إذ تعتمد عليه باقي عناصر المزيج التسويقي الأخرى، وهو قلب المزيج التسويقي، ومركز العمليات التسويقية، والمنتج سواء كان سلعة أو خدمة أو فكرة أو فرداً أو منظمة أو غير ذلك، هو جوهر أي نشاط تجاري سواء كان هذا النشاط نشاطاً تجارياً تقليدياً أو نشاطاً تجارياً عبر الأنترنت، وساهمت شبكة الإنترنت عبر تقنياتها ووسائطها المتعددة في تقصير وتسريع دورة حياة المنتجات وبخاصة مراحل التصميم والتطوير مما ساهم بشكل كبير في حل بعض مشكلات التسويق التقليدي، والتي منها التغير الشديد والسريع في أذواق ورغبات المستهلكين (غوث، 2021: 30)، وتوصل الباحثون إلى أنَّ التعريف للمنتج الإلكتروني: هو ما تقدمه إدارة الجامعة من المنتجات والخدمات الإلكترونية على شكل فيديوهات وصور ونصوص ومدونات لمساعدة العملاء على اختيار المنتجات التعليمية وتلبية رغبتهم المتوقعة وغير المتوقعة.

ثانياً: التسعير الإلكتروني:

إن ممارسة الأعمال عبر الأنترنت وممارسة عمليات التسويق الإلكتروني تتيح للمنظمة فرصة بناء إستراتيجية تسعيرية قادرة على تحقيق أهدافها وزيادة معدلات نموها وزيادة أرباحها وتعزيز حصتها السوقية وينبغي القيام بعمليات مستمرة لجمع البيانات والمعلومات عن الأسواق المستهدفة وإجراء اختبارات سوقية لمعرفة حدود الأسعار الفاعلة (بوشموخة 2016: 43) وتوصل الباحثون إلى أنَّ التعريف للتسعير الإلكتروني: القيمة الحالية التي يدفعها الطلاب الكترونياً أو تقليدياً مقابل الحصول على خدمة تلي رغبتهم المتوقعة.

ثالثاً: الترويج الإلكتروني

الترويج هو مجموعة من الجهود التسويقية المتعلقة بإمداد المستهلك بالمعلومات عن المزايا الخاصة بالسلعة أو الخدمة أو فكرة معينة، وإثارة اهتمامه بها وإقناعه بمقدرتها على إشباع احتياجاته وذلك بهدف دفعه إلى اتخاذ قرار بشرائها ثم الاستمرار باستعمالها مستقبلاً (خلف الله؛ 2023 : 25)، والترويج بمفهومه التقليدي يعبر عن مجموعة الجهود التسويقية المتعلقة بتزويد الجمهور بالمعلومات عن المزايا الخاصة بالسلعة أو الخدمة، وإثارة اهتمام الجمهور بها وإقناعه بقدرتها على إشباع احتياجاته ورغباته وذلك بهدف تحفيزه لاتخاذ القرار بشرائها ثم الاستمرار باستعمالها مستقبلاً غوث(2021:32)، وتوصل الباحثون إلى أنَّ التعريف الإجرائي للترويج الإلكتروني: عبارة عن الاتصال الإلكتروني الذي تقدمه الجامعة المتعدد الأشكال والمتفاعل مع عناصر المزيج التسويقي لإظهاره بشكل فني لإقناع العملاء وجذب انتباههم ومتوافق مع متطلبات التعليم العالي.

رابعاً: التوزيع الإلكتروني:

يحظى نشاط التوزيع بأهمية خاصة في المزيج التسويقي، فهو يلعب دوراً بارزاً في خلق المنفعة الزمنية والمكانية للمستهلك، وطبيعة التجارة الإلكترونية أثرت على أنظمة التوزيع التقليدية بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بإلغاء الكثير من أشكال الوساطة التي كانت تلعب دوراً كبيراً في إيصال المنتج إلى المستهلك، خلف الله وآخرون (2023:27)، والتوزيع الإلكتروني يعد عنصراً أساسياً في التسويق الإلكتروني، يهتم بتوزيع السلع والخدمات التي تباع عبر الأنترنت أو أي شبكة اتصال أخرى، بحيث يؤدي التوزيع باستخدام الوسائل الإلكترونية إلى القضاء على المسافات بين المنتج والعميل فبدلاً من وجود موقع للسوق المادي أصبح يوجد موقع السوق الفضائي، هباز (2023:8) وتوصل الباحثون إلى أنّ التعريف للتوزيع الإلكتروني: عبارة عن جزء من النظام التسويقي الإلكتروني توظف فيه الجامعة جميع العمليات الإدارية لإيصال المنتج الإلكتروني إلى العملاء وفق أحدث البرامج التعليمية التي تلبي تطلعات السوق المحلية والخارجية.

2/2 الميزة التنافسية:

2.1، 2 مفهوم الميزة التنافسية:

عرفتها هيئة التجارة والصناعة البريطانية الميزة التنافسية على أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالتنوع الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى (الحميدي؛ وآخرون، 2022:10) كما أشار (بوشاقور؛ وعصيص 2019:10) أن الميزة التنافسية هي الموقع الفريد طويل الأمد الذي تطوره المؤسسة من خلال أداء أنشطتها واستخدام مهاراتها ومصادرها بشكل مميز وفعال مقارنة بالمنافسين، أو استغلال نقاط قوتها الداخلية باتجاه تقديم منافع لعملائها لا يستطيع منافسوها تقديمها، وتوصل الباحثون إلى أنّ التعريف للميزة التنافسية: عبارة عن مجموعة من المهارات الاستراتيجية التي تقدمها الجامعة بجودة عالية وتكلفة مناسبة تجعل الجامعة تلبي توقعات البيئة التعليمية المحلية والعالمية وتتنافس على الصدارة الدائمة محلياً وعالمياً.

2.2، 2 مشكلات تطبيق الميزة التنافسية في الجامعات:

توجد العديد من المشكلات التي تمثل في ذاتها تحدياً للميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي وهذه المشكلات تتمثل بالآتي، العتيبي (1435:64)،

1. عدم الربط بين التعليم والاستراتيجيات طويلة المدى.
2. ضعف كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث البرامج والمقررات.
3. قلة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية.
4. ضعف الميزة التنافسية للبحوث في الجامعة.
5. ضعف التغذية الراجعة من التعليم لخدمة الواقع العملي في البيئة المحلية، 6- صعوبة القياس الكمي للأشياء غير المادية.
6. تأخر ظهور العائد المادي للأنفاق على التعليم.
7. عدم وجود توافق بين الخطط والمناهج والبرامج المتبعة في الكليات، مخرجات العملية التعليمية (الخريجين) واحتياجات سوق العمل.

2.3، 2 أبعاد الميزة التنافسية: بحسب الدراسات التالية (جميل، 2023:159)، (بنعمر، 2023:29)، (بن نشمة؛ وعبد القادر، 2022:120)، تم الاعتماد في تحديد الأبعاد التالية للميزة التنافسية.

أولاً: بعد التكلفة الأقل

عندما تكون تكاليف المنظمة التراكمية لقيمة منتج ما أقل منها لدى منافسيها، فإنها تستطيع تحقيق ميزة التكلفة الأقل، وللحصول عليها ينبغي على المنظمة الاهتمام بمراقبة عوامل تطور التكاليف، فكلما كان التحكم بهذه العوامل جيداً مقارنة بالمنافسين فإن المنظمة تكتسب ميزة التكلفة الأقل، وبالتالي يجب التركيز على جميع التكاليف والأنشطة المتعلقة بالإنتاج والتسويق وغيره من التكاليف، وعدم الاقتصر في التركيز على تكاليف الأيدي العاملة فقط، (بن نشمة؛ وعبدالقادر، 2022: 120)، حيث يمكن تخفيض التكاليف في أنشطة المنظمة المختلفة من خلال مجموعة من الوسائل والإجراءات وبحسب دراسة (بن عمر، 2023: 29) فمن الممكن تخفيض تكلفة العمليات من خلال الاستخدام الأمثل لطاقت الإنتاجية، فذلك يعد من الأساسيات لتقليل التكاليف وتوصل الباحثون إلى أن التعريف للتكلفة الأقل: قدرة إدارة الجامعة على تقديم منتجاتها المتمثلة بالمحتوى التعليمي الإلكتروني للعملاء بما يتضمنه من مقررات وفيديوهات وصور ونصوص ومدونات تتناسب مع معايير التعليم العالي وبطريقة تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء على المستوى المحلي والخارجي وتكلفة أقل مقارنة مع المنظمات المنافسة.

ثانياً: بعد الجودة

أشارت دراسة (جميل، 2023: 159) إلى أن قدرة المنظمة على إنتاج وتسويق منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بمنافسيها في القطاع هي أقدم بعد تنافسي حاولت الشركات اعتماده، كما تستهدف الجودة في مجال التعليم العالي تحسين المخرجات وتنوعها، والارتقاء بمستوى الطلاب فكرياً ونفسياً واجتماعياً، من خلال بيئة تعليمية سليمة، وإدارة متميزة وذات كفاءة (عسكر، 2016: 94).

وتوصل الباحثون إلى أن التعريف للجودة: هي قدرة إدارة الجامعة على إعداد وتقديم المنتج الإلكتروني بما يتناسب مع متطلبات البيئة التعليمية وحاجات ورغبات العملاء المرتقبين وكسب رضاهم من خلال تكامل جهود كافة الأنشطة والأقسام على تحسين العمليات.

ثالثاً: بعد المرونة

بحسب دراسة الحميدي، آخرون (2022: 468) فإن المرونة هي قدرة المنظمة على تقديم مستويات مختلفة ومتنوعة بالسوق المستهدف، وأيضاً تمثل المرونة القدرة على توزيع الموارد استجابة للتغيرات في الاتفاقيات التعاقدية وما إلى غير ذلك ويتضمن العديد من الميزات مثل تغيرات في التصميم/ التخطيط أو التغيرات في الحجم وتنوع المنتجات ودراسة (نوى، 2023: 34)، بأنها قدرة المنظمة على التكيف لتقديم مقادير مختلفة ومتنوعة من منتجات متنوعة، وتوصل الباحثون إلى أن التعريف للمرونة: هي قدرة إدارة الجامعة على تقديم مستويات مختلفة ومتنوعة من التخصصات والمقررات بمحتوى هذه المقررات أو طريقة تقديمها على حد سواء استجابة للتغيرات في السوق المستهدف.

3/ منهجية البحث:

1/3 نبذة عن مجتمع الدراسة:

أولاً: النشأة والتأسيس

تأسست الجامعة عام 1994 كانت البداية بنشأة الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا ، بوصفها أول كلية أهلية تقنية في اليمن ، بموجب الترخيص رقم (2220) بتاريخ 29-12-1992، وبعد ذلك تم افتتاح جامعة العلوم والتكنولوجيا بموجب

القرار الوزاري رقم (2/94) بتاريخ 12-1-1993، الصادر من وزارة التعليم العالي، وقد استوعبت الجامعة منذ إنشائها عددا كبيرا من التخصصات في مختلف المجالات الطبية والهندسية والتقنية والإدارية والإنسانية والاجتماعية. وركزت على توفير تخصصات نوعية غير متوفرة في الجامعات المحلية ويحتاج إليها المجتمع. ثانياً: الكليات والتخصصات:

تتكون الجامعة من ست كليات رئيسية وهي كلية الطب والعلوم الصحية، كلية العلوم الإدارية، كلية الهندسة والحاسبات، كلية التعليم الإلكتروني، الكلية التطبيقية، وعمادة الدراسات البحث العلمي، تخرج منها ومن فروعها منذ النشأة الى الآن أكثر من 54 ألف متخرج، من التخصصات المختلفة، ووفرت الجامعة تخصصات نوعية غير متوفرة في الجامعات المحلية يحتاج إليها المجتمع. العضويات:

تصدر جامعة العلوم والتكنولوجيا قائمة عدد من المؤسسات التعليمية والطبية والوطنية العالمية بوصفها شريكا دوليا وعضوا ومؤسسا فعال، وتضم التالي:

- اتحاد الجامعات العربية.
- اتحاد جامعات العالم الإسلامي
- مؤسسات التعليم العالي العربية.
- الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد.
- اتحاد الجامعات العالمية.
- عضو الرخصة الدولية لقيادة الحاسب (ICDL).
- عضو جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال (International AACSB).
- عضو المجلس الدولي للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد

3/2 منهج الدراسة:

منهج الدراسة هي طريقة الباحثون للوصول الى النتائج التي تتعلق بالموضع محل الدراسة وهو أسلوب منظم متبع لحل مشكلة الدراسة إضافة الى انه العلم الذي يهتم بكيفية إجراءات البحوث العلمية وانطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها واستخدام الباحثون المنهج الوصفي.

3/3 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين والأكاديميين في جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي- عدن ولغرض هذه الدراسة تم اختيار عينة قصدية مكونة من (65) مفردة من الإدارات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة وتأثر وتتأثر بالقرارات المرتبطة بمواضيع المشكلة، ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفقاً للجهات ذات العلاقة وهم (رئاسة الجامعة، عمادة الكليات، رؤساء أقسام أكاديمية، رؤساء أقسام إدارية، مدراء إدارات، موظفي القبول والتسجيل، موظفي إدارة التسويق والعلاقات، موظفي أقسام كلية الهندسة).

جدول رقم (01) توزيع أفراد العينة وفقاً للإدارات والأقسام ذات العلاقة

م	الجهة	العدد
1	رئاسة الجامعة	2
2	عمادة الكليات	5
3	رؤساء أقسام أكاديمية	
	- كلية العلوم الطبية	4
	- كلية العلوم الإدارية	3
	- كلية التعليم الإلكتروني	2
	- كلية الهندسة	6
4	رؤساء أقسام إدارية	
	- القبول والتسجيل	1
	- التعليم الإلكتروني	1
	- المالية	1
	- المراجعة	1
	- شؤون الطلاب	1
	- التسويق	1
	- الموارد البشرية	1
5	مدراء إدارات	
	- مدير مكتب رئاسة الجامعة	1
	- المسجل العام	1
	- مدير الجودة	1
	- مدير الصيانة	1
6	موظفي أقسام كلية الهندسة	
	- هندسة معمارية	3
	- هندسة طبية	2
	- هندسة ميكاترونيكس	4
	- هندسة حاسبات	6
	- هندسة مدنية	3
	- تصميم داخلي	3
7	موظفي القبول والتسجيل	8
8	موظفي التسويق والعلاقات	4
	مجموع العينة	65

3/4 أداة الدراسة:

تم إعداد وتطوير أداة جمع البيانات والمعلومات للدراسة الحالية والمتمثلة بالاستبانة استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، وبما يضمن تحقيق أهداف الدراسة وقياس واختبار فرضياتها والتأكد من صحتها.

3.4.1 الصدق البنائي:

أ. صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي)

يقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي اليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة لمعرفة مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة وذلك من خلال حساب معامل ارتباط (بيرسون) لأبعاد المتغيرات والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (02) معاملات ارتباط الأبعاد بالمتغير المستقل ككل

م	أبعاد المتغير المستقل	ارتباط الأبعاد بالمتغير
1	أولاً: المنتج الإلكتروني	864**،
2	ثانياً: التسعير الإلكتروني	899**،
3	ثالثاً: الترويج الإلكتروني	915**،
4	رابعاً: التوزيع الإلكتروني	885**،

**دال عند 0.01 *دال عند 0.05

يتضح من الجدول (02) أن جميع معاملات ارتباط كل بعد بالمتغير المستقل ككل دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بين كل بعد والمتغير المستقل الذي ينتمي اليه مما يعني أن المتغير المستقل بأبعاده يمتلك صدقاً تكوينياً واتساقاً داخلياً ويمكن الوثوق في نتائجه وصلاحيته لقياس ما أعد لقياسه.

جدول (03) معاملات ارتباط الأبعاد بالمتغير التابع ككل

م	أبعاد المتغير التابع	ارتباط المجالات بالمتغير
1	أولاً: التكلفة الأقل	834**،
2	ثانياً: الجودة	886**،
3	ثالثاً: المرونة	838**،

**دال عند 0.01 *دال عند 0.05

يتضح من الجدول (03) أن جميع معاملات ارتباط كل بعد بالمتغير التابع ككل دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بين كل بعد والمتغير التابع الذي ينتمي اليه مما يعني أن المتغير التابع بأبعاده يمتلك صدقاً تكوينياً واتساقاً داخلياً ويمكن الوثوق في نتائجه وصلاحيته لقياس ما أعد لقياسه، ومما سبق يتضح أن الأداة بشكل عام تمتلك صدقاً تكوينياً واتساقاً داخلياً، ويمكن الوثوق في نتائجها، وصلاحيته لقياس ما أعدت لقياسه.

3.4.2 ثبات الأداة:

ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فقد تم التحقق من ذلك بواسطة معامل الفا كرو نباخ، حيث تم استخدام اختبار الفا كرو نباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصادقيتها فإذا كانت قيمة الفا اقل من 60% فإن المصدقية الاستبانة تكون ضعيفة بينما إذا كانت قيمة الفا بين 60% و 70% فإنها تعتبر مقبولة وإذا كانت قيمة الفا بين 70% إلى 80% تعتبر جيدة وإذا كانت قيمة الفا أكثر من 80% فإن المصدقية تكون مرتفعة.

جدول (04) يبين نتائج اختبار الثبات (الفا كرو نباخ) لمتغيري الدراسة وأبعادهما

المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرو نباخ	الصدق الذاتي
المنتج الإلكتروني	5	90,0	95,0
التسعير الإلكتروني	5	89,0	94,0
الترويج الإلكتروني	7	87,0	94,0
التوزيع الإلكتروني	5	89,0	94,0
التسويق الإلكتروني	22	97,0	99,0
التكلفة الأقل	6	91,0	95,0
الجودة	8	95,0	97,0
المرونة	5	90,0	95,0
الميزة التنافسية	19	97,0	99,0

يتضح من جدول (04) أن جميع معاملات الثبات أكبر من الحد الأدنى المحددة لقبول ثبات الأداة، وذلك على مستوى كل بُعد، وهذا يعني توفر خاصية الثبات في كافة أبعاد أداة الدراسة الحالية وبدرجة مرتفعة، فقد تراوحت قيمة معامل الثبات للمحاور بين (87,0-97,0)، وهي قيم مرتفعة وتؤكد صلاحية الأداة لأغراض الدراسة.

4/1 اختبار فرضيات الدراسة:

4.1.1 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسويق الإلكتروني عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي- عدن. واختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي عدن.

جدول (05) نتائج اختبار أثر التسويق الإلكتروني في الميزة التنافسية

المقياس	القيمة		الدلالة
	الميزة التنافسية	التسويق الإلكتروني	
المتوسط الحسابي	3.59	3.63	
الانحراف المعياري	0.54	0.66	
معامل ارتباط ليرسون	0.		0.00
معامل التحديد	0.82		
قيمة F	281.244		0.00
قيمة B	0.73		0.00

يتضح من جدول رقم (05) أن قيمة معامل الارتباط بين التسويق الإلكتروني والميزة التنافسية بلغت (0.72) وبمستوى دلالة (0.01)، ما يدل على وجود ارتباط (قوي) دال إحصائياً بينهما، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن التسويق الإلكتروني يسهم في تفسير ما نسبته (82%) من التباين في الميزة التنافسية وتؤكد قيمة F التي بلغت (281.96) بمستوى دلالة أقل من (0.05) معنوية الانحدار، كما تشير قيمة (B) التي بلغت (0.73) والتي تختلف عن الصفر إلى أن التغير بمقدار وحدة واحدة في التسويق الإلكتروني سوف يؤدي إلى تغير في الميزة التنافسية بمقدار (73%). وبناءً على ذلك وفي ضوء نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية، فأنا نقبل الفرضية الرئيسية والتي تقضي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتسويق الإلكتروني في الميزة التنافسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيسي عدن.

وتفسر هذه النتائج في ضوء ما يتيح التسويق الإلكتروني من قدرات إضافية من شأنها تعزيز قدرة الجامعة على توفير التكاليف والاستجابة السريعة التي تعزز مرونة العملية التعليمية للجامعة إضافة إلى ذلك فإن الجامعة يمكن أن تحصل من خلال أدوات التسويق الإلكتروني على تغذية عكسية من العملاء الأمر الذي يعزز من قدرة الجامعة على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها. كما أنه يمكن النظر إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج من خلال في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في هذا السياق الأمر الذي يدعم إمكانية تعميم نتائج الدراسة سواءً على الجامعات أو غيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى، أو مؤسسات القطاعات الخدمية الأخرى. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كلاً من (جميل، 2023: 163)؛ و (الحميدي، 2020: 470) بأن هناك علاقة ارتباط قوية بين التسويق الإلكتروني والميزة التنافسية ووجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين كل من نشر التسويق وتطبيقها وبين الميزة التنافسية.

جدول (06) نتائج اختبار أثر المنتج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية

المقياس	القيمة		الدلالة
	الميزة التنافسية	المنتج الإلكتروني	
المتوسط الحسابي		3.59	3.66
الانحراف المعياري	0.54	0.70	
معامل ارتباط ليرسون	0.88		0.00
معامل التحديد	0.78		
قيمة F	213.38		0.00
قيمة B	0.54		0.00

يتضح من جدول رقم (06) أن قيمة معامل الارتباط بين المنتج الإلكتروني وتعزيز الميزة التنافسية بلغت (0.88) وبمستوى دلالة (0.00) ما يدل على وجود ارتباط (قوي) دال إحصائياً بينهما كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن المنتج الإلكتروني يسهم في تفسير ما نسبته (78%) من التباين في الميزة التنافسية وتؤكد قيمة (F) التي بلغت (213.38) بمستوى دلالة أقل من (0.05) معنوية الانحدار كما تشير قيمة (B) التي بلغت (0.54) والتي تختلف عن الصفر إلى أن التغير بمقدار وحدة واحدة في المنتج الإلكتروني سوف يؤدي إلى تغير في الميزة التنافسية بمقدار (54%) وفي ضوء ما سبق فأنا نقبل الفرضية الفرعية الأولى والتي تقضي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمنتج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس عدن.

ومما سبق يدل أن الجامعة تعمل تحسين جودة المنتج الإلكتروني من خلال الفحص والتدقيق بصورته النهائية يلبي طموحاتها في ميزتها التنافسية من خلال اهتمامها توفير محتوى تسويقي متكامل يتضمن كافة المعلومات عن البرامج والخدمات التي تقدمها الجامعات لتزويد عملائها بالمعلومات التي يرغبون بها في الوقت المناسب.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (الحميدي، 2020: 470) في أثر متوسط للمنتج الإلكتروني في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك العاملة في اليمن.

4.1.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسعير الإلكتروني عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس - عدن

جدول (07) نتائج اختبار أثر التسعير الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية

المقياس	القيمة		الدلالة
	الميزة التنافسية	التسعير الإلكتروني	
المتوسط الحسابي	3.59		3.67
الانحراف المعياري	0.54	0.72	
معامل ارتباط لبيرسون	0.89		0.00
معامل التحديد	0.79		
قيمة F	229.96		0.00
قيمة B	0.58		0.00

يتضح من جدول رقم (07) أن قيمة معامل الارتباط بين التسعير الإلكتروني وتعزيز الميزة التنافسية بلغت (0.89) وبمستوى دلالة (0.00) ما يدل على وجود ارتباط (قوي) دال إحصائياً بينهما كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن التسعير الإلكتروني يسهم في تفسير ما نسبته (79%) من التباين في الميزة التنافسية وتؤكد قيمة (F) التي بلغت (229.96) بمستوى دلالة أقل من (0.05) معنوية الانحدار كما تشير قيمة (B) التي بلغت (0.58) والتي تختلف عن الصفر إلى أن التغير بمقدار

وحدة واحدة في التسعير الإلكتروني سوف يؤدي الى تغير في الميزة التنافسية بمقدار (58%) وفي ضوء ما سبق فأنا نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تقضي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتسعير الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيسي عدن.

مما سبق يدل أن الجامعة تعمل على تحديد رسوم البرامج والخدمات التي تقدمها عبر موقعها الإلكتروني والعمل على توفير خدمات الدفع الإلكتروني لتسهيل على العملاء عبر الوسائط الإلكترونية المختلفة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كلاً من (الحميدي 2020:470) في أثر متوسط للسعر الإلكتروني في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك العاملة في اليمن وتختلف مع دراسة (جميل، 2023:163) في وجود أثر مرتفع للسعر الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية للموظفين العاملين في شركة بغداد للمشروبات الغازية مركز الموصل التسويقي.

4.1.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للترويج الإلكتروني عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي- عدن

جدول (08) نتائج اختبار أثر الترويج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية

المقياس	القيمة		الدلالة
	الميزة التنافسية	الترويج الإلكتروني	
المتوسط الحسابي	3.59	3.58	
الانحراف المعياري	0.54	0.68	
معامل ارتباط لبيرسون	0.85		0.00
معامل التحديد	0.72		
قيمة F	157.27		0.00
قيمة B	0.71		0.00

يتضح من جدول رقم (08) أن قيمة معامل الارتباط بين الترويج الإلكتروني وتعزيز الميزة التنافسية بلغت (0.85) وبمستوى دلالة (0.00) ما يدل على وجود ارتباط (قوي) دال إحصائياً بينهما، كما تشير قيمة معامل التحديد الى أن الترويج الإلكتروني يسهم في تفسير ما نسبته (72%) من التباين في الميزة التنافسية وتؤكد قيمة (F) التي بلغت (157.27) بمستوى دلالة اقل من (0.05) معنوية الانحدار، كما تشير قيمة (B) التي بلغت (0.71) والتي تختلف عن الصفر الى أن التغير بمقدار وحدة واحدة في الترويج الإلكتروني يؤدي الى تغير في الميزة التنافسية بمقدار (71%) وفي ضوء ما سبق فأنا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تقضي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للترويج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيسي عدن.

مما سبق تبين أن الجامعة تسعى الى ترويج برامج ذات أفكار إبداعية، ونشر إعلانات الكترونية خاصة بمتطلبات القبول في الجامعة وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كلاً من (الحميدي 2020:471) : و(جميل، 2023:164) في وجود أثر مرتفع للترويج الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية.

4.1.4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوزيع الإلكتروني عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تعزيز الميزة التنافسية لجامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيسي - عدن.

جدول (09) نتائج اختبار أثر التوزيع الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية

المقياس	القيمة		الدلالة
	الميزة التنافسية	التوزيع الإلكتروني	
المتوسط الحسابي	3.59	3.62	
الانحراف المعياري	0.54	0.71	
معامل ارتباط لبيرسون	0.79		0.00
معامل التحديد	0.63		
قيمة F	100.96		0.00
قيمة B	0.53		0.00

يتضح من جدول رقم (09) الآتي أن قيمة معامل الارتباط بين التوزيع الإلكتروني الميزة التنافسية بلغت (0.79) وبمستوى دلالة (0.00) ما يدل على وجود ارتباط (قوي) دال إحصائياً بينهما كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن التوزيع الإلكتروني يسهم في تفسير ما نسبته (63%) من التباين في الميزة التنافسية وتؤكد قيمة (F) التي بلغت (100.96) بمستوى دلالة أقل من (0.05) معنوية الانحدار كما تشير قيمة (B) التي بلغت (0.53) والتي تختلف عن الصفر إلى أن التغير بمقدار وحدة واحدة التوزيع الإلكتروني سوف يؤدي إلى تغير في الميزة التنافسية بمقدار (53%) وفي ضوء ما سبق فأنا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة والتي تقضي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتوزيع الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيسي عدن.

مما سبق يدل على أن الجامعة تعطي أهمية خاصة للتوزيع الإلكتروني، فهو يلعب دوراً بارزاً في خلق المنفعة الزمنية والمكانية للمستهلك، بما فيها أساليب التجارة الإلكترونية التي أثرت على أنظمة التوزيع التقليدية بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بإلغاء الكثير من أنواع وأشكال الوساطات التي لعبت دوراً كبيراً في إيصال المنتج إلى العملاء. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كلاً من (الحميدي 2020: 471) في وجود أثر متوسط للتوزيع الإلكتروني في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك العاملة في اليمن وتختلف مع دراسة (جميل، 2023: 164) في وجود أثر مرتفع للتوزيع الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية للموظفين العاملين في شركة بغداد للمشروبات الغازية مركز الموصل التسويقي.

5. الخاتمة:

وفيما يلي يتناول الباحثون خلاصة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة وعلى ضوء ذلك تم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات.

1.5 النتائج:

بعد عرض وتفسير المعلومات التي تم الحصول عليها، واستناداً إلى إجابات أفراد عينة الدراسة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج.

أولاً: توفر التسويق الإلكتروني بجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيسي عدن بدرجة عالية ومتوسط بلغ (3.63) وذلك بحسب التالي:

- توفر بُعد (التسعير الإلكتروني) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.67) وبدرجة عالية ووزن نسبي قدره 73%.
 - توفر بُعد (المنتج الإلكتروني) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.66) وبدرجة عالية ووزن نسبي قدره 73%.
 - توفر بُعد (التوزيع الإلكتروني) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبدرجة عالية ووزن نسبي قدره 72%.
 - توفر بُعد (الترويج الإلكتروني) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وبدرجة عالية ووزن نسبي قدره 72%.
- ثانياً: درجة تحقق الميزة التنافسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيسي عدن بدرجة عالية ومتوسط بلغ (3.63) وذلك بحسب الأبعاد التالية مرتبة تنازلياً:

- تحقق بُعد التكلفة بدرجة عالية ومتوسط بلغ (3.65) ووزن نسبي قدره 74%.
- تحقق بُعد الجودة بدرجة عالية ومتوسط بلغ (3.59) ووزن نسبي قدره 72%.
- تحقق بُعد المرونة بدرجة عالية ومتوسط بلغ (3.53) ووزن نسبي قدره 71%.

ثالثاً: وجود أثر ذو دلالة إحصائية (للتسويق الإلكتروني) في تعزيز (الميزة التنافسية) بجامعة العلوم والتكنولوجيا - المركز الرئيسي عدن، حيث تمت دراسة أثر التسويق الإلكتروني من خلال أبعاده الأربعة المتمثلة في (المنتج الإلكتروني، التسعير الإلكتروني، الترويج الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني) في تعزيز الميزة التنافسية، وفي هذا الاتجاه توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل بُعد من أبعاد التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية.

رابعاً: وجود علاقة ارتباطية قوية بين التسويق الإلكتروني بأبعاده الأربعة المتمثلة في (المنتج الإلكتروني، التسعير الإلكتروني، الترويج الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني) في تعزيز الميزة التنافسية

2-5 التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يوصي الباحثون بالتالي:

- 1- الاهتمام بتوفير محتوى تسويقي متكامل يتضمن كافة المعلومات عن البرامج والخدمات التي تقدمها الجامعات لتزويد عملائها بالمعلومات التي يرغبون بها في الوقت المناسب.
- 2- تعزيز توفير دوريات علمية إلكترونية محكمة لنشر الأبحاث والمقالات.
- 3- تحديد رسوم البرامج والخدمات التي تقدمها عبر موقعها الإلكتروني.
- 4- العمل على توفير خدمات الدفع الإلكتروني لتسهيل على العملاء دفع رسوم خدماتها عبر الوسائط الإلكترونية المختلفة.
- 5- التنسيق مع مؤسسات مالية أو بنوك تمكن عملائها من دفع رسوم خدماتها بسهولة في الوقت والمكان المناسب.

- 6- التقييم المستمر لبرامجها وخدماتها وحملاتها الإلكترونية الخاصة بالبرامج والخدمات التعليمية، مما يساعدها على تحسين وتطوير برامجها وخدماتها التعليمية.
 - 7- تبني برامج ترويجية تحتوي إعلانات ذات أفكار إبداعية، ونشر إعلانات الكترونية خاصة بمتطلبات وشروط الالتحاق بكلياتها وبرامجها عبر الوسائل الإلكترونية المختلفة.
 - 8- تعزيز الاهتمام بالميزة التنافسية بجامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس-عدن لتعزيز مركزها التنافسي خصوصاً مع اشتداد حدة المنافسة بين الجامعات الأهلية من جهة وبين الجامعات الحكومية من جهة أخرى.
 - 9- الاهتمام بتعزيز تطبيق نظام الجودة الشاملة في الجامعة باستخدام أدوات التسويق الإلكتروني وبأحدث التقنيات كوسيلة لزيادة القدرة التنافسية بها لأن نظام الجودة يستهدف تحقيق الجودة والكفاءة في جميع عناصر المؤسسة التعليمية مما يؤدي إلى جودة مخرجات الجامعة.
 - 10- تقييم الخدمات والأداء الجامعي لكافة عناصرها وأنشطتها في ضوء معايير الأداء المحلية والإقليمية والعالمية.
- 3.5 المقترحات:

على ضوء التوصيات يمكن تقديم المقترحات التالية:

1. إجراء دراسات مقارنة بين تأثير أبعاد التسويق الإلكتروني على الميزة التنافسية في قطاعات مختلفة أو بين شركات متنافسة. هذا سيساعد على فهم أفضل للديناميكيات المحددة في كل مجال.
2. إجراء بحوث عن تأثير التطورات التكنولوجية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة، على فعالية أبعاد التسويق الإلكتروني المختلفة.
3. إجراء دراسات تتبع تأثير أبعاد التسويق الإلكتروني على الميزة التنافسية على مدى فترات زمنية أطول. هذا سيساعد على فهم الآثار المتطورة على المدى الطويل.
4. تناول بحوث تركز على تأثير التغيرات في سلوك المستهلكين وتوقعاتهم على فعالية أبعاد التسويق الإلكتروني وعلاقتها بالميزة التنافسية.
5. إجراء دراسات تحليلية تستكشف التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف أبعاد التسويق الإلكتروني وكيفية تعزيزها للميزة التنافسية بشكل متكامل.

المراجع:

- بعلي، ياسمين؛ النوى، سوسن (2023)، *أثر الرشاقة الاستراتيجية في تعزيز الميزة التنافسية دراسة حالة: مؤسسة اتصالات الجزائر-وكالة تبسة -*، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
- بنعمر، اعطياف (2023)، *دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف السعودية "دراسة حالة مصرف الراجحي"*، *مجلة رؤية الاقتصادية*، 13(1) 19-47.

- بوشعير، أيمن (2022)، دور التسويق الإلكتروني في تحسين صورة المؤسسة الخدمية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة قالملة، قسم العلوم التجارية (رسالة ماجستير)، جامعة 8 ماي 1945، قالملة، الجزائر.
- بوشموخة، (2016)، التسويق الإلكتروني وأثره في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة السياحية دراسة حالة وكالة النجاح، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (رسالة ماجستير)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- بوشاقور، فوزي؛ عصيص، عمارة (2019)، دور التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (رسالة ماجستير)، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، التبسة، الجزائر.
- بن نشمة، عبد القادر (2022)، دور التسويق الإلكتروني في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات السعودية دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات السعودية (STC)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 31، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في بيروت، لبنان.
- جميل، قصي سالم (2023)، انعكاسات التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية دراسة استطلاعية آراء عينة من الموظفين العاملين في شركة بغداد للمشروبات الغازية مركز الموصل التسويقي، مجلة اقتصاديات الأعمال، م 4، ع 6، جامعة الحمدانية، العراق.
- الحميدي، حميد ناصر؛ العواضي، علي محمد؛ النورية، محمد خالد؛ علوان، محمد محمد؛ الصبري، محمد عبد الرحمن؛ العزاني، يحيى عبد الله (2022)، أثر التسويق الإلكتروني في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة البيضاء، م 4، ع 2، كلية العلوم الإدارية والحاسبات، جامعة البيضاء، اليمن.
- خلف الله، أيمن؛ مجدي، حمدي باشا (2023)، دور التسويق الإلكتروني في تعزيز الصورة الذهنية للمؤسسة البنكية دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية - وكالة تبسة، قسم تسويق مصرفي، كلية العلوم التجارية (رسالة ماجستير)، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
- عسكر، نجيب مصلح محمد (2016) درجة ممارسة القيادة الريادية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأهلية اليمنية (رسالة دكتوراه) غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
- العتيبي، بدر مبروك (1435)، تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية تصور مقترح لحالة جامعتي أم القرى، وجامعة الملك عبد العزيز، (أطروحة دكتوراه)، السعودية.
- عثمان، خلف الله؛ عبد الغني احمد، وليد احمد (2023)، أثر نظم المعلومات الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية: المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 1 (19).
- غوث، غالب عبد الله (2021)، التسويق الإلكتروني وأثره في الريادة المؤسسية دراسة ميدانية في الجامعات الأهلية اليمنية بأمانة العاصمة صنعاء، قسم إدارة أعمال، كلية العلوم الإدارية والإنسانية (رسالة ماجستير)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.

- قويدري، عبد الحليم (2019)، *أثر التسويق الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية دراسة ميدانية للوكالات السياحية بولاية ورقلة*، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (رسالة ماجستير)، جامعة غرداية، الجزائر.
- النسور، إياد عبد الفتاح والصغير، عبد الرحمن عبد الله (2014)، *قضايا وتطبيقات تسويقية معاصرة*، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- هباز، (2023) *أثر التسويق الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة-دراسة حالة مؤسسة موبيليس ورقلة*، قسم علوم التسيير، كلية العلوم التجارية (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

دور الرقابة على الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

من خلال القانون رقم 15. 247 الساري المفعول

¹ د. صابة مختار*، ² عبد اللاوي يوسف

¹كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، ²جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

The Role of on Public Oversight Procurement and Public Service Delegations under Law No. 15-247

¹Dr. Sabba mokhtar*, ² Abdellaoui youcef

¹ <https://orcid.org/0009-0000-5706-8653>

¹Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of M'hamed Bougara Boumerdès (Algeria), mokhtarsabba@yahoo.fr

² University of Algeria 3 (Algeria), mailto:youcef35000@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 09 / 04 تاريخ القبول: 2025 / 10 / 02 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

ضع الملخص هنا (يتم الإشارة في الملخص إلى هدف البحث، وأهم النتائج المتوصل إليها في فقرتين). ضع الملخص هنا (يتم الإشارة في الملخص إلى هدف البحث، وأهم النتائج المتوصل إليها في فقرتين).
يعد موضوع الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام نبضان للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تكتسيه من أهمية بارزة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. كما أنهما من بين أهم المواضيع الحساسة لا سيما في الوقت الحاضر باعتبارهما يشغلان فئات كبيرة وواسعة من الموظفين والعمال، منهم مسيرو الهيئات والمؤسسات الادارية، والاقتصادية والقانونية وغيرها. وبالتالي فهي آلية هامة من آليات الانفاق العام ووسيلة بارزة من الوسائل المستعملة في الادارات المركزية والمحلية في تنفيذ الاستراتيجيات وانجاز البرامج الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
و في قراءتنا لمضمون الرقابة للمرسوم الرئاسي رقم 15. 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 م، نطرح الإشكالية المتمثلة في دراسة الاحكام القانونية المتعلقة بالرقابة، وبالتالي نجد بعض الثغرات التشريعية والنقائص في التطبيق، هذا ما يجبرنا للمراجعة والتحيين من أجل تدارك هذه النقائص والثغرات وهذا يجب ان يكون من أشخاص في الميدان.
كلمات مفتاحية: المصلحة المتعاقدة، الطلب العمومي، المال العام، الشفافية، الاجراءات.

Abstract:

Enter your abstract here (an abstract is a brief, More importantly comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, More importantly comprehensive summary of the contents of the article).

* المؤلف المرسل.

* Corresponding author.

The topic of public procurement and public service delegations is considered a vital element in economic and social life, due to the significant importance they hold in national socio-economic development. They are also among the most sensitive topics, especially at present, as they involve large categories of employees and workers, including managers of administrative, economic, and legal. Institutions, Amon. Others.

Public procurement is an essential mechanism of public spending and a means used by central and local administrations in implementing the state's economic and social strategies and programs. In examining the content of oversight in Presidential Decree No. 15-247 dated September 16, 2015, concerning the organization of public procurement and public service delegations, two types of oversight can be identified: internal and external. The first type, internal oversight, is carried out by the contracting authority through the Committee for Opening Envelopes and Evaluating Bids. The second type, external oversight, appears in two forms: prior oversight, exercised by internal services and committees, and subsequent oversight, exercised by several external bodies.

Keywords: Contracting Authority; Public Procurement; Public Funds; Transparency; Procedures.

مقدمة:

إن الرقابة ظاهرة حتمية لا بد منها، حيث تغلغل وتوسعت بصورة سريعة في المجتمعات، وفي جميع المجالات، ولاسيما في مجال الصفقات العمومية، لأنه مهم من وجهة نظر إدارة الخدمات العامة وتوفير السلع العمومية الضرورية اللازمة لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان خاصة منها النامية. فالرشاوى تلحق بالضرر بالبلدان مهما كانت مستويات تطورها وخاصة البلدان النامية التي عادة ما تكون تعاني من ضعف أداء مؤسساتها الرقابية وبالتالي يخلق الفساد خاصة منه المالي الإشباع الغير مشروع والغير مقبول مما يؤدي إلى فساد مؤسسات، هذه الدول، وذلك على كافة المستويات بدءا من الحكومات وانتهاء بأدنى مستويات السلطة. من دون شك فإن الرقابة إذا ما توسعت من شأنها أن تفكك لوبيات مختلفة ومتنوعة، وفي كثير من الأحيان الرقابة تقوم بوضع حد لجميع أشكال الاحتيالات والتلاعبات التي تتلقاها كمساعدات من دول وحكومات أجنبية ومن هيئات غير حكومية، وبالتالي فقد قسمنا بحثنا الى جزئين الجزء الأول يخص الرقابة الداخلية والجزء الثاني الرقابة الخارجية.

2. مشكلة البحث

تتوقف الرقابة في مجال تطبيق الصفقات العمومية على جملة من العوامل وسنعمل في هذا البحث على الإجابة عن السؤال التالي: ماهية ميكانزمات وآليات الرقابة على الصفقات العمومية في ظل القانون الساري المفعول؟

3. تساؤلات البحث

لمعالجة موضوع بحثنا هذا ارتأينا دعم هذه الإشكالية بجملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يمكن وضع ميكانزمات وآليات الرقابة للصفقات العمومية؟

2. ماهي الهيئات المكلفة بالرقابة في مجال الصفقات العمومية؟

3. ما هي الاجراءات القانونية التي من شأنها الحد من التبذير والاهمال؟

4. فرضيات الدراسة

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

- تطبيق اجراءات الرقابة، يسمح بتحسين مستوى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

- التطبيق والتنفيذ في الرقابة يتطلب عملا جماعيا منسقا.

- الفشل في تطبيق وتنفيذ اجراءات الرقابة يعود لعدم توفر كافة الشروط اللازمة.

5. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

- التعريف بمفهوم الرقابة وشروط تطبيق اجراءات محاربه بصورة عامة.

- تحديد اجراءات تنفيذ وتطبيق الرقابة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تحديد المراحل الواجب اعتمادها في تنفيذ الرقابة.

6. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الذي يلعبه نجاح عملية الرقابة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من التلاعبات بالمال العام وتلقى رضا من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة بهذا الموضوع في ظل المسؤولية الملقاة على عاتقه، والتي تفرض عليه التخلي عن أساليب التسيير التقليدية المعتمدة من قبله وتبني اجراءات إدارية حديثة تتماشى وتتلاءم مع التطورات في مجال الرقابة .

7. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة التطبيقية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ففي البدء سنعمل على توضيح مفهوم المصطلحات الأساسية التي تشكل مفاتيح قراءة مستوعبة للبحث، مثل: المراقبة، نماذج المراقبة. الصفقات العمومية، كما سنقوم في ذات الوقت بتحليل هذه المفاهيم وتحليل شروط اجراءات تطبيق وتنفيذ العملية الرقابية بكيفية تتلاءم وتتماشى مع الميكانيزمات والآليات المتاحة.

في هذا المحور ارتأينا أن نحلل ميدانيا المواد من القانون الساري المفعول المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام (عمار بوضياف، عام 2007، ص29).

أولاً: مفهوم الصفقة العمومية: الصفقات العمومية هي عقود بعنوان مكلف يرم كتابيا بين شخص أو أكثر من المتعاملين الاقتصاديين، أو شخص أو أكثر من مرسى المزداد أو المنافسة من أجل تنفيذ أشغال وأعمال موضوعة، متمثلة في أشغال ولوازم، مواد أو أداء خدمة في اتجاه توجيهات وتعليمات آنية (Coordination des procédures de passation des marchés) (publics de travaux. Année 2004).

ثانياً: المفهوم بعقود تفويضات المرفق العام

عقود تفويضات المرفق العام لها أهمية بالغة على اعتبار أنها تسمح بأن يمثل متعامل خاص محل شخص معنوي عام، وذلك للقيام بتسيير المرفق العام أو المساعدة في ذلك.

- تفويضات المرفق العام

عقود تفويضات المرفق العام هي العقود التي بمقتضاها تسمح للشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المسؤول عن المرفق العام، أو السلطة المفوضة التي تعمل لشخص معنوي خاضع للقانون العام هذا بإبرام اتفاقية تنوب مع شخص تسمى المفوض له، بحيث يوجه بالنيابة لتسيير أو تنفيذ الأشغال، أو شراء أو اقتناء الممتلكات الضرورية لتسيير عمله (القرار الوزاري المشترك، عام 1988م)؛ وذلك في إطار احترام المبادئ الأساسية للاستمرارية، المساواة، وقابلية التكيف، مقابل مبلغ يتحصل عليه المفوض له لاستغلال المرفق العام محل التفويض. إضافة إلى ذلك، ترجع كامل الممتلكات في النهاية إلى ملكية الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المعني، وبالتالي فإن العناصر الأساسية التي تقوم عليها تفويضات المرفق العام تنحصر في أربعة هي) أبو بكر أحمد عثمان، عام 2008م، ص 355، 354)

أولا - أطراف عقد تفويض المرفق العام.

ثانيا - موضوع عقد تفويض المرفق العام.

ثالثا - المقابل المالي لعقد التفويض للمرفق العام.

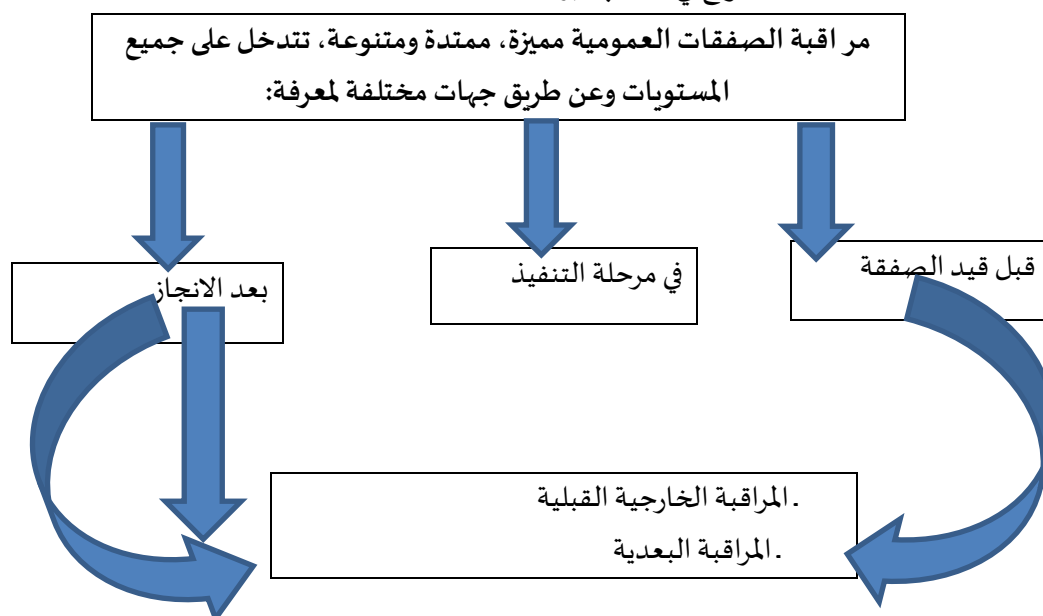
رابعا - مدة عقد تفويض المرفق العام.

1. مراقبة الصفقات العمومية

إن مراقبة الصفقات العمومية متنوعة ومختلفة، كما أنها تمثل عدة جهات وهيئات، كما هو مبين في الشكل رقم (01) والشكل رقم (02) الموالين.

الشكل رقم 01: مراقبة الصفقات العمومية (انظر المادة 156 من القانون الساري المفعول (المرسوم الرئاسي رقم 15. 247

المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المادة 156)



محتوى المادة 158 من القانون الساري المفعول (مرجع سبق ذكره المادة 158) يجب على المصلحة المتعاقدة أن تحضر وتعد في نهاية كل سنة مالية ما يلي:

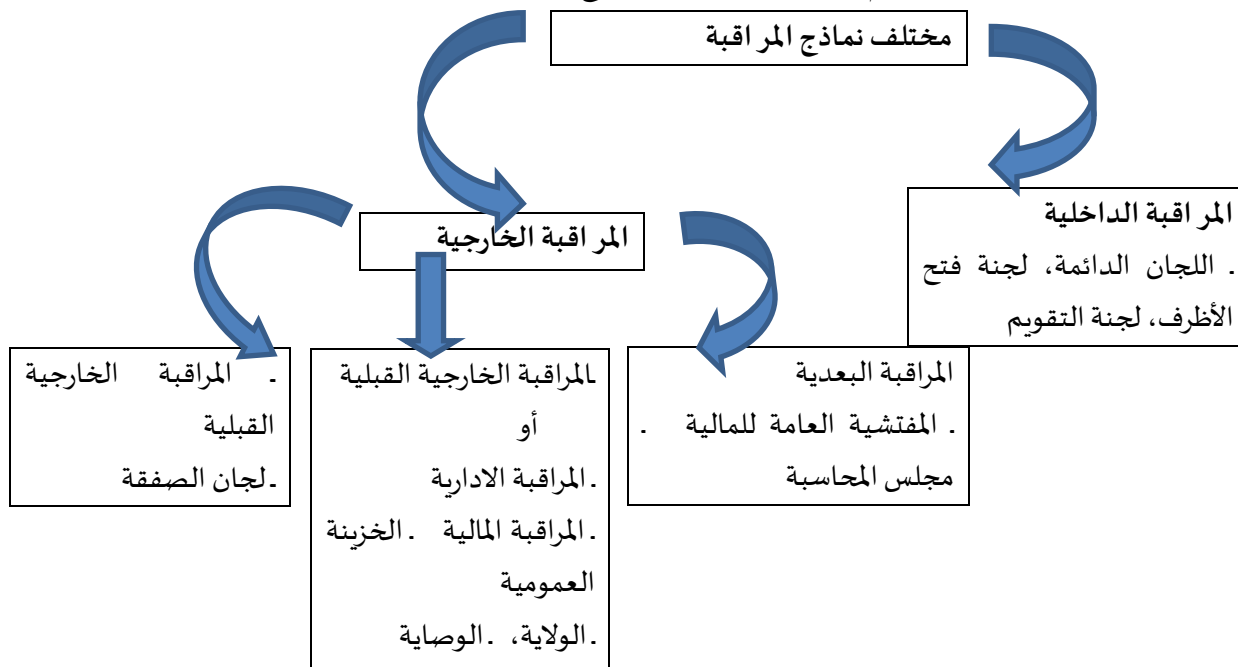
• قائمة تحتوي على جميع الصفقات العمومية المبرمة خلال السنة المالية السابقة، مع أسماء المؤسسات أو تجمعات المؤسسات الحائزة عليها.

- إعداد وتحضير البرنامج التقديري للمشاريع والأعمال التي يتعين الانطلاق والبدء فيها خلال السنة المالية المعنية، مع إمكانية التعديل إذا اقتضى الأمر في ذلك، هذا أثناء السنة المالية نفسها.
- إلزامية وضورية نشر جميع المعلومات السالفة الذكر، إلا في الحالات الخصوصية التي لا يمكن نشرها والمتمثلة في:
- النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي
- و/أو الموقع الإلكتروني للمصلحة المتعاقدة.

2. مختلف نماذج المراقبة

تختلف نماذج المراقبة حسب الشكل رقم 02 المذكور أدناه.

الشكل رقم 02: الخاص بمختلف نماذج المراقبة



لجان الصفقات العمومية، مضمون المادة 165 من المرسوم الرئاسي رقم 15. 247 (مرجع سبق ذكره، المادة 165)

المراقبة الخارجية القبلية

تكتسي الرقابة الخارجية البعيدة، كغيرها من أنواع الرقابة الأخرى، أهمية بالغة من أجل ضمان حماية المال العام والحفاظ عليه من التبذير، (Desenzo David, Robbins Stéphan, Année, P434).

لا بد من التحقق من مطابقة الصفقات العمومية للتنظيم المعمول به والساري المفعول

لا بد من التحقق من التزام المصلحة المتعاقدة بملائمة العمل التنظيمي المخصص أو المبرمج

يجب المساعدة في تحضير وإعداد الاجراءات الشكلية للصفقات العمومية

3. اللجنة الجهوية (أنظر المادة 171 من المرسوم الرئاسي الساري المفعول).

في هذه الحالة سنقوم بقراءة المادة المشار إليها أعلاه في المرسوم الرئاسي الساري المفعول المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

المؤهلات.

• مشروع دفاتر اللجان المؤهلة، الصفقات، ملاحق المصلحة الخارجية الجهوية للإدارات المركزية، في حالة ما إذا كان المبلغ التقديري الإداري أقل من سقف اللجان القطاعية.

التركيبة¹

.الوزير المعنى أو ممثله، رئيسا

01. ممثل المصلحة المتعاقدة

. (02) ممثلين عن الوزارة المكلفة بالمالية، (01) واحد عن المديرية العامة للميزانية و واحد (01) عن المديرية العامة للمحاسبة.

01. ممثل عن الوزارة المكلفة بالخدمة، (الاشغال العمومية، السكن، الهيئة العمرانية،...الخ)

01. ممثل عن الوزارة المكلفة بالتجار

4. لجنة صفقات المؤسسات العمومية الوطنية، والهيكل غير المركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري، (انظر المادة 172 من المرسوم الرئاسي رقم 15. 247).

المؤهلات

• مشروع دفتر الشروط، الصفقات وملاحق المؤسسات غير المركزية، في حدود مبلغ السقف المحدد في اللجنة القطاعية.

التركيبة

.ممثل عن سلطة الوصاية، رئيسا

.المدير العام أو مدير المؤسسة أو ممثله

02. ممثلان اثنان عن الوزير المكلف بالمالية، (واحد عن المديرية العامة للميزانية، والآخر عن المديرية العامة للمحاسبة)

.ممثل عن الوزير المكلف بالخدمة، حسب موضوع الصفقة (بناء، أشغال عمومية، ري، الخ).

.ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة

5 . تدرس اللجنة الولائية لصفقات المشاريع والأعمال، من خلال المادة 173 من المرسوم الرئاسي الساري المفعول، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

المؤهلات

. مشروع دفاتر الشروط والصفقات العمومية، والملاحق التي تبرمها الولايات والبلديات والمصالح غير المركزية للدولة والمصالح الخارجية للإدارات المركزية والمؤسسات العمومية المحلية، غير تلك المذكورة في المادة 172 من المرسوم أعلاه، والتي يحدد مبلغ أقل من السقف المحدد في اللجنة القطاعية للصفقات حيث يساوي أو أكثر من:

200.000.000 دج، بالنسبة لصفقات الأشغال أو اللوازم

50.000.000 دج، بالنسبة للخدمات

20.000.000 دج، بالنسبة لصفقات الدراسات

• الملاحق التي تبرمها البلديات، والمؤسسات العمومية المحلية، في حدود السقف المحدد في المادة 139 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه.

¹ ملاحظة هامة: قائمة الهياكل المسموح بها لإنشاء اللجنة، ثابتة من خلال مقرر الوزير المعني.

التركيبة

.الوالي أو ممثله، رئيسا

.ممثل المصلحة المتعاقدة

03. ثلاثة ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي

02. ممثلان عن الوزير المكلف بالمالية، (ممثل عن الميزانية وممثل عن المحاسبة)

.مدير المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية، حسب موضوع الصفقة (بناء، أشغال عمومية، ري)، فيما اذا تطلب الأمر ذلك.

.مدير التجارة بالولاية

6 . تختص اللجنة البلدية للصفقات بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بالبلدية، (انظر المادة 174 من المرسوم الرئاسي رقم 15. 247 الساري المفعول).

المؤهلات

.مشروع دفاتر الشروط والصفقات العمومية والملاحق التي تبرمها البلدية، في حالة ما إذا كان المبلغ أقل من:

200.000.000 دج، بالنسبة لصفقات الأشغال أو اللوازم •

50.000.000 دج، بالنسبة للخدمات

20.000.000 دج، بالنسبة لصفقات

• الملاحق الخاصة بالبلديات، والمؤسسات العمومية المحلية للبلدية.

التركيبة

.رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله، رئيسا

.ممثل عن المصلحة المتعاقدة

02. اثنين منتخبين يمثلان المجلس الشعبي البلدي

02. ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية، (ممثل عن الميزانية وممثل عن المحاسبة)

.ممثل عن المصلحة التقنية المعنية بالخدمة بالولاية، حسب موضوع الصفقة (بناء، أشغال عمومية، ري)، فيما اذا تطلب الأمر ذلك.

7. لجنة صفقات المؤسسات العمومية الادارية المحلية، والهيكل غير الممركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري (انظر المادة 175 من المرسوم الرئاسي الساري المفعول).

المؤهلات

.مشروع دفاتر شروط الصفقات العمومية وملاحق المؤسسات، في حالة ما اذا كان المبلغ أقل من:

200.000.000 دج، بالنسبة لصفقات الأشغال أو اللوازم.

- 50.000.000 دج، بالنسبة للخدمات.

- 20.000.000 دج، بالنسبة لصفقات الدراسات

التركيبة

.ممثل سلطة الوصاية، رئيسا

.المدير العام أو مدير المؤسسة أو ممثليهما

.ممثل منتخب عن مجلس المجموعة الاقليمية المعنية

.ممثلان عن الوزير المكلف بالمالية، (ممثل عن مصلحة الميزانية وممثل عن مصلحة المحاسبة)

. ممثل عن المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية، حسب موضوع الصفقة (بناء، أشغال عمومية، ري)، إذا تطلب الأمر ذلك.

ملاحظة هامة

في حالة ما اذا كانت المؤسسات العمومية المحلية أكثر من واحدة، بإمكان الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي تجميعها في لجنة واحدة أو أكثر للصفقات العمومية، وبالتالي المدير العام أو مدير المؤسسة العمومية يكون عضوا وذلك حسب الملف المبرمج.

8 . اللجنة القطاعية للصفقات العمومية وتشكيلها (انظر المادة 179 وما يتبعها من المرسوم الرئاسي رقم 15 . 247 الساري المفعول).

.تنشأ هذه اللجنة على مستوى كل الدوائر الوزارية.

المؤهلات (انظر المادة 180).

1. تقوم اللجنة القطاعية بمراقبة صحة ودقة الاجراءات في عملية ابرام الصفقات العمومية
2. تقوم اللجنة القطاعية بالمساهمة في تحسين ظروف مراقبة وصحة دقة الاجراءات في عملية ابرام الصفقات العمومية
3. تقوم اللجنة القطاعية بمساعدة المصلحة المتعاقدة والمتعلقة بموضوع تحضير اجراءات الصفقات العمومية
4. اللجنة القطاعية مؤهلة في اختبار واختيار الملفات المتعلقة بقطاع آخر، في حالة ما إذا تعلق الأمر بالدائرة الوزارية، وفي اختصاص مؤهلاتها، وفي مصلحة حساب الدائرة الوزارية الأخرى.
5. تقترح اللجنة القطاعية التدابير التي من شأنها تحسين ظروف مراقبة صحة ودقة عملية ابرام الصفقات العمومية
6. تقترح اللجنة القطاعية وضع النظام الداخلي النموذجي الذي يحكم ويسير عمل لجان الصفقات العمومية
7. تقوم اللجنة القطاعية بفحص مشاريع دفاتر الشروط للصفقات العمومية والملاحق والطعون المرتقبة والمنتظرة، المتضمنة لمجموع المصالح المتعاقدة المتعلقة بالقطاع المعني.

المؤهلات (انظر المادة 182 من المرسوم الرئاسي الساري المفعول)

- .لفحص مشاريع دفاتر الشروط للصفقات العمومية، الملاحق والطعون (الغاء الاجراءات، الغير مجدي أو غير المثمر).
- الطعون مقابل المؤهلات المؤقتة في إطار طلب العروض المفتوحة أو بالتراضي بعد الاستشارة، والمتضمنة لمجموع المصالح المتعاقدة المتعلقة بالقطاع المعني.

9 . تسقيف مؤهلات اللجنة القطاعية للصفقات العمومية

(انظر المادة 184 من القانون الساري المفعول).

أردنا في هذه الفقرة أن نحلل المادة تحليل ميداني للمادة 184 من القانون الساري المفعول المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

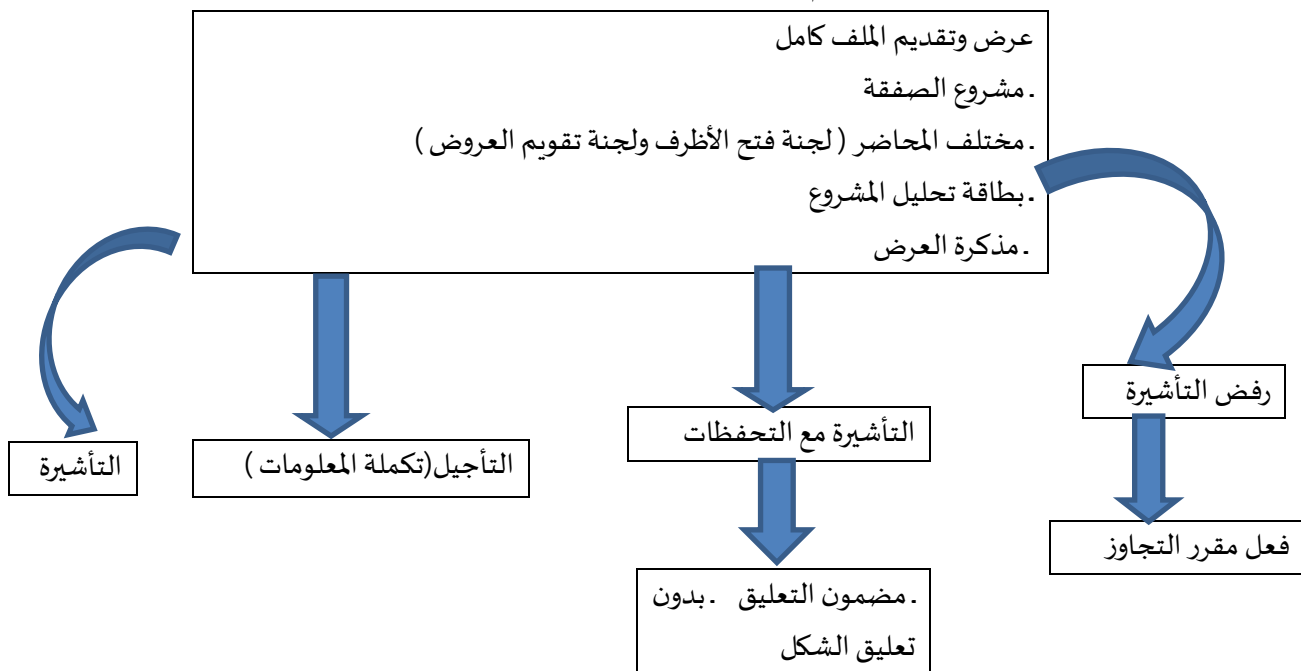
.دفا تر الشروط المتعلقة بالصفقة العمومية بالصفقة العمومية

.الأشغال أو الاعمال التي يفوق مبلغها 1.000.000.000 دج، مع كل مشروع ملحق يتعلق بهذه الصفقة العمومية.

. اللوازم التي يفوق مبلغها 300.000.000 دج، مع كل مشروع ملحق يتعلق بهذه الصفقة العمومية

- الخدمات التي يفوق مبلغها 200.000.000 دج، مع كل مشروع ملحق يتعلق بهذه الصفقة العمومية.
- الدراسات التي يفوق مبلغها 100.000.000 دج، مع كل مشروع ملحق يتعلق بهذه الصفقة العمومية.
2. دفتر الشروط أو صفقات الادارة المركزية
- الأشغال أو الاعمال التي يفوق مبلغها 12.000.000 دج، مع كل مشروع ملحق يتعلق بهذه الصفقة العمومية.
- دراسة أو خدمة يفوق مبلغها 6.000.000 دج، مع كل مشروع ملحق يتعلق بهذه الصفقة العمومية.
- تركيبة اللجنة القطاعية (انظر المادة 185 من المرسوم الساري المفعول)
- الوزير المعني أو ممثله رئيسا
- ممثل الوزير المعني نائب الرئيس
- ممثل المصلحة المتعاقدة
02. ممثلان عن القطاع المعني
02. ممثلان عن الوزارة المكلفة بالمالية (01 واحد عن المديرية العامة للميزانية، 01 واحد عن المديرية العامة للمحاسبة)
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالتجارة.
10. الاجراءات الرقابية من طرف لجنة الصفقات العمومية²

الشكل رقم 03: اجراء الرقابة من طرف لجنة الصفقات



(انظر المادة 195 من القانون الساري المفعول)

² ملاحظة هامة: تحرر و تسلم التأشير النهائية والكاملة من طرف لجنة الصفقات، وتخضع للمراقب المالي والمحاسب المعتمد الموقع، اضافة

المصلحة المتعاقدة، (أنظر المادة 196 من المرسوم الرئاسي رقم 15. 247).

* تودع وتوضع إلزاميا وإجباريا المصلحة المتعاقدة نسخة من مقرر تأشيرة لجنة الصفقات العمومية أو الملحق، مقابل ذلك وصل استلام في غضون لا تتجاوز (15) الخمسة عشر يوما الموالية لإصدارها، لدى المصالح المختصة اقليميا، (الإدارة الجبائية أو الضريبية ومصالح الضمان الاجتماعي)، التي تتبعها المصلحة المتعاقدة، (أنظر المادة 196 من المرسوم الرئاسي الساري المفعول).

* ترسل كل ثلاثة أشهر جميع المقررات المستخرجة من طرف المصلحة المؤهلة اقليميا الى الوزارة المكلفة بالمالية (المديرية العامة للضرائب)، والوزارة المكلفة بالعمل والضمان الاجتماعي (المديرية العامة للضمان الاجتماعي)، للأخذ بعين الاعتبار والاستغلال، (انظر المادة 196 من المرسوم الرئاسي الساري المفعول).

كما الفت الانتباه انه في عام 2003م، قد تم انشاء المجلس الوطني للصفقات العمومية، حيث انها تمثل هيئة مستقلة تحت وصاية وزارة المالية، وهي ذات مهام استشاري ورقابي، كما انها تبت في نزاع الصفقات العمومية ذات الطابع الوطني وتعقد مشاورات لإبداء الرأي في النصوص والتنظيمات المرتبطة بالصفقات العمومية، كما انها ايضا تقوم بالمراقبة في مدي صحة الاجراءات في منح الصفقات مع ابلاغ توصيات للحكومة.

من جانب اخر فنجد نوع من الرقابة المتمثلة في الرقمة والبوابة الالكترونية، حيث تتضمن تحويل كامل الاجراءات الى الكترونية من خلال بوابة واحدة موحدة لا غير، كما انها تسهل في تقديم العروض ومتابعة الصفقات والاعلانات والتواصل بين الادارة والمتعاملين، زيادة على ذلك تقوم بتقليل المعاملات الورقية من جهة ومن جهة اخرى زيادة الشفافية والنزاهة وسرعة التنفيذ وهذا ما يضمن مبدأ المساواة والنزاهة عن طريق اليات ووسائل اليكترونية مثل المزاد العكسي³.

الخاتمة

تعد الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام من أهم العقود الإدارية المبرمة بين طرفين، والذي خصص لها المشرع الجزائري إطار تنظيمي قانوني يتماشى مع التطورات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي، كما أنها تستهدف المصلحة العامة مقابل تكليف الخزينة العمومية أموال ضخمة.

الملفت الانتباه هنا، أن منذ أن استرجعت الدولة الجزائرية سيادتها، انتهج المشرع الجزائري الطريقة نفسها والأسلوب الذي كان سائدا أثناء المستعمر فيما يخص الإطار التنظيمي والقانوني في كيفية تنظيم وابرار الصفقات العمومية، مع التعديل الكلي في الاليات والميكانيزم للرقابة، ولعل منها الرقابة القبلية والرقابة البعدية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1. عمار بوضياف، الصفقات العمومية في الجزائر، دراسة تشريعية قضائية فقهاء، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2007، ص 29.
2. المرسوم الرئاسي رقم 15. 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
3. ابو بكر أحمد عثمان، عقود البوت، متطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد العاشر، عام 2008 م، ص 354، 355.

³ المقصود به هو المزايدة العكسية الاليكترونية حيث تعبر عن منهجية واسلوب الكتروني في محاولة تقديم العروض المخفضة تعاقديا اي الاقل سعر خلال زمن محدد لهدف انتقاء العرض القل سعر.



4. القرار الوزاري المشترك، بتاريخ 15 ماي 1988 م، المتضمن في كيفية التحكم في الأشغال والاعمال المتعلقة بالعمارات.

قائمة المراجع باللغة اللاتينية

5. Robbins Stéphan, Desenzo David. Management L'essentiel Des Concepts Et Des Pratiques, 4eme Edition, Pearson Education, France. 2004, P434.

6. Coordination des procédures de passation des marchés publics de travaux, de fournitures et de services ; Directive 2004/18/CE du Parlement européen et du Conseil du 31 mars 2004,

أثر التكامل التكنولوجي في تعليم اللغة العربية لدى الناطقين بغيرها

في المدارس الإسلامية الثانوية في نيجيريا

أحمد غربا

قسم الآداب والعلوم الاجتماعية، الجامعة الفيدرالية في كاشيري، ولاية غومبي (نيجيريا)

Impact of Technology Integration on Teaching Arabic Language to non-native Speakers in Higher Islamic School in Nigeria

Ahmad Garba

<https://orcid.org/0000-0001-8757-8056>

Department of Arts and Social Science Education Federal University of Kashere, Gombe State (Nigeria),

Ahmadgarba315@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/06/05 تاريخ القبول: 2025/10/05 تاريخ النشر: 2025/12/01

الملخص:

يهدف هذا البحث الفحص عن أثر تكامل التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية كلفة أجنبية في نيجيريا، وفعاليتها، والتحديات التي تواجهه، والحلول الممكنة له، وذلك من خلال دراسة حالة لبعض المدارس الثانوية المختارة. استُخدمت الاستبانة كأداة بحث لجمع البيانات من 200 مستجيب من طلاب ومعلمي اللغة العربية، تم اختيارهم من خلال عينة عشوائية. اختير المستجيبون من مدارس ثانوية مختلفة. اعتمد البحث على الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات المجمعة، وقد كشفت نتائج البحث عن مستوى متوسط من دمج التكنولوجيا في تعليم وتعلم اللغة العربية. على الرغم من توفر بعض الأدوات الرقمية، مثل الكتب الإلكترونية العربية وتطبيقات التعلم وموارد الوسائط المتعددة، لدى عدد كبير من معلمي وطلاب اللغة العربية، إلا أنه تم تحديد أوجه قصور في البنية التحتية. وشملت هذه أوجه القصور عدم كفاية الوصول إلى أجهزة الحاسوب ومرافق الإنترنت، ونقص أدوات التدريس الرقمية، وضعف جاهزية المعلمين لاستخدام تكنولوجيا التعليم بفعالية. رغم هذه التحديات، أكد معظم المشاركين أن التكنولوجيا تُعزز نتائج تعلم اللغة العربية، لا سيما في مجالات القراءة، والكتابة، والنطق، والقواعد. وأوصت الدراسة بضرورة مساعدة الجهات الحكومية والخاصة في توفير بعض الأدوات التكنولوجية، مثل الفصول الافتراضية، والمحتوى السمعي والبصري، والدورات الإلكترونية، التي من شأنها أن تُسهل تعلم اللغة واكتسابها بين الناطقين بغير العربية في نيجيريا. كلمات مفتاحية: تكنولوجيا، وسائل، تعلم اللغة، اكتساب اللغة، تعلم الافتراضي.

Abstract:

Enter your abstract here (an abstract is a brief, more importantly comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, more importantly comprehensive summary of the contents of the article).

This study was conducted to examine the integration of technology use in teaching Arabic as a foreign language in Nigeria, its effectiveness, challenges, and possible solutions. This study was conducted through a

case study of selected secondary schools. A questionnaire was used as a research tool to collect data from 200 respondents, including Arabic language students and teachers, selected through a stratified random sample. Respondents were selected from different secondary schools. The study relied on descriptive and inferential statistics to analyze the collected data. Two research questions were formulated, which were used to develop the questionnaire items and provide a framework for analysis. The results revealed a moderate level of technology integration in the teaching and learning of Arabic. Although many Arabic language teachers and students have access to some digital tools, such as Arabic e-books, learning apps, and multimedia resources, infrastructural shortcomings were identified. These shortcomings included inadequate access to computers and internet facilities, a shortage of digital teaching tools, and teachers' lack of readiness to use educational technology effectively. Despite these challenges, most participants confirmed that technology enhances Arabic language learning outcomes, particularly in the areas of reading, writing, pronunciation, and grammar. The study recommended that government and private entities help in providing technological tools, such as virtual classrooms, audio-visual content, and e-courses, which would undoubtedly contribute to facilitating language learning and acquisition among non-native speakers of Arabic in Nigeria.

Keywords: Technology; Tools; Language Learning; Language Acquisition; Virtual Learning.

مقدمة:

أحدث دمج التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية كلغة أجنبية في نيجيريا نقلة نوعية في اكتساب اللغة، مما عزز تجارب التعليم والتعلم. وقد أبرزت بعض الدراسات حديثة، مثل دراسة عبد الله (٢٠٢٢م) ودراسة يوسف وعلي (٢٠٢٣م)، كيف تُحسن الأدوات الرقمية والموارد الإلكترونية وتطبيقات الوسائط المتعددة من كفاءة الطلاب وتفاعلهم في دراسات اللغة العربية. اعتمد تعليم اللغة العربية في نيجيريا بشكل كبير على الحفظ والتلقين المباشر في المدارس الدينية والمدارس التقليدية. ومع ذلك، فقد أتاحت التطورات في تكنولوجيا التعليم للمتعلمين إمكانية الوصول إلى منصات رقمية تفاعلية، مما عزز فهمهم واستيعابهم للمعلومات. ومع استمرار أهمية اللغة العربية في الأغراض الدينية والأكاديمية والدبلوماسية في نيجيريا، أصبح فهم دور التكنولوجيا في تعليمها أكثر أهمية. ومن أهم آثار التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية في نيجيريا سهولة الوصول إلى موارد التعلم الرقمية. وقد أتاحت منصات إلكترونية مثل "الجزري لتعليم اللغة العربية" وتطبيقات رقمية مثل "ر"دولينجو" و"روزيتا ستون" للطلبة تعلم اللغة العربية بالسرعة التي تناسبهم، حتى في المناطق النائية. وفقاً لإبراهيم وسليمان (2023م)، سَدَّت أدوات التعلّم الإلكتروني الفجوة بين الطلاب وتعليم اللغة العربية عالي الجودة، مما سمح للمتعلمين بالوصول إلى موادّ أصيلة ودروس تفاعلية وجلسات تدريس افتراضية. وقد أفاد هؤلاء الطلبة بشكل خاص في شمال نيجيريا، حيث قد يكون الوصول إلى معلمي اللغة العربية المؤهلين محدوداً في بعض الأحيان. ومن الجوانب الحاسمة الأخرى لتأثير التكنولوجيا على تعليم اللغة العربية تعزيز تجارب التعلّم التفاعلية. فخلافاً للطرق التقليدية التي تركز على التعلّم السلبي، تُشجّع التقنيات الرقمية على المشاركة النشطة من خلال عناصر الوسائط المتعددة مثل مقاطع الفيديو والتعرّف على الصوت والتلعيب. وتشير الأبحاث الحديثة التي أجراها موسى وآخرون (2024م) إلى أن الطلاب الذين يستخدمون التطبيقات التفاعلية يُظهرون مهارات نطق وفهم أفضل مقارنةً بمن يعتمدون فقط على الكتب المدرسية. كما

تُوقّر هذه الأدوات الرقمية تغذية راجعة فورية، مما يُساعد المتعلمين على تصحيح أخطائهم آنياً ويُعزّز اكتساب اللغة بشكل أكثر فعالية. علاوة على ذلك، سهّلت التكنولوجيا تعليم اللغة العربية من خلال الفصول الدراسية الافتراضية والتعلّم التعاوني عبر الإنترنت. وقد أتاحت منصات مثل Zoom و Google Classroom ومجموعات WhatsApp للمعلمين والطلاب التفاعل خارج الفصول الدراسية التقليدية، مما وفّر بيئة تعليمية أكثر مرونة وشمولية. ويشير بلو وعثمان (2024م) بأن مساحات التعلم الافتراضية كانت فعّالة في الحفاظ على تعليم اللغة العربية، لا سيما خلال فترات إغلاق المدارس أو انقطاعها. وقد تجلّى ذلك في نيجيريا، حيث شهدت دورات اللغة العربية عبر الإنترنت ارتفاعاً في معدلات التسجيل، مما أتاح للمتعلمين من خلفيات متنوعة التواصل والتدرب مع الناطقين الأصليين. وأخيراً، أحدث اعتماد التكنولوجيا في تدريس اللغة العربية كلغة أجنبية في نيجيريا ثورة في إمكانية الوصول والتفاعل والتعلم التعاوني. وقد ساهمت الموارد الرقمية وأدوات الوسائط المتعددة وبيئات التعلم الافتراضية بشكل كبير في تحسين كفاءة الطلاب وتحفيزهم. ومع استمرار تطور التكنولوجيا، من الضروري للمعلمين وصانعي السياسات دمج هذه التطورات في مناهج اللغة العربية، لضمان استفادة المتعلمين من تجربة تعليمية حديثة وفعّالة.

مشكلة البحث:

على الرغم من تزايد الاعتراف بأهمية اللغة العربية في نيجيريا، إلا أن أساليب تدريسها التقليدية لا تزال غير فعّالة إلى حد كبير في تحقيق الطلاقة لدى المتعلمين. لا تزال العديد من فصول اللغة العربية تعتمد على الحفظ عن ظهر قلب، والتدريس المتمركز حول المعلم، والمواد الدراسية القديمة، مما يُصعّب على الطلاب تطوير مهارات التواصل. وقد أدى غياب استراتيجيات التعلم التفاعلية والجذابة إلى تراجع اهتمام الطلاب وتحفيزهم، مما أثر في نهاية المطاف على إتقانهم للغة العربية. وهذا يستدعي نهجاً أكثر حداثة، لا سيما من خلال دمج التكنولوجيا في تدريس اللغة العربية كلغة أجنبية. وبينما أثبتت التكنولوجيا فعاليتها في تعزيز تعلم اللغات حول العالم، إلا أن اعتمادها في تدريس اللغة العربية في نيجيريا كان بطيئاً وغير متنسق. تفتقر العديد من المدارس والمؤسسات إلى البنية التحتية الرقمية اللازمة، مثل الوصول إلى الإنترنت، وبرامج تعلم اللغات، ووسائل التدريس متعددة الوسائط. بالإضافة إلى ذلك، لا يمتلك العديد من معلمي اللغة العربية مهارات تكنولوجية كافية، مما يُصعّب عليهم استخدام الأدوات الرقمية بفعالية في تدريسهم. هذه الفجوة التكنولوجية تمنع الطلبة من الاستفادة من التجارب التفاعلية والغامرة التي يُتيحها التعلم الرقمي. من التحديات الرئيسية الأخرى نقص تطبيقات ومنصات تعلم اللغة العربية المُطوّرة محلياً والمُصمّمة خصيصاً للسياق التعليمي النيجيري. فمعظم الموارد الرقمية المتاحة مُصمّمة للمتعلمين في الشرق الأوسط أو الدول الغربية، وغالباً ما تفشل في معالجة التحديات اللغوية والثقافية الخاصة التي يواجهها الطلاب النيجيريون. ونتيجةً لذلك، يواجه المتعلمون صعوبةً في فهم محتوى قد لا يتوافق مع خلفياتهم، مما يؤدي إلى فجوات في الفهم والتطبيق. ويزيد عدم توفر دورات تعليمية عربية مُنظّمة عبر الإنترنت مُصمّمة خصيصاً للطلاب النيجيريين من تفاقم هذه المشكلة. ونظراً لهذه التحديات، جاءت الحاجة إلى استكشاف أثر التكنولوجيا على تعليم اللغة العربية في نيجيريا، وكيفية تسخير التكنولوجيا لتعزيز تعلم اللغة العربية فيها، وضمان اكتساب المتعلمين المهارات اللازمة للتواصل بطلاقة باللغة العربية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف أثر التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية كلغة أجنبية في نيجيريا، وتحديد مدى فاعلية الأدوات والاستراتيجيات الرقمية في تعزيز كفاءة الطلاب وتفاعلهم لتعليم اللغة العربية كلغة أجنبية. وأما الأهداف الفرعية للبحث فهي كالآتي:

- 1- الكشف عن مدى أهمية دمج التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية كلغة أجنبية في نيجيريا.
- 2- تقييم فاعلية أدوات التعلم الرقمي في تحسين كفاءة الطلبة في تعلم اللغة العربية.

أسئلة البحث:

- 1- ما أثر إدماج التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية كلغة أجنبية في نيجيريا؟
- 2- ما مدى فاعلية أدوات التعلم الرقمي في تحسين كفاءة الطلبة في إتقان اللغة العربية؟

أهمية البحث:

تتكون أهمية هذا البحث في مساهمته نحو تحسين تدريس وتعلم اللغة العربية كلغة أجنبية لدى الطلبة في المدارس الثانوية في نيجيريا، من خلال استكشاف دور التكنولوجيا في تسهيل عملية التدريس، وإيصال المعلومات إلى أذهان الطلبة بسهولة. ويستفيد من نتائج هذا البحث معلمي اللغة العربية بشكل كبير، حيث ستوفر رؤى ثاقبة حول الأدوات والاستراتيجيات الرقمية الحديثة التي يمكن أن تعزز فعالية تدريسهم. من خلال دمج التكنولوجيا في ممارساتهم التعليمية، سيتمكن المعلمون من إنشاء فصول دراسية أكثر جاذبية وتفاعلية وتركيزاً على المتعلم، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين فهم الطلبة وإتقانهم للغة العربية. كما يستفيد الطلبة الذين يتعلمون اللغة العربية كلغة أجنبية من هذه الدراسة، إذ تُسلط الضوء على فعالية التكنولوجيا في اكتساب اللغة الثانية. وذلك من خلال استخدام منصات التعلم الرقمية، وتطبيقات الهاتف المحمول، والموارد المتاحة عبر الإنترنت، وهذا سيُحسن مهاراتهم في الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة، مما يجعل تعلم اللغة العربية أكثر عملية وممتعة. وأخيراً، تُفيد هذه الدراسة الباحثين والأكاديميين المهتمين بتعليم اللغة والتكنولوجيا. وستكون بمثابة مرجع للدراسات المستقبلية حول دور الأدوات الرقمية في تعليم اللغة، وستقدم أدلةً تجريبية على فعالية التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية في نيجيريا وخارجها.

المبحث الأول

أهمية التكنولوجيا في تدريس اللغات

أحدثت التكنولوجيا ثورة في طريقة تدريس اللغات، حيث وفرت للمعلمين أدوات مبتكرة لتعزيز تعلم الطلاب. وقد أدى دمج الموارد الرقمية، مثل تطبيقات تعلم اللغات والفصول الدراسية الافتراضية والبرامج التفاعلية، إلى جعل تدريس اللغة العربية أكثر جاذبية، وتشير بعض الدراسات الحديثة التي أُجريت في بعض المدارس الثانوية المختارة في نيجيريا، مثل دراسة موسى (2023م) وأبو بكر (2022م)، إلى أن أساليب التدريس القائمة على التكنولوجيا تساعد الطلبة على تطوير مهارات الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة باللغة العربية بشكل أفضل مقارنةً بالطرق التقليدية. ومن أهم مزايا استخدام التكنولوجيا في تدريس اللغة العربية القدرة على توفير تجارب تعليمية فردية. فعلى عكس بيئات الفصول الدراسية التقليدية، تتيح الأدوات الرقمية للطلاب التعلم بوتيرتهم الخاصة، وتكرار الدروس، وتلقي تغذية راجعة فورية. وقد حُدِدت منصات التعلم الإلكتروني، مثل دولينجو وبوسو ودروس يوتيوب التعليمية باللغة العربية، كأدوات مفيدة للتعلم الذاتي. ووجدت دراسة أجراها عبد الله (2023م) في بعض المدارس أن الطلاب الذين استخدموا تطبيقات الهاتف المحمول لتعلم

اللغة العربية حققوا أداءً أفضل في الفهم وحفظ المفردات. من الجوانب المهمة الأخرى للتكنولوجيا في تدريس اللغات استخدام موارد الوسائط المتعددة، مثل الصوت والفيديو والرسوم المتحركة، لتسهيل التعلم. يستفيد متعلمو اللغة العربية من المحتوى التفاعلي الذي يُحسّن نطقهم وتجويدهم وبناء جملهم. وقد كشف بحث أجراه أحمد (2022م) أن الطلاب الذين شاهدوا دروسًا باللغة العربية عبر الفيديو أظهروا مستويات أعلى من الاحتفاظ باللغة مقارنةً بمن درسوا باستخدام الكتب المدرسية وحدها. وهذا يشير إلى أن دمج عناصر الوسائط المتعددة في تعليم اللغة العربية يمكن أن يجعل التعلم أكثر شمولاً وفعالية. على الرغم من مزاياه، إلا أن دمج التكنولوجيا في تدريس اللغة العربية يطرح أيضًا تحديات مثل محدودية الوصول إلى الموارد الرقمية، وضعف تدريب المعلمين، وعدم استقرار اتصال الإنترنت في بعض المناطق. ومع ذلك، يرى بعض الباحثين مثل عثمان (2023م) أنه يمكن التخفيف من هذه التحديات من خلال الجهود الحكومية والمؤسسية لتوفير تدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعلمي اللغة العربية، وتحسين الوصول إلى البنية التحتية للتعلم الرقمي في المدارس والمدارس الدينية في جميع أنحاء نيجيريا.

بعض الأدوات التعلم الرقمي لتدريس اللغة العربية:

لعبت أدوات التعلم الرقمي دورًا حاسمًا في تعزيز تدريس اللغة العربية كلغة أجنبية. وتشمل هذه الأدوات تطبيقات الهاتف المحمول، والبرامج التفاعلية، والمنصات الإلكترونية المصممة لتسهيل تعلم اللغة. ظهرت دراسات سليمان (2023م) ويوسف (2022م) أن استخدام الموارد الرقمية يُحسّن من دافعية الطلاب ومشاركتهم وكفاءتهم العامة في اللغة العربية. تُعد تطبيقات الهاتف المحمول من أكثر الأدوات الرقمية استخدامًا لتعلم اللغة العربية. تُوفر تطبيقات مثل Alif Baa و Rosetta Stone و Memrise للمتعلمين تمارين تفاعلية وأدلة نطق وأنشطة لبناء المفردات. أشارت الأبحاث التي أجراها بللو (2023م) في بعض المدارس الثانوية المختارة في نيجيريا إلى أن طلاب المدارس الثانوية الذين استخدموا تطبيقات الهاتف المحمول لتعلم اللغة العربية حققوا أداءً أفضل بكثير في مهارات التحدث والاستماع من أولئك الذين اعتمدوا فقط على التدريس في الفصل الدراسي. ومن أدوات التعلم الرقمي الرئيسية الأخرى الفصل الدراسي الافتراضي. تسمح منصات مثل Moodle و Zoom و Google Classroom لمدرسي اللغة العربية بإجراء جلسات مباشرة ومشاركة الموارد وتقييم تقدم الطلاب عن بُعد. وقد أظهرت جدت دراسة إبراهيم (2023م) أن الفصول الدراسية الافتراضية عززت مشاركة الطلاب وسمحت بالتفاعل في الوقت الفعلي بين المتعلمين والمعلمين. وقد ثبت أن هذا مفيد بشكل خاص في المناطق التي يوجد فيها نقص في معلمي اللغة العربية المؤهلين. على الرغم من فعالية أدوات التعلم الرقمي، لا تزال هناك تحديات قائمة، مثل محدودية المعرفة الرقمية لدى المعلمين والطلاب، ونقص التمويل اللازم للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومقاومة تبني التكنولوجيا. ويؤكد حسن (2023م) على ضرورة وجود برامج تدريب للمعلمين تركز على دمج الأدوات الرقمية في تعليم اللغة العربية لضمان أقصى استفادة لدى المتعلمين.

التعلم الإلكتروني وتعليم اللغة العربية:

برز التعلم الإلكتروني كنهج تحويلي في تعليم اللغات، إذ يُتيح للطلبة الوصول إلى دروس اللغة العربية عبر المنصات الرقمية. أظهرت دراسات محمد (2023م) وإبراهيم (2022م) أن التعلم الإلكتروني يُوفر المرونة وسهولة الوصول وتجربة تعليمية مُخصصة، مما يجعله أسلوبًا فعالًا لتدريس اللغة العربية. ومن أهم فوائد التعلم الإلكتروني قدرته على تزويد مُتعلمي اللغة العربية بتجربة تعلّم ذاتي التوجيه. تُقدم منصات إلكترونية مثل كورسيرا ويوديمي وقنوات يوتيوب العربية دوراتٍ مُهيكلّة يُمكن للمتعلمين إكمالها بالسرعة التي تناسبهم. كما تبين بحثٌ أجراه عمر (2023م) أن الطلاب الذين شاركوا

في التعلم الإلكتروني أظهرنا حفظاً أفضل للغة ومهارات قراءة وكتابة مُحسَّنة مُقارنةً بأولئك الذين يلتحقون بالفصول الدراسية التقليدية. علاوةً على ذلك، يُعزز التعلم الإلكتروني إتقان اللغة العربية من خلال الألعاب التفاعلية والتمارين التفاعلية. تُدمج المنصات الرقمية الاختبارات القصيرة والتحديات والتقييمات الفورية التي تجعل التعلم أكثر جاذبية. حيث وجدت دراسة أجراها موسى (2023م) أن الطلاب الذين شاركوا في دورات اللغة العربية الإلكترونية أظهرنا مستويات كفاءة أعلى من أولئك الذين اعتمدوا فقط على المحاضرات الحضورية. وعلى الرغم من فعاليته، إلا أن التعلم الإلكتروني لا يخلو من التحديات. فضعف الوصول إلى الإنترنت، ونقص الدعم الفني، ونقص تدريب المعلمين غالباً ما يعوق تطبيقه في بعض المدارس الثانوية في نيجيريا. ومع ذلك، يشير بللو (2023م) إلى أنه مع الاستثمار المناسب في البنية التحتية الرقمية وبرامج التدريب، يمكن أن يصبح التعلم الإلكتروني بديلاً عملياً لتعليم اللغة العربية.

المبحث الثاني

بعض التحديات والآفاق التكنولوجية في تعليم اللغة العربية

على الرغم من أن التكنولوجيا قد حسَّنت تعليم اللغة العربية بشكل كبير، إلا أن العديد من التحديات تعيق دمجها الكامل. وتشمل هذه التحديات عدم كفاية الوصول إلى الأجهزة الرقمية، ونقص المعلمين المدربين، ومحدودية الدعم الحكومي. وتشير دراسات أجراها يوسف (2023م) وإبراهيم (2022م) إلى أن العديد من معلمي اللغة العربية في بعض المدارس في نيجيريا غير مدربين تدريباً كافياً على استخدام الأدوات الرقمية، مما يؤثر على فعالية التعليم القائم على التكنولوجيا. من أهم العوائق نقص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من مؤسسات تعليم اللغة العربية. تعاني العديد من المدارس والمعاهد الدينية في المناطق الريفية من ضعف الاتصال بالإنترنت، مما يُصعِّب تطبيق التعلم الرقمي. وقد كشفت دراسة أجراها عثمان (2023م) أن أكثر من 60% من معلمي اللغة العربية في شمال نيجيريا يواجهون صعوبات في استخدام التكنولوجيا بسبب انقطاع الكهرباء ومحدودية الوصول إلى الأجهزة الرقمية. ويُعدّ تدريب المعلمين تحدياً رئيسياً آخر في دمج التكنولوجيا. يمتلك العديد من معلمي اللغة العربية مهارات محدودة في الثقافة الرقمية، مما يُصعِّب دمج التكنولوجيا في أساليبهم التعليمية. وكما تشير دراسة أجراها بللو (2023م) إلى ضرورة إدخال برامج التطوير المهني لتزويد المعلمين بالمهارات اللازمة لدمج التكنولوجيا بفعالية في تعليم اللغة العربية. ورغم هذه التحديات، لا تزال آفاق التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية واعدة. ويمكن لزيادة الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدعم الحكومي للتعليم الرقمي، ومبادرات تدريب المعلمين أن تُعزز فعالية التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية. وتبين دراسة موسى (2023م) أنه من خلال استراتيجيات التنفيذ السليمة، يُمكن للتكنولوجيا إحداث ثورة في تعليم اللغة العربية في المدارس النيجيرية، مما يجعلها أكثر جاذبية وكفاءة وسهولة في الوصول إليها للمتعلمين في جميع أنحاء البلاد.

المبحث الثالث

الإطار المنهجي للبحث

نظراً لطبيعة مشكلة هذا البحث وأهدافه وأسئلته، توصل الباحث إلى اختيار المنهج شبه التجريبي لمناسبته للبحث الحالي، إذ إن المنهج شبه التجريبي يعد أقرب مناهج البحث العلمي لحل المشكلات بالطريقة العلمية، لأنه يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين على ما هما في الواقع دون أن يتم التحكم في المتغيرات، أو هو دراسة الظواهر الإنسانية كما هي موجودة في أرض الواقع دون أن يقوم بأيّ تغييرات عليها. ويعد هذا المنهج مناسباً لأنه يسمح بتقييم تصورات المعلمين والطلاب لتأثير التكنولوجيا على تعلم اللغة العربية.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع هذا البحث من بعض مُعلمي اللغة العربية وطلابهم الذين تم اختيارهم في بعض المدارس الثانوية المختارة التي تدرس فيها اللغة العربية في نيجيريا.
عينة البحث وأسلوب اختيارها:

تكونت عينة هذا البحث من (200) طالبا ومدرسا، وقد تم اختيار هذه العينة عن طريق العينة القصدية البسيطة (Purposive Sampling Technique)، بحيث يتيح للباحث فرصة اختيار أي عضو من أعضاء مجتمع البحث كعينة. منهم ٥٠ معلما و ١٥٠ طالبًا من مختلف المدارس الثانوية في نيجيريا.

أداة البحث:

كانت الأداة الرئيسة لجمع البيانات في هذا البحث استبيانًا منظمًا. تتألف الاستبانة من أسئلة مغلقة ومفتوحة للحصول على بيانات كمية ونوعية. وقد قُسمت للاستبانة إلى أقسام، تناولت التركيبة السكانية للمستجيبين، وتوافر التكنولوجيا واستخدامها في تعليم اللغة العربية، والفعالية المُدرَكة، والتحديات التي واجهتهم في دمج التكنولوجيا. تم استخدام مقياس ليكرت لقياس آراء المستجيبين حول فاعلية الأدوات الرقمية في تعليم اللغة العربية.

صدق الأداة:

قام الباحث بعرض الأداة على عدد من المحكمين والمتخصصين من أعضاء هيئة التدريس من شعبة اللغة العربية والتربية بجامعة الفدرالية بكاشيري، لأخذ آرائهم حول بنودها إما بالحذف أو الإضافة أو التعديل.

تجريب الأداة:

من أجل التعرف على مدى ملاءمة وكفاءة هذه الأداة، قام الباحث بالدراسة الاستطلاعية على معلمي اللغة العربية وطلبتهم في بعض المدارس، وهذه المدارس لم تكن جزءًا من المدارس المستهدفة للبحث، وقد تمت هذه الدراسة الاستطلاعية خلال ثلاثة أسابيع، وكما يعرف الباحث من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية عن مدى الصعوبات التي قد تحدث عند تطبيق أداة البحث بصورة نهائية.

ثبات الأداة:

بعد أن أجرى الباحث الدراسة الاستطلاعية، قام بحساب البيانات التي جمعها وتحليلها باستخدام ارتباط سبيرمان (Spearman's Rank Order) للتأكد على ثبات الأداة، حيث بلغ مستوى الثبات (0.804)، وهذا يؤكد على أن أداة البحث ليست مناسبة فحسب، بل يمكن الاعتماد عليها أيضا لاستخدامها كأداة لجمع البيانات للبحث الحالي.

أسلوب جمع البيانات:

تم استخدام استبانة في جمع البيانات حول هذا البحث، وذلك بعد أن زار الباحث المدارس الثانوية المختارة.

أسلوب تحليل البيانات:

تم استخدام الأساليب الإحصائية بحيث بدأ الباحث أولا بحساب البيانات ثم تحليلها، استخدم الباحث أساليب الوصف الآتية:

- حساب المتوسطات الحسابية "Mean" والانحراف المعياري (Standard deviation) لجميع المهارات المراد الوقوف عليها، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض درجة استجابات أفراد عينة البحث.

- الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Packages For Social Science.

السؤال الأول: ما أثر إدماج التكنولوجيا في تعليم اللغة العربية كلفة أجنبية في نيجيريا؟

Table 1:

S/N	Statement	SA	A	D	SD	Mean	Std. Dev.
1	Arabic language teachers frequently use technology-based tools in classrooms.	62 (31.0%)	70 (35.0%)	40 (20.0%)	28 (14.0%)	2.83	0.97
2	Digital resources such as Arabic learning apps and e-books are available.	58 (29.0%)	68 (34.0%)	46 (23.0%)	28 (14.0%)	2.78	0.96
3	Schools have adequate infrastructure for Arabic tech integration.	40 (20.0%)	58 (29.0%)	62 (31.0%)	40 (20.0%)	2.49	1.03
4	Arabic students have regular access to computers and internet.	46 (23.0%)	64 (32.0%)	54 (27.0%)	36 (18.0%)	2.60	1.00

Survey: Field Survey 2025

تكشف الإجابات على السؤال الأول عن مستوى متوسط من دمج التكنولوجيا في فصول اللغة العربية في نيجيريا. فبينما وافق عدد لا بأس به من المشاركين على استخدام المعلمين للأدوات التكنولوجية (66%)، أبدت نسبة كبيرة (34%) معارضتها أو معارضتها بشدة، مما يشير إلى وجود تباين بين المؤسسات. كما يُنظر إلى توافر الموارد الرقمية ووصول الطلاب إلى الإنترنت على أنهما متوسطان، حيث تتراوح القيم المتوسطة بين 2.5 و 2.8 وهذا يشير إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة لدمج التكنولوجيا، إلا أن تحديات البنية التحتية والموارد لا تزال تحد من الاستخدام الأمثل.

السؤال الثاني: ما مدى فاعلية أدوات التعلم الرقمي في تحسين كفاءة الطلبة في إتقان اللغة العربية؟

Table 2:

S/N	Statement	SA	A	D	SD	Mean	Std. Dev.
5	Online Arabic courses improve students' reading and writing.	66 (33.0%)	72 (36.0%)	38 (19.0%)	24 (12.0%)	2.90	0.93
6	Multimedia tools enhance Arabic pronunciation.	70 (35.0%)	76 (38.0%)	34 (17.0%)	20 (10.0%)	2.98	0.91
7	Students perform better when technology is integrated.	60 (30.0%)	82 (41.0%)	38 (19.0%)	20 (10.0%)	2.91	0.89
8	Virtual classrooms contribute positively to Arabic learning.	64 (32.0%)	74 (37.0%)	42 (21.0%)	20 (10.0%)	2.91	0.91

Survey: Field Survey 2025

تظهر نتائج هذا القسم انطباعاً إيجابياً قوياً عن فعالية أدوات التعلم الرقمي في تدريس اللغة العربية. فقد وافق أكثر من 70% من المشاركين أو وافقوا بشدة على أن أدوات مثل الدورات التدريبية عبر الإنترنت والوسائط المتعددة والفصول الدراسية الافتراضية تحسّن جوانب مختلفة من إتقان اللغة العربية. تشير الدرجات المتوسطة المرتفعة أعلى من 2.9 إلى اتفاق عام، بينما تشير الانحرافات المعيارية المنخفضة إلى اتساق بين الإجابات. وتدعم البيانات بقوة فكرة أن التكنولوجيا، عندما يتم تطبيقها بشكل فعال، تعمل على تعزيز نتائج تعلم اللغة.

مناقشة نتائج البحث:

تؤكد نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من دمج التكنولوجيا بشكل معتدل في تدريس اللغة العربية في نيجيريا، إلا أن هناك مجالاً للتحسين الملحوظ. ويتماشى الاستخدام المعتدل للأدوات الرقمية، مثل الكتب الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول، مع ملاحظات إبراهيم (2021م) في دراسته حول تعليم اللغة العربية في شمال نيجيريا، حيث أكد على عدم اتساق توافر الموارد الرقمية العربية في المدارس والمؤسسات العليا. على الرغم من هذه القيود، يُظهر المشاركون تفاؤلاً ويُدركون فوائد دمج التكنولوجيا في تحسين أداء الطلاب وتفاعليهم. وتؤكد فعالية أدوات التعلم الرقمي، وخاصةً الوسائط المتعددة والفصول الدراسية الافتراضية، وكما بينت نتائج دراسة عثمان وغربا (2022م)، أن الطلاب الذين يتعلمون اللغة العربية عبر المنصات الإلكترونية حققوا درجات فهم أعلى من أقرانهم في الفصول الدراسية التقليدية. يدعم هذا فكرة أن الوسائط المتعددة تتيح تفاعلاً ديناميكياً مع النطق والسياق الثقافي والنحو. وقد ذُكرت تحديات مثل ضعف البنية التحتية ونقص المهارات الرقمية لدى المعلمين باستمرار، مما يعكس نتائج دراسة بشير (2023م) حول التكنولوجيا في التعليم الإسلامي بولاية كنو-نيجيريا. وخلص إلى أن التطوير المهني في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يعاني من نقص التمويل وعدم إعطاء الأولوية الكافية في تعليم اللغة العربية والإسلامية. وهذا يُسلط الضوء على مشكلة منهجية تتطلب اهتمام الحكومة وأصحاب المصلحة. يعكس الدعم القوي للحلول الاستراتيجية، مثل زيادة التمويل، وتوفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وتدريب المعلمين، نظرة استشرافية. وكما أشار نوهو (2024م) في دراسة أجريت في ولايتي باوتشي وغومي، فقد أظهرت المدارس العربية المحلية تغييراً إيجابياً حيث تعاون أصحاب المصلحة لنشر حلول تقنية ميسورة التكلفة وإشراك المعلمين في ورش عمل رقمية مُستهدفة.

خلاصة نتائج البحث:

أُجريت هذه الدراسة لدراسة تكامل استخدام التكنولوجيا في تدريس اللغة العربية كلغة أجنبية في نيجيريا، وفعاليتها، والتحديات التي تواجهها، والحلول الممكنة. استُخدم استبيان مُهيكل لجمع البيانات من 200 مُستجيب، من طلاب ومعلمي اللغة العربية الذين تم اختيارهم من خلال عينة عشوائية. تم اختيار المشاركين من بعض المدارس الثانوية المختارة في جميع أنحاء نيجيريا. اعتمدت الدراسة على الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لتحليل البيانات المُجمعة، واستُخدم برنامج (SPSS) لتوليد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية. استُرشدت الدراسة بسؤالين بحثيين، استُخدما لتطوير بنود الاستبيان وتوفير إطار للتحليل. كشفت النتائج عن مستوى متوسط من دمج التكنولوجيا في تعليم وتعلم اللغة العربية. وبينما كان لدى عدد كبير من معلمي وطلاب اللغة العربية إمكانية الوصول إلى بعض الأدوات الرقمية، مثل الكتب الإلكترونية العربية وتطبيقات التعلم وموارد الوسائط المتعددة، فقد تم تحديد أوجه قصور في البنية التحتية. وشملت هذه العيوب عدم كفاية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر ومرافق الإنترنت، ونقص أدوات التدريس الرقمية، ومحدودية استعداد المعلمين لاستخدام التكنولوجيا التعليمية بفعالية. على الرغم من هذه التحديات، أكد معظم المشاركون أن

التكنولوجيا تُعزز نتائج تعلم اللغة العربية، وخاصة في مجالات القراءة والكتابة والنطق والقواعد. وأشار إلى أدوات مثل الفصول الافتراضية والمحتوى السمعي والبصري والدورات التدريبية عبر الإنترنت باعتبارها مفيدة في تسهيل اكتساب اللغة. اقترح المشاركون أيضًا حلولاً عملية، بما في ذلك التمويل الحكومي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم اللغة العربية، وتدريب المعلمين على أصول التربية الرقمية، وتحسين البنية التحتية في المدارس، وإصلاح المناهج الدراسية لتشمل عناصر الثقافة الرقمية. وقد حظيت هذه الحلول بتأييد واسع من الطلاب والمعلمين على حد سواء، مما يدل على وعي جماعي بما هو مطلوب لتحديث تعليم اللغة العربية في نيجيريا.

خاتمة:

تخلص الدراسة إلى أن تكامل التكنولوجيا في تعليم وتعلم اللغة العربية كلفة أجنبية في نيجيريا لا يزال في مرحلة النامية. على الرغم من وجود فوائد واضحة وتصورات إيجابية تجاه استخدام الأدوات الرقمية، فإن المستوى العام لاستخدام التكنولوجيا مقيد بالتحديات النظامية. وتشمل هذه القيود على البنية التحتية، وعدم كفاية التمويل، والثغرات في محو الأمية الرقمية بين المعلمين والطلاب. ومع ذلك، تظهر النتائج أن كلا من الطلاب والمدرسين يدركون الإمكانيات التحويلية لمنصات التعلم الرقمي والوسائط المتعددة في تحسين اكتساب اللغة. يشير الاستعداد والحماس الذي عبر عنه المجيبين إلى أنه مع التوجيه الصحيح للاستثمار والسياسة، يمكن أن يستفيد تعليم اللغة العربية في نيجيريا بشكل كبير من التكامل الرقمي. علاوة على ذلك، فإن فعالية الأدوات الرقمية مثل الدورات التدريبية عبر الإنترنت والمحتوى الصوتي البصري والفصول الدراسية الافتراضية توضح أنه يمكن تعزيز التعليمات العربية من خلال النهج التفاعلية والمتمحورة حولها للطلاب. تؤكد الدراسة أيضًا أن الوسائط المتعددة تساعد الطلاب على استيعاب أنماط النطق والمفردات وبناء الجملة بشكل أكثر كفاءة من الأساليب التقليدية وحدها. وهذا يدعم الإجماع المتزايد في أدبيات التعليم على أن التقنيات الرقمية ليست مجرد تكميلية ولكنها ضرورية في علم أصول التدريس اللغة الحديثة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق إمكانات هذه الأدوات بشكل كامل إلا عندما تكون برامج البنية التحتية وبناء القدرات المناسبة موجودة. وفي جوهرها تؤكد الدراسة على أهمية مواءمة التعليم العربي مع الاتجاهات الرقمية العالمية. يجب على أصحاب المصلحة بما في ذلك صناع السياسة التعليمية ومدرسي اللغة العربية ومطوري المناهج الدراسية ومهنيي تكنولوجيا المعلومات التعاون في سد الفجوة بين الاحتمالات التكنولوجية والحقائق التعليمية الحالية. يجب إعطاء الأولوية للاستثمار في تدريب المعلمين، وتمويل أدوات التعليم الإلكتروني العربي، ورقمنة المناهج الدراسية لإنشاء بيئة تعلم اللغة العربية أكثر شمولاً وفعالية. إذا تم اتخاذ هذه الخطوات، فلن تحافظ نيجيريا على تعليمها في اللغة العربية فقط بطريقة تلي المطالب المعاصرة والمعايير العالمية.

توصيات:

- يجب على الحكومة وصانعي السياسات توفير تمويل مناسب لمدارس وإدارات اللغات العربية لشراء الأدوات الرقمية مثل البرامج العربية والكتب الإلكترونية وموارد التعلم متعددة الوسائط. يجب أن يمتد هذا الدعم المالي أيضًا إلى تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الريفية والحضرية على حد سواء.
- يجب تنظيم برامج التدريب الرقمي الشامل لمعلمي اللغة العربية لبناء كفاءتهم في استخدام التكنولوجيا لأغراض تعليمية. ويشمل ذلك التدريب على استخدام تطبيقات تعلم اللغة والفصول الافتراضية وأدوات التقييم الرقمي.

- يجب مراجعة مناهج اللغة العربية على جميع المستويات لدمج استراتيجيات التعلم الرقمي، بما في ذلك الوحدات التفاعلية، ومحتوى التعلم الإلكتروني، وأدوات التعاون عبر الإنترنت. هذا سيجعل التعليم العربي أكثر توافقاً مع الممارسات التعليمية في القرن الحادي والعشرين.
- يجب على مسؤولي المدارس الاستثمار في تحسين اتصال الإنترنت ومرافق الحاسوب داخل مؤسساتهم. يعد الوصول إلى الإنترنت أمراً حيوياً لتمكين كل من الطلاب والمعلمين من استكشاف منصات التعلم العربي الرقمي ومحتوى الوسائط المتعددة.
- يجب تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تطوير منصات تعلم اللغة العربية ذات الصلة وذات الصلة محلياً مصممة للسياق النيجيري. يمكن أن تضمن هذه التعاون الاستدامة والحساسية الثقافية في محتوى وتقديم تعليم اللغة العربية.

المراجع:

- إبراهيم، أ (2022م) منصات التعلم الإلكتروني العربية وإشراك الطلاب: منظور نيجيري. المجلة الدولية للتعلم الرقمي، (2)، 15، 134-150.
- إبراهيم، أ (2022م) منصات التعلم الإلكتروني العربية وإشراك الطلاب: منظور نيجيري. المجلة الدولية للتعلم الرقمي، (2)، 15، 134-150.
- إبراهيم، أ. س (2021م) تكامل التكنولوجيا في تدريس اللغة العربية في شمال نيجيريا: الفرص والقيود. مجلة جامعة غومبي للغات والتعليم، (1)، 9، 45-59.
- أبوبكر، م (2022م) تصورات المعلمين لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريس اللغة العربية في بعض المدارس الثانوية المختارة في الحكومة المحلية يولا الشمالية ولاية أدموا-نيجيريا: مطبعة جامعة ولاية كادونا.
- أحمد، س (2022م) تعليم اللغة العربية في بعض المدارس الثانوية المختارة بمنطقة أكو التابعة للحكومة المحلية في ولاية غومبي. دور أدوات التعلم الرقمية في مدارس ولاية غومبي. مطبعة جامعة ولاية غومبي.
- أحمد، ي. ويوسف، أ (2023م) تحديات استخدام أدوات الوسائط المتعددة في تدريس اللغة العربية في المدارس الإسلامية في نيجيريا. مجلة الدراسات العربية والإسلامية، جامعة القاهرة (2)، 14، 112-127.
- إسماعيل، ت (2021م) أثر التعلم عبر الإنترنت على إتقان اللغة العربية بين طلاب الجامعات في بعض المدارس الثانوية المختارة في منطقة أكو الحكومية المحلية بولاية غومبي. المجلة النيجيرية للغة والأدب، (1)، 9، 103-120.
- بللو، أ (2023م) فعالية تطبيقات الهاتف المحمول في تدريس اللغة العربية كلغة أجنبية في المدارس الثانوية. لاغوس: مطبعة جامعة ولاية لاغوس.
- ثاني، ي (2023م) تعليم اللغة العربية في العصر الرقمي: دراسة حالة لمؤسسات التعليمية العالية في نيجيريا. مجلة تعليم اللغات والبحث، جامعة القلم-نيجيريا (2)، 10، 145-160.
- حسن، ل (2023م) تكنولوجيا الوسائط المتعددة وتدريس اللغة العربية في المدارس الحكومية بولاية غومبي - نيجيريا: مطبعة جامعة عثمان دانفوديو.

- سليمان، ي (2023م) دور التكنولوجيا التعليمية في تحسين مهارات النطق باللغة العربية لدى المتعلمين في المدارس الثانوية في نيجيريا. مجلة أصول تدريس اللغة العربية، (1) 5، 67-83.
- عثمان، أ (2023م) التحديات والفرص في تطبيق التعلم الرقمي لتدريس اللغة العربية في المدارس الثانوية في نيجيريا: مطبعة جامعة أبو بكر تافاوا باليوا.
- عثمان، م. أ، وغربا، أ. إ (2022م) المنصات الإلكترونية وتحصيل الطلاب في اللغة العربية: دراسة لمؤسسات التعليم العالي المختارة في شمال غرب نيجيريا. المجلة الدولية للتعليم والتعلم الرقمي-السودان. (4) 7، 65-78.
- علي، س (2023م) التعلم الإلكتروني وتعليم اللغة العربية في الجامعات النيجيرية: دراسة حالة جامعة بايرو كانو- كانو: مطبعة جامعة بايرو.
- عمر، ح (2022م) استراتيجيات التعلم المدمج لتدريس اللغة العربية في بعض المدارس الثانوية المختارة في منطقة أكو في بولاية غومبي. مجلة الابتكار التربوي، جامعة ولاية غومبي (3) 9، 132-148.
- فضيلة، ر، ومحمد، ب (2022م) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريس اللغات: دراسة حالة لتدريس اللغة العربية في جامعات نيجيرية مختارة. المجلة الدولية للبحوث التربوية، (4) 10، 78-94.
- محمد، م (2023م) التكنولوجيا الرقمية وتعليم اللغة العربية: الفرص والتحديات في شمال نيجيريا. مجلة تعليم اللغات الحديثة، (3) 7، 214-230.
- موسى، ب (2023م) أثر التكنولوجيا الوسائط المتعددة في تدريس اللغة العربية بالمدارس الثانوية في ولاية سوكونو- نيجيريا: مطبعة جامعة عثمان دانفوديو.
- نوهو، أ (21-2م) دور تطبيقات اللغة العربية في تطوير المفردات: دراسة حالة لبعض المدارس في نيجيريا. المجلة النيجيرية للغويات والتواصل، جامعة الورن، (2) 11، 55-72.
- نوهو، ي. ب (2024م) اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم اللغة العربية: دراسة حالة ولايتي باوتشي وغومبي. مجلة دراسات اللغة والمناهج، جامعة الملك سعود بالرياض (3) 11، 112-127.
- يوسف، م (2022م) دور التعلم الرقمي في تعزيز كفاءة اللغة العربية في المدارس الثانوية في شمال نيجيريا. مطبعة جامعة بايرو.

المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السَّراج البصريين جمعا ودراسة

د. الصادق علي وداعة

جامعة سنار (السودان)

Grammatical Issues in Which Ibn al- Sarraj Opposed the Basrans Collectively and a study

D r. Al Sadig Ali Widaa

<https://orcid.org/0009-0001-9348-0570>

Sinnar University (Sudan), alsadql629@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 08 / 19 تاريخ القبول: 2025 / 10 / 07 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

هدف هذا البحث إلى الوقوف على المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج البصريين جمعا ودراسة وعرضها للمناقشة والتحليل ، تأتي أهمية هذا البحث لمكانة ابن السراج الكبيرة ودوره في وضع النحو وتقعيده وتعقيله ، اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في كتابة هذا البحث ، وذلك بعرض المسألة وذكر رأي ابن السراج فيها ، ثم ذكر آراء النحاة البصريين المخالفة له ، وفي الختام نوصل الباحث لعدد من النتائج والتوصيات أهمها : أن أغلب مسائل الخلاف التي ذكرها ابن السراج في كتابه الأصول إنما هي مسائل تعد في الخلافات الفرعية الدقيقة ، أظهر البحث أن الكثير من المسائل الخلافية بين النحاة كان أساسها الخلاف اللهجي في لغة العرب ، وقد امتد هذا الخلاف إلى إعراب مفردات في نصوص مختلفة تعددت فيها أوجه الرواية والسماع ، من أسباب الخلاف بين ابن السراج والبصريين يعود إلى وحدة العلامة الإعرابية للمفردات التي تنقيد بها الجملة العربية ، على الرغم من اختلاف معانيها النحوية ، ختما يوصي الباحث الدارسين بالبحث والتقصي في منهج وأسلوب ابن السراج النحوي ودراسة آرائه النحوية والصرفية بصورة أوسع وأشمل .

— ١ —

كلمات مفتاحية: ابن السراج، المسائل النحوية، الخلاف النحوي، البصريين.

Abstract:

The aim of this research is to stand on the grammatical issues in which Ibn al- Sarraj violated - the collection and study and present it for discussion and analysis, the importance of this research comes to the great status of Ibn al- Sarraj and its role in the grammar position, its restriction and its obstruction, the - researcher followed the descriptive and analytical approach in writing this research, by presenting the issue and mentioning the opinion of Ibn al- Sarraj in it, then he mentioned the opinions of the grammar For a - number of results and recommendations, the most important of which are: Most of the issues of the dispute mentioned by Ibn al- Sarraj in his book The Fundamentals are issues that are considered in the subtle sub - differences, the research showed that many of the contentious issues between the grammarians were the basis The syntax of the vocabulary that the Arabic sentence adheres to, despite its grammatical meanings, in conclusion, the researcher recommends research and investigation in the curriculum and method of Ibn al-

SarrajinNahwi and the study of his grammatical and morphological views in a broader and most - comprehensive way.

Keywords: Syntactic; Basrians ; Ibn al-Saraj; Grammatical issues; Grammatical.

مقدمة:

يعتبر ابن السراج علم من أعلام النحو ، وإمام من أئمة الثقافة وشيخ من شيوخ العربية ، وما ذكر عنه ليدل دلالة واضحة على أنه عالم حرّ بالدراسة جدير بالتقييم ، عاش أكثر من نصف قرن من الزمان شهد حضارة العرب الزاهرة في القرنين الثالث والرابع الهجري ، عاصر التطورات السياسية والاجتماعية و الثقافية ، فهو واحد من العلماء الذين أعطوا العربية الكثير وعنوا بالمحافظة عليها، كالخليل بن أحمد ، وعيسى بن عمر ، وسيبويه ، والأخفش ، والمازني ، فمعظم هؤلاء أخذ منهم ابن السراج ونقل عنهم ، حتى انتهت إليه رئاسة النحو بعد موت أبي العباس المبرد و الزجاج ، وأصبح أستاذاً يُرحل إليه ويُؤخذ عنه .

أسباب اختيار البحث :

من الأسباب التي دفعت الباحث إلى كتابة هذا البحث :

1- ورود وكثرة آراء ابن السراج في كتب النحو والصرف واللغة والرد على المسائل المغلقة التي هي مثار جدل بين علماء النحو والصرف .

2- كثير من النحاة يذهب إلى أن علمي النحو والصرف انتهيا إليه بعد موت الزجاج والمبرد .

3- لم تكن مسائل النحو والصرف مبوبة ومقسمة في كتب الأوائل، حتى جاء ابن السراج فقسمها وبوبها وهذب مسائلها وبحثها بحثاً علمياً مقارناً بين ما جاء في كتاب سيبويه وتصريف المازني والمقتضب والأخفش وكتب الكوفيين.

4- دراسة التراث النحوي القديم والوقوف على مسائل الخلاف الفرعية الدقيقة بين النحاة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الوقوف على المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج النحاة البصريين ومناقشتها ودراستها وتقديم رؤية شاملة حول هذه الاختلافات ، ومعرفة مدى تأثير هذه الاختلافات النحوية على الفهم اللغوي والنحوي للغة العربية .

منهج البحث :

اتباع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في كتابة هذا البحث، وذلك بعرض المسألة وذكر رأي ابن السراج فيها ، ثم آراء النحاة البصريين ومناقشتها وتحليلها.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الآتي :

1- فهم أعمق للنحو العربي و تاريخه وتطوره .

2- يوضح البحث الاختلافات النحوية بين المدارس المختلفة .

3- بثري البحث المعرفة النحوية واللغوية .

5- يوفر البحث مرجعاً للباحثين والمهتمين بالنحو العربي والمدارس النحوية المختلفة .

أسئلة البحث :

يجيب هذا البحث على الأسئلة التالية :

- هل هناك خلاف بين ابن السراج والبصريين في مسائل نحوية ؟
- ما طبيعة هذا الخلاف وأصله ؟
- هل الخلاف في أصول النحو أم في مسائل فرعية ؟

الدراسات السابقة :

هناك دراسات سابقة تناولت منهج ابن السراج في الخلاف وهي :

- رسالة ماجستير بعنوان: آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول ، للباحث : عبد العزيز بن حميد بن محمد الجبني ، جامعة أم القرى 1997م.
 - منهج ابن السراج ومذهبه النحوي في كتابه الأصول في النحو ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلامية .
- وهذه دراسة حاولت فيها جمع المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج أعلام المدرسة البصرية بغية الوقوف على فكرهم وأراء كل منهما ، إن وفقت فمن الله ، وإن لم تكن الأخرى فحسبي الاجتهاد وكفى .

المبحث الأول

التعريف بابن السراج

مولده ونشأته :

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي ، المعروف بابن السراج (1)، نسبة إلى صناعة السروج، أحد الأئمة المشهورين بالأدب وعلم العربية ، المجمع على نبيله وفضله وجلالة قدره في النحو والأدب، كان المبرد يميل إليه، ويشرح له، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، فلما مات المبرد تحول إلى حلقة الزجاج ينهل من علمه ويستزيد ، ولكنه بالنظر لما يروى عنه، أنه كان ولوعاً بالثقافات الوافدة ، فاتحاً إلى دراسة الموسيقى والمنطق، اللذين كان لهما الأثر الإيجابي على حياته العلمية ، وبخاصة المنطق، حيث كان أمراً أساسياً في أعمال النحاة، فكان يجتمع بالفارابي يقرأ عليه المنطق ، ويقرأ الفارابي عليه النحو ، وهكذا اشتغل بالمنطق والموسيقى عن النحو ، والظاهر أنه لم يهتم بدراسة النحو والتعمق في مسائله، إلا بعد أن انتهره الزجاج، حتى همَّ بضربه لخطئه في مسألة نحوية قال ابن دستوريه : " رأيت ابن السراج يوماً وقد حضر عند الزجاج مسلماً عليه بعد موت المبرد فسأل رجل الزجاج عن مسألة، فقال : لابن السراج أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتك، ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك بالذكاء والفطنة بأبي الحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا " فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق، وأدبتني وأنا تارك ما درست منذ قرأت هذا الكتاب يعني كتاب سيبويه.لأنني تشاغلته عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاوده فعاد وصنف ما صنف . (2)

وهكذا أصبح ابن السراج إماماً من أئمة النحو البارزين انتهت إليه الرياسة في النحو بعد موت الزجاج (المتوفى 311 هـ)، له حلقة مستقلة يؤمها تلاميذ أكثر من أبرزهم :-أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - أبو سعيد السيرافي- أبو القاسم الأمدى - أبو علي الفارسي .

آثاره :

لقد صنف ابن السراج حسب ما روته كتب التراجم ما ينيف على الخمسة عشر كتاباً ومصنفاً ضاع أكثر منها وهي مقسمة كما ذكر ذلك الدكتور عبد المحسن الفتلي محقق كتاب الأصول ، إلى خمسة أقسام :

1- كتب في اللغة والنحو ومنها :

- كتاب الأصول في النحو ، وهو مدونة يشمل النحو والصرف .

- كتاب جمل الأصول أو مجمل الأصول أو الأصول الصغيرة ، وهو كتاب يعتقد أنه مختصر لكتاب الأصول الكبير .

- كتاب الجمل وهو في النحو أيضاً - شرح كتاب سيبويه - الموجز : كتاب في النحو والصرف .

- الاشتقاق وهو في علم التصريف ، أشار إليه ابن السراج نفسه في ج3 ص185 من كتابه الأصول .

2- دراسات في القرآن الكريم ، ككتاب الاحتجاج .

3- كتب في النقد والشعر ، ككتاب الشعر الشعراء .

4- كتب في الخط والهجاء والعروض .

5- كتب أخرى لم يعرف شيء من مضامينها ككتاب الرياح والهواء .

مذهبه النحوي :

نشأ ابن السراج في بغداد، وقضى نحبه فيها، ولم يألف موطناً سواها ، ففيها نهل العلم على أبرز شيوخها وأغزرهم علماً، وأصفاهم مورداً، حتى غدا علماً من أعلامها يشار له بالبنان . بغداد التي ما إن اتخذها بنو العباس حاضرة لدولتهم الفتية حتى استطاعت ببريقها الجذاب ، ورفاهية الحياة فيها أن تجذب إليها العلماء على اختلاف تخصصاتهم وتنوع مشاربهم. فكان من بين علماء النحو الذين لهم السبق في الوفود إلى بغداد الكسائي ، ثم الفراء زعيماً المدرسة الكوفية اللذان استطاعا أن يمكننا النحو الكوفي في بغداد بما نالاه من حظوة عند خلفاء بني العباس، هذا ما ذكره أبو الطيب اللغوي حين قال : « فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحد وحدثوا الملوك فقدموهم ، ورغب الناس في الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادير، وتباهوا بالتراخيص و تركوا الأصول، و اعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم .(3)

ومما ساعد أيضاً على تمكن المذهب الكوفي في بغداد إضافة إلى ما ذكرت تعطش بغداد وحاجتها الماسة إلى العلم والعلماء وبخاصة في مجال النحو والأدب، باعتبارها حينذاك مدينة ملك و ليس بمدينة علم . يقول أبو الطيب اللغوي « وأما بغداد فمدينة ملك ، وليس بمدينة علم ، وما فيها من العلم منقول إليها ، و مجلوب للخلفاء وأتباعهم ورعيّتهم). كما يصف لنا أبو حاتم السجستاني أهل بغداد ، وما هم عليه من تخليط في المفاهيم والمصطلحات ، قبل أن تصبح بغداد حاضرة علم قائلاً : (أهل بغداد حشو عسكر الخليفة، ولم يكن بها من يوثق به في كلام العرب، ولا من ترتضى روايته، فإن ادعى أحد منهم شيئاً رأيته مغلطاً صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة، ولا يفصل بين علماء البصرة بالنحو، وبين الرؤاسي والكسائي، ولا بين قراءة أهل الحرمين وقراءة حمزة توي حَقَّظ أحدهم مسائل من النحو بلا علل ولا تفسير فيكثر كلامه عند من يختلف إليه ؛ وإنما هم أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه ، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات ، والعطف النسق ومفاعيلين في العروض وفعلولان ونحو هذا من التخليط .(4)

كتاب الأصول :

أولاً : سبب التسمية :

ذكر ابن السراج الغرض من تأليف كتابه الأصول ، فقال : " وغرضي في هذا الكتاب ذكر الغلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع ، لأنه كتاب إيجاز"(5) كما ذكر أيضاً حين قال : " قد فرغنا من ذكر

المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً فيه درية للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب ، لأنه كتاب أصول " (6) ، وذكر ذلك أيضاً في قوله : " قد انتهينا إلى الوضع الذي يتساوى فيه كتاب الأصول وكتاب الجمل بعد ذكر الذي والألف واللام ... " (7).

ومما لا شك فيه أن هذا الكتاب هو أول كتاب حمل عنوان الأصول في النحو ، وبهذا يكون ابن السراج أول من استخدم هذا المصطلح " الأصول " ، والذي يبدو أن ابن السراج لم يكن يقصد بالأصول ذلك المعنى الاصطلاحي القائم على التنظير والتقنين أو ما يعرف بأدلة النحو الإجمالية ، بقدر ما كان يسعى إلى ضبط قواعد النحو الأساسية ، والعناية بدراستها وجمع مسائله وترتيبها ، مكتفياً بالإشارة إلى الأصول التي تبني عليها تلك القواعد ، وعليه استطاع القول أن أصول ابن السراج تعتبر البذور الأولى التي تنامت عليها أدلة النحو الإجمالية ، حتى أصبحت فيما بعد هي المقصودة بالدراسة والتأليف .

ثانياً : مادته العلمية :

كان ابن السراج منهجياً بكل المقاييس ، حيث أنه لم يشرع في عرض أبواب كتابه إلا بعد أن مهد لها بتحديد مفهوم النحو ، وذكر اعتلالات النحويين ، لما لها من علاقة بتعليم النحو ودراسته ، ليذكر بعدها أقسام الكلم ، معرفاً كل قسم منها ، ذاكراً علاماته ، ثم بعد ذلك شرع في عرض أبواب كتابه ، مراعيّاً مدى ترابط هذه الأبواب وخدمة السابق منها لللاحق ، فكانت البداية بباب مواقع الحرف إثر انتهاء حديثه عن الحروف وائتلاف الكلم ، ثم باب الإعراب والمعرّب والمبني ، ذاكراً في مستهله علامات الإعراب الأصلية منها والفرعية في الأسماء والأفعال ، ثم الحديث عن العوامل من أسماء و أفعال وحروف وما لا يعمل منها ، ثم انتقل إلى الحديث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء ، وقام بشرح كل صنف ، فذكر قواعده أسهب في شرحها مع التمثيل ، وذكر بعض الشواهد عليها .

ومما يلاحظ عليه أنه قد يضطر أحياناً إلى فتح أقواس للحديث عن موضوع قد يبدووا نشازاً وهو ليس كذلك -ضمن التتابع المنهجي والتسلسل المنطقي لدروس الباب الواحد، كحديثه عن فعل التعجب والفعلين (نعم وبئس) وباب النكرة والمعرفة ، والظاهر أن هذه التقسيمات والتعريفات إن دلت على شيء، فإنما تدل على ولع ابن السراج بالتقسيمات العقلية على طريقة المناطقة وألفاظهم ن قصد الحصول على نحو جامع مانع ، ومما يلاحظ أيضاً أن ابن السراج لا يؤجل الحديث عما يراه شديد الصلة بموضوع الباب المطروق ، ولا أدل على ذلك من حديثه بإسهاب عن الفعل المتعدي إلى مفعولين وعلى ثلاثة مفاعيل عقب حديثه عن المفعول به . ويستمر في عرض مادة كتابه وبمنهجية راقية، حيث لا يبخل على القارئ بتوضيحاته كعادته .

المبحث الثالث

الخلاف النحوي مفهومه وأسبابه

الخلاف لغةً :

الخلاف والمخالفة : مصدر " خالف " وهو : المضادة ، وقد خالفه مخالفة وخلافاً ، وفي المثل : (إنما أنت خلاف الضبع الراكب) ، أي : تخالف خلاف الضبع ؛ لأن الضبع إذا رأت الراكب هربت منه حكاها ابن الأعرابي وفسره بذلك . (8) والخلاف ضد الموافقة ، وخالفه خلافاً ، ضد وافقه ، واختلف ضد اتفق ، وتخالفوا ، واختلفوا ضد توافقوا ، واتفقوا . تقول : خالفتني عن كذا إذا ولي عنه وأنت قاصده ، وخالفتني إلى كذا . إذا قصده وأنت مول عنه . (9)

وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا ، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف ، وقوله عز وجل : ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ﴾ (10) ، أي : في حال اختلاف أكله (11) وقولهم : اختلف الناس في كذا ، والناس خلفه ، أي : مختلفون : لأن كل واحد منهم ينحى قول صاحبه ، ويقيم نفسه مقام الذي نحاه (12) ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (13) أي : في إصابة القول.

الخلاف في الاصطلاح :

لا يختلف مدلول الخلاف في الاصطلاح عنه في اللغة، فمعانيه تدور في الاختلاف والمخالفة والخلاف : هو أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله وقوله (14)، ويعبر بالخلاف عموما لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة (15).

نشأة الخلاف وتطوره:

بدأت ملامح الخلاف تتسع عند علماء الطبقة الثانية من علماء البصرة ، ومنهم : (عبد الله بن أبي إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر)، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظا في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، فقد ازدادت المباحث لديهم ، وأضافوا كثيرا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينهم، فعبد الله بن أبي إسحاق كان أول من نشط للقياس وأعمل فكره فيه، وخرج عليه مسائل كثيرة ، وافقه عليه عيسى بن عمر ، وخالفهما بعض معاصريهم ، فانفسح ميدان القول في هذا العلم (16) ، فلم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضا ، وإنما توسع ليشمل القراء والشعراء ، ولم يتوقفوا عند معاصريهم وإنما امتد ليشمل متقدمي القراء وشعراء العصر الجاهلي ، والمخضرمين ، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء (17) ، والذي أعطى النحاة هذه السطوة والمكانة هو سعيهم إلى حفظ اللغة وسلامة القرآن بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة ، وبعد أن فشا اللحن بين الأقدمين اعتقد النحاة أن العربي يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب ، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب ، وأن يتجهوا إلى أفصحها لسانا وأقواها بيان (18) ، فظهرت عند نحاة هذه الطبقة ، ولأسيما عند عبد الله بن أبي إسحاق ، وعند عيسى بن عمر ظاهرة الطعن على العرب ، (19) وعدم التسليم بكل ما تقوله العرب ، وأن العرب يجوز عليهم الخطأ ، فقد كان عيسى بن عمر (ت149هـ) يأخذ على النابغة الذبياني قوله :

فَبِتْ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَبِيلَةً مِنْ الرِّقْشِي فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ (20)

حيث اعتبر أن موضع "ناقع" يجب أن يكون منصوبا على الحال وليس مرفوعا ، وجهه أن يكون : السُّمُّ نَاقِعًا (21) ، وقد عيَّب علي النابغة قوله في داليتة المشهورة :

أَمِنْ آلِ مِيَّةٍ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدٍ عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُرَوِّدٍ

أشار العلماء إلى أن النابغة الذبياني أخطأ في قوله : " من المنية رائح أو مغتد " حيث أن "أمن" ليس من صيغ الاستفهام المعروفة في العربية .

وقوله :

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته ومدت الوصل وأشبعته ، ومطلت واو الوصل فلما أحسه عرفه واعتذر منه وغيره إلى قوله :

وبذاك تنعاب الغراب الأسود . (22)

وكان أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) يخطئ ذا الرمة في قوله :

حَرَاجِيجٌ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مَنَاحَةً عَلَى الْخَصْفِ أَوْ نَزْمِي بِهِذَا بَلَدًا قَفْرًا (23)

ويقول : ((أخطأ ذو الرمة في قوله هذا ، لا تدخل إلا بعد تنفك وتزال)) . (24)

ومن مؤاخذات أبي عمرو بن العلاء للشعراء قوله : ((عمر بن أبي ربيعة حجة في العربية ، وما أخذ عليه شيء إلا قوله :
(ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا) (25) استخدام كلمة " بهرا" حيث اعتبرها غير موفقة في هذا السياق ، و"المهر" في
اللغة تعني: "الكذب" أو المبالغة في القول . وله فيه عذر إن أراد الخبر لا الاستفهام) . (26)
فيما كان عبد الله بن أبي إسحاق يتبع الفرزدق ويخطئه ، فقد خطأ الفرزدق في قوله :
وَعَصُ زَمَانٍ يَابْنُ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعِ
مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْجِتاً أَوْ مُجْلِفُ (27)
فقال له ابن أبي إسحاق : على أي شيء ترفع" أو مجلف " ؟ فيقول الفرزدق: "على ما يسوؤك وينوؤك" ، فيقول أبو عمرو:
أصبحت هو جائر على المعنى ، أي لم يبق سواه ، ويبدو من الرواية أن أبا عمرو بن العلاء مؤيد لما جاء به الفرزدق ، أن "مجلف"
"مرفوع بتقدير فعل محذوف ، أما رأي ابن أبي إسحاق فهو أن كلمة (مجلف) ينبغي أن تكون منصوبة عطفاً على (مسحتا)
المنصوب (28) ، وعندما يسمع الفرزدق يمدح يزيد بن عبد الملك بقوله :
مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا
بَحَاصِبٍ كَنْدِيفِ الْقُطَنِ مَنُثُورِ
عَلَى عَمَائِمَنَا تُلْقَى وَأَرْحَلِنَا
عَلَى زَوَاجِفُ تُرْجَى مَخْهَارِيرِ (29)
يقول له : أسأت إنما هو مخحير ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع ، فلما ألحوا على الفرزدق قال : ((على زواحف نزجها
محاسير)) (30) وقد كان يونس يرى أن ما قاله الفرزدق جائز حسن ، وحتى عندما بهجو الفرزدق ابن أبي إسحاق بقوله :
فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ
وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا
لا يسلم هذا الهجاء من انتقاد ابن أبي إسحاق ، فلا يعنيه هذا الهجاء قدر عنايته بضبط اللغة ، فيقول : لقد لحننت في هذا ،
وكان ينبغي أن تقول : "مولى موالٍ" (31) بحذف الحرف الأخير من الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر .
وما فعله نحاة الطبقة الثانية البصرية من تغليط للشعراء دفع متأخري النحاة إلى تخطئة من يحتج بشعره من الجاهليين ،
فقد نقل السيوطي في المزهرة عن علماء اللغة والنحو أقوالاً كثيرة لنحاة ولغويين أجازوا لأنفسهم تغليط الشعراء (32) ، فقد
غلط النحاس زهير بن أبي سلمى في قوله :
فَتَنْتِجْ لَكُمْ غُلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ
كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تَرْضَعُ فَتَفْطِمُ (33)
فزعم أنه يريد "كأحمر ثمود" فغلط ، وكان ابن فارس يقول : ((ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ ، فما
صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود " كقوله : ألم يأتيك والأنباء تنبي (34)
وقوله : لما جفا إخوانه مصعباً .
وقوله : قفا عند مما تعرفان ربوع .
فكله غلط وخطأ)) (35) .
أما الموقف الذي اتخذته النحاة من القراء ، فلم يختلف كثيراً عن موقفهم من الشعراء ، فكما لم يسلم الشعراء من تغليط
النحاة وتخطئتهم ، كذلك لم يسلم القراء ، فقد ضعف النحاة قراءة بعضهم ، واتهموا بعضهم بالجهل بأصول العربية ، كما
فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام ، وحمزة بن حبيب الزيات أحد قراء أهل الكوفة ، ونافع مقرئ أهل المدينة (36) ، فعدوا
قراءة ابن عامر : ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ (37) ، قراءة ضعيفة وقد وهم فيها القارئ ،
وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم)
بالواو فدل على صحة ما ذهبوا إليه (38).

استمر الخلاف هادئا إلى عهد الخليل في البصرة ، والرؤاسي في الكوفة ، اشتد بين الكسائي وسيبويه ، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية ، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رثمان) ونصبها وجرحها من قول أفنون التغلي :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقَ بِهِ رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّيْنِ (39)

وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق أو بلوغ المنزلة عند السلطان ، فقد جاء سيبويه من البصرة؛ ليحل في بلاط الخلافة سيدا للعلماء ، وبهذا يفقد الكسائي ما يشغله في قلوب ذوي الأمر (40) ، فالخلاف إذن بدأ مبكرا ، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين ، وذلك عندما أصبح كتاب سيبويه الأساس الذي يقوم عليه الخلاف ، فهو قد ضمنه كثيرا من المؤاخذات النحوية ، فقد غلط فيه عيسى بن عمر ويونس والخليل ، واتهم بعض العرب بالوهم في بعض الأساليب التي رويت وبذلك فتح سيبويه باب المؤاخذات النحوية واسعا على مصراعيه ، ولم ينح كتابه نفسه من تخطئة النحويين (41) ، فقد نظر فيه الأخفش ، وكان يعلق عليه تارة ويخطئ تارة وتارة يستدرك ، وكذلك فعل الكسائي والفراء والمازني وغيرهم ، فجميعهم قرووا الكتاب وعنوا به وعلقوا عليه ، وكانوا يختلفون مع صاحبه في بعض المسائل (42) ثم جاء المبرد فجمع هذه التعليقات وزاد عليها شيئا في كتاب سماه (مسائل الغلط) ثم دار الخلاف في هذه التعليقات فألفت الردود والكتب (43) واشتد الخلاف واتخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبين في بغداد فظهر نحاة متعصبون انقسموا على أنفسهم ثعلب (ت291هـ) وتلاميذه ، والمبرد (ت285هـ) وتلاميذه ، واشتد الأمر كثيرا بمجيء السيرافي (ت368هـ) وأبي علي الفارسي (ت377هـ) ، والرماني (ت384هـ) ، إذ اتخذ الخلاف شكلا من أشكال الجدل والمنطق والفقه .

أسباب الخلاف :

أسباب الخلاف بين النحاة كثيرة ، وهي مثار خلاف بين الباحثين قديما وحديثا ، ولكن يمكن إرجاع أسباب الخلاف النحوي إلى الآتي :

أ. طبيعة اللغة العربية ، التي تمتاز بالاتساع وغزارة الألفاظ ؛ لأنها تنتشر في أراض مترامية الأطراف ، في قبائل تفصل بينهم الحواجز الطبيعية ، فتكون لكل منهم لغته الخاصة ، حتى يكاد بعضهم لا يميز لغة الآخرين حتى قيل: ((ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعريتنا)) (44) مما يعني وجود أكثر من عربية يترتب عليها اختلاف في استخدام بعض المفردات ، فالحميريون يقولون للرجل : ثب ، أي اجلس ، على حين أن الوثب في لغة نزار الطمر (45) ، والتميمي يقول : مصوون ومطبوب ، فيتم اسم المفعول من الأجوف والآخرين يلتزمون الحذف في هذا البناء ، والحجازي يقول : استحيي ببياءين ، والتميمي يقول : استحي بياء واحدة (46) . فاختلاف اللغات بين القبائل العربية جعل العلماء يتفاوتون في تحديد اللغة الفصيحة ، إذ رأى أبو عمرو بن العلاء أن لغة هوازن وسفلى تميم هي اللغة الفصيحة ، ويرى الفراء وثعلب وابن فارس أن لغة قريش هي اللغة الفصيحة ، ويراها ابن جني في لغات شتى ، وعلى هذا اختلف النحويون واختلفت أقيستهم في صياغة القواعد ؛ لأن ما يصل إلى أحد النحويين من مادة لغوية أو نحوية لا يصل إلى نحوي آخر ، فيعد هذا سببا للحكم على لغة ما بالشذوذ ؛ لأنها غير مسموعة (47) ، إذ تكون الظواهر القليلة الشيوخ مدعاة لاختلاف النحاة في النظرة إليها .

ب. الاختلاف المنهجي : اتخذ الكوفيون منهجا يختلف كثيرا عن منهج البصريين ، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير ، ونبذ القليل النادر والتعليل والتأويل ، فإن الكوفيين اعتمدوا على السماع العام قليلا كان أم كثيرا ، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعا لاختلافهم في السبيل الذي أدى بهما إلى النتائج المتضادة والقواعد المختلفة ، وهذا الاختلاف المنهجي تمثل في النزعة العقلية ، والفلسفية لدى بعض النحاة ، أو الاهتمام بالسماع وتغليبها على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر ، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية ، أو الإسلامية مما ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات مميزة . (48)

ج . طبيعة النحو العربي التي تقوم على الاجتهاد والتعليل تجعل النحوي يجتهد آراء نحوية ينفرد بها ، مما يؤدي إلى تباين وجهات نظر النحاة في التعليل والاجتهاد ؛ لأن الاجتهاد يقوده إلى طرح العلل والظواهر النحوية لتعزيز الرأي الذي يراه ، ومن الطبيعي أن يجتهد النحوي بقدر ما يمتلك من حس لغوي ونفاذ ذهني ، تمليه عليه ثقافته اللغوية واجتهاده الشخصي (49) .

د . التنافس بين العلماء من أهم الأسباب التي كانت وراء الخلافات النحوية في القرن الثاني الهجري ، فقد سعى علماء المصرين البصرة والكوفة إلى إظهار مقدرتهم العلمية ، بغية كسب جاه علمي أو مالي مما أدى إلى ظهور آراء متباينة ، كل رأي منها يعبر عن شخصية صاحبه ، وقد أسهم الخلفاء والأمراء في إثارة التنافس بين العلماء ، فكانت أغلب المنافسات على أيديهم ، فحكموا في كثير منها ، فنصروا وخذلوا ، ورفعوا وخفضوا ، فكان لذلك أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذا التنافس الذي كان يأمل كل واحد فيه أن يكون المجلي (50)

هـ . الدوافع المادية والأطماع الشخصية ، والعصبية للبلد ، من أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء ، ولونت الخلاف بشيء من العنف ، فهذا اليزيدي يقول في مدح البصريين ودم من خالفهم من الكوفيين :

أَمَّا الْكِسَائِيُّ فَذَاكَ أَمْرٌ وَهُوَ لِمَنْ يَأْتِيهِ جَهْلًا يَهْشُ وَكَذَلِكَ هَجَاءُ الْمُبَرِّدِ الْبَصْرِيِّ لثَعْلَبِ الْكُوفِيِّ بِقَوْلِهِ :	فِي النَّحْوِ حَارِسٌ غَيْرٌ مُرْتَادٍ مِثْلَ سَرَّابِ الْبَيْدِ لِلصَّادِي (51)
أُقْسِمُ بِالْمُبْتَسِمِ الْعَذْبِ لَوْ أَخَذَ النَّحْوُ عَنِ الرَّبِّ	وَمُسْتَكِّي الصَّبِّ إِلَى الصَّبِّ مَا زَادَهُ إِلَّا عَمَى الْقَلْبِ

فيرد عليه ثعلب :

يَشْتَمْنِي عَبْدٌ بَنِي مُسْمَعٍ وَلَمْ أَجِبْهُ لِاحْتِقَارِي لَهُ	فَصُنْتُ عَنْهُ النَّفْسَ وَالْعَرَضَا مِنْ ذَا يَعْصُ الْكَلْبَ إِنْ عَصَا (52)

المبحث الثالث

المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج البصريين

المسألة الأولى: (ما) أي اسم أم حرف ؟

عند ابن السراج (اسم) وعند سيبويه والمبرد وأبو علي الفارسي والرضي أنها (حرف) .

المناقشة والتحليل :

خالف ابن السراج سيبويه والبصريين في (ما)، فعدها اسماً، لأن صلتها لا بد أن تشتمل على ضمير يرجع إلى (ما) بخلاف صلة (أن) فلا يحتاج أن يكون معها عائد، لأن (أن) حرف والحروف لا يكتفى عنها ولا تضمير، وعلل سبب عده (ما) اسماً، فقال: (والذي يوجب أن (ما) اسم وليست حرفاً ك(إن) أنها لو كانت ك(إن) لعملت في الفعل كما عملت (إن)، لأننا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء ، تعمل في الأفعال، فلما لم نجد أنها عاملة حكمنا بأنها اسم) . (53)

فيما ذهب سيبويه إلى أنها حرف ، فقال : (حدثنا أبو الخطاب : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر ، فما مع الفعل بمنزلة اسم ، نحو : النقصان والضرر) (54) ، وقال أيضاً : (ومن ذلك : ائني بعد ما تفرغ ، فما تفرغ بمنزلة الفراغ) (55) ، فسيبويه يعدها حرفاً مثل (أن) .

واستحسن المبرد رأي سيبويه وصوّبه، فذكر أن سيبويه يقول: (إذا قلت: أعجبتني ما صنعت، فهو بمنزلة قولك: أعجبتني أن قمت، فعلى هذا يلزمه: أعجبتني ما ضربت زيداً، كما تقول: أعجبتني أن ضربت زيداً. والقياس والصواب قول سيبويه) . (56)

وأخذ أبو علي الفارسي بقولي سيبويه والمبرد ، وعلل سبب اختياره ، لحرفية (ما) فذكر أن (ما) مع ما بعدها من الفعل بتأويل مصدر ، وأنه ليس باسم ، لأنه وجد صلته في مواضع ، لا يجوز أن يعود منها إليه شيء ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (57) ، وقوله: ﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (58) ، والدليل على أن (ما) في مثل هذه المواضع مع ما بعدها بمنزلة المصدر ، تعري صلته من العائد إليه ، ولو كان اسماً موصولاً ك (الذي) لما جاز أن تعري الصلة في موضع من المواضع من العائد. (59)

ولم يوافق الرضي ابن السراج في جعله (ما) اسماً ، فقال : (خالف ابن السراج والأخفش النحاة في كون (ما) المصدرية حرفاً ، وجعلها اسماً ، فهما يقدران في صلتها ضميراً راجعاً إليها و (ما) كناية عن المصدر ، وليس بوجه) (60)

المسألة الثانية : (إن) المخففة إذا كانت بمعنى (ما) هل تعمل عمل (ما) في نصب الخبر ؟
يرى ابن السراج أنَّ (إن) المخففة تعمل عمل (ما) ك (ليس) ، ويرى سيبويه وجمهور البصريين غير ذلك .
المناقشة والتحليل :

خالف ابن السراج سيبويه والبصريين في إجازة نصب (ما) خبرها ، على التشبيه ب (ليس) كما فعل ذلك في (ما) ، وذهب سيبويه إلى أن (إن) المخففة لا ينصب خبرها ، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام ، ولا تغير الكلام . (61)

وذهب أبو علي الفارسي مذهب سيبويه ، وردَّ قول ابن السراج والمبرد ، فذكر أنَّ القول غير هذا الذي ذهب إليه ابن السراج ، لأن (إن) المخففة لها أربعة مواضع :

الأول : (إن) التي تكون في الجزاء ، نحو : إن تأتيني آتكَ .

الثاني : أن تكون في معنى (ما) نفيًا ، تقول : إن زيدٌ منطلق ، تريد : ما زيدٌ منطلق .

الثالث : أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الإبتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة فتمنع عملها ، نحو : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيدٌ منطلق ، ولا يكون الخبر إلا مرفوعاً .

الرابع : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك إدخال اللام على الخبر (62) .

المسألة الثالثة : هل يجوز وصف المعارف بالجمل ؟ وتأويل قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (63)
لا يجيز ابن السراج وصف المعارف بالجمل ، خلافاً للأخفش وأبو علي الفارسي .

المناقشة والتحليل :

اختلف ابن السراج مع الأخفش في إجازة وصف المعارف بالجمل ، فذهب الأخفش إلى إجازة ذلك بأن يجعله حالاً ، وتأول على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فقال : (حصرة صدورهم) ، (فحصرة) اسم نصبته على الحال ، و (حصرت) : على وزن (فعلت) وبها نقراً) . (64)

أما ابن السراج لم يجز ذلك ، وعدَّه قبيحاً ، فقال : " وتقول : إن أفضلهم الضارب أخا له . كان صالحاً . ، فقولك : (كان صالحاً) صفة لقولك : (أخا له) ؛ لأن النكرات توصف بالجمل ، ولا يجوز أن تقول : إن أفضلهم الضارب أخاه . كان صالحاً ، فتجعل : (كان صالحاً) صفة لأخيه ، وهو معرفة ، فان قال قائل : فإنها نكرة مثلها فأجز ذلك على أن تجعله حالاً ، فذاك قبيح " . (65)

وقد ردَّ الفارسي ما ذهب إليه ابن السراج وأستاذه المبرد ، من أن جملة (حصرت صدورهم) جملة دعائية بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم . (66)

المسألة الرابعة : حاشا هل هي حرف أم فعل ؟

عند ابن السراج (حرف) ، وعند المبرد وبعض البصريين أنها (فعل) .

المناقشة والتحليل :

اختار ابن السراج كون (حاشا) حرف جر، وخالف أستاذه المبرد ومن تبعه من البصريين من أنها بمنزلة (خلا) وأنها تأتي فعلاً، عندما قسّم أدوات الاستثناء ذكر في قسم الحروف (حاشا) كما ذكرها سيبويه، فقال: " وأما الثالث: فما جاء من الحروف في معنى (إلا)، قال سيبويه من ذلك (حاشا) وذكر أنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. (67)

فيما ذهب المبرد إلى جواز مجيئها فعلاً، فقال: " إنما (حاشا) بمنزلة (خلا)، ولأن (خلا) إذا أردت به الفعل، إنما معناه: جاوزه، من قولك: (خلا - يخلو)، وكذلك (حاشا - يحاشي)، ومنه قولك: أنت أحب الناس إلي ولا أحاشي أحداً، أي: ولا استثنى أحداً، فتصييرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء. (68)

وفي حرفية (حاشا) أو فعليتها اختلف البصريون فيما بينهم، فسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أنها حرف دائماً بمنزلة (إلا) لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفراء، وأبو عمرو الشيباني، إلى أنها تستعمل كثيراً (حرفاً جاراً) وقليلًا (فعلاً متعدياً جامداً): لتضمنه معنى (إلا) (69).

المسألة الخامسة: هل المعارف معارف قبل النداء، وهي في النداء معرفة كما كان، أو هي معرفة بالنداء فقط؟

يرى ابن السراج أن المعارف معرفة قبل النداء، خلافاً لسيبويه والمبرد.

المناقشة والتحليل :

ذهب ابن السراج إلى أن المعارف معارف قبل النداء، وهي في النداء معرفة كما كانت، فرد ما ذهب إليه المبرد واستدل على سبب رده أنه لو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه، ويحيل قول من قال: إنه معرفة بالنداء فقط، إنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكاً، كما تقول: يا فرزدق أقبل، ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم، ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به، ومن قال: يا زيد إنه معرفة بالنداء، فهذا من وجه حسن، ومن وجه قبيح، أما حسنه: فأن يعني: أن أول ما يوضع الاسم، ليعرف به الإنسان أنه ينادى به فيقول له أبوه، أو من سماه مبتدأ: يا فلان، وإذا كرر ذلك عليه علم أنه اسمه، ولولا التكرير أيضاً ما علم، فمن قال: إن الاسم معرفة بالنداء، أي: أصله وبه صار يعرف المسعى، فحسن، وإن كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال، وحدث بالنداء تعريف آخر، فقد تبين وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شناعات آخر، وأما قولك: يا رجل، فهذا نكرة لاشك فيه قبل النداء، وإنما صار باختصاصك له، وإقبالك عليه في معنى: يا أيها الرجل، فرفع، وإنما ادعى من قال: إن: يا زيد معرفة بالنداء، لا بالتعريف الذي كان له قبل: أنه وجد الألف واللام لا يأتيان مع (يا) في التعريف وفي التثنية، ألا ترى أنك تقول: يا زيدان أقبلا، ولولا (يا)، لقلت: الزيدان إذا أردت التعريف، وإنما حذفت الألف واللام استغناءً بـ(يا) عنهما، إذ كانتا آلة التعريف، كما حذفنا من النكرة في النداء أيضاً، ووجدنا ما ينوب عنهما، فليس ينادى شيء مما فيه الألف واللام إلا (الله) عز وجل. (70)

وقد كان سيبويه لا يجيز النداء مما فيه الألف واللام، إلا (الله) عز وجل، فذكر أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من الحروف نفسها، وكأن الاسم والله أعلم إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من الحروف نفسها. (71)

المسألة السادسة: هل يجوز الفصل بين حروف الجر وما عملت فيه؟

يجيز ابن السراج الفصل بين حروف الجر وما عملت فيه، ويرى سيبويه والأخفش خلاف ذلك.

المناقشة والتحليل :

اختلف ابن السراج مع الأخفش وسيبويه في إجازة الفصل بين حروف الجر وما عملت فيه ، فذهب الأخفش إلى إجازة ذلك فقال : (والله . رجل قد رأيت ، ورب رجل قد رأيت)، ويقول سيبويه : " لأنه قبيح أن تفصل بين الجار المجرور لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة " . (72)

فيما ذهب ابن السراج إلى الإعتراض ، فقال : (لا يجوز عندنا ؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه) . (73) وما ذهب إليه ابن السراج هو مذهب سائر النحويين .

وممن أجاز ذلك خلف الأحمر ، فقد أجاز الفصل بين رب ومجرورها بالقسم خاصة ، وأن تقول : رب والله رجل عالم لقيته ، ونحو ذلك ، ولم يوافق عليه أحد ؛ لأن الجمهور على أنه لا يجوز الفصل بين رب ومجرورها بشيء كسائر حروف الجر ، وقد حصل الاتفاق بعدم مجيء الفصل بين الواو ومجرورها لعدم استقلالها ، فلا يفصل بينها وبين مجرورها شيء أصلا . (74)

المسألة السابعة : هل يجوز وقوع الفعل إذا كان في معنى الماضي مع (إن) الشرطية؟

يرى ابن السراج جواز وقوع الفعل إذا كان في معنى الماضي مع (إن) الشرطية ، خلافا لأستاذه المبرد .

المناقشة والتحليل :

خالف ابن السراج أستاذه المبرد في جواز وقوع الفعل إذا كان في معنى الماضي مع (إن) الشرطية ، فأجازه المبرد ورده ابن السراج ، وعدّ القول به نقضا للأصول ، فجاء عن المبرد أن مما يسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، فقد صار ما بعد (إن) يقع في معنى الماضي ، فيقال للسائل عن هذا ليس هذا من قبل (إن) ولكن لقوة (كان) ، وأنها أصل الأفعال وعبارتها ، جاز أن تقلب (إن) فتقول : إن كنت اعطيتني فسوف أكافيك ، فلا يكون ذلك إلا ماضيا ، كقول الله عز وجل : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (75) الدليل على أنه كما قلت ، وأن هذا لقوة (كان) ، أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد (إن) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال ، لا تقول : إن جئتني أمس أكرمتك اليوم . (76)

وهذا الذي ذهب إليه المبرد أنكره عليه ابن السراج ، فقال : ((وهذا الذي قاله أبو العباس . رحمه الله . لست أقوله ، ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل ، وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام)) ، وتناول قول المبرد : إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، على : إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم ، وإن كنت زرتني أمس زرتك اليوم ، فدللت (كنت) على (تكن) ، وكذلك قوله عز وجل : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ ، أي إن أكن كنت ، أو إن أقل كنت قلته ، أو أقر بهذا الكلام (77) ، وهذا الذي تأوله ابن السراج حكي عن المازني ما يقاربه وقد أشار ابن السراج إلى أنه رأى في كتاب أبي العباس بخطه موقعا عند الجواب في هذه المسألة ينظر فيه ، فقال : ((وأحسبه ترك هذا القول)).

المسألة الثامنة : هل يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؟

خالف ابن السراج البصريين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف .

المناقشة والتحليل :

اختلف ابن السراج مع البصريين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، فذهب البصريون إلى جوازه في ضرورة الشعر ؛ لأن الظروف تقع في مواقع لا تكون فيها غيرها (78) فقال سيبويه : ((ومما جاء في الشعر قد فصل بينه ، وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدْمًا اسْتَعْبَرَتْ اللَّهُ دَرَّ الْيَوْمَ مِنْ لَائِمٍ

وقال أبو حية النميري:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابَ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِي يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى فعل ، ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل . (79)

وأجاز المبرد الفصل بين المضاف والمضاف إليه. إذا اضطر الشاعر. بالظروف وما أشبهها ، ونظير الظرف في ذلك المصدر ، وما كان مثله من حشو الكلام واستشهد بقول الشاعر:

أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ عَاوَدَ جُرْءَاءُ وَقَتَ الْهَوَادِي

فقال : (أراد معاود وقت الهوادي جرأة) (80) ، وقد نقل عنه ابن السراج أنه يجيز الفصل بـ(غير) ، كما في قولهم : (أنا طعامك غير أكل) ، ويقول : حملته على (لا) إذ كانت (لا) تقع موقع غير (81) .

فيما ذهب ابن السراج إلى عدم إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذ قال : (لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به ، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به ، فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، إذا قلت : (هذا يوم تضرب زيدا) ، لم يجز أن تقول : (هذا زيدا يوم تضرب) ، ولا (هذا يوم زيدا تضرب) ، وكذلك : (هذا يوم ضربك زيدا) ، لا يجوز أن تقدم (زيدا) على (يوم) ولا على (ضربك) . (82)

وأما إجازة المبرد لقولك : أنا طعامك غير أكل ، وحمله على (لا) ، فقد ردّها ابن السراج ، فقال : ((والحق في ذا عندي أن يكون (طعامك) منصوباً بغير (أكل) هذا ، ولكن تقدر ناصباً يفسره (هذا) كأنك قلت : أنا لا أكل طعامك ، واستغنيت (بغير أكل) ، ومثل هذا في العربية كثير مما يضمن إذا أتى بما يدل عليه . (83)

وقد فصل الصبان في حاشيته الحديث عن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور و(غير) ، فنقل امتناع تقديمه مطلقاً عند ابن السراج ، فقال : ((وان كان المضاف (غير) امتنع التقديم اتفاقاً ، وإن (قصد بها النفي) ، بأن يصح حلول حرف النفي ، والمضارع محل (غير) ومخفوضها ، ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل ، هذا مذهب السيرافي والزمخشري ، وابن مالك ، وقال ابن السراج : يمتنع تقدمه مطلقاً ، وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، قاله الدماميني . (84)

فيما أجاز أغلب البصريين التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر ، لاتساعهم في الظروف (85) .

المسألة التاسعة : أي الموصولة المضافة أمينية هي أم معربة ؟

خالف ابن السراج سيبويه والمازني ويونس واستبعد بناء (أي) المضافة .

المناقشة والتحليل :

اختلف ابن السراج مع سيبويه والمازني ويونس في (أي) الموصولة المضافة ، أمينية هي أم معربة ؟ كما في قولهم : اضرب أيهم أفضل ؟ وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (86) .

فهذه المسألة اختلف فيها النحاة البصريون فيما بينهم ، فذهب سيبويه والمازني إلى أن الضمة في (أيهم) ضمة بناء . (87)

فهم بنوها مضافة ، وتركوها مفردة على القياس ؛ فيما ذهب الخليل إلى أن (أيهم) إنما وقع في قولهم : (اضرب أيهم أفضل)

على أنه حكاية ، كأنه قال : (اضرب الذي يقال له أيهم أفضل) ، وشبهه بقول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم (88)

وقد سأل سيبويه الخليل عن قولهم : اضرب أيهم أفضل ؟ فقال الخليل : (القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضل ؛

لأن (أيًا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، كما أن (من) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي) . (89)

فيما زعم يونس أن : (اضرب أيهم أفضل) ، بمنزلة قولك : (أشهد أنه لعبد الله) و(اضرب) معلقة ، يعني بمعلقة أنها لا تعمل

شيئاً ، فقال : ((وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر وبمنزلة الفتحة

في (الآن) حين قالوا : من الآن إلى غد ، ففعلوا ذلك (بأيهم) حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً

لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً .

أما ابن السراج فقد خالف سيبويه والمازني ويونس، واختار مذهب الخليل، فقال: ((وأنا استبعد بناء (أي) مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية، كأنه إذا قال: (اضرب أيهم أفضل)، فكأنه قال: اضرب رجلاً إذا قيل: (أيهم أفضل) قيل: هو، والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود، إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون وهذا الذي اختاره مذهب الخليل)). (90)

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً: النتائج:

- 1- لم يظهر الخلاف بين ابن السراج والبصريين في أصول النحو وأقيسته، لأن أصول البحث النحوي وصناعته متفق عليها بين النحاة، وأغلب ما ظهر لدينا من مسائل خلافية في البحث هي افتراضات افتراضها ابن السراج وبين فيها آرائه وناقش آراء مخالف فيه.
- 2- أغلب مسائل الخلاف التي ذكرها ابن السراج في كتابه الأصول إنما هي مسائل تعد في الخلافات الفرعية الدقيقة، وبذلك يعتبر كتاب الأصول من الأسفار التي وثقت الخلاف في المسائل الفرعية الدقيقة في النحو العربي.
- 3- أظهر البحث أن الكثير من المسائل الخلافية بين النحاة كان أساسها الخلاف اللهجي في لغة العرب، وقد امتد هذا الخلاف إلى إعراب مفردات في نصوص مختلفة تعددت فيها أوجه الرواية والسماع.
- 4- تفرد ابن السراج بآراء لم يقل بها غيره من السابقين، فمن هذه الآراء "القول بجواز خروج أداة النصب (لن) إلى غرض الدعاء، وانفرد بقول أن حروف العلة أربعة بدلاً من ثلاثة. بإدخال (الهمزة).
- 5- من أسباب الخلاف بين ابن السراج والبصريين يعود إلى وحدة العلامة الإعرابية للمفردات التي تنقيد بها الجملة العربية، على الرغم من اختلاف معانيها النحوية.
- 6- يعتمد ابن السراج الأصول النحوية حجة للرد عن من خالفه، كالموازنة بين (ما) اسماً و(من) حرفاً، فالاسم يحتاج إلى ضمير يرجع على صلته، أما الحرف فلا يحتاج إلى ما يوضحه.
- 7- يعتمد ابن السراج الخفة والثقل في بنية المفردة أساساً يبنى عليه قواعد النظام الصرفي.
- 8- يحمل ابن السراج بعض التراكيب النحوية التي قد تعارض القياس على مبدأ الاتساع والاستخفاف، مثل حمل حروف المعاني بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها.

ثانياً: التوصيات:

- 1- يوصي الباحث الدارسين في هذا المجال بدراسة منهج وأسلوب ابن السراج النحوي والصرفي، ومناقشة آرائه بصورة أوسع وأشمل.
- 2- يوصي الباحث بدراسة موقف ابن السراج من المدرسة الكوفة وذكر المسائل النحوية التي وافق وخالف فيها النحاة الكوفيين.

أهم المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

- 1- أثر القراءات في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، (ت.د).

- 2- أخبار النحويين والبصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ) المطبعة الكاثولوكية ، بيروت 1962م.
- 3- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) تحقيق : مصطفى أحمد الدماس ، ط1، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة ، 1987م.
- 4- الأشباه والنظائر في النحو ، أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة 1975م.
- 5- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت316هـ) تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط3، مؤسسة الرسالة بيروت ، 1988م.
- 6- أصول النحو، سعيد الافغاني ، ط1، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق 1964م.
- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (ت577هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة (ت.د) .
- 8- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ) تحقيق : موسي بني العلي ، مطبعة العاني ، بغداد 1982م.
- 9- البحر المحيط ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ) مطبعة النصر الحديثة الرياض ، (ت.د) .
- 10- البغداديات ، المسائل المشككة ، أبو علي النحوي (ت377هـ) تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف ، دار الشئون الدينية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م.
- 11- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت802هـ) تحقيق : طارق عيد عون الجنابي ، دار الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت (د.ت)
- 12- إنباه الرواة في أنباه النحاة ، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت646هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1952م.
- 13- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط5، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1966م.
- 14- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ) تحقيق : محمد علي البجاوي ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت 1979م.
- 15- الجمل في النحو ، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط5، دار الجيل ، بيروت 1995م.
- 16- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تحقيق : محمد علي النجار ، ط4، دار الشئون الثقافية بغداد ، 1990م.
- 17- الفهرست ، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالنديم الوراق (ت438هـ) تحقيق : رضا تجدد ، طهران 1971م.
- 18- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة 1968م .

- 19- اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت337هـ) تحقيق : مازن المبارك ، ط2، دار الفكر بيروت 1975م.
- 20- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) تحقيق : علي سعيد الشنوي ، ط1، كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس ، 1403هـ.
- 21- تاج العروس من جواهر القاموس ، أبو الفيض محب الدين بن محمد بن مرتضى الزبيدي (ت1205هـ) منشورات مكتبة الحياة بيروت (ت.د.) .
- 22- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح شواهد العيني (ت1206هـ) دار إحياء الكتب العربية ، وعيسى البابي الحلبي ن القاهرة (ت.د.) .
- 23- ديوان جرير ، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف مصر ، 1969م.
- 24- ديوان النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف مصر ، 1977.
- 25- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، المختار أحمد ديرة ، ط1، دار قتيبة، بيروت، ودمشق 1991م.
- 26- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي (ت231هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة دار المدني، المؤسسة السعودية بمصر (ت.د.) .
- 27- لسان العرب ، ابن منظور محمد بن مكرم الرويفعي الأفريقي (ت711هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط3، 1414هـ.
- 28- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت671هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث ، بيروت (ت.د.) .
- 29- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) ، دار الجيل بيروت (ت.د.) .

الهوامش :

- 1- القفطي، أبو الحسن 1952. إنباه الرواة في أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية. ط1. القاهرة. ج3، ص145.
- 2- ابن النديم ، الوراق 1971، الفهرست ، تح: رضا تجدد. طهران ، ص98.
- 3- الحلبي ، أبو الطيب ، 1420هـ، مراتب النحويين ن تح: محمد إبراهيم أبو الفضل . المكتبة العصرية . القاهرة ، ص108.
- 4- المصدر نفسه ، ص125 .
- 5- ابن السراج ، أبوبكر 1988م الأصول .تح: عبد الحسين الفتلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة –بيروت ، ط3، ج1، ص2.
- 6- المصدر نفسه ، ج1، ص343.
- 7- المصدر نفسه ، ج2، 234.
- 8- ابن منظور ، محمد بن مكرم .1414هـ، لسان العرب ، دار صادر –بيروت ، ط3، ج9، ص86.
- 9- الشوكاني ، فتح القدير ، الناشر : دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب ، دمشق ، بيروت ، ج2، ص192.
- 10- سورة الأنعام ، الآية (141) .
- 11- الشوكاني ، ج2، ص192 .
- 12- ابن فارس ، أبو الحسين بن زكريا (1979م) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، الناشر ندار الفكر ، بيروت ، ص11 .
- 13- سورة هود ، الآية (118) .
- 14- الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين (2009م)تح: صفوان عدنان داودي ، دار القلم ، ط4، ص114.
- 15- الشوكاني ، محمد بن علي ، 2006م ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، الناشر : دار الحديث ، ج1، ص5.
- 16- الطنطاوي ، محمد 2005م، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الناشر : دار المعارف ، ص28-29.
- 17- المخزومي ، مهدي 1958م، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط2، ص37.
- 18- السيد، عبد الرحمن ، 1968م، مدرسة البصرة النحوية : نشأتها وتطورها ، دار المعارف ، مصر ص146.

- 19- ينظر الجمعي ، طبقات فحول الشعراء ، ج1، ص16، وينظر الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص26.
- 20- النابغة ، 1977م زياد بن معاوية ، ديوان النابغة ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ص33.
- 21- المرزباني، 1924م ، محمد بن عمران ، الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ، المطبعة السلفية ، القاهرة ص42
- 22- المصدر نفسه ، ص89، وينظر : ابن جني ، الخصائص ، ج1، ص241.
- 23- البيت من شواهد المغني لابن هشام ، ج1، ص73، وينظر : أبو البركات الأنباري ، في أسرار العربية ، ص142.
- 24- الزبيدي ، أبو الفيض 1205هـ ، تاج العروس من جواهر القاموس ، منشورات مكتب الحياة ، بيروت ، ج7، ص212.
- 25- عجز البيت : عدد الرمل والحصا والتراب ، ينظر : ديوان عمرو بن أبي ربيعة ، ص64.
- 26- ينظر أمالي المرتضي ، ج1، ص345، وينظر : الأغاني ، ج1ن ص47.
- 27- الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح : محمد علي حسن ، دار الجيل ، ودار الكتب العلمية ، ج1، ص100.
- 28- ينظر :طبقات اللغويين والنحويين ، ص20، وينظر ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، الدجني ، ص132.
- 29- ينظر : طبقات فحول الشعراء ، ج1، ص17.
- 30- المصدر نفسه لا ، ج1/ ص18.
- 31- ينظر : مدرسة الكوفة ، ص70،
- 32- السيوطي ، جلال الدين 1907، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تح :محمد احمد جاد ، وعلي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، ج2، ص494.
- 33- ينظر ديوان زهير ، ص72، ينظر ، طبقات فحول الشعراء ، ج1، ص89، وينظر الثعالبي ، ص80.
- 34- البيت لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، وعجزه : بما لاقت لبون بني زياد ، ينظر ، أسرار العربية ، ص 103 ، ومغني اللبيب ، ج1 ، ص108 .
- 35- ينظر ، المزهر ج2، ص498 وينظر . مدرسة الكوفة ، ص55.
- 36- مدرسة الكوفة ، ص50.
- 37- سورة الانعام ، الآية (137) .
- 38- ينظر .مدرسة البصرة ، ص 231 ، وينظر تفصيل هذه المسألة في . الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2، ص427.436.
- 39- المصدر نفسه ، ص35.
- 40- ينظر .كتاب الإنصاف والخلاف النحوي ، "رسالة ماجستير" محمد خير الحلواني ، ص17.
- 41- ينظر .المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة للهجرة ، "أطروحة دكتوراه" .زهير محمد سلطان ، ص13.
- 42- ينظر .نزهة الألباء ، لأبي البركات الأنباري ، ص143.
- 43- ينظر .الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، "أطروحة دكتوراه" حسن منديل ، ص7.
- 44- ينظر .طبقات فحول الشعراء ، ج1، ص11.
- 45- ينظر .المزهر في علوم اللغة ، ج1، ص396.
- 46- ينظر .الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ، "أطروحة دكتوراه" ساطع جار الله ، ص9
- 47- ينظر .الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج ، فائز علي العزاوي ، ص4.
- 48- ينظر .الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، حسن منديل ، ص9.
- 49- ينظر .الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن ، فائز علي ، ص5.
- 50- ينظر .نشأة النحو ، طنطاوي ، ص38.
- 51- ينظر .أخبار النحويين البصريين ، ص4 ، وينظر .وفي أصول النحو ، الأفغاني ، ص219.
- 52- ينظر .بغية الوعاة ، ترجمة ثعلب ، ج1، ص397 ، وهناك أخبار أخرى في كتاب . في أصول النحو ، ص220 .
- 53- ابن السراج ، الأصول ج1، ص161.
- 54- سيبويه ، 1986م أبو عمرو ، الكتاب ، تح :محمد عبد السلام هارون ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ج2، ص32.

- 55- المصدر نفسه ، ج 3، ص 11.
- 56- المبرد ، 1386هـ ابو العباس ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عزيمة ، دار الكتب العلمية ، ط 1، ج 3، ص 200.
- 57- سورة الأنفال ، الآية (3) .
- 58- سورة البقرة ، الآية (10) .
- 59- السيوطي ، 1986م جلال الدين ، البغداديات ن تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الكتب العلمية ، ط 1، ص 272-273.
- 60- الرضي ، 1975م، محمد بن الحسن، شرح الرضي علي الكافية ، تح: يوسف حسن غمر ، دار الكتب العلمية ، ج 3، ص 24.
- 61- ابن السراج ، الأصول ، ج 1، ص 235-236.
- 62- المصدر نفسه ، ج 1، ص 236.
- 63- سورة النساء ، الآية (90) .
- 64- الأخفش ، معاني القرآن ، ج 1، ص 263، وهي قراءة: أبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، ينظر . إتحاف فضلاء البشر: للمصايطي ، ص 193، وغيث النفع في القراءات السبع ، للصفاسي ، ص 194 .
- 65- ابن السراج ، الاصول ج 1، ص 254.
- 66- ابن هشام ، الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح : محمد محي الدين ، دار الشام للتراث ، ج 2، ص 537.
- 67- الأصول ، ج 1م ص 284، وينظر الموجز . ص 40-41 وفي الكتاين لم يذكر (حاشا) مع الأفعال ، كما فعل أستاذه المبرد في المقتضب ج 4، ص 391 ، إذ قال: وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا ، وخلا ، وما كان فعلاً : فحاشا وخلا ، وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ، ولا يكون .
- 68- الأصول ، ج 1، ص 289.
- 69- ينظر . مغني اللبيب . ج 1، ص 122 وقد ذكر ابن السراج أن البغداديين يريد الكوفيين . أيضاً يجيزون النصب والجر ب(حاشا)
- ج 1، ص 289 ، وينظر . الإنصاف ، ج 1 نص 278 ، وانتلاف النصرة ، ص 177 ، فقد عقدا لها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين
- 70- ينظر الأصول ، ج 1، ص 230-231.
- 71- ينظر . الكتاب ، ج 2، ص 195.
- 72- المصدر نفسه ، ج 2، ص 422.
- 73- الأصول ، ج 1، ص 422.
- 74- ينظر . الفصول المفيدة في الواو المزينة ، ص 266.
- 75- سورة المائدة ، الآية (116) .
- 76- الأصول ، ج 2، ص 190.
- 77- المصدر نفسه ، ج 2، ص 190.
- 78- الأصول : ج 2/ ص 198 وأما الكوفيون فأجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف الجر ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، فقد عقد أبو البركات الأنباري لها مسألة في إنصافه . ج 2، ص 427.
- 79- ينظر الكتاب ، ج 1، ص 178.
- 80- ينظر المقتضب ، ج 4، ص 377.
- 81- الأصول ، ج 2، ص 227.
- 82- المصدر نفسه ج 2، ص 226.
- 83- المصدر نفسه ، ج 2، ص 226.
- 84- الصبان ، 1997م محمد بن علي، حاشية الصبان علي شرح الأشموني ن تح : محمد عوض محمد، دار الكتب العلمية ، ط 1، ج 2، ص 280.
- 85- الزجاجي 1975م عبد الرحمن بن اسحاق ، اللامات ، تح: مازن مبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط 3، ص 170.
- 86- سورة مريم ، الآية (69) .
- 87- الأصول ، ج 2، ص 325.
- 88- البيت من شواهد سيبويه أنظر . ج 2، ص 399، والأصول ج 2، ص 324، والإنصاف ج 2، ص 710، وشرح الرضي على الكافية: ج 3، ص 62.
- 89- ينظر . الكتاب ، ج 2، ص 398.
- 90- الأصول ، ج 2، ص 325.

دور قانون تشكيل محاكم البلديات في حماية البيئة في الأردن

د. عمر أمين عمر المعاينة

بلدية الكرك (الأردن)

The role of the Municipal Courts Formation Law in protecting the environment in Jordan

Dr. Omer Ameen Omer Almaaytah

<https://orcid.org/0009-0009-7061-0975>Karak Municipality (Jordan), omerameenalmaytah@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/20 تاريخ القبول: 2025/10/07 تاريخ النشر: 2025/12/01

الملخص:

ضع الملخص هنا (يتم الإشارة في الملخص إلى هدف البحث، وأهم النتائج المتوصل إليها في فقرتين). ضع الملخص هنا (يتم الإشارة في الملخص إلى هدف البحث، وأهم النتائج المتوصل إليها في فقرتين).

يبرز دور القوانين البيئية في المملكة الأردنية الهاشمية وإنفاذها بشكل كبير في ظل التلوث المتنامي نتيجة المخالفات التي ترتكب بحق البيئة بكافة عناصرها وتأثيرها على جودة الحياة إذ تشكل هذه القوانين جانباً وقائياً لحماية البيئة إلى جانب القوانين التي تحدد اختصاصات المحاكم بنظر هذه المخالفات والتي وردت في قانون تشكيل المحاكم الأردني رقم 17 لسنة 2001، وقانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006 وتعديلاته لسنة 2018.

يسلط هذا البحث الضوء على الدور الذي يقوم به قانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006 وتعديلاته لسنة 2018 في حماية البيئة في الأردن، إذ يعد هذا القانون من القوانين المهمة على الصعيد البيئي في الأردن، حيث يبين الإطار القانوني الناظم لعمل هذه المحاكم، والتي تُعد أداة مهمة في إنفاذ التشريعات البيئية، وذلك عبر ولايتها على المخالفات الواقعة ضمن النطاق المكاني للبلديات، بالرغم من عدم وجود نصوص بيئية صريحة في قانون تشكيلها.

ويهدف البحث إلى بيان مدى فاعلية محاكم البلديات في مواجهة المخالفات البيئية ضمن حدود البلديات، من خلال بيان الإطار القانوني والتنظيمي لمحاكم البلديات نشأتها التشريعية، واختصاصاتها وأثرها في إنفاذ التشريعات البيئية، وتحليل النصوص القانونية ذات العلاقة، وإبراز التحديات التي تُضعف من فاعلية هذه المحاكم، كضعف التخصص القضائي، وتدني العقوبات، وغياب التنسيق المؤسسي مع الجهات الرقابية والتنفيذية لتحقيق العدالة البيئية.

كلمات مفتاحية: محاكم البلديات، العدالة البيئية، التشريعات البيئية، المخالفات البيئية، القضاء البيئي.

Abstract:

The role of environmental laws in the Hashemite Kingdom of Jordan and their enforcement is significantly highlighted in light of the growing pollution resulting from violations committed against the environment in all its components and their impact on the quality of life. These laws constitute a preventative aspect of environmental protection, alongside the laws that define the jurisdiction of courts to hear these violations, as stipulated in Jordanian Courts Formation Law No. 17 of 2001 and Municipal Courts Formation Law No. 35 of 2006 and its amendments of 2018.

This research highlights the role played by Municipal Courts Formation Law No. 35 of 2006 and its amendments of 2018 in protecting the environment in Jordan. This law is one of the most important laws on the environmental level in Jordan, as it outlines the legal framework governing the work of these courts, which are an important tool in enforcing environmental legislation through their jurisdiction over violations occurring within the territorial jurisdiction of municipalities, despite the lack of explicit environmental provisions in their formation law.

The research aims to demonstrate the effectiveness of municipal courts in confronting environmental violations within municipal boundaries, by clarifying the legal and regulatory framework of municipal courts, their legislative origins, their jurisdictions, and their impact on enforcing environmental legislation, analyzing relevant legal texts, and highlighting the challenges that weaken the effectiveness of these courts, such as weak judicial specialization, low penalties, and the absence of institutional coordination with regulatory and executive bodies to achieve environmental justice.

Keywords: Municipal courts; environmental justice; environmental legislation; environmental violations; environmental judiciary.

مقدمة:

نظراً لما تواجهه البيئة في عصرنا الحاضر نتيجة النمو الصناعي والعمراني الذي رافق التطور الإنساني، فقد كانت حماية البيئة من أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات الحديثة لما لها من انعكاسات ذات أثر مباشر على الصحة والتنمية المستدامة مما تطلب الحاجة لوجود تشريعات قانونية فاعلة وآليات تبعث على حمايتها، وقد عمل المشرع الأردني على ايجاد التشريعات البيئية اللازمة وانفاذها من خلال المحاكم المختصة وتحديد محاكم البلديات حيث جاء قانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006 وتعديلاته لعام 2018 الى جانب قانون تشكيل المحاكم النظامية أحد الركائز والبني التشريعية التي حددت البيئة القضائية المختصة في القضايا البيئية، فقانون تشكيل محاكم البلديات يعد الإطار القانوني الذي يضبط عمل محاكم البلديات ويحدد اختصاصها وقدرتها على التعامل مع قضايا البيئة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى أثر وفاعلية هذا القانون ودوره في حماية البيئة ومدى اتساقه مع المنظومة البيئية الشاملة في التشريع الأردني وإلى دراسة الإطار القانوني الذي ينظم عمل محاكم البلديات في الاردن ومدى فاعليتها في معالجة التحديات البيئية ومواكبتها لمقتضيات العدالة البيئية.

تم تقسيم البحث إلى مطلبين: تناول المطلب الأول الإطار التشريعي والتنظيمي لمحاكم البلديات من حيث نشأتها واختصاصها القضائي، بينما تم تخصيص المطلب الثاني لتحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بالقضايا البيئية ومدى التطبيق العملي لأحكام القانون في الواقع القضائي.

أهمية البحث:

يعد الاهتمام في البيئة من أهم القضايا المطروحة في السياسات العامة للدول بشكل عام، وذلك لارتباطها المباشر بصحة الإنسان وسلامة المجتمع واستدامة الموارد في الدولة، وتعد السلطة القضائية الجهة التي تفرض إنفاذ التشريعات البيئية، إضافة لدورها الرقابي في مدى التزام الأفراد والجهات بأحكامها، ويبرز دور محاكم البلديات في الأردن التي تم إنشاؤها

بموجب قانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006 وتعديلاته لسنة 2018، بوصفها الأداة القضائية المتخصصة التي تسهم في إنفاذ القوانين ذات الطابع البيئي.

تتمثل أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على الوظيفة الوقائية والردعية لمحاكم البلديات في حماية البيئة، وتقييم مدى فاعلية الإطار القانوني الناظم لها، وتحليل التحديات العملية التي تواجهها في الواقع القضائي، كما تبرز أهمية موضوع البحث بالاستناد لقلة الأبحاث وبالتالي ردد المكتبة القانونية الأردنية بدراسة تحليلية متخصصة في نقطة تقاطع بين القانون الإداري والجنائي والبيئي.

إشكالية البحث:

تبرز الإشكالية الرئيسة للبحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أسهم قانون تشكيل محاكم البلديات وتعديلاته في تمكين هذه المحاكم من حماية البيئة وضمان الالتزام بالقوانين البيئية في الأردن، خاصة عندما تتداخل الانتهاكات البيئية؟ وإلى أي مدى كفاية النصوص القانونية الإجرائية والموضوعية التي تحكم عملها، إلى جانب تحديات التنفيذ العملي؟

الأسئلة والفرضيات:

1. ما الإطار القانوني الناظم لمحاكم البلديات في الأردن وفقاً للقانون رقم 35 لسنة 2006 وتعديلاته لسنة 2018؟
2. ما الدور الذي تؤديه هذه المحاكم في التعامل مع القضايا البيئية داخل حدود البلديات؟
3. ما مدى فاعلية هذه المحاكم في تحقيق الردع العام والخاص في الجرائم البيئية؟
4. ما أبرز التحديات التي تواجه محاكم البلديات في ممارسة اختصاصها البيئي؟
5. كيف يمكن تطوير الإطار التشريعي أو الإداري لتعزيز فاعلية هذه المحاكم في حماية البيئة؟

الفرضيات:

1. يوجد ارتباط إيجابي بين فاعلية محاكم البلديات وقدرتها على الحد من الانتهاكات البيئية ضمن نطاقها المكاني.
2. النصوص الحالية في قانون تشكيل محاكم البلديات تفتقر إلى أدوات قضائية وإجرائية كافية لملاحقة الجرائم البيئية بفعالية خصوصاً إذا تداخلت الانتهاكات البيئية.
3. ضعف التنسيق بين محاكم البلديات والجهات التنفيذية والإدارية يقلل من فاعلية إنفاذ الأحكام البيئية.
4. تعزيز التخصص القضائي والرقابة البيئية يسهم في رفع كفاءة المحاكم في حماية البيئة.

أهداف البحث:

1. بيان الإطار القانوني لمحاكم البلديات في الأردن.
2. تحليل الدور القضائي لمحاكم البلديات في ضبط المخالفات البيئية وإنفاذ القانون.
3. تشخيص التحديات التي تواجه محاكم البلديات في أداء دورها في حماية البيئة.
4. تقييم مدى كفاءة النصوص التشريعية والإجرائية المرتبطة بعمل هذه المحاكم في القضايا البيئية.
5. تقديم توصيات علمية وعملية لتطوير دور محاكم البلديات في حماية البيئة، من خلال تعديل تشريعي أو تحسين في الأداء القضائي.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف قانون تشكيل محاكم البلديات، وتحليل النصوص القانونية الناظمة لمحاكم البلديات في الأردن، وعلى رأسها قانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006

وتعديلاته لسنة 2018، إضافة إلى القوانين ذات الصلة، كقانون حماية البيئة، وقانون الصحة العامة، وغيرها من القوانين. كما يستخدم المنهج التطبيقي من خلال الاستناد لأحكام صادرة عن محاكم البلديات الأردنية تتعلق بالمخالفات البيئية، لتقييم مدى فعالية الدور القضائي في هذا المجال.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث موزعة على مطلبين رئيسيين، ينقسم كل منهما إلى فرعين، على النحو التالي:

المطلب الأول: الإطار القانوني لمحاكم البلديات وأهميته في التشريع البيئي الأردني

الفرع الأول: الجوانب التشريعية لتأسيس محاكم البلديات وتطورها القانونية

الفرع الثاني: نطاق الاختصاص القضائي لمحاكم البلديات وعلاقته بإنفاذ التشريعات البيئية

المطلب الثاني: الإسهام القضائي لمحاكم البلديات في حماية البيئة الأردنية

الفرع الأول: دراسة النصوص القانونية المنظمة لحماية البيئة ضمن قانون تشكيل محاكم البلديات

الفرع الثاني: تقييم فاعلية محاكم البلديات في مواجهة المخالفات البيئية وجودة الأداء القضائي

المبحث الأول

الإطار القانوني لمحاكم البلديات وأهميته في التشريع البيئي الأردني

إن الأساس الدستوري للقول بوجود الحماية الدستورية للبيئة الذي بُني عليه القوانين الإجرائية والموضوعية ، فإنه لا بد من الاعتماد على التفسير لمعرفة إرادة المشرع الضمنية، و من المؤكد عدم وجود النص الدستوري الذي يتناول مباشرة الحق في البيئة، ويمكن الرجوع للنصوص الدستورية التي تناولت الحقوق والواجبات وهي المواد 5- 23 من الدستور الأردني واعتبارها أساساً لحماية البيئة، ومن خلال الرجوع للمادة 1/13 فقد ألزم المشرع الدولة بمكافحة الآفات والأمراض الوبائية للإنسان والحيوان والتي قد تعرض سلامة جميع السكان أو بعضهم للخطر ، وكذلك المادة 2/23 هـ والتي أوجبت توفير الشروط والقواعد الصحية للمعامل ويشكل هذان النصان الأساس الدستوري لحماية الصحة العامة ، وتكريس الحماية الدستورية الفعلية للصحة العامة بتوفير بيئة خالية من الاعتداءات البيئية التي تؤثر على البيئة بكافة عناصرها 1 .

يعد قانون تشكيل المحاكم البلدية قانون خاص ويشكل منهج لامركزية العدالة وتيسير الوصول إليها، خصوصاً في القضايا التي تمس الحياة اليومية للمواطن، كما أن تطور هذه المحاكم لا يمكن فصله عن الاتجاه الوطني نحو اللامركزية وتعزيز استقلال القضاء، حيث أشار تقرير اللجنة الملكية لتطوير القضاء وسيادة القانون إلى ضرورة تعزيز دور المحاكم المتخصصة، ومنها محاكم البلديات، ضمن منظومة العدالة المتكاملة 2.

تعتبر محاكم البلديات من الهيئات القضائية ذات الطبيعة الخاصة التي أنشأت بغرض تحقيق العدالة في نطاق الوحدات الإدارية المحلية، استجابة لحاجة مجتمعية وإدارية ملحة تتمثل في سرعة الفصل في المخالفات البيئية ضمن حدود البلديات، لا سيما تلك التي تمس النظام العام والبيئة والصحة والسلامة العامة وسيتم البحث بنشأة هذا القانون وتطوره و الاختصاص القضائي لمحاكم البلديات وأثره في إنفاذ التشريعات البيئية في فرعين وعلى التوالي.

المطلب الأول: الجوانب التشريعية لتأسيس محاكم البلديات وتطورها القانونية

للقوف على موضوع حماية البيئة من خلال قانون تشكيل محاكم البلديات لا بد من توضيح مصطلح البيئة 3، والتلوث 4، لقد حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية مفهوم التلوث البيئي بأنه "إدخال الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر لمواد أو طاقة في البيئة تترتب عليه آثارا ضارة يمكن أن تعرض حياة الإنسان للخطر، أو تمس الكائنات البيولوجية أو الأنظمة البيئية على نحو يؤدي إلى التأثير على أوجه الاستخدام المشروع للبيئة 5" ، أما بالنسبة لتعريف البيئة

في القانون فلقد نصت المادة 2 من قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 وحددت عناصر البيئة 6، وتم تعريف البيئة في مؤتمر البيئة البشرية في استكهولم سنة 1972 بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الانسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها وجودهم ويؤدون فيها انشطتهم" 7. إن تتبع التطور التشريعي لمحاكم البلديات في الأردن يبين الجهود التشريعية التي هدفت إلى تنظيم العدالة المحلية ضمن الإطار الأوسع للمنظومة القضائية. ويستند في ذلك إلى نصوص الدستور الأردني 8 حيث نصت المادة (27) 9 على تأسيس محاكم متخصصة، كمحاكم البلديات، شريطة أن تكون جزءاً من النظام القضائي وتخضع لأحكامه.

يعد للإدارة دوراً مهماً في حماية البيئة، لما تتمتع به من صلاحيات السلطة العامة وسلطة ضبط النشاطات التي يمارسها الأفراد من خلال عدة أدوات، ويأتي دور القضاء باعتباره كذلك مرفق مهمته تطبيق نصوص القانون لحماية البيئة 10.

بدأت الملامح الأولى لمحاكم البلديات في الأردن بموجب قانون البلديات رقم (29) لسنة 1951، حيث منحت البلديات تشكيل محاكم تنظر في المخالفات والجنح البسيطة المرتكبة ضمن اختصاصها الجغرافي، وكانت هذه المحاكم ينقصها الاستقلال التشريعي والإجرائي، وأثر ذلك على فعاليتها بالتصدي للمخالفات البيئية، وبعد ذلك تم تنظيم هذه المحاكم بموجب قوانين لاحقة، وتم تنظيم هذه المحاكم بمراحل تشريعية متعددة، عكست التوجهات القانونية والإدارية للدولة الأردنية في ضبط أداء السلطات المحلية ضمن الإطار القانوني.

وأبرز هذه القوانين قانون تشكيل محاكم البلديات رقم (35) لسنة 2006 12 بهدف إعادة تنظيم محاكم البلديات بما يتوافق مع مقتضيات العدالة المحلية الذي كان تحولاً نوعياً في الإطار التشريعي الناظم لهذه المحاكم، حيث نص صراحة على تشكيل محاكم بلدية مستقلة تمارس اختصاصها ضمن حدود البلديات، وتخضع لإشراف السلطة القضائية ممثلة بالمجلس القضائي.

لقد تم تعديل هذا القانون بموجب القانون المعدل رقم 39 لسنة 2018 13، وذلك لتعزيز استقلالية هذه المحاكم وتوسيع صلاحياتها. وتحديث إجراءات التقاضي أمامها، ويُسهم في تعزيز الردع الخاص والعام، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالمخالفات البيئية والصحية. وتأكيد تبعيتها الإدارية والفنية للمجلس القضائي، وفرض الرقابة القضائية على أعمالها، مما انسجم مع التزامات الأردن الدولية في مجال ضمان المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان.

ولدى تتبع هذا القانون بالنسخة القديمة والنسخة السارية الآن يمكن القول إن محاكم البلديات في الأردن تطورت من محاكم إدارية محلية ضعيفة الصلاحيات إلى محاكم قضائية متخصصة متكاملة، تسهم في تطبيق القانون وحماية النظام العام، خاصة في مجالات تمس البيئة والصحة والسلامة، وهو ما يتطلب مواصلة دعمها تشريعياً ولوجستياً خاصة إن آخر تعديل كان في عام 2018.

تتمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية، هذه الشخصية تعد ركناً أساسياً من أركان اللامركزية الإدارية يضاف إلى ركن الوصاية على الهيئات المحلية فلا يمكن أن يستوعب ركن الوصاية الركن الآخر من خلال محو أحد النتائج المترتبة عليه، ولذا فإن الوصاية هي استثناء على الأصل العام وهو استقلال الوحدة المحلية وحريتها في إدارة شؤونها بعيداً عن تدخل السلطة المركزية صاحبة الوصاية، طالما بقيت الأولى تخضع للقواعد النازمة للتنظيم اللامركزي المحلي إلا أنه بخصوص محاكم البلدية فهي تتبع للسلطة القضائية بعد أن كانت تتبع للسلطة التنفيذية كما في قانون 1955. 14

في مقابل القوانين تنامت مهمة الفقه في تفسير النصوص للوصول ما نقص من أحكامها، ومعرفة الثغرات ومحاولة سدها بالتعديلات، في ظل إدراك المشرع لأهمية الضرورات الاجتماعية التي تستلزم إبراز هذا الأساس 15، وفي ظل تنامي السلوك الاجرامي المصاحب للتطور الهائل في التكنولوجيا.

المطلب الثاني: نطاق الاختصاص القضائي لمحاكم البلديات وعلاقته بإنفاذ التشريعات البيئية

إن اقتران القواعد القانونية بجزاء مدني 16 أو جنائي أو اداري يوقع على من يخالفها عند الاقتضاء، كان لا بد من التحديد الدقيق للمراد من الفعل الملوث للبيئة لبيان نطاق سريان وتطبيق تلك القواعد من الناحية الموضوعية 17، وبالتالي تحديد المحكمة المختصة ومن ثم العقاب المناسب.

أشار قانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006 الى اختصاصات تمارسها محاكم البلديات في سبيل حماية البيئة وتحديد نص المادة (4) 18، مما يعني أن هذا القانون يوفر الحماية للبيئة من خلال الردع العام والخاص وذلك بإيقاع العقوبة المناسبة على مرتكبي الأفعال المضرة في البيئة الواردة في عدة قوانين وتشكل مخالفات تضر بالبيئة كقانون البلديات وقانون الصحة وقانون الزراعة وقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية ونصت الفقرة (م) " أي تشريع آخر يخول محكمة البلدية بالنظر في الجرائم التي تتناولها أحكامه والتي تقع ضمن حدود البلدية ". وبالرجوع لقانون حماية البيئة الذي لم يحدد محكمة مختصة بنظر الاعتداءات على البيئة وتحديد نص المادة 2 عندما عرفت المحكمة ب " المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها الجرم المرتكب خلافا لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه"، وبالاستناد لهذه النصوص تختص محاكم البلديات بالنظر بالمخالفات بالقوانين أعلاه والتي لها مساس بالبيئة وقانون حماية البيئة إذا كانت المخالفة تقع ضمن حدودها.

إذا كان الاعتداء خارج اختصاص محاكم البلدية المنصوص عليها في المادة من قانون تشكيل محاكم البلديات، وخارج النطاق المكاني فتختص المحاكم الأخرى الصلح والبداية بالاستناد لنصوص قانون تشكيل المحاكم النظامية 19 حيث نصت المادة 4 من القانون على ما يفيد اختصاصها بنظر جميع الدعاوى الحقوقية والدعاوى الجزائية التي لم تفوض صلاحية القضاء فيها لأي محكمة أخرى. 20 وقانون محاكم الصلح 21 حيث نصت المادة 3 على اختصاص محاكم الصلح النوعي بالنظر في المخالفات والجنح جميعها والتي لم يعين القانون محاكم أخرى للنظر فيها 22.

إن قانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006 وفي مادته الثالثة بالفقرة (ج) 23 أعطى محكمة البلدية صلاحية نظر الجرائم المنصوص عليها في القوانين التي وردن في المادة (4) سالف الذكر.

وتحدثت المادة (3) 24 عن تشكيل محاكم البلدية وتبعية قضاتها مما يعكس انتقال هذه المحاكم من كونها تابعة للسلطة التنفيذية إلى إدماجها ضمن بنية السلطة القضائية، وفي حكم صادر عن محكمة عمان الابتدائية بصفتها الاستئنائية " من اسباب الاستئناف تخطئة محكمة بلدية ... بالنتيجة التي توصلت إليها لمخالفتها قواعد الاختصاص حيث أن أحكام المادة (4/هـ) من قانون تشكيل محاكم البلديات اعتبرت أن المحكمة غير مختصة بنظر هذه الدعوى؛ إذ أن محكمة البلدية تختص فقط في الأراضي التي تقع ضمن حدودها حيث جاء بمطلع المادة (4) بأنه تختص محاكم البلدية بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضمن حدود البلدية " 25 مما يعني أن هنالك اختصاص مكاني لكل بلدية وحسب ما ورد في القانون إضافة للاختصاص النوعي، واستنادا على ذلك صدر العديد من الاحكام من محكمة التمييز ومحكمة استئناف عمان ومحاكم البداية بصفتها الاستئنافية 26. وحكم اخر صدر من محكمة بداية شرق عمان بصفتها الاستئنافية 27 وحكم صادر عن محكمة بداية مادبا بصفتها الاستئنافية 28.

ويعرف الاختصاص النوعي بأنه الصلاحية التي يقرها القانون للمحكمة في الفصل في نوعية محددة من القضايا دون غيرها بصرف النظر عن قيمتها، فالمحاكم النظامية تقسم إلى محاكم درجة أولى وهي محكمة الصلح ومحكمة البداية، ومحاكم

درجة ثانية وهي الاستئناف، ومحكمة التمييز أعلى هيئة قضائية في المملكة، ومحكمة العدل العليا وهي مختصة بالنظر في القضاء الإداري، إضافة للمحاكم الخاصة مثل محكمة الجنايات ومحكمة امن الدولة ومحاكم البلدية وغيرها²⁹. في حال وقوع مخالفات بيئية، واعتداءات غير مشروعة على الموارد الطبيعية أو التخلص من النفايات بطرق مخالفة للقانون وغيرها من الأفعال التي تمس البيئة في قوانين متعددة، فإن المحاكم الجزائية تختص بالنظر فيها وتطبيق العقوبات المقررة في التشريعات الجزائية والنصوص التي لها طابع جزائي كقانون البلديات وقانون حماية البيئة وقانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية وقانون الشركات وغيرها من القوانين التي تتضمن نصوصها نصوصاً لحماية البيئة، وباستقراء هذه القوانين لا يوجد نص خاص يحيل الى محاكم مختصة سوى قانون تشكيل محاكم البلدية والذي قد يشكل نواة لتشكيل محاكم بيئية متخصصة بموجب قانون خاص يصدر بهذا الشأن.

إن المسؤولية الجزائية إذا ما تم اكتمال عناصرها في المخالفات والاعتداءات البيئية التي من اختصاص محاكم البلدية نظرها ترتب العقاب على الشخص الطبيعي و المعنوي ، من خلال تحديد المسؤولية، ومعاقبة الجناة عن أفعالهم المخالفة للنصوص التجريبية المتعلقة في البيئة والمنصوص عليها في قانون البلديات والقوانين الأخرى التي تحيل الاختصاص لهذه المحاكم ،وتصدر محاكم العقوبة عند اكتمال اركان الجريمة البيئية أيا كان نوعها والتي تم النص عليها في القوانين ذات العلاقة، و تتمثل العقوبات بالحبس والغرامة والمصادرة والاغلاق والوقف³⁰ والحل³¹ اذا كانت شخص معنوي.

ويبرز دور النيابة العامة كجهة تحقيقية في هذا النوع من الجرائم وتوفير الأدلة اللازمة لتقديمها لمحكمة البلدية، اذ يوجد مدعي عام اختصاصه بنظر القضايا المنظورة أمام محاكم البلدية بموجب المادة 4/ج 32 ، والمادة 9/ ج 33 "بجواز تنسيب قاضي محكمة البلدية من قبل بناء على تنسيب قاضي محكمة البلدية.

هناك الأدوات القانونية التي تكفل تطبيق التشريعات البيئية، إذ تم إقرار حماية سابقة من خلال الصلاحيات الممنوحة لمأموري الضبط الإداري في الجهاز البيئي بالدولة، ولاحقة تتمثل بصلاحيات مأموري الضبط القضائي، ومن بعدها النيابة العامة بصفتها تحمي المصلحة العامة والمحركة للدعوى الجزائية ، إذ لا بد أن يقوم بهذه المهمة أعضاء نيابة مختصين بأمور البيئة وتشريعاتها³⁴ .

يتضح من خلال استعراض القانون أن محاكم البلديات تمارس اختصاصا مكانيا ووظيفيا يشمل النظر في المخالفات المرتكبة ضمن حدود البلدية، لا سيما ما نص عليه قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 من جزاءات على المخالفين، والتي تشمل مخالفات إلقاء النفايات في الأماكن العامة والحرق العشوائي للنفايات أو الإطارات والتعدي على الأشجار أو المناطق الحرجية .وجاء نص المادة (27)35 من قانون حماية البيئة يؤكد كذلك اختصاصات محاكم البلدية ، بإحالة من وزير البيئة وفي هذا تكامل بين السلطة التنفيذية والقضائية لحماية البيئة.

وبالاستناد لما تم الحديث عنه فإن محاكم البلديات تعد من أدوات إنفاذ قانون البيئة، وتشكل الجهة الأولى للتعامل مع المخالفات البيئية اليومية التي تقع ضمن نطاق البلديات، إلا أن الممارسة العملية تكشف عن تفاوت في فاعلية هذه المحاكم، وهو ما يستدعي تحليلاً معمقاً في المطلب الثاني.

المبحث الثاني

الإسهام القضائي لمحاكم البلديات في حماية البيئة الأردنية

يُعد قانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006 وتعديلاته من أبرز القوانين النازمة لاختصاص محاكم البلديات في الأردن، ويضع إطاراً تنظيمياً لعمل هذه المحاكم، ويمنحها صلاحيات نوعية تتصل مباشرة بالمخالفات البيئية

ضمن النطاق المكاني للبلديات. وتبرز أهمية هذا القانون في كونه يعهد إلى محاكم البلديات بالنظر في طائفة من الدعاوى التي تمس البيئة وهي جميعها أفعال قد تخل بالتوازن البيئي داخل المدن وتقع ضمن عدة قوانين تم النص عليها في المادة 4 من قانون تشكيل محاكم البلديات.

يعتبر موضوع البيئة والاعتداءات التي تمس أي عنصر من عناصر البيئة من أهم موضوعات القانون لكثرة تفاصيله، وبالنظر لتشتت أحكامه بين قوانين ونصوص متعددة ومتنوعة، ونظرا إلى الاهتمام الوطني بموضوع البيئة ولأنها تمس الصحة العامة والبيئة بكافة عناصرها، فقد أدى ذلك إلى كثرة المنازعات المتعلقة بشؤون البيئة، مما استوجب وضع نصوص عامة ونصوص خاصة لحماية البيئة للفصل في المنازعات البيئية³⁶.

المطلب الأول: دراسة النصوص القانونية المنظمة لحماية البيئة ضمن قانون تشكيل محاكم البلديات

تُظهر القراءة التحليلية لقانون تشكيل محاكم البلديات أن المشرع لم يفرد نصوصاً بيئية مباشرة، بل اكتفى بإعطاء هذه المحاكم اختصاصاً مكانياً ونوعياً في النظر بالمخالفات الواقعة ضمن نطاق البلديات. ولذا فإن أحكام قانون تشكيل البلديات والبلديات والبيئة وقانون العقوبات هي التي تُحدد وصف الفعل الجرمي، فيما يناط بمحكمة البلدية مهمة البت فيه.

لقد نصت المادة (4) من قانون تشكيل محاكم البلديات على أن محاكم البلديات تختص بنظر الجرائم التي تقع خلافاً لأحكام القوانين والأنظمة التي تفرضها البلديات ضمن منطقتها³⁷، وهو نص يفسر على أنه يشمل المخالفات البيئية التي تصدر عن الأفراد أو المنشآت داخل النطاق التنظيمي للبلديات، ويُعد هذا الإسناد التشريعي مهماً من زاوية تعزيز فعالية الردع القانوني تجاه الجرائم البيئية الصغرى في مقابل الجرائم والاعتداءات البيئية التي تدخل ضمن اختصاص القضاء النظامي.

إن نطاق اختصاص محاكم البلديات بالاستناد لقانون تشكيل محاكم البلديات مكانياً واضح من نص المادة (4) من ذات القانون، وحيث كان آخر تعديل لسنة 2018 بأن سمح للبلديات المتجاورة بتشكيل محاكم مشتركة، مما يعزز كفاءة النظر في القضايا البيئية العابرة للحدود البلدية³⁸، كما وسع نطاق القوانين الخاضعة لاختصاصها ليشمل قوانين مثل الغذاء والمواصفات والسياحة.

من اختصاص محاكم البلدية حسب المادة 4 من القانون وباستقراء المواد من 18 إلى 27 من قانون حماية البيئة التي نصت على العقوبات أن من ضمن الأفعال المجرمة يقع ضمن اختصاص محاكم البلدية ومنحت هذه الصلاحي في الفقرة ل من المادة 4 حيث نصت على "م أي تشريع آخر يخول محكمة البلدية بالنظر في الجرائم التي تتناولها أحكامه والتي تقع ضمن حدود البلدية".

لقد نصت المادة (40) من قانون البلديات الملغي رقم 41 لسنة 2015، و المادتين 15 و 16 من قانون الإدارة المحلية رقم 22 لسنة 2021 على اختصاصات المجلس البلدي ومهام وصلاحيات البلديات وهذا هو نهج قوانين البلديات حيث أن للبلديات مهام وصلاحيات وإن ألغيت قوانين وأصدرت قوانين جديدة، إذًا يفهم من هذه المواد أن اختصاص محاكم البلديات البيئي يستند إلى قوانين أخرى، ويُمارس عبر التطبيق العملي لأحكامها، وذلك بالاستناد لاختصاصها المكاني والنوعي الوارد في مواد القانون.

تختص هذه المحاكم بنظر الاعتداءات التي تشكل جرائم، ويعتبر محل الحماية في هذه الجرائم هو عناصر البيئة وهي عبارة عن عناصر طبيعية وصناعية، والعناصر الطبيعية تتمثل في عناصر حية وهي الإنسان والنبات والحيوان، وعناصر غير حية وهي الهواء والماء والتربة، أما العناصر الصناعية تتمثل بالأبنية من سدود ومحطات ... 40 ويجب توافر عدة أركان في الجريمة لاعتبارها جريمة وهي 41:

-حدوث تغير بالبيئة والذي قد يكون كمي كتغير كمية بعض المواد في مجال معين او نوعي كتغير في نوعية عناصر البيئة او مكاني فيتغير مكان بعض المواد الموجودة في عناصر الطبيعة أو زماني.

-أن يكون هذا التغير من فعل الإنسان المباشر أو غير المباشر.

-إلحاق أو احتمال إلحاق الضرر بالبيئة، وهنا تظهر بصورة جلية طبيعة الجرائم البيئة فلا يمكن انتظار حدوث الضرر حتى يتم تجريم الفعل فالفعل في الجرائم البيئة فيكفي مجرد تهديد القيم البيئية من جراء ارتكاب الفعل مجرم بمجرد القيام به والذي يعتبر مجرم بغض النظر عن تحقيق نتيجة أم لا. أما القصد الجرمي سواء كان بقصد أو بالخطأ تلحقه المسؤولية.

أما الركن الشرعي للجريمة الصفة غير المشروعة للفعل، يكون الفعل غير مشروع إذا نص القانون على اعتباره جريمة وفرض عقوبة على من يرتكبه 42، وتتنوع النصوص التي تجرم الاعتداءات على البيئة والتي تنظرها محاكم البلديات التي نصت عليها المادة 4 من قانون تشكيل محاكم البلديات.

على صعيد القانون المقارن حدد المشرع في الكويت الجهة القضائية المخولة بنظر مثل هذه المنازعات وتمثل بدائرة المنازعات البيئية، اذ تختص بالنظر في الجرائم والمنازعات البيئية، الا ان نص المادة (171) من القانون رقم 42 لسنة 2014 لم يذكر كيفية تشكيلها ونطاق اختصاصاتها، والأحكام التي تنظم عمل هذه الدائرة، وهذا خلل يقتضي التعديل لمعالجة هذا القصور، اذ يعد موضوع الاختصاص موضوع دستوري وتشريعي، الأصل فيه يعود للنصوص وليس للاجتهاد الفقهي، وبالنسبة لاختصاص القضاء في فرنسا فإن قواعد توزيع الاختصاصات مماثلة لتلك المطبقة بشكل عام إذ لا توجد محكمة مختصة بنظر المنازعات البيئية 43، مما يعني أن قانون تشكيل محاكم البلديات يشكل ميزة تضاف للتشريع الأردني وللسلطة القضائية.

المطلب الثاني: تقييم فاعلية محاكم البلديات في مواجهة المخالفات البيئية وجودة الأداء القضائي

إن الدور الإنفاذي لمحاكم البلديات وفعاليتها في حماية البيئة لا يقتصر على إصدار الأحكام القضائية، بل يتعداه ليشمل الإسهام في توجيه السياسة البيئية المحلية من خلال ما تصدره من قرارات قضائية رادعة وهذه غاية القوانين. و يتيح القانون للبلديات عبر التنسيق مع هذه المحاكم تفعيل صلاحيات الضبط الإداري للمخالفات البيئية، كتوجيه الإنذارات، وتنظيم الضبوط، وإحالة المخالفين إلى القضاء البلدي المختص، وما يقوم به الموظفون ممن لهم صفة الضابطة العدلية 44 من دور كبير في مكافحة الجرائم البيئية، وصدرت العديد من الأحكام التي تبرز دورهم في حماية البيئة 45.

من النواحي العملية تعد السرعة في إجراءات التقاضي أمام محاكم البلديات عاملاً مهماً في تعزيز الامتثال البيئي، لاسيما في القضايا التي تستوجب التدخل السريع لوقف الانتهاكات التي تؤثر على عناصر البيئة، وأن تفعيل دور محاكم البلديات في هذا السياق يساهم في تخفيف العبء عن القضاء النظامي، ويُعزز مبدأ التخصص القضائي في معالجة المسائل البيئية.

بالرغم من الدور الذي قام به قانون تشكيل محاكم البلديات بتعزيز التخصص والسرعة في الإجراءات تبرز الحاجة إلى تعديل بعض النصوص لتوفير أحكام صريحة تعنى بالجرائم البيئية وتعزز العقوبات المقررة لها، بما يتناسب مع جسامه الأضرار التي قد تلحق بالبيئة نتيجة لتكرار هذه الأفعال. كما أن تدريب الكوادر القضائية والادعاء العام في محاكم البلديات على مفاهيم العدالة البيئية سيشكل تقدماً يظلم به هذا القانون نحو تعزيز فاعلية هذا القانون في حماية البيئة.

يشير الواقع الفعلي الى عدد من التحديات التي تواجه محاكم البلديات في أداء دورها البيئي، منها:

1. ضعف التدريب المتخصص في القضايا البيئية فالقضاة في محاكم البلديات غالباً غير متخصصين في قضايا البيئة، مما يُؤثر على جودة الأحكام.

2. عدم تحقيق العقوبات الردع اللازم للحد من الجرائم البيئية إذ أن الغرامات المفروضة بموجب بعض القوانين البيئية لا تشكل رادعا حقيقيا، خاصة على الشركات الكبرى التي اغلب بالانتهاكات البيئية تتم من قبلها.
3. ضعف أدوات التنفيذ فبعض البلديات تفتقر إلى كوادرات قادرة على تنفيذ قرارات محكمة البلدية المتعلقة بإزالة آثار الاعتداءات إذ ان الدعم اللوجستي للمحاكم يمكن ان يتجاوز من خلاله هذه الإشكالية.
4. محدودية التنسيق المؤسسي بين الجهات ذات العلاقة، إذ لا يوجد ربط فعال بين وزارة البيئة والنيابة العامة ومحكمة البلدية لضمان متابعة تنفيذ الأحكام البيئية.
- تعد النصوص الإجرائية لحماية البيئة الى جانب النصوص الموضوعية أداة فعالة لحماية البيئة، ومن النصوص الإجرائية وسائل الضبط التي يمكن القانون الادارة منها لتشكل أدوات وقاية في مواجهة الأفعال التي قد تحدث مخالفة للقوانين، ونظرا للضرر البيئي وطبيعته الخاصة فقد اهتمت التشريعات البيئية بوسيلتين وهما وسيلة الضبط القضائي ووسيلة الترخيص⁴⁶.

خاتمة:

يتضح من هذا البحث أن قانون تشكيل محاكم البلديات رقم 35 لسنة 2006 وتعديلاته لسنة 2018 يشكل خطوة تشريعية مهمة في تعزيز دور القضاء المحلي في إنفاذ التشريعات البيئية، ورغم أن القانون لم يتضمن نصوصاً بيئية مباشرة، فإن إسناد الاختصاص لمحاكم البلديات بالنظر في المخالفات الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للبلديات، ومن ضمنها المخالفات البيئية، يعد أساساً قانونياً يمكن البناء عليه بالتوسيع من دائرة الاختصاص للنظر بالمخالفات البيئية وذلك لأن محاكم البلديات هي الأقرب محلياً وعلى اطلاع بالمخالفات التي تتم في دائرتها ومتابعة البلديات هذه الأمور فيما بعد بمنح التراخيص أم لا.

إن التحديات العملية تقف عائقاً أمام تحقيق الفاعلية المطلوبة لمحاكم البلديات في حماية البيئة، ولذلك فإن تحسين أداء هذه المحاكم يتطلب إعادة النظر في التشريعات ذات الصلة، وبناء قدرات القضاة، وتعزيز التنسيق بين الجهات التنفيذية والقضائية، وتم التوصل الى جملة من النتائج والتوصيات، من أبرزها:

نتائج البحث وهي:

- إن محاكم البلديات رغم عدم وجود نصوص بيئية صريحة في قانون تشكيلها، تُعد أداة مهمة في إنفاذ التشريعات البيئية.
- لمحاكم البلديات ولاية على المخالفات الواقعة ضمن النطاق المكاني للبلديات.
- يوجد عدد من التحديات التي تُضعف من فاعلية هذه المحاكم، منها ضعف التخصص القضائي، عدم تحقيق الردع الكافي في العقوبات، وغياب التنسيق المؤسسي مع الجهات الرقابية والتنفيذية.
- تسهم محاكم البلديات في التخفيف عن كاهل المحاكم النظامية، مع المحافظة على الضمانات القانونية اللازمة للمتقاضين، وفقاً لمبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات.
- المشرع لم يفرد نصوصاً بيئية مباشرة في القانون.
- يُعزز قانون تشكيل محاكم البلديات مبدأ التخصص القضائي في معالجة المسائل البيئية.
- توصل البحث الى جملة من التوصيات:
- ضرورة تطوير التشريع بوضع نصوص بيئية مباشرة في اختصاص محاكم البلديات والتوسع باختصاصات محاكم البلديات بالنظر للدور التنموي للبلديات وفي ظل تزايد التلوث الذي يشكل عائقاً للتنمية المستدامة.
- إنشاء دوائر بيئية متخصصة ضمن محاكم البلديات.

- تعزيز تأهيل القضاة في المجال البيئي وضرورة التخصص في هذا المجال.
- تفعيل دور هذه المحاكم ضمن منظومة متكاملة للعدالة البيئية في الأردن الى جانب المحاكم الأخرى التي تنظر القضايا البيئية من محاكم إدارية وجنائية ومدنية.
- تعزيز التعاون بين محاكم البلديات مع الجهات البيئية المتخصصة فيما يخص الخبرة البيئية وعند تنفيذ الاحكام الصادرة.
- ضرورة إيجاد نص بمنح القضايا المنظورة من محاكم البلدية صفة الاستعجال بالنظر لخطورة المخالفات البيئية.
- تعديل العقوبات البيئية الواردة في القوانين ذات العلاقة لتكون أكثر ردعاً.

قائمة المراجع:

- الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.
- قانون تشكيل محاكم البلديات رقم (35) لسنة 2006.
- قانون معدل لقانون تشكيل محاكم البلديات لسنة 2018.
- قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017.
- قانون الإدارة المحلية رقم 22 لسنة 2021.
- قانون البلديات الأردني رقم 41 لسنة 2015.
- الكتب:
- العادلي، محمود، 2003، موسوعة حماية البيئة، ج 3، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- النعمان، محمد عبد الله، 2004، الحماية الدولية للبيئة البحرية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- حشيش، احمد محمد، 2008، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر، دار الكتب القانونية، مصر.
- حسنى، محمود نجيب، 1989، شرح قانون العقوبات / القسم العام، (ط)، دار النهضة العربية القاهرة.
- سلامة، احمد عبد الكريم، 2002-2003، قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث - تنمية الموارد البشرية)، القاهرة، دار النهضة العربية.

مقالات:

- الباز، داود عبد الرزاق، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث في دولة الكويت، مجلس النشر العلمي لجنة التعريف والتأليف، جامعة الكويت.
- الحسبان، عيد أحمد، 2011، النظام الدستوري للحق في البيئة في النظم الدستورية دراسة دستورية تحليلية مقارنة، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 38، العدد 1، 2011، عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.
- الشخاينة، سميح، 2022، الإختصاص النوعي لمحاكم البلديات في التشريعات الأردنية، المجلة العربية للنشر العلمي، ISSN: 2663-5798، الإصدار الخامس - العدد خمسون، تاريخ الإصدار: 2 - كانون الأول - 2022م.
- الكندري، محمد حسن، 2021، دور القاضي الإداري في المنازعات البيئية: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - السنة التاسعة - العدد 1 - العدد التسلسلي 33 - رجب - شعبان 1442 هـ/ مارس 2021.
- منصور، باسل، المدني، مراد، التنظيم القانوني للبيئة في التشريع الفلسطيني. دراسة مقارنة الأردن ومصر، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث المجلد 4 (العدد) 2.

تقارير:

- «القاضي الإداري وقانون البيئة»، تقرير مقدم من مجلس الدولة الفرنسي لمؤتمر الرابطة AIHJA (الثالث عشر، كارثاجين، 2013، ص3 وما بعدها. مشار اليه عند الكندري، محمد حسن ، دور القاضي الإداري في المنازعات البيئية: دراسة مقارنة ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - السنة التاسعة - العدد 1 - العدد التسلسلي 33 - رجب - شعبان 1442 هـ/ مارس 2021.
- تقرير اللجنة الملكية لتطوير القضاء ، 2017 <https://rhc.jo/sites/default/files/TheRoyalCommitteeReport.pdf>

مؤتمرات:

- القبيلات، حمدي (2016) استقلال مجالس المحافظات وحدود الرقابة عليها، منشورات وزارة الداخلية الأردنية، مؤتمر البحر الميت 28-30/4/2016.
- عيسى ، حسام عبد الحليم ، 2018، دور القانون الاداري في مجال حماية البيئة، مقدم إلى المؤتمر العلم الخامس في القانون بكلية الحقوق - جامعة طنطا تحت عنوان "القانون والبيئة 23-24 إبريل 2018.
- أحكام محكمة التمييز الأردنية.
- أحكام محكمة عمان بصفتها الاستئنافية، أحكام محكمة مادبا بصفتها الاستئنافية.
- مو اقع الكترونية
- الموقع الالكتروني لديوان التشريع والرأي

<https://www.lob.gov.jo/?v=1&lang=ar#!/LegislationDetails?LegislationID=3311&LegislationType=2&isMod=false>

الهوامش:

- 1 الحسان، عيد أحمد ، النظام الدستوري للحق في البيئة في النظم الدستورية دراسة دستورية تحليلية مقارنة، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 38، العدد 1، 2011 ، عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة، ص 294 .
- 2 تقرير اللجنة الملكية لتطوير القضاء، 2017 <https://rhc.jo/sites/default/files/TheRoyalCommitteeReport.pdf>
- 3 بيئة": اسم، هي مجموع العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تحيط بالإنسان والحيوان والنبات، وتشكل محيطه الطبيعي من أوجب الواجبات في عصرنا ضرورة المحافظة على البيئة عاش في بيئة صحراوية.
- عوامل البيئة: أي العوامل التي تسيطر على أحوال الكائنات الحية وتوزيعها في محيطات الطبيعة المختلفة.
- والبيئة: المنزل. والبيئة الحال. وحماية البيئة: وقايتها من التلوث،
- علم البيئة: (البيئة والجيولوجيا) علم يدرس علاقة البيئة بالحياء، فيبحث في علائق الكائنات الحية ببيئتها الطبيعية، وخصوصاً تأثير العوامل الطبيعية والإقليمية فيها، (البيئة) : مصطلحات كل مكونات الثروة الطبيعية بما في ذلك الأرض والهواء والبحر والمياه الجوفية منها والسطحية، كمجاري المياه والبحيرات الشاطئية والسباح وما شابه ذلك وكذلك الفضاءات والمواقع والأطر الطبيعية وشئ أنواع الحيوانات والنباتات. (قانونية)".
- 4 ات التلوث هو الفعل الذي يمثل السلوك الجرمي للجاني على البيئة أو أحد عناصرها لذلك فقد حرصت التشريعات البيئة المختلفة على تعريف التلوث، وعرفت المادة الثانية من قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 " اي تغيير سلبى على اي من عناصر البيئة يتخطى بصورة مباشرة او غير مباشرة المعايير والمواصفات البيئية المعتمدة من الوزارة، او يتسبب بهذا التغيير سواء حدث بدرجة محسوسة او غير محسوسة أو يؤدي الى الحد من استعمال هذه العناصر او يقلل من قيمتها الاقتصادية او الجمالية او الاجتماعية او يؤدي الى القضاء عليها جزئيا او كليا او يؤثر في ممارسة الحياة الطبيعية للكائنات الحية، وكل ما يخل بالتوازن الطبيعي الخاص بها."
- 5 النعمان، محمد عبد الله ا، الحماية الدولية للبيئة البحرية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 24.

- 6 المادة 2 من قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 "البيئة: الوسط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية وما يحتوي عليه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة وتفاعلات اي منها وما يقيمه الانسان من منشآت أو أنشطة فيه".
- 7 الشخيلي، عبد القادر، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والاعلام، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص. 28.
- 8 دستور المملكة الاردنية الهاشمية المنشور على الصفحة 3 من عدد الجريدة الرسمية رقم 1093 بتاريخ 1952/08/1
- 9 المادة 27 من الدستور "السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون"
- 10 عيسى، حسام عبد الحليم، دور القانون الاداري في مجال حماية البيئة، مقدم إلى المؤتمر العلم الخامس في القانون بكلية الحقوق - جامعة طنطا تحت عنوان "القانون والبيئة 23-24 إبريل 2018، ص 1.
- 11 قانون البلديات المنشور على الصفحة ٤٣ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٩٥٥/٠١/٠٥
- 12 قانون تشكيل محاكم البلديات رقم (35) لسنة 2006
- 13 القانون المعدل رقم 39 لسنة 2018
- 14 القبيلات، حمدي (2016) استقلال مجالس المحافظات وحدود الرقابة عليها، منشورات وزارة الداخلية الأردنية، مؤتمر البحر الميت 30/1264-28.
- 15 الباز، داود عبد الرزاق، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث في دولة الكويت، مجلس النشر العلمي لجنة التعريف والتأليف، جامعة الكويت، ص 63-64.
- 16 حكم محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية ٢٠٢٣/١٨٠٩ "إعادة تدوير الورق والكرتون ليس ترخيصاً لهذه الغاية ذلك أن ترخيص إعادة الورق والكرتون متوقف على الحصول على موافقة وزارة البيئة التي لم تصدر موافقتها وبالتالي فإن شروط الترخيص غير متحققة وفقاً لأحكام المادة (١٣) من قانون رخص المهن وتعديلاته كما أن المدعى عليها هي صاحبة الصلاحية في منح وتجديد أو عدم تجديد رخص المهن وفقاً لأحكام قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية وقانون البلديات والتشريعات ذات العلاقة مما يجعل من أعمالها من قبيل الجواز الشرعي الذي ينافي الضمان وفي ذلك نجد أن محكمة الاستئناف وبصفتها محكمة موضوع تستقل في تقدير ووزن البيئة وتكوين قناعتها في النزاع المطروح أمامها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة التمييز على أن تكون النتيجة التي توصلت إليها مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً....".
- 18 المادة 4 "تختص محكمة البلدية بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضمن حدود البلدية خلافاً لأحكام القوانين المبينة أدناه وأي قوانين محلها وأي أنظمة صادرة بمقتضى أي منها وحسب مقتضى الحال :
- أ. قانون الحرف والصناعات رقم (16) لسنة 1953
- ب. قانون البلديات رقم (29) لسنة 1955
- تنظيم المدن والقرى والأبنية
- ج. قانون رقم (79) لسنة 1966
- د. قانون الصحة العامة رقم (21) لسنة 1971 بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمكاه الصحية ومكافحة الملائيا .
- هـ قانون الزراعة رقم (20) لسنة 1973 بالنسبة للجرائم المتعلقة بمكافحة أمراض الحيوان والحجر البيطري وذبح الحيوانات وسلخها .
- و. قانون السير رقم (47) لسنة 2001.
- ز قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدينة عمان رقم (7) لسنة 1977 بالنسبة إلى محكمة أمانة عمان الكبرى .
- ح. قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم (21) لسنة 1985
- ط. قانون رخص المهن المدينة عمان رقم (20) لسنة 1985 بالنسبة إلى محكمة أمانة عمان الكبرى .
- ي. قانون رخص المهن رقم (28) لسنة 1999
- ك. قانون الصناعة والتجارة
- ل قانون السياحة
- م أي تشريع آخر يخول محكمة البلدية بالنظر في الجرائم التي تناولها أحكامه والتي تقع ضمن حدود البلدية ."
- 19 قانون تشكيل المحاكم النظامية المنشور على الصفحة ١٣٠٨ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٤٨٠ بتاريخ ٢٠٠١/١٨/٠٣

20 المادة 4 من قانون تشكيل المحاكم النظامية

ا - تشكل محاكم تسمى (محاكم البداية) في المحافظات أو الأولوية أو أي مكان آخر بمقتضى نظام يحدد فيه الاختصاص المكاني لكل منها وتؤلف كل محكمة من رئيس وعدد من القضاة.

ب يكون لمحاكم البداية :-

ا بصفتها البدائية : صلاحية القضاء في جميع الدعاوى الحقوقية والدعاوى الجزائية التي لم تفوض صلاحية القضاء فيها لأي محكمة أخرى.

21 قانون محاكم الصلح رقم 23 لسنة 2017 المنشور على الصفحة 4608 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5474 بتاريخ 2017/01/08 .

22 المادة 3 قانون محاكم الصلح " تختص محكمة الصلح بالنظر في المخالفات والجنح جميعها والتي لم يعين القانون محاكم أخرى للنظر فيها".

23 المادة 3 قانون تشكيل محاكم البلديات " أ . تشكل محكمة البلدية بموجب نظام خاص ويصدر وفق الإجراءات التالية:

1 - بناءً على تنسيب رئيس الوزراء المستند إلى توصية مجلس أمانة عمان الكبرى بالنسبة لأمانة عمان الكبرى.

2 - بناءً على تنسيب وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المستند إلى توصية المجلس البلدي بالنسبة للبلديات الأخرى.

ب . تعتبر محكمة البلدية محكمة صلح من جميع الوجوه بالمعنى المبين في قانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون محاكم الصلح وأي قانون آخر معمول به وتكون مختصة بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكام القوانين المذكورة في المادة (4) من هذا القانون دون سواها مما يقع ضمن اختصاص محاكم الصلح.

ج . يعين لمحكمة البلدية قاض أو أكثر ومدع عام أو أكثر من ملاك القضاة في وزارة العدل حسبما تقتضيه الحاجة.

د . تطبق على قضاة محكمة البلدية والمدعين العامين لديها أحكام قانون استقلال القضاء وأي تشريعات تتعلق بالقضاة النظاميين.

هـ تتحمل البلدية رواتب قضاة محكمتها والمدعين العامين فيها وعلاواتهم وحقوقهم المالية الأخرى.

و . تعقد محكمة البلدية جلساتها في المكان الذي يخصصه المجلس البلدي لهذه الغاية ضمن حدود البلدية .

24 المادة 3 قانون تشكيل محاكم البلديات: "أ تشكل محكمة البلدية بموجب نظام خاص ويصدر وفق الإجراءات التالية :

1 - بناءً على تنسيب رئيس الوزراء المستند إلى توصية مجلس أمانة عمان الكبرى بالنسبة لأمانة عمان الكبرى.

2- بناءً على تنسيب وزير الشؤون البلدية المستند إلى توصية المجلس البلدي بالنسبة للبلديات الأخرى.

ب - يجوز تشكيل محكمة بلدية مشتركة لعدد من البلديات المتجاورة بموجب نظام خاص يصدر بناءً على تنسيب وزير الشؤون البلدية المستند إلى توصية مجالس تلك البلديات.

ج - تعتبر محكمة البلدية محكمة صلح من جميع الوجوه بالمعنى المبين في قانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون محاكم الصلح وأي قانون آخر معمول به وتكون مختصة بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكام القوانين المذكورة في المادة (4) من هذا القانون دون سواها مما يقع ضمن اختصاص محاكم الصلح.

د - يعين لمحكمة البلدية قاض أو أكثر ومدع عام أو أكثر بقرار من المجلس القضائي حسبما تقتضيه الحاجة.

هـ - تطبق على قضاة محكمة البلدية والمدعين العامين لديها أحكام قانون استقلال القضاء وأي تشريعات تتعلق بالقضاة النظاميين.

و تعقد محكمة البلدية جلساتها في المكان الذي يخصصه المجلس البلدي لهذه الغاية ضمن حدود البلدية.

ز تتحمل البلدية رواتب قضاة محكمتها والمدعين العامين فيها وعلاواتهم وحقوقهم المالية الأخرى."

25 الحكم رقم 1657/2024 صادر عن محكمة عمان الابتدائية بصفتها الاستئنائية .

26 الحكم رقم 455 لسنة 2023 صادر عن محكمة العقبة الابتدائية بصفتها الاستئنائية " وفي ذلك نجد بأن الجرم المسند للمستأنف ضده هو مخالفة أحكام المادة (133/1) (بدلالة الفقرة ج1/1) من قانون الزراعة، وبالرجوع لأحكام المادة (4) من قانون تشكيل محاكم البلديات فقد تضمنت ما يلي:-) تختص محكمة البلدية بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضمن حدود البلدية خالفاً للحكام القوانين المبينة ادناه واي قوانين محلها واي انظمة صادرة بمقتضى أي منها وحسب مقتضى الحال :-أ- قانون الحرف والصناعات رقم (16) لسنة 1953 ب- قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 ج- قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (79) لسنة 1966 د- قانون الصحة العامة رقم (47) لسنة 2008 هـ- قانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015. "...

27 لحكم رقم 307 لسنة 2018 - بداية شرق عمان بصفتها الاستئنائية " ان المشرع قد منح صالحيه الفحص والرقابة على الغذاء المحلي والمستورد وجميع م ارجل تداوله للمؤسس العام للغذاء والدواء وفقاً للحكام المادتين 3 و4 من قانون الرقابة على الغذاء نجد في ذلك ان المشرع قد منح صالحيه الرقابة على الغذاء المحلي والمستورد ومنها اللحوم المجمدة المفرومة من الهواء لجهتين هما المؤسسة العامة للغذاء والدواء بموجب

قانون الغذاء رقم 30 لسنة 2015 وامانة عمان الكبرى بموجب نظام المسالخ في امانة عمان الكبرى ولغايات منع الازدواجية في الرقابة وتحديد المهام والواجبات المتعلقة بالرقابة على الغذاء تنظيم عدة مذكرات تفاهم بين المؤسسة العامة للغذاء والدواء وامانة عمان الكبرى ومنها مذكرة التفاهم المنظمة بتاريخ 2016/6/12 ومذكرة التفاهم المنظمة بتاريخ 2017/1/22 وحيث ان موضوع المخالفة هو عدم عرض اللحوم المجمدة على مسلخ امانة عمان لغايات المعاينة والفحص من اجل اجازتها للبيع والاستهلاك البشري فكان على محكمة الدرجة وقبل الفصل بالدعوى التثبيت من عرض اللحوم موضوع الدعوى على المؤسسة العامة والغذاء وتاريخ عرضها عليها وجلب مذكرات التفاهم السابقة واللاحقة لتنظيم المخالفة للتثبيت من الجهة المخولة بالفحص والمعاينة والإجازة للاستهلاك البشري وقت ورود هذه اللحوم ووقت تنظيم المخالفة ووفقا لمذكرات التفاهم ان وجدت ومن ثم بيان مدى تأثير هذه المذكرات على مخالفة موضوع هذه الشكوى وحيث ان محكمة الدرجة الأولى لم تفعل ذلك فيكون قرارها سابقا لوانه ومستوجبا للفسخ وعليه ودون الرد على باقي الاستئناف تقرر المحكمة فسخ القرار المستأنف واعادة الأوراق الى مصدرها للسير حسب ما سلفناه".

28 الحكم رقم 9 لسنة 2024 - بداية مادبا بصفتها الاستئنافية " وحيث ان قانون تشكيل محاكم البلديات تم تعديل نص المادة إلى أربعة منه وازداد بموجب هذا التعديل الجرائم المرتكبة خالفا لإحكام قانون الزراعة بان تنظر من قبل محاكم البلديات والتي أصبحت بموجب جميع الجرائم المرتكبة خالفا لإحكام قانون الزراعة من اختصاص محكمة البلدية وهو نص الحق لقانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015 وبموجبه أصبحت الجرائم المرتكبة خالفا لإحكام قانون الزراعة من اختصاص محاكم البلديات وعليه فإن محكمة بلدية مادبا الكبرى هي المختصة بنظر الدعوى وحيث ان محكمة بلدية مادبا قضت بإعلان عدم اختصاصها فتكون أخطاء بتطبيق القانون وان ما جاء بهذا السبب يرد على القرار المستأنف مما يستوجب فسخ الحكم".

29 الشخانية، سميح، الاختصاص النوعي لمحاكم البلديات في التشريعات الأردنية، المجلة العربية للنشر العلمي، ISSN: 2663-5798، الإصدار الخامس - العدد خمسون، تاريخ الإصدار: 2 - كانون الأول - 2022م، ص 1411.

30 المادة 36 عقوبات " يمكن وقف كل نقابة وكل شركة أو جمعية وكل هيئة اعتبارية ما خلا الإدارات العامة إذا اقترف مديروها، أو أعضاء إدارتها، أو ممثلوها، أو عمالها باسمها، أو بإحدى وسائلها جنائية، أو جنحة مقصودة يعاقب عليها بسنني حبس على الأقل".

31 المادة 37 يمكن حل الهيئات المذكورة في الحالات التي أشارت اليها المادة السابقة:

أ- إذا لم تتقيد بموجبات التأسيس القانونية.

ب- إذا كانت الغاية من تأسيسها مخالفة للقوانين أو كانت تستهدف في الواقع مثل هذه الغايات.

ج- إذا خالفت الأحكام القانونية المنصوص عليها تحت طائلة الحل.

د- إذا كانت قد وقفت بموجب قرار مبرم لم تمر عليه خمس سنوات.

32 4/ج " يعين لمحكمة البلدية قاض أو أكثر ومدع عام أو أكثر من ملاك القضاة في وزارة العدل حسبما تقتضيه الحاجة "

33 المادة 9/ ج " يجوز لوزير العدل بناء على تنسيب قاضي محكمة البلدية انتداب أي موظف من موظفي محكمة البلدية ممن يحملون الدرجة الجامعية الأولى في القانون على الأقل للقيام بوظيفة المدعي العام فيها ."

34 سالم، أحمد مبارك، الاستعدادات والأدوات القانونية اللازمة لكفالة تنفيذ التشريعات البيئية في دول مجلس التعاون، قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة ، قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، 2013. ، الرقم الموحد المطبوعات المجلس: 0478- 099 / ح / ك / 2013 م. ، سلسلة مجلة التعاون ، 4 ، رئيس تحرير مجلة التعاون - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 77.

35 المادة 27 من قانون حماية البيئة "تُفرض العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون من قبل المحكمة المختصة، وللوزير أن يُحيل المخالفة إلى محكمة البلدية المختصة".

36 الكندري، محمد حسن، دور القاضي الإداري في المنازعات البيئية: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - السنة التاسعة -

العدد 1 - العدد التسلسلي 33 - رجب - شعبان 1442 هـ/ مارس 2021، 149.

37 المادة 4 قانون تشكيل محاكم البلديات " تختص محكمة البلدية بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضمن حدود البلدية خلافاً لأحكام القوانين المبينة أدناه وأي قوانين تحل محلها وأي أنظمة صادرة بمقتضى أي منها وحسب مقتضى الحال:"

- 38 المادة 3 قانون تشكيل محاكم البلديات: " ١ - ب - يجوز تشكيل محكمة بلدية مشتركة لعدد من البلديات المتجاورة بموجب نظام خاص يصدر بناء على تنسيب وزير الشؤون البلدية المستند إلى توصية مجالس تلك البلديات".
- 39 المادة 40 قانون البلديات " مع مراعاة احكام اي تشريع آخر تناط بمجلس البلدية الوظائف والسلطات والصلاحيات المبينة في البنود التالية ضمن حدود منطقة البلدية ويحق له أن يمارسها مباشرة على ايدي موظفيه ومستخدميه، أو أن يعهد بها أو ببعضها الى متعهدين او ملتزمين او مقاولين وان يعطي بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو شركات لمدة لا تتجاوز ثلاثين سنة ويشترط في هذه الحالة حصول موافقة مجلس الوزراء على مدة الامتياز وشروطه وعلى المجلس الالتزام بتوزيع الخدمات على جميع مناطق البلدية بعدالة:
- 1- تخطيط البلدة والشوارع: تخطيط البلدة وفتح الشوارع والغاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتعييدها وإنشاء ارضيتها وصيانتها وتنظيفها وانارتها وتسميتها او ترقيمها وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة وتكليف أصحابها بإقامة الاسوار حولها.
- 2- رخص البناء: مراقبة انشاء الابنية وهدمها وتغيير اشكالها وتركيب مصاعد كهربائية فيها والعطاء رخص الاجراء هذه الأعمال. وتحديد موقع البناية وشكلها ونسبة مساحتها إلى مساحة الأرض المنوي انشاؤها عليها وضمان توفر الشروط الصحية. فيها.
- 3- المجاري: تصريف مياه الامطار وإنشاء دورات المياه والمرافق الصحية العامة وادارتها ومراقبتها.
- 4- الأسواق العامة: تنظيم الاسواق العامة وأنشائها وتعيين انواع البضائع التي تباع في كل منها أو حظر بيعها خارجها.
- تنظيم الحرف والصناعات وتعيين مناطق طق خاصة لكل صنف منها ومراقبة المحلات والاعمال المقلقة للراحة أو ه- الحرف والصناعات :...."
- 40 العادلي، محمود، موسوعة حماية البيئة، ج 3، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 124.
- 41 حشيش، احمد محمد، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ اسلمة القانون المعاصر، مصر، دار الكتب القانونية، 2008، ص 156.
- 42 حسنى، محمود نجيب، شرح قانون العقوبات / القسم العام، (ط)، دار النهضة العربية القاهرة - 1989، ص (63).
- 43 «القاضي الإداري وقانون البيئة»، تقرير مقدم من مجلس الدولة الفرنسي لمؤتمر الرابطة AIHJA (الثالث عشر، كارتاجين، 2013، ص 3 وما بعدها. مشار اليه عند الكندري، محمد حسن، دور القاضي الإداري في المنازعات البيئية: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - السنة التاسعة - العدد 1 - العدد التسلسلي 33 - رجب - شعبان 1442 هـ/ مارس 2021، 150.
- 44 المادة 7 قانون تشكيل محاكم البلديات " يطبق القضاة والمدعون العامون والموظفون والمستخدمون في محكمة البلدية وموظفو الضابطة العدلية اثناء قيامهم بواجب العمل احكام هذا القانون واي تشريع آخر ذي علاقة".
- 45 الحكم رقم 7136 لسنة 2024 - محكمة التمييز بصفتها الحقوقية، أمام تعنت المدعى عليها عن رفع الحجز منذ تاريخ 2016/3/20 فقد لجأت المدعية إلى تحويل مشروعات المدعى عليهم إلى الإدارة الملكية لحماية البيئة بواسطة محكمة جنوب عمان لضرورة إجابة الطلب بخصوص توقيت المخالفات وصورها وصور المركبات لحظة المخالفات"
- 46 منصور، باسل، المدني، مراد، التنظيم القانوني للبيئة في التشريع الفلسطيني. دراسة مقارنة الأردن ومصر، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث المجلد 4(العدد 2)، ص 38.

إحياء الموات القريب من العمران هل يفتقر إلى إذن السلطان

د. محمد عالي أحمد الفاروق

كلية الشريعة بجامعة العلوم الإسلامية بلعيون (موريتانيا)

The Revitalization of Dead Land Near Urban Areas: Does It Require the Permission of the Ruler?

Dr. Mohamed Aly Ahmed El Varough

<https://orcid.org/0009-0001-1018-8356>

Faculty of Sharia, University of Islamic Sciences, Laayoune (Mauritania), varouki@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 07 / 27 تاريخ القبول: 2025 / 10 / 15 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

تعالج هذه الدراسة مسألة مهمة من المسائل المتعلقة بفقه عمارة الأرض، وإحياء الموات، وقد هدفت إلى الاطلاع على آراء الفقهاء في إحياء الموات القريب من العمران، هل يفتقر في إحيائه لإذن السلطان، مع محاولة الاطلاع على أسباب الخلاف في ذلك، وبيان الرأي الراجح في المسألة.

وقد توصلت إلى نتائج عديدة، وخلاصات مفيدة، تبين من خلالها أن عمارة الأرض، واستغلال خيراتها النافعة فيما يُحقق مراد الله تعالى من المقاصد الأساسية للإسلام، وهو من المقاصد الشرعية التي نصَّ عليها القرآن الكريم في غير ما موضع منه، إضافة إلى كون ذلك يُعدُّ من أهمِّ الحلول التي جاءت بها السُّنة النبوية لمعالجة الأزمات التي تُعاني منها المجتمعات المعاصرة؛ بسبب تركُّز التجمُّعات البشرية في المُدن الكبيرة، مما يُؤدِّي إلى زيادة الطلب على الخدمات العمومية، ويسبِّب اختناقات عمرانية ترهق كاهل المدينة، لذلك جاءت الشريعة الإسلامية بفتح آفاق جديدة، وشجَّعت على إحياء موات الأرض، وعمارتها.

الكلمات المفتاحية: الإحياء، الموات، العمران، السلطان، الإقطاع.

Abstract:

This study addresses an important issue related to the Islamic jurisprudence of land development and the revival of dead land (ihya' al-mawāt). It aims to examine the opinions of Islamic jurists regarding the revival of dead land located near urban areas, and whether such revival requires prior authorization from the governing authority. The study also seeks to explore the reasons behind the juristic disagreement on this matter and to determine the most preponderant opinion.

The research concludes with several significant findings. Most notably, it affirms that developing the earth and utilizing its beneficial resources in ways that fulfill the divine objectives is among the core purposes of Islamic law. This objective is clearly emphasized in various verses of the Holy Qur'an. Moreover, the study highlights that land development is considered one of the key solutions presented in the Prophetic Sunnah to address the pressing crises faced by contemporary societies—particularly those arising from the concentration of populations in large urban centers. Such concentrations place increasing pressure on public

services and cause urban congestion that burdens city infrastructure. Hence, Islamic law promotes opening new horizons through encouraging the revival and development of uninhabited land.

Keywords: Revitalization; Dead Land; Urbanization; Ruler; Iqtā' (Land Grant).

مقدمة:

الحمد لله الذي فقّه في الدين من أراد به خيراً، وأولاه مئوبة، وأجرا، وأعظم له عنده محلاً، وقدرًا، أحمدته جلّ على جميع آلائه حمداً يكافئ ما تزايد منها.

والصلاة، والسلام الأتمّان على مولانا الرسول الأمين، محمد سيد الأوّلين، والآخريين، أعدّل من قضى، وأرأف من حكم، وعلى آله الأبرار، وصحبه الأخيار، أئمة الفتوى، وموئل الأحكام.

وبعد، فمن المعلوم أنّ من المقاصد الشرعية الأساسية لدين الإسلام مقصد عمارة الأرض، واستغلال خيراتها النافعة فيما يحقق مراد الله تعالى، بما فيه صلاح العباد، والبلاد، وهذا المقصد من المقاصد الشرعية التي نص عليها القرآن الكريم في غير ما موضع منه، قال جل من قائل: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَقُومِ عَبْدُ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود، الآية: 60]، فالاستعمار هو طلب العمارة؛ لأنّ السين والتاء في "استفعل" يدلان على الطلب، والطلب المطلق من الله تعالى في أصله يدلّ على الوجوب⁽¹⁾، فيجب لأجل ذلك العمل على عمارة الأرض، وإحيائها بما يحقق مصالح العباد، وقد شعر بهذه المسؤولية أمير المؤمنين، وخليفته العادل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث قال في مقولته المشهورة: "والله لو أنّ بغلة عثرت في سواد العراق، لخشيت أن يسأل عنها عمر: لم لم تُسوّ لها الطريق"، والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً، ولعل من أصرحها في الدلالة على هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم: «إن قامت على أهدكم القيامة، وفي يده فسيلة⁽²⁾، فليغرسها⁽³⁾»، وقد أخرج الإمام البخاري من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أعمر أرضاً ليست لأحدٍ، فهو أحقّ»، قال عروة: «قضى به عمر رضي الله عنه في خلافته⁽⁴⁾».

ولأجل ذلك كان إحياء الموات في الإسلام من الأهمية بمكان، وهو يعد من أهمّ الأدوات المحققة لعمارة الأرض، بموجب الاستخلاف فيها، بل ومن أهمّ الحلول التي جاءت بها السنة النبوية لمعالجة الأزمات التي تعاني منها الدول المعاصرة؛ بسبب تركّز التجمعات البشرية الضخمة في المَدُن الكبيرة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العمومية، ويسبب اختناقات عمرانية، بينما الشريعة الإسلامية تفتح آفاقاً جديدة، وتشجّع على إحياء موات الأرض، وعمرانه، وذلك يؤدي إلى توازن الانتشار البشري في أرجاء المعمورة، فلهذا اهتمّ الفقهاء قديماً، وحديثاً بأحكام هذا الباب: (باب فقه عمارة الأرض، وإحياء الموات⁽⁵⁾)، وقعدوا مسائله الفقهية، وأحكامه الشرعية في مختلف كتبهم، بل إنه استأثر بباب من أبواب الفقه في مختلف المدونات الفقهية، وهو الباب المعروف بـ "باب إحياء الموات".

وفي عصرنا الحاضر ازدادت أهمية عمارة الأرض، وإحياء الموات؛ نظراً للنمو الديموغرافي الكبير، الذي شهده العالم مؤخراً، والذي أصبحت الدول بسببه تحتاج إلى مساحات جغرافية شاسعة للإسكان، كما أصبحت بحاجة ماسة إلى وسائل دخل جديدة، وذلك من خلال عدد من التطبيقات المعاصرة لإحياء الموات، التي أصبحت الدول تنتهجها كأنشطة مدوّنة للدخل، وتسعى من خلالها إلى تطوير اقتصاداتها الوطنية، خاصة فيما يتعلق بمجال استصلاح الأراضي الفلاحية من خلال تطوير طبيعة الأرض بمعالجة عيوبها، ورفع إنتاجها، وضمان تجهيزها بالكمّيات الضرورية من المياه الصالحة للاستخدام العادي، والفلاحي، بما يحقق الأمن الغذائي، وينعش دورة الحياة، ويرفع من الإنتاج الزراعي، ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويوفر مردوداً اقتصادياً كبيراً.

ولأجل هذه المكانة الكبيرة لعمارة الأرض، وإحياء الموات في الفقه الإسلامي، ارتأيت أن تكون لي مساهمة علمية تتصل بهذا الموضوع الجليل، وذلك من خلال دراسة علمية تتناول مسألة من أهم المسائل الشائكة في فقه عمارة الأرض، وإحياء الموات، وهي مسألة اُشتدَّ فيها الخلاف بين الفقهاء، وتباينت آراؤهم فيها قديماً، وحديثاً، وفي إطار بحثي لهذه المسألة الخلافية لا مناصَّ من أن أتقدّم بين يدي الموضوع بذكر نقاط من الضروري تضمينها في مقدمة هذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال الأمور التالية:

أهداف البحث:

يمكن إبراز أهم الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة فيما يلي:

- 1 - إبراز أهمية إحياء الموات في الشريعة الإسلامية، وبيان أن الشريعة الإسلامية شجعت عليه وفق شروط، وضوابط معينة يجب الالتزام بها.
- 2 - جَمْع آراء الفقهاء في المسألة المختلف فيها: (موضوع الدراسة)، وعزو كل رأي إلى أصحابه، والاطلاع على أسباب الخلاف فيها؛ ليتسنى لنا معرفة الرأي الراجح فيها.
- 3 - الاطلاع على أهم الأسس التي يتم من خلالها التعامل مع مسائل الخلاف الفقهي، مع محاولة معرفة الرأي الراجح من هذا الخلاف.

إشكالية البحث:

تدورُ الإشكالية الرئيسة لهذا البحث حول الخلاف الواقع بين الفقهاء في إحياء المَوَات القريب من العُمران مما لا ضرر على أحد في إحيائه هل يفتقرُ في إحيائه إلى إذن السلطان، حيث اختلفوا في ذلك على رأيين، فمنهم من ذهب إلى أن ما قُربَ من العمران، بأن كان في حريم البلد، مما لا ضرر في إحيائه على أحد، فلا يجوز إحياءه لأي أحد إلا بإذن الإمام، أو نائبه، بينما ذهب آخرون إلى أنَّ ما قرب من العُمران، مما لا ضرر في إحيائه على أحد لا يفتقر في إحيائه إلى إذن الإمام، بل استئذان الإمام في ذلك مستحب فقط، وليس بواجب، فيجوز إحياءه لكل أحد، دون إذن الإمام، وعلى هذا الرأي يكون حكم القريب من العمران كحكم البعيد منه، فلا يفتقر إحياءه لإذن الإمام، وتزداد أهمية البحث في هذه المسألة من الناحية الفقهية في ظل بسط الدولة الحديثة لنفوذها على سائر الأراضي بموجب معظم التشريعات القانونية المعاصرة، وتتفرَّع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- 1 - ما معنى إحياء الموات في الفقه الإسلامي، وبِمَ يحصل؟
- 2 - من هم أصحاب الرأيين السابقين، وما هي الحجج التي بنى عليها كل طرف رأيه؟
- 3 - ما الرأي الراجح في المسألة بالنظر إلى أقوال أئمة الفقهاء، ونصوصهم؟
- 4 - ما هي الأدلة التي يُمكن توظيفها في دراسة المسألة، والترجيح فيها؟

أهمية البحث:

يعتبرُ موضوع هذا البحث من أهم المواضيع الفقهية الحرة بالدراسة؛ نظراً لما يثيره من خلاف فقهي بين الفقهاء قديماً وحديثاً في مجال عمارة الأرض، وإحياء الموات، ولأجل ذلك رأى الباحث إفراده بدراسة علمية، يقفُ من خلالها على آراء الفقهاء فيه، ومعرفة أسباب اختلافهم فيه، ومحاولة معرفة الرأي الراجح من الخلاف.

منهج البحث:

- بما أنّ هذه الدراسة تتعلق بمسألة فقهية من أبرز المسائل التي اختلف فيها الفقهاء في مجال فقه عمارة الأرض، وإحياء الموات، فيمكن للباحث استخدام المناهج التالية:
- 1 - المنهج الاستقرائي: والذي يتمكّن بواسطته الباحث من تتبع آراء الفقهاء في المسألة (موضوع الدراسة)، والوقوف على أسباب اختلافهم فيها، والاطلاع على أدلة كل طرف.
 - 2 - المنهج التحليلي المقارن: والذي يتمكّن بواسطته الباحث من تحليل آراء الفقهاء، ودراساتها.
- الدراسات السابقة:

بعد التفتيش في المكتبات العلمية، لم يقف الباحث على دراسة علمية أكاديمية، تنفرد بتناول موضوع هذه الدراسة بشكل خاص، وهو: "إحياء الموات القريب من العمران هل يفتقر إلى إذن السلطان"، وإن كان الموضوع عموماً قد تمّ تناوله بشكل عام في كتب التراث الفقهي، وفي بعض الدراسات العلمية المعاصرة، والتي منها ما يلي:

- دراسة د. محمد عبد ربه محمد السبحي - إحياء الموات في الشريعة الإسلامية، وهي عبارة عن بحث مقدّم إلى المؤتمر العلمي الثاني المنظم بكلية الحقوق في جامعة طنطا بمصر، بتاريخ: 2015.

- ضوابط إحياء الموات في المذهب المالكي، د. علي عبد العاطي محمد علي، كلية الشريعة والقانون، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، بتاريخ: 2023.

وإن كانت دراستنا هذه تمتاز بتركيزها على جزئية خاصة، ومحدّدة، تتعلق بخلاف الفقهاء في افتقار إحياء ما قرب من العمران مما لا ضرر على أحد في إحيائه إلى إذن السلطان، مما يجعل طرق الموضوع على هذا النحو الخاص، وبهذا التوسّع في دراسته جديداً على ميدان البحث العلمي المعاصر، ومع ذلك فإنّ الكتب التي تعني بالفقه الإسلامي عموماً، وبالمذهب المالكي خصوصاً، وبمختصر خليل بن إسحاق على وجه الخصوص، تُعتبر مصادر ثرية للاستفادة، والإفادة منها في إعداد هذه الدراسة، وإن تفاوتت تلك الاستفادة بطبيعة الحال.

المطلب الأول: عرض آراء الفقهاء في المسألة:

كما مرّ معنا آنفاً، فقد اهتم الفقهاء عموماً، والمالكية خصوصاً بفقه إحياء الموات⁽⁶⁾، وقرروا مختلف أحكامه الشرعية، وتفاريحه الفقهية، مفرّقين في الإحياء بينما قرب من العمران، وما بعد منه⁽⁷⁾، معتبرين أنّ موات الأرض إذا كان بعيداً من العمران⁽⁸⁾، بأن كان خارجاً عن حريم البلد، فلا يحتاج في إحيائه إلى استئذان الإمام على المشهور⁽⁹⁾، إلّا على طريق الاستحباب، على ما حكى ابن حبيب عن مطرف، وابن الماجشون، وهذا إذا كان المُحيي له مسلماً، بل ولو كان كافراً، حيث كان الموضع المُحيي بغير جزيرة العرب⁽¹⁰⁾، وأمّا الموضع القريب من العمران⁽¹¹⁾ الذي لا ضرر في إحيائه على أحد⁽¹²⁾، فقد اختلفوا، هل يفتقر إحياءه إلى إذن الإمام، أم لا على رأيين⁽¹³⁾:

الرأي الأول: أن ما قرب من عمارة البلد، بأن كان في حريمها، مما لا ضرر في إحيائه على أحد، فلا يجوز إحياءه إلا بإذن الإمام⁽¹⁴⁾، أو نائبه⁽¹⁵⁾، ولو كان المُحيي مسلماً، وهذا القول رواه سحنون عن الإمام مالك⁽¹⁶⁾، وصرح ابن رشد بأنه هو المشهور في المذهب، وحكى مقابله بصيغة قيل، كما سيأتي في كلامه، إن شاء الله تعالى، وعلى هذا الرأي اقتصر الشيخ خليل في المختصر، حيث قال: (وَأُفْتَقِرَ⁽¹⁷⁾ لِإِذْنٍ، وَإِنْ مُسْلِمًا⁽¹⁸⁾ إِنْ قُرْبَ، وَإِلَّا فَلِلْإِمَامِ إِمْضَاؤُهُ، أَوْ جَعْلُهُ مُتَعَدِّيًا، بِخِلَافِ الْبُعِيدِ، وَلَوْ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ⁽¹⁹⁾)، وتبعه الشيخ عبد الباقي الزرقاني في شرحه⁽²⁰⁾، والشيخ الخرشبي⁽²¹⁾، فإن تعدى المسلم، وأحيا الموات القريب من العمران بغير إذن من الإمام، فإن الإمام يخير فيه، فإن شاء أمضاه، وأبقاه ملكاً لمُحييه، وإن شاء جعله متعدداً، فيعطيه قيمة بنائه منقوضاً، وقيمة غرسه، وزرعه مقلوعاً⁽²²⁾، وقال مطرف، وابن

الماجشون: الإمام مخيرٌ في أربعة أوجه: أن يقره له، أو يقره للمسلمين، أو يعطه قيمته مقلوعاً، أو يأمره بقلعه، ويقطعه لغيره، ويكون للأول قيمته منقوضاً، قال ابن رشد: "وهو القياس، ولو قيل: إنه يكون له قيمته قائماً؛ للشبهة في ذلك، لكان له وجه⁽²³⁾"، وقال في موضع آخر: "وهو معنى ما في المدونة؛ إذ قال فيها: إنَّ ما قرب من العمران، وما يتشاح الناس فيه، ليس لأحد أن يحييه إلاً بقطيعة من الإمام⁽²⁴⁾"، ولا غرم عليه فيما مضى؛ لأن أصله مباح، فلا يرجع عليه بأجرته فيما مضى من المدة التي سكنها، أو زرعها، فإن كان المكان الذي يقع الإحياء فيه بعيداً من العمران، فإن المحيي لا يفتقر في إحيائه فيه لإذن⁽²⁵⁾، هذا إذا كان المحيي مسلماً، بل ولو كان كافراً، حيث كان الموضع المحيا بغير جزيرة العرب⁽²⁶⁾، وهي مكة، والمدينة، واليمن، وما والاها⁽²⁷⁾، أما جزيرة العرب، فلا يجوز إحياء الذي لها؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «قاتل الله اليهود، والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يبقين دينان بأرض العرب⁽²⁸⁾».

الرأي الثاني: أنَّ الموات القريب من العمران، مما لا ضرر في إحيائه على أحد لا يفتقر في إحيائه إلى إذن الإمام، بل استئذان الإمام في ذلك مستحب، وليس بواجب، وعليه يكون حكم القريب من العمران كالبعيد منه، فلا يفتقر إحياءه لإذن الإمام، وقد حكى ابن رشد هذا القول بصيغة قيل، ولم يعزه لأحد⁽²⁹⁾، وسيأتي كلامه بإذن الله تعالى، بينما نسبته الشيخ بهرام لأشهب⁽³⁰⁾، وعزاه أيضاً له ابن عرفة بواسطة ابن عبدوس، وذكر عن سحنون أنه قال: إنه قال به كثير من أصحابنا، وغيرهم⁽³¹⁾، وعزاه اللخمي له، ولأصبغ⁽³²⁾، وعزاه ابن بزيعة لسحنون، وأصبغ⁽³³⁾.

ووجه القول الأول: أن ما قرب من البلد داخل في حكم البلد للانتفاع به، فلو أجزى لكل واحد اقتطاعه، لأضرَّ ذلك بالناس، ولتشاحوا عليه، فلم يكن بد من نظر الإمام؛ ليطمئن له ملك من يحييه، وكما أقطع النبي عليه الصلاة والسلام المعادن القبلية؛ خوفاً من التنازع فيها، والقتال عليها؛ فكذا ما قرب من العمران.

ووجه القول الثاني قوله عليه الصلاة والسلام: "من أحيا أرضاً مواتاً ليست لأحد، فهي له⁽³⁴⁾"، فهو على عمومها⁽³⁵⁾، أي: فهو عامٌ فيما قرب، أو بعد من العمران.

المطلب الثاني: عرض الأدلة والترجيح:

من خلال النظر في هذه المسألة، وبالرجوع إلى كلام أهل المذهب عليها توصل الباحث إلى أنَّ ما درج عليه الشيخ خليل في مختصره من أنَّ ما قرب من العمران يفتقر في إحيائه لإذن الإمام، أو نائبه هو المشهور، والمعتمد، نظراً لما يلي⁽³⁶⁾:

- أن القول باشتراط إذن الإمام في الإحياء فيه تنظيم لشؤون الرعية في امتلاك الأرض، وفيه سدٌ لمفسدة اختلافهم عليها، خاصة فيما قرب من العمران، مما كان شأن الناس التخاصم فيه.

- أنَّ غير واحد من أئمة المذهب صرح بأنه هو المشهور، ومنهم ابن رشد في كتابه البيان والتحصيل، فقد صَدَّرَ به، قائلاً: إنه هو المشهور، وحكى مقابله بصيغة قيل⁽³⁷⁾.

- أنَّ الحطاب، وابن عرفة، والمواق سلموا كلهم كلام ابن رشد، وقد نقله الشيخ الحطاب بتمامه، وابن عرفة مختصراً، ونقل الشيخ المواق بعضه⁽³⁸⁾، ولذلك - يقول الشيخ الرهوني - (لم نرَ من حكمٍ ممن أدركنا من القضاة، ولا أفتى بغير هذا المشهور، ورأيتُ بعض أهل العصر أفتى بأن العمل جرى بعدم افتقاره إلى الإذن، وفيه نظر؛ إذ لم نرَ من ذكر ذلك ممن

شأنه أن يتعرض للعمل، كالشيخ ميارة، ومن في طبقته، كسيدي عبد القادر الفاسي⁽³⁹⁾، وتلامذتهما، كالشريف الشفشاوني في نوازل، مع تعرضه للمسألة بخصوصها، مقتصرًا فيها على أنه لا بد من الإذن، ففيها بعد ذكر السؤال ما نصه: "الجواب بعد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ما قُرب لا يحيا إلا بإذن الإمام، فإن أحيا بغير إذنه، فإن للإمام إمضاؤه، أو جعله متعديًا، وكتب عبيد الله يحيى السراج، ومن خطه نقلت"⁽⁴⁰⁾.

- أن أبا علي بن رَجَّال⁽⁴¹⁾ لم يذكر أيضًا هذا العمل الذي ذكره بعضهم، مع إشباعه الكلام في المسألة عند قول المصنف في المختصر: "وبحريمها"⁽⁴²⁾، وأحال على ذلك هنا، ومن جملة ما نقله هناك قوله عن المتيطي ما نصه: (إنَّ توقف إحياء القريب على إذن الإمام هو المشهور، وبه أقول)⁽⁴³⁾.

- أن العمل الذي ذكره الونشريسي في نوازل المياه من المعيار في شيء خاص⁽⁴⁴⁾، فالمشهور، والمعمول به أن الإحياء فيما قُرب من العمران يفتقر لإذن الإمام، إلَّا في مسألة إنشاء الأرحية على الأنهار فيما قرب من العمران، فإنها لا تحتاج لإذن على ما به العمل، كما في المعيار⁽⁴⁵⁾، وأجوبة سيدي عبد القادر الفاسي، ونظم ولده أبي زيد⁽⁴⁶⁾ في عملياته.

- أن الإمام ابن عبد السلام صرح أيضًا بأنه هو المشهور، وفرَّغ عليه أنه إذا أحياه من غير استئذان، كان للإمام أن يتعقب ما فعله، فإن رأى إمضاءه، أمضاه، وإن لم ير ذلك، أخذه منه، وأعطاه قيمة ما صنعه منقوضا، إن رده لبيت المال، وإن شاء كلفه بهدمه، وإن شاء أقطعه لغيره، وقد ذكر ذلك الحطاب مفصلاً⁽⁴⁷⁾.

- أن الإمام الباجي أيضًا فرَّغ عليه، حيث قال - بعد أن قرَّر أن ما قرب من العمران لا يجوز إحياءه إلَّا بإذن الإمام - ما نصه: (إذا قلنا إنه لا يحيي إلَّا بإذن الإمام، فأحيا رجل أرضاً قريبة من العمران بغير إذن من الإمام، فقد قال مالك، وابن الماجشون، ومطرف: ليس له ذلك، فإن فعل، نظر الإمام، فإن رأى إبقاءه له، فعل، وإن رأى أن يزيله، ويعطيه غيره، أو يبيعه للمسلمين، فعل، وقاله ابن القاسم، ورواه عن مالك، وقال أصبغ: إن أحياه بغير إذن الإمام، أمضيته له، ولم ينقض، رواه ابن حبيب، وروى ابن سحنون عن ابن القاسم أنه لا يكون له ذلك بوجه)، ثم قال بعده بيسير: (وجه القول الأول أنه لمَّا كان للإمام منعه بما في ذلك من الضرر على المسلمين، وأنه لا يستحق ذلك إلَّا إذا أباحه له؛ لكونه أصلاً له، ولا ضرر فيه على غيره، فكذلك إذا تعدى، وعمره بغير إذن الإمام؛ لكون النظر فيه للإمام باقياً، ولا يخرج به بتعديه فيه، وسبقه إليه عن نظر الإمام، واجتهاده، ووجه قول أصبغ يقتضي مذهب أشهب أنه يستحب مشاوره الإمام، واستئذانه إلَّا أن ذلك شرط في صحة تملكه، ووجه قول ابن القاسم هذا أن من أهل العمران متعلق به، فليس للإمام أن يأذن في إحيائه، ولذلك قال ما قرب من العمران لا يدخل في الحديث)⁽⁴⁸⁾.

- أن الشيخ بهراما صرح في شرحه على المختصر بأنه هو المشهور، وحكى مقابله بصيغة قيل، حيث قال شارحاً لقول خليل: "وافتقر لإذن، وإن مُسْلِماً إن قُرب، وإلَّا فلِلإِمَامِ إمضاؤه، أو جعله مُتَعَدِيًا" ما نصه: (أي: وافتقر الإحياء إلى إذن الإمام فيما قرب من العمارة، وإن كان المُحيي مسلماً، وهذا هو المشهور، وقال أشهب: لا يحتاج إلى إذنه، فلو فرعنا على المشهور، فأحيا، ولم يأذن له، فقال مالك، وابن القاسم: للإمام إمضاء فعله، أو جعله متعديًا، فيعطيه قيمة بنائه منقوضاً، ولا يبعد أن يعطى قيمته قائماً لأجل الشبهة، كما قال أشهب، وقيل: إن الإمام يخير في أربعة أوجه، إن رأى أن يقره له، أو للمسلمين، ويعطيه قيمته منقوضاً، أو يأمره بقلعه، أو يقطعه لغيره، ويكون للأول قيمته منقوضاً⁽⁴⁹⁾، كما صرح أيضاً في الشامل بأنه هو المشهور، حيث قال: (وهل يفتقر في الإحياء لإذن الإمام أم لا؟ مشهورها فيما قرب خاصة، وعليه لو فعل بلا إذن، فللإمام إمضاؤه، أو دفع قيمته مقلوعاً، واختير قائماً؛ للشبهة، وقيل: إن شاء أقره له، أو للمسلمين، أو يقطعه لغيره، وله قيمته مقلوعاً في الوجهين، أو يأمره بقلعه)⁽⁵⁰⁾.

- أن ابن ناجي صرح بأنه المشهور أيضا، فإنه بعد ما ذكر قول المدونة: "ومن أحيا أرضا ميتة بغير إذن الإمام، فهي له"، ثم قالت: "وتفسير الحديث الذي جاء من أحيا أرضا مواتا، فهي له، وإنما ذلك في الصحاري، والبراري، وأما ما قرُب من العمران، وتشاحَّ الناس فيه، فليس له أن يحييه إلا بقطيعة من الإمام" قال عقبه ما نصه: (ما ذكره من التفصيل بين القرب، والبعد هو المشهور، وأحد الأقوال الثلاثة، وقيل: يفتقر إلى إذن الإمام مطلقا، قاله ابن القاسم في رواية يحيى، وقيل بعكسه، قاله أشهب، وأصبغ، وابن مسلمة: لعموم الحديث⁽⁵¹⁾).

- أن القاضي عبد الوهاب البغدادي صرح به، مقتصرًا عليه، كأنه المذهب، حيث قال: (الموات في الفلوات، وحيث لا يتشاحَّ الناس فيها لا يفتقر إحياءه إلى إذن الإمام، وأما إن كانت بقرب العمران في حيث يتشاحَّ الناس، فلا يجوز إلا بإذن الإمام، وقال أبو حنيفة: يفتقر إلى إذن الإمام في الموضعين، وقال الشافعي: لا يفتقر إلى إذنه في الموضعين، فدللنا على أبي حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضاً ميتة، فهي له"، وقوله: "هذه الأرض لله، ولرسوله، ثم هي لكم من بعد"، ولأنها عينٌ لم يتقدم عليها ملك بحيث لا يستباح منها، فلم يفتقر تملكها إلى إذن الإمام، كالحطب، والحشيش، ودللنا على الشافعي أنه إذا كان بالقرب من العمران يؤدي إلى التنازع، والخصومة، وأن يقول من له بقره ملك: أنا أحق بهذا؛ لأنه بقرب ملكي، ولأنِّي محتاج إليه؛ لصالح ملكي، فاحتج إلى إذن الإمام؛ لقطع الخصومة⁽⁵²⁾، ونصَّ عليه أيضا في التلقين، حيث قال: (وإحياء الموات على ضربين: منهما ما يفتقر إلى إذن الإمام، وهو ما كان بقرب العمران، بحيث تقع المشاحة، ولا تؤمن الخصومة فيها، ومنها ما لا يفتقر إلى ذلك، وهو ما كان في فيافي الأرض، وفلواتها⁽⁵³⁾)، ونصَّ عليه أيضا في المعونة: (ومن أحيا أرضاً ميتة غير مملوكة لمسلم، ولا ذمي بالوجه الذي يكون إحياء لمثلها من بناء، أو حفر بئر، وجصها، أو غرس، أو غير ذلك من وجوه الإحياء، وأنواع العمارة، فهي له إذا كانت في فيافي الأرض، وفلواتها، بعيدة من العمران، والمواضع التي لا يتشاحَّ الناس فيها من غير حاجة إلى استئذان الإمام، وأما إن كانت بقرب العمران في حيث يتشاحَّ الناس فلا يجوز إلا بإذن الإمام⁽⁵⁴⁾).

- أن ابن الجلاب صرح به مقتصرًا عليه، كأنه المذهب، حيث قال: (وما كان من الموات بالقرب من العمارة، فلا يجوز إحياءه إلا بإذن الإمام، وما بعد من العمارة، فمن سبق إليه فهو أحقُّ به ممن بعده⁽⁵⁵⁾).

- أن ابن رashed صرح بأنه المشهور، حيث قال: (ولا خلاف أن ذلك - يعني الإحياء - للمسلم، وفي افتقاره إلى الإمام ثلاثة، مشهورها التفرقة بين القرب، والبعد، وعلى المشهور، فإن فعلَ بغير إذنه، نظر فيه الإمام، فإن رأى إمضاءه له، وإلا جعله للمسلمين، أو أقطعه لمن شاء، ويكون للأول قيمة ما فيه مقلوعاً، أو يأمره بقلعه⁽⁵⁶⁾).

- أن الشيخ التتائي أيضا صرح بأنه المشهور، حيث قال، ممزوجاً بنص خليل: ("وافتقر إحياء الموات لإذن الإمام، إن لم يكن المحيي مسلماً، بل وإن كان مسلماً، إن قرَّب من العمران على المشهور، وإلا" بأن أحيا بغير إذنه، "فلا إمام إمضاه"، بإجازة فعله، "أو له" جعله متعدياً، فيعطي قيمة بنائه مقلوعاً، وهذا التفصيل هو المشهور، وقيل: قيمته قائماً، بخلاف إحياء البعيد من الموات، لا يحتاج لإذن، قال في البيان: على المشهور⁽⁵⁷⁾).

- أن ابن بزيّة صرح بأنه المشهور من مذهب مالك، حيث قال: (اختلف الفقهاء في إحياء الموات على ثلاثة أقوال، فاشتراط فيه أبو حنيفة إذن الإمام، قرَّب من العمران، أم لا؟ ولم يشترطه الشافعي مطلقاً، وفصل مالك، فاشتراطه في

القريب، دون البعيد هذا هو المشهور من مذهبه، وقال أصبغ، وسحنون: لا يفتقر إلى إذن الإمام فيما قرب، ولا فيما بعد، ورواه ابن عبدوس عن أشهب⁽⁵⁸⁾.

- أن ابن يونس بعد أن بسط الخلاف في المسألة، وذكر الأقوال صرح بأن أصوبها هو القول بالتفريق بين القريب، والبعيد، حيث قال ما نصه: (فصار في الإحياء ثلاثة أقوال: قول: أن من أحيا مواتاً فيما قرب، أو بعد، فهي: له لعموم الحديث، وقول: أن ذلك ليس له، إلا بإذن الإمام، وقول: فرق فيه بين القرب، والبعيد، وهو أصوبها⁽⁵⁹⁾).

- أن ابن شأسي صذر به، كأنه المذهب، حيث قال: (ثم الموات قسمان: قريب، وبعيد، فأما القريب، فيفتقر في إحيائه إلى إذن الإمام؛ لوقوع التشاخي فيه، ولخشية الخصومة، وقال أصبغ، وسحنون: لا يفتقر إلى إذن الإمام في إحياء ما قرب، ولا ما بعد، ورواه ابن عبدوس عن أشهب، وإذا فرغنا على المشهور، فإن أحيا بغير إذن الإمام، نظر فيه، فإن رأى إبقاءً على من أحياه، وإلا أزاله، أو جعله للمسلمين، أو أقطعه غيره، ويكون للأول إذا نزح من يده قيمة بنيانه مقلوعاً، وقال أشهب: من أحيا مواتاً، فهو له على ما جاء في الحديث، قرب من العمران، أو بعد، واستحب له فيما قرب أن يستأذنه، فيأذن له ما لم يكن فيه على أحد ضرر، وقال أصبغ: إن أحيا بغير إذن الإمام، أمضيته، ولم أتعبه، وأما البعيد: فلا يفتقر إلى إذن الإمام فيه، وهو ما كان خارجاً عما يحتاجه أهل ذلك العمران من محتطب، ومرعى، مما العادة أن الرعاء يصلون إليه، ثم يعودون إلى منزلهم، يبيتون بها، ويحتطب المحتطب، ثم يعود إلى منزله، وقال ابن نافع: يفتقر إلى الإذن فيه كالقريب⁽⁶⁰⁾).

- أن ابن الحاجب صرح به، مقتصرًا عليه، كأنه المذهب، حيث قال: (السادس: - يعني من الوجوه التي يحصل بها الاختصاص - القرب، ويفتقر فيه إلى إذن الإمام، فلو لم يستأذن، لكان للإمام إمضاؤه، أو جعله متعدياً، وقال أشهب: لا يفتقر⁽⁶¹⁾).

- أن الشيخ محمدا الأمير صرح به، مقتصرًا عليه، كأنه المذهب، حيث قال في المجموع، ممزوجاً بشرحه: ("ولا يُحْيَى ذَوِي بُقُرْبِ العمارة"، كما نصَّ عليه المتقدمون، خلافاً لما يُوهمه الأصل. يعني الشيخ خليلاً في المختصر - "كالمسلم إلا بإذن"، أما البعيد، فلا يحتاجان فيه لإذن⁽⁶²⁾).

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة العلمية أشير إلى أبرز النتائج المستخلصة من خلالها، وأهم التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

1- أن من المقاصد الأساسية لدين الإسلام عمارة الأرض، واستغلال خيراتها النافعة فيما يحقق مراد الله تعالى، وهذا المقصد من المقاصد الشرعية التي نص عليها القرآن الكريم في غير ما موضع، قال تعالى: ﴿وَالْيَ تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود، الآية: 60]، فيجب العمل على عمارة الأرض بما يحقق مصالح العباد.

2- أن إحياء الأرض، وعمارته في الإسلام يعد من أهم الحلول التي جاءت بها السنة النبوية لمعالجة الأزمات التي تعاني منها الدول المعاصرة؛ بسبب تركُّز التجمعات البشرية في المدن الكبيرة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات، واختناقات عمرانية، بينما الشريعة الإسلامية تفتح آفاقاً جديدة، وتشجع على إحياء موات الأرض.

3 - أن الذي يترجح للباحث من خلال الرجوع إلى مختلف المصادر، والمراجع الفقهية للمذهب المالكي أنَّ ما قُرِبَ من العمران مما لا ضرر في إحيائه على أحد يفتقر في إحيائه لإذن السلطان، أو نائبه وهو المشهور، والمعتمد، ولو كان المُحيي له مسلماً، وهو القول الذي رواه الإمام سحنون عن الإمام مالك، وصرح حافظ المذهب الإمام ابن رشد الجد بأنه هو المشهور في المذهب، وحكى مقابله بصيغة قيل، ولم يعزه لأحد على الرغم من طول بابه، وكثرة اطلاعه على مختلف أقوال أئمة المذهب، ونصوصهم.

ثانياً: التوصيات:

- 1 - يوصي الباحث بضرورة الاستفادة من التراث الفقهي المتعلق بفقه عمارة الأرض، وإحياء المَوَات في معالجة الإشكاليات التي تعترض الحياة المعاصرة في مجال العمران.
- 2 - يوصي الباحث أيضاً بضرورة تكثيف الدراسات، والبحوث الشرعية في مجال فقه عمارة الأرض، وإحياء الموات، وتوجيه الباحثين لدراسته، وتأطيره؛ إثراء للساحة العلمية، وتجديداً لمعالم هذا الباب من الفقه الأصيل، والركن الركين.
- 3 - يوصي الباحث أيضاً بضرورة الرجوع إلى السلطات الشرعية في كل ما يتعلق بعمارة الأرض، وإحياء الموات، واستغلاله، وأخذ جميع التراخيص اللازمة لذلك، والبعد عن كل ما من شأنه أن يثير النزاعات البينية.

المراجع:

القرآن الكريم

- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م.
- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، حقه: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعه محمد حماسه عبد اللطيف، الكويت، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- تعبير المختصر وهو الشرح الوسط على مختصر خليل في الفقه المالكي، لتاج الدين بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب - د. حافظ بن عبد الرحمن خير، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013 م.
- التبصرة، علي بن محمد الربيعي، لأبي الحسن، المعروف بالرخمي، دراسة وتحقيق الدكتور: أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.

التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، لخليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب.

التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي، دار الفكر، 1398، بيروت لبنان.

التلقين في الفقه المالكي، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني، المكتبة التجارية، 1415، مكة المكرمة.

التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس رحمه الله، لعبيد الله بن الحسين بن الحسن أبي القاسم ابن الجلاب المالكي، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي، حققه، وخرج أحاديثه الدكتور: أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاتي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1435 هـ - 2014 م.

جامع الأمهات، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، المحقق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضر، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1421 هـ - 2000 م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422.

الجامع لمسائل المدونة، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، المحقق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013 م.

حاشية البناني على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني على مختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م.

حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، لسيدي محمد بن أحمد الحاج الرهوني، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ط: 1، 1306 هـ.

روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، لأبي محمد، وأبو فارس، عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي المعروف بابن بزيّة، المحقق: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م.

روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام يحيى بن شرف النووي، إشراف: زهير الشاويس، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1991 م.

السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شليبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير، للشيخ علي بن الشيخ أحمد بن الشيخ نور الدين بن محمد بن الشيخ إبراهيم الشهير بالعزيزي.

شرح الزُّرقاني على مختصر خليل، ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، لعبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م.

شرح حدود ابن عرفة، لأبي عبد الله محمد الأنصاري، الرصاع، تحقيق محمد أبو الأجفان، والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993.

شرح مختصر خليل للخرشي، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبي عبد الله، مع حاشية العدوي عليه، دار الفكر للطباعة – بيروت، الطبعة: بدون رقم، وبدون تاريخ.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م.

الشامل في فقه الإمام مالك، لبهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض، أبي البقاء، تاج الدين السلمي الدِّمِيرِي الدِّمِيَّاطِي المالكي، ضبطه وصححه: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، 1429هـ - 2008م.

الشرح الكبير للمختصر خليل، لسيدي أحمد أبي البركات الدردير، ومعه حاشية محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار الفكر، الطبعة: بدون رقم، وبدون تاريخ.

ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي، لمحمد الأمير المالكي، بحاشية: حجازي العدوي المالكي، المحقق: محمد محمود ولد محمد الأمين المسومي، دار يوسف بن تاشفين - مكتبة الإمام مالك [موريتانيا - نواكشوط]، الطبعة: الأولى، 1426هـ - 2005م.

عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لأبي محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي المالكي (المتوفى: 616هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2003م.

القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ - 2005م.

كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ - 1983م.

لوامع الدرر في هتك أستار المختصر، شرح مختصر خليل، للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي، لمحمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي، تصحيح وتحقيق: دار الرضوان، راجع تصحيح الحديث، وتخرجه: اليدالي بن الحاج أحمد، دار الرضوان، نواكشوط - موريتانيا، الطبعة: الأولى، 1436هـ - 2015م.

لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي المالكي، الطبعة: الأولى 1424هـ - 2003م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2001م.

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، 1412هـ - 1992م.

مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م.

مختصر العلامة خليل، لخليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري، المحقق: أحمد جاد، دار الحديث/ القاهرة، الطبعة: الأولى، 1426هـ/ 2005م.

منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد عlish، أبي عبد الله المالكي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، 1409هـ/ 1989م.

الموطأ للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1406هـ - 1998م.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، أبي العباس، المكتبة العلمية - بيروت.

المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332هـ، القاهرة - الطبعة: الثانية، بدون تاريخ.

المختصر الفقهي لابن عرفة، لمحمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبي عبد الله، المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة: الأولى، 1435هـ - 2014م.

المغني: [مغني قراء المختصر عن التعب في تصحيح الطرر]، وهو شرح على مختصر العلامة خليل بن إسحاق في الفقه المالكي، لأحمد بن محمد عشرين بن أحمد الهادي اللمتوني الشنقيطي الموريتاني، 1439هـ - 2018م.

المعيار المعرب والجامع المغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، المحقق: جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي 1990م.

المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، المحقق: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة، الطبعة: بدون.

الهوامش:

- (1) أحكام القرآن، للقاضي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424هـ - 2003م، ج: 3 ص: 18.
- (2) الفَسِيلَة بفتح الفاء، وكسر السين المهملة: النخلة الصغيرة، والفَسِيلُ: صغار النخل، والجمع فُسلان، مثل رغيف، ورغفان، الواحدة فسيلة. ينظر: السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير، الشيخ علي بن الشيخ أحمد بن الشيخ نور الدين بن محمد بن الشيخ إبراهيم الشهير بالعزيزي، ج: 2 ص: 179.

(3) رواه الإمام أحمد، وغيره عن أنس بن مالك رضي الله عنه. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2001م، ج: 20، ص: 251، رقم الحديث: 12902.

(4) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، ج: 3، ص: 106، رقم الحديث: 2335.

(5) الإحياء: مصدر أحيا، يقال أحيا الشيء إحياءً، أي: جعله حياً، وإحياء الأرض مباشرتها بتأثير شيء فيها من إحاطة، أو زرع، أو عمار، ونحو ذلك، تشبيهاً بإحياء الميت، والموات من الموت، وهو ضد الحياة، والموات بالفتح: ما لا روح فيه، والموات أيضاً: الأرض التي ليس لها مالك، ولا ينتفع بها أحد، هذا عن المعنى اللغوي، أما المعنى الاصطلاحي، فهو لا يخرج كثيراً عن المعنى اللغوي رغم تعدد عبارات الفقهاء، يقول الحطاب: "الموات هو الأرض التي ليس لها مالك، ولا بها ماء، ولا عمار، ولا ينتفع بها"، فإحياء الموات، كما يقول الإمام ابن عرفة هو: "القبول لتعمير دائر الأرض بما يقتضي عدم انصراف المَعْمَر عن انتفاعه بها". ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعه محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م، ج: 37، ص: 509، مادة: "ح. ي. ي"، ومختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م، ص: 266، مادة: "م. و. ت"، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، 1412هـ - 1992م، ج: 6، ص: 2، وشرح حدود ابن عرفة، أبو عبد الله محمد الأنصاري، الرصاع، تحقيق محمد أبو الأُفان، والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993، ج: 2، ص: 535.

(6) فذكروا أنَّ الإحياء يحصل بعشرة أمور، منها سبعة متفق عليها، وثلاثة مختلف فيها، وقد أشار إليها الشيخ خليل في مختصره بقوله: (والإحياء بتفجير ماء، وبإخراجه، وببناء، وبغرس، وبحرث، وتحريك أرض، وبقطع شجر، وبكسر حجرها، وتسويتها، لا بتحويط، ورعي كلاً، وحفر بئر ماشية)، قال الشيخ الخرشي، شارحاً لكلامه: (فإذا فجر الماء، بأن حفر بئراً مثلاً، فإنَّ ذلك يكون إحياء للبئر، وللأرض التي تزرع عليها، وكذلك يكون الإحياء بإخراج الماء أي: إزالته عنها، لا بإخراجه منها، وإلا فهو ما قبله، وكذلك يكون الإحياء ببناء فيها، وكذلك يكون الإحياء بغرس فيها، وظاهره سواء كان البناء، والغرس عظيمي المؤنة، أم لا، وفي الجواهر اشتراط العظمة، وكذلك يكون الإحياء بحرث الأرض، مع تحريكها، والحرث الشق، والتحريك التقلب، وإنما لم يستغن بالتحريك عن الحرث، وإن كان التحريك أعم؛ لأن الحرث هو الواقع في عباراتهم، فنص على التحريك للإشارة إلى أنَّ هذا الحكم ليس خاصاً بالحرث، وكذلك يكون الإحياء بقطع شجر الأرض، ولو قال: "وبإزالة شجر"، لكان أشمل؛ ليشمل حرقه، وكذلك يكون الإحياء بكسر أحجار الأرض مع تسوية حروفها، وتعديل أراضيها، وأما تحويط الأرض، ويسمى بالتحجير، ورعي كلئها، وإزالة الشوك، ونحوه عنها، وحفر بئر ماشية فيها لا يكون إحياء للأرض التي وقع فيها ذلك، وانظر لو فعل في الأرض هذه الأمور جميعها، هل يكون إحياء لها؛ لأنه لا يلزم من كون كل واحد من هذه لا يحصل به إحياء أن يكون مجموعها كذلك؛ لقوة الهيئة المجتمعة عن حالة الانفراد، كما هو ظاهر كلامهم، أم لا). ينظر: مختصر العلامة خليل، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري، المحقق: أحمد جاد، دار الحديث/ القاهرة، الطبعة: الأولى، 1426هـ - 2005م، ص: 211، وشرح مختصر خليل للخرشي [باختصار، وتصرف بسيط]، محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله، مع حاشية العدوي عليه، دار الفكر للطباعة - بيروت، الطبعة: بدون رقم طبعة وبدون تاريخ، ج: 7، ص: 70 - 71.

(7) وبهذا توسط السادة المالكية بين من يرى أنه يُشترط في إثبات الملك بالإحياء إذن الإمام، وهو قول الإمام أبي حنيفة، وهو الرأي المعتمد في المذهب الحنفي، وبين من يرى أنه لا يشترط في إثبات الملك بالإحياء إذن الإمام، وهو قول جمهور الفقهاء من الشافعية، والحنابلة، وإليه ذهب صاحب أبي حنيفة، فلم يشترطاً إذن الإمام في الإحياء، إلا في إحياء الذمي في بلد الإسلام، وقد استدل أصحاب الرأي الأول: (من يرى اشتراط إذن الإمام) بقياس الموات على الغنيمة، فأروا أنه يفتقر إلى إذن الإمام، كسائر الغنائم؛ لأن الأرض كلها كانت تحت أيدي الكفار، فاستولى عليها المسلمون عنوة، وقهراً، فلا يختص بعض المسلمين بشيء منها من غير إذن الإمام، بينما استدل أصحاب الرأي الثاني: (من لا يشترط إذن الإمام في الإحياء) بقوله صلى الله عليه وسلم: (من أحيا أرضاً ميتة، فهي له)، فأثبت صلى الله عليه وسلم الملك للمحيي من غير اشتراط إذن الإمام، ولأن هذا مباح، يمكن قياسه على الحطب، والحشيش، فيكون من سبق إليه أحق به، بينما استدل أصحاب الرأي الثالث: (من فرق بين القريب من العمران، والبعيد منه) بأدلة الطرفين، فاستدلوا على اشتراط إذن الإمام في الموات القريب من العمران بأدلة الحنفية، مع الاعتماد على المصلحة، والحاجة، ورفع الضرر، واستدلوا على عدم اشتراط إذن الإمام في الموات البعيد من العمران بما استدل

به الشافعية، والحنابلة. ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986، ج: 6 ص: 194، وروضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي، إشراف: زهير الشاويس، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م، ج: 5 ص: 278، وكشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس الهوتي، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ - 1983م، ج: 4 ص: 186.

(8) حدّ القريب من العمران هو ما تلحقه الماشية بالرعي في غدوّها، ورواحها، وهو مسرح، ومحتطب، وأما ما كان على اليوم، وما قاربه، وما لا تدركه المواشي في غدوها، ورواحها فهو في البعيد، قال ابن راشد: (القرب، والبعد يرجع إلى حال البلد، فما تألفه مواشيهم في غدوها، ورواحها، فهو قريب)، وقال ابنُ رُشد: (وحدّ البعيد من العمران الذي يكون لمن أحياء دون إذن الإمام القاضي ما لم ينته إليه سرح ماشية العمران واحتطاب المحتطبين إذا رجعوا إلى المبيت في مواضعهم من العمران على ما حكى الداودي في كتابه من أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والخلفاء بعده كانوا يقطعون الأرضين التي جلا عنها أهلها بغير قتال، ومن عفا الأرض ما لم تنله أخفاف الإبل في المرعى، يريد إذا رجعت إلى المبيت في مواضعها على ما جرت به عادة الرعاة، وقال أبو حنيفة: هو أن يصبح صائح في طرف العمران، فلا يسمعه من ذلك المكان). ينظر: لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي المالكي، الطبعة: الأولى 1424هـ - 2003م، ص: 285، والبيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، حققه: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1408هـ - 1988م، ج: 10 ص: 302 - 303، وحاشية البناني على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني، ج: 7 ص: 122.

(9) ونسبته الشيخ ابن أبي زيد القيرواني في النوادر لمالك، وابن القاسم، ومطرف، وعبد الملك، وأصبع، وسحنون، وروى يحيى عن ابن نافع أنه لا بد فيه من إذن الإمام. ينظر: تحرير المختصر وهو الشرح الوسط على مختصر خليل في الفقه المالكي، تاج الدين بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب. د. حافظ بن عبد الرحمن خير، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، 1434هـ - 2013م، ج: 4 ص: 628 - 629.

(10) سيأتي تحديدها لاحقاً بإذن الله تعالى.

(11) قال الشيخ الخطاب: (والقريب هو حريم العمارة مما يلحقونه غُدوّاً، ورواحاً، قاله في التوضيح، وقاله في الجواهر، ونصه: "وأما البعيد، فلا يفتقر إلى إذن الإمام فيه، وهو ما كان خارجاً عما يحتاجه أهل العمران من محتطب، ومرعى مما العادة أن الرعاة يصلون إليه، ثم يعودون إلى منازلهم، فيبيتون بها، ويحتطب المحتطب، ثم يعود إلى منزله"، وقال ابن رشد في رسم الدور من سماع يحيى في كتاب السداد والأنهار: "وحدّ البعيد من العمران الذي يكون لمن أحياء دون إذن الإمام ما لم ينته إليه مسرح العمران، واحتطاب المحتطبين إذا رجعوا إلى المبيت في مواضعهم من العمران"). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج: 6 ص: 11.

(12) وأما القريب الذي في إحيائه ضررٌ، كالأفنية التي يضر أخذ شيء منها بالطريق، وشبه ذلك، فلا يجوز إحياءه بحالٍ، ولا يبيح ذلك الإمام. لوامع الدرر في هنك أستاذ المختصر، شرح مختصر خليل، للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي، محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي، تصحيح وتحقيق: دار الرضوان، راجع تصحيح الحديث، وتخرجه: اليدالي بن الحاج أحمد، دار الرضوان، نواكشوط - موريتانيا، الطبعة: الأولى، 1436هـ - 2015م، ج: 11 ص: 336.

(13) ينظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل، ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م، ج: 7 ص: 121 - 122، وحاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، سيدي محمد بن أحمد الحاج الرهوني، المطبعة الأميرية ببولاقي مصر، ط: 1، 1306هـ، ج: 7 ص: 103 - 104، والمغني: [مغني قراء المختصر عن التعب في تصحيح الطرر]، أحمد بن محمد عيين بن أحمد الهادي للمتوني الشنقيطي الموريتاني، مكتبة الإصلاح بموريتانيا بتاريخ: 1439هـ - 2018م، ج: 4 ص: 80.

(14) ملحوظة: ظاهر كلام ابن رشد، وابن ناجي أن الإذن، والإقطاع بمعنى واحد، والذي في كتب اللغة أنهما متغايران، وهو الذي يفيد كلام علي بن يحيى بن القاسم الجزيري في المقصد المحمود، ويُصرح به كلام الباجي، وجزم به ابن عاشر، قال ابن رشد إثر سماع يحيى ابن القاسم: "من استحقّ مواتاً بعمله، ثم تركه حتى صار إلى خراب، أليس يكون لمن أحب أن يعمره؟"، قال ما نصه: (بلى هذا مثل ما في المدونة، وقال سحنون معناه فيما بعد من العمران، وأما ما قرب منه، فلا يبطل استحقاقه له بتركه إياه حتى يعود إلى حاله الأول، وقوله عندي صحيح على معنى ما في المدونة من أن ما قرب من العمران ليس لأحد أن يحييه إلا بقطعية من الإمام القاضي؛ لأن الإمام القاضي إذا أقطعه إياه، صار بمنزلة ما اختطّ، أو اشترى، وقد نص في المدونة على أن ما استحق أصله بخطط، أو اشتراء لا يزول ملكه عنه بتركه إياه حتى يعود إلى حالته

الأولى، ولو أحياء القريب من العمران بغير إذن الإمام القاضي على مذهب من يرى أن ذلك له، لبطل حقه فيه بتركه إياه حتى يعود إلى حاله الأولى؛ إذ لا فرق بين القريب، والبعيد على مذهب من لا يرى استئذان الإمام القاضي واجباً فيما قرب من العمران، ولا فيما بعد منه، وفي المدونة: "ومن أحياء أرضاً ميتة بغير إذن الإمام، فهي له"، ثم قالت: "وتفسير الحديث الذي جاء من أحياء أرضاً مواتاً، فهي له، وإنما ذلك في الصحاري، والبراري، وأما ما قرب من العمران، وتشاح الناس فيه، فليس له أن يحييه إلا بقطيعة من الإمام"، فعبرت في البعيد بالإذن، وفي القريب بقطيعة الإمام، وظاهر كلام ابن ناجي أنهما بمعنى، فإنه قال عقب كلامها ما نصه: (ما ذكره من التفصيل بين القريب، والبعيد هو المشهور، وأحد الأقوال الثلاثة، وقيل: يفتقر إلى إذن الإمام مطلقاً، قاله ابن القاسم في رواية يحيى، وقيل: بعكسه، قاله أشهب، وأصبخ، وابن مسلمة: لعموم الحديث)، ولا خفاء - يقول الشيخ الرهوني - أن مدلولهما لغة مختلف، قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: (وأذن له في الشيء، كسمِعَ، إذناً، بالكسر، وأذينا: أباحه له)، ونحوه في المصباح المنير للفيومي، ونصه: (أذنت له في كذا: أطلقت له فعله، والاسم الإذن)، وفي القاموس أيضاً ما نصه: (وأفطعه قطيعة، أي: طائفة من أرض الخراج)، وفي المصباح المنير ما نصه: (وأفطع الإمام الجُندَ البَلَدَ إقطاعاً: جعلَ لهم غَلَّتْها رزقاً، واستفطعته: سألته الإقطاع، واسم ذلك الشيء الذي يُفطع قطيعة)، فقول إنسان للإمام: أردت أن أحيي بأرضي كذا، فيقول له: إن شئت، فافعل إذن، وليس بإقطاع، وقد تقدم أن ابن عاشر جزم بأن الإذن، والإقطاع مُتغايران، حيث قال عند قول المصنف: "إلا لإحياء" ما نصه: (المراد بالإحياء هنا الخالي عن الإقطاع؛ لأن الإقطاع تملك يُباع به، ويوهب، ويورث، ولا فرق في هذا الإحياء بين ما افتقر لإذن الإمام، وما لا). البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)، ج: 10 ص: 305 - 306، والقاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ - 2005م، ص: 1175، مادة: [أ. ذ. ن.]. و ص: 753، مادة: [ق. ط. ع.]. والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية - بيروت، ج: 1 ص: 9، [مادة: أ. ذ. ن.]. و ج: 2 ص: 508، مادة: [ق. ط. ع.]. و حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، ج: 7 ص: 104 - 105.

(15) ينظر: الشرح الكبير لمختصر خليل للدردير، ومعه حاشية محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار الفكر، الطبعة: بدون رقم طبعة وبدون تاريخ، ج: 4 ص: 69.

(16) ينظر: المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332هـ، ج: 6 ص: 28.

(17) فاعل "افتقر" ضمير يعود على المُحيي، باعتبار إحيائه، أو على المَوَات، باعتبار إحيائه أيضاً، أو على الإحياء. ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي، مع حاشية العدوي عليه، ج: 7 ص: 70.

(18) الواو في قول المصنف: "وإن مسلماً" للمبالغة؛ بناء على أن للكافر الإحياء فيما قرب، والمشهور خلافه، وعليه فالواو للحال، وعليه فلا يجوز للذمي الإحياء فيما قرب من العمارة، ولو بإذن الإمام. ينظر: الشرح الكبير لمختصر خليل للدردير، مع حاشية محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي عليه، ج: 4 ص: 69.

(19) مختصر العلامة خليل، ص: 211.

(20) ينظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل، ج: 7 ص: 121 - 122.

(21) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي، ج: 7 ص: 70.

(22) ورأى اللخمي أنه يعطى قيمته قائماً؛ للشبهة، فإنه بعد أن ذكر عن مطرف، وابن الماجشون أن الإمام بالخيار بين أربعة أوجه: إن رأى أن يقره له، أو يقره للمسلمين، ويعطيه قيمته منقوضاً، أو يأمره بقلعه، أو يقطعه غيره، ويكون للأول قيمته منقوضاً، قال ما نصه: (ولو قيل: إذا خرج أن له القيمة قائماً، لكان وجباً؛ لأنه بنى بشبهة، ولقول أشهب: إنه ماض، ولا ينتزع). التبصرة، علي بن محمد الربيعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، 1432هـ - 2011م، ج: 7 ص: 3289.

(23) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ج: 10 ص: 303.

(24) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ج: 10 ص: 253، والتوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، ج: 7 ص: 259.

- (25) بل يختصُّ بما أحياء، وله بيعه، ولو لم يأذن له الإمام في الإحياء، خلافا لما في وثائق الجزيري من أنه ليس له بيعه، كما ذكره الشيخ أحمد الزرقاني، وهو مستبعد. ينظر: الشرح الكبير لمختصر خليل، للدردير، مع حاشية الدسوقي عليه، ج: 4 ص: 69.
- (26) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي، ج: 7 ص: 70.
- (27) كما في رواية عيسى، وقال الأخوان: مكة، والمدينة، والحجاز كله، والنجد، وقال اللخمي: الحجاز، والمدينة، واليمن، قال ابن دينار: وهي مأخوذة من الجزر الذي هو القطع، ومنه الجزار لقطع الحيوان، فهي فعيلة بمعنى مفعولة، أي: مقطوعة، وقد سميت بذلك لانقطاع الماء عن وسطها إلى أجنابها؛ لأن البحر محيط بها من جهاتها الثلاثة التي هي المغرب، والجنوب، والمشرق، ففي مغربها بحر جُدَّة، وبحر القلزم، وهو المسمَّى ببحر السويس، وفي جنوبها بحر الهند، وفي مشرقها خليج عُمان، والبحرين، والبصرة، وأرض فارس. ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي، ج: 7 ص: 70، ومنح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، 1409هـ/1989م، ج: 8 ص: 84.
- (28) الموطأ، الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1406هـ - 198م، ص: 892، رقم الحديث: 17.
- (29) ينظر: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ج: 10 ص: 303 - 304.
- (30) ينظر: تحبير المختصر وهو الشرح الوسيط على مختصر خليل في الفقه المالكي، ج: 4 ص: 628.
- (31) ينظر: المختصر الفقهي لابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله، المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة: الأولى، 1435هـ - 2014م، ج: 8 ص: 401 - 402.
- (32) ينظر: التبصرة، علي بن محمد الريعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي، ج: 7 ص: 3289.
- (33) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، أبو محمد، وأبو فارس، عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي المعروف بابن بزيمة، المحقق: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1431هـ - 2010م، ج: 2 ص: 1131.
- (34) السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2001م، ج: 5 ص: 325، رقم الحديث: 5728.
- (35) ينظر: الجامع لمسائل المدونة، أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، المحقق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1434هـ - 2013م، ج: 18 ص: 253 - 254.
- (36) ينظر: حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، ج: 7 ص: 103 - 104.
- (37) ينظر: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ج: 10 ص: 303 - 304، و ص: 253 - 254.
- (38) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج: 6 ص: 11 - 12، والمختصر الفقهي لابن عرفة، ج: 8 ص: 402، والتاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي، دار الفكر، 1398، بيروت لبنان، ج: 7 ص: 613 - 615.
- (39) هو شيخ الجماعة أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، اسمٌ، لا نسبة إلى فاس، بيته شهير بالعلم، والجلالة، والفضل، والسؤدد، والعدالة، واستمر العلم به أزيد من ثلاثمائة سنة، منهم: أي: من صاحب هذا البيت. صاحب الترجمة، وهو الإمام علم الأعلام الفقيه العلامة المحدث المفسر الفهامة الصوفي المعظم عند الخاصة، والعامّة شيخ الشيوخ، وعمدة أهل التحقيق، والرسوخ الشائع الصيت شرقاً وغرباً المتفق على عدالته، وفضله، وجلالته، أخذ عن والده، وأخيه أحمد، وعم أبيه العارف الفاسي، وهو عمدته، وبه تخرّج، وأخذ عنه من لا يعد كثرة، منهم: ابنه محمد، وعبد الرحمن، وعيسى الثعالبي، وأبو سالم العياشي، وولده، وأخوه، وأبناء أخيه، وآخرون، ومع غزارة علمه لم يتصدر لتأليف خاصٍ، وإنما تصدرُ منه أجوبة عن مسائل، سئل عنها، جمعها بعض أصحابه في مجلد، مولده في رمضان سنة: 1007هـ، وتوفي سنة: 1091هـ. ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، ج: 1 ص: 455 - 456.
- (40) حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، سيدي محمد بن أحمد الحاج الرهوني، ج: 7 ص: 104.

(41) هو أبو علي الحسن بن رجال المعداني، الإمام العلامة المفضل الفقيه النظار، خاتمة العلماء المحققين الأخيار، كان من أهل الفضل، وقضاة العدل، أخذ عن الشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي، والقاضي ابن سودة، وغيرهم، وأخذ عنه التادلي، وابن عبد الصادق، وجماعة، له شرح حافل على مختصر خليل من النكاح في ستة أسفار، كاد أن يحتوي على جميع نصوص المذهب، وله حاشية على شرح ميارة على التحفة، واختصار شرح الشيخ الأجهوري على مختصر خليل، وغير ذلك من التأليف، توفي سنة: 1140 هـ. ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج: 1 ص: 482 - 483.

(42) من قوله في بداية فصل إحياء الموات: (مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْاِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ، وَلَوْ اِنْدَرَسَتْ إِلَّا لِإِحْيَاءٍ، وَبَحْرِمِهَا، كَمَحْتَطَبٍ، وَمَرَعَى يَلْحَقُ غَدَوْاً، وَرَوَاحاً لِبَلَدٍ، وَمَا لَا يَضِيقُ عَلَى وَارِدٍ، وَلَا يَضُرُّ بِمَاءٍ لَبَثَرٍ، وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِنَخْلَةٍ، وَمَطْرَحُ تَرَابٍ، وَمَصْبُ مِيزَابٍ لِدَارٍ). مختصر العلامة خليل، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري، ص: 211.

(43) ينظر: حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، ج: 7 ص: 104.

(44) فإنه ذكر فيه جواب الشيخ سيدي إبراهيم اليزناسي، ومحصله أن أصبغ في العتبية أجاز إنشاء الأرحى على الأنهار، والمياه فيما قُرب من العُمران بغير إذن الإمام، وأنه خلاف المشهور من المذهب، وقال في آخره ما نصه: (وإن كان المشهور من المذهب أنه لا يجوز إحياء ما خرب من العمران إلا بإذن الإمام، لكن قال أصبغ في العتبية: لا يجوز استئذان الإمام في إنشاء الأرحى على الأنهار، والمياه التي ليست مملوكة، إن كانت بقرب العمران، وقال: أنهارهم إنما هي لهذا، ولمثله من المنافع، وهذا الذي أشار إليه أصبغ العمل به في وقتنا هذا واضح؛ لأن الأمراء لم تجر عاداتهم بالتحجير على الناس بالانتفاع بماء العيون، والأنهار التي تكون في بور الأرض، وما ليس بمملوك منها، فكأنه مأذون فيه بالعادة المستمرة، مع أنه على القول بالاحتياج إلى الإذن قد قيل: إنه إذا أحيا بغير إذن، فلا ينتزع منه إذا اختص المحيي به لنفسه، فكيف بهؤلاء، وهم إنما جلبوه لمنفعة عامة، وإن كان القاضي ابن رشد استبعد ما قال أصبغ، فليس عندي ببعيد؛ لما أشرنا إليه)، فأنت - يقول الشيخ الرهوني - تراه إنما ذكر العمل في إنشاء الرحي خاصة، ثم رده بالتأويل إلى أنه بالإذن: لا بدونه، وعلى ذلك أيضاً اقتصر سيدي عبد القادر الفاسي في أجوبته، وتبعه ولده أبو زيد، فقال في عملياته:

وجاز إنشاء رحي في السُدران ليست بملك وهي قرب العمران

بغير إذن مالك والمشهور بإذنه إحياء قرب المعمور

وقد ذكر أبو علي هذا العمل المخصوص، ونقل كلام المعيار المشار إليه، ولم يذكر عملاً غيره. ينظر: المعيار المعرب والجامع المغرب، أبو العباس أحمد بن يحيى النونشريسي، المحقق: جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، 1990 م، ج: 1 ص: 36، وحاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، ج: 7 ص: 104.

(45) ينظر: المعيار المعرب والجامع المغرب، ج: 1 ص: 34 - 37.

(46) هو أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، الإمام العلامة العمدة المحقق الفهامة المتفنن في العلوم، الحامل راية المنثور، والمنظوم، أخذ عن والده، وعمه، أحمد، وقريبه محمد بن أحمد بن أبي المحاسن الفاسي، والقاضي ابن سودة، وميارة الكبير، وعبد الرحمن ابن القاضي، وعبد الوهاب بن العربي الفاسي، وأجازه جماعة من أهل المشرق، والمغرب، له تأليف، منها نظم العمل الفاسي، وشرح بعضه، وأزهار البستان في مناقب الشيخ عبد الرحمن، وألف في الأصلين، ومصطلح الحديث، والفرائض، والحساب، والجدل، والعروض، والقوافي، وغير ذلك من التأليف، وهي تزيد على المائة، والسبعين، كان والده يقول: إنه سيوطي زمانه، مولده سنة: 1040 هـ، وتوفي سنة: 1096 هـ. ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج: 1 ص: 456 - 457.

(47) حيث قال ما نصه: (قال ابن عبد السلام: "إذا فرغنا على القول الأول، وهو المشهور من أن القريب الذي لا ضرر فيه يفتقر إلى إذن الإمام، فإذا أحياه أحد من غير استئذان، تعقب الإمام ما فعله هذا، فإن رأى إمضاءه، أمضاه، وإن لم ير ذلك، أخذه منه، وأعطاه قيمة ما صنعه منقوضاً، إن رده لبيت المال، وإن شاء كلفه بهدمه، وإن شاء أقطعه لغيره، فكان لذلك الذي أقطعه إياه الإمام أن يأمر هذا بما كان الإمام يأمره به، وهذا هو الذي أجمله المؤلف يعني ابن الحاجب بقوله: أو جعله متعدياً"، ومثله يقال على كلام المؤلف، وقال في التوضيح: المشهور ما قاله المؤلف يعني ابن الحاجب، وهو قول مالك، وابن القاسم أن للإمام إمضاءه، أو جعله متعدياً، فيعطي قيمة بنائه مقلوعاً، ورأى للرخمي أنه يعطي قيمته قائماً للشبهة، للرخمي: قال مطرف، وابن الماجشون الإمام مخير بين أربعة أوجه إن رأى أن يقره له، أو للمسلمين، أو يعطيه قيمته منقوضاً، أو يأمره بقلعه، أو يقطعه لغيره، ويكون للأول قيمته منقوضاً، ابن رشد: وهو القياس، وقال في موضع آخر: وهو معنى ما في

- المدونة، وظاهر كلام التوضيح أن كلام مطرف، وابن الماجشون خلاف المشهور، والظاهر أنه تفسير لقول مالك، كما قال ابن عبد السلام، وكما يظهر من قول ابن رشد والله أعلم). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج: 6 ص: 12.
- (48) المنتقى شرح الموطأ، ج: 6 ص: 28.
- (49) تحبير المختصر وهو الشرح الوسيط على مختصر خليل في الفقه المالكي، ج: 4 ص: 628.
- (50) الشامل في فقه الإمام مالك، بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض، أبو البقاء، تاج الدين السلمي الدِّمِيَّاطِي المالكي، ضبطه وصححه: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، ج: 2 ص: 806.
- (51) ينظر: حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، ج: 7 ص: 104.
- (52) الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م، ج: 2 ص: 667.
- (53) التلقين في الفقه المالكي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني، المكتبة التجارية، 1415، مكة المكرمة، ج: 2 ص: 431.
- (54) المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، المحقق: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة: بدون، ص: 1194.
- (55) التفرع في فقه الإمام مالك بن أنس رحمه الله، عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجَلَّاب المالكي، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، ج: 2 ص: 321.
- (56) لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي المالكي، الطبعة: الأولى 1424 هـ - 2003 م، ص: 285.
- (57) جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي، حققه، وخرج أحاديثه: الدكتور أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاتي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1435 هـ - 2014 م، ج: 7 ص: 100.
- (58) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، ج: 2 ص: 1131.
- (59) الجامع لمسائل المدونة، ج: 18 ص: 254.
- (60) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي المالكي، دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م، ج: 3 ص: 951.
- (61) جامع الأمهات، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، المحقق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضر، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1421 هـ - 2000 م، ص: 445.
- (62) ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي، محمد الأمير المالكي، بحاشية: حجازي العدوي المالكي، المحقق: محمد محمود ولد محمد الأمين المسومي، دار يوسف بن تاشفين - مكتبة الإمام مالك [موريتانيا - نواكشوط]، ط: 1، 1426 هـ - 2005 م، ج: 4 ص: 10 - 11.

تأثير الإضرار بالبيئة على حقوق الانسان

¹ الباحثة/ دلال عبد الفتاح محمد أبو خديجة*، ²الباحث/ شرف الدين صقر صالح طنash

¹ جامعة العلوم الاسلامية العالمية (الأردن)، ² جامعة اربد الأهلية (الأردن)

The impact of environmental damage on human rights

¹ Dala a Mohammad Abukhadjah*, ² Sharaf Aldeen Saqr Saleh Tanash

¹ <https://orcid.org/0009-0001-2039-9325>

¹World Islamic Sciences and Education University (Jordan), dalalabukhadijah@yahoo.com

²Irbid National University (Jordan), Sharaftanash5@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/07/15 تاريخ القبول: 2025/10/17 تاريخ النشر: 2025/12/01

المخلص:

يعرض هذا البحث كيفية تأثير التدهور البيئي على الحقوق الأساسية للأفراد مثل الحق في الحياة، والصحة، والماء، والهواء النقي. ويركز على التفاعل بين البيئة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، موضحاً أن الأضرار البيئية تؤدي إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للإنسان، ما يعزز الحاجة إلى معايير قانونية لتوفير الحماية اللازمة لهذه الحقوق. كما يناقش أهمية إدماج حقوق الإنسان في السياسات البيئية الدولية والمحلية، ويستعرض الأدوات القانونية المتاحة لحماية الحقوق في ظل التحديات البيئية المتزايدة. الهدف هو تعزيز الوعي حول ضرورة اتخاذ إجراءات قانونية فاعلة لمواجهة الأضرار البيئية. يتوصل البحث إلى أن تعزيز العدالة البيئية يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان بشكل متكامل.

كلمات مفتاحية: الأضرار بالبيئة، حقوق الإنسان البيئية، العدالة البيئية، التنمية المستدامة، المسؤولية البيئية.

Abstract:

This research aims to examine the impact of environmental damage on human rights. It demonstrates how environmental degradation Impacts fundamental human rights, such as the right to life, health, water, and clean air. The research focuses on the interaction between the environment, sustainable development, and human rights, demonstrating that environmental damage leads to the deterioration of the social and economic conditions of people, reinforcing the need for legal standards to provide the necessary protection for these rights. The research also discusses the importance of integrating human rights into international and domestic environmental policies and reviews the legal tools available to protect rights considering growing environmental challenges. The primary objective of this research is to raise awareness about the need for effective legal action to address environmental damage. The research concludes that promoting environmental justice can contribute to achieving sustainable development and protecting human rights in an integrated manner.

* المؤلف المرسل.

* Corresponding author

Keywords: Environmental Damage; Environmental Human Rights; Environmental Justice; Sustainable Development; Environmental Responsibility.

مقدمة:

أصبحت البيئة اليوم من القضايا الأساسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، حيث بات من الواضح أن أي تدهور أو ضرر بيئي يُعد تهديداً مباشراً للتمتع بعدد كبير من الحقوق الأساسية. فالبيئة النظيفة والأمنة والمستدامة تمثل شرطاً ضرورياً لممارسة حق الإنسان في الحياة، والصحة، والغذاء، والماء، وحتى السكن والعمل. ومع تزايد الكوارث البيئية والتغيرات المناخية، تعاظم الاهتمام العالمي بمسألة العلاقة المتداخلة بين البيئة وحقوق الإنسان، ما جعلها محورا مركزياً في السياسات الدولية والقانون الدولي الإنساني¹.

وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة والهيئات المعنية إلى أن التلوث البيئي، وتدهور الموارد الطبيعية، والاستخدام الجائر لها، يؤثر سلباً على حياة ملايين البشر، خصوصاً الفئات الهشة والمهمشة. إذ يتحول التلوث الهوائي والمائي وتغير المناخ إلى عوامل طارئة للسكان ومسببة للأمراض، ما يؤثر على حق الإنسان في العيش بكرامة. لذلك، لم تعد حماية البيئة شأنًا تقنياً أو علمياً فقط، بل أصبحت مسؤولية حقوقية وإنسانية تتطلب تدخلاً شاملاً من كافة الدول والمؤسسات².

لقد تم التأكيد من خلال العديد من المواثيق الدولية، كإعلان ريو واتفاقية آرهوس، على أن حماية البيئة من التدهور تُعد من الشروط الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان العدالة البيئية. كما أكدت هذه المواثيق على حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات البيئية والمشاركة في صنع القرار، ما يبرز تداخلاً واضحاً بين القضايا البيئية والمبادئ الديمقراطية³.

من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى دراسة أوجه تأثير الأضرار البيئية على حقوق الإنسان، من خلال عرض أبرز التحديات البيئية التي تواجه المجتمعات، واستعراض المواقف والتقارير الدولية ذات الصلة. كما يناقش البحث دور الدول في مواجهة هذه التحديات عبر سن تشريعات وسياسات بيئية تضمن احترام الحقوق الإنسانية الأساسية، مع التركيز على الفئات الأضعف والأكثر تضرراً من الأزمات البيئية المتصاعدة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استمرار التدهور البيئي وما ينجم عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، رغم تعدد الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية الرامية إلى حماية البيئة. ويبرز الإشكال في مدى فاعلية هذه الأطر القانونية والسياساتية في الحد من الآثار السلبية للتلوث والتغير المناخي، وتحقيق توازن عادل بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وحقوق الإنسان، ولا سيما في الدول النامية والمجتمعات الأكثر هشاشة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التدهور البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان، من خلال رصد أبرز مظاهر الأضرار البيئية وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الحقوق الأساسية كالحق في الحياة والصحة والمياه والغذاء. كما يسعى إلى دراسة فعالية السياسات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل إعلان ريو واتفاقيات آرهوس وروتterdam وستوكهولم، في حماية حقوق الإنسان. ويركز البحث على فهم أبعاد هذه العلاقة وتحديد مدى كفاءة الأطر القانونية في مواجهة التحديات البيئية المتصاعدة.

أهميه البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تسارع التدهور البيئي وما يترتب عليه من تهديد مباشر للحقوق الأساسية كالحياة والصحة والمياه والغذاء، مما يبرز الحاجة لفهم العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان. ويسعى البحث إلى تقديم مقترحات عملية تدعم السياسات البيئية العادلة، خاصة تجاه الفئات الهشة. كما يرفد الجهود الأكاديمية بتناول علمي متكامل لقضايا العدالة البيئية، ويعزز الربط بين البعدين البيئي والحقوق في صلب السياسات والتشريعات.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين التدهور البيئي وانتهاك حقوق الإنسان، من خلال جمع المعلومات من الأدبيات العلمية والتقارير الدولية والوثائق القانونية ذات الصلة. يتم وصف واقع الأضرار البيئية وتأثيرها على الحقوق الأساسية مثل الحياة والصحة والمياه والغذاء، مع التركيز على التفاوتات بين الدول النامية والمتقدمة. كما يحلل البحث تأثير هذه الأضرار على الفئات الاجتماعية الهشة، كالأطفال والنساء والشعوب الأصلية. ويتم تقييم فعالية القوانين والاتفاقيات الدولية، مثل إعلان ريو واتفاقية آرهوس، في حماية حقوق الإنسان ضمن سياق التحديات البيئية المتصاعدة.

المبحث الأول

الإضرار بالبيئة ومظاهره

والإسلام له مع البيئة شأن عظيم حيث جاءت جميع تعاليمه المتصلة بها تحميها ولا تفنيها وتصونها ولا تدمرها، وتصلحها ولا تفسدها. ويكفي الإشارة إلى آيتين من كتاب الله عز وجل تبين ذلك وهما قوله تعالى: «ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إذا كنتم مؤمنين»⁴

يعدُّ تلوث الأرض الذي يحدث باختلاط المواد الكيميائية في التربة أولها؛ ويكون ذلك بالإكثار من استعمال المبيدات والأسمدة الزراعية، أو التعدين، أما تلوث المياه التي نعيش بوجودها والناجم عن دخول المواد الكيميائية، أو الكائنات الحية الدقيقة إليها، واختلاط مياه الصرف الصحي بالمياه الصالحة للشرب، فهو ثاني الأنواع. أما ثالثها فهو تلوث الهواء الذي يسببه دخول عناصر كيميائية ضارة تعكر صفوه وتخلّ بتركيبه، ويحدث هذا غالباً بفعل نشاط بشري كانتشار دخان المصانع وعوادم السيارات، أو بنشاط طبيعي كتصاعد أبخرة البراكين، والحرائق وغيرها، التي قد تؤدي إلى حدوث أضرار صحية.

المطلب الأول: مفهوم الإضرار بالبيئة

كلما ازداد انتشار التلوث البيئي فإنه يصيب كل شيء وهو ينتشر بسرعة مذهلة ليصيب الجميع مسبباً وباء لا نعلم كيف نواجهه ونحن الذين ساعدنا على وجوده وسرعة انتشاره عندما قمنا بتهيئة كل الأجواء المناسبة، حيث لفتت مشكلة الضرر البيئي اهتمام رجال العلم منذ سنوات وازحوا يحذرون من الأخطار التي باتت تهدد البيئة، بل كل الجنس البشري، فلكل إنسان الحق في الحياة في بيئة سليمة ونظيفة⁵.

الفرع الأول: تعريف البيئة ومكوناتها

أولاً: تعريف البيئة

تُعرف البيئة لغةً بأنها مجموعة العناصر الاصطناعية والطبيعية التي تُحيط بالكائنات الحية (الإنسان والحيوان والنبات)، وهي أيضاً المنزل والمكان الذي يسكن فيه الكائن الحي، وبشكل عام هي جميع الظروف الخارجية التي تؤثر في شيء معين⁶.

وقد عرف الدكتور ريكاردوس الهير أستاذ العلوم البيولوجية البيئة في كتابه (بيئة الإنسان) بأنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر في جميع الكائنات الحية وهي وحدة إيكولوجية مترابطة⁷.

ويُشار إلى أنّ كلمة البيئة باللغة الإنجليزية بمصطلح (Environment)، واشتُقَّت من الكلمة الفرنسية (Environ)، وتعني المحيط بما يحتويه من عوامل حيوية أو عوامل أحيائية (بالإنجليزية: Biotic Factors)، كالإنسان، والنباتات، والحيوانات، والميكروبات، وغيرها، وعوامل لا حيوية أو عوامل لا أحيائية (بالإنجليزية: Abiotic Factors)، كالماء، والهواء، والتربة، وغيرها⁸.

ثانياً: مكونات البيئة

1- المياه

تلعب البحار والمحيطات دوراً مهماً في حياة الإنسان، فهي تغطي أكثر من 71% من سطح الأرض، ويضاف إلى ذلك أن البحار والمحيطات تتمتع بأهمية اقتصادية كبرى للإنسان، فهي مصدر لغذائه، ومصدر للطاقة، ومصدر للعديد من الثروات المعدنية والنباتية المختلفة، وسبيل للنقل والمواصلات، ومجال للترفيه، والاستجمام، والسياحة. فقد ظل الإنسان لمدة طويلة ينظر إلى البحار والمحيطات بوصفها قادرة بسبب مساحتها الواسعة على استيعاب كل ما يلقي فيها من مخلفات ومواد، وأنها قادرة على تنظيف نفسها بنفسها.

2- الهواء

يعتبر ضروري لجميع الكائنات الحية، وخاصة الإنسان الذي لا يستطيع أن يستغني عنه ولو للحظات معدودة، ويمثل الهواء بيئة الغلاف الجوي المحيط بالأرض، ويسمى علمياً بالغلاف الغازي لأنه يتكون من غازات تعتبر من مقومات الحياة للكائنات الحية كالأكسجين والنيتروجين. ولهذا فإن أية تغيرات تطرأ على المكونات الطبيعية للهواء الجوي، تؤدي إلى تأثيرات سلبية على هذه الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات. وقد كان لنشاط الإنسان في العصر الحديث، أثراً كبيراً في الإخلال بتوازن المكونات الطبيعية للهواء على نحو يحمل أخطاراً جسيمة على الحياة على ظهر الأرض بما أدخله بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، من موارد أو طاقة في الغلاف الجوي⁹.

3- التربة

التربة أو الأرض من العناصر الجوهرية لمكونات البيئة البرية، فعلمها تقوم الزراعة والحياة الإنسانية والحيوانية. والتربة مورد طبيعي متجدد من موارد البيئة، وهي أحد المتطلبات الأساسية اللازمة للحياة على الأرض تعادل في أهميتها أهمية الماء والهواء وفقد تلوث التربة نتيجة لسقوط الأمطار الحمضية عليها، أو نتيجة لسقوط الغبار الذري الناتج عن التفجيرات النووية التي أحدثها الإنسان في كوكب الأرض. كما قد تلوث التربة بالمبيدات الزراعية مما يؤدي إلى إلحاق أضرار بالبيئة وبخصائصها، وهو ما سينعكس بشكل سلبي على الغذاء الذي يتناوله الإنسان¹⁰.

الفرع الثاني: مفهوم الإضرار البيئي

في سياق الأضرار البيئية، نجد أن المصطلحات التي صيغ بها متعددة حيث نجد هناك من درج تسميته بالضرر الإيكولوجي (dommage écologique) في حين هناك من يعبر عنه بمصطلح الضرر البيئي.

كل هذه المصطلحات تشير إلى تغيير في التوازن البيئي، والحد من نوعية البيئة، إلا أن مصطلح التلوث pollution فهو أضعف نطاقاً من مدلول تعبير الأضرار البيئية حيث أن الأضرار بالبيئة يمكن إلى جانب التلوث أن تكون مضارة من أمور أخرى¹¹.

الفرع الثالث: المفهوم العام للأضرار بالبيئة

مفهوم الضرر البيئي بصفة عامة مفهوم يحتاج إلى معالجة قانونية دقيقة فهو لا يكتفي بأن يمس فرد من الأفراد وإنما يتجه نحو عناصر حياة الكائنات الحية بمختلف أنواعها وهو البيئة¹².

الضرر البيئي هو الأذى الحال أو المستقبلي الذي ينال من أي عنصر من عناصر البيئة والمتربط على نشاط الشخص أو الطبيعة والمتمثل في الإخلال بالتوازن البيئي حيث يمكن أن يقال عن الضرر بأنه الأذى المترتب من مجموعة الأنشطة الطبيعية والإنسانية التي تغير من صفات المحيط البيئي لمجموعة من الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعرضهم للإصابة في أجسامهم وأموالهم أو يؤذيهم معنوياً أو أن يلحق الأذى بكائنات حية أو غير حية¹³.
الفكرة الجوهرية لفساد البيئة إنما تتمثل أساساً في الإضرار بالحيوية الأولية لعناصر البيئة، فالضرر هو النتيجة لفعل الإفساد وتحقيقه تكتمل أركان الجريمة البيئية¹⁴.

المطلب الثاني: مظاهر الإضرار بالبيئة

يسبب تلوث الماء، والهواء، والتربة العديد من المخاطر على الكائنات الحية بما فيهم الإنسان، فهو مسؤول عن 40% من معدل الوفيات حول العالم حسب دراسات الباحثين في جامعة كورنيل وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن ظاهرة التدهور البيئي إلى جانب تزايد أعداد السكان حول العالم كانت وراء الزيادة السريعة للأمراض التي تُصيب البشرية، فقد تسبب كلا العاملين السابقين في سوء التغذية، وزيادة قابلية نحو 3.7 مليار شخص حول العالم بالإصابة بالأمراض¹⁵.
تتفاقم مظاهر أخرى للإضرار بالبيئة، من أبرزها التغير المناخي وإزالة الغابات والتصحر، وهي ظواهر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط الاستهلاك غير المستدامة والأنشطة الاقتصادية المكثفة. التغير المناخي يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد واختلال التوازن المناخي.

الفرع الأول: التلوث البيئي (الهواء، الماء، التربة)

أنواع التلوث البيئي وهي:

1- تلوث الهواء

هو أشهر أنواع التلوث وأكثرها تدميراً. كانت غازات الدفيئة، التي هي في الأصل طبيعية ثم تضاعفت بشكل كبير بسبب النشاط البشري منذ القرن 19، هي المسؤول الأول عن التلوث. هذه الغازات، بالإضافة إلى تلويث الأرض، هي أيضاً سبب الاحتباس الحراري على سطح الكرة الأرضية¹⁶، وأن تدمير طبقة الأوزون يسمح للأشعة فوق البنفسجية الضارة بالمرور عبر الغلاف الجوي. كل هذه الملوثات ستقلل تدريجياً من جودة الهواء وبالتالي وقد يؤدي التعرض لكميات مرتفعة من تلوث الهواء أو لفترات طويلة إلى إصابة الإنسان بأمراض خطيرة، وفي بعض الحالات قد يقودهم إلى الموت¹⁷.

2- تلوث التربة

يتم تلوث التربة عند دخول مواد كيميائية (مبيدات الآفات والأسمدة) مباشرة في التربة، فتتلوث المنتجات والمحاصيل الغذائية الزراعية التي يتناولها الإنسان وبعض الحيوانات¹⁸.

3- تلوث المياه

يحصل تلوث المياه لأسباب مختلفة. من الممكن أن يأتي من التلوث الصناعي (تفريغ القوارب في البحار، تصريف المواد الكيميائية)، التلوث من خلال الزراعة (استخدام المواد الكيميائية التي تلوث المياه الجوفية والسطحية)، تفريغ النفط أو الوقود في المجاري المائية أو عدم معالجة مياه الصرف الصحي¹⁹.

الفرع الثاني: التغير المناخي وإزالة الغابات والتصحر

تعد إزالة الغابات أو الزُحْرَجَة^[1] واحدة من المساهمين الرئيسيين في تغير المناخ، وتأخذ أشكالاً عديدة، منها: حرائق الغابات، وإزالة الأشجار بغرض الزراعة، وتربية الماشية، وقطع الأشجار للحصول على الخشب. تغطي الغابات 31% من مساحة اليابسة على الأرض، وسنوياً نخسر ما مساحته 75,700 كيلومتر مربع (18.7 مليون فدان) من الغابات ويتمثل مجال الاهتمام الرئيسي بخصوص إزالة الغابات في الغابات الاستوائية المطيرة، بما أنها موطن غالبية التنوع البيولوجي. تركز منظمات مثل «الصندوق العالمي للطبيعة» على الحفاظ على الطبيعة والحد من أخطر التهديدات على تنوع الحياة على الأرض²⁰.

تعد إزالة الغابات ثاني أكبر مصدر بشري المنشأ لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، بعد احتراق الوقود الأحفوري. تساهم إزالة الغابات وتدهورها في انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي من خلال احتراق الكتلة الحيوية للغابات وتحلل المواد النباتية المتبقية وكربون التربة، ولكن انخفضت هذه النسب حالياً فقد كانت إزالة الغابات تشكل 12% من إجمالي CO₂ المنبعث، أو 15% إذا شُملت معها الأراضي الخثية. من المحتمل أن تكون هذه النسب قد انخفضت الآن بسبب الارتفاع المستمر في استخدام الوقود الأحفوري²¹.

وفقاً للجنة الدولية للتغيرات المناخية، وبحساب متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء اليابسة والمحيطات، فقد ارتفعت درجات الحرارة بنحو 1.53 درجة فهرنهايت (0.85 درجة مئوية) بين عامي 1880 و2012. في نصف الكرة الشمالي، كانت الفترة ما بين عامي 1983 و2012 هي أحرّ 30 سنة ضمن الـ 1400 سنة الماضية²².

المبحث الثاني

العلاقة بين الإضرار بالبيئة وحقوق الإنسان

أكد جون نوكس، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والبيئة، على العلاقة المترابطة بين حقوق الإنسان والبيئة، فالبيئة الصحية مهمة بشكل أساسي في التمتع بحقوق الإنسان كما أن ممارسة حقوق الإنسان أمر ضروري من أجل بيئة صحية²³. بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972. بالإضافة إلى المحاكم الإقليمية، في إبراز هذه العلاقة. وقد تم تناول التأثير المتبادل بين حقوق الإنسان والبيئة من خلال عدة مقاربات، ساهمت مجتمعة في تشكيل رؤية عالمية أثرت على عملية صنع السياسات وتطور الاجتهادات القانونية ذات الصلة²⁴.

المطلب الأول: حقوق الإنسان الأساسية (الحياة والصحة والغذاء والبيئة النظيفة)

الحقوق البيئية تعتبر من الجيل الثالث وهي حقوق فردية وجماعية وأصبحت البيئة اليوم تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات باعتبارها حق من حقوق الإنسان حيث انشغلت بها جميع الدول وانهقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والملتقيات المحلية والإقليمية والدولية لحمايتها مع إقرار مسؤولية دولية عن الإضرار بها²⁵.

الفرع الأول: الحق في الحياة والغذاء

يُعد الحق في الحياة والصحة من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه

الحقوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة نظيفة وآمنة ومستقرة، حيث أن التدهور البيئي يهدد بشكل مباشر مقومات الحياة الأساسية. وقد أكد تقرير مبادئ الإطار المتعلق بحقوق الإنسان والبيئة أن التمتع الكامل بالحقوق الإنسانية لا يمكن أن يتحقق دون حماية البيئة²⁶.

أصبحت السياسات البيئية محوراً أساسياً في خطط حماية حقوق الإنسان، باعتبار أن التدهور البيئي يؤدي إلى انتهاكات حقوقية واسعة النطاق، مما يستلزم دمج الحقوق البيئية ضمن المنظومة القانونية لحقوق الإنسان²⁷.

الفرع الثاني: البيئة الصحية والنظيفة

تؤثر الأضرار البيئية على الصحة العامة، حيث تزيد معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة والمعدية. ووفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية، فإن ما يقارب 24% من الوفيات العالمية تُعزى إلى عوامل بيئية يمكن الوقاية منها. وتشمل هذه الأمراض الربو، وأمراض القلب، والسرطان، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعرض للتلوث البيئي. وقد اعترف مجلس حقوق الإنسان²⁸ التابع للأمم المتحدة في عام 2021 والجمعية العامة²⁹ في عام 2022 بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان. ويربط هذا الحق بشكل مباشر بين حماية البيئة.

وتشمل العناصر الرئيسية للحق في بيئة صحية ونظيفة ما يلي:

١- مناخ آمن ومستقر ٢- النظم الإيكولوجية الصحية ٣- البينات غير السامة ٤- العدالة والشمول

المطلب الثاني: الجهود الدولية لحماية البيئة كوسيلة لحماية حقوق الإنسان (الاتفاقيات والمنظمات)

أدركت الدول والمنظمات الدولية أن التدهور البيئي يشكل تهديداً حقيقياً لحقوق الإنسان، خاصة الحق في الحياة والصحة والغذاء. وقد جسد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم عام 1972 بداية هذا الوعي العالمي، حيث أقر في إعلانه أن الإنسان يتمتع بحق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف بيئية تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية³⁰.

تُعد الاتفاقيات الدولية إحدى الوسائل القانونية الرئيسية التي اعتمدها المجتمع الدولي لتعزيز حماية البيئة وحماية حقوق الإنسان معاً. مثل إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية لعام 1992، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015، التي نصت على التزام الدول باتخاذ تدابير للحد من الانبعاثات الحرارية من أجل حماية الحق في الحياة والصحة للأجيال الحاضرة والمستقبلية³¹.

برز دور المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس حقوق الإنسان، في تكريس العلاقة بين حماية البيئة وضمن حقوق الإنسان. وقد بينت الدراسات أن تعزيز العمل البيئي على المستوى الدولي يسهم بشكل مباشر في حماية الحق في الحياة والصحة، مما دفع العديد من الهيئات إلى اعتبار البيئة النظيفة حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان الذي يتطلب الحماية القانونية والعملية³².

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية ذات الصلة (اتفاقية باريس، إعلان ستوكهولم)

أولاً: اتفاقية باريس (2015) Paris Agreement

تُعد اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015 علامة فارقة في الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي والحد من الأضرار البيئية الناتجة عنه. تهدف الاتفاقية إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بهدف إبقاء ارتفاع درجات الحرارة دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مما يسهم في تقليل الظواهر المناخية المتطرفة كالفيضانات والجفاف. وقد ألزمت الاتفاقية جميع الدول الموقعة بوضع أهداف وطنية لخفض الانبعاثات، مع مراجعتها دورياً³³.

ترتبط اتفاقية باريس ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، حيث نصت ديباجتها على أهمية حماية الحقوق الأساسية أثناء تنفيذ التدابير المناخية، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والأمن الغذائي. كما تؤكد الاتفاقية على العدالة المناخية وضرورة دعم الفئات الأكثر تضرراً من التغير المناخي. بناءً عليه، فإن معالجة التغير المناخي وفق هذه الاتفاقية هو بمثابة حماية مباشرة لحقوق الإنسان عبر حماية البيئة من التدهور³⁴.

ثانياً: إعلان ستوكهولم (1972) Stockholm Declaration

يُعد إعلان ستوكهولم لعام 1972 الوثيقة الدولية الأولى التي أعلنت صراحةً العلاقة بين حماية البيئة والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. نص الإعلان على أن الإنسان يملك حقاً في العيش في بيئة تضمن له الصحة والرفاه، وأكد على ضرورة الحد من تلوث الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وشكل هذا الإعلان الأرضية الفكرية التي بُنيت عليها الاتفاقيات البيئية اللاحقة³⁵.

أكد إعلان ستوكهولم أن التدهور البيئي يهدد بشكل مباشر حق الإنسان في الحياة والتنمية، مما دفع المجتمع الدولي إلى إدراك أن حماية البيئة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وحماية الحقوق الأساسية. كما رسخ الإعلان مبادئ التعاون الدولي في مواجهة المشكلات البيئية، معتبراً أن التصدي للأضرار البيئية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول³⁶.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية والمحاكم البيئية في حماية الحقوق

أولاً: المنظمات الدولية:

من أبرز المنظمات: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الذي يهدف إلى تقديم التوجيهات والمساعدات للدول في مجال حماية البيئة. كما أن منظمة الصحة العالمية (WHO) قد أعلنت مراراً أن تلوث البيئة يشكل تهديداً للأمن الصحي العالمي. على الصعيد الحقوقي، يتبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آلية المقررين الخاصين لحماية حقوق الإنسان المرتبطة بالبيئة، وهذا يتجلى في توصياته الخاصة بالحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية³⁷.

ثانياً: المحاكم البيئية:

إن المحاكم البيئية تلعب أيضاً دوراً مهماً في حماية الحقوق البيئية. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)، قد أصدرت العديد من الأحكام بذلك وقامت المحكمة العربية لحقوق الإنسان بوضع أسس قانونية لحماية الحقوق البيئية من خلال مواقفها بشأن التلوث وتأثيراته على الصحة العامة. تواصل محكمة العدل الدولية (ICJ) إصدار فتاوى تلزم الدول بالامتثال للمعايير البيئية الدولية، مما يعزز الحماية القانونية للحقوق البيئية حول العالم³⁸.

وفي خاتمة البحث توصل الباحثان الى مجموعه من النتائج والتوصيات :

النتائج:

1. تأثير الأضرار البيئية على حقوق الإنسان: يؤدي التدهور البيئي إلى تضرر حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة والصحة، مما ينعكس سلباً على جودة الحياة.
 2. التحديات القانونية في حماية الحقوق البيئية: هناك فجوة في القوانين الدولية والمحلية فيما يتعلق بحماية الحقوق الإنسانية المرتبطة بالبيئة.
 3. ضرورة التعاون بين الجهات القانونية والبيئية: التعاون بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات البيئية يمكن أن يعزز من الحماية القانونية لحقوق الإنسان في مواجهة التحديات البيئية.
- التوصيات:

1. تعزيز التشريعات البيئية: يجب تطوير قوانين بيئية أكثر صرامة تتضمن حماية لحقوق الإنسان، وتوفير آليات قانونية فعالة لمحاسبة المتسببين في الأضرار البيئية.
2. تحفيز التعاون الدولي: ينبغي تشجيع التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتطوير استراتيجيات مشتركة لحماية حقوق الإنسان من تأثير الأضرار البيئية.
3. إدراج قضايا البيئة في المناهج التعليمية: من الضروري تعزيز الوعي البيئي وحقوق الإنسان من خلال برامج تعليمية مستدامة في المدارس والجامعات.
4. تقديم الدعم للفئات الضعيفة: يجب توفير مساعدات خاصة للفئات الأكثر تضرراً من التدهور البيئي لضمان وصولهم إلى الموارد الأساسية مثل الماء النظيف والرعاية الصحية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: مصادر ومراجع باللغة العربية

الكتب

- عرابي، عرابي عبد الحميد. (2020). البيئة وحقوق الإنسان (ص. 112). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- تعريف ومعنى البيئة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، تم الاطلاع بتاريخ 2025-4-22.
- علي زين العابدين محمد بن عبد المرحي عرفات. (1991). تلوث البيئة ثمن للمدينة. المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- أحمد الجلال. (2001). التنمية والبيئة في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الرسائل الجامعية

- فروجه امجد. (2016). الضرر البيئي. رسالة ماجستير منشورة، جامعة كولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

المقالات والأبحاث العلمية

- الزيد، عبد الرحمن. (2019). حماية البيئة في ضوء حقوق الإنسان الدولية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 30.
- العامري، أحمد. (2020). الالتزامات الدولية بحماية البيئة في القانون الدولي المعاصر. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11.
- عبود، سامي. (2020). حقوق الإنسان وحماية البيئة: دور المنظمات الدولية. مجلة الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، العدد 29.
- العطار، أحمد. (2021). دور المحاكم الدولية في تعزيز الحقوق البيئية. مجلة الحقوق الدولية، جامعة تونس، العدد 45.
- كرم علي حافظ. الإعلام وقضايا البيئة، الطبعة الأولى، صفحات 9-11.
- النصوص القانونية والقرارات الرسمية
- قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 13/48، المعتمد في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021: حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 300/76: حق كل إنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

المصادر الإلكترونية

Susan S. Lang. (2007). Water, air and soil pollution causes 40 percent of deaths worldwide. www.news.cornell.edu.

Definition - Environment" shodhganga.inflibnet.ac.in. Retrieved 2020-6-.<https://doi.org/10.1093/jel/eqw01>

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية

الاتفاقيات الدولية والتقارير الأممية

- United Nations. (1992). Rio Declaration on Environment and Development. United Nations.
- United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). (1998) Aarhus Convention.
- United Nations Environment Programme (UNEP). (1998). Rotterdam Convention.
- United Nations. (2015). Paris Agreement. Retrieved from <https://unfccc.int>
- United Nations. (2018). Framework Principles on Human Rights and the Environment.
- World Health Organization. (2016). Preventing Disease through Healthy Environments.
- Rajamani, L. (2016). The Paris Agreement: A New Beginning. Journal of Environmental Law
- Knox, J. H. (2017). Human Rights Principles and Climate Change. Handbook of Human Rights and Climate Governance
- Sohn, L. B. (1973). The Stockholm Declaration on the Human Environment. Harvard International Law Journal, 14(3), 423–515.

الهوامش:

¹ United Nations. (1992). Rio Declaration on Environment and Development. United Nations Conference on Environment and Development (UNCED).

² United Nations Economic Commission for Europe (UNECE). (1998). Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters (Aarhus Convention).

³ United Nations Environment Programme (UNEP). (1998). Rotterdam Convention on the Prior Informed Consent Procedure for Certain Hazardous Chemicals and Pesticides in International Trade.

⁴ سورة الاعراق. الآية رقم 85.

⁵ فروجه افجيد. 2016. الضرر البيئي. رساله ماجستير منشوره. جامعه كولود معمري تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية. ص 26.

⁶ تعريف ومعنى البيئة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي "، www.almaany.com، اطّلع عليه بتاريخ 2025-4-22..

⁷ كرم علي حافظ، 2016. الإعلام وقضايا البيئة. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر. صفحة 9-11-10.

⁸ "Definition-Environment", shodhganga.inflibnet.ac.in, Retrieved 2020-6-4. Edited

⁹ علي زين العابدين محمد بن عبد المرحي عرفات، 1991. تلوث البيئة ثمن للمدينة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 60.

¹⁰ أحمد الجلال. 2001. التنمية والبيئة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 92.

¹¹ نبيلة اسماعيل رسلان، 2007. التأمين ضد أخطار التلوث، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 11.

¹² أحمد محمد حشيش، 2008. المفهوم القانوني للبيئة، في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر، دار الكتب القانونية، مصر، ص 163.

¹³ -إبتهاال زيد علي، الاعلام وقضايا البيئة. الموقع الالكتروني: www.iosj.iasj، ص 176،

¹⁴ - طارق اب اراهيم الدسوقي عطية، 2009. الأمن البيئي - النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، ص 292.

- ¹⁵ Susan S. Lang (2-8-2007), "Water, air and soil pollution causes 40 percent of deaths worldwide, Cornell research survey finds", www.news.cornell.edu, Retrieved 15-4-2020. Edited.
- ¹⁶ أبو رميس. 2021. مظاهر التلوث وخطارها. بحث تم الاطلاع بتاريخه 2025/04/22.
- ¹⁷ What Are the Health Effects of Air Pollution?", www.urmc.rochester.edu, Retrieved 15-4-2020. Edited.
- ¹⁸ <http://risquesenvironnementaux-collectivites.oree.org/le-guide/risques-mon-territoire/sante-environnement/pollution-du-sol.html>
- ¹⁹ Chris Woodford (24-3-2019), "Water pollution: an introduction", www.explainthatstuff.com, Retrieved 16-4-2020
- ²⁰ [Deforestation | Threats | WWF](#). World Wildlife Fund. مؤرشف من الأصل في 11-03-2019. اطلع عليه بتاريخ 20_4_2025.
- ²¹ Werf, G. R. van der. "CO2 emissions from forest loss". *Nature Geoscience* الأصل. مؤرشف من الأصل 738-737. في . ص. 738-737. مؤرشف من الأصل 25-08-2019. اطلع عليه بتاريخ 20_04_2025
- ²² [How much has the Global Temperature Risen in the Last 100 Years?](#). National Center for Atmospheric Research. University Corporation for Atmospheric Research. مؤرشف من الأصل في 15-10-2014. اطلع عليه بتاريخ 10_4_2025.
- ²³ <https://news.un.org/ar/story/2013/03/174212> تم الاطلاع بتاريخ 2025/4/26.
- ²⁴ خورشيد. اسمهان. 2016. حقوق الإنسان والبيئة من منظور قانوني في ظل ثلاثية المقتربات (القائمة على الحقوق، الغير قائمة على الحقوق، والمتعلقة بالفئات المستضعفة). مجلة افاق العلوم. جامعة زيان عاشور. الجلفة. (1). ص 12_128.
- ²⁵ بوريش. صوريه شنشيني. 2015. البيئة وحقوق الإنسان. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية. (1). ص 188-201.
- ²⁶ United Nations. (2018). Framework Principles on Human Rights and the Environment (p. 5). Retrieved from <https://www.ohchr.org>
- ²⁷ عرابي، عرابي عبد الحميد. 2020. البيئة وحقوق الإنسان. دار الفكر الجامعي. الاسكندرية. ص 122.
- ²⁸ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 13/48 المعتمد في 8 تشرين الأول/أكتوبر عام 2021 والمعنون "حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة".
- ²⁹ قرار الجمعية العامة رقم 76/300 حق كل إنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.
- ³⁰ عرابي، عرابي عبد الحميد. (2020). مرجع سابق. (ص. 135)
- ³¹ United Nations. (2015). Paris Agreement (p. 3). Retrieved from <https://unfccc.int>
- ³² الزيد، عبد الرحمن. 2019. حماية البيئة في ضوء حقوق الإنسان الدولية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 30. ص 8.
- ³³ Rajamani, L. (2016). The Paris Agreement: A New Beginning. *Journal of Environmental Law*, 28(2), 337-350. <https://doi.org/10.1093/jel/eqw015>
- ³⁴ Knox, J. H. (2017). Human Rights Principles and Climate Change. *Handbook of Human Rights and Climate Governance*, 13-31
- ³⁵ Sohn, L. B. (1973). The Stockholm Declaration on the Human Environment. *Harvard International Law Journal*, 14(3), 423-515.
- ³⁶ العامري، أحمد. (2020). الالتزامات الدولية بحماية البيئة في القانون الدولي المعاصر. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، ص. 210.
- ³⁷ عبود، سامي. (2020). حقوق الإنسان وحماية البيئة: دور المنظمات الدولية. مجلة الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، العدد 29، ص. 119.
- ³⁸ العطار، أحمد. (2021). دور المحاكم الدولية في تعزيز الحقوق البيئية. مجلة الحقوق الدولية، جامعة تونس، العدد 45، ص. 78.

استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لتفريد التعليمات وتطوير التقويم الذاتي

د.بوشتي حجوبي

كلية عين الشق للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني (المغرب)

Generative AI in Education: Personalizing Learning and Fostering Self-Assessment

bouchta hajjoubi

<https://orcid.org/0009-0004-9048-3538>Faculty of Arts and Humanities, Ain Chock, Hassan II University (Morocco), hajjoubibouchta@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/09/14 تاريخ القبول: 2025/11/06 تاريخ النشر: 2025/12/01

الملخص:

يشكل الذكاء الاصطناعي التوليدي أحد أبرز محركات التحول الرقمي في التعليم، لما يتيح من تخصيص فوري للتعليمات وتوليد محتوى متكيف مع قدرات المتعلمين واحتياجاتهم. يهدف هذا المقال إلى استكشاف إمكانات هذه التقنيات في تطوير العملية التعليمية من خلال تعزيز التعلم المخصص وتمكين الطلاب من بناء استراتيجيات للتقويم الذاتي. وتتمثل الإشكالية في مدى فاعلية الذكاء الاصطناعي التوليدي في تحسين نواتج التعلم وضمان موثوقية المحتوى، في ظل تحديات أخلاقية وتقنية كحماية البيانات والفجوة الرقمية.

اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا تطبيقيًا عبر تجربة ميدانية شملت 60 تلميذًا في التعليم المدرسي، استُخدمت فيها أدوات مثل ChatGPT و Midjourney لإنتاج نصوص وصور وتمارين تعليمية، مع تحليل التفاعل والنتائج باستخدام أدوات كمية ونوعية.

تناولت المقالة عدة محاور أساسية: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم، آليات تخصيص اللحظي للمحتوى، دعم التعلم الذاتي والتقويم الذاتي، دراسة حالة تطبيقية، ثم ربط النتائج بنظريات التحفيز والراحة المعرفية.

أظهرت النتائج أن هذه التقنيات نجحت في تعزيز الراحة المعرفية، رفع دافعية الطلاب، وتحسين الأداء الأكاديمي، إضافةً إلى تمكينهم من إنشاء اختبارات تفاعلية ذاتية عبر منصات مثل Quizizz AI. وتؤكد هذه المخرجات الطابع الابتكاري للمقال من خلال ربط التخصيص الفوري للتعلم بآليات التقويم الذاتي، مما يفتح آفاقًا جديدة لتطوير ديداكتيك المواد الدراسية في ضوء الذكاء الاصطناعي التوليدي.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي التوليدي، ديداكتيك المواد الدراسية، التعلم الذاتي، الراحة المعرفية.

Abstract:

Generative Artificial Intelligence (AI) has emerged as a key driver of digital transformation in education, enabling instant personalization of learning and the generation of adaptive content tailored to learners' abilities and needs. This article aims to explore the potential of such technologies in enhancing educational processes by fostering personalized learning and empowering students to develop self-assessment strategies. The central research problem lies in assessing the effectiveness of generative AI in improving learning

outcomes and ensuring content reliability, while addressing ethical and technical challenges such as data protection and the digital divide.

The study adopts a descriptive–applied methodology through a field experiment involving 110 primary school students. Tools such as ChatGPT and Midjourney were employed to generate texts, images, and exercises, while both quantitative and qualitative methods were used to analyze students' interactions and performance.

The article is structured around several key axes: the conceptual framework of generative AI in education, mechanisms of real-time content personalization, support for self-directed and self-assessment learning, a practical case study, and the linkage of results to motivational and cognitive comfort theories.

Findings indicate that generative AI technologies effectively enhance cognitive comfort, increase student motivation, and improve academic performance, while enabling learners to design interactive self-assessment tests using platforms such as Quizizz AI. These outcomes highlight the innovative contribution of the article, which connects real-time personalized learning with self-assessment practices, opening new perspectives for the didactics of school subjects in the age of generative AI.

Keywords: Generative Artificial Intelligence; Subject Didactics; Self-directed Learning; Cognitive Comfort.

مقدمة:

أضحى الذكاء الاصطناعي التوليدي أحد أبرز مجالات الابتكار التكنولوجي التي أحدثت تحولاً نوعياً في التعليم المعاصر، لما يوفره من قدرات على إنتاج محتوى متكيف مع خصوصيات المتعلمين، وتعزيز تفريد التعليمات بما يتجاوز حدود النماذج التدريسية التقليدية (Holmes, Bialik, & Fadel, 2021, pp. 38-42). هذا التحول ينسجم مع التوجهات التربوية الحديثة التي تجعل من المتعلم محور العملية التعليمية، وتدعو إلى بناء مسارات تعليمية شخصية تعكس احتياجاته ودافعيته الداخلية (Luckin, 2018, pp. 19-24). وفي السياق العربي، يشير العساف (العساف، 2022، صفحة 77) إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة لإعادة صياغة الممارسات البيداغوجية في التعليم الأساسي، خاصة في ما يتعلق بقدرة هذه التقنيات على تجاوز الفروق الفردية بين المتعلمين. كما يرى الفرا (الفرا، 2021، صفحة 112) أن الاعتماد على الخوارزميات التوليدية يتيح للمعلم بيئة تعليمية تفاعلية تدعم الإبداع والتفكير النقدي، وتفتح آفاقاً جديدة أمام تطوير المناهج الرقمية. أما التقويم الذاتي فيمثل أداة استراتيجية في تمكين المتعلم من تقييم أدائه وضبط استراتيجياته التعليمية، بما يعزز استقلاليته في بناء المعرفة (Boud & Molloy, 2013, p. 25). وقد أثبتت نظريات التحفيز أن قدرة الطالب على إدراك تقدمه تساهم في رفع دافعيته وتحسين أدائه (Ryan & Deci, 2020, pp. 19-24). غير أن إدماج هذه الممارسات ضمن بيئة مدعومة بالذكاء الاصطناعي يثير قضايا معقدة تتعلق بموثوقية المحتوى وحماية الخصوصية والعدالة التعليمية (Selwyn, 2019, pp. 104-109).

بناءً على ذلك، جاءت هذه الدراسة لتنتقل من الطرح النظري إلى التجريب العملي، عبر تجربة ميدانية شملت 60 تلميذاً في التعليم المدرسي. وقد استُخدمت أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل ChatGPT لتوليد النصوص التعليمية، وMidjourney لإنتاج صور ووسائط بصرية محفزة، إلى جانب Quizizz AI التي مكّنت التلاميذ من ابتكار اختبارات ذاتية

تفاعلية. وقد أخضعت التجربة لقياس تجريبي بأدوات كمية ونوعية لرصد انعكاساتها على التحصيل، والراحة المعرفية، والدافعية.

تكمن أهمية هذا البحث في الربط بين التخصيص اللحظي للتعلم والتقويم الذاتي، بما يساهم في بناء ديداكتيك جديد قائم على الذكاء الاصطناعي التوليدي، قادر على الاستجابة لتحديات الحاضر وفتح آفاق مستقبلية للتعليم في السياقات العربية والعالمية.

أهمية الدراسة

■ الأهمية النظرية:

تساهم الدراسة في إغناء الأدبيات التربوية المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم، خصوصاً في سياق التعليم المغربي الذي ما يزال يفتقر إلى بحوث تطبيقية رصينة في هذا المجال (العساف، 2022، صفحة 75). تطرح الدراسة إطاراً يجمع بين تفريد التعليمات والتقويم الذاتي، وهو دمج غير مطروق بشكل كافٍ في الأدبيات التربوية، مما يعزز القيمة المضافة للبحث على مستوى بناء المعرفة العلمية.

تقدم الدراسة قراءة تربط بين النظريات النفسية (Ryan & Deci, 2020, p. 46) والتطبيقات التكنولوجية (مثل ChatGPT و Midjourney)، بما يثري الحوار الأكاديمي حول تكامل البعد النفسي والتقني في التعليم.

■ الأهمية التطبيقية:

تمكّن نتائج الدراسة الأساتذة وصنّاع القرار من توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل فعّال في تطوير الممارسات الصفية، عبر تخصيص المحتوى وتكييفه وفق حاجات التلاميذ.

تتيح للمتعلمين فرصاً لتعزيز التقويم الذاتي من خلال أدوات تفاعلية (مثل Quizizz AI)، مما يساعدهم على تنمية الاستقلالية في بناء استراتيجيات التعلم ومراقبة أدائهم.

توفّر مخرجات عملية يمكن الاستفادة منها في تصميم مناهج تعليمية رقمية تدعم الراحة المعرفية وتزيد من دافعية التلاميذ نحو التعلم.

تساعد على تشخيص التحديات المرتبطة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي (خصوصية البيانات، الفجوة الرقمية)، بما يوجّه السياسات التعليمية نحو حلول أكثر عدالة وفعالية.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تربط بين الإطار النظري (التعلم المخصص، الدافعية، التقويم الذاتي) والتجريب العملي (تجربة ميدانية على 60 تلميذاً)، مما يمنحها بعداً مزدوجاً: يثري الحقل الأكاديمي، ويقدم حلولاً تطبيقية قابلة للتنفيذ في البيئات التعليمية المغربية والعربية.

فرضيات الدراسة

انطلاقاً من الإطار النظري لموضوع الذكاء الاصطناعي التوليدي وتفيد التعليمات والتقويم الذاتي، وبناءً على الأسئلة المطروحة، صيغت الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: يساهم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي (ChatGPT و Midjourney) في تحسين نواتج التعلم الأكاديمي لدى تلاميذ التعليم المدرسي مقارنة بالأساليب التقليدية.

2. الفرضية الثانية: يؤدي اعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى تعزيز آليات التقويم الذاتي لدى المتعلمين، من خلال تمكينهم من تقييم تقدمهم وضبط استراتيجيات تعلمهم.

3. الفرضية الثالثة: يساهم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في زيادة الدافعية الداخلية وتحقيق الراحة المعرفية لدى المتعلمين أثناء العملية التعليمية.
4. الفرضية الرابعة: تمكّن المنصات التفاعلية مثل *Quizizz AI* التلاميذ من تصميم اختبارات ذاتية تفاعلية، بما يعكس استقلاليتهم وقدرتهم على متابعة مستوى تقدمهم الدراسي.
5. الفرضية الخامسة: تعترض توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم الأساسي تحديات أخلاقية وتقنية (مثل حماية البيانات والعدالة التعليمية والفجوة الرقمية)، تؤثر في درجة فاعليته وانتشاره في السياق العربي.

حدود الدراسة

- حدود بشرية: اقتصر على عينة من تلاميذ التعليم المدرسي (60).
- حدود مكانية: نُفذت التجربة في مؤسسات تعليمية بمدينة سيدي قاسم.
- حدود زمنية: غطّت الدراسة فترة تجريبية امتدت ثلاثة أسابيع خلال الموسم الدراسي [2024–2025].
- حدود موضوعية: اقتصر على دراسة أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي في تفريد التعليمات والتقويم الذاتي دون التطرق إلى مجالات تعليمية أخرى كالقيادة التربوية أو إعداد المناهج.

المحور الأول

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الذكاء الاصطناعي التوليدي

- اصطلاحًا: هو فرع من الذكاء الاصطناعي يقوم على خوارزميات قادرة على توليد محتوى جديد (نصوص، صور، أصوات...) انطلاقًا من بيانات سابقة، من خلال نماذج تعلم عميق مثل *GPT* و *DALL·E* (Holmes, Bialik, & Fadel, 2021, p. 44).
- إجرائيًا: يُقصد به في هذه الدراسة استخدام منصات مثل *ChatGPT* و *Midjourney* لإنتاج محتوى نصي وبصري مخصص للمتعلمين في مرحلة التعليم الابتدائي، وتوظيفه كوسيلة تعليمية داعمة لتطوير التعليمات والتقويم الذاتي.

تفريد التعليمات

- اصطلاحًا: هو نهج بيداغوجي يهدف إلى تكييف المحتوى التعليمي والأنشطة وفق الفروق الفردية بين المتعلمين، بما يتواءم مع حاجاتهم وقدراتهم (Luckin, 2018, p. 23).
- إجرائيًا: يُقصد به في الدراسة قدرة الذكاء الاصطناعي التوليدي على تعديل النصوص والوسائط التعليمية بصورة آنية لتناسب مع مستوى كل تلميذ، مع تقديم أنشطة داعمة تعكس احتياجاته الخاصة.

التقويم الذاتي

- اصطلاحًا: هو عملية يقوم فيها المتعلم بتقييم أدائه ومخرجات تعلمه بشكل مستقل، بغية ضبط استراتيجياته التعليمية وتحسينها (Boud & Molloy, 2013, p. 25).

- إجرائيًا: يُقصد به في الدراسة استخدام التلاميذ لأدوات مثل *Quizizz AI* لإعداد اختبارات تفاعلية ذاتية، تسمح لهم بمتابعة مستوى تقدمهم وتحديد نقاط القوة والضعف لديهم.

الراحة المعرفية

- اصطلاحًا: مفهوم نفسي يشير إلى الحالة التي يشعر فيها المتعلم بسهولة في معالجة المعلومات، نتيجة توازن الحمل المعرفي مع قدراته الإدراكية (Norbert, 2004, pp. 332–348).
- إجرائيًا: يُقصد بها في الدراسة شعور التلاميذ بالبساطة والوضوح أثناء التعامل مع المحتوى التعليمي المولد عبر الذكاء الاصطناعي، بما يخفف من مشاعر القلق أو التعقيد.

الدافعية الداخلية

- اصطلاحًا: هي الميل الطبيعي لدى الفرد للانخراط في التعلم بدافع الاهتمام أو المتعة، دون الحاجة إلى مثيرات خارجية مثل المكافآت (Ryan & Deci, 2020, p. 46).
- إجرائيًا: تُقاس في الدراسة من خلال استبيانات موجهة لرصد مدى تحفيز الذكاء الاصطناعي التوليدي للتلاميذ على الانخراط في التعلم، بدافع الفضول والمتعة في اكتشاف المحتوى الجديد.

المحور الثاني

إجراءات الدراسة

تمت إجراءات الدراسة وفق مراحل متسلسلة لضمان دقة التطبيق وموثوقية النتائج، وتشمل:

مرحلة الإعداد والتحضير

1. تحديد أهداف الدراسة ومجتمعها وعينها (60 تلميذًا في التعليم المدرسي).

2. اختيار أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي المناسبة، وهي:

- *ChatGPT* لإنتاج نصوص تعليمية مخصصة.

- *Midjourney* لإنتاج وسائط بصرية محفزة.

- *Quizizz AI* لإعداد اختبارات تفاعلية ذاتية.

3. تصميم أدوات القياس: استبيانات لقياس الدافعية والراحة المعرفية، وجدول ملاحظات الصف

مرحلة التطبيق الميداني

1. تنفيذ البرنامج التجريبي داخل الفصول على مدى ثلاثة أسابيع.

2. تقديم المحتوى التعليمي المولد عبر *ChatGPT* و *Midjourney* وفق المستويات الفردية للمتعلمين.

3. دمج أنشطة تفاعلية عبر *Quizizz AI*، بما يسمح للتلاميذ بإنشاء اختبارات ذاتية.

مرحلة جمع البيانات

1. توزيع استبيانات الدافعية والراحة المعرفية قبل وبعد التجربة.

2. إجراء ملاحظات صفية لتسجيل سلوكيات التفاعل والمشاركة.

مرحلة تحليل البيانات

1. البيانات الكمية: تحليل الاستبيانات باستخدام أساليب إحصائية لحساب التحسن في الأداء والتحصيل والدافعية والراحة المعرفية.

2. البيانات النوعية: تحليل الملاحظات الصفية والمقابلات وفق منهجية التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، لتحديد أنماط التفاعل، واستجابات التلاميذ، والصعوبات، والتحديات.

3. الربط بين الكمي والنوعي: دمج النتائج لتقديم رؤية شاملة حول أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي على تفريد التعليمات والتقويم الذاتي.

. مرحلة الاستنتاج والتقرير

1. مقارنة النتائج مع فرضيات الدراسة للتأكد من صحتها أو رفضها.

2. صياغة توصيات عملية ونظرية بناءً على نتائج التحليل.

3. إعداد التقرير النهائي للبحث، مع جداول تلخيصية للنتائج، وربطها بالأدبيات السابقة والمراجع العربية

المحور الثالث

أدوات الدراسة

ChatGPT: استخدم لتوليد نصوص تعليمية وأنشطة كتابية موجهة تراعي مستويات المتعلمين المختلفة.

Midjourney: وظّف لإنتاج صور ووسائط بصرية داعمة للتعلم النشط والمحفّز للخيال.

Quizizz AI: استخدم لتمكين التلاميذ من إعداد اختبارات ذاتية تفاعلية تساعدهم على متابعة تقدمهم.

اختبارات تحصيلية (قبلية وبعديّة): صُممت لقياس التطور الأكاديمي لدى التلاميذ نتيجة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي.

1. استبيان الدافعية والراحة المعرفية

الاستبانة مصممة لتغطية الأبعاد التعليمية (التفاعل – التقويم الذاتي) والأبعاد النفسية (الدافعية – الراحة)، إضافة إلى البعد التقني (التحديات)، مما يجعلها أداة شاملة لدراسة أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم. تهدف الاستبانة إلى جمع بيانات من الطلبة حول مدى تأثير أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي (مثل ChatGPT، Midjourney، Quizizz AI...) في العملية التعليمية، من حيث التفاعل مع المحتوى، تطوير التقويم الذاتي، تعزيز الدافعية الداخلية، ومدى مواجهة بعض التحديات.

البيانات العامة

تتضمن معلومات أساسية (الصف، الجنس) بغرض التصنيف الإحصائي للبيانات، وليس للتأثير على الإجابات.

القسم الأول: التفاعل مع المحتوى التعليمي المولد بالذكاء الاصطناعي

الهدف: معرفة تقييم الطالب لجودة وملاءمة المحتوى الرقمي المولد عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.
نوع العبارات: مرتبطة بمدى سهولة الفهم، التفاعل، استخدام الوسائط البصرية (صور، فيديو، رسوم) وأثرها على متعة التعلم.

الفائدة: تكشف عن مدى فاعلية المحتوى المولد في جعل التعلم أكثر وضوحًا وجاذبية.

القسم الثاني: التقويم الذاتي

الهدف: قياس مدى قدرة الطلبة على تقييم تقدمهم الأكاديمي باستخدام أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي.
نوع العبارات: ترتبط بمتابعة المستوى عبر منصات مثل Quizizz AI، التعرف على نقاط القوة والضعف، تحسين الأداء، وإنشاء اختبارات ذاتية.

الفائدة: تبين دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز مهارة التعلم الذاتي لدى الطالب.

القسم الثالث: الدافعية الداخلية والراحة المعرفية

الهدف: قياس الأثر النفسي والمعرفي لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التعلم.
نوع العبارات: تركز على رغبة الطالب في التعلم، الشعور بالثقة، الراحة في التعامل مع المحتوى، والقدرة على التركيز دون تشتت.

الفائدة: تعطي مؤشراً على مدى توافق تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الحاجات النفسية للمتعلمين (الدافعية – الثقة – الراحة المعرفية)

القسم الرابع: التحديات والملاحظات

الهدف: رصد الصعوبات والمشاكل التي قد تعيق التعلم الرقمي المولد بالذكاء الاصطناعي.
نوع البنود: مشاكل تقنية – صعوبة الفهم – مخاوف الخصوصية – الاعتماد المفرط على التقنية).
إضافة حقل مفتوح: يتيح للطلبة كتابة ملاحظاتهم واقتراحاتهم مما يوفر بيانات نوعية (qualitative data) تكمل البيانات الكمية.

التحليل المتوقع للنتائج:

الأسئلة المغلقة (نعم/لا/أحياناً): ستُعالج إحصائياً (نسب، تكرارات، متوسطات).
الأسئلة المفتوحة (الملاحظات): ستُحلل مضمونياً لاستخراج المحاور الرئيسة (تحليل كفي).

المحور الخامس

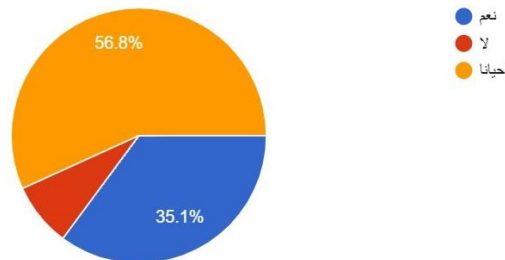
نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي توضح أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي في تفريد التعليمات وتطوير التقويم الذاتي لدى تلاميذ التعليم الابتدائي:

القسم الأول: التفاعل مع المحتوى التعليمي المولد بالذكاء الاصطناعي

- السؤال الأول: المحتوى التعليمي الذي تم توليده عبر شات جي بي تي وميد جورني كان مناسباً لمستواي

المحتوى التعليمي الذي تم توليده عبر شات جي بي تي وميد جورني كان مناسباً لمستواي



أظهرت البيانات أن 35.1% من المستجوبين يرون أن المحتوى التعليمي المولّد عبر شات جي بي تي وميد جيرني كان مناسباً لمستواهم.

بينما اعتبر 8.1% فقط أن المحتوى غير مناسب.

في المقابل، شكّلت نسبة 56.8% الأغلبية التي رأت أن المحتوى كان مناسباً أحياناً فقط.

النتيجة الإيجابية أن ما يقارب ثلث المستجوبين وجدوا المحتوى مناسباً تماماً، ما يعكس قدرة أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي على توفير مواد تعليمية ملائمة وذات قيمة.

النسبة الضئيلة (8.1%) التي وجدت المحتوى غير مناسب تعكس محدودية هذه التكنولوجيا في بعض السياقات أو مع بعض المستويات التعليمية الخاصة.

النسبة الأكبر (56.8%) تمثل شريحة مترددة، ترى أن ملائمة المحتوى مرتبطة بالموضوع المطروح، مما يدل على عدم استقرار في جودة التوليد، أو على وجود فجوة بين التخصيص التام لاحتياجات المتعلم وبين ما توفره الأدوات التوليدية بشكل عام.

هذه النتائج تؤكد أن التقنيات التوليدية يمكن أن تكون أداة مساعدة وفعّالة، لكنها ليست بديلاً كاملاً عن التدخل البشري في التعليم.

وجود أكثر من نصف المستجوبين في خانة "أحياناً" يشير إلى الحاجة إلى:

- تكييف المحتوى بشكل أكبر وفق مستوى المتعلمين.

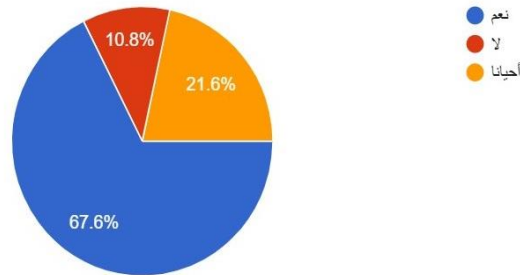
- دمج المعلمين لتوجيه وتخصيص المخرجات.

- تطوير معايير لضبط الجودة التربوية للمحتوى التوليدي.

يمكن القول إن المحتوى المولّد عبر شات جي بي تي وميد جيرني يتمتع بإمكانات تعليمية عالية، حيث وفّر مستوى مناسباً لشريحة مهمة من المتعلمين. ومع ذلك، فإن الاعتماد عليه بشكل كامل لا يكفي، إذ يحتاج إلى آليات دعم بشري وبيداغوجي تضمن استمرارية الجودة وملاءمة المحتوى لكافة المستويات.

- السؤال الثاني: الأنشطة الرقمية جعلت فهمي للدرس أسهل وأسرع

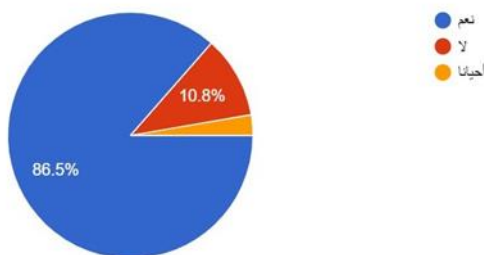
الأنشطة الرقمية جعلت فهمي للدرس أسهل وأسرع



ظهرت نتائج الاستبانة المتعلقة بمدى إسهام الأنشطة الرقمية في تسهيل وتسريع فهم الدرس أن غالبية المشاركين (67.6%) أكدوا على فعاليتها في تعزيز الاستيعاب، مما يعكس الدور الإيجابي لهذه الأنشطة في تبسيط المحتوى وتحفيز التفاعل بين المتعلمين والمادة الدراسية. في المقابل، أشار ما نسبته (21.6%) من المستجيبين إلى أن تأثيرها يظل محدوداً ومرتبباً بطبيعة الدرس أو نوع النشاط الرقمي المقدم، وهو ما يدل على أن جدوى هذه الوسائط ليست مطلقة، بل تتأثر بعوامل تصميمية وبيداغوجية. بينما عبرت أقلية (10.8%) عن عدم استفادتها من هذه الأنشطة في تحسين الفهم أو تسريعه، الأمر الذي قد يرتبط بوجود معوقات تقنية أو ضعف في الكفايات الرقمية لبعض المتعلمين. وتكشف هذه النتائج في مجملها عن أهمية إدماج الأنشطة الرقمية ضمن الممارسات التعليمية، مع ضرورة مراعاة الفروق الفردية للمتعلمين وتطوير استراتيجيات داعمة تضمن توظيفاً فعالاً للتقنيات الرقمية في خدمة الأهداف التعليمية.

- السؤال الثالث: استخدام الصور والوسائط المحفزة ساعدتني على التركيز أكثر

استخدام الصور والوسائط المحفزة ساعدتني على التركيز أكثر

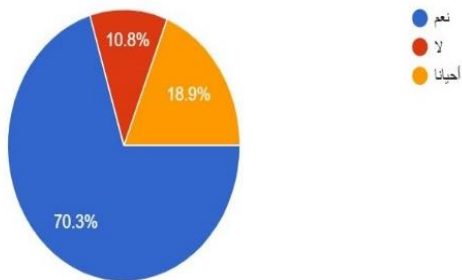


أظهرت نتائج الاستبانة المتعلقة بمدى إسهام استخدام الصور والوسائط المحفزة في تعزيز التركيز أن غالبية المستجيبين (86.5%) أكدوا على فعاليتها في مساعدتهم على الانتباه والتركيز بشكل أكبر أثناء التعلم. في المقابل، عبرت نسبة محدودة (10.8%) عن عدم استفادتها من هذه الوسائط في تحسين التركيز، بينما أشار عدد قليل جداً من المشاركين (2.7%) إلى أن تأثيرها يظل ظرفياً ويرتبط أحياناً بسياق الدرس أو نوع الوسيط المستخدم. وتدل هذه النتائج على أن إدماج الوسائط البصرية والسمعية يشكل عنصراً أساسياً في رفع مستوى التفاعل وتحفيز المتعلمين، وهو ما ينسجم مع ما طرحه Mayer (2009) في إطار نظرية التعلم متعدد الوسائط التي تؤكد أن دمج الكلمات والصور يساهم في تحسين الفهم العميق للمعرفة.

وزيادة الانتباه. كما تتوافق مع نتائج أبحاث (Roxana & Richard E., 2010, pp. 11-132) التي أبرزت دور الوسائط التفاعلية في خفض الحمل المعرفي وتعزيز التركيز. ومع ذلك، فإن النسبة الضئيلة التي لم تجد جدوى في هذه الوسائط تبرز أهمية مراعاة الفروق الفردية في أنماط التعلم، مما يستدعي تنويع الاستراتيجيات التعليمية وعدم الاقتصار على الوسائط البصرية وحدها، بل دمجها مع مداخل أخرى لضمان شمولية وفعالية أكبر في تحقيق الأهداف التعليمية.

- السؤال الرابع: المحتوى المولد أشعرنى بالمتعة أثناء التعلم

المحتوى المولد أشعرنى بالمتعة أثناء التعلم



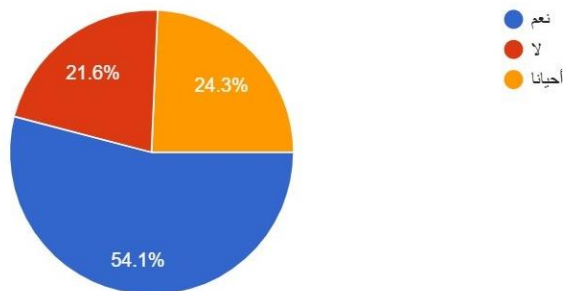
تشير نتائج الاستبانة إلى أن غالبية المشاركين (70.3%) وجدوا أن المحتوى المولد جعل تجربة التعلم ممتعة، فيما عثر 18.9% عن شعورهم بالمتعة أحياناً فقط، مقابل 10.8% لم يشعروا بالمتعة على الإطلاق. هذه النتائج تدل على توجه إيجابي نحو اعتماد المحتوى المولد في العملية التعليمية، لكنها تكشف أيضاً عن تفاوت في التجربة بين المتعلمين يستدعي تحسينات. لتعزيز المتعة والتحفيز أثناء التعلم، يُوصى بتنويع أساليب عرض المحتوى، وتكييفه مع خصائص المتعلمين واهتماماتهم، مع إضافة التفاعلية وتوظيف التغذية الراجعة بصورة فعّالة.

مع ذلك، يجدر الانتباه إلى أن المتعة المرتفعة قد تكون مدفوعة جزئياً بما يُعرف بـ "تأثير الحداثة (Novelty Effect)"، والذي يعني أن الاهتمام والتحفيز يزداد عند أول تجربة لتقنية أو محتوى جديد، لكن هذا الحماس غالباً ما يتراجع فيما بعد إذا لم يُقدّم المحتوى قيمة معززة مستمرة. تشير الأدلة إلى أن هذا التأثير قد يؤثر على استدامة المتعة والتفاعل على المدى البعيد.

القسم الثاني: التعلم الذاتي

- السؤال الخامس: أستطيع متابعة مستواي الدراسي بعد كل نشاط باستخدام Quizizz AI

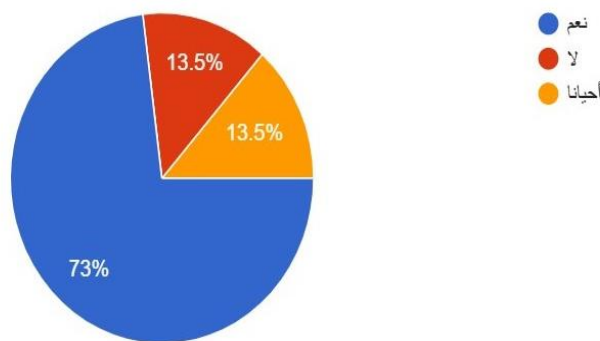
أستطيع متابعة مستواي الدراسي بعد كل نشاط باستخدام Quizizz AI



تشير نتائج الاستبانة إلى أن 54.1٪ من المشاركين وجدوا أن Quizizz AI تساعدهم في متابعة مستواهم الدراسي بعد كل نشاط، بينما عبّر 24.3٪ عن ذلك أحياناً، و21.6٪ لم يشعروا بذلك. وتؤكد الأدلة من الدراسات التجريبية فعالية Quizizz: ففي دراسة تطبيقية، فقد أظهرت دراسة تجريبية في مجال تعليم الرياضيات أن استخدام Quizizz أدى إلى ارتفاع كبير في فهم الطلاب للمفاهيم. على سبيل المثال، ارتفع متوسط الدرجات من 60 إلى 85 في الاختبار القبلي والبعدي ضمن صف يستخدم Quizizz مقارنة بمجموعة ضابطة تقدمت من 58 إلى 72 فقط، مع دلالة إحصائية قوية ($p = 0.001$)، بالإضافة إلى أن 85٪ من الطلاب وصفوا التعلم عبر Quizizz بأنه أكثر جذباً، و90٪ أعربوا عن رغبتهم في استخدامه مجدداً (Batasia Siregar, Giawa, & Nasution, 2024, pp. 5-15)

- السؤال السادس: أتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في تعليمي

أتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في تعليمي



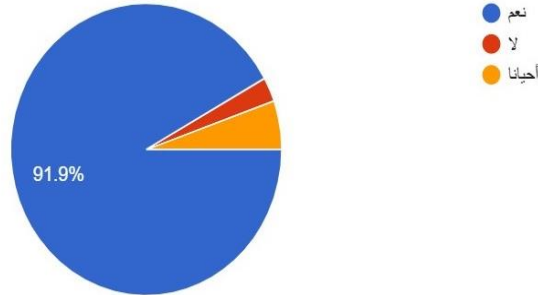
تشير نتائج الاستبانة الوارد في الشكل إلى أن نسبة (73%) من المشاركين أفادوا بقدرتهم على تحديد نقاط القوة والضعف في تعليمهم، وهي نسبة مرتفعة تعكس مستوى جيداً من الوعي الذاتي والتفكير التأملي في العملية التعليمية. في المقابل، أظهرت نسبة (13.5%) عدم قدرتهم على القيام بذلك، بينما عبّر (13.5%) آخرون عن قدرتهم الجزئية أو المتذبذبة في هذا المجال.

تدل هذه المعطيات على أن غالبية المتعلمين يتمتعون بمهارات التقويم الذاتي الضرورية لتعزيز التحصيل الدراسي وتوجيه الجهود نحو تحسين جوانب الضعف، في حين أن الفئة التي لم تتمكن أو التي تتمكن أحياناً من تحديد نقاط القوة والضعف تمثل شريحة تحتاج إلى تدخل تربوي داعم. ويكمن هذا التدخل في تزويد الطلاب باستراتيجيات تعلم قائمة على التقويم الذاتي (Self-assessment) والتغذية الراجعة (Feedback)، إضافة إلى تفعيل آليات التفكير التأملي (Reflective Thinking) داخل الممارسات الصفية.

وبناءً عليه، يمكن القول إن النتائج تؤكد أهمية دمج مهارات الوعي الذاتي بالتعلم ضمن المناهج والأنشطة التعليمية، لما لها من دور في رفع الكفاءة الأكاديمية وتحقيق تعلم مستدام.

- السؤال السابع: أشعر أنني قادر على تحسين أدائي بناءً على ملاحظاتي الذاتية

أشعر أنني قادر على تحسين أدائي بناءً على ملاحظاتي الذاتية

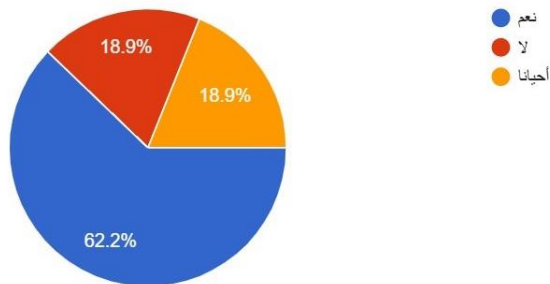


تشير نتائج الاستبانة إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين (91.9 %) يرون أنهم قادرون على تحسين أدائهم استناداً إلى ملاحظاتهم الذاتية، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من الوعي الذاتي والقدرة على التعلم المنظم ذاتياً (Self-Regulated Learning) ووفقاً لنموذج Zimmerman (2002)، يقوم التعلم المنظم ذاتياً على ثلاث مراحل أساسية: مرحلة الاستطلاع القبلي (Forethought) حيث يضع المتعلم أهدافه ويخطط لأدائه، ومرحلة الأداء (Performance) التي يُفعل فيها الاستراتيجيات مع مراقبة ذاتية مباشرة أثناء تنفيذ المهام، وأخيراً مرحلة التأمل الذاتي (Self-reflection) التي يتم فيها تقييم الأداء ومراجعة النتائج لإجراء التعديلات المستقبلية. ويشير Zimmerman في دراسته إلى أن قدرة الأفراد على ممارسة التقييم الذاتي والاعتماد على الملاحظات الشخصية تُعد من المحددات الرئيسة لنجاح عملية التعلم المستمر وتحقيق الكفاءة الذاتية (Zimmerman, 2002, pp. 64-70).

ومع ذلك، فإن وجود نسبة محدودة من المشاركين الذين أجابوا بـ "لا" أو "أحياناً" يعكس بعض التحديات المرتبطة بصعوبة ممارسة التقييم الذاتي بموضوعية أو الحاجة إلى تغذية راجعة خارجية لتعزيز الثقة ودعم مهارات المراجعة الذاتية. ومن هذا المنطلق، توصي الأدبيات التربوية بضرورة توفير برامج تدريبية تستهدف تعزيز مهارات التقييم الذاتي، مثل إدخال استراتيجيات التفكير التأملي واستخدام استمارات المراجعة الذاتية، إلى جانب إشراك المشرفين أو الزملاء في تقديم تغذية راجعة بناءة تساعد في تطوير هذه المهارات بشكل منهجي ومستدام.

- السؤال الثامن: يمكنني تصميم اختبارات صغيرة لنفسي أو زملائي باستخدام المنصات التفاعلية

يمكنني تصميم اختبارات صغيرة لنفسي أو زملائي باستخدام المنصات التفاعلية



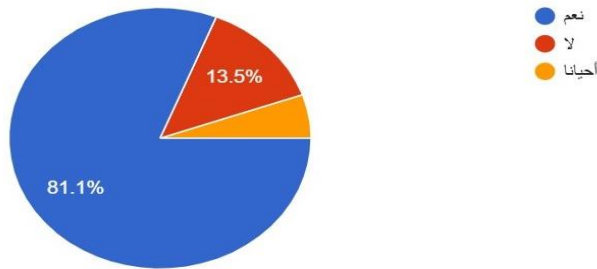
تشير نتائج الاستبانة إلى أن غالبية المشاركين (62.2 %) يؤكدون قدرتهم على تصميم اختبارات قصيرة لأنفسهم أو لزملائهم عبر المنصات التفاعلية، مما يعكس امتلاكهم لمهارات رقمية وتربوية تمكنهم من توظيف أدوات التعلم الرقمي في

دعم التقييم الذاتي والتعاوني. ومع ذلك، تظهر نسبتان متساويتان (18.9%) لكل من "لا" و "أحياناً"، مما يشير إلى وجود تفاوت في الكفاءة التقنية أو الثقة باستخدام الأدوات التفاعلية، أو الحاجة إلى توفير دعم فني وتدريب إضافي. وتتوافق هذه النتائج مع الأدبيات التربوية العربية التي تؤكد أن استخدام المنصات التفاعلية في التعليم الإلكتروني يُعزّز التعلم النشط ويحفّز المشاركة الفعّالة، لا سيما من خلال الأنشطة التفاعلية مثل الاختبارات الفورية والمناقشات الرقمية التي توفر تغذية راجعة فورية وتساهم في رفع جودة التعلم عن بُعد (الملحم، 2018، صفحة 145) ومن هذا المنطلق، فإن الاتجاه السائد نحو تبني التكنولوجيا في التقييم التكويني إيجابي للغاية، ولكنه في الوقت نفسه يُبرز الحاجة إلى تنفيذ برامج تدريبية عملية وتعزيز البنية الرقمية لضمان شمولية الفائدة وتمكين كافة المشاركين من الاستفادة من المنصات التفاعلية بفعالية.

القسم الثالث: الدافعية الداخلية والراحة المعرفية

- السؤال التاسع: أشعر بالرغبة في التعلم عندما أستخدم المحتوى الرقمي

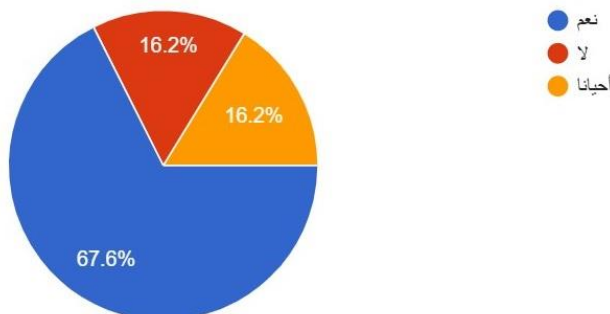
أشعر بالرغبة في التعلم عندما أستخدم المحتوى الرقمي



تشير نتائج الاستبانة إلى أن 81.1% من المشاركين يشعرون بالرغبة في التعلم عند استخدام المحتوى الرقمي، مما يدل على أن المحتوى الرقمي يُعد محفزاً فاعلاً للمتعلم، لاسيما إذا كان مصمماً بأساليب تعليمية مُفعمة بالتفاعل والابتكار. وفي المقابل، تظل نسبة ضئيلة (13.5% "لا" و 5.4% "أحياناً") بحاجة إلى تحسين جودة المحتوى أو دعم تقني أكبر لضمان فعالية التحفيز، وهو ما يتطابق مع الأدبيات التربوية العربية التي أكدت أن المحتوى الرقمي المُصمّم بناءً على أنماط التعلم (السمعي، والبصري، والحركي) يرفع دافعية التعلم والتحصيل الأكاديمي بشكل ملحوظ (الشمهاني و آل مسعد، 2024، الصفحات 1-25)

السؤال العاشر: أشعر بالثقة أثناء أداء الأنشطة الرقمية

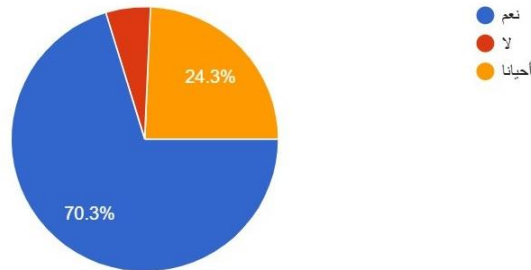
أشعر بالثقة أثناء أداء الأنشطة الرقمية



تشير نتائج الاستبانة إلى أن نسبة مهمة من المشاركين (67.6%) صرّحوا بأنهم يشعرون بالثقة أثناء أداء الأنشطة الرقمية، في حين عبّر 16.2% عن عدم شعورهم بالثقة، وأفاد 16.2% آخرون بأنهم يشعرون بها أحياناً. تكشف هذه المعطيات عن مستوى عالٍ من الارتياح الرقمي لدى الأغلبية، غير أنّ وجود فئة لا تزال مترددة أو غير واثقة يبرز الحاجة إلى مزيد من التدخلات التربوية والتقنية. فالثقة الرقمية (Digital Confidence) لا ترتبط فقط بامتلاك المهارات التقنية الأساسية، وإنما ترتبط كذلك بعوامل أخرى مثل سهولة استخدام المنصات، والدعم التقني المتاح، والتجارب السابقة للمتعلمين في التعامل مع التكنولوجيا (Livingstone & Helsper, 2007, p. 214). بناءً على ذلك، يصبح من الضروري تطوير استراتيجيات تعليمية رقمية تراعي الفروق الفردية، وتوفّر بيئة داعمة ومحفّزة، بما يعزز من ثقة المتعلمين في التفاعل مع الأنشطة الرقمية، ويقلل من حالات القلق أو التردد التي قد تحدّ من فعالية التجربة التعليمية.

- السؤال الحادي عشر: أشعر بالراحة عند التعامل مع محتوى الذكاء الاصطناعي

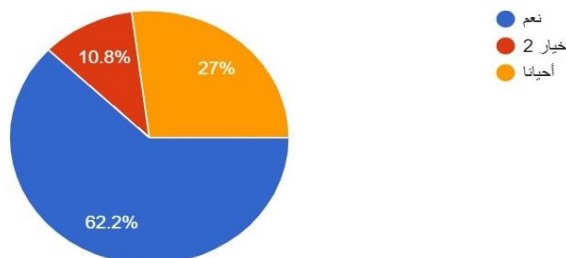
أشعر بالراحة عند التعامل مع محتوى الذكاء الاصطناعي



تشير نتائج الاستبانة إلى أن 70.3% من المشاركين يشعرون بالراحة عند التعامل مع محتوى الذكاء الاصطناعي، في حين عبّر 24.3% عن شعوره بالراحة أحياناً، مما يشير إلى طرائق استخدام وتأقلم متفاوتة. ويعكس ذلك بشكل عام توجّهاً إيجابياً نحو دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في السياقات التعليمية. ويتوافق هذا مع نتائج دراسة Sajja وآخرون (2025) التي أجريت في الجامعات الأمريكية، والتي بيّنت أن الطلاب وجدوا الذكاء الاصطناعي — وخاصة المساعدات التعليمية الذكية — أكثر راحة وسلاسة مقارنة بطلب المساعدة التقليدية من المحاضرين أو المعيدّين. وتشير هذه الدراسة إلى أن ما يقرب من نصف الطلاب أقرّوا بأن هذه الأدوات وفّرت لهم مستوى عالٍ من الراحة والسهولة في الاستخدام (Sajja, 2025). ومن هذا المنطلق، يُظهر الذكاء الاصطناعي إمكانيات كبيرة في تسهيل تجربة التعلم، شرط أن تُعزز هذه الأدوات بتوجيهات واضحة وبنية تقنية موثوقة تدعم الثقة والاستخدام الفعال.

- السؤال الثاني عشر: أشعر بالقدرة على التركيز دون شعور بالتشتت أثناء التعلم الرقمي

أشعر بالقدرة على التركيز دون شعور بالتشتت أثناء التعلم الرقمي

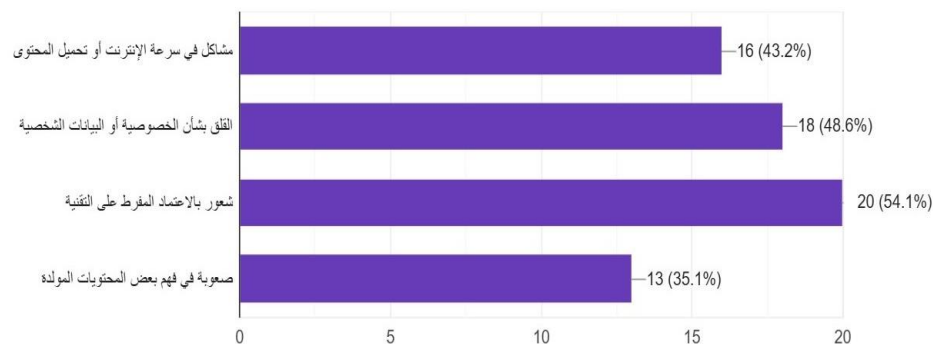


تُظهر نتائج استبانة حول القدرة على التركيز أثناء التعلم الرقمي أن غالبية المشاركين، بنسبة 62.2%، يشعرون بالقدرة على التركيز بفعالية. ومع ذلك، تكشف البيانات عن وجود تحديات لا يمكن إغفالها، حيث يواجه 27% من المشاركين تشتتاً متقطعاً، بينما يعاني 10.8% منهم من صعوبة مستمرة في الحفاظ على تركيزهم. وتشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من الفعالية العامة للتعلم الرقمي، فإن ما يقرب من 38% من المتعلمين قد يحتاجون إلى استراتيجيات دعم إضافية لتعزيز قدرتهم على التركيز ومواجهة المشتتات في البيئة الرقمية، وهو ما يتوافق مع دراسات عديدة تؤكد على أهمية تصميم بيئات تعلم إلكترونية تراعي الفروق الفردية في قدرات الانتباه (الخليفة، 2020، الصفحات 1-25)

القسم الرابع: التحديات والملاحظات

- السؤال الثالث عشر: وضع علامة إذا واجهتك من الصعوبات التالية:

الرجاء وضع علامة إذا واجهتك من الصعوبات التالية:



يُظهر الشكل البياني الصعوبات التي يواجهها المشاركون عند استخدام المحتوى الرقمي أو أدوات الذكاء الاصطناعي في التعلم. يتبين أن أبرز التحديات تتمثل في الشعور بالاعتماد المفرط على التقنية بنسبة (54.1%)، وهو ما يشير إلى خوف المتعلمين من فقدان مهارات التفكير النقدي أو الاستقلالية في التعلم. يلي ذلك القلق بشأن الخصوصية أو البيانات الشخصية بنسبة (48.6%)، ما يعكس حساسية الأفراد تجاه أمن المعلومات عند التعامل مع المنصات التفاعلية. أما مشكلات سرعة الإنترنت أو تحميل المحتوى فقد شكّلت عائقاً لدى (43.2%) من المشاركين، وهو ما يعكس البعد التقني والبنية التحتية للتعلم الرقمي. وأخيراً، أشار (35.1%) إلى وجود صعوبة في فهم بعض المحتويات المولدة، مما يبرز التحدي المرتبط بجودة المحتوى ومدى ملاءمته للمتعلمين.

هذه النتائج توضح أن التحديات ليست تقنية بحتة فحسب، بل تشمل أيضاً أبعاداً معرفية وأخلاقية تتعلق بالخصوصية والاستقلالية. وقد أكد (Al-Fraihat, Joy, & Sinclair, 2020, pp. 67-87) في دراستهم حول "نجاح أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني" أن مواجهة هذه التحديات يتطلب توازناً بين الجوانب التقنية والبيداغوجية والأمنية، لضمان تجربة تعلم رقمية فعّالة ومستدامة.

- السؤال الرابع عشر: ملاحظاتك واقتراحاتك لتحسين التجربة

تشير نتائج الاستبانة إلى أن المشاركين ينظرون إلى الذكاء الاصطناعي التعليمي كأداة مساعدة قيّمة، لكنهم في الوقت ذاته يعبرون عن مخاوف واضحة مرتبطة بالإفراط في الاعتماد عليه أو بضعف دقة بعض المعلومات، خصوصاً في المواد

العلمية كالرياضيات والفيزياء. ومن أبرز الملاحظات التي تكررت التأكيد على أهمية تنوع أساليب التعلم وعدم الاقتصار على الذكاء الاصطناعي وحده، إضافة إلى ضرورة التحقق من صحة المعلومات قبل اعتمادها، مما يعكس وعياً لدى المستجيبين بأن هذه التكنولوجيا ليست معصومة من الأخطاء. كما ظهر توجه عام يدعو إلى الاستخدام المسؤول والمتوازن، بحيث يتم توظيف الذكاء الاصطناعي في الأوقات المناسبة ووفق مستوى المتعلم، مع الحفاظ على خصوصية البيانات الشخصية وضمان عدم استغلالها لأغراض غير تعليمية.

ومن جهة أخرى، برزت مطالب عملية مثل توفير بنية تحتية رقمية قوية (تحسين صبيب الإنترنت، تجهيز القاعات بالوسائط التكنولوجية، وتوفير تطبيقات مجانية)، إضافة إلى اقتراحات نوعية لتطوير التجربة مثل إدماج التعلم المعزز بالواقع والذكاء الاصطناعي التوليدي، وتخصيص المحتوى بحسب مستوى الطالب، بل وإتاحة خاصية التواصل المباشر أثناء التعلم. هذه النتائج تؤكد أن المستجيبين يرون في الذكاء الاصطناعي فرصة لتبسيط العملية التعليمية وتحفيز الرغبة في التعلم، لكنهم يشددون على ضرورة تأطيره ضمن استراتيجيات تعليمية واضحة تمنع الخمول الذهني للمتتعلم وتشجع على بذل الجهد العقلي.

وبناءً على هذه المعطيات، يمكن تحسين التجربة التعليمية مع الذكاء الاصطناعي من خلال:

- إدماجه تدريجياً وبمسؤولية في البرامج التعليمية الرسمية.
 - تطوير خوارزميات أكثر دقة، خصوصاً في المجالات العلمية الدقيقة.
 - تقديم تكوينات للمتعلمين والمعلمين حول كيفية التحقق من المعلومات واستعمال التقنية بوعي.
 - تعزيز البنية التحتية الرقمية بما يشمل الإنترنت والتجهيزات التكنولوجية داخل الفصول الدراسية.
 - ضمان خصوصية وأمن البيانات الشخصية للطلاب.
- بهذا الشكل، يتحقق التوازن بين الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي وبين الحفاظ على الدور النشط للمتتعلم في عملية التعلم.

خلاصة النتائج

يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

- ساهم الذكاء الاصطناعي التوليدي في تفريد التعليمات وتحسين الأداء الأكاديمي.
- عزز استخدام أدوات التفاعل الذاتي مثل Quizizz AI قدرة التلاميذ على التقويم الذاتي ومتابعة تقدمهم.
- دعم المحتوى التوليدي الدافعية الداخلية والراحة المعرفية، مما ساعد على المشاركة الفعالة في الأنشطة التعليمية.
- أظهر التطبيق العملي بعض التحديات التقنية والأخلاقية التي تحتاج إلى وضع استراتيجيات مناسبة لتجاوزها في المستقبل.

التوصيات والمناقشة

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة من معطيات، يتبين أن توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم يمثل فرصة واعدة لتطوير العملية التربوية، شريطة أن يتم ذلك ضمن رؤية متوازنة تراعي الأبعاد التقنية والبيداغوجية والأخلاقية. ومن ثم، توصي الدراسة بعدد من الإجراءات العملية والتوجهات الأكاديمية التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف.

أولاً، ضرورة إدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم بشكل متوازن، بحيث يُستثمر كأداة مساعدة تدعم المعلم والمتعلم دون أن تتحول إلى بديل عنهما. هذه الدعوة تعكس وعياً بأهمية الحفاظ على البعد الإنساني في العملية التعليمية، وإدراكاً بأن التقنية، مهما تطورت، لا يمكن أن تُغني عن التواصل الإنساني المباشر ودوره في بناء الشخصية والتفكير النقدي.

ثانياً، تحسين جودة ودقة المخرجات التعليمية عبر تطوير الخوارزميات وتحسين البيانات بشكل مستمر، خصوصاً في المجالات العلمية الدقيقة مثل الرياضيات والفيزياء. وتُظهر هذه التوصية أهمية الموثوقية في الأنظمة الذكية، إذ إن أي خطأ في البرمجة أو البيانات قد ينعكس سلباً على التعلم والفهم.

ثالثاً، تنوع أساليب التعلم بما يدمج بين الطرائق التقليدية والحديثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وهو توجه يسعى إلى تحقيق التكامل بين مختلف أنماط التعليم لضمان الفاعلية والتجديد في الممارسة التربوية. فالتكنولوجيا، حين تُستخدم بشكل مدروس، يمكن أن تخلق بيئة تعلم تفاعلية ومشوقة تُحفز المتعلمين على البحث والاكتشاف.

رابعاً، توفير بنية تحتية رقمية ملائمة تمثل شرطاً أساسياً لإنجاح أي مشروع تعليمي يعتمد على الذكاء الاصطناعي. ويشمل ذلك شبكات إنترنت قوية، وأجهزة ملائمة، وتطبيقات تعليمية ميسرة. فبدون هذه المقومات التقنية، سيظل إدماج الذكاء الاصطناعي محدوداً وغير منصف.

خامساً، حماية خصوصية المتعلمين وأمن بياناتهم من خلال سنّ سياسات واضحة تحكم عمليات جمع البيانات وتخزينها واستخدامها. وتكتسي هذه التوصية أهمية بالغة نظراً للتحديات الأخلاقية التي تطرحها التكنولوجيا الحديثة، حيث يصبح احترام خصوصية المتعلم جزءاً من التربية على المواطنة الرقمية.

سادساً، تكييف المحتوى التعليمي مع الفروق الفردية بين المتعلمين، وهو ما يتيح للذكاء الاصطناعي فرصة تحقيق تعليم مخصص يستجيب لاحتياجات كل متعلم حسب قدراته وإيقاعه الخاص في التعلم. هذه المقاربة تجعل من التقنية وسيلة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص وجودة التعلم.

سابعاً، تأهيل الأساتذة والأطر التربوية من خلال برامج تكوين مستمرة تُعنى بالاستخدام الواعي والناقد للتكنولوجيا، وتعمل على تنمية مهارات التفكير النقدي والتحقق من صحة المعلومات الرقمية. فالمعلم المتمكن هو أساس أي تحول ناجح في المنظومة التعليمية.

وأخيراً، تشجيع البحث العلمي والمبادرات التطبيقية في مجال الذكاء الاصطناعي التعليمي، بما يضمن مساهمة التطورات العالمية وتكييفها مع الخصائص الوطنية، ويحول الذكاء الاصطناعي من مجرد استهلاك تكنولوجي إلى إنتاج معرفي وممارسة تربوية مبتكرة.

المصادر والمراجع

المصادر بالعربية:

الخليف هند. (2020). تحديات التعلم عن بعد ومتطلبات التطوير في ضوء جائحة كورونا. *مجلة العلوم التربوية والنفسية* 4(47).

عبد الرحمان الفرا. (2021). التعليم في عصر الذكاء الاصطناعي: من التلقين إلى الإبداع. عمان: دار الفكر.

عبد الله العساف. (2022). الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تطوير التعليم الأساسي. الرياض: دار الزهراء للنشر.

عبد الله بن عبد الرحمن الملحم. (2018). التعلم الإلكتروني: أسسه وتطبيقاته.

منال بنت محمد بن يحي الشمهاني، و أحمد بن زيد بن عبدالعزيز آل مسعد. (2024). أثر المحتوى الرقمي المصمم بناءً على أنماط التعلم في التحصيل الأكاديمي والدافعية نحو التعلم. *مجلة المناهج وطرق التدريس* 3(3). ()

المصادر الأجنبية:

Batasia Siregar, E., Giawa, F., & Nasution, H. (2024). THE EFFECT OF THE USE OF QUIZZZ IN MATHEMATICS LEARNING ON THE UNDERSTANDING OF TWO-VARIABLE LINEAR EQUATION SYSTEM. *international journal of teaching and learning*, 2(10).

Boud, D., & Molloy, E. (2013). *Feedback in Higher and Professional Education: Understanding it and Doing it Well*. London: Routledge.

Holmes, W., Bialik, M., & Fadel, C. (2021). *Artificial Intelligence in Education: Promises and Implications for Teaching and Learning*. boston: Boston: Center for Curriculum Redesign.

Livingstone & Helsper. (2007). Digital literacy depends on factors such as accessibility and user experience.

Luckin, R. (2018). *Machine Learning and Human Intelligence: The Future of Education for the 21st Century*. London: London: UCL Institute of Education Press.

Roxana, M., & Richard E., M. (2010). *Techniques that increase generative processing in multimedia learning: Open questions for cognitive load research* (Vol. 38). Instructional Science.

Ryan, R., & Deci, E. (2020). *Self-Determination Theory: Basic Psychological Needs in Motivation, Development, and Wellness*. New York: Guilford.

Sajja, R., Sermet, Y., Fodale, B., & Demir, I. (2025, 06 06). *Ehttps://www.cornell.edu*. Récupéré sur https://arxiv.org/abs/2506.05699?utm_source=chatgpt.com: htt.



Zimmerman, B. (2002). Becoming a self-regulated learner: An overview. (P. o. University, Éd.) 41(2), pp. 64-70.

Al-Fraihat, D., Joy, M., & Sinclair, J. (2020, janvier). Evaluating E-learning systems success: An empirical study. (C. i. Behavior, Éd.) 102, pp. 67-87. Récupéré sur science direct: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0747563219302912?via%3Dihub>.

Norbert, S. (2004). *Metacognitive experiences in consumer judgment and decision making* (Vol. 14). Journal of Consumer Psychology.

Selwyn, N. (2019). *Should Robots Replace Teachers? AI and the Future of Education*. Cambridge: Polity Press.

(آراء ابن هشام الانصاري (ت761هـ) من خلال الشواهد النحوية في حاشيته الكبرى على ألفية ابن مالك (ت672هـ)

سيف علي كاظم محمد

مديرية تربية ديالى، وزارة التربية (العراق)

Ibn Hisham al-Ansari's (d. 761 AH) Grammatical Perspectives as Reflected in the Linguistic Evidences of His Major Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah (d. 672 AH)

Saif Ali Kazem

<https://orcid.org/0009-0001-5029-6933>

Directorate of Education in Diyala, Ministry of Education (Iraq), saif39ali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025 / 09 / 21 تاريخ القبول: 2025 / 11 / 06 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

تناول البحث الآراء النحوية لابن هشام (ت761هـ) في حاشيته الكبرى على ألفية ابن مالك (ت672هـ)؛ لأنها من أهم الكتب التي تعرضت للشواهد النحوية، فقد ساق لشواهد كثيرة من آراء علماء العربية، فقد اشتمل هذا البحث على دراسة نحوية لكتابه، ويبدو من خلال عرض الكتاب فإن ابن هشام ساهم بنصيب وافر في ميدان اللغة العربية، ويظهر من خلال الدراسة أن موضوع البحث (آراء ابن هشام الانصاري (ت761هـ) من خلال الشواهد النحوية في حاشيته الكبرى على ألفية ابن مالك (ت672هـ)). ومضمونه الرئيس في النحو كما يظهر من أسلوبه، أن ألفاظه وتراكيبه تمتاز عموماً بالسهولة واللين، وذلك يعود إلى طبيعة الموضوع الرئيسي، فقد تناول الباحث في هذه البحث الحديث عن ابن هشام، مذهبه واستقلالته النحوية، منهجه في الشواهد النحوية، ويلقي الضوء على مختلف آراء ابن هشام النحوية في حاشيته. الكلمات المفتاحية: آراء، ابن هشام، الحاشية الكبرى، الشواهد النحوية.

Abstract:

This research explores the grammatical views of Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH) as presented in his Major Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah (d. 672 AH), one of the most significant works that engaged extensively with grammatical evidence. The study demonstrates how Ibn Hisham drew upon the opinions of earlier Arab linguists, while also contributing original insights that enriched the field of Arabic grammar. Through a detailed analysis of the commentary, the research highlights Ibn Hisham's independent grammatical stance, his methodological approach to citing and interpreting linguistic evidence, and the distinctive clarity and fluency of his style, which reflects the nature of the subject matter. Ultimately, the study underscores Ibn Hisham's substantial role in shaping grammatical thought and sheds light on the diversity of his views as embodied in the Major Commentary.

Keywords: Ibn Hisham; grammatical opinions; Major Commentary; linguistic evidence; Alfiyyah.

المقدمة:

فَلَكَ الْحَمْدُ إِلَهَ الْعَالَمِينَ وَلَكَ الشُّكْرُ عَلَى مَرَّ السَّنِينَ
وَصَلَاةُ اللَّهِ دَوْمًا لِلَّذِي جَاءَنَا بِالْخَيْرِ بِالْحَقِّ الْمُبِينِ.

أَمَّا بَعْدُ

فهذا بحث في العربية، يدرس جانباً من الركائز التي عليها قامت دعائم البحث النحوي في مراحل التأسيسية الأولى، بل إن الشواهد النحوية التي قامت على أساسه هذه الدراسة، وهو العنصر الأساس الذي قعدت عليه قواعد اللغة العربية، في ضوء اختلاف أجناس الشاهد، قرآنًا وحديثًا وشعرًا، التي حددها علماء اللغة، لقبول الشاهد النحوي واقتضت طبيعة الموضوع تعدد المناهج.

ويهدف هذا البحث الموسوم بـ((آراء ابن هشام الانصاري(ت761هـ) من خلال الشواهد النحوية في حاشيته الكبرى على ألفية ابن مالك(ت672هـ))، إلى التعرف على مواقف ابن هشام الانصاري المصري من الشواهد النحوية التي وردت في حاشيته الكبرى، وما جاء من آرائه موافقاً لإحدى المدرستين البصرية والكوفية، أو ما تفرد به عن غيره من العلماء، وذلك بمنهج وصفي اعتمد على استقراء الشواهد النحوية، واستخراجها لتبينها، والموضوع الذي سيق له الشاهد النحوي، وجاء البحث ليجلو قضية مهمة في النحو العربي من خلال محاكمة هذه الشواهد من وجهة نظر ابن هشام ليضفي مزيداً من الوضوح على موقف هذا العالم الجليل، وما قدمه من جهود في علم النحو العربي.

وتكمن أهمية البحث في كونه يتناول علماً من علماء النحو البارزين المتأخرين، إذ أسهم في النحو العربي بآراء طيبة دون تعصب لمذهب معين، أو شخص بعينه، وإنما يبحث دائماً عن الحقيقة والصواب، إذ تعد حاشية ابن هشام الانصاري من الكتب المهمة عند ابن هشام الانصاري، إذ تزخر بشواهد نحوية كثيرة، فهي كنزٌ ملياً بالكثير من الآراء، والمذاهب، فصاحبها عالمٌ فذ لا غرابة أن تكون تحت يده كنوز من الكتب، فيعج الكتاب بالنقول عن الكتب، منها كتب موجودة، ومنها ما هو مفقود اليوم. وتمتاز الحاشية بمنهجها التحليلي النقدي، واستقصائها لمواطن الدقة في التركيب والإعراب، مما جعلها مرجعاً معتمداً لدى العلماء وطلاب الدراسات العليا، ودليلاً على نضج الفكر النحوي في عصر ابن هشام وازدهاره.

أهداف البحث:

1. الإسهام في رفد الباحثين والمكتبات العلمية في مجال الدراسات النحوية العربية.
2. التعريف بابن هشام الأنصاري ومنزلته بين النحاة.
3. تحليل منهج ابن هشام في هذه الحاشية من حيث العرض والمناقشة والترجيح.

4. رغبة الباحث في نفسه تُملي عليه القيام بعمل يخدم اللغة العربية.

5. رغبة في الذين يطمعون في معرفة جهود علمائنا السابقين في مضمار الدراسات النحوية.

6. إبراز إسهام الحاشية في تطوير الفكر النحوي وإثراء التراث العربي.

الإشكاليات:

تتجلى إشكالية هذا البحث في محاولة الكشف عن المنهج الذي سار عليه ابن هشام الأنصاري في حاشيته، ومدى إسهام تلك الحاشية في تطوير الفكر النحوي العربي، وذلك من خلال تحليل مضمونها، ومقارنتها بشروح وحواشي غيره من النحاة، للكشف عن ملامح التجديد والعمق في تفسيره للقضايا النحوية.

منهج البحث:

1. جمعتُ بعض الشواهد النحويّة، من كتاب (حاشيته ابن هشام الانصاري (ت761هـ) الكبرى على ألفية ابن

مالك (ت672هـ) وصنفتُ الشواهد النحوية، الذي قامت على أساسه الدراسة.

2. تنوع الشاهد بكل أنواعه في الكتاب، وإن تفاوتت فيما بينها قلة وكثرة، وقد استعنت بعدد من المصادر العلميّة

القديمة والحديثة التي استقيت منها المادة العلميّة.

خطة البحث:

اقتضت منهجية البحث السير على خطى منهج البحث العلمي، إذ بدأت على مقدمة وأربع مباحث، الأول منهج ابن هشام الانصاري في حاشيته الكبرى، والثاني استشهاده بالقرآن الكريم، والثالث استشهاده بالحديث الشريف، والرابع استشهاد بالشاهد الشعري.

ثم خُتم البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها، ووضع قائمة المصادر والمراجع التي استعان بها في أثناء البحث، والله ولي التوفيق والسداد.

المبحث الأول

التعريف بابن هشام ومنهجه في حاشيته الكبرى

المطلب الأول: التعريف بابن هشام:

اسمه وكنيته ولقبه:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري⁽¹⁾، كنيته: أبو محمد⁽²⁾. وشهرته: ابن هشام⁽³⁾.

ولادته ونشأته:

ولد ابن هشام بالقاهرة يوم السبت الخامس⁽⁴⁾ من شهر ذي القعدة، سنة ثمان وسبعمائة⁽⁵⁾، ونشأ بها وتلقى العلم

فيها، وكانت إذ ذاك موئل العلم والعلماء، ومهد الحضارة والفن⁽⁶⁾.

شيوخه:

- تلقى ابن هشام علومه ومعارفه المختلفة على يدي علماء أجلاء ظهر جلالهم عله، ومن أشهرهم:
- تاج الدين: عمر بن سالم اللخمي الإسكندري المعروف بالفاكهاني (ت731هـ)، وله كتاب (الإشارة في النحو)⁽⁷⁾.
- قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة اكناني الحموي الشافعي (ت733هـ)⁽⁸⁾.
- عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أبي العز النحوي المقرئ الحراني الأصل، المعروف بابن المرحل (ت744هـ)⁽⁹⁾.
- محمد بن يوسف بن علي الإمام أثير الدين، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)⁽¹⁰⁾.
- تاج الدين أبو الحسن: علي بن عبد الله الأزدبيلي التبريزي نزيل القاهرة (ت746هـ)⁽¹¹⁾.
- محمد بن محمد بن نمير أبو عبد الله، المعروف بابن السراج (ت747هـ)⁽¹²⁾.

ثقافته وأثاره:

نبغ ابن هشام نبوغاً باهراً في مختلف العلوم، فقد كان إماماً فاضلاً يشهد له بالتواضع والبرّ ودماثة الخلق، ورقة القلب⁽¹³⁾، فقد تتبع ابن هشام أثر أبناء عصره، فقد ذهب منذ الصغر الى المساجد و المدارس ناهلاً من علم شيوخها، عاكفاً على البحث و الدرس و التحصيل، و كان يرى إن أهم العلوم و المعارف علم كتاب الله، ولابن هشام تامة باللغة، والقراءات، والحديث، والمعاني، والبيان، ويُشهد له بالفهم الدقيق والحفظ المتين حيث إنّه حفظ مختصر الخرقيد في دون أربعة أشهر⁽¹⁴⁾، وأتقن العربية، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام⁽¹⁵⁾.

تلاميذه:

إنّ من الواجب على من أراد علماً نافعاً أن ينتفي أستاذه، ويختار شيخاً يلزمه ليأخذ عنه، ولذا فإننا نرى أعداداً هائلة أقبلت على تلقي العلم على أيدي هذا العلامة الجهبذ، سواء في حياته أو بعد مماته، حي تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، ومن هؤلاء التلاميذ الذين أصبحوا علماء عصرهم⁽¹⁶⁾:

- جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري (ت786هـ)⁽¹⁷⁾.
- إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى اللخمي الشافعي (ت790هـ)⁽¹⁸⁾.
- ابن الفرات: عبد الخالق بن علي بن الحسين المالكي (ت794هـ)⁽¹⁹⁾.
- محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام العلامة محب الدين ابن الشيخ جمال الدين النحوي ابن النحوي (ت799هـ)⁽²⁰⁾.
- إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق، الشيخ برهان الدين الدجوي النحوي (ت830هـ)⁽²¹⁾.

وفاته :

بعد حياة ملؤها الجد والبذل و العطاء، توفي ابن هشام - رحمه الله - ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، الموافق سنة 1360 من الميلاد، عن عمر زاد على الخمسين عامًا قضاه في خدمة دينه و لغته وبرحيله رزئت العربية وطلابها بفاجعة كبيرة، فكان لوفاته صدى هز محبيه وتلامذته، ورثاه جماعة من العلماء بقصائد تدل على بالغ تأثر أهل عصره بفقده، رحمه الله، ورثاه ابن نباتة⁽²²⁾، بقوله:

سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمةٍ يجزّ على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح سيرةً فما زلتُ أروي سيرة ابن هشام.

المطلب الثاني: منهج ابن هشام النحوي في حاشيته الكبرى:

يعد ابن هشام الأنصاري شيخًا من شيوخ النحاة المجتهدين، الذين لم يكتفِ بالحفظ والفهم، والتقليد، وإنما فهموا، وقارنوا، واستنبطوا، ووقفوا واصطفوا، ورجحوا، وقبلوا، ورفضوا، وهذا شأن العلماء المجتهدين والمجددين في القديم والحديث، وابن هشام نحوي بارع في عرض مادته، كما هو بارع في تحليله ونقده، فضلًا عن براعته في تصيد أمثله، والاستدلال بها عما يجول في خلد.

إنَّ الباحث في حاشية ابن هشام الكبرى يلحظ طابع الاهتمام بالمذاهب النحوية، وآراء كلِّ فريق منهم، فهو لم يكن من التابعين للبصريين، ولا من الملتزمين مذهب الكوفيين، وما كان متشدّدًا تشدّد الأولين، ولا متساهلاً تساهل بعض المتأخرين، بل كان أمةً وسطاً بين الفريقين، وحكماً عادلاً بين الحزبين، إنَّ أحسن البصريون أطراهم، وارتضى مذهبهم، وإنَّ وُفق الكوفيون أقرهم واصطفى رأيهم. بيد أنَّ المسائل التي فضّل فيها رأي البصريين أكثر من المسائل التي رجّح فيها مذهب الكوفيين؛ لأنه يرى أنَّ قواعد البصريين وآراءهم تعتمد على الكثير الموثوق به، وكذا أقيستهم بنوها على هذا المسموع الموثوق به.

وفي حاشيته عبارات تدلّ على استقلالية ابن هشام في التفكير النحوي، يقول رحمه الله: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استجار في علم العربية.

وقد اهتمَّ ابن هشام بالإكثار من الشواهد، وذلك لتوثيق ما يذكره من مسائل نحوية، فإذا شكَّ في شيء تحرّى له جميع الشواهد التي يحتجُّ بها، وإذا أعياه الأمر بيّن ضعف ذلك.

والشواهد التي ذكرها ابن هشام لم تتجاوز الأنواع التي احتجَّ بها من تقدّمه من المفسّرين والنحويين، وسأحاول فيما يلي بيان كيفية استشهاد هذه المصادر أو الأدلّة ومنهجه في ذلك إن شاء الله.

المبحث الثاني

استشهاده بالقرآن والحديث والشعر العربي

المطلب الأول: استشهاده بالقرآن الكريم

أجمع علماء العربية على أنَّ القرآن الكريم أفصح ممَّا نطقت به العرب، وأصحَّ منه نقلاً، وأبعد من التحريف، ولم يتوقَّر لنص ما توقَّر للقرآن الكريم من تواتر روايته، وعناية العلماء بضبطها، وتحريها متناً، وسنداً، وتدويناً، وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء لأثبات من التابعين عن الصحابة عن رسول الله (ﷺ) ولم تعن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآني، وعلى هذا يكون نص القرآن الكريم هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة⁽²³⁾، وقد عني ابن هشام بالقرآن الكريم كثيراً في المسائل النحوية، وكانت جُلَّ شواهده منه، وحاشيته تزخر بذلك، وكان يقدمه على غيره من الشواهد الأخرى، فمن شواهد منه في إثبات القضايا النحوية والاحتجاج له، وقد استشهد ابن هشام كثيراً بالآيات القرآنية، والشعر العربي، واعتمدها دليلاً على صحة اثبات القاعدة أو المخالفة لها، وقليلاً ما نجده يستشهد بالأحاديث، إذا اطلع القارئ على حاشية ابن هشام، يجدها زاخرةً بالشواهد القرآنية، إذ بلغت الشواهد القرآنية في الجزء النحوي ثلاثمائة وسبعة وستين آية، من القرآن الكريم.

أثبت ابن هشام بعض معاني المفردات من خلال الشواهد القرآنية، ومن ذلك:

استشهد ابن هشام بقوله تعالى، في باب (العطف) حمل (الفاء) على (ثم)؛ لاشتراكها في معنى الجمع والترتيب⁽²⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ (4) فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ (5)﴾⁽²⁵⁾، أي: الذي أنبت ما ترعاه الدواب فجعله بعد خضرته غثاء⁽²⁶⁾، فأخرج المرعى لا يعقبه جعله غثاء؛ لأنَّ جملة (فجعله غثاء) معطوفة على جملة محذوفة والتقدير: فمضت مدة، أو أن (الفاء) نابت عن (ثم) والتقدير: ثم جعله غثاء⁽²⁷⁾.

ومن معاني (أو) التقسيم⁽²⁸⁾، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾⁽²⁹⁾، دليل ذلك ما قاله المفسرون: "إن يكن المشهود لله غنياً فالله أولى به، وإن يكن فقيراً فالله أولى به"⁽³⁰⁾.

وقوله تعالى في باب (الإضافة)⁽³¹⁾ (31) إذ: تكون للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُغْبُذُونَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽³²⁾، جوز بعض المفسرين أن تكون (إذا) للتعليل، أي: فأووا إلى الكهف لاعتزالكم إياهم.

وقوله تعالى في باب (حروف الجر): (في) بمعنى (على)⁽³³⁾، كقوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾⁽³⁴⁾، أي: على جذوع النخل⁽³⁵⁾.

وقد أثبت ابن هشام صحة القاعدة النحوية باستعماله الشاهد القرآني، ومن ذلك:

- استشهد ابن هشام على جواز الفصل بين المتضايفين⁽³⁶⁾، بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾⁽³⁷⁾، فالشاهد: اضيف (مخلف) إلى (وعده) وهو مصدر؛ لأنَّه وقع الاسم، ونصب (رسله) في المعنى، والأصل: فلا تحسبن الله مخلف

وعده (38)، فـ(مخلف) اسم فاعل متعدّد لأثنين، وهو مضاف، و(رسله) مضاف إليه وهو إضافة الوصف إلى مفعوله الأول، و(وعده) مفعوله الثاني، وفصل بين المضاف والمضاف إليه (39).

- وذكر أيضًا يعمل المصدر عمل فعله إذا كان ماضيًا، أو استقباليًا، أو حالاً⁽⁴⁰⁾، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾⁽⁴¹⁾، نصب (أنفسكم)؛ لأنّه مفعول به للمصدر، و(كخيفتكم) نعت لمصدر محذوف تقديره: خيفة مثل خيفتكم (42).

- ومن حالات فاعل (نعم وبئس)⁽⁴³⁾، ان يكون مقروناً بـ(أل) كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾⁽⁴⁴⁾، و(وبئس المهاد)⁽⁴⁵⁾، فـ(المولى، والنصير، والمهاد) فاعل معرف بـ(أل)⁽⁴⁶⁾، أو يكون مضافاً لما فيه (أل): كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾⁽⁴⁷⁾، وقوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾⁽⁴⁸⁾، ففاعل نعم وبئس (دار، ومثوى) مضافاً لما فيه (أل) وهما (المتقين، والمتكبرين)⁽⁴⁹⁾.

- من أقسام (إذ) أن تكون⁽⁵⁰⁾: ظرفاً لما مضى، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُنَّا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁵¹⁾، والتقدير: اذكروا زمن كنتم قليلاً، أو وقت قلتكم (52)، أو ظرفاً لما يستقبل على جهة المجاز، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾⁽⁵³⁾، فتكون (إذ) بمعنى (إذا) و(قال) بمعنى (يقول)، أي: سيقول الله (عزّ وجلّ) له يوم القيامة⁽⁵⁴⁾.
(حتى) الابتدائية⁽⁵⁵⁾: تدخل على الفعل الماضي، نحو: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا﴾⁽⁵⁶⁾، دخلت (حتى) على الفعل الماضي، والتقدير: إلى أن عفوا⁽⁵⁷⁾، والجارة: تدخل على الاسم الصريح، نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽⁵⁸⁾، فجاءت حتى لانتهاء الغاية الزمانية، فيجر بـ((حتى)) في الغالب الآخر أو المتصل بآخر⁽⁵⁹⁾، وتدخل على الاسم المؤول من (أن) المضمر والمضارع، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾⁽⁶⁰⁾، والتقدير: حتى أن يقول⁽⁶¹⁾.

المطلب الثاني: استشهاد به بالحديث النبوي الشريف:

عني ابن هشام بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وسلك طرائق عدة في الاستشهاد بوصفه مصدراً مهماً من مصادر اللغة التي تظهر مدى عنايته به واعتماده في توثيق الأحكام النحوية، وبيان للقاعدة النحوية، لذلك يعدّ من الفئة المؤيدة للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

الا أنّه استشهاد به في حاشيته قليل جدّاً قياساً بالقرآن الكريم، وكلام العرب، فعدد الأحاديث التي استشدها بها ثمانية وعشرين حديثاً، وقد استشدها ابن هشام بالحديث النبوي الشريف لإثبات صحة القاعدة النحوية، ومن أمثلة ذلك:

1. يجوز حذف المعطوف عليه إذا دلّ عليه دليل⁽⁶²⁾، كما في قول النبي (ﷺ): «من أكل ناسياً وهو صائمٌ فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه»⁽⁶³⁾، والتقدير: (أو شرب ناسياً).
2. من الأسماء الملازمة للنداء (يا فل، يا لؤمان، ويانومان)⁽⁶⁴⁾، كقول الرسول (ﷺ): لحذيفة ابن اليمان ليلة الخندق: «قُمْ يا نومان».
3. استعمل قول الرسول (ﷺ): في حديث الرّبا: «إلا هاء وهاء»⁽⁶⁵⁾، اثبت فيه معنى (أسماء الأفعال)، أي بمعنى: (خُذ وخُذ)⁽⁶⁶⁾.

4. أجاز ابن هشام حذف حرف النداء مع اسم الجنس (67)، كما في الحديث: «اشْتَدَّيْ أَرْمَةُ تَنْفَرَجِي»⁽⁶⁸⁾، وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى (عليه السلام): «تَوْبِي حَجَرٌ» يريد: (يا أرملة، يا حجر)⁽⁶⁹⁾، ثم عَقَّبَ على الحديثين بقوله: (وفي هذين الحديثين غَيٌّ عن غيرهما من الشواهد نظماً ونثراً).
وذهب الكوفيون إلى أنه يُحذف حرف النداء من اسم الجنس كقولهم: و (افتد مخنوق)⁽⁷⁰⁾ و (أصبح ليل)⁽⁷¹⁾، وقال البصريون: لا يجوز؛ لأنه لا يحذف حرف النداء من الجنس، وهذا الذي استدلووا به شاذ، لا معمول عليه⁽⁷²⁾.

المطلب الثالث: استشهاده بالشاهد الشعري:

الشعر هو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم، وما كان ذلك للشعر، إلا لمعرفة اللغويين والنحويين بأن الشعر يمثل الشق الآخر لكلام العرب، بعد القرآن الكريم الذي مثل شقه الأول⁽⁷³⁾.

وَيُعَدُّ من المصادر التي اعتمد عليها النحاة في صياغة المسائل النحوية، فهو "ديوان العرب، وبه حُفِظَت الانساب، وعُرِفَت المآثر، ومنه تُعَلِّمَت اللغة، وهو حجةٌ فيما أُشْكِلَ من غريب كتاب الله (جل ثناؤه)، وغريب حديث رسول الله (ﷺ)، وحديث صحابته والتابعين (رضي الله عنهم)"⁽⁷⁴⁾.

لقد كان ابن هشام مهتماً بكلام العرب من شعر اهتماماً كبيراً فنلاحظ في كل صفحة استشهد بشاهد أو أكثر من الشواهد الشعرية، التي تظهر سعة محفوظاته.

أما استشهاده بالشعر فقد استشهد بالأشعار التي لا يعرف قائلها، وأكثر من شواهد الشعر، وأنصاف الأبيات، واهتم بالشاهد من وجوه مختلفة نحوية، ولغوية، فبلغت عدد الشواهد الشعرية (586) شاهداً.
ومن أمثلة ذلك: بين ابن هشام بعض المعاني من خلال الشاهد الشعري:

1. تأتي (على) بمعنى الظرفية (في)⁽⁷⁵⁾، كقول الشاعر:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ يُحْدَى نَعَالَ السَّبَبِ لَيْسَ بَتَوَامٍ⁽⁷⁶⁾

الشاهد فيه (في سرحة)، أي: (على سرحة)، أن «في» تكون مكان «على» تقول:

لا تدخل الخاتم في أصبعي، أي: على أصبعي وقال تعالى: وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ أَي: عليها. قال: وهذا يرجع إلى ما ذكرت من الظرفية؛ لأنه إذا صلب على الجذع فهو في الجذع، وكذلك الخاتم إذا دخل على الأصبع فهو فيه بلا شك. ومما استدل به قول العرب: نزلت في أبيك، أي: على أبيك. وأجيب عنه بأن المراد: نزلت في كنف أبيك وظله⁽⁷⁷⁾.

2. وتأتي بمعنى (عن)⁽⁷⁸⁾، كقول الشاعر:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا⁽⁷⁹⁾

والشاهد فيه: مجيء (علينا) بمعنى (عنا)، أي: يحكي عنا إلا كواكبها، وقال بعضهم أن (يحكي) ضمن معنى ينم

ولذلك عداه بعلي فهو من باب إعطاء الشيء حكماً ما أشبهه في المعنى⁽⁸⁰⁾.

3. قد تكون (من) سببيه⁽⁸¹⁾، كقول الشاعر:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْدَسِمُ⁽⁸²⁾.

الشاهد فيه: (من مهابته) أن (من) حرف جرّ دال على التعليل، والتقدير: يغضي حياء لأجل مهابته⁽⁸³⁾.

4. من معاني (إذ) أن تكون للتعليل⁽⁸⁴⁾، كقول العرب:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ⁽⁸⁵⁾.

والشاهد فيه: مجيء (إذ) للتعليل⁽⁸⁶⁾.

وقد أثبت ابن هشام القاعدة النحوية باستعماله الشاهد الشعري، ومن ذلك:

1. زيادة (كان) بين المضاف والمضاف إليه⁽⁸⁷⁾، كقول العرب:

تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ⁽⁸⁸⁾.

الشاهد فيه حذف الموصوف، وإبقاء صفته، وأصل الكلام: بكفي رجل كان من أرمى البشر، أما الموصوف فهو «رجل» الذي يضاف قوله: «بكفي» إليه، وأما الصفة فهي جملة «كان من أرمى البشر»، ويجوز اعتبار «كان» زائدة، فيكون قوله: «من أرمي» جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف⁽⁸⁹⁾.

2. يكون فاعل (نعم وبئس) مضافاً إلى ما أضيف إليه (أل)⁽⁹⁰⁾، كقول العرب:

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهيرٌ حسامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلِ⁽⁹¹⁾.

الشاهد فيه: (فنعم ابن أخت القوم) أن فاعل (نعم) مضافاً إلى اسم مضاف إليه ((أل) وهو (ابن))⁽⁹²⁾، والحق أن (أل)، التي تسبق فاعل هذه الأفعال، للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، كما قدّمنا. فهي مفيدة للإحاطة والشمول حقيقة لا مجازاً، فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً، والمخصوص مندرج تحت الجنس، فيشمله المدح أو الذم. فإذا قلت "نعم الرجل زهير" فالمدح قد وقع أولاً على جنس الرجل كله على سبيل الشمول حقيقة. ثم على سبيل المخصوص بالمدح، وهو زهير، فيكون المخصوص قد مدح مرتين مرة مع غيره، لدخوله في عموم الجنس، لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس، ومرة على سبيل التخصيص، لأنه قد خص بالذكر، ولذلك يسمى المخصوص⁽⁹³⁾.

3. يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالوصف المتعدّي لاثنتين⁽⁹⁴⁾، كقول العرب:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج⁽⁹⁵⁾.

الشاهد فيه: (مانع فضله المحتاج) وذلك بنصب (فضله) على أنه مفعول به ثان لاسم الفاعل (مانع) مقدم، وجرّ (المحتاج) على أنه مضاف إلى (مانع) من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول المتأخر، وقد فصل بينه وبين المضاف بالمفعول به الثاني. والأصل: مانع المحتاج فضله⁽⁹⁶⁾.

4. سدت (أن) مسدّ معمولي (ليت)⁽⁹⁷⁾، كقول الشاعر:

فَيَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَقَّوْا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوَى وَغَرَامِ⁽⁹⁸⁾.

الشاهد فيه: (أن الظاعنين تلفتوا) فسدت أن وصلتها مسد جزأي الإسناد بعد ليت، وسدت مسد معموليها ولم يفصل بين "أن" وليت بفواصل⁽⁹⁹⁾.

الخاتمة وأهم النتائج:

بعد أن استوى البحث على سوقه تمخّص مجموعة من النتائج التي نحسب أنّها جديرة بالذكر، ولها أهمية كبيرة؛ لأنّها ستكشف - نوعاً ما - حقيقة كان لها الأثر المُحتَم في إثراء اللغة العربية، والآن مع النتائج:

1. اعتمد ابن هشام في حاشيته على السماع، إذ جعله المصدر الأساس، وهذه المصادر هي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.
 2. أكثر ابن هشام من الشواهد النحوية، وقد تعددت عنده في مسائل كثيرة، وهو منهج تعليمي سار عليه أغلب النحاة، والقصد منه هو ترسيخ المادة النحويّة وإيصالها إلى أذهان المتلقي.
 3. ترجمت لمعظم الاعلام الذين وردت أسمائهم في البحث.
 4. أهتم ابن هشام بالشواهد القرآنية، إذ بلغت عددها (367) آية، أمّا استشهاده بالحديث النبوي كان قليلاً قياساً بالآيات القرآنية، فبلغت عدد الأحاديث التي استشهد بها (28) حديثاً، أمّا استشهاده بالشعر فبلغت (586) شاهداً، فقد أهتم بالشاهد الشعري من وجوه لغوية، ونحوية.
 5. يتصدر الشاهد الشعري الشواهد النحوية عند ابن هشام الانصاري في حاشيته الكبرى على ألفية ابن مالك، فنسبت الشواهد إلى قائلها، مع بيان البحر العروضي لكل بيت، ثم أشرت إلى موطنها في بعض الدواوين وكتب النحو.
 6. تنوع الشاهد بكل أنواعه في الكتاب، وإن تفاوتت فيما بينها قلة وكثرة.
- هذه محاولتي فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَزَمَ رَبِّي ﴾⁽¹⁰⁰⁾. والله ولي التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت: 1393هـ) وتتمته لتلميذه: عطية محمد سالم، اعتنى به: صلاح الدين العلايلي بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1996م.
- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين الدرويش، نشر: دار اليمامة- دار ابن كثير، دمشق- بيروت (1999 م).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي، ابو سعيد عبدالله بن عمر (ت791هـ) بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ - 1988م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تج: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5 مطبعة السعادة، مصر- 1386هـ/1967م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، مصر- 1969م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع: للشوكاني - مطبعة السعادة - ط1 1348هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت 1384هـ.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي (ت: 616).
- تفسير التحرير والتنوير. لمحمد الطاهر بن عاشور (ت 1393)، الدار التونسية للنشر 1984.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراي، شرح وتقديم عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001 م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، ت: 310 هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1420 هـ.
- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، ج2، ط15، منشورات المكتبة العصرية-بيروت، 1981.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1967م.
- البداية والنهاية: لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفى سنة 774. الناشر مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 1966م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمراي تح د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ببيروت: 1403هـ/1983م.
- حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، تحقيق حمزة مصطفى أبو توهه، دار السمان، ط1، 1441هـ-2020م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، ط2.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1406.
- الديباج المذهب في علماء المذهب: لابن فرحون، مطبعة المعاهد بمصر، سنة 1351 هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي: ت: د. أحمد محمد الخراط، ط 1، دار القلم، دمشق، 1406هـ-1415هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852، حققه وقدم له: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.
- ديوان الفرزدق. ضبط علي فاعور ط: أولى 1407 هـ - 1987 م. دار الكتب العلمية - بيروت.
- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، بتحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة 1986م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعبيد، بغداد، 1965 م.
- ديوان عنتر، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403 هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، ت (597هـ)، دمشق، ط1، (1964م).
- شرح ابن عقيل (على ألفية ابن مالك): لعبد الله بن عقيل العقيلي، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار التراث، القاهرة، ط 20 / 1400 هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك وابنه، تحقيق: عبد الرحمن السيد وزميله. دار هجر للطباعة والنشر. ط. أولى 1410 هـ.

- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى (ت:905هـ)، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، (د. ت).
- شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1984 م. مكتبة المعارف (لبنان).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد العلي بن العماد الحنبلي المتوفى سنة 1089؟، ط 1، المكتب التجاري، بيروت.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام/ تأليف محمد عبد العزيز النجار/ الطبعة الثانية / مطبعة السعادة / مصر / 1393هـ- 1973م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، ومحمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383؟.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي - بيروت، 1407هـ - 1987م.
- الباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي الحنبلي-تحقيق وتعليق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود وآخرين-دار الكتب العلمية-بيروت-ط 1 - 1419 هـ=1998 م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، : 720 هـ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط 1، 1424 هـ.
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، تحقيق مجموعة من المحققين، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط 1.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لابن عطية (541هـ). تح وتعليق الأستاذ / أحمد الملاح . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1999 م.
- معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق الزجاج: ت. د. عبد الجليل عبده شلبي، ط 1 ، عالم الكتب، بيروت 1408هـ- 1988م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1426 هـ- 2005م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، د. عباس حسن، ط2 مطبعة دار المعارف، مصر- 1964م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في العربية / جلال الدين السيوطي - تصحيح: محمد بدر النعساني - دار المعرفة - بيروت.

Sources and references:

- The Holy Quran.
- Adwa al-Bayān fī Idhāh al-Qur'ān bi-al-Qur'ān (The Light of Explanation in Clarifying the Qur'an with the Qur'an) by Muhammad al-Amin ibn Muhammad al-Mukhtar al-Jikni (d. 1393 AH) and its continuation by his student Atiya Muhammad Salim, edited by Salah al-Din al-Alaili, Beirut, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 1st edition, 1996.
- I'rab al-Qur'an wa Bayanah, by Muhyiddin al-Darwish, published by Dar al-Yamama-Dar Ibn Kathir, Damascus-Beirut (1999).
- Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Tawil (The Lights of Revelation and the Secrets of Interpretation) by Al-Baydawi, Abu Sa'id Abdullah ibn Umar (d. 791 AH), Beirut, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st edition, 1408 AH - 1988 AD.
- Awdah al-Masalik ila Alfiyah Ibn Malik, Ibn Hisham al-Ansari, edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, 5th edition, Maktabat al-Sa'ada, Egypt, 1386 AH/1967 AD.
- Al-Ithaf al-Adadi, Abu Ali al-Farsi (377 AH), edited by Hassan Shadli Farhoud, 1st edition, Egypt, 1969.
- Al-Badr al-Tala'i bi Mahasin min Ba'd al-Qarn al-Tasi' (The Rising Moon with the Beauties of the Ninth Century), by al-Shawkani, Al-Sa'ada Press, 1st edition, 1348 AH.
- For the benefit of linguists and grammarians: Jalal al-Din al-Suyuti: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, al-Maktaba al-Asriya, Beirut 1384 AH.
- Al-Tibyan fi I'rab al-Qur'an, by Abu al-Baq'a Abdullah ibn al-Husayn al-Akbari al-Hanbali (d. 616).
- Tafsir al-Tahrir wa al-Tanwir, by Muhammad al-Tahir ibn Ashour (d. 1393), Dar al-Tunisiya li-l-Nashr, 1984.
- Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyah ibn Malik, by al-Muradi, commentary and introduction by Abd al-Rahman Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 2001.
- Jami' al-Bayan fi Ta'wil al-Qur'an, Muhammad ibn Jarir ibn Yazid ibn Kathir ibn Ghalib al-Amili, Abu Ja'far al-Tabari, d. 310 AH, edited by Ahmad Muhammad Shakir, published by al-Risala Foundation, 1st edition, 1420 AH.
- Jami' al-Duroos al-Arabiyya (The Collection of Arabic Lessons), Sheikh Mustafa al-Ghalayini, vol. 2, 15th edition, al-Maktaba al-'Asriya Publications, Beirut, 1981.
- Hasan al-Mahadara fi Tarikh Misr wa al-Qahira (The Excellent Lecture on the History of Egypt and Cairo): Al-Suyuti, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim and Isa al-Babi al-Halabi, Cairo, 1967.

- Al-Bidayah wa al-Nihayah (The Beginning and the End): Abu al-Fida al-Hafiz ibn Kathir al-Dimashqi, who died in 774 AH. Published by Maktabat al-Ma'arif, 1st edition, Beirut, 1966.
- Al-Jani al-Dani fi Huruf al-Ma'ani by Al-Muradi, edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Afak al-Jadida, Beirut: 1403 AH/1983 AD.
- Hashiyat Ibn Hisham al-Kubra ala Alfiah Ibn Malik, edited by Hamza Mustafa Abu Toha, Dar al-Saman, 1st edition, 1441 AH/2020 AD.
- Khazana al-Adab wa Lubab Lisan al-Arab, by Abd al-Qadir ibn Umar al-Baghdadi, edited by Abd al-Salam Harun, published by Maktabat al-Khanji, 2nd edition.
- Al-Khasais, by Ibn Jinni, edited by Muhammad Ali al-Najjar, published by the Egyptian General Book Authority, 3rd edition, 1406.
- Al-Dibaj al-Muzhab fi Ulama al-Muzhab: by Ibn Farhun, printed by Al-Ma'ahid Press in Egypt, 1351 AH.
- Al-Durr al-Mashun fi 'Ilm al-Kitab al-Makanun (The Hidden Pearl in the Science of the Hidden Book). Ahmad ibn Yusuf, known as al-Sam'in al-Halabi: Edited by Dr. Ahmad Muhammad al-Kharat, 1st edition, Dar al-Qalam, Damascus, 1406-1415 AH.
- Al-Durr al-Kamina fi A'yan al-Madaniyat al-Thamaniya (The Hidden Pearls in the Notables of the Eighth Century): by Shihab al-Din Ahmad ibn Hajar al-Asqalani, who died in 852 AH, edited and presented by Muhammad Sayyid Jad al-Haqq, Dar al-Kutub al-Haditha, Egypt.
- Diwan al-Farazdaq. Edited by Ali Faour, 1st edition, 1407 AH - 1987 AD. Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut.
- Diwan Jarir, with commentary by Muhammad ibn Habib, edited by Dr. Numan Muhammad Amin Taha, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1986 AD.
- Diwan of Uday ibn Zayd al-Abadi, edited by Muhammad Jabbar al-Ma'aybid, Baghdad, 1965.
- Diwan of Antara, edited by Muhammad Sa'id Mawlawi, al-Maktab al-Islami, Beirut, 1403 AH.
- Zad al-Masir fi 'Ilm al-Tafsir, by Abdulrahman bin Ali bin Muhammad ibn al-Jawzi, d. 597 AH, Damascus, 1st edition, 1964.
- Sharh Ibn Aqil (on Ibn Malik's Alfiah): by Abdullah ibn Aqil al-Aqili, edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid - Dar al-Turath, Cairo, 20th edition, 1400 AH .
- Sharh al-Tasheel by Ibn Malik and his son, edited by Abdul Rahman al-Sayyid and his colleague. Dar Hijr for Printing and Publishing. First edition, 1410 AH.
- Sharh al-Tashrih ala al-Tawdeeh: Sheikh Khalid ibn Abdullah al-Azhari (d. 905 AH), Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya, Isa al-Babi al-Halabi, Egypt, (n.d.).
- Explanation of the Seven Suspended Poems by Abu Abdullah al-Hussein bin Ahmad bin al-Hussein al-Zuzani, Dar al-Fikr al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1984 AD. Maktabat al-Ma'arif (Lebanon).



- Shadhrat al-Dhahab fi Akhbar min al-Dhahab (Gems of Gold in News of Gold) by Abu al-Falah Abd al-Hayy ibn al-Imad al-Hanbali, who died in 1089, 1st edition, al-Maktab al-Tijari, Beirut.
- Dia al-Salik ila Awsat al-Masalik wa Sahwat al-Kalam ala Tawdeeh Ibn Hisham (The Clearest Paths and the Essence of Speech on the Explanation of Ibn Hisham), by Muhammad Abdul Aziz al-Najjar, second edition, Al-Saada Press, Egypt, 1393 AH/1973 AD.
- Tabaqat al-Shafi'iyya al-Kubra, by Ibn al-Subki, edited by Dr. Abd al-Fattah al-Halw and Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Isa al-Babi al-Halabi Press, Cairo, 1383?
- In the Fundamentals of Grammar: Saeed al-Afghani, Islamic Office - Beirut, 1407 AH - 1987 AD.
- Al-Lubab fi 'Uloom al-Kitab by Ibn 'Adel al-Dimashqi al-Hanbali - edited and annotated by Sheikh 'Adel Ahmad 'Abd al-Mawjood and others- Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah - Beirut - 1st edition- 1419 AH = 1998 AD.
- Al-Lumha fi Sharh al-Multaha, Muhammad ibn Hasan ibn Siba' ibn Abi Bakr al-Jazami, Abu Abdullah, Shams al-Din, known as Ibn al-Sa'igh: 720 AH, edited by Ibrahim ibn Salim al-Sa'idi, published by the Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, Saudi Arabia, 1st edition, 1424 AH.
- Al-Aqd al-Thamin fi Tarikh al-Balad al-Amin (The Precious Contract in the History of the Trusted Country) by Taqi al-Din Muhammad ibn Ahmad al-Hassani al-Fasi al-Maki, edited by a group of editors, published by Al-Risala Foundation, Beirut, second edition, 1406 AH.
- Al-Hidayah ila Balugh al-Nihayah fi 'Ilm Ma'ani al-Qur'an wa Tafsiruhu wa Ahkamuhu wa Jamal min Fann al-'Uloomu by Makki bin Abi Talib al-Qaisi, edited by a group of university theses at the College of Graduate Studies and Scientific Research, University of Sharjah, under the supervision of Prof. Al-Shahid Al-Bushiki, Book and Sunnah Research Group, College of Sharia and Islamic Studies - University of Sharjah, 1st edition.
- The Concise Editor in the Interpretation of the Holy Book - by Ibn Atiya (541 AH). Edited and annotated by Professor Ahmad Al-Mallah. Supreme Council for Islamic Affairs 1999.
- Meanings and Interpretation of the Qur'an. Abu Ishaq al-Zajaj: Edited by Dr. Abdul Jalil Abdu Shalabi, 1st edition, World of Books, Beirut 1408 AH - 1988 AD.
- Maghni al-Labib fi Kitab al-A'arib, by Jamal al-Din ibn Hisham al-Ansari, edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, photographed by Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.
- Al-Maqasid al-Nahwiyya fi Sharh Shawahid Sharh al-Alfiyya, known as Sharh al-Shawahid al-Kubra, by Badr al-Din Mahmoud bin Ahmad bin Musa al-Aini, edited by Muhammad Basil Ayoun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut, 1426 AH - 2005 AD.

- Al-Nahw al-Wafi ma'a Rabtuh bi-al-Asalib al-Rafi'ah wa al-Hayat al-Lughawiyah al-Mujaddidah (Comprehensive Grammar with its Connection to Sophisticated Styles and Renewed Linguistic Life), Dr. Abbas Hassan, 2nd edition, Dar al-Ma'arif Press, Egypt, 1964.
- Ham' al-Hawam' fi Sharh Jam' al-Jawami' fi al-'Arabiyyah (The Comprehensive Explanation of the Collection of Comprehensive Works in Arabic) by Jalal al-Din al-Suyuti, edited by Muhammad Badr al-Na'sani, Dar al-Ma'arif, Beirut

الهوامش:

- (1) ينظر: بغية الوعاة: 68/2.
- (2) ينظر: الدرر الكامنة: 308/2 ، بغية الوعاة: 68/2 ، والبدر الطالع: 1/406.
- (3) ينظر: الدرر الكامنة: 308/2 ، بغية الوعاة: 68/2.
- (4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 5.
- (5) ينظر: بغية الوعاة: 68/2. وشذرات الذهب: 191/6.
- (6) ينظر: مقدمة أوثق الأسباب: 2.
- (7) ينظر: الديباج المذهب: 286 ، وحسن المحاضرة: 458/1.
- (8) طبقات الشافعية: 79/5 ، والبداية والنهاية: 14/178.
- (9) ينظر: الدرر الكامنة: 406/2. وشذرات الذهب: 140/6.
- (10) ينظر: الدرر الكامنة: 302/4.
- (11) ينظر: طبقات الشافعية: 304/5.
- (12) ينظر: الدرر الكامنة: 232/4.
- (13) بغية الوعاة: 69/2 ، وشذرات الذهب: 192/6.
- (14) ينظر: البدر الطالع: 406.
- (15) ينظر: الدرر الكامنة: 309/2.
- (16) ينظر: بغية الوعاة: 69/2 ، وشذرات الذهب: 191/6.
- (17) شذرات الذهب: 292/6.
- (18) العقد الثمين: 258/3 ، والدرر الكامنة: 60/3.
- (19) شذرات الذهب: 333/6.
- (20) بغية الوعاة: 148/1.
- (21) درر العقود الفريدة: 100/1.
- (22) يُنظر: بغية الوعاة: 69/2.
- (23) يُنظر: في أصول النحو / سعيد الأفغاني: 4 - 5.
- (24) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 547.
- (25) سورة الأعلى، الآية: 4-5.
- (26) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 305/5.
- (27) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 118/2 ، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 295 ، وزاد المسير في علم التفسير: 1/484.
- (28) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 305.
- (29) سورة النساء، الآية: 135.

- (30) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 454 / 7، واللباب في علوم الكتاب: 438/12، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 317/3.
- (31) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 305.
- (32) سورة الكهف، الآية: 16.
- (33) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 266.
- (34) سورة طه، الآية: 71.
- (35) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 368/3، والهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره: 467 / 7.
- (36) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 230.
- (37) سورة إبراهيم، الآية: 47.
- (38) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 44 / 17.
- (39) يُنظر: للمحة في شرح الملحة: 277 / 1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 83 / 3، وشرح التصريح على التوضيح: 733 / 1.
- (40) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 337.
- (41) سورة الروم: 28.
- (42) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 43/9، وإعراب القرآن وبيانه: 497/7.
- (43) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 432- / 435.
- (44) سورة الحج، الآية: 78.
- (45) سورة آل عمران: 12، وسورة الرعد: 18.
- (46) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 161 / 3، وجمع الهوامع في شرح الجوامع: 27/3.
- (47) سورة النحل، الآية: 30.
- (48) سورة الزمر، الآية: 72.
- (49) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 161 / 3، وجمع الهوامع في شرح الجوامع: 27 / 3.
- (50) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 305.
- (51) سورة الانفال، الآية: 26.
- (52) يُنظر: التحرير والتنوير: 319/9.
- (53) سورة المائدة، الآية: 116.
- (54) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 511/4، واللباب في علوم الكتاب: 617/7.
- (55) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 551.
- (56) سورة الأعراف، الآية: 95.
- (57) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: 584/1، واللباب في علوم الكتاب: 233 / 9.
- (58) سورة القدر، الآية: 5.
- (59) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفة ابن مالك: 233/2.
- (60) سورة البقرة، الآية: 214.
- (61) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 542- 543.
- (62) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 578.
- (63) الحديث في صحيح البخاري (كتاب الصيام) (باب في الصوم) رقم (1923): 578.
- (64) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 620.
- (65) يُنظر: المصدر نفسه: 652.

- (66) يُنظر: المصدر نفسه: 418.
- (67) المصدر السابق: 694.
- (68) الحديث في مسند فردوس الأخبار، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، رقم (1736): 1/ 516.
- (69) الحديث في صحيح البخاري، (كتاب أحاديث الأنبياء)، (باب حديث الخضر مع موسى عليه السلام)، رقم (3404): 4/ 156.
- (70) مجمع الامثال : 78/2.
- (71) المصدر نفسه: 157/1.
- (72) انتلاف النصرة: 64.
- (73) ينظر: الشاهد الشعري النحوي عند الفراء (ت207هـ) في كتابه (معاني القرآن): 10/1 (رسالة).
- (74) الصاحبي في فقه اللغة: 275.
- (75) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 266.
- (76) البيت من الكامل، وقائله عنتر بن شداد، ديوانه: 212.
- (77) يُنظر: الخصائص : 314/2، وشرح المعلقات السبع: 352، ومغني اللبيب: 224، والنحو الوافي: 2/ 507.
- (78) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 267.
- (79) البيت من المنسرح: وقائله عدي بن زيد: ديوانه: 194.
- (80) يُنظر: الايضاح العضدي: 259، وشرح التصريح على التوضيح: 15/2.
- (81) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 265.
- (82) البيت من البسيط، وقائله الفرزدق، ديوانه: 176/2.
- (83) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 29، وشرح التصريح على التوضيح: 640/1.
- (84) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 306.
- (85) البيت من البسيط، وقائله الفرزدق، ديوانه: 185/1.
- (86) الجنى الداني في حروف المعاني: 189.
- (87) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 202.
- (88) البيت من الرجز، مجهول القائل، المفضليات.
- (89) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 158/3.
- (90) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 435.
- (91) البيت من الطويل، وقائله أبو طالب، ديوانه: 28.
- (92) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 2/ 905، وضيء المسالك إلى أوضح المسالك: 3/ 1105.
- (93) يُنظر: جامع الدروس العربية: 78/1.
- (94) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 330.
- (95) البيت من الكامل، وقائله جرير، ديوانه: 171/1.
- (96) يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: 3/ 1374، والنحو الوافي.
- (97) يُنظر: حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك: 365.
- (98) البيت من الطويل، مجهول القائل: المفضليات.
- (99) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3/ 1372.
- (100) سورة يوسف، الآية: 53.

التحديات الدولية العربية المعاصرة دراسة في الاقتصاد المعرفي والتعليم الافتراضي

أ.م.د. نيرفانا حسين محمد الصبري

محاضر بكلية التربية، جامعة الأزهر، وكلية الآداب والعلوم المعرفية، وكلية الدراسات العليا، جامعة النيل الاوربية (مصر)

Contemporary Arab International Challenges A Study in Knowledge Economy and Virtual Education

Assoc Prof. Nirvana Hussein Mohammed Al-Sabri

<https://orcid.org/0009-0004-9048-3538>

¹Full Lecturer at the Faculty of Education, Al-Azhar University, the Faculty of Arts and Cognitive Sciences, and the Faculty of Graduate Studies, Nile European University (Egypt), dr.nervanahussein@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/ 09 / 23 تاريخ القبول: 2025 / 11 / 06 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

مما لا شك فيه؛ هناك تغيرات مجتمعية معاصرة شهدها المجتمعات العربية نتج عنها تحولات جذرية في كثير من المجالات، ظهرت عنها استحداثات تطويرية في الآونة الأخيرة وخاصة في التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة والتي أطلق عليها الجيل الرابع، وذلك نتيجة تأثير العولمة والانفتاح والثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي ظهر استخداماتها وأهميتها متجلية في ظل الالتزامات التي تمر بها بلدان العالم؛ شاملة الالتزامات الاقتصادية أو الصحية أو التعليمية. ولهذا الأمر تأثرت المجتمعات الدولية بهذه المتغيرات المعاصرة؛ فأضيفت مفاهيم جديدة تحمل أنماط سلوكية واتجاهات فكرية حديثة، كما ظهرت نظريات علمية وإيديولوجيات سياسية وابتكارات وإبداعات جديدة تتلاءم مع الالتزامات الطارئة التي تواجهها تلك المجتمعات علي اختلاف ثقافات وبيئاتها؛ مستخدمة في ذلك التكنولوجيا والمعرفة والتي تمثلت في التعليم عن بعد والاقتصاد القائم علي المعرفة الذي استثمر المعرفة في زيادة الانتاجية وايضا الاقتصاد المعرفي القائم علي تصدير الافكار واستخدام البيانات في انتهاج سياسة اقتصادية تحل ازمات الدول وتزيد من دخلها القومي . فنري مثلاً استحداث وسائل تعليمية مغايرة عن التعليم التقليدي كماً وكيفاً فكان التعليم الإلكتروني؛ في استخدامات جديدة في الاقتصاد بما يسمي الاقتصاد الأخضر والهيدروجين الأخضر للحفاظ علي البيئة والانسان .

كلمات مفتاحية: التحديات الدولية، الاقتصاد المعرفي، التعليم الافتراضي، التحديات المعاصرة، التعليم عن بُعد (الافتراضي).

Abstract:

Undoubtedly, contemporary societal changes have taken place in Arab societies, resulting in radical transformations in many areas. These have led to the emergence of innovative developments in recent times, particularly in advanced technologies and technologies, known as the Fourth Generation. This development is a result of the influence of globalization, openness, and the technological and information revolution, whose uses and importance have become evident considering the crises facing countries around the world, including economic, health, and educational crises.

Therefore, international societies have been influenced by these contemporary variables; new concepts have been added bearing modern behavioral patterns and intellectual trends. Furthermore, new scientific theories, political ideologies, innovations, and creativity have emerged that are compatible with the urgent crises facing these societies, regardless of their cultures and environments. These innovations utilize technology and knowledge, represented in distance education and the knowledge-based economy, which invests knowledge in increasing productivity, as well as the knowledge economy based on exporting ideas and using data to pursue economic policies that resolve countries' crises and increase their national income. For example, we see the development of educational methods that differ from traditional education in terms of quantity and quality, such as e-learning, with new uses in the economy, known as the green economy and green hydrogen, to preserve the environment and humanity.

Keywords: International challenges; the knowledge economy; virtual education; contemporary challenges; Distance (virtual) education.

مقدمة:

أحدثت التغيرات المعاصرة تحديات كبيرة للمجتمعات العربية؛ خاصة في تحديث البناء الاجتماعي للإنسان وقت الازمات الاقتصادية والسياسية والتي فرضت على العرب تعديل الانماط السلوكية والثقافية والمعرفية سواء في العادات والتقاليد او في العلاقات الانسانية علي المستوي المحلي او المستوي الدولي او مستوي العلمي. فالتغير بمفهومه الاعم والأشمل يشير الي الاستمرارية بسبب تأثير مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد في المقام الأول علي الافكار البشرية والنظريات المستحدثة والايديولوجيات التي يتميز بها كل عصر من العصور. ولكن التحديات الدولية التي تضعها لنا دول الهيمنة والسيطرة تحول بين تقدمنا وبين الوقوف على حضارتنا العلمية السابقة واللاحقة لتظل تهمل وتستغل ثروات البلاد العربية وقد اهتمت الباحثة بالتعرف على تلك التحديات الدولية وخاصة في اقتصاد المعرفة الذي نطلق عليه الآن الثروة المادية لدي الدول المتقدمة والنسق التعليمي الافتراضي الذي هو سمة العصر في ظل الازمات التي يمر بها العالم من حين لآخر، وهما نموذج واقعي لتلك التحديات المعاصرة خاصة في ظل ازمات الشعوب المستنزفة في مواردها وطاقاتها وايضاً أرضها (ودولة فلسطين في الوقت الحالي واليمن وسوريا ولبنان خير مثال علي ازمات المجتمعات العربية بسبب الحروب).

المحور الأول

الإطار المنهجي

أولاً: موضوع الدراسة

مما لا شك فيه؛ هناك تحديات وتغيرات مجتمعية تشهدها المجتمعات الدولية والعربية نتج عنها تحولات جذرية في كثير من المتغيرات ظهرت عنها الاستحداثات سواء في النسق الاقتصادي علي سبيل المثال اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي

ومفهوم التنمية والاقتصاد الأخضر، أو في النسق الاجتماعي مثل المشاركة الاجتماعية، أو النسق السياسي مثل مفهوم المواطنة والانتماء وخاصة عند ازمت الحروب، أو النسق الثقافي مثل القيم والعادات والتقاليد، أو النسق التعليمي مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، أو النسق التربوي مثل المسؤولية الاجتماعية وما تحويه من ادوار ومكانات اجتماعية، وما صاحب كل ذلك من ثورة معلوماتية ومعرفية نتيجة الي للتطور التكنولوجي والحدثة.

فالتغير ظاهرة ملموسة له اشكال وانماط وعوامل تساعد على الاستمرارية والتحويل، ولكن منه التغير الايجابي الذي له اضافة ايجابية كالمشروعات القومية والانفتاح نحو التقدم التكنولوجي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوازن بين الموارد والاستهلاك ... وهكذا، أو التغير السلبي الدخيل الذي اساء لنا وأرهقنا كمجتمع عربي واسلامي وأوجد مفاهيم مغلوبة ومتغيرات سلوكية وفكرية واتجاهات عدوانية مثل الانحراف والتنمر أو الغزو الفكري والتطرف والارهاب أو التبعية. وقد رصدت الدراسة بعض من ملامح هذه التغيرات المجتمعية الحديثة خاصة في النسق التعليمي والنسق الاقتصادي.

ثانياً اشكالية الدراسة

في الوقت الذي انطلقت فيه مسيرة العلوم والتكنولوجيا من إنجاز الي إنجاز لتغير العالم، وتبدلت أنماط الانتاج وتقلبت المفاهيم التي تؤثر على مختلف العلوم السائدة، نجدها ايضاً اخذت تشق طريقاً متميزاً في تطبيق العملية التعليمية حتي أصبح العالم يتصف بأنه أصبح قرية صغيرة يمكن وصول العلم اليه في أي مكان في أقل من ثانية . وبسبب الثورة التكنولوجية الواسعة الانتشار ايضاً والمتداخلة في كافة المجالات اشتقت انواع اخري من الاقتصاد التقليدي واصبحت الميديا الاعلامية المتطورة والحديثة تجذب الشركات والمنظمات الاقتصادية باستمرار دون توقف للاستثمار والمشروعات الهائلة.

وانطلاقاً من التحديات التي تواجه العرب والتي اجتاحت العالم وما ترتب عليها من ازمت اقتصادية واجتماعية مرت بها البلاد نتيجة ازمت الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الانتهاكات الانسانية للمجتمعات الفقيرة، بالإضافة الي الاثر الكبير الذي أحدثته التكنولوجيا في النسق التعليمي (التعليم عن بعد) والنسق الاقتصادي (اقتصاد المعرفة)؛ فقد تركزت الدراسة علي معطيات التقدم التكنولوجي للعملية التعليمية عن بعد لإعطائها الاستمرارية، وايضاً ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات تقوم بتعزيز الاقتصاد المعرفي مستثمرة في ذلك توظيف المعرفة كأساس للنمو الاقتصادي والتي

تحظي مؤخراً باهتمام صانعي القرار في المنظمات والدوائر العالمية لتكون الدراسة بعنوان : التحديات الدولية العربية المعاصرة، دراسة في الاقتصاد المعرفي والتعليم الافتراضي.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

س كيف تكون اشكال التحديات الدولية العربية المعاصرة اقتصادياً وتعليمياً؟

ومن هذا التساؤل هناك عدة تساؤلات فرعية منها :

- 1- هل تأثر التطور المعرفي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة بالتحديات التي تواجه العرب خاصة في التعليم عن بُعد؟
- 2- هل تأثر الاقتصاد المعرفي بالأزمات والتحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم العربي ؟
- 3- هل هناك علاقة بين التنمية المستدامة والتحديات علي الناتج الاقتصادي العربي ؟

رابعاً: أهمية الدراسة

ظهرت أهمية الدراسة في تحديد التغيرات والتحديات التي يشهدها المجتمع العربي، والذي أحدثت تحولات اقتصادية وسياسية في مجالي العملية التعليمية والاقتصاد المعرفي، وباتت تكنولوجيا المعلومات والثورة التكنولوجية الحديثة والأجهزة المتطورة تنصير اهتمامات الكثير من المنظمات العالمية والمجتمعات التي تبحث عن النمو والتقدم، خاصة في مجالي التعليم والاقتصاد المعرفي، إذ انهما وجهان لعملة واحدة للتنمية المستدامة، فليس هناك تقدم بدون علم وليس هناك علم بدون اقتصاد قوي يبني الانسان ويدعم معرفته وثقافته. كما أصبح سُبُل التفاعل مع التغيرات والتحديات التي تعمل في خلق مجتمع عربي قوي يفرض نفوذه على العالم؛ المعرفة والعلم اهم استثمار للنمو الاقتصادي.

خامساً: اهداف الدراسة

- 1- بناء إطار معرفي يتعلق بمفاهيم الدراسة.
- 2- معرفة التحديات التي تواجه المجتمع العربي ومنها :
أ- معرفة الايجابيات والسلبيات في النسق التعليمي في ظل الازمات السياسية والاقتصادية.
ب- توضيح أهمية الاقتصاد المعرفي في النمو الاقتصادي من خلال تكنولوجيا المعلومات .
- 3- الاستدلال عن العلاقة بين التنمية المستدامة والتحديات في التجمع العربي لمواجهتها.
- 4- الوصول الي استنتاجات ومقترحات لغرض الاستفادة منها

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل التساؤلات المتعلقة بالتحديات والمتغيرات المعاصرة ومنها الازمات السياسية والاقتصادية والثورة المعلوماتية الخاصة بالتعليم عن بُعد واقتصاد المعرفة ومدى تأثير ذلك على المجتمع العربي.

سابعاً: مفاهيم ومصطلحات

1- التعليم عن بُعد (الافتراضي):

هو وسيلة ناجحة لإتمام مسيرة التعليم من غير انقطاع عند حدوث الأزمات العالمية التي تفرض التباعد الجغرافي. أما عن التعريف الإجرائي: فهو العملية التي يتم فيها إعداد الفرد إعداداً تربوياً وتعليمياً وسلوكياً في محاولة لتطبيع اجتماعياً حتى يستطيع التكيف مع الآخرين ونقل المعلومات والمعرفة من جيل لجيل

2- تكنولوجيا المعلومات:

كلمة تكنولوجيا تعني بمفردها علم الأداء أو علم التطبيق، ويعود أصلها إلى الإغريق، وهي مكونة من شقين (TECHNO) وتعني المهارة أو فن الحصول على الشيء، و (LOGIA) وتعني طريقة التعبير عن الشيء، أي أنّ التكنولوجيا تعني أيضاً طريقة التعبير عن كسب الأشياء أو طريقة لتوظيف الموارد والمعلومات⁽¹⁾. أما تكنولوجيا المعلومات فتتضمن جميع العلوم والادوات التعليمية والموارد المرتبطة بالحواسيب والاجزاء الملحقة بها من معدات مادية والمستخدمة في الادخال والمعالجة وانشطة الاخراج لنظام المعلومات؛ لتشكل عاملاً مساعداً في بناء وتعزيز قدرات المنظمة الاستراتيجية من خلال توفير أفضل البيانات والمعلومات داخلها وخارجها وبما يحقق الابتكار في المعالجة والتخزين لنشر وتحديث واسترجاع الانواع المختلفة من البيانات بواسطة التكنولوجيا المحسوبة لتقديم التسهيلات الضرورية للعمليات في اي موقع وفي اي مجال⁽²⁾

3- اقتصاد المعرفة:

ويطلق عليه عدة مفاهيم شائعة منها : اقتصاد المعلومات، اقتصاد شبكي، اقتصاد رمزي ، الاقتصاد الالكتروني ، اقتصاد الانترنت. فهو الاقتصاد الذي يقدم العملية الانتاجية من خلال استثمار المعرفة ، لأنها الأساس في تكوينه، فهي التي تساعد في زيادة معدلات النمو، ونتاجية العمل ، ورفع كفاءة الاداء ، وتقليل تكاليف الانتاج (3).

ثامناً: خطة الدراسة: المحور الاول: الاطار المنهجي للدراسة . المحور الثاني: المبحث الاول: الاهمية للتقنيات الحديثة علي نسق التعليم الالكتروني واقتصاد المعرفة – المبحث الثاني التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات العربية وآثارها علي نسق التعليم الافتراضي واقتصاد المعرفة . المبحث الثالث: مقترحات للحد من تأثير التحديات الدولية – العربية على الناتج الاقتصادي العربي.

المحور الثاني

التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات العربية وآثارها

علي نسق التعليم الافتراضي واقتصاد المعرفة

في البداية والجدير بالإشارة اننا لا ننكر ان التكنولوجيا اصبحت لها اهمية كبيرة في المجتمعات الدولية، لذلك سنذكرها على مستويين: التعليم الافتراضي واقتصاد المعرفة .

المطلب الأول: اهمية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم الافتراضي

من الاهمية معرفة ان التقنيات الحديثة تظهر في المجتمعات العربية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات الثقافة والاتصال. وقد أخذت هذه التقنيات عن طريق العولمة التي رأي الباحثين انها تمر بأربع من التحديات وهي: المنافسة بين القوي العظمي، الابتكار التكنولوجي والتحديث، وانتشار عولمة الانتاج والتبادل المعرفي .

وقد تم تطبيق التكنولوجيا الحديثة في النسق التعليمي الافتراضي واقتصاد المعرفة والتي نخصها هنا بعولمة التكنولوجيا والاتصال التي ليس لها بُعد مكاني لأنها تدخل في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل انحاء العالم ،ولهذا فهي تتضمن تعميقا في مستويات التفاعل الثقافي والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات في تنظيم الانتاج والتداخل في الصناعات وانتشار اسواق التمويل . ويتم انتشار هذه التقنيات من خلال أربعة طرق متداخلة :

1- من خلال التفاعل الحوارى ثنائى الاتجاه عن طريق تكنولوجيا الاتصال مرئى ومسموع ومقروء

2- الاتصال المونولوج احادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة بغرض المحاكاة

3- من خلال المنافسة والمحاكاة بين الشركات والمؤسسات الكبرى بغرض الاحتكار او فرض القوة للبقاء والمحافظة علي المكانة في الاسواق .

4- من خلال تماثل المؤسسات التي تسعى الي التقدم والتطوير (4)

كما ان الثورة التكنولوجية وعولمة الاتصال قد افرزت ايضا علوماً تعتمد علي التقنيات الحديثة في التعمق والتحليل الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة والتطوير الاستراتيجي للاقتصاديات العالمية التي تقوم عليها التمويل والانتاج والتوزيع، ومن هذه العلوم اقتصاد المعرفة والتعليم عن بُعد ، وهما وجهان لعملة واحدة، حيث التأثير الكبير بتطبيق التكنولوجيا المعلوماتية ، لذلك يطلق علي اقتصاد المعرفة بأنه فرع من فروع الاقتصاد الذي يعتمد في نموه علي نوعية وكمية المعلومات المتاحة ، والقدرة علي الوصول اليها ، كما انه من انواع الأنظمة الاقتصادية الذي يعتمد فيه الانتاج والاستهلاك علي استخدام مال فكري، وغالباً ما يحصل اقتصاد المعرفة علي حصة كبيرة من أنشطة الدول ذات الاقتصاد المتقدم (5) . كما ان المعرفة لكونها الصفة الاساسية للمجتمع الانساني والتي من خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في مجالات الحياة لما لها من علاقة بتنمية المجتمعات الانسانية؛ فقد نشأ مصطلح الاقتصاد المبني على المعرفة والذي يُستخلص من ادراك مكانة المعرفة وتقنياتها والعمل على تطبيقها وتوظيفها في مجتمع يسمى المجتمع المعلوماتي (6).

وللأهمية نوضح اثر التقنيات الحديثة علي التعليم الافتراضي في ظل التحديات والازمات من وجهة نظر الباحثة. ليضع البحث تصوراً لبعض المقترحات التي تلائم واقعا وثقافتنا ومواردنا الاقتصادية:

{1} للمعلم:

أدى التطور التكنولوجي والإنترنت إلى إحداث ثورة في عالم التعليم، إذ صاحب ذلك التطور تغييراً كبيراً في آلية التدريس منذ المراحل الدراسية الأولى وصولاً لمرحلة ما بعد الثانوية، ولم يقتصر ذلك التغيير على جهة معينة، بل على جميع الجهات، فقد حصد التعليم الإلكتروني الكثير من الفوائد للطلاب والمعلم معاً. وفيما يلي أهم الايجابيات للمعلم:

- أ- يعزز طريقة الدراسة الفردية مما يمكّن المعلم من التعاون بشكل كبير مع ضعاف الطلبة وتحسين مستواهم العلمي.
- ب- يستطيع المعلم الاستفادة من التكنولوجيا والإنترنت لتطبيق وبرهان النظريات العلمية الحديثة، والاستعانة بتطبيقاتها الواقعية من خلال المنصات التعليمية المختلفة وخبرات الدول المتقدمة، لتسعى تلك العملية بالتعليم المستمر للمعلم.
- ج- يمكن بسهولة الوصول إلى بنوك المعلومات والأسئلة على المواقع الالكترونية موفرًا بذلك الوقت والجهد للنظر إلى أمور أخرى كمنصات تعليمية جديدة ثبتت فعاليتها.
- د- يؤدي إلى التطور المهني في الأداء لدى المعلم وفتح المجال أمامه للإبداع والتفوق للحصول على جودة التعليم واستمراريته.
- هـ- يمكنه التحكم بسهولة في الصفوف ذات الأعداد الكبيرة في توصيل التعليمات بأسرع وقت واقل جهد.
- و- يجد مختلف الوسائط والوسائل من التقنيات الإلكترونية لتوصيل المعلومات للطلاب في مختلف الأوقات والأماكن دون توقف.

{2} الطالب:

تحدد فوائد التعليم الإلكتروني عن بُعد للطلاب فيما يلي:

- أ- سهولة فهم واستيعاب المعلومات وذلك بسبب وجود وسائط مرئية ومسموعة تعزز العملية التعليمية.

- ب- الحصول على المعلومات بشكل حداث ومباشر من قبل الكاتب.
- ج- الحصول على الدورات والمعلومات التي تقدمه المؤسسة التعليمية في أي وقت وفي أي مكان.
- د- توفير الوقت والجهد لدى الطالب وذلك بإمكانية الحصول على ما يحتاجه من معلومات من أي مكان من العالم المتقدم.
- هـ- تعزيز عملية الاتصال والتواصل ما بين الطالب والمدرس. (7)
- و- إمكانية إعادة الدروس والمعلومات مراراً وتكراراً حتى تثبت المعلومة في عقل الطالب المتلقي.
- ز- يساعد الطالب على اكتساب المعرفة بنفسه، فيقوي لديه فكرة التعلم الذاتي وعدم الاعتماد على غيره..
- ح- الاستفادة والاستعانة بخبرات وتجارب الطلاب المماثلين في الدول المتقدمة في الموضوعات الدراسية والمعلوماتية.
- ط- التثقيف الذاتي والتعليم المستمر من خلال الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة.

أهمية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الاقتصاد المعرفي:

تُعد التقنيات الحديثة مهمة في الصناعة، فتكنولوجيا المعلومات أصبح استخدامها ضرورية لنجاح المنظمات والمؤسسات والصناعات الحديثة؛ نظراً لأنها تقلل الوقت والمسافة وتغير طبيعة العمل، كما أنها تعمل على التطوير والابتداع، ومن ثم أصبح الاعتماد عليها بشكل كبير، بالإضافة إلى أن هذه التكنولوجيا لها القدرة على تخزين واسترجاع المعلومات بسرعة وفي أي شكل أو صورة، وهذا يعني أن هناك علاقة متميزة بين تكنولوجيا المعلومات والتطوير والتنمية حتى أن تطوير الخدمات المصرفية والصناعة البنكية؛ أصبح لها إدارة معلوماتية تنشأ بين المدخرين والمستثمرين عند اختيارهم لهذه الأعمال، كما يمكنها مراقبة المقترضين بل تستطيع البنوك تخفيض ضغوط المنافسة المتزايدة وتزويد من مخرجاتها الخدمية من خلال كم ونوع تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف (8)

وعلى ذلك أصبح من الضروري اعتبار التقنيات الحديثة جزءاً لا يتجزأ من مدخلات أي صناعة بنكية أو إنتاجية لأنه أصبح الدافع للمساهمة في تغيير أوضاع المجتمع من حال إلى حال في كافة الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية.

أهمية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في بناء مجتمع المعرفة:

حين نريد تحقيق مجتمع معرفي وجب علينا أن تبدأ "دورة المعرفة" في المراحل الأولى من خلال المؤسسات التعليمية لتمر بثلاثة مراحل رئيسية هي: "توليد المعرفة" بالبحث والإبداع والابتكار، ثم "نشرها" بالتعليم والتدريب؛ ثم "توظيفها"، وذلك بتقديم منتجات وخدمات جديدة أويتم تطويرها لتسهم في مجالات التنمية، لتكون الاستفادة من كل ذلك؛ في توليد الثروة وإيجاد الوظائف، والمساهمة في تطوير حياة الإنسان خاصة عندما يضاف إلى هذه الدورة بُعد التكنولوجيا، فتزايد الدورة المعرفية لتصبح أربعة مراحل لتشكل "4P": الإنتاج Production، ويتمثل في إنتاج وتوليد المعرفة بالبحث والتطوير، والنشر Publication ويتمثل في نشر المعرفة، و Proto type وتتمثل في عملية تسجيل براءات الاختراع، والتطبيق Product وتتمثل في عملية توظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتجات وخدمات جديدة تسهم في التنمية.

ومن هنا عندما يتحقق للمجتمع القدرة على إنتاج وتوليد المعرفة الجديدة، ونشرها في أوعية النشر العالمية، والحصول على قدر وافر من براءات الاختراع يتم نقل المجتمع إلى ما يسمى مجتمع المعرفة Knowledge Society، وحينما يتعدى ذلك إلى تحقيق المرحلتين الثالثة والرابعة (التوظيف، والتطبيق في الحصول على منتجات جديدة قابلة للتداول والإسهام في

التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع إلى ما يسمى " مجتمع اقتصاد المعرفة " Society based on " knowledge Economic ". ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين دول العالم على موقعه من دورة العلوم والتكنولوجيا، ومدي تفعيل مراحلها. (9)

المطلب الثاني: التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات العربية وآثارها على النسق التعليمي الافتراضي اقتصاد المعرفة

من الجدير بالذكر عندما طرأ علي العالم في الآونة الأخيرة ظاهرة الاطماع السياسية والاقتصادية، واصبح العالم يضح بالحروب والازمات والكوارث الانسانية؛ التي تدفع مئات ملايين الطلاب والتلاميذ عبر العالم إلى اللجوء للتعليم عن بُعد او التعليم الإلكتروني، وظهرت تحديات لمن كان مستعداً لخوض التجربة ، وفي من لم يستطع للفقر والجهل خاصة في المجتمعات العربية النامية ، كما كشفت عن صعوبات متعددة وقفت أمام تنفيذ العملية التعليمية حتى في بعض الدول المتقدمة، مما أوجب ضرورة استخدام التقنيات الحديثة كبديل في استمرارية التعليم فاستعانت الدول بوسائل التكنولوجيا الحديثة وكَم المعلومات الهائل للاحتفاظ بها واستثمارها .

أولاً: التعليم الافتراضي

يُعد التعليم الإلكتروني او الافتراضي من أهم التطبيقات التكنولوجية، بحيث يمكن القول إنه يمثل النموذج الجديد الذي يعمل على تغيير الشكل الكامل للتعليم التقليدي بالمؤسسة التعليمية. وقد انتشر التعليم الإلكتروني بشكل سريع إلى الحد الذي جعل البعض يتوقع أنه سيكون الأسلوب الأمثل والأكثر انتشاراً للتعليم والتدريب في المستقبل القريب وخاصة في العالم العربي خاصة في ازمات الحروب التي تشهدها البلاد العربية؛ لما له من فوائد ومميزات عديدة تتمثل في أنه يساعد في حل مشكلة الانفجار المعرفي والطلب المتزايد على التعليم، كما أنه يساعد في حل مشكلة ازدحام المحاضرات إذا ما استخدم بطريقة التعليم عن بُعد، وتوسيع فرص القبول في التعليم، والتمكن من تدريب العاملين وتأهيلهم دون ترك أعمالهم، وتعليم ربات البيوت مما يساهم في رفع نسبة المتعلمين والقضاء على الأمية، كما أنه يتيح إمكانية التعلم في أي وقت وفي أي مكان للدرجة التي تقل عن الجامعات والكليات التي تقدم هذا النوع من التعليم ويزيد من فعالية التعلم بدرجة كبيرة. (10)

وهنا يجب ان نفرق بين التعليم الإلكتروني والتعليم الرقمي الاول يقوم على التزامن المباشر (أي وجود الطالب والأستاذ في نفس اللحظة للشرح وللاستماع) والتزامن غير المباشر (أي وضع الدروس بأي وسيلة الكترونية مسجلة والاستماع لها في اي وقت وأي مكان. أما التعليم الرقمي هو اتاحة الاختيارات للطالب في مجموع البيانات المدمجة والمحفوظة في صورة برامج. ولكي نتوصل الي التعليم الرقمي يتعين توفير معايير تعليمية جديدة لمحو الأمية الرقمية، والتي يجب ان تكون متاحة لكل مواطن في الدول العربية. إن تطوير المهارات الرقمية في عصر تكنولوجيا المعلومات هو جزء مهم من النمو الاقتصادي في البلاد وخلق فرص العمل، وحل المشاكل الاجتماعية، وزيادة مشاركة المجتمع المدني ونشاطه. ولضمان نجاح الخطة العربية للتحويل الرقمي يجب تحديد مفهوم المهارات الرقمية وحسب الأولويات التالية:

- 1- إدخال التعليم الرقمي وتطوير المهارات الرقمية على جميع مستويات النظام التعليمي
- 2- تطوير التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتدريب على نطاق واسع من المهنيين تكنولوجيا المعلومات الرقمية لصناعة تكنولوجيا المعلومات.
- 3- وضع نظام للتدريب على المهارات الرقمية لجميع السكان، بما في ذلك الفئات الضعيفة وذو القدرات الخاصة.

4- تطوير المحتوى الرقمي الوطني باللغات المحلية.⁽¹¹⁾

وبذلك أصبح التعليم الإلكتروني والرقمي من القضايا الأساسية التي تشغل التربويين لا سيما المهتمين منهم بمجال تكنولوجيا التعليم مما أدى إلى تفجر كثير من الدراسات والأبحاث، حتى أصبح التواصل من العلماء والباحثين الآخرين سواء داخل أو خارج الحدود الجغرافية لبلادهم أمراً سهلاً بهدف تبادل الخبرات والمعلومات البحثية.

التحديات التي يواجهها النسق التعليمي (الافتراضي):

بعض المعلمين لا يتوقعون تطوراً في اتجاه استخدام مكثف له في المستقبل، فمن وجهة نظرهم يؤكدون على أهمية وجود التفاعل المباشر بين الدارسين فيما بينهم، وضرورة تفاعلهم المباشر مع المعلم لتطوير التلميذ وتنمية مهاراته واكتسابه المعرفة، كما أن من الضروري تدخل الأسرة بشكل مباشر وفعال خلال التوقيت الذي يتلقى فيه الطالب الدروس التعليمية عبر المنصات الإلكترونية، أو البرامج التلفزيونية المعدة لذلك من قبل المهتمين والقائمين على العملية التعليمية، وذلك لمتابعته جيداً ومعرفة مدى استيعابه خاصة خلال مرحلة ما قبل قدوم فترة الاختبارات. كما أنه لا يتوافر لجميع التلاميذ حاسب أو لاب توب شخصي في المنزل الأمر الذي كشف عن تفاوت اجتماعي بين التلاميذ، فيجدون أنفسهم مضطرين لتقاسم ساعات الدراسة مع آخرين.⁽¹²⁾

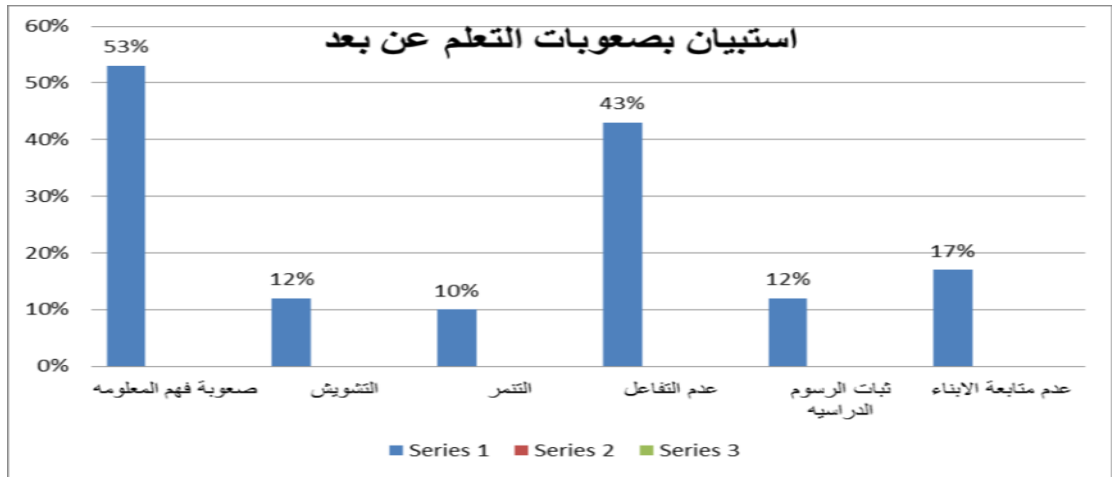
هذا ويمكن اجمالي التحديات الدولية العربية المعاصرة على النحو التالي:

- أ- الحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني
- ب- قوانين الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر الإلكتروني التي تعوق تبادل المعرفة بسبب التهجير والدمار والعنف العدواني على الأراضي العربية.
- ج- الحاجة إلى وجود متخصصين لإدارة أنظمة التعليم الإلكتروني.
- د- عدم وعي أفراد المجتمع بهذا النوع من التعليم والوقوف سلباً منه
- هـ- انعدام وجود البيئة الدراسية التفاعلية والجاذبة والتي ترفع من استجابة الطلبة في هذا النوع من التعليم، إذ أنه لا يحقق بعض الحاجات الاجتماعية والنفسية الهامة في تكوين شخصية الطالب.
- و- الزيادة السكانية الكبيرة وما خلفته من زيادة الطلب عن التعليم⁽¹³⁾
- ز- التكلفة الاقتصادية العالية في تجهيز البرامج والمادة التعليمية، كما أنّ عملية توزيعها على الطلاب تحتاج إلى رصد مالي كبير، بالإضافة لتكلفة الإعدادات والتجهيزات للمعامل الإلكترونية، ففي وقتنا الحالي يعتمد الطلاب ومراكز التعليم على شبكة الإنترنت فقط كوسيلة للتعليم عن بعد.⁽¹⁴⁾

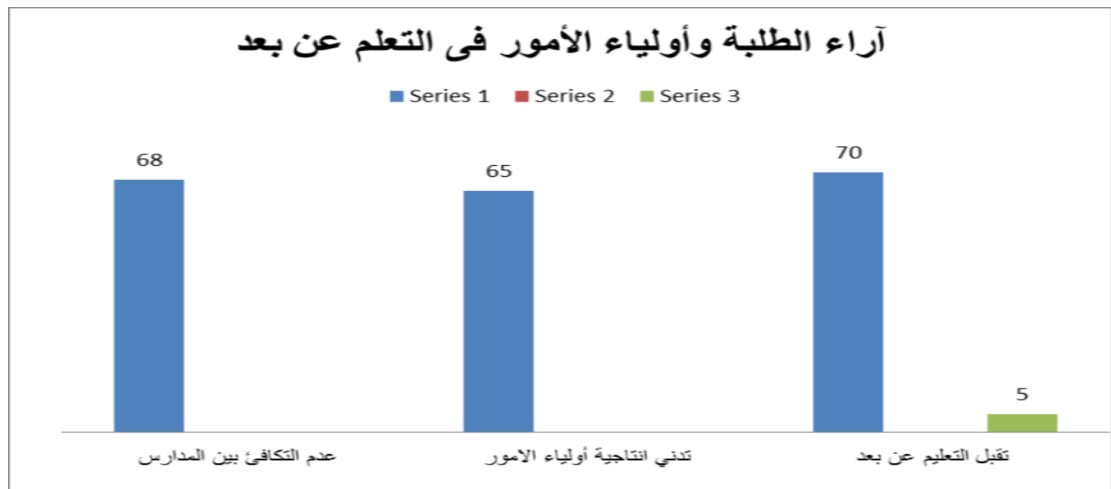
ونظراً لتلك التغيرات والتحديات التي استهدفت العالم العربي مع دخول عصر المعلومات وثورة الاتصالات، فإن هذا الوقت بالذات يحتاج إلى تطوير برامج المؤسسات التعليمية خاصة في التعليم الافتراضي أو الإلكتروني الذي يعتبر من أهم التطبيقات التكنولوجية، فأظهرت شبكة الإنترنت صيغ تعليمية حديثة وانتشر هذا الاتجاه التعليمي الجديد في العديد من المجالات وأخذ أشكالاً وتطبيقات متشعبة منها نظام الجامعة الافتراضية والتي تكيفت منذ ظهورها في فترة وجيزة من مجالات استخدامها والأهداف التي رسمت لها بحيث يمكن القول أنه يمثل النموذج الجديد. واعتمدت في الانتشار على إنشاء العديد

من المراكز للتعليم الإلكتروني بحيث يمكن عن طريقها مساعدة أطراف العملية التعليمية (إدارة وعضو هيئة التدريس وطالب) على تحمل مسؤولياتهم في تنميتهم الذاتية والمهنية مما يساعد على تحسين الأداء.

وفي تصورا إجمالي لوجود آثار مترتبة على هذه التحديات كانت هذه الدراسة التي قامت بها د. خديجة أحمد الزيرة في 2022 وكان من نتائجها ما يلي: (15)



- 1- صعوبة فهم المعلومة بنسبة 53%، حيث يقوم المدرس بشرح المادة دون اجراء أي مناقشة أو ابداء رأي للطلاب أو مراجعة، بالرغم من وجود المادة بين يدي الطلاب في اي وقت وفي أي مكان.
 - 3- عدم التفاعل بين الطالب والمدرس بنسبة 43%؛ وهذا الامر يقلل التركيز لدي الطلاب ويقلل من استيعابهم ويكون التعليم مجرد تلقين وليس فكر أو ابداع.
 - 4- عدم متابعة الطلاب داخل الاسرة بنسبة 17%؛ نظراً لتكاليف الآباء على شرح المدرس دون مراجعة، أو لعدم معرفتهم باستخدامات الحاسوب، أو لقلة الدخل لديهم في وجود اجهزة حاسوب.
 - 5- التشويش والازعاج اثناء شرح الدروس الافتراضية بنسبة 12% ؛ ويظهر ذلك في عدم الخصوصية للطلاب اثناء التعليم الافتراضي.
 - 6- ثبات الرسوم الدراسية بالمدارس مع ان التعليم يتم افتراضي كانت بنسبة 12%؛ وذلك لعدم وجود سياسة تعليمية وقوانين تنتهجها ادارة المدرسة، أو لعدم وجود متابعة ورقابة من المسؤولين على الامور المالية.
- كما طبقت الدراسة ايضاً علي آراء الطلبة واولياء الامور عن التعليم الافتراضي فكانت هذه النتائج



- أ- عدم تقبل التعليم الافتراضي بنسبة 70% ويرجع ان هذا التغيير في التعليم غير مألوف لديهم بسرعة كافية، او انهم ينظرون الي السلبيات لهذا التعليم للأسباب التي سنذكرها فيما بعد
 - ب- عدم التكافؤ بين المدارس بنسبة 68%، وهذا يتضح في الموارد المالية لكل مدرسة وقدرتها علي تطبيق هذا النوع من التعليم وامكانية تجهيزها لتوافر النت داخلها او وجود مكتبة الكترونية خاصة بها
 - ج- تدني انتاجية اولياء الامور بنسبة 65%؛ ويظهر ذلك في عدم قدرة اولياء الامور في متابعة اوردتهم من حيث المراجعة والشرح لقلة الخبرة او قلة الدخل وعدم تأهيلهم تدريبياً على استخدام الحاسوب
- هذا ويمكن تحليل آراء اولياء الامور والطلاب من وجهة نظر الباحثة عن أسباب تحديات وقصور التعليم الافتراضي على النحو التالي:
- 1- اقتصار المادة التعليمية على الجزء النظري من المنهاج في أغلب الأحيان، واختصار التجارب الحية وما تحققه من فائدة للطلاب.
 - 2- إجهاد المتعلم بسبب ما يقضيه من وقت على الهواتف الذكية وغيرها لمتابعة المواد الدراسية
 - 3- اقتصار دور المعلم على الجانب التعليمي في أغلب الأحيان، واختصار دوره القيمي والتربوي في تكملة التنشئة الاجتماعية للطلاب.
 - 4- ضعف تقييم الطالب علي أدائه وتحصيله بشكل مستمر، وهو الدور الذي كان يُسند إلى المعلم في البيئة التعليمية الواقعية، مما يقلل معه اشباع الحاجة الي التشجيع للنجاح والانجاز وتأكيد الذات لديه
 - 5- اعتمادية الشهادات عند التعليم عن بعد غير معترف بها في بعض الدول مما يُفقد الشخص القدرة على العمل في هذه الدول، كما أنّ بعض الشركات والمؤسسات لا تفضّل توظيف الأشخاص الذين يحملون الشهادة الدالة على التعليم عن بُعد.

- 6- الافتقار إلى الكوادر البشرية المؤهلة التي تقوم على تصميم وإنتاج برامج للمواد التعليمية وكذلك الإشراف على سير العملية التعليمية بالشكل السليم.
- 7- افتقار المجتمع وقلة وعي كثير من الاسر بمفهوم وهدف التعليم الإلكتروني وان الغرض منه هو التطوير والتحديث في النسق التعليمي لمواكبة الثورة التكنولوجية في العالم
- 8- بعض أعضاء هيئة التدريس لديهم عزوفاً عن انتاج هذا الأسلوب في التعليم لكونه لا يناهض الفهم والتحصيل الجيد ولا يقوم علي تقييم الطالب بموضوعية .
- 9- الضرورة المستمرة لتدريب المتعلمين والمعلمين على كل ما هو حديث في عالم الإنترنت وبرامجه الكثيرة والمتغيرة من وقت لآخر بما يجعله عبئ علي موارد الدول واقتصاداتها .
- 10- عدم توفر الأمن اللازم للمواقع الإلكترونية وبالتالي التخوف من اختراقها واستخدامها في غير التعليم والتعلم.

ثانياً: الاقتصاد المعرفي

فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة، يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. وهذا ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتّح وعيه واتسعت مداركه، وهذا التعريف يسمح لنا بالتمييز بين نوعين من هذا الاقتصاد:

النوع الأول: هو اقتصاد المعرفة (KNOWLEDGEECONOMY)

وهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف إلى الياء، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، وربما يقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبيانات DATA، وربما تشمل البحوث العلمية والخبرات والمهارات، وكلاهما صحيح . المهم أن هذا الشكل من الاقتصاد هو نفسه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي وهو نفسه الاقتصاد ما بعد الصناعي.

النوع الثاني: هو الاقتصاد المبني على المعرفة (KNOWLEDGBASEDECONOMY)

وهو الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة. لكن ذلك ليس بجديد، فقد ظل للمعرفة دوراً قديماً ومهماً في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أكبر مما سبق وأكثر عمقاً مما كان معروفاً. بعبارة أخرى قديماً كانت المعرفة تستخدم في تحويل الموارد المتاحة إلي سلع وخدمات وفي حدود ضيقة. الآن في هذا النوع من الاقتصاد لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد، بل وتعدت في دورها⁽¹⁶⁾

تحديات دوليه تواجهها المجتمعات العربية في اقتصاد المعرفة:

أولاً: عدم الأخذ بهذه الاعتبارات عند استخدام التكنولوجيا المعلوماتية والحديثة في المجال الاقتصادي:

- أ- الأفكار التي تحملها التكنولوجيا المحلية والمملوكة لنا بالفعل، هي التي عشنا عليها وألفناها وليس الفكر الاوربي والذي في الغالب يشوه نظرتنا واتجاهاتنا العلمية والفكرية، ان الثورة التكنولوجية بقدر ما هي اضافة كبير للتقدم والنمو المستدام إلا انها تخلق في الوقت نفسه معضلة نتيجة للتغير في الثقافة وعدم التأقلم مع متطلبات الاقتصاد القائم علي المعرفة التكنولوجية التي لم يصل الكثير منها الي مجتمعاتنا بعد .

ب- الفكر العالمي ونتائج البحث العالمي هو ميراث انساني عام، ومن هذين المصدرين يستاق علمائنا الحلول التكنولوجية التي تواجه الجهاز الانتاجي الذي تبنيه من جديد استراتيجية حد الكفاية فالجهد المطلوب من مراكز البحث العلمي لدينا يتمثل في عدة خطوات:

الاولي: تطوير التكنولوجيا المحلية وتطعيمها بما هي في حاجة اليه حتي تقدم اكبر قدر من المساهمة الفعالة وبأقل التكاليف الممكنة.

أما الثانية؛ تطويع التكنولوجيا الاجنبية لظروفنا وليس بنقل منجزات التكنولوجيا القائمة. أما الثالثة؛ الابداع النابع من توفر الثقة في النفس، وشيئا فشيئا تُبني التكنولوجيا الذاتية من خلال ما تحقّقه التنمية الاقتصادية من نجاح⁽¹⁷⁾ ثانياً: ومن وجهة نظر الباحثة الاحتلال والهيمنة الاقتصادية والسياسية؛ حيث يمكن ان نستنبط التحديات القائمة في الواقع العربي، ولا سيما ما يرتبط منها بمجالات المعرفة، فقد تم الوقوف على استمرار الاحتلال الأميركي للعراق والتشتيت والهيمنة على بلاد سوريا وليبيا واليمن وفلسطين التي واجهت الغزو الإسرائيلي والابادة والتهجير. أن الحريات بأشكالها المختلفة تُعد أبرز سمة من سمات البيئات المحفزة للمعرفة.

وقد أصبحت هذه المسلمة عنواناً للعصر، ومرشداً لجميع تجارب النهوض المعرفي، فكل بيئة راعية للحريات توفر إطاراً ملائماً لقيام مجتمع المعرفة. والمعرفة والحرية وجهان لعملة واحدة، لذلك إثارة المشاكل التي تثيرها نزعات التطرف والتشدد والتي تميل إلى عدم الاعتراف بالآخر وتعتمد منطقاً أحادياً ومنغلقاً في الفكر؛ وهذا له الاثر الكبير على مناخ الحريات الذي يعتبر شرطاً معززاً لإقامة مجتمع معرفي.

ثالثاً: ان المجتمعات العربية تفتقر الي بيئات حاضنة ومؤسسات وسياسات داعمة

وذلك لكي تحقق طفرة كبيرة في إنتاج واستحداث المعرفة علي نحو تواصل معرفي منتج، يقوم على مسلمتين مركزيتين متلازمتين. أولاهما هي التلاحم بين العناصر المكونة لثلاثية المعرفة والتنمية والحرية، والثانية هي العلاقة الوثيقة بين مطلب التنمية وبناء مجتمع المعرفة. لهذا الأمر يجب تشخيص الضغوط والقيود التي تعرقل بناء مقومات مجتمع المعرفة خاصة في البيئة السياسية والاقتصادية، وكذلك البيئة الاجتماعية والثقافية والإعلامية، ليرتبط أشكال الإكراهات والقيود التي تحول دون تشكيل بيئة حاضنة ومستوعبة لمتطلبات مجتمع المعرفة.

رابعاً: ضعف المؤسسات والقوانين

ومختلف العناصر التي تمكّن من المراجعة والمراقبة والمحاسبة علي مصنفات البحث العلمي، أي بناء ما يؤهل المجتمع العربي لإنتاج وإبداع المعرفة لتضمن له الدعم والرعاية

خامساً: رأس المال المعرفي

عند الأطفال والشباب والكبار يكشف عمق الفجوة التي تزداد اتساعاً بين أحوال رأس المال المعرفي العربي ومكاسب المعرفة والثورة المعرفية المتواصلة في العالم وأشكال التمايز والاختلاف والتقابل بين البلدان العربية في مختلف مراحل التعليم المختلفة حيث تبقى اليوم تفاوتات كبيرة في رأس المال المعرفي المكتسب من خلال التعليم لا بين الدول وبعضها البعض فحسب، بل في داخل كل دولة عربية على حدة، بين الذكور والإناث، وكذلك بين الأصغر سناً والأكبر سناً من الراشدين .

سادساً: أوضاع التعليم في المنطقة العربية

أ- التعليم الاساسي؛ حيث يلاحظ أن الجهود التي بذلتها الدول العربية منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين لم تنجح في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وعن الوفاء بالمعايير العالمية المعنية بالتعليم المني والتقني والتعليم العالي. وقد دلت الإحصاءات المتوافرة على وجود ما يقارب من تسعة ملايين طفل في سن التعليم الأساسي في الدول العربية خارج المدارس، ومن يبقون لا تتجاوز خطاهم عتبة التعليم الأساسي بنسبة كبيرة تناهز 40% في سبعة بلدان عربية، مما يصعب على تلك البلدان الانخراط في الاقتصاد القائم على المعرفة والذي يتطلب معارف نظرية وتقنية لا يمكن اكتسابها إلا في مراحل تعليمية تلي مرحلة التعليم الأساسي.

ب- التعليم الجامعي؛ لا يتوافق بالضرورة مع متطلبات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساسي على العلوم المتخصصة، والتقنيات الحديثة، وثورة الاتصالات، والانفتاح على المكاسب المتطورة للمعرفة. ويشكل هذا الأمر عائقاً أمام تكوين رأس مال بشري عالي الكفاءة، قادر على الابتكار والإبداع والتجديد، والوفاء باحتياجات سوق العمل.

سابعاً: تقانة المعلومات والاتصالات في الدول العربية:

أن التقنيات المعلوماتية تعد إحدى الدعائم الرئيسية لإقامة مجتمع المعرفة؛ ذلك أنها تمثل الأداة الرئيسة في العصر الحالي لنشر المعرفة وتداولها، علاوة على دورها في تطوير ودعم وتسهيل وتسريع البحث العلمي والثقافي على أوسع نطاق ممكن ولذلك تم تعميمها في مختلف مجالات الحياة؛ في الاقتصاد والإدارة والتعليم، مما يكشف درجات تغلغلها في مختلف البنى في المجتمع. إلا هناك تحدي من نوع آخر تواجهه التقنيات المعلوماتية وهو المحتوى الرقمي العربي، حيث يتصف بضالة هذا المحتوى مقارنة مع المحتوى الرقمي العالمي. فما تزال شبكات الاتصالات التي يمكن من خلالها النفاذ إلى خدمات الانترنت في الدول العربية متدنية من حيث السرعات؛ فعلى سبيل المثال في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا يستطيع مستخدمو الانترنت النفاذ إلى خدمات الانترنت بسرعات تصل أو تفوق 1 مليار كيلوبت في الثانية. وفي المقابل تستخدم في معظم الدول العربية شبكات تتراوح سرعة الاتصال عبرها بين 128 و 1024 كيلوبت في الثانية.

ثامناً: تطوير اللغة العربية؛

يتم الإشارة فيها إلى الفقر التقني للغة العربية مقارنة مع اللغات التي تمتلك ناصية المجال التقني المعلوماتي، لذلك من الأهمية تطوير أدوات هذه اللغة، لتصبح قادرة على تركيب المحتوى الرقمي بما يوسع مكاسب العرب التقنية، ويوسع المحتوى الرقمي على وجه العموم. مع ضرورة توجيه المزيد من البحوث لفهم كيفية تفاعل اللغة العربية مع تطورات التقانة الرقمية الجديدة، من حيث التعرف والنطق والدلالة، وايضاً لابد من تأمين أواصر التعاون بين المؤسسات المعنية داخل البلدان العربية وشركائها على الصعيدين الإقليمي والعالمي

تاسعاً: مظاهر ومؤشرات الفجوة الإبداعية في المعرفة العربية

أن الوطن العربي يفتقد إلى مرصد قومي يُعَدُّ المؤشرات الكمية والنوعية العربية، ويضمن مصداقية البيانات حول البحث والنشر العلمي والإبداعي العربي. كما أن المؤسسات الدولية تشكو من النقص الفادح في المعلومات الواردة من الدول العربية وذلك من خلال رصده لنشر وإنتاج المعرفة العلمية، ووقوفه على معطيات تتصل بواقع مراكز البحوث العربية، إضافة إلى مسألة تمويل البحث العلمي في الوطن العربي⁽¹⁸⁾

عاشراً: رأس المال واليد العاملة

وهذه تضاف الى مشكلات الاقتصاد العالمي الرئيسية، ونعني بها فائض رأس المال واليد العاملة، فكون معظم المجالات الاستثمارية الصناعية والخدماتية التي خلفتها هذه الثورة (مثل ما يسمي البيع الالكتروني) اي بيع السلع عبر شبكة الانترنت، هي ببساطة بدائل للنشاطات القائمة كالبيع بالمفرق او العقود التجارية التقليدية التي لا تشكل زيادة صافية في الطلب الاستهلاكي الكلي او في مستوى التوظيف على الصعيد الاقتصادي الكلي. كما ان الصناعات الجديدة واسواق العمل على الرغم انها اصبحت أكثر مرونة في زيادات فرص التوظيف وساعات العمل بما انعكس على سياسات الحكومات باتجاه تراجع دور الدولة في الحماية والتأمين الاجتماعي والاستقرار، الأمر الذي من شأنه ولّد معه مشكلات اجتماعية تتمثل في زعزعة الثقة وعدم الاستقرار خاصة في توزيع الدخل. كما ان ثم هجرة الأدمغة العربية – فقد ساهم الوطن العربي بنسبة 31 % من هجرة كفاءات الدول النامية إلى الغرب-، واضعا اليد على أهمية الهجرة البينية التي تضيّق وتتسع بين الأقطار العربية دون سياسة واضحة، وقادرة على تحقيق نوع من التكامل بين الأقطار العربية (19)

الحادي عشر: عدم استثمار الإمكانيات والطاقات البشرية الموجودة في الدول العربية

وعلى كافة المستويات سواء أ كانت ذكوراً أو إناثاً استثماراً رشيداً يعظّم من المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا الاستثمار من خلال توظيف الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية.

الثاني عشر: ضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبنى التحتية التكنولوجية المتطورة

على مستوى بعض الدول العربية. لذلك تعتبر معظم الدول العربية مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجة ولا متوطنة لها.

ولهذا الأمر وجب التأكيد على تبني جملة من الاجراءات والقرارات التي تسمح لها بتشكيل كتلة اقتصادية وبشرية قادرة على أن تفرض موقعا تفاوضياً ايجابياً فيما لو اتحدت لا سيما في مجال استيراد التقنية، فضلاً عن نشر تقنية المعلومات والاتصالات فيما بينها والتوسع في الربط الالكتروني وتطبيقاتها المتمثلة بالحكومة الالكترونية، والأعمال الالكترونية، والتجارة الالكترونية، والتوسع في خدمة الانترنت، بما يساهم في بناء القواعد المتينة لاقتصاد المعرفة". (20)

المحور الثاني

تأثير التحديات الدولية العربية المعاصرة على اقتصاد المعرفة والتعليم الافتراضي

الاتجاه العام يشير ان الدول التي تسعى الى التغيير والتطوير تتبنى فكرة الاقتصاد المعرفي والتعليم الافتراضي ، فهما الهدف الاساسي الذي تسعى اليه الدول لتحقيقه عبر منظومة متكاملة ومتعددة في جميع القطاعات ، ولا يتوقف الأمر علي انهما غاية بل آلية من آليات التطور والتأثير علي العلاقات الدولية خاصة في ظل الازمات الاقتصادية العالمية ، وان من خلال المساحات الزمنية الكبيرة بين الدول المتطورة والدول النامية استطاعت الدول المتطورة ان تحقق قفزات تنمية كان بفضل ما اسسته من اقتصاد المعرفة علي جميع المستويات سواء التعليمية او الاقتصادية، اما الدول التي تنظر الي التعليم علي انه تخريج كوادر متعلمة فقط لا تزال تعاني من التخلف، وعليه فقد حمل القرن الواحد والعشرين تحديات جديدة ومهمة تأثر بها العالم العربي كباقي الدول النامية بشكل كبير ، فقد تنامي التنافس الدولي الناجم عن مختلف ظواهر العولمة .

كما أصبح من الواضح أن الاقتصاد القوي هو الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge-Based Economy التي يكتسبها العلم والتعليم، حيث ازدادت حصة المعرفة لتصبح جزءاً لا يتجزأ في أي عمل لأي منتج أو خدمة، مما يوجب حمايتها والحفاظ على مكوناتها، الأمر الذي يجعل التنمية واستدامتها تظهر في اتفاقيات دولية عديدة ذات صلة بالنشاط الملحوظ للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في كل أنحاء العالم.⁽²¹⁾

وقد شهد عالمنا المعاصر سرعة تدفق التكنولوجيا والمعلومات على نطاق واسع وشامل لكل المجالات المختلفة سواء الموجودة أو المستحدثة، حتى أصبح التقدم والانتاج في شتي الأعمال يعتمد على الابداع والابتكار وتحويل المعلومات الى معرفة. وهذا الدور اوجد اقتصاد جديد وهو اقتصاد المعرفة، الذي يعتبر المحرك الاساسي للبحث العلمي وتوظيف المعرفة بكفاءة أكبر، واعطي الإشارة الى التعليم النوعي بدلاً من الكمي من خلال دعم عمليات التعليم العالي والبحث العلمي. وهذا لا يأتي إلا من خلال منظومة تعليمية تتمتع بكفاءة عالية لمراكز البحوث والجامعات من اجل الدخول الى المخزون العالمي للمعرفة واستيعاب هذه الابتكارات والابداعات الحديثة لتكييفها مع الاحتياجات والسوق المحلية وخلق تكنولوجيا جديدة توائم مواردنا وامكانياتنا واسواقنا العربية.⁽²²⁾

إذاً الاقتصاد المعرفي يقوم علي دمج التقنيات الحديثة مع الاصول الفكرية والمعرفية للبحث والتصميم والتطوير والابداع والتعليم وحقوق الملكية البشرية لتحويلها الى سلع وخدمات وانشطة قائمة على المعرفة، اي انه يعتمد على القدرات الفكرية أكثر من المدخلات المادية او الطبيعية، وهذا بالطبع يساهم بشكل كبير في سرعة وتدفق التقدم التكنولوجي والعلمي، فالمعلومات والمعرفة تنمو بالمشاركات والتطبيق. وإذا كان الاقتصاد المعرفي بناؤه يقوم على الابداع والابتكار والعلم فإن المؤسسة التعليمية هي المعقل والمصنع لهذا الابداع والبحث العلمي، لأنها القادرة على تخريج كوادر علمية تستطيع ان تنهض بالمعرفة والتأقلم مع الثورة التكنولوجية من خلال الباحثين والدارسين فيها.⁽²³⁾ ومن هذا المنطلق يتأكد لنا حقيقة وجود علاقة وطيدة بين التطور التكنولوجي كأحد اساليب التقدم وبين النسق التعليمي الافتراضي والنسق الاقتصادي.

المحور الثالث

مقترحات للحد من تأثير التحديات الدولية العربية علي الناتج الاقتصادي العربي

يتبادر الي اذهاننا هذا السؤال: كيف يمكن لاقتصاد المعرفة ونسق التعليم الافتراضي مواجهة التحديات الدولية التي تحقق التنمية المستدامة وتحافظ علي الناتج الاقتصادي العربي في ظل التحديات الدولية؟

الاجابة: تكون من خلال عدة منطلقات تعتبر في حد ذاتها مقترحات يجب التمسك بها حتي نعبّر هذه التحديات وتأثيرها المباشر على المجتمعات العربية وننطلق نحو مسار التنمية المستدامة للتعليم والاقتصاد المعرفي

أولاً: اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة: نستطيع استثمار اقتصاد المعرفة من خلال

أ- مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية

من الضرورة الأخذ بتشجيع الحوار الفكري والثقافي بين الشباب حول قضايا التنمية الشاملة والتحديات التي تواجه مجتمعاتنا من الخارج والداخل، مع التأكيد على قيم التعددية وقبول الرأي الآخر، فمن المؤكد عدم الفصل بين قضايا التنمية والمشاركة والانتماء؛ فجميعها لهم الأثر المباشر والقوى في تطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا. ولهذا زوصى الدراسة بضرورة التنسيق بين مؤسسات الدولة في إعادة صياغة النسق المعرفي للشباب الجامعي لتجاوز حالة السلبية

واللامعيارية في العزوف عن المشاركة في التنمية المجتمعية؛ ويكون ذلك من خلال وضع منهاج للتوجيه الوطني يشتمل على مفاهيم ومهارات واتجاهات تثقيفية ومعرفية عن مفاهيم وأساليب التنمية الاقتصادية.

وتؤكد الدراسة ضرورة استثمار طاقات الشباب نحو تحمّل مسؤولية الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول المناسبة لهضبة البلاد من عثراتها اقتصاديا وذلك من خلال تدعيم القيم الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والأخذ بالمنهج التشريعي الذي وضعه الإسلام ونص عليه القرآن؛ لتصدى النزعة الاحتكارية والهيمنة الدولية من قبل الدول المتقدمة وخاصة الشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي؛ وذلك من خلال وجود مشروعات قومية يلتف حولها الشباب والاهتمام بالبرامج التنموية في الدورات التدريبية والاطلاع على المستجدات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، مع وجود الخطاب الديني والتعليمي والتربوي من قبل مؤسسات الدولة بالإضافة إلى تدريبه على قبول التغيير وتحفيزه على العمل والانتاج وجعله مسئولا ومشاركاً في الحراك الاقتصادي التنموي.

ب- الاهتمام بالبرامج والمشروعات التنموية والقومية

من الأهمية تحديد الأولويات والاحتياجات عند وضع الخطط والسياسات التنموية بما يلائم ظروف المجتمع واقتصاداته، وعلى ذلك فوجود النسق المعرفي للشباب والشفافية عن المشروعات التي تديرها الدولة وإمكانية تدعيم مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر التي يمكن تحقيقها من خلالها؛ لمن الأهمية في خلق الإبداعات والابتكارات عند الشباب للعمل والإنتاج بالإضافة إلى ضرورة إيجاد فرصة المشاركة من الشباب في السياسات التنموية للمشروعات التي تضعها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية. وإذ يوصى البحث أن تكون السياسة التعليمية قائمة على البحث العلمي وليس على التلقين، من خلال خلق مناخ تعليمي يستثمر طاقات وقدرات الشباب لتوظيفها على قيم العمل والمعاملات مع الآخرين والقيم الأخلاقية والسلوكية بالإضافة إلى المراكز التأهيلية التابعة للجامعات ومؤسسات الدولة لتدريبهم على سياسة الإنتاج لا للاستهلاك

ج- فيما يتعلق بتنمية النسق المعرفي للقيم

من الأهمية إعادة النظر في ثقافة التنشئة الاجتماعية للقيم والموروثات القائمة بالمجتمع لتدعيم القيم التي نادى بها الشريعة الإسلامية والقائمة على الأخلاق والدين القويم ومتابعة المصادر المعرفية التي يتلقى منها المعرفة. كما يجب التصدي إلى الغزو الثقافي والفكري الذي يهدم الهوية المصرية ويتيح البلبلة والتشكك في قيمنا الإسلامية بل وطمسها إذا احتاج الأمر لذلك. ومن الضرورة والأهمية نبذ العادات والتقاليد التي لا تتفق مع اقتصاداتنا من استهلاك وتبذير ورشوة وربما في المعاملات المادية وفساد في الضمير والسلبيات والانتكالية التي تهدم لا تبني مجتمع متقدم وتنمية مستدامة. كذلك من الأهمية بناء الفكر المعرفي للوسائط التي تتولى القيام بالتنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة والجامعات. لتجاوز التناقض في السلبية واللامبالاة الظاهرة بين القيم التي يؤمن بها الشباب في الوقت الراهن وبين ما تنادى به الشريعة الإسلامية من قيم التعاون والإيثار والمصلحة العامة والمشاركة بالمسؤولية في التنمية المستدامة بالمجتمع. ولذلك توصى الدراسة ببناء استراتيجي قيمي لهذه الوسائط؛ تستهدف كيفية تأسيس الشباب ونشأتهم على اكتساب القيم اللازمة للعمل والإنتاج وربط ذلك بسياسات اقتصاد الدولة وتعديل المفاهيم المغلوطة للمواطنة والانتماء⁽²⁴⁾

ثانياً: التعليم الافتراضي والتنمية المستدامة

بالرغم من التحديات الدولية؛ يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- 1- إنشاء قناة تلفزيونية للتكنولوجيا تقوم ببث البرامج التكنولوجية المترجمة لأخر الابتكارات والاختراعات في مجال صناعة التعليم، وبهذا لا حاجة إلى طبق للاستقبال، بالإضافة إلى تحرير القنوات التعليمية المتخصصة من وزارة الاعلام وضمتها إلى المؤسسات التعليمية.
- 2- إذا كانت البعثات العلمية للدول الأوروبية وأمريكا قد تجتذب بعض الحاصلين على المنح للاستمرار في هذه الدول مما يفقد البعثة الهدف منها، لذلك يجب ألا تُوجّه البعثات في دول بعينها وخصوصاً أوروبا وأمريكا نظراً لما يوجد بها من عوامل جذب في كافة النواحي، وبالتالي تكون البعثات في شتى الدول والمجالات لجمع أكبر قدر من المعلومات، ويستفيد منها أكبر عدد ممكن من الشباب والمعلمين على أن تساهم جميع الهيئات والوزارات في تكلفة هذه البعثات العلمية
- 3- الاهتمام باللغات الأجنبية وإنشاء فروع من أنواع المدارس الجديدة المهنية خاصة عند استقبال طلاب التعليم الأساسي. مع إدخال لغات جديدة مثل الصينية واليابانية والألمانية والعبرية في تخصصات معينة توائم الدول المتقدمة في المجالات المختلفة ليستطيع الطلاب الاطلاع على تجاربهم وخبراتهم
- 4- إنشاء هيئة للترجمة تقوم بجمع كتب العلوم الحديثة في شتى المجالات من شتى دول العالم المتقدم وترجمتها مثلما حدث في عصر البطالمة والعصر العباسي وعصر محمد علي بحيث لا تكون الترجمة قاصرة على كتب الفلسفة والسياسة والقصص الأدبية فقط، ولكن الكتب العلمية والتكنولوجية أيضاً.
- 5- الاهتمام بتنمية المهارات الابتكارية والإبداعية والأفكار الخاصة بالطلاب الموهوبين ومحاولة دراستها من خلال إنشاء معمل للابتكارات بكل مدرسة للمساعدة على تنمية وتوجيه هذه الابتكارات ومحاولة الاستفادة منها ومعرفة مدى ملاءمتها للتطبيق ... وإنشاء منهج دراسي للابتكار يخصص له حصص أسبوعية
- 6- وجود معمل حاسوب يقوم بإنشائه القطاع الخاص أو شباب الخريجين - صندوق التنمية الخ. داخل كل مدرسة حسب مواصفات تضعها الوزارة مع تحصيل رسوم مقابل حق الانتفاع للمكان منه لكي يستخدم لدورات الكمبيوتر بصفة خاصة مع جعل عدد من الساعات لاستخدام الإنترنت بعد انتهاء ساعات الدراسة مع رقابة من الوزارة ودون المشاركة في أرباحه.
- 7- إصدار كتاب للمعلم يكون مطبوعاً خصيصاً له يحتوي على كافة الوسائل والوسائط المساعدة التي يمكن أن تتوافر في المدرسة من CD أو دسكات أو شرائح أو أشرطة فيديو ويوضع في المعمل الخاص بكل تخصص أو في المكتبة المدرسية.
- 8- إنشاء هيئة خاصة تسمى مثلاً (باليئة العليا للتعليم والثقافة والإعلام) تتكون من مؤسسات الدولة : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - و التربية والتعليم - والثقافة - والإعلام والشباب والرياضة تكون مسئولة عن تجويد التعليم ومناهجه وأساليب عرض هذه المناهج طبقاً لاحتياجات الدولة وسوق العمل.
- 9- أن يتم ربط جميع المكتبات العامة والعلمية والثقافية والمدرسية بمنظومة إلكترونية وإصدار بطاقة تتيح لكل طالب الاستعارة من أي مكتبة في أي مكان طالما ليس مستعيراً من مكتبة أخرى لتشجيع الطلاب على دخول المكتبة.

- 10- إصدار CD مع كل كتاب دراسي يمكن استخدامه منزلياً للمراجعة يحتوي علي المقرر والاسئلة والتدريبات وطريقة الاجابات بعدة طرق تناسب القدرات العقلية للطلاب، مع توضيح طريقة الامتحانات وكيفية توزيع الدرجات
- 11- التأكيد على الطلاب أن الحاسوب المتوفر لهم سواء في المدرسة او المكتبات ما هو إلا وسيلة للمساهمة في جودة التعليم، لأن الاهتمام به الزائد يهمل باقي جوانب التنمية التكنولوجية لهم ويعطل انتاجهم الابداعي في العملية التعليمية

الخاتمة

من المسلمات ان ظاهرة التغيرات المجتمعية دائمة ومستمرة دون توقف، ولهذا قد اخذت مكان الصدارة من التفكير البشري منذ فجر الحضارات الانسانية وحتى يومنا هذا. وقد اهتم به المفكرين من عدة تصورات تبعاً للاتجاهات الفكرية والايولوجيات السائدة في كل مجتمع، وما يجمع عليه المفكرين ان التغيرات المجتمعية ظاهرة اجتماعية وحقيقية لا تقبل الشك، فالمجتمع بطبيعته متغير فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب تاريخية وثقافية ويضيف عليها تمثيلاً مع واقعه الاجتماعي ومتطلباته المستجدة. (25)

ومن الضروري التفرقة بين التقدم الاجتماعي Social progress وبين الظاهرة الاجتماعية Social phenomenon ، فلا احد ينفي التطور الهائل الذي أحدثته التكنولوجيا في جميع المجالات وخاصة في عملية التعليم والتعليم عن بُعد الذي اصبح ظاهرة واقعية بعد ازمة كورونا، لذلك لا احد ينكر علينا مواكبة التقدم والقفز بخطي سريعة نحو التقدم والتطور شأننا في ذلك شأن العالم المتقدم عندما اجتاحت ازمة كورونا العالم وتسببت في ضعف العملية التعليمية وضرب الاقتصاد العالمي لذلك تطرقت الدراسة الي ضرورة التخطيط للخطوات القادمة بحيث تكون مدروسة علمياً ومنهجياً وفي حدود امكانياتنا ومواردنا حتي لا نثقل علي أنفسنا ونزيد من اعبائنا الاقتصادية وعلي طلابنا بالآثار الاجتماعية والنفسية السيئة اثناء التعليم عن بُعد.

المراجع

- 1- مها عبد الجبار الساماني: راس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة واثرها في رسم السياسات الاقتصادية والسياحية 2015 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية
- 2- أداة اليونيسف للتتبع العالمي للاستجابة في مجال التعليم، أيار / مايو 2020.
- 3- قاسم احمد حنظل: دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الاقتصاد المعرفي ، المجلة العربية للدراسات الانسانية ، 2020
- 4- السيد يسين : العولمة والطريق الثالث ، مريت للنشر والطباعة ، 2006
- 5- صادق بلعان : الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية ، العراق ، جامعة الكوفة
- 6- مركز المعلومات موقع المنظومة : سعد خضير عباس الرهيم : الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، جامعة بابل ، 2007
- 7- مركز المعلومات : موقع موضوع : صهيب شبلي الخزاعلة - ١٠ مايو ٢٠١٩

- 8- عبد السلام بعارة: اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنافسية في البنوك الاردنية ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، 2014
- 9- محمد فكري: المجتمع العربي نحو اقتصاد المعرفة ، المؤتمر الثاني لمؤسسة التربية والعلوم والآداب ، 2020
- 10- نبيل عبد الخالق متولي، تحديد منظومة التعليم الثانوي في ضوء مفهوم التعليم الالكتروني، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق، 2004م
- 11- علي نبيل: تحديات عصر المعلومات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2003م
- 12 - فكري فؤاد احمد: استراتيجيات التحول الرقمي وتحقيق مجتمع المعرفة بالدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، 2023،
- 13- طارق عبد الرؤوف: التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي اتجاهات عالمية معاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2014م
- 14- خديجة احمد الزيرة: انضباط القيم والسلوك العام اثناء التعلم عن بعد في ظل الازمات في دولة الامارات، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، مصر ، العدد 6 ، 2022
- 15- يوسف ابراهيم يوسف: محاضرات في علم الاقتصاد الاسلامي ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، 2005 ، بتصرف
- 16- عبد الرحيم الحسن اوي: تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.
- 17- محمد جبار طاهر السمرى: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي ، مصر نموذجاً في عرض لبعض التجارب الدولية ، مجلة الاكاديمية العلمية ، العراق ، 2018
- 18- حسام العايش: موقع Linked 2016
- 19- وهيبه صاحبي وآخرون: دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة ، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد الرابع، 2020
- 20- طريف شوقي محمد فرج: بناء العقلية البحثية كضرورة لتوجيه البحوث لخدمة قضايا الأمة، المؤتمر العلمي الاول لكلية التربية بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة الازهر، 2007
- 21- مركز المعلومات: موقع الموضوع ، التغير الاجتماعي مفهومه ومصادره وآلياته ، 2018
- 22- (الباحثة) : *العلاقة التبادلية وأثارها بين الحاجات النفسية والاجتماعية لدى الطلاب عند التعليم عن بعد ، الكتاب الدولي لمؤسسة التربية والعلوم والآداب، 2020م
- * دور الجامعات في تعزيز الانتاجية العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي احمد بن يحيى ، الجزائر، 2020
- * التغيرات المجتمعية المعاصرة في ظل الازمات، مجلة العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية ، الجزائر ، 2021، ص 12
- * آليات التمويل الاسلامي نموذج لاستخدام التقنيات الحديثة للحد من المشكلات ، المؤتمر الدولي الثاني تمكين التطبيقات الذكية بين الفقه والقانون رؤية مستقبلية في دولة الامارات العربية المتحدة، 2020 .

الهوامش:

- 1 - أداة اليونيسف للتتبع العالمي للاستجابة في مجال التعليم، أيار / مايو 2020.
- 2 - قاسم احمد حنظل: دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الاقتصاد المعرفي، المجلة العربية للدراسات الانسانية، 2020، ص 162
- 3 - مها عبد الجبار الساماني: راس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة واثرها في رسم السياسات الاقتصادية والسياحية، مرجع سبق ذكره
- 4 - السيد يسين: العولمة والطريق الثالث، مريت للنشر والطباعة، 2006، ص 18-20 بتصرف.
- 5 - صادق بلعان: الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، العراق، جامعة الكوفة، ص 8 بتصرف.
- 6 - مركز المعلومات موقع المنظومة: سعد خضير عباس الرهيم: الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، جامعة بابل، 2007
- 7 - مركز المعلومات: موقع موضوع: صهيب شبلي الخزايلة - ١٠ مايو ٢٠١٩
- 8 - عبد السلام بعارة: اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنافسية في البنوك الاردنية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، 2014، ص 87
- 9 - محمد فكري: المجتمع العربي نحو اقتصاد المعرفة، المؤتمر الثاني لمؤسسة التربية والعلوم والآداب، 2020، ص 2
- 10 - علي نبيل: تحديات عصر المعلومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م، ص 42
- 11 - فكري فؤاد احمد: استراتيجيات التحول الرقمي وتحقيق مجتمع المعرفة بالدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، 2023، ص 66-67
- 12 - طارق عبد الرؤوف: التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي اتجاهات عالمية معاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2014م، بتصرف
- 13 - طارق عبد الرؤوف: التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي والاتجاهات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، 190
- 14 - الباحثة: العلاقة التبادلية وأثارها بين الحاجات النفسية والاجتماعية لدى الطلاب عند التعليم عن بعد، الكتاب الدولي لمؤسسة التربية والعلوم والآداب، 2020م، ص 9-10
- 15 - خديجة احمد الزيرة: انضباط القيم والسلوك العام اثناء التعلم عن بعد في ظل الازمات في دولة الامارات، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، العدد 6، 2022، ص 184-185
- 16 - الباحثة: دور الجامعات في تعزيز الانتاجية العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي احمد بن يحيى، الجزائر، 2020، ص 3
- 17 - يوسف ابراهيم يوسف: محاضرات في علم الاقتصاد الاسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، 2005، ص 198-199، بتصرف
- 18 - عبد الرحيم الحسنوي: تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.
- 19 - محمد جبار طاهر السمري: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، مصر نموذجاً في عرض لبعض التجارب الدولية، مجلة الاكاديمية العلمية، العراق، 2018
- 20 - حسام العايش، موقع: Linked In، تحديات الاقتصاد المعرفي في الخليج، 2016
- 21 - الباحثة: التغيرات المجتمعية المعاصرة في ظل الازمات، مجلة العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية، الجزائر، 2021، ص 12.
- 22 - وهيبه صاحبي وآخرون: دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد الرابع، 2020، ص 271، بتصرف
- 23 - طريف شوقي محمد فرج: بناء العقلية البحثية كضرورة لتوجيه البحوث لخدمة قضايا الأمة، المؤتمر العلمي الاول لكلية التربية بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة الازهر، 2007، ص 403
- 24 - الباحثة: آليات التمويل الاسلامي نموذج لاستخدام التقنيات الحديثة للحد من المشكلات، المؤتمر الدولي الثاني بعنوان تمكين التطبيقات الذكية بين الفقه والقانون رؤية مستقبلية في دولة الامارات العربية المتحدة، 2020 ص
- 25 - مركز المعلومات: موقع الموضوع، التغير الاجتماعي مفهومه ومصادره وآلياته، 2018م

اللغة العربية وعلاقتها بالمجتمع المعرفي والمعلوماتي

د. حماده أبو القاسم حماد علي

قسم أصول اللغة في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا. جامعة الأزهر (مصر)

The Arabic language and its relationship with the knowledge and information society

Dr. Hamada Abu Al-Qasim Hammad Ali

<https://orcid.org/0009-0002-4978-833X>

Faculty of Islamic Studies And Arabic for boys in Qena, Al-Azhar University (Egypt),

HamadaAli.4119@azhar.edu.eg

تاريخ الاستلام: 2024/ 10 / 31 تاريخ القبول: 2024 / 11 / 21 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 01

الملخص:

للحديث عن علاقة اللغة بالمجتمع المعرفي والمعلوماتي مسوغات كثيرة منها: التقدم العلمي الهائل في تكنولوجيا المعلومات والتواصل الاجتماعي، ودور اللغة في بناء المعرفة ونقلها، وكيفية استغلال التكنولوجيا الحديثة لدعم اللغة وتعزيز حضورها في الفضاء الرقمي.

وفي المجتمع العربي نلاحظ نقص الاستثمار في التطوير التكنولوجي مما يؤثر سلباً على القدرة الإنتاجية والمعرفية اللغوية والعربية في مجال إعداد البرمجيات والبرامج الإلكترونية، والبرامج التعليمية، ومعالجة النصوص، والترجمة الفورية، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من مجالات المعرفة اللغوية؛ لذا كان من الضروري تعميق الشعور لدى الباحثين بمركزية اللغة في إقامة مجتمع معرفي؛ لجعل اللغة العربية أداة أساسية لبناء المعرفة ونقلها بين الأجيال مع تطور المجتمعات وتحولها إلى مجتمعات معرفية، وتطوير صناعات لغوية تعتمد في الأساس على اللغة العربية، مثل: صناعة برامج الترجمة الآلية، وتطوير المحتوى الرقمي.

إن أهمية هذه الورقة البحثية تكمن في تحديد دور اللغة العربية في بناء مجتمع معرفي عربي، وتحليل التحديات التي تواجه اللغة العربية في ظل التطوير التكنولوجي والثورة المعلوماتية، وتقييم مدى ملاءمة اللغة العربية لتلبية متطلبات العصر الرقمي.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن اللغة العربية تُعدّ وسيلة أساسية للتواصل والترابط بين أبناء الأمة العربية والإسلامية، كما أنها تسهم في تعزيز الفهم مع إخواننا المسلمين من غير الناطقين بالعربية. الكلمات المفتاحية: اللغة، العربية، العلاقة، المجتمع، المعرفة، المعلومات.

Abstract:

There are many justifications for discussing the relationship between language and the knowledge and information society, including: the tremendous scientific progress in information technology and social communication, the role of language in building and transmitting knowledge, and how to exploit modern technology to support language and enhance its presence in the digital space.

In Arab society, we observe a lack of investment in technological development, which negatively affects the productive and cognitive linguistic and Arabic capabilities in the field of preparing software and

electronic programs, educational programs, text processing, instant translation, artificial intelligence, and other fields of linguistic knowledge. Therefore, it was necessary to deepen the sense among researchers of the centrality of language in establishing a knowledge society; to make the Arabic language an essential tool for building and transmitting knowledge between generations as societies develop and transform into knowledge societies, and to develop language industries that are based primarily on the Arabic language, such as: the machine translation software industry, and the development of digital content.

The importance of this research paper lies in identifying the role of the Arabic language in building an Arab knowledge society, analyzing the challenges facing the Arabic language considering technological development and the information revolution, and assessing the extent to which the Arabic language is suitable for meeting the requirements of the digital age.

One of the most important findings of the research is that the Arabic language is a fundamental means of communication and connection among the people of the Arab and Islamic nation, and it also contributes to enhancing understanding with our Muslim brothers who do not speak Arabic.

Keywords: Language; Arabic; Relationship; Society; Knowledge; Information.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابه ذوو الفصاحة والبيان، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإن اللغة العربية تمثل إحدى أهم ركائز الهوية الحضارية للأمة، ووعاءاً للمعرفة ووسيطاً أساسياً لنقل الفكر وتبادل العلوم عبر العصور. ومع التحولات الجذرية التي يشهدها العالم في ظل الثورة المعلوماتية وبناء المجتمع المعرفي، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في مكانة العربية ودورها في محيط يتسم بتدفق هائل للمعلومات وتسارع في إنتاج المعرفة وتداولها. لقد أتاح العصر الرقمي للعربية فرصاً واسعة للانتشار والتفاعل، وفتح أمامها آفاقاً جديدة للتطور من خلال توظيف التقنيات الحديثة في الكتابة، والتعلم، والبحث، والترجمة، وصناعة المحتوى، غير أنه في الوقت نفسه فرض عليها تحديات تتعلق بقدرتها على مواكبة الابتكار العلمي، وتطوير مصطلحها، وتثبيت حضورها في الفضاء المعلوماتي العالمي. ومن هنا تنبع أهمية دراسة علاقة العربية بالمجتمع المعرفي والمعلوماتي، بوصفها لغة قادرة على الإسهام في بناء المعرفة ونقلها والتفاعل مع المنظومات الرقمية الحديثة، في توازن يجمع بين أصالتها التاريخية وضرورات عصر قائم على التنافس العلمي والتقني.

واللغة العربية بمثابة الكائن الحي الذي ينمو ويتطور باستمرار بناء على الظروف والمستجدات التي يفرضها العصر، وتواجه اللغة العربية اليوم أزمة حقيقية تهدد مكانتها كركيزة أساسية للهوية العربية في ظل الثورة الرقمية المتسارعة، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تستطيع اللغة العربية - حاملة تراثنا الحضاري - أن تجد لها موطئ قدم في عالم يهيمن عليه التحول الرقمي والمعلوماتي؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب منا استكشاف التحديات والفرص التي تواجه اللغة العربية، وتقديم رؤية واضحة حول مستقبلها في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة. فهل سنشهد تهميشاً للغة العربية، أم أنها ستمتلك من النهوض وتطوير أدواتها لتواكب عصر الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة؟

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إجابات شافية على هذه التساؤلات، وإلى رسم خارطة طريق واضحة لتعزيز مكانة اللغة العربية في العصر الرقمي، والحفاظ على دورها المحوري في الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للشعوب العربية.

وتكمن مشكلة البحث في أن اللغة العربية تواجه تحديات جديدة في سياق المجتمع المعرفي. تشمل هذه التحديات التغيرات في استخدام اللغة، وتأثير التقنيات الحديثة على التواصل، وظهور مصطلحات جديدة تتطلب تحديثاً في اللغة. وتهدف هذه الدراسة إلى أمور منها: تحديد دور اللغة العربية في بناء مجتمع معرفي عربي، وتحليل التحديات التي تواجه اللغة العربية في ظل التطوير التكنولوجي والثورة المعلوماتية، وتقييم مدى ملائمة اللغة العربية لتلبية متطلبات العصر الرقمي.

منهج البحث: يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي في تتبع منزلة اللغة من المجتمع المعرفي والرقمي. خطة البحث: تكونت الخطة حسب موضوع البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول على النحو التالي: المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأهدافه، ومنهجه.

التمهيد: وهو بعنوان "أهمية اللغة العربية في الثقافة والمعرفة".

المبحث الأول: اللغة العربية والمجتمع المعرفي، وفيه مبحثين:

المطلب الأول: دور اللغة في نقل المعرفة وتعزيز الفهم.

المطلب الثاني: تأثير الهوية الثقافية على استخدام اللغة.

المبحث الثاني: اللغة العربية والمجتمع المعلوماتي، وفيه مبحثين:

المطلب الأول: استخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام الرقمية.

المطلب الثاني: دور المنصات الإلكترونية في نشر المعرفة باللغة العربية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه اللغة العربية، وفيه مبحثين:

المطلب الأول: قضايا الفصحاة واللهجة وتأثيرهما على مواقع التواصل.

المطلب الثاني: مشكلات الترجمة ونقل المعرفة من لغات لأخرى.

المبحث الرابع: الفرص المستقبلية، وفيه مبحثين:

المطلب الأول: استراتيجيات لتعزيز استخدام اللغة العربية في المجتمع المعرفي

المطلب الثاني: دور المؤسسات التعليمية والحكومية في دعم اللغة العربية.

ثم الخاتمة، وفيها أهم ما توصل إليه البحث.

التمهيد

أهمية اللغة العربية في الثقافة والمعرفة

اللغة وعاء الثقافة والفكر والعلم والمعرفة، فإننا نعيش باللغة ونحيا بها" وهي مرتبطة بوجود الإنسان، وهي روح فاعلة، تبعث الحياة في الإنسان والمجتمعات بما فيها من معارف وعلوم، فهي الوعاء التي تعكس ثقافة مجتمعاتها، ومن خلالها تسجل ثقافة مجتمعاتها، وتحفظ ماضي الأمة من خلال مورثها الحضاري والسيادي، كما أن اللغة تحيا في ظل قوم أقوياء لهم إسهام في العلم والإبداع" (الأكرت، عبد التواب موسى حسن، 1441هـ. 2021م)

ويركز (ماكجوبا) makgoba على أهمية اللغة ودورها في الحفاظ على الثقافة والمعرفة والهوية، فيقول: "إن اللغة ثقافة، وعن طريق اللغة فإننا نحمل هويتنا وثقافتنا، وعن طريقها أيضاً فإننا نحمل العلم والتقنية والتعليم والنظم السياسية وتجارب التنمية الاقتصادية" (Bell، 1993). واللغة العربية تعد من أهم اللغات في العالم، حيث تلعب دوراً محورياً كبيراً في الثقافة والمعرفة للعديد من الأسباب الآتية:

1. اللغة وعاء الثقافة العربية: فاللغة العربية هي الوعاء التي احتوى على تراث العرب من شعر ونثر وفلسفة وتاريخ مما يلعب دوراً محورياً في دعم الثقافة، ويعكس تاريخاً طويلاً من الإبداع الفكري والعلمي على حد سواء.
2. اللغة روح الحضارة والمعرفة: إذ لا حضارة مطلقاً بدون اللغة المكتوبة التي تجعل الخبرة البشرية تتراكم ويبني بعضها على بعض عبر الأجيال المتعاقبة (عبد).
3. اللغة صورة لحياة الأمة: ليست اللغة أداة صناعية خارجة عن علاقتها بالمجتمع الذي تعيش فيه، بل هي صورة له نابضة بالحياة، فإذا كان المجتمع متخلفاً ظهرت آثار التخلف في لغته، فهي متخلفة معه، وإذا كان المجتمع راقياً بدا الرقي في لغته كذلك... فاللغة سجل يعي حضارة الأمة على مدى تاريخها الطويل، ويمكن على هذا الأساس فهم طبيعة حياتها، ومعرفة الكثير عن وجودها الحضاري (د/ عبد الغفار حامد هلال، 1423هـ. 2002م)
4. اللغة مرآة المجتمع: تعكس ما فيه وتستجيب له، وتتأثر بما يصيبه من تطورات، واللغة التي تقف جامدة قدرها أن تعزل وتختفي فلا يبقى لها أثر؛ إنها سنة جارية في هذه الحياة، العزلة موت، والتواصل حياة، فاللغة التي تستوعب كل جديد، ولها القدرة على التفاعل والتواصل والمواجهة يكتب لها الحياة (داود، 2020م)
5. كانت اللغة العربية لغة العلوم في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، واعتمدت النهضة العلمية الأوروبية في بادئ الأمر على ترجمة الكتب العلمية العربية في الطب والرياضيات والفلك والكيمياء والصيدلة وغيرها (الرحمن، 1991م) ومن هنا نستطيع القول بأن اللغة العربية من "أفضل اللغات البشرية، وأوسعها تعبيراً، وأكثرها دلالة، وأغزرها مادة لغوية، وأكبرها مرونة، الأمر الذي كان وراء حكمة الله تعالى، في جعلها لغة كتابه الكريم المعجز في أصواته، وفي صيغه وأبنيته، وفي تراكيبه وجمله، وفي دلالاته ومعانيه". (علام، 1427هـ. 2006م)

المبحث الأول

اللغة العربية والمجتمع المعرفي

تلعب اللغة العربية دوراً محورياً في مجتمع المعرفة، فهي حاضنة لكل الثقافات والعلوم والمعارف في أي من المجتمعات، وهي جزء لا يتجزأ من منظومة المعرفة، وشرط لازم لتحقيقها. ومفهوم مجتمع المعرفة مفهوم واسع ومعقد، وقد تم تفسيره بطرق متعددة. يمكن تلخيص بعض الآراء حول هذا المفهوم فيما يلي:

قيل هو: مجتمع الثورة الرقمية التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها. وقد ظهر هذا المصطلح في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، واستخدم كمصطلح بديل لمجتمع المعلومات. وتم اعتماده من قبل اليونسكو في اجتماعاتها الرسمية وسياساتها، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة تعنى بالنظريات والأيدولوجيات. فالمعرفة هي القيمة المضافة الأهم في مجال الثورة التكنولوجية التي تبشر بعالم ما بعد الحداثة والتصنيع. وإنتاج المعرفة هو الرهان، وتسويقها يعد المحرك الأول للتنمية المستدامة والحلبة الأهم للتنافس الدولي، ومصدر القوة والمناعة للأمم المتفوقة في إنتاجها. (أمين، التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، 2018م)

ويعرف مجتمع المعرفة أحياناً على أنه المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة في كافة مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، حيث يعتمد هذا المجتمع على التكنولوجيا الفكرية وعلى شبكات الاتصال والحاسبات. (آخرون، 2015م)

وقيل هو ذلك المجتمع الذي يعتمد على المعرفة في محتوى وهيكل كل أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل ما يتطلبه ذلك من عاملين في مجال المعرفة ومستخدمين لها، فالرابطة الأساسية التي تربط بين الأنشطة والمؤسسات والأفراد هي المعرفة (دياب، 2006 م)

وبناء على ما تقدم، فإن مجتمع المعرفة ليس مجرد مفهوم يستخدم لوصف تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب؛ وإنما هو نظام اقتصادي وثقافي، تشكل فيه المعرفة مصدراً رئيسياً لتحقيق التقدم، وفلسفة ترسم التغييرات الحادثة في المجتمع، وهو المجتمع الذي تحركه التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث تكون المعرفة المطلب الرئيسي في البناء الاجتماعي. يعمل هذا المجتمع على إنتاج ونشر وتوظيف تلك المعرفة. (أمين، التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، 2018م)

ويعتبر المجتمع المعرفي مجموعة من المجتمعات التي تستخدم المعرفة كأساس للتقدم والابتكار، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: دور اللغة في نقل المعرفة وتعزيز الفهم

تؤدي اللغة وظائف متعددة في حياة الفرد والمجتمع، فهي وسيلة الفرد للتعبير عن مشاعره وعواطفه وأفكاره. بها ينفذ مطالبه ويقضي حاجاته في المجتمع الذي يعيش فيه، وبها ينقل تجربته إلى الآخرين. في الوقت نفسه، يطلع على تجارب الآخرين الحاضرة والماضية وعلى تجارب الأمم الأخرى وخبراتها. وهي وسيلة الفرد أيضاً للتفكير، لأنها أداة التفكير وثمرته، إذ إننا نفكر باللغة. فهي ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعي فحسب، وإنما هي أداة تعبير عن الهوية والثقافة. (السيد، 2015م)

وقد لاحظ المربون وعلماء النفس أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النجاح في تحصيل المواد المختلفة والقدرة اللغوية، ذلك لأن اللغة تلعب الدور الأكبر في استقبال الأفكار واستيعابها والتعبير عنها. فالتلميذ المتقدم في مادته اللغوية يفوق أقرانه في سرعة الفهم والتحصيل لما يقرأ، ويقوده هذا في النهاية إلى نجاح محقق في درسته، بل في الحياة بأكملها.

وليس يقتصر دور اللغة على تيسير التحصيل والاستيعاب للمواد الدراسية. إنها بالإضافة إلى ذلك - تمتد المتعلم بعامل مهم من عوامل النجاح في الحياة العامة، إذ تمنحه القدرة على أن يتعامل بالكلمة تعاملًا لبقًا ذكيًا، فيتحدث ويناقش بوضوح وتركيز، ويقرأ ما تقع يده عليه ويفهمه في جلاء وعمق. وهذا الضرب من استغلال اللغة وفنونها من شأنه أن يفتح للإنسان في الحياة مجالاً أوسع ويسير به في دنيا الثقافة إلى مدى أرحب (بشر، من دون)

ويجب أن يتعاضد دور اللغة العربية في اكتشاف ونقل المعرفة، واكتسابها وتعزيز فهمها، واستيعابها وإدراكها وممارستها وتطبيقها وتجديدها؛ لأنه لا مفر من أن نؤثر ونتأثر ونعيش ونتعايش مع هذا المجتمع، فنحن في حاجة ماسة إلى تطوير حياتنا وتحديثها لمسايرة هذا المجتمع في نقله للمعرفة "لذلك تحظى اللغة بمكانة عظيمة في إطار مجتمعها فتعزز كل أمة بلغتها وتحاول المحافظة عليها، فهي قيمة جوهرية كبرى في حياة كل أمة فإنها الأداة التي تحمل الأفكار وتنقل المفاهيم فنقيم روابط الاتصال بين أبناء الأمة الواحدة وبها يحدث التقارب والتشابه والانسجام، فهذه قيمة اللغة بالنسبة لكل الشعوب، فما بالك بلغة القرآن فقد تفردت الأمة العربية بلغة استطاعت أن يصبح لها رونق خاص وطابع مميز فهي تشرف بأن مفرداتها تحمل أجمل المعاني والصور البلاغية المتمثلة في القرآن الكريم فهو شرف اختص به الله عز وجل اللغة العربية دون غيرها من اللغات (محمد)

وهي قبل كل ذلك وبعده وسيلتنا للتفكير والإبداع والمشاركة في تطوير المعرفة الإنسانية وإثرائها، ومن ثم الارتقاء بها إلى مصاف الأمم المنتجة للمعرفة، حيث تقسم الأمم والدول في العالم الآن على أساس من مفهوم مجتمع المعرفة، فهناك أمم منتجة للمعرفة وأخرى مستهلكة، فالأمم المنتجة هي تلك التي تضيف إلى رصيد المعرفة الإنسانية من خلال إبداعات أبنائها وابتكاراتهم، أما الأمم المستهلكة للمعرفة فهي تلك التي تحيا على ما تنتجه الأمم الأخرى (الناقعة، 2020)

وينظر إلى عملية التنمية في المجتمع الحديث، مجتمع المعرفة، على أنها لا تجري إلا بالتنمية البشرية المستدامة التي لا تتحقق إلا بالاستثمار الصحيح للإنسان، وخاصة معرفته العلمية ولغته العلمية والتقنية، والتي تنعكس إيجاباً في دروب التنمية وفي جميع المجالات. وإن لغتنا العربية ليست نحواً وألفاظاً وصرفاً فقط، وإنما لها وظيفة أكبر وأهم وأشمل، هي الوظيفة الحضارية والسياسية. إنها ثروة قومية حقيقية ذات عوائد اقتصادية كبيرة في مجتمع المعرفة (السيد، الاستثمار في اللغة العربية، ثروة قومية في عالم المعرفة، 2015)

ومنذ أواخر القرن العشرين اتصلت اللغة العربية بتكنولوجيا المعلومات والتواصل، وصارت تتحقق من خلال مجتمع المعرفة ودورها الذي يسهم بشكل فعال في تنظيم المعلومات وإنتاجها لتصبح قابلة للتداول على نطاق واسع، وحال اللغة العربية في العالم العربي وما في ذلك من نقل المعرفة البشرية، هو قضية تقض مضاجع كثير من الباحثين على واقع العرب ومستقبلهم، وفي هذا الصدد تولت ثلة من الخبراء العرب المميزين بإدارة وتنسيق مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية، مراجعة (وتقييم) حال المعرفة في المنطقة العربية، وتحليل دور اللغة العربية في عمليات إقامة مجتمعات واقتصاديات المعرفة في المنطقة العربية، وأعدت تقريراً مفصلاً تضمن بحوثاً ميدانية، أجريت في كل من السعودية ومصر والمغرب، لدراسة حال المعرفة واللغة العربية، وقدم التقرير توصيات عامة وإجرائية من شأنها أن تحول اللغة العربية إلى لغة تتفاعل إيجابياً مع الثورة المعرفية، وتبلي متطلباتها (يونسكو، 2019).

المطلب الثاني: تأثير الهوية الثقافية على استخدام اللغة

تعد اللغة العربية رمزاً من رموز الهوية الثقافية، فهي تعبر عن التاريخ والثقافة " فلا هوية بدون لغة وإنتاج فكري، ولا ثقافة بدون هوية؛ لأن المتحدثين يعبرون عن هويتهم وهوية الآخرين من خلال استخدامهم اللغة باعتبارها ترمز إلى واقع ثقافي معين (د. حسام الدين فياض، 2017)

واللغة هي "أداة التفكير، وأداة البيان" (شاكر، (من دون) وهي من أظهر ما يسهم في تشكيل المعرفة والمعلومات والثقافات والقوميات، باختلاف اللغة اختلاف للهوية، فالأمم لا تكتسب كينونتها وهويتها إلا من خلال اللغة، فهي وجدان الأمة ووجودها، ورسالتها، ووعاء فكرها، وثقافتها، وتاريخها، وانتصاراتها. وفي أوقات الأزمات التي تمر بها أمة من الأمم، تكون المحافظة على اللغة محافظة على بقاء هوية وتاريخ تلك الأمة، فالمصائب في اللغة وفقدانها، فقدان للهوية والثقافة، والشك في لغتها ومقدراتها واستيعابها للفكر الذي يواكب تطورات المجتمع ومتغيراته، شك في حقيقة حياة الأمة ووجودها (القرني، 2020).

وتعتبر اللغة أيضاً عاملاً مهماً في تعزيز التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي؛ لأن القدرة على التحدث بلغة العميل يمكن أن تعزز من الثقة وتبني علاقات تجارية ناجحة ومستدامة، وبذلك تكون اللغة هي " من ولدت الهوية؛ لأنها تجرد عالم التجربة إلى كلمات والالتقاء باللغة يجعلنا نتعالى عن التجربة الآنية، وما يمكننا من تشكيل تصور للذات، فالهوية مسألة لغوية في جذورها، ولذلك تفهم ظاهرة الهوية بوصفها ظاهرة لغوية (د. حسام الدين فياض، 2017)

وهذه الوظائف تكشف لنا جانباً مهماً من تأثير الهوية باللغة وعلاقة كل منهما بالأخرى، وأنها تتشابه في الخصوصية بالإنسان، ومجتمعه، وتاريخه، ومن أسى هذه الوظائف:

- **وظيفة تفاعلية:** فاللغة ليست أداة للتعبير فحسب، ولا وسيلة للتواصل بين الأفراد، ولا شأننا من شؤون العلم والثقافة والتدريس، لكنها شأن من شؤون الهوية والأمن القومي والسيادة الوطنية والاستقرار الاجتماعي والنفسي، فاللغة مؤلف رئيس من مؤلفات الهوية في كل بلد، أو وطن، أو أمة (الأكرت، عبد التواب موسى حسن 1441هـ. 2021م)
- **وظيفة التواصل:** فاللغة هي الناطق الرسمي بلسان الهوية، وطريق التواصل والاتصال، والتعارف والتشارك بين أفراد البيئة الواحدة، وبدونها يصعب التواصل فيما بينهم" فهي توصل الأفكار والمعلومات إلى الآخر، يضاف إلى ذلك أن قوة تماسك أفراد المجتمع بعضهم ببعض، يتوقف على قوة تماسك لغته، وعلى الروابط التي تربط بين أفرادها، وعلى قدر قوة هذه الروابط، يكون دور اللغة دورا اجتماعيا مهما؛ لأن اللغة قد أدت وظيفتها اجتماعيا، ونفسيا، وتحليليا، ومن خلالها يستطيع الإنسان أن يحلل أي فكر (الأكرت، عبد التواب موسى حسن 1441هـ. 2021م)، لذا عرفها ابن جني. عبقرى اللغة. بقوله: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (جني، من دون)
- **الوظيفة الشخصية:** فمن خلال اللغة يستطيع الإنسان أن يعبر عن آرائه وأفكاره ومشاعره، وهي تميزه عن غيره من الكائنات والمخلوقات، قال سبحانه: "وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ" (البقرة، 31) فكرمه بأن "علمه أسماء الأجناس كلها كالماء والنبات والحيوان والإنسان" (الجزائري، 1435هـ. 2014م)
- **الوظيفة الأخلاقية:** فاللغة تؤثر على الإنسان في عقله وأخلاقه ومرؤته وقيمه، وقد قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا تَنْبِتُ الْعُقْلَ، وَتَزِيدُ فِي الْمُرُوءَةِ" (البهقي، 1423هـ. 2003)
- **الوظيفة الانتاجية:** تعتبر اللغة العامل الضروري الملائم لكل إنتاج تنموي، بما أنها موضوع للتعليم والبحث، كما أنها ركن أساسي في كل مشروع اقتصادي، فهي ليست مجرد أداة للتعبير يمكن أن نستبدل بها أي أداة تعبيرية أخرى، لذا فاللغة هي المعيار الحقيقي الذي يتشيد به الفكر ويستقيم (د/ حسام الدين فياض، 2017)
- **الوظيفة الوجودية:** تعتبر اللغة العربية وعاءا للتراث الثقافي والديني، حيث تحمل في طياتها القيم والعادات والتقاليد، يقول مصطفى الرافي: "أما اللغة فهي صورة وجود الأمة بأفكارها ومعانيها وحقائق نفوسها، وجودا متميزا قائما بخصائصه؛ فهي قومية الفكر، تتحد بها الأمة في صور التفكير وأساليب أخذ المعنى من المادة؛ والدقة في تركيب اللغة دليل على دقة الملكات في أهلها، وعمقها هو عمق الروح ودليل الحسن على ميل الأمة إلى التفكير والبحث في الأسباب والعلل، وكثرة مشتقاتها برهان على نزعة الحرية وطموحها (الرافي، 1421هـ- 2000)
- كل هذه الوظائف تساهم في تشكيل الهوية الفردية والجماعية، وتظهر كيف أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل بل هي جزء لا يتجزأ من الهوية الإنسانية.

المبحث الثاني

اللغة العربية والمجتمع المعلوماتي

تعد اللغة العربية في ظل المتغيرات التي يشهدها المجتمع المعلوماتي عاملاً أساسياً في إنتاج المعرفة وتحويلها وتسويقها والترويج لها" ويعد مجتمع المعرفة مرحلة حاسمة من مراحل تطور المجتمع البشري، وهي المرحلة التي انتقلت فيها البشرية من سلطة الصناعة والاقتصاد الريعي إلى فضاء إنتاج المعرفة وتحويلها وتسويقها بقدرات ومهارات فائقة، نتجت عن هذا التحول مستجدات واهتمامات جديدة على مستوى التحكم في أنظمة المعلومات، وآليات الأنساق السمعية البصرية، والحوسبة والرقميات، ولا يمكن لهذه التحولات أن تكون بمعزل عن الأنساق اللغوية والاجتماعية والثقافية. وفي ظل هذه

المتغيرات كلها، فإن حضور اللغة العربية في تشكل مجتمع المعرفة في العالم العربي يتجلى في قدرتها على مواكبة منجزاته العلمية والتكنولوجية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بترقية التخطيط اللغوي، وتنمية السياسة اللغوية الرشيدة، وتعزيز التهيئة اللغوية، وتوجيه البحث العلمي الأكاديمي وفق استراتيجية ذات معالم واضحة، يتبناها اتحاد الجامعات العربية، والمنظمات العلمية والثقافية، والهدف من ذلك كله هو جعل اللغة العربية قادرة على احتواء المنجز التكنولوجي والتقني والمعلوماتي لمجتمع المعرفة (حساني، 1444هـ. 2022)

كما تلعب اللغة العربية دوراً هاماً في المجتمع المعلوماتي، فهي أداة حيوية في تشكيل المجتمع المعلوماتي وتطويره، وتسهيل التواصل بين الأفراد والمجتمعات، مما يعزز التفاعل بين الثقافات المختلفة، ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

المطلب الأول: استخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام الرقمية

علاقة وسائل الإعلام باللغة علاقة وطيدة وقديمة، فوسائل الإعلام في حاجة إلى اللغة بشتى أنواعها وأشكالها ومستوياتها لنشر مضامينها وبثها إلى أكبر عدد من الجماهير، واللغة في حاجة إلى وسائل الإعلام لضمان انتشار واسع لدى أكبر عدد ممكن من الجماهير (الزيادي، 2021)

فاللغة العربية من أكثر اللغات انتشاراً في العالم، فقد بلغ عدد المتحدثين بها أكثر من 422 مليون نسمة، فهي مجد العرب والمسلمين منذ الأزل؛ لارتباطها بالقرآن الكريم، فهي لغة أهل القرآن وهبة الرحمن، كتب الله لها الخلود والمجد والرفعة، لغة هوية، لذا تسعى كل أمة لرفعة لغتها، وصيانة مجدها الأبدي في معتزك الصراعات الرامية لرفعة لغة كل قوم (شاهين، 2020)

ويشهد الواقع أن اللغة العربية تنتشر انتشاراً واسعاً في ظل وسائل الإعلام الرقمية، فاللغة تنمو وتتطور وتزدهر في وسائل الإعلام المختلفة، كما تأثرت وسائل الإعلام على الممارسات اللغوية في اللغة المكتوبة والمنطوقة على حد سواء، فمن ناحية اللغة المكتوبة فقد أسهمت المنصات الإلكترونية، ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي، في إدخال فئات واسعة من المجتمع إلى مجال الكتابة بالعربية، بعدما كان استخدامها مقصوراً في الغالب على المؤسسات الإعلامية والأوساط الأكاديمية. وتنوّعت مستويات الكتابة بين الفصحى التقليدية في المواقع الإخبارية والثقافية، والفصحى المبسطة في المنصات التعليمية، واللغة العامية في المساحات التفاعلية والحوارية اليومية، مما أضفى على العربية حيوية واتساعاً في الاستخدام. كما أصبح النص العربي عبر الفضاء الرقمي نصاً تفاعلياً تتشكل معانيه من خلال التعليقات والمشاركات، الأمر الذي وسّع المعجم الرقمي وأكسب اللغة مرونة جديدة.

ومن ناحية اللغة المنطوقة " أسهمت وسائل الإعلام السمعية البصرية في انتشار ما سمي باللغة العربية المنطوقة Arabic Spoken Educated إلى جانب اللغة العربية الفصحى، ويشمل مفهوم اللغة العربية المنطوقة مجموعة من الممارسات اللغوية التي تجمع بين اللغة العربية الفصحى والعامية، وقد اعتمد هذا النمط اللغوي خاصة في الاتصالات الرسمية، ، وتتمثل العقبة الأولى في اختلاف طريقة نطق بعض الحروف من بلد لآخر، فحرف الثاء ينطق تاء في المغرب، وعليه فإن كلمة "ثقافة" تنطق "ثقافة" وهكذا (الزيادي، اللغة العربية في وسائل الاتصال والإعلام والتحول الرقمي: قراءة تاريخية وملاحظات آنية، 2021)

ويعد استخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام الرقمية ذا أهمية بالغة نظراً لتوسع الوصول إلى الانترنت وعدد المستخدمين الناطقين بالعربية" فلا يستطيع أحد أن ينكر نجاحه في عملية التعليم، خصوصاً مع المحنة العالمية والإغلاق التام الذي أحدثته جائحة كورونا، ومما يقع في دائرة التركيز فإن تعليم اللغات وخاصة العربية ليست كمثيلاتها من المجالات العلمية والتعليمية؛ وذلك لأن تعليم اللغة يعني تعليم الممارسة والتي أساسها المهارات البنائية للغة لدى الطالب، مثل الاستماع والقراءة والكتابة والمحادثة، والتطبيقات اللغوية في تكوين التركيب اللغوي مثل النحو والصرف والبلاغة، بما

تحتاج هذه المهارات التعليمية إلى تصحيح أخطاء المتعلمين اللغوية مباشرة بعد حدوثها، وهذه الصور في تحقيقها لا تنجح دون التفاعل النشط بين الطرفين في العملية التعليمية: المعلم والطالب معا (النعيبي، 2022)

ويتميز هذا العصر بالمعرفة التي لا يحدها زمان أو مكان، وهي الثروة الحقيقية التي تتسابق عليها الدول المتقدمة، بل تتنافس تلك الدول على تزويد أفراد مجتمعاتها بمتطلبات هذا العصر بما يكفل لها التفوق على غيرها من المجتمعات؛ وذلك لأن المعرفة تعد من أهم مصادر الاقتصاد للمجتمعات المتقدمة، لذا قامت كثير من الدول بتعديل قوانينها من أجل تيسير الحصول على المعرفة وإنتاجها بما يسهم في تحولها إلى مجتمعات معرفية رقمية، ويسمى هذا العصر بالعصر الرقمي. ومن خصائص التعليم الرقمي أنه يساعد على مواجهة تحديات المدارس في زيادة نسبة غياب المتعلمين والتسرب الدراسي، ويساهم في تقليل الهدر من الموارد ويوفر نظام متابعة دقيق لمستوى تقدم المتعلمين، كما يخلق منظومة تعليمية متطورة وفعالة تتماشى مع التقدم المتسارع في العالم، وبذلك يستشرف المستقبل في حقبة العصر الرقمي من أجل التصدي للأزمات والطوارئ (النعيبي، 2022) وهكذا أضحت العربية في العالم الرقمي لغة نابضة بالحياة، تجمع بين الأصالة والتجديد، وثبتت قدرتها على مواكبة العصر مع الحفاظ على عمقها وثرائها التعبيري.

المطلب الثاني: دور المنصات الإلكترونية في نشر المعرفة باللغة العربية

توفر المنصات الإلكترونية العديد من الأدوات التي تعمل على نشر المعرفة باللغة العربية، من خلال تشجيع الطلاب على اكتساب اللغة العربية، وتبادل وجهات النظر مع أقرانهم، والانضمام إلى المنتديات اللغوية التعليمية والثقافية على مختلف المستويات والأهداف، كما تعمل على توفير مواد تفاعلية وبرامج ومناهج مختلفة تفيد الراغبين في تعليم اللغة العربية حسب احتياجاتهم وظروفهم " وفي السنوات الأخيرة، زاد انتشار الإنترنت وكذلك منصات التعلم الإلكتروني بشكل كبير. وقد أثرت هذه الزيادة على طريقة تعلم الطلاب، حيث أصبحت منصات التعلم الإلكتروني تتيح أساليب جديدة للتفاعل والتواصل في مجالات متعددة مثل التعليم، والأعمال، والسياسة، وغيرها. وتتميز منصات التعلم الإلكتروني بأنها توفر محتوى مرئياً يمكن الوصول إليه في أي وقت ومن أي مكان، مما يسهل على الطلاب تعلم المواد وفقاً لسرعتهم الخاصة. كما تتيح هذه المنصات تفاعلاً مباشراً مع المعلمين وزملاء الدراسة، مما يعزز من تجربة التعلم، كما تعتبر منصات التعلم الإلكتروني أداة فعالة لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم، وخاصة للفئات التي قد تواجه صعوبة في الوصول إلى التعليم التقليدي. ومن المهم دراسة دور هذه المنصات في تحسين جودة التعليم وتيسير الوصول للمعرفة، مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي الحديث" (بلال، 2023 م. 1444هـ)

ولقد أصبح تعليم اللغة العربية عبر برامج التعلم الإلكتروني والمنصات الإلكترونية ضرورة واقعية بها يرتقي العمل التربوي، لما تمتلك من قدرة تفاعلية في تصميمها، فالتطور المعرفي والتكنولوجي السريع، أثر على منظمات وهيئات المجتمع، وأدى إلى ضرورة البحث في المجال التربوي عن أفضل الطرق والأساليب التي تساعد المتعلمين على تعلم اللغة العربية وإتقان مهارتها، من خلال بيئة تعليمية تفاعلية تناسب احتياجات المتعلمين في القرن الحادي والعشرين، وتساعد على تطوير قدراتهم، حتى يكونوا قادرين على التعامل مع متغيرات هذا العصر، والتعلم الإلكتروني هو جزء من بيئة الفصول الدراسية التي تقوم في الأساس على التواصل المباشر بين المعلم والمتعلم لتحقيق فائدة التعلم التي ستحدث نتيجة لاستخدام التقنية لتعليم المتعلمين داخل الفصول، وهو أيضاً التعلم الذي يستخدم فيه المدرس الوسائط الإلكترونية، والتقنيات الحديثة كالحاسوب، والإنترنت لتوصيل المحتوى التعليمي للطلاب من خلال زيادة التواصل، والتفاعل ما بين المدرسين والطلبة، وبين المتعلم والمحتوى التعليمي بطريقة تفاعلية تعود عليه بالمنفعة في الاستخدام، وتعزيز مستوى الأداء، وتحسين نوعية التعليم، وزيادة الدافعية في التدريس مع بذل القليل من الجهد في الاستخدام (العون)

ويتميز التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد بالعديد من الخصائص التي جعلت منه أمراً أساسياً في عملية التعليم الحديثة يلبي احتياجات المتعلمين بكافة شرائحهم، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (معايير جودة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد (التعليم العام) ص 6، في ضوء الورقة المفاهيمية للسياسيات 2022م)

1. المرونة (الزمانية والمكانية) حيث يستطيع المتعلم أن يدرس بدون الحاجة لذهاب إلى المدرسة كل يوم أو التقيد بساعات التعلم الثابتة، وذلك ظهر في الفترة الأخيرة مع ظهور جائحة كورونا.
2. توفير الوقت والمال والذي يتطلبه الوقت والجهد في ارتداء الملابس أو مواجهة حركة المرور أثناء الذهاب إلى المدرسة والتنفقات المترتبة عليها، حيث يمكن للمتعلمين الدراسة بشكل أكثر كفاءة وسرعة، ويمكنهم الدراسة بالسرعة التي تناسبهم، والقدرة على الدراسة من المنزل المريح تجعل عملية التعلم أقل صعوبة.
3. تلبية الاحتياجات الخاصة للمتعلمين والحصول على مساحة كبيرة من الحرية في شكل وطرق التعلم التي تناسب المتعلم.
4. الاستمرارية فلا ظروف طارئة أو مقيدة يمكن أن تحول بين المتعلم وبين هذا النمط من التعليم والتعلم إلا في حدود ضيقة جداً، وبذلك تؤسس المسؤولية والالتزام الذاتي: حيث تكون مسؤولية التعلم وتطوير المهارات مسؤولية شخصية المتعلم، ولا تعطيه مجالاً لتحميل مسؤولية تقصيره أو فشله إلى الآخرين.
5. يساعد على مواجهة تحديات المدارس في زيادة نسبة غياب المتعلمين والتسرب الدراسي، ويسهم في تقليل الهدر من الموارد ويوفر نظام متابعة دقيق لمستوى تقدم المتعلمين.
6. يخلق منظومة تعليمية متطورة تتماشى مع التقدم المتسارع في العالم، ويستشرف المستقبل في حقبة العصر الرقمي من أجل التصدي للأزمات والطوارئ.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه اللغة العربية

تواجه اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين تحديات متعددة في ظل التداخل الثقافي والحضاري بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، ولا يمكن تجاهل المؤثرات السلبية الناشئة عن هذا التداخل، والتي أصبحت تحيط باللغة العربية من كل جانب، ما يشكل خطراً على بقائها وانتشارها وقوتها" (الجاسم، 1444هـ-2022م) وفي مقدمتها قضية اللغات المحلية واللهجات الدارجة التي طغت على الفصحى وتأثير ذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومشكلات الترجمة ونقل المعرفة من لغات أخرى، ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

المطلب الأول: قضايا الفصحى واللهجة وتأثيرهما على مواقع التواصل

ليس بدعاً أن يكون للغة العربية لهجات متعددة بقدر عدد الدول العربية؛ لأن كل لغة انتشرت في منطقة واسعة من الأرض، وتحدث بها أناس كثيرون يستحيل عليها، كما يقول علماء اللغة: "أن تحتفظ بوحدها، وهذا ما حدث فعلاً للعربية واللواتينية"، ولكن هذه اللهجات لم تكن مشكلة في القديم؛ لأنها لم تبتعد عن أمها كثيراً، وإنما صارت المشكلة أوضح ما تكون في زماننا هذا الذي نعيش فيه ... وتتجسد هذه المشكلة فيما يجده أبنائنا في مراحل التعليم المختلفة من ازدواجية لغوية تعوق التفكير المنطقي السليم، والعامية مهما قال عنها المحدثون من علماء اللغة، فهي ليست لغة، إنما هي انحراف لغوي، قد يكون طبيعياً، ولكنه يظل انحرافاً، فالعامية لا تتسع لكل مجالات التفكير، لضيق معجمها وارتباطها بشؤون الحياة العامة. (الرحمن 2015).

فالتعمق في دراسة الفصحى واللهجة وفي دراسة الوضع اللغوي يثبت التفاوت بين نسبة الأثر السلبي إلى الأثر الإيجابي للتواصل الاجتماعي في التطور اللغوي، على النحو الذي نوضحه فيما يلي (التويجري، 2022)

أولاً: الأثر السلبي:

1. ارتفاع نسبة الأمية، وتضاؤل مردودية التعليم في غالبية دول العالم العربي، بما ينعكس سلباً على مستوى اللغة العربية التي تستخدم في التواصل الاجتماعي بخاصة، وفي الشبكة العنكبوتية بعامة.
2. سهولة الولوج إلى الفضاء الافتراضي فتحت المجال واسعاً أمام الفئات المحدودة التعليم لتمارس العبث باللغة العربية من دون احترام لقواعدها، أو مراعاة لمكانتها في الضمير العربي وفي التراث العربي الإسلامي بصورة عامة.
3. غياب أي جهاز لـ (الرقابة اللغوية) الأمر الذي جعل اللغة العربية مستباحة وضحية للعبث بها من طرف أولئك الذين يجهلونها، حتى فشت أشكال القبح والركاكة والرداءة، وغطت على سلامة اللغة وصحتها وجمالها.

ثانياً: الأثر الإيجابي:

1. حضور اللغة العربية على الرغم من ضعف المحتوى العربي في الشبكة العنكبوتية والتواصل الاجتماعي، وانتشار الحرف العربي على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق.
2. يسمح الوضع الحالي للغة العربية في الفضاء الافتراضي بالتقدم بالإضافة إلى مضمونة والزيادة في محتواها، إذا ما توافرت الإرادات الخيرة، والنوايا الحسنة، والقدرات الثقافية والتقنية، فالأبواب مفتوحة أمام تصحيح الوضع.
3. اشتغال المحتوى العربي على الشبكة العنكبوتية على الآلاف المؤلفة من أمهات الكتب العربية الإسلامية في مختلف فروع المعرفة، من التراث ومن الإنتاج الحديث.

ومن خلال النظر في مواقع التواصل الاجتماعي نلاحظ أن موقع (الفيس بوك) يحتل المرتبة الأولى بين مواقع التواصل الاجتماعي والأدوات الالكترونية التي تستخدمها غالبية أفرادها تفضل اللهجة العامية على اللغة الفصحى؛ وذلك لأن اللهجة أكثر دوراً على الألسن من الفصحى، وقليل من المستخدمين يفضلون الكتابة بالعربية الفصحى؛ وذلك لإيمانهم أن استخدام اللهجات يحدث تشوهات تفسد جمال اللغة ورونقها، ولأن التخلي عن العربية يحول الأمة إلى مسوخ مشوهة لا معنى لها ولا قيمة.

كما ساندت مواثيق الشرف الإعلامي في كل البلدان العربية على ضرورة الحفاظ على اللغة العربية الفصحى واعتمادها في وسائل الإعلام، كلغة تخاطب أساسية: إذ تنص أساسي المادة التاسعة من ميثاق الشرف الإعلامي العربي، المعتمد من قبل مجلس وزراء الإعلام العرب أنه: "على الإعلاميين العرب أن يحافظوا على سلامة اللغة العربية وبلاغتها ويصونونها من مزالق العامية العجمي، ويعملون على نشرها بين أبناء الأمة العربية لتحل تدريجياً محل اللهجات العامة؛ وذلك دعماً للتفاهم بينهم" (الزيادي، اللغة العربية في وسائل الاتصال والإعلام والتحول الرقمي، قراءة تاريخية وملاحظات آنية، ص 686، يناير 2021 م، 2021)

المطلب الثاني: مشكلات الترجمة ونقل المعرفة من لغات لأخرى

تعد الترجمة أحد أهم الفنون الأدبية، ومن خلالها يقوم المترجم بنقل معلومات من لغة إلى لغة ثانية، وذلك كي يساهم في نشر العلم، وفي تبادل المعلومات بين الثقافات والمجتمعات الإنسانية، والترجمة علم قديم للغاية، إذ إن معظم الحضارات القديمة ترجمت عن بعضها. فقد قام اليونانيون بترجمة نصوص المصريين الفراعنة الذين سبقوهم، ومن ثم قام الرومان بالترجمة عن اليونانيين، والعرب كذلك ترجموا عنهم. لذا نجد أن الفلسفة والعلوم اليونانية انتشرت في البلدان العربية والرومانية، ويعود الفضل في ذلك إلى المترجمين، وفي العصر الحديث تلعب الترجمة دوراً كبيراً في حياتنا، فمع انتشار وسائل التواصل الحديثة من خلال الشبكة العنكبوتية، وامتلائها بكم هائل من المعلومات بدأت الترجمة تأخذ دورها في نقل هذه

المعلومات بين اللغات، وترجمتها إلى لغات أخرى، وإعادة نشرها بتلك اللغات، وبذلك يكون العلم قد انتقل من لغة لأخرى بكل سرعة. (السيوف، 2023)

والترجمة من اللغة العربية إلى لغات أخرى أو عكسها تولد ما يطلق عليه التعددية اللغوية حيث لا يمكن أن تتطابق لغتان، إذ تنشأ المشاكل المعجمية، والنحوية، والدلالية عند ترجمة معاني الكلمات العربية إلى أي لغة، ونجد أن الترجمة الآلية تطرح العديد من التحديات، من التعامل مع المفردات المعقدة والغنية لترجمة آلية مناسبة تأخذ في الاعتبار التشكل. كما أن الترجمة الرقمية أو الآلية عبر البرامج والتطبيقات لها العديد من التحديات، ويمكن تقسيمها إلى الجوانب اللغوية والفئات الثقافية تشمل المشاكل اللغوية المعجم، والنحو والصرف، والنص، والاختلافات الخطابية، واختلاف الثقافات بين اللغة الأصل واللغة المترجم إليها، فلا نجد لديه مفهومًا مرادفًا في اللغة الأخرى، بذلك يمكن تحديد بعض التحديات في النقاط التالية: (النعيمي، 2022)

1. تمتلك العربية مورفولوجيا معقدة مقارنة باللغة الإنجليزية، تتطلب تطوير أجهزة التحليل المورفولوجية التي تسبب معظم القطاعات من أجل العربية الفصحى، على الرغم من اشتراك اللهجات مع اللغة الفصحى في التأثيرات المورفولوجية.
 2. ليس من الممكن ترجمة اللهجة المحكية العربية إلى الإنجليزية عبر القنوات الرقمية، فالبحث في اللهجات العربية لا تزال غير متوفرة في البرمجة اللغوية العصبية بشكل عام وفي الترجمة الآلية على وجه الخصوص.
 3. غياب التشكيل وبشكل كامل في اللهجة العربية يشكل حقيقة التحدي في معالجة اللغة العربية الطبيعية، وخاصة في الترجمة الآلية.
 4. القرآن هو كتاب مقدس يعلم الإسلام، وتوافر مصحف رقمي مترجم يجعل عمل الإبداع مكتوبًا، ويصبح العلم في القرآن أقل تعقيدًا وأسرع.
 5. إزالة الغموض عن معنى الكلمة جزءًا لا يتجزأ ومعقدًا من معالجة اللغة الطبيعية، فالآيات القرآنية مكتوبة بأسلوب معين، يشكل تحديًا للبشرية لتبديد أي لبس وفهم في المقصود من المعنى.
 6. بعض الكلمات والعبارات غامضة؛ لأن الكلمات المكونة تنقل حواس مختلفة أو متعددة المعاني، تنشأ المشاكل في معنى الكلمة فيما يتعلق بالكلمات التي ليس لها معنى محددًا وعندها يتطلب المعنى التفسير.
 7. الاختلافات بين اللغتين العربية والإنجليزية في نظام القواعد النحوية، تسبب العديد من المشكلات عند ترجمة النص؛ فمقاصد الفعل هي مشكلة نحوية يواجهها المترجمون عادة في الترجمة؛ إذ إن زمن الفعل يعني الإدراك النحوي للموقع في الوقت المناسب، وكيفية تحديد الموقع في الوقت المناسب، يمكن التعبير عنها بلغة مما يوجب أن يسترشد صيغة الفعل بالسياق العام، وكذلك الاعتبارات بالأسلوب في السياق العربي، الذي يمكن أن يطرح بعض التحديات في الترجمة.
 8. يعتبر التحليل السياقي مهمًا جدًا في النص العربي؛ فاللغة العربية لها منظورات صرفية ونحوية مختلفة عن غيرها من الشبكات المحلية، مما يخلق تحديًا حقيقيًا للباحثين في اللغة العربية الذين يرغبون في ذلك الاستفادة من تقنيات معالجة اللغة الحالية.
 9. من وجهة النظر النحوية، تعتبر اللغة العربية لغة مؤيدة للإسقاط حيث يمكن تحديد موضوع الفعل ضمنيًا في مورفولوجية؛ مضمنة في الفعل ومضمرة فيه سياقيًا، على عكس اللغة الإنجليزية.
- ولتجاوز تلك التحديات التي يلمسها كل متعلم وباحث عند حاجته لترجمة النصوص عبر البرامج أو التطبيقات الرقمية؛ فلذا لابد للبرامج التطبيقية المعدة للترجمة أن تحمل صفة المحاكاة للذهنية البشرية في الترجمة بين اللغات، وتحمل صفة التطوير الذاتي للممتلكات اللغوية، ومن هنا لابد للقائمين على تطوير هذه البرامج مراعاة الحاجة التطويرية

للترجمة الآلية الرقمية، حتى تواكب الحاجة العلمية بما يضمن دقة المعطيات وسلامة المضمون وصحة التراكيب والمعاني المترجمة.

المبحث الرابع

الفرص المستقبلية

يرى بعض المفكرين أن اللغة العربية ستبقى في المستقبل محافظة على كيانها. ولن تعرف الأفول والانقراض ما دام القرآن الكريم حارساً لها، فهي هو ذا جول فرن، الكاتب الفرنسي ذو الخيال العلمي، يقول في إحدى قصصه: "إن قومًا اخترقوا باطن الكرة الأرضية، وخطر لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ وصولهم، فتركوا هنالك حجراً نُقشت عليه عبارة باللغة العربية. ولما سألوا جول فرن: لماذا اخترت اللغة العربية من بين اللغات العالمية كافة؟ أجاب: لأنها لغة المستقبل، ولا شك أنه سيموت غيرها في حين تبقى هي حية حتى يُرفع القرآن نفسه" (حسين، 1960)

واللغة العربية هي وعاء الحضارة العربية والإسلامية، وواحدة من أهم المقومات الأساسية إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وكل جماعة من البشر تهتم بلغتها، بل إن بعض الشعوب يدعون أن لغتهم هي أصل اللغات العالمية فلا عجب أن نهتم بلغتنا مثل اهتمامهم بلغاتهم (هلال، 1434هـ. 2013م)، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: استراتيجيات لتعزيز استخدام اللغة العربية في المجتمع المعرفي

تسعى كل دول العالم على الإطلاق لتعزيز مكانة لغتها إيماناً منهم أن اللغة هي مصدر العزة والقوة، وبها ترقى الشعوب وتعرف، فلا وجود لأي كيان دون هوية تدل عليه، وبما أن اللغة العربية لغة حضارة ولغة أمة إسلامية، فهذا دافع قوي أمام الدول العربية والإسلامية لتعزيز مكانتها واستخدامها في المجتمع المعرفي (شاهين، عالمية اللغة العربية (المقومات والتحديات) 2020)، وتتضح استراتيجيات استخدام اللغة العربية في المجتمع المعرفي في النقاط الآتية:

1. تلعب اللغة دوراً محورياً في مجتمع المعرفة، فهي حاضنة الثقافة والعلوم والمعارف في أي من المجتمعات، وهي جزء من منظومة المعرفة وشرط لازم لتحقيقها ولتسهيل عمليات إنتاج ونقل وتوطين واستخدام هذه المعرفة. (يونسكو، 2019)
2. تتطور اللغة وتكتسب قدرًا من المرونة ومن تعدد وسائل الاستخدام عبر الاستفادة من معطيات المعرفة. وبذلك يمكن القول ببساطة إن المعرفة سوف تظل جامدة ساكنة إذا لم تسكنها اللغة فتحركها وتشرها وتحافظ عليها وتخلق لها استخدامات عديدة (يونسكو، 2019)
3. الاهتمام باللغة العربية في كل مكونات وأبعاد مجتمع المعرفة، يعمل على تحول اللغة حينئذ إلى وعاء للمعرفة بكل جوانبها، مع امتلاك القدرة على التواكب مع عالم التكنولوجيا بكل أبعاده، في الوقت الذي يتحول فيه المجتمع نحو تملك المعرفة وتأسيس أركانها. (يونسكو، 2019)
4. الخصوصية اللغوية التي تتمتع بها اللغة العربية تجعلها الأكثر تميزاً بين اللغات الأجنبية الأخرى ويظهر ذلك جلياً في بيان مفرداتها، وكلماتها المؤثرة، التي تحتوي على بعض المعاني والمرادفات التي لا توجد في أي لغة أخرى. (أحمد، 2020)
5. اللغة تشكل منظومة رمزية للتواصل الاجتماعي، ومن ثم فإنها وسيلة لنقل منتجات المعرفة، وطرق استخدامها، وأساليب توطينها، وفي الواقع إنها تشكل الأرضية المشتركة التي تسري عليها أشكال المعارف، بل إنها وسيلة استخدام هذه المعارف عبر الزمان والمكان (يونسكو، 2019)

6. تقع اللغة العربية في قلب مجتمع المعرفة؛ فهي الوسيلة التي تنقل بها المعارف، وتوطن، وتنتج وتستخدم، ومجتمع المعرفة القوي يحتاج إلى لغة قوية قادرة على أن تكون لغة للتعليم والابتكار والبحث العلمي، وأن تكون وسيلة لتسهيل الاستخدامات التقنية المختلفة في ميادين التجارة والصناعة والإدارة (يونسكو، 2019)

المطلب الثاني: دور المؤسسات التعليمية والحكومية في دعم اللغة العربية

مما لا شك فيه أن لغتنا العربية تعيش في الآونة الراهنة واقعاً مأساوياً يتمثل في الأخطار العديدة التي تهددها، في محاولة للتقليل من شأنها وأهميتها، وبالتالي التقليل من قيمة الموروث التاريخي والديني والفكري الذي تحمله. وهذا يؤدي إلى تشكيك في عقيدتنا الإسلامية وتعاليمها السمحة، وقطع الروابط والصلات التي تجمع بين أبناء الوطن العربي الواحد الناطقين بها، والمؤدين لشعائهم الدينية بلسانها الذي نزل به القرآن الكريم. غير أن هذه اللغة تواجه في الوقت الراهن العديد من التحديات والأخطار التي تهدد استمرار وجودها كلفة كرمها الله وأنزل بها كتابه العزيز على نبيه الكريم. ويأتي في مقدمة هذه الأخطار خطر اللغات الأجنبية التي تزاحمها وتهدها في عقر دارها، وخطر اللهجات العامية المحلية التي ينادي باستخدامها بعض المتأثرين بالثقافة الغربية، والتي بدأت تجد مكاناً لها الآن في أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. ثم هناك خطر الأغلاط اللغوية التي انتشرت بشكل صارخ في المنابر الإعلامية المختلفة، حتى أصبح الخطأ هو القاعدة، والصواب هو الاستثناء. ويرى بعض العلماء أن الخطر الأكبر يأتي من العرب أنفسهم، حيث تسهم بعض الدعوات إلى استخدام العامية ونبد الفصحى في تآكل الهوية اللغوية. كما أن الانشغال باللغات الأخرى وترك اللغة العربية، خاصة في مجالات التعليم العالي، يعمق من هذه المشكلة. (راس، 2013 م. 1434هـ)

وتمثل اللغة العربية هوية الأمة ومصدر عزتها وكرامتها، لذا فإن على وزارة التربية والتعليم أن تنسق بين جهودها التي تبذلها في ميدان الحفاظ على اللغة العربية وتطوير تعليمها وتعلمها، وأن تبحث في نتائج الضعف في اللغة العربية، وفي بيان مدى خطورته على مستقبل اللغة ومستقبل الأمة. كما أن على الوزارة البحث في السبل العلمية والتربوية الحديثة لعلاج الضعف اللغوي لدى طالب التعليم العام، وتعرف أسباب تعثر تنفيذ التوصيات والخطط والمناشط التي سبق أن اقترحت من جهات عدة لعلاج مشكلة الضعف اللغوي، وإعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة العلمية والتقنية والإعلامية المعينة على علاج الضعف اللغوي في البيئة المدرسية. وتعتبر اللغة العربية ركيزة أساسية للهوية الثقافية والحضارية للشعوب العربية، ولها دور محوري في الحفاظ على التراث وتوحيد الصفوف وتعزيز التواصل بين أفراد الأمة. لذا، فإن دعم اللغة العربية وتعزيزها يمثل مسؤولية مشتركة بين المؤسسات التعليمية والحكومية والمجتمع المدني. ويتضح ذلك فيما يلي: (كنعان، أ.د. / أحمد علي، 2012)

1. رفع مكانة اللغة العربية في المؤسسات التعليمية والحكومية يعد عاملاً أساسياً في تعزيز الهوية، وهي وسيلة للإبداع وركيزة للحضارة العربية، كما يسهم ذلك في غرس الاعتزاز بها في نفوس المتعلمين والمستفيدين.
2. إطلاق دورات تدريبية مستمرة في المؤسسات التعليمية والحكومية، تهدف إلى توعية الناطقين بالعربية بالأخطاء الشائعة وتقديم البدائل الصحيحة لها.
3. السعي إلى تقليل استخدام اللهجة العامية بأقصى قدر ممكن، والعمل على تجديد المفردات والكلمات العربية.
4. تولي المؤسسات التعليمية والحكومية أهمية كبيرة للبحث العلمي والدراسات التي تركز على اللغة العربية في جميع التخصصات العلمية والإنسانية والاجتماعية.
5. تعزيز السياسات والتشريعات والخطط التي تهدف إلى إرساء اللغة العربية في مجالات الإدارة والتعليم وسوق العمل، بالإضافة إلى الإعلام الحكومي والخاص.

6. دعم الأبحاث العلمية في مجالات اللغة العربية وآدابها، من خلال تقديم منح دراسية ومساعدات للباحثين، وتنظيم فعاليات علمية تتناول قضايا اللغة العربية وسبل تطويرها.
7. يمكن تعزيز مكانة اللغة العربية والحفاظ عليها للأجيال القادمة من خلال تطبيق السياسات الفعالة وتوفير الموارد اللازمة في تعليم اللغة العربية ودراساتها.
8. يجب أن تسعى المؤسسات التعليمية إلى تطوير المناهج الدراسية لجعلها أكثر جاذبية وفعالية في تعليم اللغة العربية. وذلك من خلال: اعتماد أساليب تعليمية حديثة تعتمد على التفاعل والتطبيق العملي، مع دمج التكنولوجيا في عملية التعليم لجعل اللغة العربية أكثر حيوية وجاذبية.
9. يجب التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية باللغة العربية لتعزيز مكانتها على المستوى العالمي، وتشجيع وسائل الإعلام على استخدام اللغة العربية الفصحى السليمة وتقديم برامج ثقافية تساهم في نشر اللغة العربية.
10. أما من ناحية دور المجتمع المدني: فمن الممكن للمجتمع المدني تأسيس جمعيات ومؤسسات تعمل على نشر اللغة العربية وتعزيزها، ويمكن تنظيم ندوات ومؤتمرات لمناقشة قضايا اللغة العربية وتبادل الخبرات.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاة وسلاماً على نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) في كل وقت وحين، عدد ما مضى وما هو آت إلى يوم الدين. أما بعد

فقد طوف بي البحث في أفنان هذه الفكرة، متمثلة في النتائج الآتية:

- 1_ تعد اللغة العربية وسيلة التواصل والترابط بين أبناء الأمة العربية والإسلامية، ووسيلة تفاهم مع إخواننا المسلمين من غير العرب، ومن ثم يجب الاهتمام بها على كل المستويات.
- 2_ من واجب المؤسسات التعليمية والحكومية الإكثار من التوعية الإعلامية المنظمة لأهمية اللغة العربية، وكيفية الاستفادة من تقنيات العصر المتنوعة والمختلفة.
- 3_ وضع برامج متكاملة على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) لتعليم اللغة العربية لأبنائها، ولغير العرب مع مراعاة حاجات كل في ذلك.
- 4_ من الضروري العمل على تطوير وتجديد الجوانب التكنولوجية المختلفة في عملية تعليم اللغة العربية من خلال ربطها بمدخل الاتصال اللغوي الرقمي والمعرفي.
- 5_ العمل على إنشاء برامج تعليمية رقمية في تعليم اللغة العربية على شكل أفلام تعليمية متنوعة المحتوى.
- 6_ أهمية تفعيل دور مجامع اللغة العربية في الوطن العربي كافة، والعمل على مستوى الجماعة؛ لتبني المحافظة على اللغة العربية والحفاظ عليها.

التوصية

- 1_ توصي الدراسة في ظل سيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية، والمنصات الإلكترونية المتعددة بمساندة اللغة العربية؛ لأنها تحتاج من مستخدميها تفعيل مبادراتهم وغيرتهم على اللغة العربية؛ للحفاظ عليها وعلى هويتهم.
- 2_ كما توصي الدراسة بتشجيع البحث العلمي باللغة العربية باستخدام تقنيات العصر الحديثة والأجهزة الرقمية الحديثة لتطوير المنظومة التعليمية وتحديثها.

3_ من الضروري أن نتواصل بفاعلية مع الله، ثم نتواصل مع أنفسنا ونعزز تقديرنا لذواتنا. كما يجب أن نتكيف مع البيئة والمجتمع لنحقق توازنًا نفسيًا، مما يسهل علينا التواصل مع الآخرين بيسر.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- أباطيل وأسمار، د. محمود شاكر، مكتبة الخانجي. القاهرة (من دون).
أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، الشيخ أبو بكر جابر الجزائري، دار ابن الجوزي. القاهرة، ط الأولى 1435 هـ. 2014 م.
الثقافة واللغة، د. حسام الدين فياض، ط 2017 م.
الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب (من دون).
دراسات في اللغة وتاريخها، د. محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق 1960 م.
دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (من دون).
شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البهقي، تحقيق: مختار احمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى 1423 هـ. 2003 م.
علم اللغة بين القديم والحديث، د. عبد الغفار حامد هلال، ص 181، ط الرابعة 1423 هـ. 2002 م.
علم اللغة في الدراسات العربية والغربية قديماً وحديثاً، د. عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة. ط الأولى 1434 هـ. 2013 م.
في علم اللغة العام، أ.د. عبد العزيز أحمد علام، مكتبة المتنبي، الدمام. المملكة العربية السعودية، ط الأولى 1427 هـ. 2006 م.
كلمات القرآن والتطور الدلالي، أ.د. محمد محمد داود، دار نهضة مصر، ط 2020 م.
اللغة العربية والتحديات المعاصرة وسبل معالجتها، أ.د. أحمد علي كنعان، 2012 م.
اللغة العربية والهوية، أ.د. عبد التواب مرسي حسن الأكرت، ط الأولى 1442 هـ. 2021 م.
اللغة العربية وتحديات العصر، د. صلاح عيد، ندوة الكلمة "الإصدار الأول" (العربية في معركة الحضارة) دار المنار للطبع والنشر والتوزيع.
لغتنا والحياة، د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط الثانية 1991 م.
وحي القلم، مصطفى صادق الرافعي (ت 1356 هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى 1421 هـ - 2000 م.

ثانياً: البحوث والمقالات:

- الأثر الإيجابي للتواصل الاجتماعي في التطور اللغوي، أ.د. عبد العزيز التويجري، مجلة اللغة العربية بالقاهرة، عدد 148، فبراير 2022 م.
الاستثمار في اللغة العربية، ثروة قومية في عالم المعرفة، د/ محمود أحمد السيد، مجلة نهج الإسلام، وزارة الأوقاف، مج 37، ع 140، سنة 2015 م.

أهم التحديات التي تواجه اللغة العربية الفصحى: الواقع والمستقبل، د. محمد غالب عبد الرحمن، مجلة كلية التنمية البشرية، ع1، فبراير 2015م.

بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة العربية (اللغة العربية بوابة للمعرفة) اللغة ومجتمع المعرفة المنهجية والإطار المفاهيمي، صدر عام 2019م عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

تحديات تواجه اللغة العربية، عايد الجاسم، مجلة الوعي الإسلامي، ع692، ربيع الآخر 1444هـ. 2022م.

التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، د. مصطفى أحمد أمين، مجلة الإدارة التربوية، ع19، سبتمبر 2018م.

الجامعة ودورها التنموي في مجتمع المعرفة، د. عبد الله عبد التواب وآخرون، المجلة العلمية لكلية التربية، أسبوط، مج31، ع2، فبراير 2015م.

الجامعة ومجتمع المعرفة التحدي والاستجابة، د. مهدي أمين دياب، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، ج1، 2006م.

دور اللغة العربية في المحافظة على الهوية الثقافية، د. عبد الله بن علي بن أحمد القرني، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، مجلد4، عدد3، سنة 2020م.

دور المنصات الالكترونية في عملية التعليم والتعلم العميق، د. زيد سعد بلال، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، المجلد الخامس، ع1، لسنة 2023م. 1444هـ.

اللغة العربية في وسائل الاتصال والإعلام والتحول الرقمي، قراءة تاريخية وملاحظات آنية، د/ لطفي الزيايدي، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الإعلام بالأزهر، العدد السادس والخمسون، ج2 يناير 2021م.

اللغة العربية وتحديات مجتمع المعرفة، أ.د. محمود كامل الناقه، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، العدد (247) سنة 2020م.

مشاكل الترجمة وحلولها، د. نسيم محمد محمود السيوف، ص359، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الإصدار رقم 9، 2023م.

النظام اللغوي العربي بين التهيئة اللغوية وتحديات مجتمع المعرفة، د. أحمد حساني، مجلة فكر ومعرفة، ع2 1444هـ. 2022م.

ثالثاً: أعمال ملتقى أو مؤتمر:

تعليم اللغة العربية في الواقع الرقمي فرص وتحديات، د. جابر عبد الحسين الخالصان النعيمي، أعمال المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية بكلية الآداب، جامعة الوصل، تحت عنوان (اللغة العربية وتكنولوجيا التحول الرقمي، المنجز والواقع والمأمول) عام 2022م.

دور المؤسسات الإعلامية في حماية اللغة العربية، د. عبد الله بن سعيد أبو راس، المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية دبي 2013م. 1434هـ.

عالمية اللغة العربية (المقومات والتحديات) د. رانيا أحمد رشيد شاهين، من أعمال المؤتمر الدولي الأول للغة العربية بكلية الآداب. جامعة الوصل، تحت عنوان: اللغة العربية بين رهانات الحاضر وتحديات المستقبل 2020م .
معايير جودة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد (التعليم العام)، في ضوء الورقة المفاهيمية للسياسيات 2022م .
مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، د. إيمان عبد الله محمد أحمد، من أعمال المؤتمر الدولي الأول للغة العربية بكلية الآداب. جامعة الوصل (اللغة العربية بين رهانات الحاضر وتحديات المستقبل) 2020م .

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

التعلم الإلكتروني: ضروريته وحتميته، تعليم جديد (أخبار وأفكار تقنيات التعليم) ياسمين ناصر أبو العون

[/https://www.new-educ.com](https://www.new-educ.com)



Negotiating Islamic Identity in Secular Europe: A Maqāṣidī Framework for Second- and Third-Generation Muslim Minorities

Prof. Dr. Abdullah Hemmet Abdullah

<https://orcid.org/0009-0001-6650-9788>

Academic researcher (Belgium), hemmet.abdullah@hotmail.com

Received: 01/07/2025

Accepted: 02/08/2025

Published: 01/12/2025

Abstract:

Enter your abstract here (an abstract is a brief, More importantly comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, More importantly comprehensive summary of the contents of the article).

This study examines the identity negotiation challenges faced by second- and third-generation Muslims belonging to minority communities in secular Europe. It proposes adopting a maqāṣidī (objectives-of-the-law) framework as a guiding paradigm for reconciling Islamic values with civic life in this context. A maqāṣidī-driven approach prioritizes the higher objectives and ethical principles of Sharī'ah—such as justice, compassion, and public welfare—over a strictly literal adherence to specific rulings. This approach enables contextual adaptation while preserving core faith commitments. By reframing Islamic practice around these universal goals, young European Muslims can better harmonize their religious identity with full participation in secular society.

The study also addresses issues of intergenerational cultural tension, pressures of assimilation, and the potential for isolationism or extremism. It illustrates how a purpose-centric interpretation of Sharī'ah can foster constructive integration and resilience in the face of these challenges. Comparative reflections on Muslim minority experiences in other regions (such as Southern Thailand) highlight the broader applicability of this maqāṣidī approach beyond the European context. Ultimately, the study concludes that grounding identity in the maqāṣid paradigm empowers Muslims to remain faithful to Islamic principles while thriving as equal citizens in secular societies.

Keywords: Maqasid al-Shariah; Islamic Identity; Muslim Minorities; Secular Europe; Identity Negotiation; Integration; Assimilation; Intergenerational Tension; Islamic Ethics; Civic Engagement; Extremism; Contextualization of Shariah; Youth Resilience.

INTRODUCTION

Muslims born and raised in Europe – the second- and third-generation descendants of post-WWII immigrants – face unique identity negotiation challenges. Unlike their parents (the “first generation”) who transplanted an Islamic way of life from their countries of origin, these younger European Muslims inherit a “transmitted package of heritage” from their families while simultaneously being shaped by the secular European culture around them. They do not grow up in a cultural vacuum; from public schools to media to non-Muslim peers, the environment exposes them to values and norms often different from their parents’ traditions. Rather than passively absorbing their elders’ identity, young European Muslims actively relate to both heritages and negotiate a hybrid identity that allows them to maintain family bonds yet also claim full European citizenship (Ghatas, 2023). In other words, they strive to be both authentically Muslim and authentically European. This negotiation is dynamic and sometimes difficult. Greater interaction between Muslim and non-Muslim cultures is crucial for a shared future, even if segments of the Muslim community have viewed such exchange warily or resisted change (Ghatas, 2023; Faiz & Afrita, 2024). Secular European states, for their part, often uphold a strict separation of religion from public life (*laïcité* in the French model), which can make visible expressions of Islamic identity contentious. From Islamic attire (e.g. headscarves) to dietary practices to religious education, public expressions of faith may be met with skepticism or even regulatory constraints under secularist policies (Bowen, 2007; Baubérot, 2008). Thus, second- and third-generation Muslims frequently find themselves pulled between the private sphere of inherited faith and the public sphere of European secular norms. How can they reconcile loyalty to Islamic values with integration into a secular society that was not originally designed with Muslim communities in mind?

This study argues that adopting a *maqāṣidī* framework – focusing on the objectives of Islamic law – provides a constructive basis for negotiating Islamic identity in secular Europe. A *maqāṣid al-sharīʿah* approach shifts focus from the literal rules of *Sharīʿah* to the higher intents behind those rules, such as justice, compassion, wisdom, and public welfare. By prioritizing these universal objectives, European Muslims can adapt their religious practice to the local context without losing the essential spirit of their faith. The *maqāṣid* paradigm thereby offers a path to harmonize religious identity with civic engagement: it encourages flexibility in minority jurisprudence (*fiqh al-aqallīyyāt*), emphasizes the common good (*maṣlaḥah*), and aims to fulfill *Sharīʿah*’s core goals in new circumstances. In essence, this framework helps answer a pressing question: How can Muslims remain true to Islamic principles while thriving as equal citizens in a non-Muslim, secular society? The following sections explore this question, drawing on recent scholarship about identity negotiation, *maqāṣid*-driven minority jurisprudence, integration and civic engagement, intergenerational dynamics, and comparative minority Muslim experiences beyond Europe.



Table 1: Generational Identity Markers

Language Proficiency	Native in homeland language	Fluent in European language
Religious Education	Traditional, inherited	Mixed (home-based + secular schooling)
Cultural Reference Points	Country of origin	Dual (Islamic and European)
Identity Expression	Ethno-religious, private	Hybrid, negotiated, more public
Integration Attitude	Passive or reserved	Active engagement, citizenship-seeking

Source: Author's analysis adapted from Ghatas (2023) and Westfall (2024).

Identity Negotiation in Secular Europe

Second- and third-generation European Muslims experience identity as a continual negotiation between their familial Islamic heritage and the secular-national culture of their homeland. Socialization within Muslim immigrant families often instills strong religious values and practices, giving the younger generation a foundation of Islamic identity. At the same time, mainstream society offers a different value system that can conflict with traditional norms. The result is that many youth develop hybrid identities, selectively combining elements from both backgrounds. For example, a young Muslim in Britain or France might speak the European national language fluently and embrace local cultural tastes, yet also maintain Muslim moral values and ritual practices taught by their parents. They are not passive recipients of identity; rather, they exercise agency in how they blend “Muslim” and “European” selves (Ghatas, 2023). This active negotiation can be empowering but also stressful, as individuals may feel they must “code-switch” between worlds to fit in.

The secular public sphere in Europe sometimes exacerbates these identity tensions. Policies influenced by *laïcité* or strict church-state separation can make Muslim identity markers visible flashpoints in societal debates (Bowen, 2007; Joppke, 2018). For instance, public controversies over headscarves, halal food, mosque construction or faith-based schools signal that full inclusion of Islamic practices is still contested. Young European Muslims frequently report feeling that their Muslim identity is viewed as “Other” or incompatible with national values, forcing them to prove their loyalty to Europe. The EU’s Fundamental Rights Agency in 2024 found nearly half of Muslims surveyed (47%) had experienced discrimination in the past five years — a sharp rise from a decade earlier. Particularly, European-born Muslim youth (the second generation) reported high levels of bias when job-seeking despite native language fluency and local education. Such experiences of exclusion can create an identity dilemma: the more these individuals assert their Muslimness, the more they risk being stigmatized in secular society (Ali, 2022; FRA, 2024). On the other

hand, downplaying or “invisibilizing” their Islamic identity to avoid discrimination can generate feelings of alienation or inauthenticity within their own communities (Ali, 2022). This delicate balancing act is at the heart of identity negotiation for Europe’s Muslim minorities.

Importantly, outcomes of this negotiation vary. Some in the second/third generation move toward assimilation, secularizing or shedding overt religious affiliation under societal pressure. For example, survey data in France show that only about 64% of French-born people of Algerian origin still identified as Muslim in 2020, compared to 89% of Algerian-born immigrants – with roughly one-third of the French-born reporting no religion. This indicates a significant shift in religious identification across generations, as many descendants of Muslim immigrants adopt a more secular European identity (Khosrokhavar, 2022). However, many others in the second generation maintain a strong Muslim identity and seek to have it recognized as compatible with European life. These individuals often gravitate towards hyphenated identities (“British Muslim”, “French Muslim”, etc.), insisting that their faith and European citizenship need not conflict (Ghatas, 2023). They may engage in youth organizations, interfaith activities, or social advocacy to assert a positive Muslim presence in the public sphere (Yildiz & Verkuyten, 2013). For them, the challenge is achieving a sense of belonging in Europe without abandoning core Islamic values – essentially *integration without assimilation*. This often means negotiating which aspects of cultural tradition are adaptable and which religious principles are non-negotiable. In this context, a *maqāsidī* outlook can be particularly valuable, as it provides a flexible framework to guide these decisions (Faiz & Afrita, 2024).

Notably, identity negotiation is not purely an internal struggle; it has security and social cohesion implications. Studies have found that identity uncertainty and marginalization can sometimes push disaffected Muslim youth toward isolationist or even extremist responses. Feeling “neither fully European nor properly Muslim,” some young people may be drawn to transnational Islamist narratives or protest identities as a way to resolve the tension (Murshed & Pavan, 2009). Indeed, analyses of extremist recruitment in Europe often reveal second-generation youth who lacked a sense of belonging and reacted against perceived hostility to their Muslim identity. This highlights that fostering a confident, integrated identity among Muslim Europeans is not only a personal or communal matter but a broader societal concern. A positive reconciliation of Islamic and European identities – one that affirms young Muslims as equal citizens – can build resilience against radicalization and social fragmentation (Ghatas, 2023; Köse & Ozalp, 2022). In the following sections, we examine how a *maqāsid al-sharīʿah* framework in minority jurisprudence offers tools to achieve such a reconciliation.

Maqāsid al-Sharīʿah and Minority Jurisprudence (Fiqh al-Aqalliyyāt)

Muslim minority communities have increasingly turned to *fiqh al-aqalliyyāt* – a jurisprudence for minorities – to navigate life in non-Muslim societies. This approach was pioneered in the 1990s by scholars



like Taha Jabir al-Alwani and Yusuf al-Qaraḍāwī in response to the growing Muslim presence in the West (Caeiro, 2010). Fiqh al-aqalliyyāt articulates the importance of providing a normative basis for the religious, social, and civic life of Muslims living as minorities. In essence, it seeks to help Muslims find a healthy middle way between being a good Muslim and being a good citizen of a secular state. Rather than expecting Muslims to either fully assimilate (abandoning religious obligations) or segregate into isolated enclaves, minority fiqh aims to bridge Islamic law with modern minority contexts. It does so by emphasizing ease (*taysīr*), contextualization, and the higher objectives of the Sharī'ah. Classical rulings may be adapted or new fatwas formulated, all with the goal of enabling Muslims to practice their faith in harmony with the laws and norms of their country, insofar as core Islamic principles are not violated (Al-Alwani, 2003; Zarabozo, 2013).

Central to contemporary minority jurisprudence is a maqāṣid al-sharī'ah orientation – focusing on the intents and purposes of Islamic law. Modern scholars argue that Muslims in non-Muslim lands must prioritize the *maqāṣid* (objectives) of the law over literal or rigid interpretations that might not suit their context. Whereas traditional *fiqh* often derives rulings based on strict textual evidence (*naṣṣ*) suitable for historically Muslim-majority settings, *fiqh al-aqalliyyāt* consciously bases its rulings on the authority of Sharī'ah's objectives (*ḥujjiyyat al-maqāṣid*) – namely, to secure benefit and prevent harm for the community. This methodological shift means that minority fiqh rulings deliberately strive for outcomes that uphold justice, welfare, and religious freedom for Muslims, even if it requires choosing lenient or minority opinions from the Islamic legal tradition (Auda, 2018). As Alturki et al. (2023) observe, *maqāṣid al-sharī'ah* in the minority fiqh context is treated as a dynamic method of juristic reasoning rather than just a set of abstract values. By letting universal principles of Islam prevail over literalist applications, this approach allows for flexibility and adaptation without forsaking the religion's spirit.

Several key components define the maqāṣidī methodology in minority jurisprudence. First is the renewal of independent reasoning (*tajdīd al-ijtihād*) by qualified scholars, to address novel issues that classical jurists never encountered in Muslim-minority settings (Al-Alwani, 2010). Second is an explicit emphasis on the *higher objectives* of the law – preservation of faith, life, intellect, family, and property, along with justice and public interest (*maṣlaḥah*). Any legal opinion for minorities should be evaluated against these objectives. If a strict opinion would undermine these goals in a given context, a more lenient position is sought (Fatahur-Rahman, 2022). Indeed, minority fiqh permits *takhayyur* (selecting from different schools of law) and even adopting historically “weak” juristic opinions if they better realize benefits and reduce hardships for Muslims in the West. This pragmatic eclecticism, while unusual in a majority-Muslim context, is justified by the unique pressures minorities face.

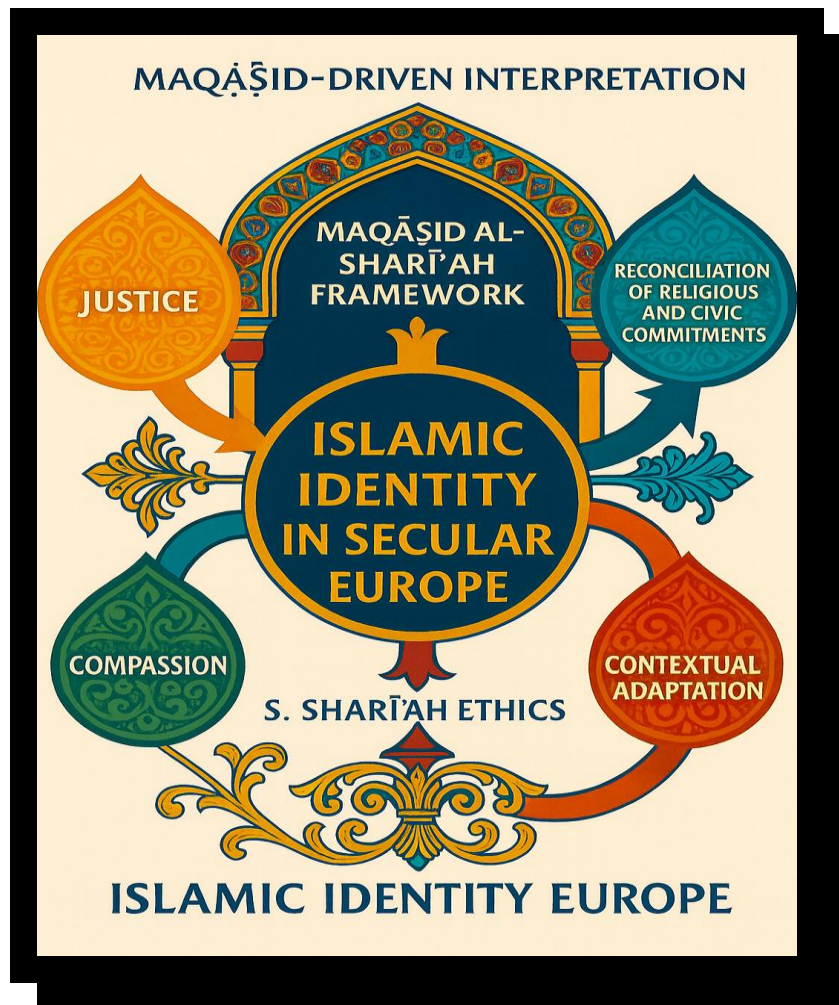
Influential scholars like Shaykh 'Abd Allah bin Bayyah exemplify this maqāṣid-driven adaptation. Bin Bayyah is recognized as a neo-traditionalist who strives to *reconstruct* Islamic law for Western Muslim

minorities through innovative approaches (Fadhil, 2024). For example, he emphasizes *taḥqīq al-manāṭ* – carefully verifying the context and “effective causes” of rulings – to ensure laws are applied in line with real-world conditions. He advocates weighing the communal welfare (*maṣlaḥah*) so heavily that even non-dominant opinions in *fiqh* can be adopted if they prevent harm and facilitate coexistence. Moreover, Bin Bayyah explicitly links *maqāṣid* with classical legal theory (*uṣūl al-fiqh*), arguing that objectives like mercy and justice should guide the interpretation of sacred texts in minority settings. He also utilizes maxims (*qawā'id fiqhiyyah*) such as “necessity lifts restrictions” and “hardship begets facility” to justify easing certain rulings for Muslims in Europe and America (Bin Bayyah, 2015). The significance of these new approaches is that they provide a *systematic jurisprudential paradigm* for minorities: one that is neither secular assimilation nor rigid isolation, but authentically grounded in Islamic law’s purposes (Fadhil, 2024). In short, a *maqāṣidī* minority *fiqh* empowers scholars to issue context-sensitive *fatāwā* – on matters from citizenship to finance to interfaith relations – that help Muslims observe their faith to the fullest extent possible within a non-Muslim society (Al-Qaraḍāwī, 2001; Khallaf, 2014).

An illustration of *maqāṣid* in action is the *fatwā* permitting Muslims in Western democracies to vote and participate in non-Muslim politics. Classical jurists living in pre-modern caliphates had no cause to consider voting in secular elections. But minority *fiqh* scholars like al-Alwani and the Fiqh Council of North America recognized that political disenfranchisement would harm Muslim minorities’ welfare. They thus issued a landmark *fatwā* in the 1990s allowing (and in fact encouraging) Muslims to vote, even when no “Islamic” party exists. This ruling was grounded not in historical precedent, but in *maqāṣid*: safeguarding the community’s interests, justice, and rights in society (Al-Alwani, 2010). Similarly, European *fatāwā* have allowed taking mortgages for first homes in non-Muslim countries (to avoid hardship), permissibility of citizenship in secular states, and greetings to non-Muslims on their holidays – all departures from stricter classical opinions, justified by the objectives of ease, goodwill, and social harmony (Khalil, 2021). Each case reflects *fiqh al-aqallīyyāt* bridging the gap between Islamic law and the lived reality of Muslims in secular Europe. The underlying principle is that *if the Sharī'ah's purpose is being upheld*, then some legal flexibility is acceptable. By anchoring adaptations in *maqāṣid al-sharī'ah*, scholars ensure that core Islamic values – like preserving faith and justice – are never compromised, even as rulings adjust to context (Auda, 2008).

Diagram 1: Maqāṣid al-Sharī'ah and Identity Negotiation Flow

A conceptual flowchart showing the progression from traditional Islamic legal thought to modern identity negotiation through a maqāṣid-guided adaptation process. Key values such as justice, mercy, and public welfare act as mediators, culminating in balanced civic engagement and faith preservation.



Yet, the maqāṣidī framework within minority jurisprudence provides a theological blueprint for how second- and third-generation Muslims can remain faithful to Islam while engaging fully in secular European life. It reassures them that Islam's *essence* is not about a particular medieval dress or legal code, but about eternal objectives like justice, mercy, and goodness which can be realized in any setting. This reorientation from rules to objectives is transformative: it shifts the conversation from "What exact rule must I follow here?" to "How can I best uphold Islam's higher goals here?" (Auda, 2008; Alturki et al., 2023). As the next section explores, this orientation has direct implications for integration, civic engagement, and the building of cohesive identities that are at once Muslim and European.

Integration, Civic Engagement, and Resilience Through Maqāṣid

A maqāṣid-driven approach has profound impacts on how Muslim minorities view integration and civic engagement. By stressing the Sharī'ah's universal objectives, this framework enables Muslims to see participation in secular society not as a threat to faith but as a *fulfillment* of faith. One of the highest objectives (maqāṣid) of Islam is the promotion of justice and public welfare (*al-maṣāliḥ al-ʿāmmah*). Thus,

contributing positively to one's society – fighting injustice, serving the needy, cooperating for the common good – can be understood as an Islamic duty. Young European Muslims guided by this outlook increasingly assert that building a just, ethical society is as much an Islamic objective as daily prayers or dietary laws. For example, working with non-Muslim neighbors on charitable or civic initiatives (e.g. climate action, anti-racism, volunteering) is framed as part of *being a good Muslim*, since it upholds the Quranic injunction to enjoin the good and benefit humanity (Qur'an 3:110). This mindset helps erode the false dichotomy between religious obligations and civic responsibilities.

Table 2: Key Objectives (Maqāṣid) and Their Civic Applications

<i>Maqṣad (Objective)</i>	<i>Application in Secular Society</i>
<i>Preservation of Religion</i>	Freedom of worship, Islamic education access
<i>Preservation of Life</i>	Public health cooperation, anti-violence initiatives
<i>Preservation of Intellect</i>	Educational excellence, interfaith academic programs
<i>Preservation of Wealth</i>	Islamic finance participation, ethical business engagement
<i>Preservation of Dignity</i>	Anti-discrimination advocacy, gender dignity in public space

Prominent scholars encourage Muslim minorities to fully engage in the civic and political life of their countries. Yusuf al-Qaraḍāwī argued that a Muslim living in the West “has two identities that must be balanced: identity as part of the Muslim *umma*h and identity as part of [the wider] society”. These dual loyalties are not in conflict, he insists – the concept of religious brotherhood (*umma*h) does not negate the concept of citizenship (*muwāṭana*h). Citing the Prophet's Constitution of Medina as precedent, Qaraḍāwī notes that Islam from the start recognized a form of pluralistic citizenship, where Muslims and non-Muslims formed one political community with mutual obligations. Therefore, Muslims in Europe can wholeheartedly embrace loyalty to their nation and contribute to its welfare, as long as this does not force them to violate fundamental tenets of their faith. In fact, Qaraḍāwī and others describe this paradigm as “commitment without isolation, integration without assimilation”. Integration does not mean dissolving one's religious identity; rather, it means participating in society while staying true to Islamic morals. The maqāṣidī lens justifies this by pointing to higher intents: preserving religion *and* preserving societal harmony both rank among Sharīah objectives. In Qaraḍāwī's vision, Muslim minorities should be “pioneers of benefit” to their surrounding community – actively doing good for all, which in itself is a form of silent da'wah (invitation to Islam by example). He even asserts that with wise conduct, “Europe and America will be in the bosom of Islam gradually”, meaning that through positive engagement, Muslims can win hearts and dispel misconceptions.



Crucially, minority fiqh proponents reject any narrative that Muslims must choose between religious fidelity and civic loyalty. They counter isolationist ideologies that arose in earlier generations. For instance, in the mid-20th century, thinkers like Sayyid Quṭb and M. Ali Kettani advocated that Muslims in the West should live separate from non-Muslims to avoid assimilation of un-Islamic ways. These views, emphasizing *al-walā' wa'l-barā'* (loyalty to Muslims and disavowal of non-Muslims), fueled a ghetto mentality where integration was seen as religious compromise. The maqāṣid-oriented scholars firmly push back against this. Al-Qaraḍāwī clarifies that the Quranic concept of *barā'* (dissociation) applies only to those hostile to Muslims, not to peaceful neighbors. He and Taha al-Alwani both stress that good relations and justice toward non-Muslims are not only permitted but commanded, citing Quran 60:8 which urges kindness and justice toward those who do not persecute Muslims. Al-Alwani, for his part, declared the old Dar al-Islam vs. Dar al-Ḥarb paradigm obsolete; in his view, any country where Muslims can practice their religion freely and securely is effectively part of the Abode of Islam for them. This bold redefinition removes any theological basis for Muslims to feel like outsiders or temporary sojourners in the West. Instead, Western Muslims can regard the nations they live in as *home* – a place where they have a treaty of citizenship and trust (often called *Dār al-ʿAhd*). With this assurance, engaging in civic duties, voting, obeying just laws, and caring for society's welfare become seen as Islamically virtuous acts. Loyalty to one's country – standing for its flag, paying taxes, defending it from harm – is no sin as long as the country does not force one to renounce faith (Bin Bayyah, 2016). In fact, serving one's country aligns with the maqāṣid of protecting life, order, and justice (FRA, 2017).

Empirical research supports that devoutness and civic engagement often go hand-in-hand for Muslim minorities. Westfall's (2024) comparative study of Muslims in Canada, the US, and Europe found that those who are active in their religious life (e.g., regularly attending mosque) are more likely to participate in secular voluntary organizations and mainstream politics. In other words, a strong Islamic identity did not hinder civic incorporation – it often strengthened it. Mosques and Muslim associations can serve as bridges into broader community involvement, mobilizing youth for service projects, interfaith dialogues, and voting drives (Peña & Cadge, 2022). Westfall even noted an inverse relationship between mosque attendance and protest activity: Muslims deeply engaged in community religious life were less drawn to alienated or adversarial forms of activism. This suggests that a healthy religious framework can channel grievances into constructive political engagement rather than resentment. It echoes the maqāṣidī ideal that a purpose-driven Muslim will be a proactive, positive citizen. Indeed, qualitative accounts from European Muslim youth show many feel motivated by their faith's ethics to address social ills like poverty, racism, and climate change (Ali, 2022; Shoka, 2021). Far from retreating into insular identities, these youth see their Muslim values as a basis for solidarity with fellow citizens on common causes (justice, human rights, etc.).

Another benefit of the maqāṣid approach is its role in building resilience against extremism and identity crises. When young Muslims are equipped with a narrative that Islam *wants* them to engage and contribute, they are less vulnerable to voices that preach clash or isolation. The maqāṣid paradigm emphasizes hope and possibility: it tells young minorities that they can be 100% Muslim and 100% European, that Islam is a mercy to all peoples (*rahmatan li'l-ālamīn*) and can flourish in any land with the right understanding (Ibn Ashur, 2006). This positive framing provides a counterpoint to both extremist ideologies (which claim Western and Islamic identities are irreconcilable) and to assimilation pressures (which demand religious privatization). By prioritizing higher objectives like preserving faith *and* fostering societal welfare, maqāṣidī thinking inherently rejects any route that involves abandoning faith or sowing societal discord. For example, a youth who might be angered by discrimination is reminded that patience and working for justice through lawful means better serve Islam's objectives than rebellion or withdrawal (Qur'an 16:90). Empirically, communities that embrace minority fiqh guidance have produced proactive initiatives for youth inclusion – mentorship programs, civic education in mosques, and so forth – which channel frustrations into productive outlets (Birt, 2021). As one study noted, when young Muslims feel their identity is *recognized and valued*, they exhibit higher trust in institutions and lower attraction to radical narratives (van Slageren & van Tubergen, 2021). Thus, encouraging civic engagement as an Islamic mandate not only aids integration but also inoculates against isolation and extremism (Alturki et al., 2023; Ghatas, 2023). In sum, through the maqāṣidī framework, integration and religious commitment reinforce each other: being a good Muslim means being a good neighbor and citizen, and being a responsible citizen exemplifies one's faith.

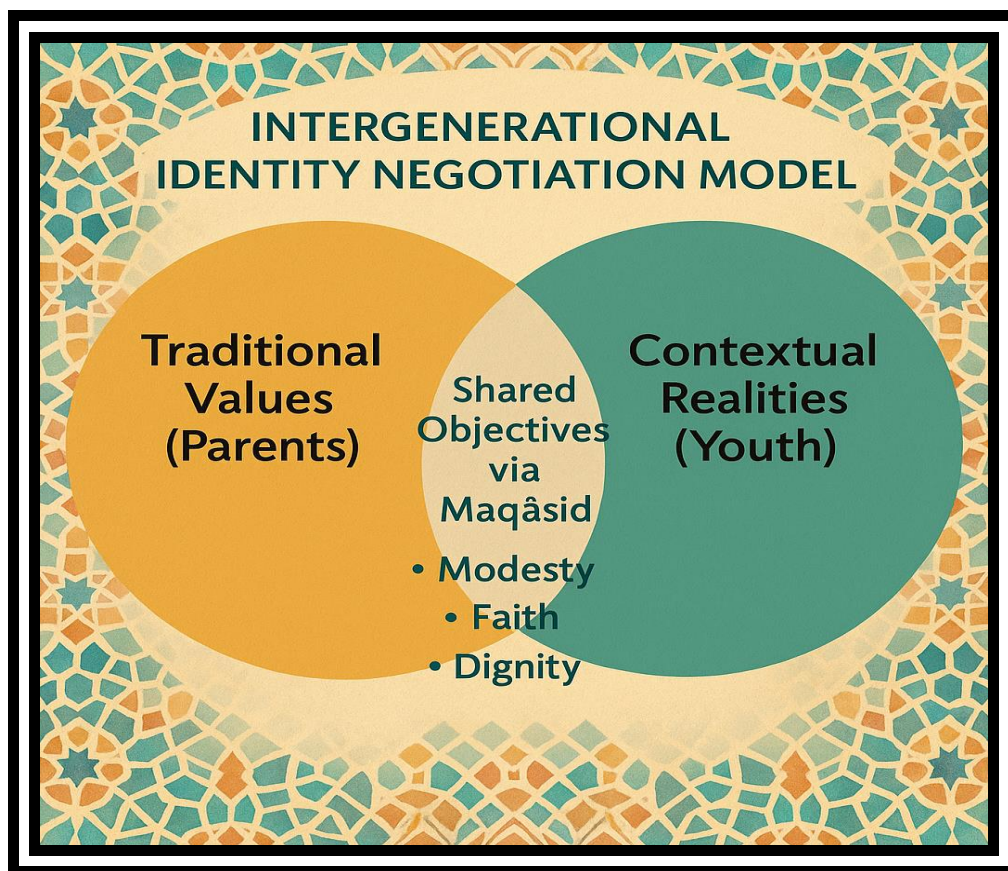
Intergenerational Dynamics and the Transmission of Identity

The identity negotiation process for Muslim minorities is also deeply influenced by intergenerational dynamics within families and communities. The first generation of post-war Muslim immigrants to Europe largely transplanted the cultural-religious practices of their homelands. They established mosques, halal markets, and cultural centers to preserve their heritage, often with an eye toward eventually returning home or at least maintaining a distinct identity in diaspora (Cesari, 2004). Their children and grandchildren, however, have grown up embedded in European society, attending public schools and interacting daily with non-Muslims. This has created a natural gap in perspectives: younger Muslims tend to have more hybridized identities and a greater comfort navigating European institutions, while the older generation may favor sticking more closely to native customs and wary of "too much" integration (Ghatas, 2023). The result can be intergenerational tension over what it means to be a good Muslim in Europe. For example, a grandfather might expect his granddaughter to wear traditional dress or speak the family's native language at home, whereas she, growing up in a Western city, may see such markers as optional and identify primarily with

being a “French Muslim” or “Dutch Muslim.” Neither is necessarily wrong – they are negotiating identity in different contexts – but it requires mutual understanding.

Diagram 2: Intergenerational Identity Negotiation Model

A maqāṣid-centered Venn diagram illustrating the overlap between traditional values (e.g., parental modesty norms) and contextual youth realities (e.g., secular education, workplace exposure). Shared Islamic objectives such as faith, dignity, and ethical conduct mediate this space.



A maqāṣid-oriented framework can help mediate these intergenerational differences by distinguishing between immutable principles and adaptable practices. The older generation often equates preserving Islam with preserving the exact cultural forms in which they learned Islam (e.g. certain clothing, gender norms, ethnic customs intertwined with religion). The younger generation, steeped in Europe, may question which of those practices are truly essential to the faith and which were just cultural. Through a maqāṣid lens, families can come to see that the *principle* (e.g. modesty in dress) is non-negotiable, but the *form* it takes (type of clothing) can legitimately vary by time and place, as long as modesty is maintained. Thus, a daughter’s choice to wear modest Western-style clothing instead of her mother’s traditional attire is

not a deviation from Islam, but an adaptation that still fulfills the Islamic objective of modesty. Likewise, while parents might stress memorization of the Qur'an in Arabic (as they learned), their European-born children might connect more through understanding the meanings via translation – again, the objective of maintaining faith and understanding scripture can be met in different ways. By focusing on the *ends* (faith, morality, community cohesion) rather than the *means* alone, maqāṣidī reasoning provides a common language for generations to discuss change. It validates the first generation's concern for upholding religion, while also validating the new generation's need to express Islam in a way that resonates with their European reality (Abo Sharaf, 2021).

Family socialization remains crucial: studies show that despite generational frictions, Muslim families in Europe transmit a strong sense of religious identity to their children. In France, for instance, 91% of children raised by Muslim parents continue to identify as Muslim into adulthood (FRA, 2019). Close-knit family and community networks provide young Muslims with a supportive environment to learn Islamic beliefs and values from an early age (Ajrouch, 2020). This early grounding often equips the second generation with the confidence to deal with external pressures. However, the way youth interpret and practice the faith may evolve. Research by Faiz and Afrita (2024) notes that second and third-generation Muslims “actively negotiate” the dual inheritance from their parents and the majority culture, in order to maintain family bonds while also attaining full societal participation. Many in the younger cohort seek to reinterpret certain traditions through the maqāṣid lens – not out of rebellion, but in an effort to be true to Islam's core while addressing their context. For example, some European Muslim youth have revisited gender roles taught by their parents, asking whether certain restrictions are truly Islamic or cultural. Using maqāṣid principles like justice and human dignity, they may advocate for greater female leadership in community institutions or more egalitarian family decision-making, seeing this as more in line with Quranic objectives, even if it departs from patriarchal norms of their elders (Hidayana, 2023). This can cause friction with parents or imams of the older school. Yet, when handled constructively, such debates can lead to a dynamic evolution of religious practice that is still anchored to Islamic fundamentals (e.g., mutual consultation in family, respect for parents) but allows the younger generation a sense of ownership over their identity (Ismail & Mat, 2022).

Intergenerational dialogues within European Islam increasingly revolve around questions of interpretation and priorities. The first generation, having experienced being a minority with little institutional support, sometimes emphasize protective measures: stick to your own, don't trust the authorities, maintain a low profile. The new generation, more at home in Europe, often emphasizes engagement: build coalitions, claim your rights, and portray Islam confidently in public (Roy, 2021). The maqāṣidī framework again is useful here – it teaches that preserving religion (*ḥifẓ ad-dīn*) does not necessarily mean isolating from society (as some elders might think to protect the youth), but can mean integrating in a wise manner that actually



protects faith by normalizing it in society. Many second-generation Muslims appreciate that their parents sacrificed and built community institutions, but they feel a need to adapt institutional roles. For instance, young Muslims have pushed for sermons in European languages rather than exclusively in Urdu, Arabic, or Turkish, so that the youth can actually understand and internalize religious guidance. They argue that the objective of *Friday khutbah* (sermon) – to spiritually uplift and educate – is lost if the youth don't comprehend it; thus the maqāṣid require a language switch for the sake of efficacy (Kaddorah, 2021). Some older mosque committees initially resist such changes, fearing a loss of heritage, but increasing numbers are seeing the wisdom as youth involvement in mosques rises once language barriers are removed. In essence, the second generation is attempting to "Europeanize" Islamic practice (in language, approach, institutions) not to dilute it, but to ensure its survival and relevance – an aim very much in line with *maqāṣid al-sharī'ah* (preservation of faith across contexts) (Ghatas, 2023; Fadhil, 2024).

The interplay of generations can thus be synergistic when guided by mutual commitment to Islamic objectives. The elders bring the wisdom of tradition and memory of origin, and the youth bring creativity and contextual intelligence. Through respectful dialogue, they can agree on core maqāṣid: e.g., "We want our family to remain firm in faith, to be safe, educated, moral, and united." They can then brainstorm how to achieve those in the European environment, which might involve new methods (education in secular universities, careers in public service, interacting with non-Muslim peers) that the older generation may come to accept as valid paths to shared goals. Indeed, research in Britain has found that many immigrant parents have gradually become more open to their children's "British Islam" as they see that it keeps the children ethically grounded and successful in society (Lewis, 2020). The *negotiation of identity* between generations is ongoing, but when framed positively it can produce a resilient, context-responsive Islamic identity that honors the past while embracing the present. This family and community cohesion, in turn, fortifies Muslims' ability to deal with external challenges. A young Muslim who feels understood and supported by her parents and community, rather than pressured from both sides, is much more likely to thrive and confidently assert her dual identity outside (Ali, 2022). In conclusion, intergenerational understanding – facilitated by the maqāṣid paradigm's flexibility – is key to a sustainable European Muslim identity that passes the test of time.

Comparative Perspectives from Beyond Europe

The experiences of Muslim minorities in secular Europe find both parallels and contrasts in other regions of the world. Examining cases in Southeast Asia, North America, and Australia sheds additional light on how Islamic identity is negotiated in different socio-political contexts, and how a maqāṣidī framework might universally apply.

Southeast Asia (Southern Thailand): In Southeast Asia, most countries have Muslim-majority populations (e.g., Indonesia, Malaysia) and thus do not present the “minority in secular West” scenario. However, there are notable Muslim minority contexts within the region – one example being Southern Thailand. The three southernmost provinces of Thailand (Yala, Pattani, Narathiwat) are home to a large Malay-Muslim minority in a predominantly Buddhist nation. Historically, this community faced challenges integrating into a Thai state that emphasized Buddhist symbols and Thai language, somewhat akin to European *laïcité* in its pressure to assimilate. In recent years, scholars and community leaders have applied *maqāṣid al-sharīʿah* principles to improve integration and civic peace in Southern Thailand (Yusuf & Techawongtham, 2020). One significant initiative has been Islamic education reform to foster multicultural citizenship. Instead of insular madrasa curricula, educators introduced civics, Thai language, and universal ethics alongside religious studies, framed within an Islamic values context (Yusuf & Thongin, 2025). By highlighting Islamic teachings on justice, harmony, and public interest, Muslim educators showed students that being a responsible Thai citizen and a devout Muslim are complementary goals. This approach – essentially a *maqāṣidī* pedagogy – helped reduce mistrust: Muslim youth in the South began to see national laws and civic duties as not foreign impositions but as arenas to live out Islamic ethics (e.g., honesty, fulfilling contracts, helping neighbors of other faiths). At the same time, the Thai authorities (in part due to advocacy from academics like Imtiyaz Yusuf) have acknowledged the importance of accommodating Muslim identity – for example, by recognizing Islamic holidays and local shariah councils for family matters. The Southern Thai experience suggests that emphasizing shared values can build a form of “multicultural citizenship” where Muslims remain strongly Muslim yet contribute to the national cohesion (Yusuf & Thongin, 2025). It mirrors the European *maqāṣid* paradigm: focus on core objectives (peace, education, welfare) provides common ground across religious divides. Indeed, comparative research notes that the *maqāṣid* approach in Southern Thailand has broad relevance, as it effectively addressed minority grievances through *education, dialogue, and flexibility* rather than coercion. This underscores that the challenges of identity negotiation and integration for Muslim minorities are not unique to Europe – and that solutions rooted in Islamic objectives can travel across cultures.

Table 3: Comparative Contexts of Muslim Minorities (Europe, N. America, Thailand, Australia)

<i>Region</i>	<i>Dominant Model</i>	<i>Muslim Strategy</i>	<i>Role of Maqāṣid</i>
<i>Europe</i>	Secular Republicanism	Identity negotiation	Theoretical anchor for adaptation
<i>North America</i>	Pluralist Democracy	Civic assertiveness	Framework for ethical engagement
<i>Southern Thailand</i>	Buddhist Nationalism	Educational reform, coexistence	Pedagogical and cultural integration
<i>Australia</i>	Multiculturalism	Dual identity assertion	Justification of civic participation

Sources: Synthesized from Yusuf & Thongin (2025), Westfall (2024), Ali (2022).



North America: The Muslim minority experience in North America (the United States and Canada) offers another instructive comparison. In contrast to Europe's older nation-states with strong secularist policies, countries like the U.S. and Canada define themselves as immigrant societies with pluralistic frameworks. Muslims in North America (many of them post-1965 immigrants or their descendants) have generally faced less institutional *laïcité*; for instance, wearing religious attire or building Islamic schools is broadly permitted. This more accommodative environment has enabled a robust development of American and Canadian Muslim communities, with thousands of mosques and civic organizations. Surveys show that a large majority of Muslim Americans – including second-generation youth – strongly identify with their country and are engaged in its civic life (Pew Research Center, 2017). This suggests that integration can be high in a context that overtly embraces multiculturalism. However, North American Muslims have still confronted significant challenges, especially in the post-9/11 era: Islamophobic rhetoric, discrimination, government surveillance, and policies like “travel bans” singling out Muslim-majority countries have created an atmosphere of scrutiny (Al-Faham, 2022). The negotiation of identity for young Muslims in North America often involves countering stereotypes and educating peers about Islam, much as in Europe. A difference is that national narratives in the U.S. and Canada somewhat facilitate hyphenated identities (e.g., “Muslim-American” is more accepted in discourse than “Muslim French” in France’s republican model). Even so, Muslim Canadians and Americans often feel pressure to prove they are “loyal Americans/Canadians” and not connected to extremism – a burden similar to what European Muslims face (Cainkar & Selod, 2018).

The maqāṣidī paradigm is gaining traction among North American Muslim thinkers as well. Institutions like the Fiqh Council of North America and the Assembly of Muslim Jurists of America (AMJA) regularly issue fatwās that balance religious requirements with the American context, much in line with European minority fiqh. For example, permissibility of organ donation, participation in secular courts as jurors, and buying homes with interest when necessary have all been justified by considering the public interest and necessity (maqāṣid considerations) in America’s setting. American Muslim leaders often emphasize the Qur’ānic ethic of justice and cooperative citizenship – for instance, quoting the saying of the Prophet that “the best of people are those who benefit people the most” as motivation to volunteer in local communities. Empirical evidence shows many Muslim Americans take this to heart: they have served in the U.S. military, run for public office in increasing numbers, and engage in interfaith service projects at high rates (ISPU, 2022). Westfall’s cross-national study concluded that the mechanisms of Muslim civic incorporation are remarkably similar between North America and Western Europe once controlling for context. In both places, having a supportive religious community and a sense of fulfilling Islamic values correlates with greater civic engagement. This reinforces the idea that the maqāṣid approach is universal: when Muslims are encouraged to see the *purpose* of Islam as promoting goodness and preventing harm, they naturally gravitate

toward constructive roles in society, whether in Toronto or London. The North American case also highlights the importance of combating Islamophobia through proactive narrative. Canadian and U.S. Muslim activists frequently frame their appeals in universal values (human rights, freedom of religion) which align with maqāṣid al-sharīʿah's emphasis on justice and freedom of belief. By invoking these shared values, they have built alliances that benefit not only Muslims but other minority groups too – a fulfillment of Islam's principle of mercy to all. In summary, North America demonstrates how a pluralistic secular context combined with a maqāṣidī mindset can yield a fairly successful model of minority identity: proudly Muslim and fully national at the same time, even if vigilance against prejudice remains necessary (Westfall, 2024; Al-Faham, 2022).

Australia: Australia presents yet another context – a Western democracy with a smaller Muslim population (~3% of Australians) but an official policy of multiculturalism. Australian Muslims (many from Lebanese, Turkish, or South Asian backgrounds) have reported experiences that echo those of European Muslims. Jan Ali (2022) notes that despite Australia's *multicultural and democratic claims*, young Australian Muslims continue to face marginalization and "Othering" in media and politics. Stereotypes about "Muslim extremists" or "ghettoized" communities create a social pressure cooker in which Muslim youth feel they must constantly prove their allegiance to be seen as "true Australians". Many third-generation Australian Muslims – born and bred Australians – still struggle for recognition as full members of the national community, indicating that time alone doesn't erase doubts about Muslim loyalty (Ali, 2022). In response, Australian Muslim youth have developed what Ali calls "depoliticised, hybrid and contextualised identities". They navigate multiple spheres deftly: at home they might speak some Arabic or Turkish and uphold family religious traditions, while in public they engage peers with a shared Australian pop culture and values. This hybridity is a strategy to move beyond misrecognition – to claim their place as Australian Muslims, not perpetually foreigners. Yet, the unreasonable and unequal burden remains on them to demonstrate that their Islamic faith is compatible with Australian life. Here too, a maqāṣid perspective helps: Australian imams and youth leaders often highlight the congruence between Islamic principles and "Aussie" values like fairness, mateship (social solidarity), and respect. By doing so, they empower Muslim youth to assert that practicing Islam makes them better Australians, not outsiders. For instance, community campaigns encourage Muslims to participate in ANZAC Day (a national remembrance day) on the grounds that Islam teaches loyalty to one's nation and honoring those who protected your society – aligning with the maqāṣid of preserving life and security. Simultaneously, Islamic ethics of charity have been tied into Australian volunteerism; Muslim youth groups engaging in bushfire relief or food drives often explicitly state they are motivated by Prophet Muḥammad's teaching of caring for neighbors. The net effect is gradually shifting perceptions, with Muslims being seen as contributors to society's welfare (though challenges persist, especially with periodic political rhetoric targeting Muslims). Australia's case exemplifies both the promise and challenge of integration: on one hand, a flexible, maqāṣid-

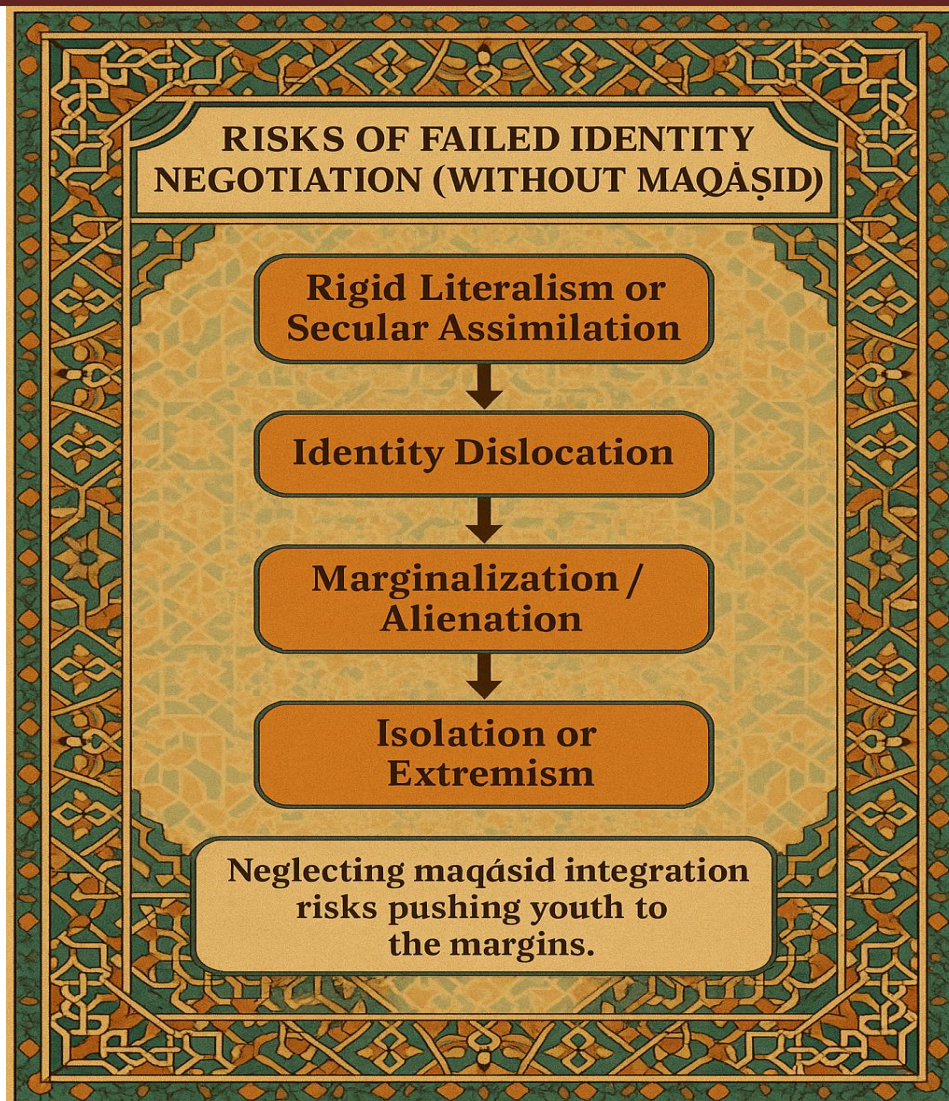


guided identity has enabled many young Muslims to thrive as confident, civically active citizens (e.g., notable Australian Muslims serve in parliament, sports, and academia). On the other hand, the persistence of Islamophobia means the task of normalization is ongoing. Australian Muslims have found that emphasizing universal objectives – like “we as Muslims want the same peace, prosperity and justice for society as anyone else” – is an effective narrative (Halim, 2021). This mirrors strategies in Europe and North America and reinforces that across diverse contexts, bridging identities is eased when Muslims and the wider society can recognize common goals.

In comparing these regions, one finds that the core issues – identity, integration, prejudice, generational change – recur, but the intensity and form vary by context. Europe’s historically Christian secularism can be rigid (e.g. France’s *laïcité*), making the maqāṣid approach a crucial internal resource for Muslims to justify flexibility. North America’s pluralism provides more external acceptance, yet global conflicts still import stigma, so an internal maqāṣid ethos helps Muslims stay positively engaged rather than withdrawing in fear. Australia’s multicultural policy gives a framework for inclusion, but societal attitudes lag; a maqāṣid outlook aids Muslims in proactively aligning with national ideals while being true to faith. Southeast Asia’s minority situations (like Thailand) show that even outside “the West,” Muslim minorities benefit from emphasizing Islam’s higher objectives to find a livable arrangement in a non-Islamic society. Across all cases, the maqāṣidī framework functions as a universal toolkit: it extracts from Islamic tradition guiding principles that Muslims can carry with them into any environment – justice, mercy, common good – and use to interpret their duties therein. This toolkit allows Muslims to remain rooted in their ethics while adapting forms and strategies to local needs. It confirms that Islamic identity, when based on maqāṣid, is not a brittle relic of a bygone era but a living, resilient force that can positively shape diverse societies.

Diagram 3: Risks of Failed Identity Negotiation (Without Maqāṣid)

A cause–effect chain depicting how rigid literalism or total secular assimilation can lead to identity dislocation, marginalization, and eventually isolation or extremism. Neglecting maqāṣid integration risks pushing youth to the margins.



Conclusion

Second- and third-generation Muslims in secular Europe are pioneering a new chapter of the Muslim experience – one in which being a devout Muslim and being a loyal European are not mutually exclusive but mutually enriching identities. Their journey is not without trials: these young men and women stand at the intersection of two worlds, continually translating between Islamic tradition and European modernity. The *maqāsid al-sharīʿah* framework offers a viable roadmap for this journey of identity negotiation. By elevating the intents and principles of Islam above any rigid, one-size-fits-all rule, it provides young European Muslims with tools to reconcile their obligations to God with their responsibilities to society. It reassures them that they do not have to choose between faith and citizenship – they can, and should, have both. Indeed, the experiences discussed show that a purpose-centric interpretation of Sharīʿah actually *enhances* one’s ability



to integrate: it imbues everyday civic involvement with spiritual meaning and frames secular challenges as opportunities to fulfill religious objectives (Alturki et al., 2023; Westfall, 2024).

In practice, a maqāṣidī approach empowers Muslim minorities to distinguish the unchangeable core of Islam from its adaptable peripheral aspects. It justifies flexibility – such as local legal concessions, context-sensitive fatāwā, and cross-cultural engagement – by pointing to the higher objectives of Sharī'ah like justice, mercy, and human welfare. Far from diluting Islamic authenticity, this approach echoes the Prophetic ethos of ease (*taysīr*) and concern for the *ummah's* well-being. The Prophet Muḥammad (pbuh) said, "Facilitate religion to people and do not make it difficult" – an often-cited hadith to remind the community that the Sharī'ah was sent as raḥmatan lil-'ālamīn (a mercy to all peoples). If Islam is to be a mercy for all humanity, it must be applicable in every land and age in a manner that secures benefit and prevents harm. European Muslims applying maqāṣid principles are enacting this mercy by finding ways to let Islamic values shine in secular settings. We are witnessing the evolution of a confident Islamic identity rooted in faith yet open to the world.

These Muslims can assert, for instance, that building a just and ethical society is as much an Islamic objective as establishing regular prayers – therefore, participating in civil society to combat injustice or inequality is part of their religious duty (Qur'an 3:110). They can argue that preserving life and intellect (two core maqāṣid) means supporting public health measures and education initiatives, which aligns them with their non-Muslim neighbors in common causes. In personal conduct, they balance Islamic modesty with professional and social participation, showing by example that Muslim values can flourish in a secular environment. Over time, such an approach is likely to diminish the perceived clash between "Islam" and "the West," as more people see in practice that devoted Muslims are not only compatible with secular society but can positively contribute to it. Already, we see countless stories of European Muslims – doctors, teachers, artists, parliamentarians – whose faith motivates outstanding service to their countries, embodying the maqāṣid of compassion, knowledge, and justice (Ghatas, 2023; Ali, 2022).

However, negotiating Islamic identity in secular Europe does not require Muslims to abandon their principles, nor should it require them to separate into cultural enclaves. Instead, through a maqāṣidī lens, identity negotiation becomes an exercise in prioritization and adaptation: holding fast to the spiritual and ethical objectives that define being Muslim, while creatively operationalizing those objectives within the norms and institutions of Europe. This balanced path honors the legacy of the first-generation pioneers but also addresses the lived reality of the new generations. It promises an Islamic identity that is faithful, flexible, and civically engaged – precisely the kind of identity that can thrive in secular Europe and enrich its social fabric with the values of faith (Faiz & Afrita, 2024; Fadhil, 2024). If European societies can recognize and welcome this evolution, and if Muslims continue to ground themselves in maqāṣid al-sharī'ah, the future is one of partnership rather than conflict. In such a future, Muslim citizens will be seen as an integral part of Europe's

mosaic – adding resilience, diversity, and moral capital to their nations. Their success in negotiating identity will not only secure the flourishing of Islam in Europe, but also stand as a model for minority communities worldwide seeking harmony between heritage and homeland. As one sociologist aptly put it, “Muslims are becoming European, and Europe, in small ways, is becoming more Muslim – and both are better for it” (Roy, 2022). The maqāṣidī framework has been a key catalyst in this transformative process, and it will remain indispensable as new challenges and opportunities arise for Europe’s Muslims in the years ahead.

References

- Ali, J. A. (2022). Young Muslims in Australia and their identity formation. *Australian Journal of Islamic Studies*, 7(3), 35–59. <https://doi.org/10.55831/ajis.v7i3.591>
- Alturki, A. I. A., Jamal, & Wasito, A. (2023). Good Muslims and good citizens: How *fiqh al-aqalliyat* solves the problems of Muslim minorities in the West. *Peradaban Journal of Religion and Society*, 2(1), 85–104.
- Baubérot, J. (2008). *Laïcité expliquée à M. Sarkozy*. Paris: Albin Michel.
- Bowen, J. R. (2007). *Why the French don't like headscarves: Islam, the state, and public space*. Princeton University Press.
- Caeiro, A. (2010). The power of European fatwas: The minority fiqh project and the making of an Islamic counterpublic. *International Journal of Middle East Studies*, 42(3), 435–449. <https://doi.org/10.1017/S0020743810000611>
- Cesari, J. (2004). *When Islam and democracy meet: Muslims in Europe and in the United States*. Palgrave Macmillan.
- Fadhil, H. M. (2024). Reshaping minority fiqh: The ideas of ‘Abd Allah ibn Bayyah. *Australian Journal of Islamic Studies*, 9(2), 37–65. <https://doi.org/10.55831/ajis.v9i2.629>
- Faiz, M., & Afrita, J. (2024). Kajian literatur terhadap tantangan dan prospek fikih minoritas di kalangan Muslim Barat. *Lentera: Multidisciplinary Studies*, 2(3), 349–362.
- Ghatas, I. M. (2023). Muslim diasporas: An examination of the issues of the second and third generation Muslims in Europe. *Transformation*, 40(2), 156–168. <https://doi.org/10.1177/02653788231161338>
- Ibn ‘Ashūr, M. A. (2006). *Treatise on Maqāṣid al-Sharī‘ah* (M. E. El-Mesawi, Trans.). International Institute of Islamic Thought.



-
- Roy, O. (2022). *The crisis of religious authority in contemporary Islam*. Polity Press.
 - Westfall, A. (2024). Islamic religious behaviors and civic engagement in Europe and North America. *Politics and Religion*, 17(1), 138–176. <https://doi.org/10.1017/S1755048323000263>
 - Yusuf, I., & Thongin, A. (2025). The role of Islamic education in building Islamic public value of multicultural citizenship in Southern Thailand. In W. Drechsler, S. Chafik, & R. Kattel (Eds.), *Islamic public value: Theory, practice, and policy* (pp. 279–295). Edward Elgar. <https://doi.org/10.4337/9781035333646>



Impact of financial inclusion on economic growth

¹ Lect. Dr. Jabbar Saadoon Darag* , ² Prof. Dr. NaghamHussein Neama

¹ <https://orcid.org/0009-0005-7699-3402>

¹ Department of Banking Economics, College of Business Economics, University of Nahrain (Iraq),

jabbar.saadon@nahrainuniv.edu.iq

Department of Banking Economics, College of Business Economics, University of Nahrain (Iraq),

nagham_alnama@nahrainuniv.edu

Received: 31/07/2025

Accepted: 23/08/2025

Published: 01/12/2025

Abstract:

The research problem arises from individuals' reluctance to use financial services and products, and their reliance on informal entities for their financial transactions ,This research aims to examine the impact of the relationship between financial inclusion and economic growth. Economic growth is the most powerful tool for poverty reduction, and rapid and sustainable growth is crucial for the rapid advancement of countries. With the recent widespread diffusion of digital technology, the use of electronic services has gained widespread acceptance among most segments of society. Financial inclusion has gained increasing importance locally and internationally due to its effective role in economic and financial development, and thus its role in achieving sustainable development. Many countries, both foreign and Arab, have achieved high rates of financial inclusion. The research defines financial inclusion as the timely, appropriate, dignified, and sustainable provision of formal financial services to the general public, especially the poor and financially marginalized. It also aims to enhance financial literacy among citizens and enable them to engage in the formal economy at affordable prices, thus enhancing economic growth. The research focuses on analyzing the relationship between increasing access to financial services, such as bank accounts, loans, and insurance, and improving economic growth rates by supporting small and medium-sized enterprises, encouraging savings and investment, and bridging gaps. The research also addresses challenges that hinder effective financial inclusion, such as weak infrastructure and awareness levels. It also discusses the role of financial technology in improving financial inclusion rates, especially in light of the trend toward digital transformation in the financial sector. The research concludes that enhancing financial inclusion leads to increased productivity and improved living standards. It recommends developing supportive policies to expand the

*Corresponding author.

scope of financial services and increase the percentage of those covered, which contributes to enhancing economic growth and financial stability.

Keywords: economic growth; financial inclusion; gross domestic product.

1. Introduction

Enhancing financial inclusion for all different groups has become a key goal for many countries and an important topic that has received increased attention in recent decades, whether at the level of economic theorizing, at the level of international bodies and institutions, or at the level of state macroeconomic policies in general. The study of economic growth and the factors influencing it is considered one of the main objectives of economic policy makers and economic decision makers. The financial sector has played a vital role in achieving economic development in various countries around the world. Like all sectors, it has witnessed successive changes and developments. The technological revolution in the type and quantity of banking financial services and products it provides has made it generally acceptable in a short time and increased the spread of awareness campaigns about the importance of its use and its role in enabling citizens to obtain their needs easily and conveniently without imposing any additional burdens. It also provides valuable inputs for activities in the economic and industrial sectors and individuals, in a manner that ensures the mobilization, direction, and expansion of local savings and the availability of credit for micro, small, and medium-sized enterprises for individuals. Countries around the world vary in the application of inclusion. Many institutions pay attention to financial inclusion as it represents the cornerstone of development. The World Bank Group considers financial inclusion one of the main enabling factors for eliminating extreme poverty. The Arab Monetary Fund believes that progress in financial inclusion enhances financial stability and contributes to economic growth, in addition to the social aspect related to improving the living conditions of individuals, especially the poor. Among them, the G20 has adopted financial inclusion as one of the main pillars of the economic and financial development agenda.

1.1.Importance of the Research

The research is significant because it discusses a relatively new topic and provides a theoretical framework and scientific background for the concept of financial inclusion, as it is a national strategic objective of the state and a focus of attention for financial institutions due to its overall economic gains. Governments are increasingly concerned with the risks of financial exclusion and its negative impact on economic, financial, political, and social stability. Financial inclusion contributes to improving the

effectiveness of economic and monetary policies by providing a stable and influential environment, which contributes to enhancing economic growth and financial stability by enabling society to invest and save more. It also helps improve financial transparency and communication. Governments can use financial data to reduce tax evasion and increase tax revenues, and provides broader access to financial services. Financial inclusion enables governments to enhance oversight and monitoring of financial transactions, which reduces the risks of money laundering. Furthermore, it aims to improve quality of life and provide financial protection for consumers by providing transparent information, appropriate financial products, and compensation mechanisms in the event of losses. Research Objectives

The research aims to identify the applications of financial inclusion, the importance and benefits of these applications, the obstacles to their widespread adoption, and the extent to which financial inclusion impacts economic growth. The objectives of financial inclusion in most countries around the world are to increase the financial capabilities of targeted segments of society by developing the culture and knowledge of women, youth, and the unemployed, enhancing their confidence in financial service providers and banks, and enhancing access to financial services, products, and financing sources for all segments, especially in rural and marginalized areas. It also supports the transition from reliance on cash payments as a means of settling financial and commercial transactions to a system based on electronic banking settlement.

1.2. Research Problem

The research problem arises from individuals' reluctance to use financial services and products and their reliance on informal entities for their financial transactions. Will adopting financial inclusion policies, by expanding access to banking and financial services for poor and marginalized groups, support economic growth and reduce poverty In countries, especially developing countries.

1.3. Research Hypothesis

Financial inclusion has a positive and significant impact on economic growth.

2. Literature review:

Studies addressing the topic of financial inclusion and its relationship to economic growth have varied, with differing results and opinions.

- Ahmed Saeed Kamel and Iman Farouk El-Haddad's study, 2022, "Financial Inclusion and its Impact on the Economic Growth Rate in Egypt," Journal of the Faculty of Economics and Political Science (aimed to demonstrate the importance of financial inclusion in the local and international arena due to its effective role in economic and financial development and the impact of the spread of digital technology in raising levels of financial inclusion. The study concluded that the Egyptian government has made significant efforts to enhance financial inclusion by providing accessible services that guarantee citizens' access to them. The

implementation of an electronic payment system has contributed to raising Egypt's credit rating, and financial inclusion contributes to cash flow and reducing inflation rates.(

- A study by Idris Ramadan Haji, Harith Ghazi Al-Dabbagh, and Amir Hazem Abdul Rahman, 2023, on the reality of financial inclusion in Iraq and the requirements for strengthening it, College of Administration and Economics, University of Mosul and University of Salah Al-Din/Erbil (The study aimed to present the reality of financial inclusion in Iraq for the period 2017-2022 by analyzing its behavior and the direction of its financial indicators to determine the nature of financial inclusion in Iraq and its pillars, and to monitor the direction of developing its indicators. The results showed an increase in financial inclusion in Iraq compared to the period of 2017, which reflects the success of the Central Bank of Iraq in urging banks to achieve financial inclusion by supporting individual confidence, raising the level of their dealings with banks, and expanding the infrastructure and technology to reach the largest number of individuals).

- The Historical Evolution of Growth and Development Theories in Economic Thought, Abdel Halim Shaheen, 2021 (The book indicated that growth is one of the most important topics related to economic development, as it is one of the most important measures for evaluating and measuring economic development. Growth is often referred to when we talk about developed countries, and development when we talk about developing countries. The book pointed out the importance of capital accumulation and its impact on economic development and how to use money efficiently. The ultimate goal of economic development goes beyond achieving growth in GDP or even per capita, and working to meet the needs of the current generation without compromising the future generation.

3.Theoretical and conceptual framework for financial inclusion

The concept of financial inclusion emerged at the beginning of the nineteenth century, when the cooperative movement emerged in India in 1904. It was opposed to unestablished lending agencies, such as money lenders, who charged exorbitant interest rates from poor farmers. The movement also opposed the poor's lack of access to financial services from formal sources, which led to the exploitation of local borrowers. During this period, it encouraged the emergence of a comprehensive financial system. Bridging the gap between rural and urban areas in the provision of financial and banking services led to the term "financial inclusion" being introduced in 1993. This was part of a study by Leachton and Thrift, which examined financial services in southeastern England. Following this study, a bank branch in this country was closed due to the lack of access to financial and banking services for the residents of this region (Dharb, Fazal, 2023, pp. 400-401). International interest in financial inclusion increased following the global financial crisis at the end of 2007. As a result, the global trend towards achieving financial inclusion increased through policies and measures taken by monetary authorities in countries that aim to enhance and facilitate access to financial services for all segments of society and enable them to use all financial products and services at low costs. The Alliance for Financial Inclusion (AFI) was established in 2008, which is the first international network for



learning from countries' experiences in the field of financial inclusion. It includes (94) developing countries. The first annual conference of the Alliance for Financial Inclusion was held in Kenya in 2009, followed by conferences in Indonesia, Mexico, South Africa, Malaysia, Trinidad and Tobago, Mozambique, and Egypt in 2017. The leaders of the G20 group recognized financial inclusion as one of the basic pillars of the global development agenda in Seoul (2010). This group established an association consisting of the Alliance for Financial Inclusion (AFI), the Consultative Group on the Poor (CGFI), and the International Finance Corporation (IFC) under the name of the Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) to develop a multi-year plan with the aim of implementing financial inclusion by inviting (5) bodies specialized in setting international standards with the assistance of a group of experts to implement financial inclusion. In the same year, the World Bank developed data for the Global Financial Inclusion Index covering more than (140) Countries around the world. The Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors subsequently established a regional working group in 2012 to promote financial inclusion in Arab countries by contributing to the development of policies and procedures to increase financial literacy levels and protect consumers of services (Al-Najjar, 2021, 18).

3.1.The Concept of Financial Inclusion:

Financial inclusion aims to spread and disseminate financial and banking services to the largest possible number of institutions and individuals, particularly those with limited income and those excluded from services.

There are several definitions of financial inclusion, including the following:

- Definition of financial inclusion in terminology: The term financial inclusion has been coined by many terms, including financial inclusion, financial deepening, or in English (Financial Inclusion). Financial inclusion was defined in its early stages as the process of providing financial services to low-income groups in society at an affordable cost. The Center for Inclusion in Washington later defined it as the state in which all individuals are able to access a full range of quality financial services at reasonable prices and in a convenient manner that preserves the dignity of customers (Al-Jamal, 2022, 406). □ The Central Bank also defined financial inclusion as the ability of individuals and businesses to access useful financial services and products at reasonable prices to meet their needs for transactions, payments, savings products, credit facilities, loans, and insurance services, and to deliver these services in a sustainable and responsible manner (World Bank, 2020).
- It can also be defined as a wide range of formal financial services and products of high quality (such as payments, savings accounts, current accounts, credit transfers, lending, financing, etc.), supported by a set of measures taken by regulatory bodies to promote access and use of these services by all segments of society in a transparent and fair manner, in a timely manner, at low costs, and of high quality, sufficient to meet their

needs and enable their effective use. It is important to provide these services through the formal channels of the formal financial system within a legal and regulatory environment (Al-Bakl and Al-Haddad, 2022, 160).

- Through the previous definitions, it can be said that financial inclusion is the availability and provision of financial services (credit, insurance, transfer, payment) and their use by segments of society, especially those with limited income. These services are also provided fairly and at reasonable costs to help them continue to become part of the economic activity in light of the official channels governed by the Central Bank through the laws and controls issued by the Central Bank, as well as monitoring and supervising the implementation of instructions to ensure consumer protection and the dissemination of financial culture. Financial inclusion cannot be achieved without financial education, as the aware consumer is more aware of the risks and gains. Financial inclusion also prevents individuals from resorting to informal financing methods that are not subject to supervision by the competent authorities and providing the following services (Zidan, 2023, 13).

3.2. Financial Inclusion Policies:

The German Agency for Technical Cooperation (GIZ) has developed six effective financial inclusion policies, four of which can improve poor people's access to financial services through various channels, including: agent banking, mobile payments, diversification of service providers, and reform of state-owned banks. The remaining two solutions are consumer protection and financial identity policies, which play a key role in enabling financial inclusion (Qaidum, 2022, 10).

3.3. Financial Inclusion Indicators

G20 leaders agreed, at the Los Cabos Summit in June 2012, on a core set of indicators to measure financial inclusion, based on the Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) recommendation to support global and national financial inclusion data effortS.(Indicators, 2012, GPFI, G20, Financial Inclusion) These indicators address three main dimensions: (Al-Dhabawi, Shaker, Nasser, 2024, 2178)

Access to financial services: The existence of a transaction account is a key step towards broader financial inclusion, as a bank account enables society to save surplus funds, receive payments, and transfer funds. A transaction account can also be a key step towards other financial services. This is why ensuring people around the world have access to a formal transaction account is a priority, as emphasized by the World Bank Group in its recommendations for advancing financial inclusion.

- Use of financial services: This dimension measures the percentage of people using financial services provided by banking financial institutions. This dimension is typically measured by the number of depositors and lenders per 1,000 people, checks per 100,000 adult population, and the percentage of mobile phone users among the adult population for payment purposes.

- Financial product quality refers to the provision of high-quality financial products that meet users' needs. Quality typically refers to competitive markets. The role of governments and independent bodies is to set standards that motivate financial service providers to make their products easy to use and affordable. There

are several factors that determine the quality of advanced financial services, including consumer awareness, consumer protection services, the effectiveness of compensation mechanisms, and the cost of **services**.

3.4. Obstacles Facing Financial Inclusion

Achieving financial inclusion goals faces numerous challenges and obstacles, some of which are related to customs and traditions, and others related to financial institutions that do not prioritize the poor when achieving their goals. Among the most important of these challenges are: (Al-Najjar, 2022, 20(

- The increasing volume of cash circulating outside the banking system is one of the greatest challenges facing the plans to achieve financial inclusion adopted by the banking system. There is no doubt that banks face the problem of changing this cultural heritage among individuals. It is necessary to enhance trust between citizens and banking transactions, educate customers, attract them to deal with banks, and reduce the volume of cash transactions outside banks.

- The spread and penetration of the parallel (informal) economy, especially in rural areas. The parallel economy refers to a group of economic activities that produce goods and services and generate income not registered with tax authorities. These activities are conducted in cash, and transactions with banks are not permitted due to misconceptions related to fear of being subject to oversight by certain entities.

There are a number of determinants and barriers that limit the spread of financial inclusion in many countries around the world. Part of these barriers relate to the supply side, while the other part relates to the demand side of financial services. In poorer economies, these barriers are increasing, limiting access to financial services. Furthermore, high fees, excessive interest rates, and the quality of services provided limit access to finance for various segments of society (Zidan, 2023, 20). These barriers and barriers to the implementation of financial inclusion include:

- Income level: Financial status (low income) is often one of the most significant barriers to financial inclusion, as the poorest people face difficulty accessing financial services. Poor individuals also suffer from irregular income, which is a major cause of financial exclusion.

- Psychological and cultural barriers: These barriers include fear, suspicion, and mistrust of financial institutions. The recent financial crisis has created a lack of trust among financial institutions, leading people to avoid banks and withdraw their money, which has had a negative impact on the level of financial inclusion.

- Religious Reasons: One of the reasons leading to financial exclusion is religious factors, especially since 70% of the poor live in Muslim-majority countries. In recent years, there has been interest in Islamic finance, i.e., the creation of financial products that comply with Sharia law.

- Weak Banking Penetration: The lack of financial services and their availability to customers in all geographic areas, especially in rural areas, prevents access to banking services and hinders financial inclusion.

- High Costs: These include account opening costs, transaction costs, and general fees, on the one hand, and the lack of collateral from customers, such as cash guarantees and real estate collateral, on the other hand. This constitutes a barrier to the poor's access to financial services, leading to a decline in demand for formal financial products and individuals resorting to the informal financial sector.
- Human Financial Determinants: These include limited financial literacy, lack of legal identity, citizens' financial status, and demographic issues (Al-Najjar, 2022, 20).
- Regulatory determinants include limited understanding of customer needs, poor quality of services provided, and an inappropriate regulatory framework (Al-Najjar, 2022, 2020).
- Infrastructure determinants include location, high cost, distance, lack of knowledge in using technology, and weak bank incentives (Al-Najjar, 2022, 2020).

3.5. Components of Successful Financial Inclusion

For the components of financial inclusion to gain general acceptance and successfully fulfill their mission, they must achieve the following: (Al-Bakl, Al-Haddad, 2022, 2020).

- Availability of financial education and awareness, as they are essential to successful financial policies. The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) defines financial education as the process that aims to improve users' awareness of the concept of financial services and their associated risks. This is achieved through providing information, training, skill development, and building confidence in financial services, tailored to different age groups.
- Providing information to users about financial services, providing marketing channels, and using text messages and interactive dialogue services that simplify information, enabling users to understand the various types of financial services and facilitate informed decision-making.
- The existence of policies and regulations that contribute to establishing the foundations for the transition to cashless payment methods and electronic collection through financial regulatory institutions that monitor, regulate, and encourage the use of electronic financial products and provide effective means of protection.

3.6. The most important principles and requirements of financial inclusion can be summarized as follows:

- Diversity: This refers to adopting a policy approach that encourages competition in the financial market to ensure continuous and sustainable access to financial services and the use of these services at reasonable costs. These services include credit, insurance, loans, payments, and money transfers. These policies provide a diverse range of service providers for protection. Furthermore, the diversity of services leads to enhanced competition among financial service providers, resulting in the innovation of new products and reduced fees and commissions for services provided to individuals (Zidan, 2023, 19).
- Innovation: It ensures the encouragement of innovation and support for technological development in order to expand access to the formal financial system and address weaknesses in the financial infrastructure, as the

weakness of the financial infrastructure of the financial system represents a major obstacle to financial inclusion, as proven by experience. Therefore, it requires the development and support of the infrastructure represented by the development of payment systems, and the clearing system.

Electronic banking, automated teller machines (ATMs), and insurance services. Technological developments are also being leveraged through the expansion of digital financial services and mobile payments, which serve financial inclusion.

- Leadership: Leadership refers to the government's commitment to financial inclusion to help alleviate poverty. The most successful governments are those that most support financial inclusion, and this is achieved through supporting financial education programs.

- Protection: This refers to the availability of a comprehensive approach to consumer protection. This is achieved by establishing fair and transparent consumer protection laws. Due to the development of the financial sector and the diversity of financial services, consumers are unable to protect themselves from financial complexities. Consumer protection involves providing information to customers about the type of financial services and the cost of services provided, including total fees, loan interest rates, and credit card usage. Consumers are treated fairly and without discrimination, as well as providing advisory services and handling and resolving complaints. All of this reduces risks and increases the benefits achieved from financial inclusion by increasing customer confidence in the formal financial sector. □ Collaboration: This means creating an environment of direct partnerships, consultations, and cooperation between governments, companies, and relevant stakeholders in the financial sector.

- Knowledge: Sufficient information and accurate data must be obtained, and this data must be used to develop evidence-based public policies to measure financial inclusion among financial service providers.

- Proportionality: This refers to comparing the risks and benefits of innovative financial services in developing policies that are appropriate and suitable for these services.

- Empowerment: This means enabling customers to benefit from financial services and developing their capabilities and financial culture through financial literacy. Financial awareness and financial education play a role in informing people about the importance of dealing with banks and recognizing the benefits of the financial sector. The financial sector has an important role in improving their standard of living, as well as introducing them to financial services that suit their needs and how to protect their rights towards financial institutions. In order to achieve financial inclusion, the level of financial education must be developed for all segments of society. Framework: When developing the regulatory framework, international standards must be taken into consideration, as well as the local conditions of the country and the degree of competition between producers. It must be flexible to face risks, and the conditions for using agents and representatives to deal with customers.

4.Theoretical and conceptual framework of economic growth

Economic growth is a common concept in economics. It is considered the primary goal of most economic theories and the most important topic of interest to government administrations concerned with developing their countries and ensuring the prosperity of their people. It is a reflection of economic activity and its level of development. Pioneers of economic thought have spent considerable time researching and investigating the means and policies by which countries can emerge from the depths of underdevelopment to the highest levels of development and economic growth.

4.1. The Concept of Economic Growth

The concept of economic growth focuses on the change in the average quantity of goods and services obtained by an individual, without considering the structure of the distribution of real income among individuals or the quality of goods and services provided (Jalal Khasheeb, 2014, p. 1).

The concepts of economic growth have varied and differed according to the perspectives of writers and researchers. There are many definitions of economic growth, including the following:

- It is one of the most important economic indicators and the set of values added to all production units operating in the various branches of production in a given economy. Economic growth works to achieve a high rate of aggregate change, such as the gross domestic product, which achieves a high rate of satisfaction and well-being for members of society (Ali, 2021, 292).

- It is also defined as a long-term increase in the ability to supply an increasingly diverse range of economic goods to the population. These growing capabilities are based on the technology provided and the institutional and ideological adaptation required for it (Jalal Khashab, 2014, 1).

John Maynard Keynes defined it as an increase in aggregate demand, with total investment and consumer spending playing an important role in achieving growth.

- Paul Romer focused on the role of technology in promoting economic growth, believing that innovation and the continuous development of ideas are key drivers of long-term growth.

- The simplest definition of economic growth is the increase in the volume and quantity of goods and services produced by a given country over time (Zidan, 2023, 38)..

- Based on the above, economic growth can be defined as an increase in a country's real total income, which results in an increase in the average per capita real income. The growth rate must be greater than the population growth rate, or it must represent the added value of the production units operating in the economy, along with the provision of productive and social services. It facilitates technological progress, which raises growth rates in countries and contributes to supporting various economic sectors, including industrial, agricultural, and service sectors.

4.2. Factors Affecting Economic Growth

Economic growth is influenced by many and varied factors, such as political, social, and cultural factors. These factors include (Al-Hakari, Hayawi, 2023, 553).

- Natural resources: The primary factor influencing economic development is natural resources. Natural resources include land area, soil quality, forest wealth, a good river system, minerals, and a favorable climate. Abundant natural resources are essential. A country lacking natural resources may not be in a position to develop rapidly. However, the availability of rich natural resources is a necessary, but not sufficient, condition for economic growth. In less developed countries, natural resources are often underutilized, underexploited, or misused, which is one of the reasons for their underdevelopment. On the other hand, countries such as Singapore, Japan, and others do not have abundant natural resources, yet they are among the world's most developed nations. These countries have demonstrated a commitment to conserving available resources, making every effort to manage them, and minimizing their waste. □ Technological progress: Technological progress is a very important factor in determining the rate of economic growth. Technological progress primarily involves research into new production methods or improving old ones. Technological progress sometimes leads to the availability of natural resources, but technological progress generally leads to increased production. Technological progress increases the more efficient and productive use of natural and other resources. To increase production through the use of improved technology, greater output can be obtained from the use of certain resources, or a given output can be obtained using fewer resources. Technological progress improves the ability to fully utilize natural resources. For example, the use of powered agricultural equipment has seen an increase in agricultural production. The United States, France, Japan, and other advanced industrial nations have gained industrial power from the use of advanced technology.
- Capital formation: Capital formation is another important factor in economic development. Capital formation is the process by which a society's savings are directed toward investments in capital goods such as factories, equipment, and machinery, which increase a nation's productive capacity and worker efficiency, thus ensuring a greater flow of goods and services within the country. The process of capital formation means that a society does not spend its entire income on goods for current consumption, but rather saves a portion and uses it for production or the acquisition of capital goods that significantly add to the nation's productive capacity.
- Population growth: An increased population growth rate leads to an effective increase in the labor force, thus increasing the number of productive workers. Conversely, increased population growth leads to increased purchasing power, i.e., an expansion in the market size. There is also debate among economists about whether increased population growth has a positive or negative impact on economic growth. This impact

depends on the nature of the country's existing economic system and its ability to absorb and employ the additional labor force.

4.3. Measures of Economic Growth

Economic growth is measured in two ways: the national product growth method and the per capita income growth method: (Jalal Khashab (8, 2014)

- National product: It is a measure of the outcome of productive activity, and its growth rate is calculated, which is called the growth rate. National product can be calculated by calculating the output achieved in a country and its progress in that country's currency, then comparing it to the results of the previous period and determining the growth rate. The drawback here is that each country has its own national currency, and therefore it is not possible to compare the growth achieved in different countries according to this measure. Therefore, a single international currency is often used to evaluate the national product of different countries, to facilitate comparison between the growth rates achieved in them.

- Average per capita income: This is considered the most widely used and reliable criterion for measuring economic growth in most countries of the world. However, in developing countries, measuring per capita income is difficult due to the lack of accurate population and individual statistics.

There are two methods for measuring growth rates at the individual level:

- The simple growth rate method measures the rate of change in average real income from one year to the next.
- The central growth rate method: It measures the annual growth rate of income as an average over a long period of time. Relatively.

4.4. Types of Economic Growth

There are four types of natural growth: (Hussein, Al-Idrisi, 2024, 32(

- Natural or Automatic Growth: Natural or automatic growth occurs automatically in the economy without the state developing a specific plan or policy to achieve it. This growth occurs as a result of adopting specific methods and policies in the production process and other economic sectors within the country, which results in the automatic achievement of growth from one sector to another.

- Transient Growth: This is growth that lacks stability and is achieved as a result of certain unforeseen factors, usually external. This type of growth appears in developing countries, where the growth index rises as a result of certain external transactions and then quickly disappears and fades away. Therefore, this growth does not achieve real growth in production, income levels, or anything else.

- Balanced Growth: Balanced growth is achieved when growth is comprehensive across all economic sectors in the country at the same time through a regular process. This growth is reflected in increased production, increased job opportunities, and decreased unemployment rates, in addition to achieving an actual increase in per capita income and stability in the prices of goods and services.

-Planned growth: This is the growth achieved as a result of comprehensive planning for all resources and societal needs. The strength and effectiveness of this type of growth is linked to the capacity and effectiveness of planners, the realism of the plans drawn up, and the ability to implement and follow up, as well as public participation in the planning process at all levels, ensuring true growth and development in society.

4.5. Theories of Economic Growth

The Classical Theory of Economic Growth: The economic thinker Adam Smith is considered the founder of this theory. He emphasized that wealth is not limited to gold. Adam Smith's theory of economic growth can be summarized by the following hypothesis: Any increase in a nation's wealth or per capita income results from increased specialization and an increase in the level of specialization over time. Adam Smith indicates in his famous book, *The Wealth of a Nation*, that economic growth continues to increase as long as there is an increase in specialization and the level of specialization. Specialization refers to the division of labor, whereby worker productivity increases through the division of labor. This is achieved through increased practice, which reduces the waste of raw materials. This increases worker efficiency, leading to an increase in the number of productive units at all stages of production and for all companies in the economy, leading to an actual increase in the nation's wealth and per capita income.

.Keynesian Growth Theory: This theory focuses on the importance of employment and returns on capital. Keynes's theory considers effective demand as one of the key factors, and believes that an increase in effective demand must stimulate economic growth. Keynesian theory aims to explain fluctuations in economic activity. Keynes demonstrated that consumption, savings, and investment decline during recessions due to high unemployment and low income levels. Keynes believed that the cure for recessions is to encourage investment, through the following:

- Using fiscal policy: The government continues infrastructure projects, which leads to the creation of new job opportunities and, consequently, increased income and demand.
- Using monetary policy: This means lowering interest rates. When the central bank reduces interest rates on commercial banks, commercial banks' interest rates will decrease, which in turn will lead to lower interest rates for customers.

Modern Classical Growth Theory: This theory emerged in the 1960s and 1970s as a result of the failure to resolve dynamic equilibrium issues to achieve expected growth. This was due to the misuse of available capacity and technology, and the development and organization of production. The basic element of this theory is based on the factors of production. Money and the environment are considered independent factors contributing to the production of local goods. This is in addition to preventing the state from interfering in economic affairs, and giving large companies the opportunity to achieve their growth through market competition and the exploitation of some available resources.

Neoclassical thought according to Alfred Marshall: Marshall is one of the most prominent neoclassical economists. In his book, he discussed the issue of economic growth and had an optimistic outlook. He discussed the well-known principles of economics.

The development process is a continuous and renewable process due to technological progress, which is capable of eliminating any recessionary pressures that may be imposed by the scarcity of natural resources. This may result in temporary unemployment for some workers, but the net effect is to increase the overall demand for labor, not reduce it, as the classical economists and Marx believed. He also presented Marshall's idea of external economies, every growth in an industry, no matter how small, leads to a chain of reactions that in turn affect many other industries, as economic growth in a particular sector leads to other sectors growing, and thus growth in Raya is an interconnected, integrated and compatible process with a positive impact (Shaheen, 2021, 11).

5.The relationship between financial inclusion and economic growth

Financial inclusion is one of the main drivers of economic growth, and improvements in financial services have a positive impact on economic growth. Therefore, policymakers who focus on financial sector reforms can stimulate long-term economic growth, especially in developing countries. Therefore, governments and policymakers must address the issues involved in access to financial services to stimulate economic growth. Financial inclusion causes economic growth, not the other way around (Badr 134). Many researchers have attempted to study the precise relationship between financial development and economic growth, as growth is one of the most important goals that countries seek, as it is the economic tool that expresses the state's performance. Financial inclusion is one of the most important reasons that lead to driving the wheel of economic growth in the country and plays a pivotal role in attracting saved funds and exploiting them in various investment projects. Therefore, the main goal of economic policymakers is to achieve high growth rates. Growth rates vary from one country to another due to the different factors that affect economic growth, which is characterized by the dynamics of absolute macroeconomic indicators such as the gross domestic product and other macroeconomic indicators. Economic growth is a measure of the extent of the well-being of individuals and the improvement of their standard of living, ensuring the country's progress. The absence of financial inclusion leads individuals to resort to informal financing channels in order to borrow at high interest rates from a mortgage they own in the event of default on payment on time, which negatively affects economic growth. From this emerges the importance of financial inclusion, through the benefits that are reflected in the economic reality, whether in terms of economic development or financial and banking stability, as well as political and social stability. Therefore, most countries have turned to supporting financial inclusion, which they consider a fundamental goal upon which they rely. On the other hand, financial inclusion contributes to achieving three goals: (Zaidan 2023, 43).

1-Supporting small, medium, and micro enterprises and projects, as it contributes significantly to providing the financial environment they need, one that is compatible with the circumstances and nature of their operations, in order to develop the company's or project's growth stages.

2-Social justice: Financial inclusion contributes to delivering financial services to disadvantaged groups, such as low-income and marginalized people, leading to an increase in their standard of living and a reduction in poverty rates.

3-Empowering women and youth: Financial inclusion enables women and youth to access financing easily and promptly, without discrimination.

5.1 The Impact of Banking Operations on Promoting Financial Inclusion and Its Relationship to Economic Growth:

Banking operations play a pivotal role in promoting financial inclusion, as they enable individuals and businesses to access formal financial services more easily and effectively. After increasing individual banking awareness of the importance of saving, which is one of the most important processes within banks and is encouraged, we will discuss the impact of raising savings rates on promoting financial inclusion and its impact on economic growth.

It is important to note that the process of promoting financial inclusion is also a result of the process of accumulating savings, which is a result of developing the banking account system. In other words, the process of developing banking accounts, which is primarily intended to promote financial inclusion, has led to another sub-result: the accumulation of savings. We can formulate the above in the equation: (age, 65, 2021).
Economic growth = improving the banking account system, which leads to an increase in the domestic savings rate, which promotes financial inclusion and leads to an increase in the rate of capital formation, which leads to increased economic growth.

From the equation above, it is clear that if we make good improvements to the banking system, this will lead to the accumulation of savings in banking institutions, which enhances financial inclusion. This accumulation will lead to the formation of the capital necessary for production processes, which will lead to an increase in economic growth rates. To achieve this process in accordance with the above, we propose the following:

1-The state must avoid the decline in the income level of individuals in society and the modest growth rates of this income by creating new job opportunities with incomes that guarantee a decent life. This can be achieved in two ways:

- Working to increase social protection rates.
- Working to increase medium- and small-scale production projects.

This way, we can maintain high rates while simultaneously increasing industrial production, provided that the products are tradable goods and that the state enacts legislation that maintains a minimum wage.

2-Working to curb consumerism and encourage the purchase of what is necessary for a decent life, which reduces imports of luxury and recreational goods, limiting these imports to basic goods. Local industries should also be encouraged to produce imported alternatives, provided that such production is non-commercial. This will ultimately lead to increased savings rates among individuals, allowing them to save what was previously earmarked for unnecessary consumption and use it for savings at banks.

3-The state is responsible for narrowing the gap between the rich and the poor by expanding social protection programs, supporting marginalized groups, and meeting their needs for basic commodities and necessities. This will increase the ability of these individuals to meet daily burdens and help them build a small financial surplus that enables them to save and benefit from financial returns, provided that banks design programs that meet the needs of these individuals.

4- Working to increase funding for industrial projects, whether large, medium, or small, that produce tradable goods, creating a comprehensive economic renaissance for all sectors of the country, and enabling these goods to be exported. This leads to:

- Maintaining employment rates for the workforce and increasing employment.

This is in the future.

- The possibility of increasing salaries, incentives, and allowances for this workforce.

This will boost savings rates among this group of workers, which will consequently enhance financial inclusion, leading to increased growth rates as an indirect effect.

5-Limit imports to essential goods.

6-Work to reduce the state's general budget deficit by increasing exportable industrial and agricultural production and reducing imports.

7-Banking institutions should adopt policies that create savings products that suit the marginalized and the poor, under state guidance. This will lead to increased bank savings, thus enhancing financial inclusion, and raising economic growth rates.

8-Work to preserve scarce natural resources, and create and finance investment projects that invest in these resources to protect them from loss and optimally exploit them to increase distinguished industrial production with added value, thus raising economic growth rates.

9-Eliminate the phenomenon of capital flight abroad by continuously working to stabilize the economic and political climate. This can be achieved through long-term laws governing economic activity and ensuring that they are not changed from time to time. This can also be achieved through maintaining stable tax and insurance systems for long periods, and by not imposing taxes other than those stipulated by law. This can also be achieved through promoting the values of equality and reforming the judicial system by administering prompt and effective justice.



10-Eliminate hoarding and encourage capital investment in productive projects by creating new and innovative investment tools, such as investment funds and the stock exchange, etc.

Reducing government spending and limiting unnecessary expenditures between public spending and public revenues..

11-It is clear from the above that domestic savings can be accumulated, leading to capital formation that helps enhance financial inclusion and, consequently, impacts economic growth.

5.2. The relationship between financial development and economic growth from the perspective of schools of thought:

The most important of these schools of thought are (Al-Hakkari, Hayawi, 2024, 553). The starting point was (Goldsmith, 1969) (Gurly & Show, 1969). 1- The structural school: The pioneers of this school hypothesized that expanding the institutions of the banking system, diversifying its tools, and encouraging its spread is the most effective method for achieving financial growth first, then enhancing economic growth, and thus achieving financial development. The opposite occurs when financial institutions, systems, and tools are weak, as this can hinder development and economic growth. Among the ideas of this school is the necessity of liberalizing the financial system, which would lead to its development and, subsequently, would have a positive role in raising the rate of economic growth. The essence of this theory is based on easing the restrictions and controls imposed by the government on the financial system.

2- The Endogenous Growth Model School: This school focuses on the relationship between financial intermediation and economic development. These models focus on studying the factors that influence long-term economic growth, demonstrating that financial intermediation affects growth through a number of channels, including the impact of financial development on investment rates, the efficiency and allocation of financial resources, as well as the rate of productivity growth and its impact on savings levels.

3-The Modern Liberal School: This school assumes that the more the financial system expands through its institutions, diversifies its instruments, and increases the activities it handles and performs, the more positive this impact will be on investment and savings, and thus economic growth. The essence of this theory is based on the premise that the development of the financial system plays a prominent role in economic growth and development, and that its shortcomings hinder development and economic growth. Therefore, the optimal policy in this case is one that encourages the development of the financial sector.

5.3. Financial Exclusion and Its Impact on Economic Growth:

Financial exclusion is one of the obstacles to economic growth. It was found that financially excluded clients have disadvantages relative to the formal financial system in its current form, the most important of which are:

- Financial illiteracy and low awareness and understanding of the services and products offered by the formal financial system.
- Low income and variable, cyclical income characterized by instability and continuity due to its connection to the agricultural cycle in rural areas and the availability of work in urban areas, making adherence to fixed payment schedules impractical.
- Lack of minimum collateral.
- Lack of a verifiable credit history, making it difficult for formal financial institutions to extend credit.
- Lack of formal and verifiable identification.
- High levels of illiteracy, especially among rural residents.
- The type of credit required by the poor is for consumer expenses such as marriage and emergencies, making it difficult to obtain from formal sources.
- Access to banking services is long, and bank hours often coincide with working hours for the poor, which may lead the poor to forego a portion of their wages to conduct banking transactions. Bank employees must be careful in their dealings with individuals, especially the poor, who often display a hostile attitude toward them, leading to dissatisfaction and their abandonment or refusal to use banking services. This, in turn, leads to a decline in the effectiveness of financial inclusion and the failure to achieve economic growth. Some authors describe financial exclusion as part of an older, more widespread, and more comprehensive phenomenon: social exclusion (Gloukoievzoff, 2027). Financial exclusion is also defined as practices that prevent individuals from accessing appropriate and low-cost financial services and products, such as transaction accounts and general insurance (Mckillop and Wilon, 2007). Financial exclusion is also described as the inability or unwillingness of a group of individuals to access formal financial services and products. According to this definition, financial exclusion is the result of exclusion by financial institutions (Bunyan et al., 2016) or as a result of individual choice.

There is a difference between access to and use of financial services, as an individual's access to financial services does not necessarily mean they will use them. In light of this, financial exclusion has been classified as follows: (Ghanem, Shousha, Shabana, 2023, 565(

- Forced exclusion: This refers to individuals who have the opportunity to access financial services and products but are unable to use them due to high costs, risk management processes in the financial services system, discriminatory policies against the poor and low-income individuals, or the unsuitability of the terms and conditions for providing financial services to certain segments of society.
- Exclusion Voluntary: Refers to individuals' access to financial services and products, but they choose not to use them due to lack of need or cultural, religious, or psychological barriers.

5.4. The Impact of Economic Growth on Poverty Reduction:



Poverty is a problem of concern to everyone, whether at the academic level, at the government level, or at the level of international organizations. Everyone seeks to study this problem, investigate its causes, and find the necessary solutions to eliminate poverty worldwide, especially in developing countries. Concepts of poverty have multiplied and evolved with the development of economic development concepts (Abdul Hafeez, 2023, 14). Today's world population suffers from malnutrition and poor performance in many other indicators of the Millennium Development Goals, which are vital measures of well-being in any society. Developing countries have focused primarily on promoting economic growth to achieve the goal of poverty reduction, assuming that economic growth can also correct income distribution over time. However, the transition channel between growth and poverty reduction is not as clear as many governments around the world have imagined. Many experiments demonstrate that the amount of Economic growth is important, but it is not sufficient to eliminate poverty. Finding a definitive answer to this problem is difficult, but unraveling the links is worth exploring and is important for policy considerations, especially as countries move towards eliminating all forms of poverty, a goal of sustainable development. (Sarangi, 2015, 1).

Financial inclusion leads to poverty alleviation through cooperative banks or banking system units, which have a direct and significant impact on poverty alleviation through access to basic financial services such as savings, loans, and insurance. Financial inclusion seeks to provide this to all segments of society, which has a positive impact on the lives of the poor and helps them escape the clutches of poverty Likewise, a higher growth rate, which means an increase in the average per capita share of real GDP, leads to a reduction in the poverty rate, as economic growth raises the average per capita share, which leads to an increase in the income of the poor, through higher wages and increased employment. The benefits of economic growth go first to the rich, followed by the poor once the rich begin spending their gains from economic growth. Therefore, there must be justice and equality in the distribution of income for the poor to benefit from it as well. From here, the term "pro-poor growth" began to emerge, meaning economic growth that absorbs labor and is coupled with policies and programs that reduce inequality and ensure the creation of job opportunities and income for the poor, especially women and less fortunate groups. Another is economic growth, which enables the poor to participate in and benefit from economic activity and financial services, even to a greater extent than the wealthy. Therefore, a pro-poor growth strategy requires removing all policies that are biased against the poor and designing economic policies that target the poor. Remittances from workers abroad can also contribute to reducing poverty rates by raising the rate of economic growth in the countries receiving these remittances. Increased remittances from workers abroad can stimulate economic growth rates by increasing savings and consumption, providing financing, and increasing aggregate demand. These banking operations help promote financial inclusion, which in turn contributes to increased economic growth and poverty reduction (Abdul Hafeez, 2023, 1). The World Bank's 2001 report, "An Attempt to Create a Better World Free

of Poverty," found that poverty and inequality can be reduced through financial inclusion, economic growth, and technological change. This will lead to increased income-earning potential, capital flows, access to education, and the removal of social barriers, which will transform the livelihoods of the poor (Badr, 2001, 137).

6. Conclusions and Recommendations

6.1. Conclusions

- Financial inclusion is a goal pursued by many countries, as it achieves sustainable development goals, increases societal well-being, enhances financial stability, and reduces poverty and unemployment levels.
- The national financial inclusion strategy represents the cornerstone for achieving financial inclusion. It must be implemented through carefully considered phases and steps. Its success requires appropriate policies, regulations, legislation, and financial and digital infrastructure to promote financial inclusion.
- The widespread prevalence of poverty is one of the most important indicators of unequal income distribution and income disparities among members of society, which often requires state intervention to restore balance through changes in distribution and the provision of subsidies.
- The use of electronic means contributes to reducing informal financial transactions, combating corruption, and contributing to economic recovery.
- Financial inclusion cannot be achieved without financial literacy and education, which increases demand for financial products and thus increases the integration of marginalized groups into the formal economy.

6.2. Recommendations

- Adopting macroeconomic policies to reduce inflation and unemployment rates and poverty rates, enabling citizens to generate cash income, increasing administrative and investment capacity, and ultimately achieving financial inclusion.
- Exerting utmost care to achieve financial literacy and informing citizens of the system's advantages, rights, and responsibilities, and working to strengthen confidence in banking services.
- Holding training courses and producing introductory videos on how to use electronic payment and collection methods, contributing to eliminating ignorance of available financial services and reducing the prestige of dealing with financial institutions.
- Developing the financial sector through the development of financial services and the provision of financial services to all members of society is essential. This, in turn, leads to increasing the financial sector's contribution to the gross domestic product and supporting economic growth.
- Providing sound religious guidance and changing inherited beliefs regarding non-interaction with banking institutions and determining their legitimacy.



-Attention must be paid to coordination among banks to distribute branches and deploy electronic collection and sales points in a more efficient manner, achieving widespread coverage in all remote, poor, and marginalized areas.

-Striving to establish a solid foundation and appropriate infrastructure to embrace the requirements of the digital economy, completely eliminating manual transactions and cash, and developing communications and internet networks to withstand the pressure that a digital payment system could impose.

-Reducing the percentage of adults excluded from financial services. Enabling these excluded adults to access financial services contributes to their participation in economic activities and contributes to the country's development.

References

1. Jabbar Saadoon Darag, THE Basic PILLARS OF BUILDING FINANCIAL INCLUSION AND ITS ROLE IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT, World Economics & Finance Bulletin (WEFB) Vol. 35, June, 2024.
1. NaghamHussein Neama ,Electronic Payments in Iraq: Reality and Challenges, Entrepreneurship Journal of Finance and Business (EJFB), Iraq Baghdad , Volume (6), N(2) ,2025.
2. Khasheeb, Jalal Khasheeb, 2014, Economic Growth, Dar Al Nahda, Beirut.
3. Shaheen, Abdel Halim Shaheen, 2021, The Historical Development of Growth and Development Theories in Economic Thought, Kuwait, Arab Planning Institute.
4. Dahrib, Fadl, Muhammad Samir, Latifa Safi, 2023, Analysis of the Impact of Financial Inclusion on the Quality of Banking Services of Banks Listed in the Iraq Stock Exchange, Journal of Business Economics, Volume 65, Issue 5
5. Al-Jamal, Hisham Mustafa, Financial Inclusion and Achieving Sustainable Development Goals with Reference to the Status of Financial Inclusion in Egypt, Volume 3, Issue 37
6. Al-Bakl Al-Haddad, Ahmed Saeed, Iman, Farouk, Financial Inclusion and Its Impact on the Economic Growth Rate in Egypt, Journal of the College of Administration and Economics, Volume 15, Issue 4
7. Al-Dhabawi Shaker, Nasser Hussein Karim, Amal Hussein Jihan Ali, 2024, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 20, Special Issue
8. Ali Maha Karim, 2021, Economic Growth Criteria and Their Impact in Iraq, Journal of Educational Studies, Issue 55

9. Al-Hakari, Hayawi, Nada Majeed Abdul Qader Hayawi, 2024, The Impact of Financial Development on Economic Growth In a selected sample of ESCWA countries, Journal of Humanities, University of Zakho, Volume 12, Issue 3
10. Hussein Al-Idrisi, Nasreen Suleiman Amin Mahmoud, 2024, An Econometric Study of the Impact of Oil Customs on Economic Growth in Iraq, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 83.
11. Ghanem, Shousha, Shabana, Alaa Mahmoud, Amir Ali, Maha Misbah, 2023, Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Volume 4, Issue 2.

Article number	Title	Page
0315	Modern trends in confronting environmental civil liability DR. BATOOL SULTAN AL-MAAITEH	12
0316	"Curriculum Development: A Comparative Study of International Experiences and Modern Models" Arej Ibrahim Abdel Hamid Al-Hassi	24
0317	The Shock of Modernity in Arabic Criticism: Artificial Intelligence and the Cybersecurity Challenges of Language and Text Mr. Mustafa Kamal Alzaied, Dr. Eman Altarafi Abdel-Rahman	44
0318	The Role of Alternative Dispute Resolution in Settling International Environmental Disputes Ajyad Atef Ahmad Alrtema	64
0319	Environmental governance frameworks in Iraq A.P.D. waleed msahir Hamad Dr. dhahir Abdullah Alwan,	86
0320	Improving Data Encryption with Generative Adversarial Networks (GANs) Dr. Yasser Elmalik Ahmed Seleman	106
0321	Environmental asylum in international law Afaf Abdullah Alomari & Dr. Heyam Alshawabkeh	120
0322	The impact of Electronic Marketing on Enhancing competitive Advantage. (Field study at University of Science and Technology-Main Campus, Aden) Dr. Bashir Mohammed Al Hammadi, Ahmed Ibrahim Al-Rashedy, Mohammed Fouad Abdullah, Adel Ali Mohammed	132
0323	The Role of on Public Oversight Procurement and Public Service Delegations under Law No. 15-247 Dr. Sabba mokhtar, Dr.Abdellaoui Youcef	158
0324	Impact of Technology Integration on Teaching Arabic Language to non-native Speakers in Higher Islamic School in Nigeria Ahmad Garba	170
0325	Grammatical Issues in Which Ibn al- Sarraj Opposed the Basrans Collectively and a study of His Translation D r .Al Sadig Ali Widaa	182
0326	The role of the Municipal Courts Formation Law in protecting the environment in Jordan Dr. Omer Ameen Omer Almaaytah	200
0327	The Revitalization of Dead Land Near Urban Areas: Does It Require the Permission of the Ruler Dr. Mohamed Aly Ahmed El Varough	216
0328	The impact of environmental damage on human rights DALA A MOHAMMAD ABUKHADJAH, SHARAFALDEEN SAQR SALEH TANASH	234

0329	Generative AI in Education: Personalizing Learning and Fostering Self-Assessment bouchta hajjoubi	246
0330	Ibn Hisham al-Ansari's (d. 761 AH) Grammatical Perspectives as Reflected in the Linguistic Evidences of His Major Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah (d. 672 AH) saif ali Kazem	266
0331	Contemporary Arab International Challenges A Study in (Knowledge Economy and Virtual Education) Associate Professor Dr. Nirvana Hussein Mohammed Al-Sabri	284
0332	The Arabic language and its relationship with the knowledge and information society Dr. Hamada Abu Al-Qasim Hammad Ali	306
0333	Negotiating Islamic Identity in Secular Europe: A Maqāṣidī Framework for Second- and Third-Generation Muslim Minorities Prof. Dr. Abdullah Hemmet Abdullah	324
0334	Impact of financial inclusion on economic growth Lect. Dr. Jabbar Saadoon Darag, Prof. Dr. Nagham Hussein Neama	346

Submission:

- The research sent on the approved template for research on the journal's website.
- Attach the researcher's CV.
- Submit electronically on the magazine's website or e-mail:

www.jsd.sdasmart.org

jsd@sdasmart.org

sdasmart4@gmail.com

Peer review process:

Peer Review:

The submitted manuscripts are carefully peer-reviewed by a panel of scholars in the subspecialties of a field to ensure that the manuscripts are original, valid, and significant. Before sending the manuscripts to the reviewers, the editor makes sure that these manuscripts contribute significantly to the content area of the journal, follow JSD's guidelines and they are well-written (clear & concise).

JSD adopts a double blind/ masked review. The identities of both authors and reviewers are not revealed to one another.

Manuscript acceptance, rejection or acceptance with revision:

The editor decides whether the manuscript is accepted, rejected or needs to be revised based on the reviewers' reports.

Manuscript acceptance: Accepted manuscripts will undergo copy-editing and production phases of publication process. The authors will not be allowed to make further changes to the manuscript except for those recommended by the copyeditors. The authors remain responsible for the completion of any amendments required by the journal.

Manuscript Rejection: A manuscript is rejected if it falls outside the domain of the journal, has serious defects in design, methodology, analysis or interpretations, lack of contribution to the field, or has a low-quality.

- The average number of weeks between article submission and publication is four to nine weeks.

Publication procedures:

- 1-The research must be an original scientific addition, in the theoretical or applied aspect, within one of the publishing fields approved in the journal.
- 2- That it has not been previously published or sent for publication to another party.
- 3- The researcher is committed to scientific integrity in editing an article and respecting intellectual property rights.
- 4- The article must be edited according to a correct scientific methodology without defamation, abuse, or discrimination, and with respect for the ideas discussed in the text of the article.
- 5- The research should not exceed (10,000) words.
- 6- When writing the research, care must be taken not to explicitly mention the name of the researcher or researchers in the text of the research, and the word (researcher or researchers) is used instead of the name, whether in the text or in the list of references.
- 7- The integrity of the research language and the integrity of the translation from other languages.
- 8- The title of the research, with the name of the researcher/researchers (preferably no more than two), the institutions of affiliation, and the country, translated into Arabic.
- 9- The research must contain two summaries, one in Arabic and the other in English. The number of words in one abstract must not exceed 250 and not less than 150 words. The abstract is presented in short, specific sentences that show the purpose, method, results, and conclusion. with keywords (5-7) words.
- 10- The research introduction includes: the research problem and its questions, the importance of the research, the research objectives, and the research conclusion includes: the results and recommendations.
- 11- Respect the journal format, so that the research is not rejected for not meeting its requirements.
- 12- The font type in the text for research in the Arabic language is (Sakkal Majalla) with a size of (16) for the titles (Bold), and use a gradient in the font size for the titles to 15 to 14 (Bold) and for the text with a size of (14).
- 13- - The research is sent as a Microsoft Word file (Microsoft Word, doc, docs) that is not locked or password protected.
- 14- The page size should be A4, and the page margins should be 2.5 on all sides.
- 15- Page numbering is centered at the bottom of the page.
- 16- Numbers in the footnote or text between () and make them above the line level using (x^2) from Word tools.

Publication rules:

- Adherence to the formal and substantive conditions is not accepted in the journal, and is not transferred to the scientific committee for arbitration.
- Sending the researcher's CV.
- Collaborative research is permitted, provided that the number of contributing researchers does not exceed three
- Quoting from research published in the journal, and using (doi) for the research.
- Writing bibliographic references according to the APA system, seventh edition (font: Sakkal Majalla, size 12, spacing 1.0).

Referencing:

The researcher shall rely on a range of bibliographic sources and references in composing the article. To uphold academic integrity, all sources must be cited using a rigorous and systematic scholarly method. It is recommended to apply in-text citations enclosed in parentheses, in accordance with the **APA Style, 7th Edition**. Alternatively, an automated reference list is acceptable at the end of the article under the section titled **"References"**, formatted as follows: *Font: Sakkal Majalla, Font Size: 12, Line Spacing: 1.0.*

Reference List:

The reference list shall be organized after the conclusion and before the footnotes, in accordance with the **APA Style, 7th Edition**.

Copyright and Disclaimer:

The articles published in this journal may not be republished or reproduced in any form or medium—whether in print or electronic—without prior written permission from the Editor-in-Chief. The views and scientific positions expressed in the published materials reflect those of their respective authors or editors and do not necessarily represent the views of the journal or its editorial board.

Advisers Board

Prof. Dr. Dawood AL-Hidabi, Professor of Education, International Islamic University (Malaysia).	Prof. Dr. Mohammed Harb, Sabahattin Zaim University (Turkey).
Prof. Dr. Akram trad Alfayez, Lusail University (Qatar).	Prof. Dr. Abdulhakim Mohsen Atroosh, Zarqa University (Jordan).
Prof. Dr. Yasmin Mohammed Meligy Shahin, Tanta University (Egypt).	Prof. Dr. Montaser Salah omar soliman, Assiut University (Egypt).
Prof. Dr. Abdelaziz Fatahlla Ali Abdelbari, Global Leadership University for Islamic Sciences and Humanities (USA).	Prof. Dr. Talal abd alodwa, International Islamic Sciences University (Jordan)
Prof. Dr. Salah Eddine Zaral, Setif 2 University (Algeria).	Prof. Dr. Yahya Abdulrazaq Mohammed Qutran, Sanaa University (Yemen).
Prof. Dr. Muhammad Saman Hussain Al-Nuaimi, Anbar University (Iraq)	Prof. Dr. Hakim Musa Abed Alhasnawy, Open Educational College (Iraq)
Prof. Dr. Nesreen Mohamed Elsaid, Food Technology Research Institute (Egypt)	Prof. Dr. Abdulsalam Hamood Ghaleb Alanesi, Raaso University (Ethiopia)
Dr. Ekhlas Abdul kader Tahir Hosain, Al-Mustansiriya University (Iraq)	Prof. Dr. Alawi Ali Alsharefi, College of Graduate Studies (Yemen)
Dr. Mudhafar Jaber Al Rawi, University of Sharjah (UAE).	Dr. Manal Mohamed Ahmed Ayed, Sohag University (Egypt).
Dr. Hassan Ali Warsama, AN-NAJAAH UNIVERSITY BURAO (SOMALIA).	Dr. Eman Younis Ebraheem Al Obady, Al-Mustansiriya University (Iraq).
Dr. Abbas Mubark Mohamed Kalafalla Alkanzy, Alzaim Al-Azhari University (Sudan).	Dr. Hanan Abdul Ghaffar Attia Ebrahim, Ph.D. in Kindergarten Education (Egypt).
Dr. Adnan Mohammed Aqeel, Taibah University (Saudi Arabia)	Dr. Abdallah Hameed Alghuwairi, Lusail University (Qatar).
Dr. Eman Hasan Saleh, Lebanese University (Lebanon).	Dr. Khaled A Albaredah, International Science Academy (Türkiye)
Dr. Abdulkhaleq Saleh Abdullah Moozab, Sana'a University (Yemen).	Dr. kawther Abdul Hassan Abdulha, Al-Muthana University (Iraq)
Dr. Ikhlass Mohammed Abdulrhman Hajmusa, Aljazeera University (Sudan)	Dr. Hany Gawda Mosbah Abu Khurais, Fayoum University (Egypt)
Dr. Rami Mahmoud Ismail Ababneh, University of Hail (Saudi Arabia)	Dr. Fahd Saleh Qasem Maghrabah, Imran University (Yemen)

Dr. Tadj Bettir, University of Mascara (Algeria)	Dr. Fisal Mohammed AbdEl BariToto, Alneelain University (Sudan)
Dr. Nassredine Cheikh Bouhenni, University of Hail (Saudi Arabia)	Dr. Mohamed Al Saho, Al-Furat University (Syria)
Dr. Aisha Abiza, Amar Telidji University of Laghouat (Algeria)	Dr. Zouaouid Lazhari, University of Ghardaia (Algeria)
Dr. Nadia Fadil Abbas Fadhle.. Alshamary, University of Baghdad (Iraq)	Dr. Majida Khalaf Khaleel Al-Sbou, Mutah University (Jordan)
Dr. Derbal Siham, University Center - Maghnia (Algeria)	Dr. Bouteria Ali, Abbas Lagour University Khenchela (Algeria)
Dr. Yasser Mahmoud Wahib Al-Makdami, University of Diyala (Iraq)	Dr. Tareq Zeyad Mohammed, Hilla University College (Iraq)
Dr. Ahmed Hamdy Abudief Zaid, University of Science and Technology (Somalia)	Dr. Baddar Maher, University of Souk Ahras (Algeria)
Dr. Ahmad Saifo al Saifo, Jinan University (Lebanon)	Dr.sadeq omair Jalood, University of Sumer (Iraq)
Dr. Muntaha Tariq Husain Jabar Almhanaui, Al-Mustansiriya University (Iraq)	Dr. Rahma Hamdi Bushra Tahameed, El Imam El Mahdi University (Sudan)
Dr. zainab hussien kassem al mohana, Al-Qadisiyah University (Iraq)	Dr. Nervana Hussein Mohamed Elsabry, Higher Institute of Languages (Egypt)
Dr. Hassan Abbood Alnakhala, University of Basra (Iraq)	Dr. Khaled Kadhem Auda, University of Dhi Qar, (Iraq)
Dr. Abdelhak Amar Belabed, Qatar University (Qatar)	Dr. Zainab Riad Jaber, Hilla University Colleg (Iraq)
Dr. Mustafa Raad Al Saadi, Ministry of Education (Iraq)	Dr. Ola ali mohammed alhothi, Sana'a University (Yemen)
Dr. Basheer Mohammed Alhammadi, University of Science and Technology (Yemen)	Dr. Tariq Khalaf Fahad AL-Hadadd, Imam A'Adham University College (Iraq)
Dr. Eman Elbealy, King Khalid University (Saudi Arabia)	Dr. Fatin J Saadon, Open Education College, Baghdad (Iraq)

Chief in Editor

Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Al-Maamari

almamary380@gmail.com

00962779116272

Editorial Assistant

Dr. Ounissa Boukhetala, Mohamed Lamine Debaghine Setif 2 University (Algeria)

ounissa.boukhetala@gmail.com

00213657145858

Editorial Board

Prof. Dr. El Mokhtar BAKKOUR, Mohammed V University (Morocco).	ebakkour@yahoo.fr 00212661427414
Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University (Iraq).	sabah1975ab@gmail.com 009640770753493
Prof. Dr. Randa Moustafa El-Deeb, Tanta University (Egypt).	randa.eldeeb@edu.tanta.edu.eg 00201276123731
Prof. Dr. Kahla GHALI, University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed (Algeria)	kahlaghali@yahoo.fr 00213660065996
Dr. Abdulbaset Mohammed Abdulwhab Alhattami, Sana'a University (Yemen).	bacityyemen@gmail.com 00967711758681
Dr. Taha Naji Mohmmmed Alawbali, Ibb University (Yemen).	dr.alawbali@gmail.com 00967777917376
Dr. Adnan Tulfah Mohammed Al-Doori, University of Samarra (Iraq).	adnantmk4@gmail.com 009647703063661
Dr. Sattar Ayyed Badi, Ministry of Education (Iraq).	ssattar47@gmail.com 009647812435046
Dr. Rajaa Hussein Adb Alemeer, Al-Qasim Green University (Iraq).	rajaairaqi4@gmail.com 009647732763880
Dr. Adnan Rasmi Yasir, Dhi Qar University (Iraq).	Adnan.rasmi@utq.edu.iq 00964780935223
Dr. Afra Alfadil Mohammed Osman, Al-Hikmah International University (Sudan).	afraafadel3400@gmail.com 00249913432834
Dr. NAHLA AHMED FAWZI ELBARHIMIY, Northern Border University (Saudi Arabia)	nahla055@gmail.com 00201501881619
Dr. Zohra Abdelaziz Thabet, University of Kairouan (Tunisia).	thzohra@gmail.com 0021693597001
Dr. Dalida Bitar, Lebanese University (Lebanon)	d.bitar@ul.edu.lb 0096170137001

Indexed In



ACADEMIA



About the Journal:

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)

Scientific and Academy Journal

An international peer-reviewed academic journal, quarterly (March - June - September - December), a pioneer in the field of social and technology research. It publishes research and studies in Arabic or English. The journal is keen to publish research. Which has originality, novelty and scientific methodology, and represents a qualitative addition in various specializations, under the supervision of an international scientific body with scientific competence and professional and research experience. The journal adheres to an ethical charter for its publishing rules, and an internal system that regulates the process of substantive arbitration, in addition to ensuring the quality of the technical and objective specifications of international peer-reviewed journals.

Journal objectives and topics:

The Journal aims to develop scientific research and studies and publish solid scientific and intellectual studies and research that adopt scientific standards in various branches of social and technology sciences in a way that contributes to building a modern and effective civilized thought to achieve human, cognitive and applied growth in partnership with universities and scientific research institutions and centers.

The Journal's interests are diverse, forming a broad and integrated spectrum that includes administrative, economic, political, legal, media, educational, sociology, psychology, and legal and linguistic issues and topics, in addition to technology developments and their various uses, and issues related to cybersecurity, cybercrime, networks, and modern software.

The Journal allocates appropriate space for critical studies and presenting ideas and practical alternatives, and encourages academics, researchers, and graduate students for in-depth and sober scientific publication.

Publication frequency: The journal is published quarterly.

Open Access Policy:

This journal provides immediate open access to its content on the principle that making research freely available to the public supports a greater global exchange of knowledge.

Archiving:

This journal utilizes the LOCKSS system to create a distributed archiving system among participating libraries and permits those libraries to create permanent archives of the journal for purposes of preservation and restoration.

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)

المجلد السادس، العدد الرابع والعشرون، كانون الأول/ ديسمبر 2025، Volume 6, Issue 23, December, 2025

مجلة علمية محكمة دولية تعني بنشر الدراسات والبحوث والأوراق البحثية والمقالات العلمية باللغتين العربية والانجليزية، في العلوم الاجتماعية والتكنولوجيا، فصلية (آذار/ مارس - حزيران/ يونيو - ايلول / سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر). تصدر عن أكاديمية سما الإبداع للدراسات والاستشارات والتطوير العلمي بالتنسيق مع عدد من الجامعات الدولية، وبإشراف هيئة علمية واستشارية دولية. (يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة في المجلة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة).

International Refereed Scholarly Journal, that publishes studies and research in Arabic and English in the Social sciences and Technology, quarterly (March-June-September-December), By the Academy of Creativity Sama for Studies, Consultations and Scientific Development, partnership with international universities, Supervision of an international scientific and advisory body.

(These articles can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited).

P-ISSN: 2709-1635

E-ISSN: 2958-7328

 <https://orcid.org/0000-0003-3964-8085>

Website:

www.jsd.sdevelopment4.com

E-mail:

jsd@sdevelopment4.com

sfdevelopment4@gmail.com

الهاتف: 00962779116272

The Journal's management disclaims any responsibility for any violation of intellectual property rights, and the ideas and opinions contained in the research and studies published in it express those of their owners. All rights are reserved to The Academy of Creativity Sama for Studies, Consultations and Scientific Development.



مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development For studies and Research
(JSD)
An International Journal



المجلد السادس، العدد الرابع والعشرون، 2025
Volume 6, Issue 24, 2025

E-ISSN 2958-7328

P-ISSN: 2709-1635